



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه وآله

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الخصائص لأبي جعفر

تأليف
أبي الفتح عثمان بن جعفر
القرن سنة ٥٢٩١

مختصين
المكتبة العربية الحديثة
للتحقيق والتوثيق والدراسة العلمية

المجلد الأول

طبعة
١٩٨٥
دار النشر العلمية
DKI
بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الخصائص

كاتب:

عثمان بن جنى ابن جنى

نشرت فى الطباعة:

دار الكتب العلميه

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	الخصائص المجلد ١
١٠	اشاره
١٠	اشاره
١٢	مقدمه المحقق
١٤	منهج التحقيق
١٥	ترجمه ابن جنى
١٥	اسمه ونسبه
١٥	مولده ووفاته
١٥	نشأته
١٥	صفاته
١٧	شيوخه
١٧	صحبه لأستاده أبى على الفارسى
١٨	صحبه للمتنبى
٢١	اللغه عند ابن جنى
٢١	عقیده ابن جنى
٢٢	مذهبه الفقهى
٢٢	مذهبه الكلامى
٢٣	مذهبه النحوى
٢٣	شعر ابن جنى
٢٥	أسرته
٢٥	مصنفاته
٢٩	مصادر الترجمة
٣١	جهود ابن جنى فى الكشف عن الدلالة الفنيہ للأصوات

٤٦	الدلالة الصوتية في الدراسات الحديثه
٧١	مقدمه المؤلف
٧٤	هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول
١٠٦	باب القول على اللغه وما هي؟
١٠٧	باب القول على النحو
١٠٨	باب القول على الإعراب
١١٠	باب القول على البناء
١١٤	باب القول على أصل اللغه إلهام هي أم اصطلاح؟
١٢٠	باب ذكر علل العربيه أكلاميه هي أم فقهيه؟
١٦١	باب القول على الاطراد والشذوذ
١٦٧	باب في تفاوت السماع وتعارض الانتزاع
١٧٤	باب في مقاييس العربيه
١٧٩	باب في جواز القياس على ما يقل
١٨١	باب في تعارض السماع والقياس
١٩٥	باب في الاستحسان
٢٠٤	باب في تخصيص العلل
٢١٨	باب ذكر الفرق بين العله الموجهه وبين العله المجوزه
٢٢٠	باب في تعارض العلل
٢٢٢	باب في أن العله إذا لم تتعد لم تصح
٢٢٦	باب في العله وعله العله
٢٢٨	باب في حكم المعلول بعلتين
٢٣٣	باب في إدراج العله واختصارها
٢٣٥	باب في دور الاعتلال
٢٣٧	باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين
٢٣٩	باب في الاعتلال لهم بأفعالهم
٢٤١	باب في الاحتجاج بقول المخالف

- ٢٤٢ باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجه؟
- ٢٤٥ باب في الزيادة في صفة العله لضرب من الاحتياط
- ٢٤٨ باب في عدم النظر
- ٢٤٩ باب في إسقاط الدليل
- ٢٥٠ باب في اللفظين على المعنى الواحد
- ٢٥٧ باب في الدور ، والوقوف منه على أول رتبه
- ٢٦٠ باب في الحمل على أحسن الأقبحين
- ٢٦١ باب في حمل الشيء على الشيء
- ٢٦٣ باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ
- ٢٨٢ باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض
- ٢٩٦ باب في الحمل على الظاهر
- ٣٠٠ باب في مراتب الأشياء
- ٣٠٨ باب في فرق بين البديل والعض
- ٣١٠ باب [فى] الاستغناء بالشيء عن الشيء
- ٣١٦ باب في عكس التقدير
- ٣٢٢ باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى
- ٣٢٧ باب في أن المحذوف
- ٣٣٥ باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض
- ٣٤٢ باب من غلبه الفروع على الأصول
- ٣٥٦ باب في إصلاح اللفظ
- ٣٦٤ باب في تلاقى اللغة
- ٣٦٦ باب في هل يجوز لنا في الشعر
- ٣٧٩ باب في الاعتراض
- ٣٨٩ باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين
- ٣٩٧ باب في تدرج اللغة
- ٤٠٥ باب في أن ما قيس على كلام العرب

- ٤١٨ باب فى الفصحى ىجتمعى فى كلمه لغتان فصاعدا -
- ٤٢٣ باب فى تركب اللغات -
- ٤٣٣ (باب فىما ىرد) عن العربى مخالفا لما علىه الجمهور -
- ٤٤٠ باب فى امتناع العرب من الكلام بما ىجوز فى القياس -
- ٤٤٧ باب فى ترك الأخذ عن أهل المدر -
- ٤٥٢ باب اختلاف اللغات وكلها حجه -
- ٤٥٥ باب فى العربى الفصحى ىنتقل لسانه -
- ٤٥٦ باب فى العربى ىسمع لغه غيره -
- ٤٥٩ باب فى الامتناع من تركيب ما ىخرج عن السماع -
- ٤٦٣ باب فى الشىء ىسمع من العربى الفصحى -
- ٤٧٠ باب فى هذه اللغة : أفى وقت واحد وضعت -
- ٤٧٩ باب فى اللغة المأخوذه قياسا -
- ٤٨١ باب فى تداخل الأصول الثلاثيه -
- ٤٩٠ باب فى (المثلين) : كىف حالهما فى الأصلية والزيادة -
- ٤٩٩ باب فى الأصلين -
- ٥٠٨ باب فى الحرفين المتقاربين -
- ٥١٣ باب فى قلب لفظ إلى لفظ بالصنعه والتلطف -
- ٥١٧ باب فى اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين -
- ٥٢٤ باب فى اتفاق المصاير ، على اختلاف المصادر -
- ٥٢٨ باب فى ترافع الأحكام -
- ٥٣٢ باب فى تلاقى المعانى ، على اختلاف الأصول والمبانى -
- ٥٥٠ باب فى الاشتقاق الأكبر -
- ٥٥٥ باب فى الادغام الأصغر -
- ٥٥٩ باب فى تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى -
- ٥٦٥ باب فى إمساس الألفاظ أشباه المعانى -
- ٥٧٨ باب فى مشابهه معانى الإعراب معانى الشعر -

٥٩٣ ----- باب فى خلع الأدله

٦٠٧ ----- فهرس موضوعات الجزء الأول

٦١٤ ----- تعريف مركز

سرشناسه: ابن جنی، عثمان بن جنی، ۳۳۰-۳۹۲ق.

عنوان و نام پدیدآور: الخصائص / تألیف ابی الفتح عثمان بن جنی؛ تحقیق الدكتور عبدالحمید الہنداوی المدرس بکلیہ دارالعلوم-جامعہ القاہرہ

مشخصات نشر: بیروت: دارالکتب العلمیہ، ۱۴۲۹ھ = ۲۰۰۸م = ۱۳۸۶

مشخصات ظاہری: ۳ جلد

یادداشت: عربی.

موضوع: زبان عربی -- صرف و نحو -- متون قدیمی تا قرن ۱۴

شناسه افزوده: الہنداوی، عبدالحمید

توضیح: «الخصائص» تألیف ابوالفتح عثمان معروف بہ ابن جنی (متوفی ۳۹۲ ق) کہ در آن اصول علم نحو بر پایہ اصول فقہ و کلام، اصل و منشأ زبان و آواشناسی مورد بررسی قرار گرفته است. کتاب در دو جلد منتشر شدہ است. کتاب مشتمل بر مقدمہ ای بہ قلم محقق، دکتر عبدالحمید الہنداوی، مقدمہ ای بہ قلم مولف و ۱۶۲ باب است. مولف در نگارش کتاب روش حنفیہ در اصول فقہ را پیش گرفته است. بیشتر ابتکارات و نوآوری های او بر پایہ قیاس استوار است و بہ ہمین جهت مدعی است کہ بسیاری از مسائل نحوی را بر اساس موازین اصول و کلام بنا نہادہ است و خود او می گوید کہ هیچ یک از علمای بصرہ و کوفہ پیش از او بہ این امر توجہ نکرده اند.

ابن جنی در اشتقاق لغت، مبحث جدیدی بہ نام اشتقاق اکبر مطرح کردہ است کہ نتایج آن تا امروز ادامہ دارد و هیچ یک از علمای لغت، توفیقی بزرگ تر از این بدست نیاورده اند، غالباً او را مؤسس و مبدع این مبحث می دانند.

ص: ۱

مقدمه المحقق

الحمد لله على ما خصّ به أهل الإيمان من الخصائص ، وأصلى وأسلم على أكمل الخلق المنزه عن العيوب والنقائص .
وبعد ؛ فقد عهد إلى قيم دار الكتب العلميه حفظه الله بأن أتولى العنايه بكتاب الخصائص لابن جنى لرغبه الدار فى طبعه ونشره .
و كنت أقدم فى هذا الأمر رجلا وأؤخر أخرى لأمرين :

أولهما : صعوبه العمل فى مثل هذا الكتاب الذى يعد بحق موسوعه لغويه متكامله .

ثانيهما : جوده النشره السابقه للأستاذ / محمد على النجار ، جزاه الله على عمله خير الجزاء .

ولكن هذا العمل الجليل قد سال له لعاب فكرى لا لشيء إلا لرغبتي فى مصاحبه ابن جنى فى هذا الكتاب والتلمذ على يديه .

والحق أن هذه المره لم تكن هى الأولى فى جلوسى بين يدي هذا الجهد الفذ ؛ بل تتلمذت على يديه من قبل وأطلت الوقوف أمام كتابه هذا خاصه ، بل لا أبعد إذا قلت إننى قد نخلته نخلا ، وذلك فى دراستى للدكتوراه فى موضوع يعد جدّ لصيق بماده كتاب الخصائص ، ألا وهو (التوظيف البلاغى لصيغه الكلمه) .

وقد تصفحت ما جاء عن الأقدمين فى هذا الباب فوجدت أن ابن جنى هو صاحبه ، والعلم فيه بلا منافس .

ولولا ما أشار إليه ابن جنى من إشارات السابقين قبله فى هذا الباب كالخليل وسيبويه لكان جهد هؤلاء نسيا منسيا ، وذلك لكونه مجرد إشارات سريعه ، قلما يتفطن إليها إلا من كان هذا الأمر همّه .

ثم كان جلوسى بين يدي ابن جنى بعد ذلك فى بحث قدمته بعد الدكتوراه استوحيت فكرته من كلام ابن جنى فى باب فى إمساس الألفاظ أشباه المعانى فى هذا

السفر العظيم كذلك أعنى كتاب الخصائص هذا.

وقد رأيت - إبرازا لجهود ابن جنى فى هذا المجال - أن أعرض هنا فى صدر هذا الكتاب هذا البحث الذى كنت قد نشرته فى صحيفه كليه دار العلوم فى عدد ديسمبر سنة ١٩٩٩ ، عن الدلاله الفنيه للأصوات نظرا لأنى أعد ابن جنى رائد هذا البحث وصاحب الفضل الأول فى نتائجه ، فضلا عن أن جلّ مادته قد أفدناها عن كتابه هذا الذى نحن بصدد الترجمة له.

* * *

ص: ٤

أما عن منهجنا في تحقيق الكتاب فيتلخص في :

١ - ضبط متن الكتاب على أدق نسخه المتداوله واعتماد نشره الأستاذ النجار كأصل مقدم ، والإفاده من فروق النسخ الأخرى والترجيح بينها حسبما يقتضى السياق.

٢ - تخريج ما وسعنا الوقوف على مصادره من شواهد هذا الكتاب من حيث القراءات والروايات الحديثيه والشواهد الشعريه والأمثال والأقوال وغير ذلك.

٣ - شرح أغرب الغريب باختصار وإيجاز.

٤ - الترجمة لأهم الأعلام لا سيما اللغويون.

٥ - الترجمة للمصنف ابن جنى.

٦ - الفهارس العلميه المفصله الشامله للغه بجميع علومها من نحو وصرف ولغه واشتقاق وغير ذلك.

٧ - فهرسه جميع شواهد الكتاب القرآنيه والحديثيه والشعريه والنثريه ... إلخ.

هذا ، ولم نأل جهدا في ضبط هذا الكتاب ، وشرح وتخريج شواهد ، وشرح غريبه ، والكلام على أهم مسائله العلميه بما فتح علينا به ، مع ما قدمنا به من بحث عن جهود ابن جنى في الدلاله الفنيه للأصوات وإن لم يكن البحث قاصرا على جهود ابن جنى وحده ، ولكن أردنا إيرادَه بكمالِه محافظه على سياقه.

وفي نهايه هذا التقديم أدعو الله تعالى أن يجزل لنا المثوبه في هذا الكتاب ، وأن يجزى عنا خير الجزاء ، كل من شارك فيه معنا بجهد مشكور.

وكتبه عبد الحميد هنداوى

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

الجيزه في غره ربيع الأول ١٤٢١ هـ

ترجمه ابن جنى

اسمه ونسبه

هو عثمان بن جنى - بكسر الجيم وتشديد النون وسكون الياء معرب كنى - الأديب الموصلى ، أبو الفتح. كان أبوه - جنى - مملوكا روميا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلى. ولا يعرف عن أبيه أين كان قبل مجيئه الموصل.

ولما كان ابن جنى من أصل غير عربى ؛ فقد كان يشعر بضعه عند الناس ، فكان ينتصف لنفسه ومن ذلك قوله فى قصيده له :

فإن أصبح بلا نسب

فعلمى فى الورى نسبى

على أنى أثول إلى

قروم ساده نجب

قياصره إذا نطقوا

أرم الدهر ذو الخطب

أولاك دعا النبى لهم

كفى شرفا دعاء نبى (1)

مولده ووفاته

ولد فى الموصل قبل سنه ثلاثمائه ، وقيل قبل سنه ثلاثين وثلاثمائه ، على اختلاف فى تعيين سنه الميلاد ؛ فقيل سنه ٣٠٠ هـ ، وقيل سنه ٣٢٢ هـ وتوفى فى بغداد سنه ٣٩٢ هـ فى خلافه القادر بالله.

نشأته

نشأ ابن جنى بالموصل ، وأخذ النحو عن الأَخفش أحمد بن محمد الموصلى الشافعى ، وقرأ الأدب فى صباه على أبى على الفارسى وسمع جماعه من المواصله والبغداديين.

صفاته

كان ابن جنى أعور ، يقول المترجمون له : إنه كان ممتعا بإحدى عينيه ، كناية عن العور.

ومما ينبئ عن عوره قوله هو في التشوق لصديق له :

ص: ٦

١- يقصد بدعاء النبي ؛ دعاءه صلى الله عليه وسلم لقيصر الروم بثبيت ملكه عند إعظامه لكتاب النبي صلى الله عليه وسلم.

صدودك عنى ولا ذنب لى

دليل على نيه فاسده

فقد وحياتك مما بكيت

خشيت على عينى الواحده

ولو لا مخافه ألا أراك

لما كان فى تركها فائده

وفى هذه الأبيات شك فى نسبتها إليه ولكن الشك فى نسبتها إليه لا يشكك فى عوره.

وكان من عادته فى الحديث الإشارة بيديه وشفته لأنه يعتقد أن الإشارة أبلغ فى إيضاح المعنى وتبسيطه للسامع. فيقول هو فى كتابه هذا: «وعلى هذا قالوا: رب إشارة أبلغ من عبارته» وقال الأستاذ محمد على النجار فى ترجمته لابن جنى: «وقد يجوز أن ابن جنى كان فى لسانه لكنه لمكانه من العجمه من جهه أبيه ، فكان يستعين على إيضاح ما يريد بالإشارة».

وكان ابن جنى رجل جد وامراً صدق فى فعله وقوله فلم يعرف عنه اللهو والشرب والمجون ، وكان عفاً للسان والقلم يتجنب البذى من الألفاظ. ولم يكن همه رضاء الملوك ومنادمتهم كأدباء عصره.

شيوخه

أخذ ابن جنى النحو عن الأخفش وبعده عن أبى على الفارسى ، وأخذ عن كثير من رواه اللغة والأدب منهم أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم وهو من القراء ، ويروى عنه ابن جنى أخبار ثعلب وعلمه ، ويروى أيضاً عن محمد بن سلمه عن المبرد ، وغير هؤلاء كثير.

كما يروى ابن جنى عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم «وكان يثبت فى أمرهم وصدقهم قبل الروايه عنهم ، وممن أخذ عنهم وكان يثق بلغتهم أبو عبد الله محمد بن العساف العقيلي التميمي وقد يذكره باسم أبى عبد الله الشجرى. ويتضح من روايات ابن جنى خلال هذا الكتاب الرواه الذين نقل عنهم والعلماء الذين استشهد بكلامهم وآرائهم.

صحبه لأستاذه أبى على الفارسى

يقول صاحب نزهة الألباء ص ٣٣٣ :

«وكان سبب صحبه إياه أن أبا على الفارسى كان قد سافر إلى الموصل فدخل إلى

الجامع ، فوجد أبا الفتح عثمان بن جنى يقرأ النحو وهو شاب ، وكان بين يديه متعلم وهو يكلمه فى قلب الواو ألفا نحو (قام) و (قال) ، فاعترض عليه أبو على ، فوجده مقصرا ، فقال له أبو على : «زيت قبل تحصرم .. ثم قام أبو على ولم يعرفه ابن جنى ، فسأل عنه ، فقيل له : هذا أبو على الفارسى النحوى. فأخذ فى طلبه فوجده ينزل إلى السمرية ، يقصد بغداد ، فنزل معه فى الحال ولزمه وصحبه من حينئذ إلى أن مات أبو على ، وخلفه ابن جنى ، ودرس النحو ببغداد بعده وأخذ عنه. وكان تبحر ابن جنى فى علم التصريف ، لأن السبب فى صحبته أبا على وتغربه عن وطنه ومفارقة أهله مسأله تصريفه ، فحمله ذلك على التبحر والتدقيق فيه».

وتجمع الروايات على أن أبا الفتح صحب أبا على بعد سنة ٣٣٧ هـ ولازمه فى السفر والحضر ، وأخذ عنه ، وصنف كتبه فى حياه أستاذه ، فاستجادها ووقعت عنده موضع القبول.

يقول ابن جنى عن أستاذه أبى على الفارسى فى كتابه هذا :

«ولله هو ، وعليه رحمته! فما كان أقوى قياسه ، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ، فكأنه إنما كان مخلوقا له ، وكيف لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقه مع جله أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنه ، زائحه عله ، ساقطه عنه كلفه وجعله همه وسدمه. لا يعتافه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متجر ، ولا يسوم به مطلبا ، ولا يخدم به رئيسا إلا بأخره ، وقد حط عنه أثاله ، وألقى عصا ترحاله».

ويظهر إجلال أبى على لأبى الفتح من قول أبى الفتح فى الخصائص ، فى باب فيما يرد عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور ، قال : «دخلت يوما على أبى على رحمه الله خاليا آخر النهار فحين رآنى قال لى : أين كنت؟ أنا أطلبك. قلت : وما ذلك؟ قال : ما تقول فيما جاء عنهم من حوريت؟ فحطنا معا فيه ، فلم نحل بطائل منه. فقال : هو من لغه اليمن ومخالف للغه ابنى نزار ، فلا ينكر أن يجيء مخالفا لأمثلتهم».

صحبه للمتنبى

اجتمع ابن جنى بالمتنبى فى حلب عند سيف الدوله بن حمدان ، وفى شيراز عند عضد الدوله البويهى ، وكان المتنبى يجله ويقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس ، وكان المتنبى إذا سئل عن شىء من دقائق النحو والتصريف فى شعره ، يقول :

ص : ٨

سلوا صاحبنا أبا الفتح.

وكان ابن جنى يعجب بالمتنبى ويستشهد بشعره فى المعانى ، وهو أول من شرح ديوانه ، وله فى ذلك شرحان : شرح كبير وآخر صغير.

ويذكر الأستاذ محمد على النجار فى ترجمته لابن جنى نقلا عن «البديعى فى الصبح المنبى» قصه تنبئ عن إعجاب ابن جنى بالمتنبى - وعن وجوده بشيراز حين كان المتنبى هناك ، وذلك فى آخر حياه المتنبى ، فقد قتل بدير العاقول عند منصرفه من شيراز ؛ ذلك أن أبا على كان إذ ذاك بشيراز «وكان إذا مر به أبو الطيب يستثقله على قبح زيه وما يأخذ به نفسه من الكبرياء. وكان لابن جنى هوى فى أبى الطيب كثير الإعجاب بشعره لا يبالى بأحد يذمه أو يحط منه وكان يسوؤه إطناب أبى على فى ذمه ، واتفق أن قال أبو على يوما : اذكروا لنا بيتا من الشعر نبحت فيه ، فبدأ ابن جنى وأنشد :

حلت دون المزار فاليوم لو زر

ت لحال النحول دون العناق

فاستحسنه أبو على واستعاده. وقال : لمن هذا البيت فإنه غريب المعنى؟ فقال ابن جنى : للذى يقول :

أزورهم وسواد الليل يشفع لى

وأنثنى وبياض الصبح يغرى بى

فقال : والله هذا أحسن ، بديع جدا ، فلمن هما؟ قال للذى يقول :

أمضى إرادته فسوف له قد

واستقرب الأقصى فثم له هنا

فكثر إعجاب أبى على ، واستغرب معناه ، وقال : لمن هذا؟ فقال ابن جنى للذى يقول :

ووضع الندى فى موضع السيف بالعلا

مضر كوضع السيف فى موضع الندى

فقال : هذا والله أحسن! والله لقد أطلت يا أبا الفتح ، فأخبرنا من القائل؟ فقال : هو الذى لا يزال الشيخ يستثقله ، ويستقبح زيه وفعله. وما علينا من القشور إذا استقام اللب! قال أبو على أظنك تعنى المتنبى. قلت نعم».

ولابن جنى مرثيه فى المتنبى مطلعها :

غاض القريض وأورت نصره الأدب

وصوّحت بعد رىّ دوحه الكتب

ص: ٩

أثر ابن جنى فيمن بعده :

«فتح ابن جنى فى العربيه أبوابا لم يتسن فتحها لسواه. ووضع أصولا فى الاشتقاق ومناسبه الألفاظ للمعانى ، وإهمال ما أهمل من الألفاظ وغير ذلك ، وكان بذلك إماما يحتاج إلى أتباع يمضون فى سبيله ، وينون على بحوثه ، وإذا لنضجت أصوله وبلغت إنائها ، ولكنه لم يرزق هؤلاء الأتباع. على أنه أتيح له لغوى كبير أغار على فوائده وبحوثه اللغويه. ذلك هو ابن سيده على بن أحمد المتوفى ٤٥٨ هـ وهو كثير ما يغفل العزو إليه فى كتابه المحكم ، ويأتى صاحب اللسان فينقل ما فى ابن سيده وينسبه إليه وهو لابن جنى» (١).

وكذلك نجد ابن سنان الخفاجى عبد الله بن محمد المتوفى ٤٦٦ هـ. صحاب سر الفصاحه ينقل كثيرا عن ابن جنى ويستشهد بكلامه ، وفى نفس الوقت قد يتجه إلى نقده عند اختلافه معه.

ومن القرن السابع الهجرى نجد ابن الأثير نصر الله بن محمد المتوفى سنة ٦٣٣ هـ صاحب المثل السائر وقد يعترض على ابن جنى وينتقده ، ومع ذلك ينقل عنه ولا يعزو إليه.

اللغة عند ابن جنى

كان ابن جنى واسع الروايه والدرايه فى اللغة يتضح ذلك من أبواب بوبها فى كتابه هذا الخصائص ، قال : «باب فى الشىء يسمع من الفصيح ولا يسمع من غيره»

ويتضح ذلك أيضا من مطالعه اللسان وكثره العزو فيه إلى ابن جنى وقد يقول صاحب اللسان : «ولا أعلم هذا القول من غير ابن جنى».

عقيدته ابن جنى

لم يعرف عن ابن جنى أنه كان شيعيا ، وإن كان الظاهر من أمره ذلك ، والأظهر أنه إنما كان يصانعههم ، وكان من دواعى مصانعه لهم أن كان ذوو السلطان من آل بويه منهم ، وهو كان متصلا بهم صله قويه وكان البويهيون يحرصون على إظهار شعائر الشيعة.

ص: ١٠

وإنما كان التقريب في عصره لمن تشيع أو انتسب إلى الفرس وذلك لأن الأمراء منهم وهنا طرفه ذكرها الأستاذ / محمد علي النجار نقلا- عن نزهه الألباء في ترجمه الربعي علي بن عيسى ، قال : «إن علي بن عيسى الربعي كان على شاطئ دجله في يوم شديد الحر فاجتاز عليه الشريف المرتضى في سفينه ومعه ابن جنى ، وعليهما مظله تظلهما من الشمس ، فهتف الربعي بالمرتضى وقال له : ما أحسن هذا التشيع! عليّ تتقلى كبده في الشمس من شدة الحر ، وعثمان عندك في الظل تحت المظله لثلا تصيبه الشمس! فقال المرتضى للملاح : جد وأسرع قبل أن يسبنا».

مذهبه الفقهي

يبدو أن ابن جنى كان حنفي المذهب ، ويتضح ذلك من إشاراته في هذا الكتاب إلى هذا المذهب وقوله في الروايه عنه أصحابنا ، ولا- غرو في ذلك فهو عراقي يأخذ مذهب أهل العراق ، وقد جاء ذكر أبي حنيفه في مبحث الدّور ، فقال : «هذا موضع كان أبو حنيفه رحمه الله يراه ويأخذ به ...»

كل ذلك يشير إلى ميله إلى هذا المذهب.

مذهبه الكلامي

ذكر السيوطي في المزهر أن ابن جنى كان معتزليا كشيخه أبي علي. ويتضح ذلك من كلامه في «باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقه» يقول : «وكذلك أفعال القديم سبحانه ، نحو خلق الله السماء والأرض وما كان مثله. ألا ترى أنه عز اسمه لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا ، ولو كان حقيقه لا مجازا لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عز وعلا» فهو هنا ينسب خلق الفعل للعبد ، وهذا مذهب المعتزله.

ومما يؤنس به في القول باعتزاله أنه في باب : «في الحكم يقف بين الحكيمين» من هذا الكتاب يكرر عبارته «المنزله بين المنزلتين» ويلمح الأستاذ محمد علي النجار في ترجمته لابن جنى إلى أنه قد لا يتقيد بمذهب المعتزله ويذهب إلى ما يراه الحق وما هو أدنى إلى النصفه ، ثم قال : ومن ذلك ما نراه من كلامه على اللغه وهل هي اصطلاح أو توقيف ، فقد ذكر رأى التوقيف ثم قال ابن جنى في الخصائص «وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه والانطواء على القول به» وهذا هو مذهب أهل السنه.

مذهب النحوى

كان ابن جنى بصرى المذهب كشيخه أبى على ، ويجرى فى كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب ويدافع عنه ، على أن ابن جنى لشده حبه للعلم فكان يأخذه من أهله ، بصريا كان أو غيره ، فنراه يكثر النقل عن ثعلب والكسائى ويمدحهما على اختلافه معهما فى المذهب.

وابن جنى إمام فى النحو والصرف ، لكنه أبرع فى الصرف منه فى النحو ، وسبب براعته فى الصرف أن عجزه أمام أبى على كان فى مسأله صرفيه ، فلذلك كان جدّه فى الصرف أكثر.

شعر ابن جنى

كان ابن جنى يقول الشعر ، يقول ابن ماكولا فى الإكمال ٢ / ٥٨٥ : «وله شعر بارد» أى غير جيد ، وربما ذلك لأن ابن جنى كان يستعمل الغريب فى شعره ولم يكن الشعر صنعته فى معنى به.

ومن شعره ما سبق أن أشرنا إليه من مرثيه المتنبى قال :

غاض القريض وأودت نضره الأدب

وصوحت بعد رى دوحه الكتب

سلبت ثوب بهاء كنت تلبسه

كما تخطف بالخطيه السلب

ما زلت تصحب فى الجلى إذا انشعبت

قلبا جميعا وعزما غير منشعب

وقد حلبت لعمرى الدهر أشطره

تمطو بهمه لا وان ولا وصب

من للهواجل يحيى ميت أرسما

بكل جائله التصدير والحقب

قباء خوصاء محمود علاقتها

تنبو عريكتها بالحلس والقتب

وله فى الغزل قوله :

تحبب أو تدرع أو تقبا

فلا والله لا أزداد حبا

ملكـت ببعض حبك كل قلبى

فإن رمت المزيد فهات قلبا

وله فى الفخر بنسبه ما سبق أن ذكرناه سابقا.

أسرته

لا- يعرف من أسره ابن جنى غير أبيه ، ولابن جنى ثلاثة من الولد : علىّ وعال وعلاء ، يقول فيهم ياقوت الحموى : «كلهم أدباء فضلاء ، قد خرجهم والدهم ، وحسن خطوطهم فهم معدودون فى الصحيحى الضبط ، وحسنى الخط».

قال الأستاذ محمد على النجار فى ترجمته لابن جنى : «ولم أر ذكرا فى كتب الطبقات والأدب لغير عال ، فهو له ترجمه فى معجم الأدباء».

قال ابن ماكولا :

«وابنه أبو سعد على بن عثمان بن جنى أدركته بصيرا وسمعت منه ، وكان قد سمع مسند أبى يعلى الموصلى من المرجى ، وسمع ببغداد من عيسى بن على».

مصنفاته

وقد عددها صاحب كتاب هديه العارفين فقال ، وله من الكتب :

١ - الخصائص وهو كتابنا هذا.

٢ - اسم المفعول.

٣ - التبصره فى العروض.

٤ - تذكره الأصبهانيه.

٥ - تفسير المراثى الثقه والقصيده الرائيه للشريف الرضى.

٦ - التمام فى شرح شعر الهذليين.

٧ - التلقين فى النحو.

٨ - التنبيه فى الفروع.

٩ - سر الصناعه وشرحه

١٠ - التصريف الملوكى.

ص: ١٣

- ١١ - شرح مستغلق أبيات الحماسه.
- ١٢ - شرح الفصيح لثعلب فى اللغه.
- ١٣ - شرح كتاب المقصور والممدود لأبى على الفارسى.
- ١٤ - كتاب الصبر فى شرح ديوان المتنبى.
- ١٥ - الكافى فى شرح القوافى للأخفش.
- ١٦ - كتاب الألفاظ فى المهموز.
- ١٧ - كتاب التعاقب.
- ١٨ - كتاب العروض.
- ١٩ - كتاب الفرق بين كلام العام والخاص.
- ٢٠ - كتاب المذكر والمؤنث.
- ٢١ - كتاب المقصور والممدود.
- ٢٢ - كتاب الوقف والابتداء.
- ٢٣ - اللمع فى النحو.
- ٢٤ - محاسن العرييه.
- ٢٥ - المحتسب فى شرح الشواذ لابن مجاهد فى القراءات.
- ٢٦ - مختار تذكره أبى على الفارسى.
- ٢٧ - المسائل الخاطريات.
- ٢٨ - المصنف فى شرح التصريف للمازنى.
- ٢٩ - معانى أبيات المتنبى.
- ٣٠ - المفيد فى النحو.

٣١ - المقتضب في كلام العرب.

٣٢ - المقتطف في معتل العين.

٣٣ - المنتصف في النحو.

٣٤ - المنهج في اشتقاق أسماء شعراء الحماسه.

٣٥ - معانى المحرره.

ص: ١٤

- ٣٦ - مقدمات أبواب التصريف.
- ٣٧ - تفسير علويات الرضى.
- ٣٨ - تفسير ديوان المتنبي.
- ٣٩ - تفسير أرجوزه أبى نواس.
- ٤٠ - رساله فى مدد الأصوات.
- ٤١ - كتاب البشرى والظفر.
- ٤٢ - كتاب الخطيب.
- ٤٣ - كتاب الفائق.
- ٤٤ - كتاب الفصل بين كلام العام والخاص.
- ٤٥ - كتاب المغرب فى شرح القوافى.
- ٤٦ - كتاب المنتصف.
- ٤٧ - كتاب النقض عن ابن وكيع.
- ٤٨ - ما خرج منى من تأييد التذكرة.
- ٤٩ - مختصر التصريف على إجماعه.
- ٥٠ - المهذب فى النحو.
- ٥١ - النوادر الممتعه فى العرييه.

مصادر الترجمة

- ١ - الإكمال فى رفع الأثياب لابن ماكولا.
- ٢ - بغية الوعاة للسيوطى.
- ٣ - كشف الظنون لحاجى خليفه.

٤ - الأعلام للزركلى.

٥ - دائره المعارف الإسلاميه.

٦ - هديه العارفين لإسماعيل باشا البغدادى.

٧ - ترجمه ابن جنى للأستاذ / محمد على النجار.

* * *

ص: ١٥

(دراسه نظريه تطبيقيه)

على الرغم من كون الأصوات هى اللبنة الأولى والأساس فى تشكيل البناء اللغوى ، فإنها لم تلق من الباحثين إلى الآن العناية الكافية لاستثمار طاقاتها الدلالية ، وابتعث إحياءاتها الثرة فى فاعليتها الدائبة مع السياقات الأدبية.

ولعل ذلك يرجع - فى رأى - إلى أمرين : صعوبه البحث فى هذا المجال الموهل فى الرمزيه ، مع تأييه على التقعيد والتقنين ، حيث يستطيع الناظر إلى دلالات الأصوات أن يتكهن ببعض تلك الدلالات التى يضيفها عليها السياق ، دون أن يجزم فى كثير من الأحيان أن هذه الدلالات هى فعلا- دلالات تلك الأصوات ، وليست مجرد معان فرضتها الدلاله المعجميه أو الصرفيه أو التركيبيه ، ثم قام ذهن القارئ بتحميلها على الأصوات.

والأمر الآخر وهو تأيى تلك الدلالات على التقعيد والتقنين يرجع إلى أن كثيرا من تلك الدلالات لا ترجع إلى قيمه للصوت فى ذاته بقدر ما تكون وليده السياق وخليقته ؛ فالسياق هو الذى حتم الصوت هذا المعنى ، وهو الذى استخدم الحرف أو الكلمه صوتا ليكسبها دلالة سياقيه حيثيه مؤقته ، وليست دلالة دائمه تستصحب فى غيره من السياقات ، فكل سياق له دلالاته التى يخلعها على أصواته ، وكل قارئ أو سامع له ذوقه الخاص فى استكناه دلالات تلك الأصوات وتأثره بها ، وإن كان هذا لا ينفى وجود حس أو ذوق عام يكاد يشترك فى فهم دلالات كثير من تلك الأصوات فى السياقات والمواقف المختلفه ، وإن كان ذلك يختلف - لا محاله - باختلاف البيئات اللغويه.

لعل هذه - فى نظرى - أهم أسباب ندره البحث فى هذا المجال على مستوييه النظرى والتطبيقى.

ونستطيع أن نقول : إن هناك تفاعلا دائما بين السياق والتشكيل الصوتى ؛ فالمبدع يختار بوعى أو بلا وعى التشكيل الصوتى المناسب للسياق الذى يخوض فيه ، كما أن

ص: ١٦

١- * نشر هذا البحث فى صحيفه دار العلوم عدد ديسمبر ١٩٩٩ م ، للدكتور عبد الحميد هندواى بعنوان : الدلاله الفنيه للأصوات (دراسه نظريه تطبيقيه).

السياق هو الذى يخلع على التشكيل الصوتى إحياءاته المناسبه له.

ونستطيع أن نزعّم أن اختيار المبدع يدل على أن هناك علاقته خفيه بين السمات الصوتيه والمعانى الداله عليها.

غير أننا نقرر أن معانى تلك الأصوات إنما هي معان تركيبيه سياقيه وليست معانى إفراديه ، وأنها مستقره فى الحس اللغوى للمبدع ، وتعمل على توجيه اختياراته الصوتيه بطريقه لا شعوريه.

ويقوم هذا البحث بدراسه الدلاله الصوتيه للكلمه من حيث النظر فى صفات الأصوات ، من حيث : الجهر والهمس ، والرخاوه والشده ، والانطباق والانفتاح ، والاستعلاء والانخفاض ، والصفير ، والاستطاله ، والتفشى ، والمد ، واللين ، والانحراف ، والتكرير ، والهوى وغير ذلك.

ومن حيث ما يصاحب الكلمه عند النطق بها من ظواهر صوتيه : كالنبر والتنغيم ، ثم من حيث النظر فى مخارجها المختلفه ، وبحث علاقته بين تلك السمات الصوتيه للتشكيل الصوتى للكلمه ومناسبتها لسياقها ونسقتها الدلالى.

ويبقى جانب آخر من دراسه التشكيل الصوتى وهو الأوزان الشعريه ، أو موسيقى الكلام ؛ لنشمل ضروب الموسيقى النثريه. وقد رأينا أفراد هذا الجانب يبحث مستقل ؛ فقصرنا بحثنا هذا على دراسه الدلاله الصوتيه للكلمه من حيث ما ذكرنا ، دون التعرض للدلاله الموسيقيه للكلام.

ومع حدائه البحث فى هذا المجال وطرافته فإننا لا نزعّم أننا نبدأ فيه من فراغ ؛ بل إن ثمة محاولات عديده قديمه وحديثه قد حاولت ولوج هذا الميدان ، غير أن كثيرا من تلك المحاولات قد وقفت على شاطئ هذا البحث دون الولوج إلى أعماقه. وثمة دراسات قد ضلّت الطريق فى هذا المجال وتنكبت عن سواء السبيل.

أما الدراسات القديمه فإننا نستطيع أن نقف فيها على معالم هاديه ومحاولات جاده يمكننا عن طريقها الوقوف على التفات هؤلاء القدماء إلى دلاله الصوت ومناسبته لمعناه.

وهذه المحاولات الجاده فى هذا السبيل نجد بعضها عند الخليل بن أحمد ، وكثيرا منها لدى سيبويه فى كتابه ، كما نجدها أكثر نضجا عند ابن جنى فى خصائصه ، وفى كتابات ابن الأثير من بعده.

فما جاء عن الخليل في ذلك قوله :

«كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطاله ومدا فقالوا: (صر) ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: (صرصر)» (١).

نلمح هنا إشارة الخليل إلى ما بين الفعل الثلاثي المضعف العين صر وبين معناه من التناسب من حيث بنيه الصيغه ودلالاتها على المعنى الإفرادى لتلك الكلمه ، فنحن نلاحظ أن تضعيف الرء الناشئ عن التشديد فيها ينتج عنه نوع من المط والاستطاله ينشأ عن سمة التكراريه التي تتسم بها الرء ، وهذا في نهايه الكلمه يناسب ما في صوت الجندب من مد واستطاله ؛ فالمناسبه هنا ظاهره بين أصوات هذه الكلمه ومعناها الذي تدل عليه.

فإذا انتقلنا إلى كلام سيبويه في هذا الموضع فإننا نجد أن سيبويه قد أصل سبق الخليل إلى هذا الباب ، فهو يقول :

«هذا باب «افعول» وما هو على مثاله مما لم نذكره. قالوا «خشن» ، وقالوا :

«اخشوشن» ، وسألت الخليل ، فقال : كأنهم أرادوا المبالغه والتوكيد ، كما أنه إذا قال «اعشوشبت الأرض» فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرا عاما قد بالغ» (٢).

لقد التفت الخليل وسيبويه هنا إلى أثر زياده المبنى في زياده المعنى ، كما قد التفتا كذلك إلى الغرض من تلك الزيادة ، وهو هنا المبالغه والتوكيد ، وقد عقد سيبويه لذلك بابا في كتابه وسماه «ما جاء على مثال واحد حين تقاربت المعاني» (٣).

ونحتاج أن نقف أمام بعض هذه المواضع لتأملها وبيان مدى وقوف سيبويه على هذه الظاهره ، فلنتأمل على سبيل المثال قوله :

«ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني ، قولك «النزوان» ، و «النقذان» و «القفزان» ، وإنما هذه الأشياء في زعزعه البدن واهتزازه في ارتفاع ، ومثله

ص: ١٨

١- ابن جنى الخصائص ، ٢ / ١٥٢ تحقيق د / محمد على النجار ، ط دار الهدى للطباعه والنشر بيروت لبنان س ١٩٥٨.

٢- سيبويه / الكتاب ، ٢ / ٢٤١ / ط المطبعه الكبرى الأميريه ببولاق مصر المحميه ص ١٣١٧.

٣- المرجع السابق ٢ / ٢١٩. وثمه مواضع آخر كثيره في كتابه انظر على سبيل المثال الكتاب ٢ / ٢١٤ - ٢١٦.

«العسلان» و «الرتكان» .. ومثل هذا «الغليان» ؛ لأنه زعزعه وتحرك ، ومثله «الغثيان» لأنه تجيش نفسه وتثور ، ومثله الخطران واللمعان ، لأن هذا اضطراب وتحرك ، ومثل ذلك اللهبان والصخدان والوهجان لأنه تحرك الحر وثوره وإنما هو بمنزله الغليان ..» (١).

نلمح في هذا النص التفات سيبويه إلى الدلالة المركزية المشتركة التي توحى بها البنية الصوتية لتلك المصادر (النزوان ، والنقزان ، والقفزان ، والعسلان ، والرتكان ، والغليان ، والغثيان ، والخطران ، واللمعان ، واللهبان ، والوهجان ... إلخ).

فهذه المصادر قد اشتركت جميعاً في بنية صوتية واحدة هي صيغته فعلان بما لها من سمات صوتية خاصة.

وإذا تأملنا الدلالة المعجمية لتلك المصادر وجدناها تشترك جميعها في معنى مشترك بينها ، هو الحركة والاهتزاز والاضطراب ، وهي تعبر عن الشيء الذي تزداد حركته واهتزازة واضطرابه شيئاً فشيئاً ، ثم تطول حركته ويستمر اضطرابه حيناً ، ولا يكون هدوؤه فجأه ، بل يستمر زمناً حتى يهدأ.

وإذا تأملنا البنية الصوتية لتلك المصادر التي جاءت على صيغته (فعالان) وجدنا أن توالى الحركتين القصيرتين - الفتحيتين - إبتاع هاتين الفتحيتين بفتحته طويله هي ألف المد ، ثم انتهاء الكلمه بالنون ذات الغنة المجهوره التي يمتد زمن النطق بها حيناً بما يشبه الزَّنه الطويله ... إذا تأملنا ذلك كله وجدنا تمام المناسبه بين السمات الصوتية لتلك المصادر والمعنى الذي تدل عليه وهو الحركة والاهتزاز والاضطراب الذي يزداد شيئاً فشيئاً وهذا ما تعبر عنه الحركتان القصيرتان - الفتحتان المتواليتان - ، ثم تأتي الحركة الطويله - ألف المد - لتعبر عن طول تلك الحركة ، ثم يأتي حرف النون ليعبر عن معنى آخر وهو أن هدوء تلك الحركة لا يكون فجأه بل يحتاج إلى زمن يسير تخفت فيه الحركة شيئاً فشيئاً حتى تهدأ ، وهو ما تعبر عنه غنة النون ذات الصوت المجهور.

وإذا كان سيبويه قد التفت إلى علاقته بين الأصوات والمعاني التي تدل عليها في مثل تلك المصادر ، دون محاولة منه في الكشف عن وجه المناسبه بين أصوات تلك المصادر ومعانيها - فإن ابن جنى قد تلقف إشارات كل من الخليل وسيبويه في هذا المجال ثم أولى هذا الباب عناية فائقة ، ولم يكتف فيه بالوقوف على الظاهره كهؤلاء القدماء ، بل

ص: ١٩

أخذ يعلل أو يبين وجه التناسب بين تلك الأصوات وتلك المعاني ، وقد علل لمناسبه تلك المصادر لمعانيها تعليلا جيّدا بقوله : «فقابلوا بتوالي حركات المثل (أى الصيغه) أو البنيه توالى حركات الأفعال» (١).

وقد اتجه البحث فى دلالة الأصوات عند ابن جنى إلى جهتين متكاملتين :

الأولى : [النظر إلى صفه الحرف ومخرجه] وحاله من حيث التفخيم والترقيق ، والشده والرخاوه والجهر والهمس والإطباق والانفتاح والاستعلاء والاستطاله والتفشى وغير ذلك ، ثم بحث العلاقة بين هذه الأحوال والصفات وبين الدلاله الوضعيه للكلمه.

الثانيه : النظر إلى دلالة الكلمه باعتبارها تركيبا صوتيا له بنيه وهيئه بعينها ، بحيث يبحث العلاقة بين طريقه تركيب أحرف تلك الكلمه ، ومناسبه ذلك التركيب وتلك الهيئه للمعنى الذى وضعت له الكلمه.

وقد اهتم ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) بدراسه الدلاله الصوتيه على هذين المستويين فى «باب فى إمساس الألفاظ أشباه المعانى» حيث يقول : «فأما مقابله الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ، ونهج متلب (أى : ثابت) عند عارفيه مأموم ، وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها ، فيعدلونها ويحتذونها عليها ، وذلك أكثر مما نقدّره وأضعاف ما نستشعره» (٢).

وهو يشير إلى كثره هذا النوع من دلالة الأصوات على المعانى فى اللغه ، ثم يعرض أمثله له ، فمما مثل به للنوع الأول : تفريقهم بين الخضم والقضم والنضح والنضخ ، يقول : من ذلك قولهم : «خضم وقضم ، فالخضم لأكل الرطب ، كالبطيخ والقثاء ، وما كان نحوهما من المأكول الرطب. والقضم للصلب اليابس ، نحو قضمت الدابه شعيرها ، ونحو ذلك ، وفى الخير «قد يدرك الخضم بالقضم» أى قد يدرك الرخاء بالشده ، واللين بالشظف. وعليه قول أبى الدرداء : «يخضمون ونقضم والموعده الله» (٣).

ويوضح سرّ اختلاف الدلاله بين صوتى الخاء والقاف ، ويجعل ذلك راجعا إلى

ص: ٢٠

١- الخصائص ٢ / ١٥٢.

٢- الخصائص ج ٢ ، ص ١٥٧.

٣- السابق والصفحه نفسها.

رخاوه الخاء أى أنها صوت احتكاكى ، فهو يتناسب مع الشئ الرطب ، الذى يسهل أكله ، وإلى صلابه القاف ؛ فهى صوت انفجارى ، ومن ثم يتناسب مع أكل اليابس ، الذى يصعب قطعه. يقول : «فاختاروا الخاء لرخاوتها للرتب ، والقاف لصلابتها لليابس ، حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث» (١).

ولذلك فإن الشاعر عند ما عبر عن مراره العيش عبر عنها بقضم الجلمد ، وهو صخر يابس ، فقال :

والموت خير من حياه مره

تقضى لياليها كقضم الجلمد

ومن هذا الباب قولهم :

والنضح والنضح : والثانى أقوى من الأول ، فى التعبير عن حركه الماء يقول تعالى : (فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّخَتَانِ) [الرحمن : ٦٦] «أى فؤارتان بالماء» عن ابن عباس. والنضح بالخاء أكثر من النضح بالحاء (٢).

وإذا كان القدماء كالخليل وسيبويه قد أولوا الجهه الثانيه عنايه خاصه ، وهى جهه النظر إلى التراكيب الصوتيه ومناسبتها للمعانى التى وضعت لها ، أقول : إذا كان هؤلاء القدماء قد برعوا فى هذا الجانب فإن ما أدلى به ابن جنى فى هذا المقام يجعل تلك المحاولات الأولى من جانب القدماء مجرد إشارات وومضات مضيئه ، لا تقارن بما قدم ابن جنى فى هذا الباب إلا من حيث سبقها الزمنى وريادتها لهذا الطريق الوعر.

فابن جنى يلمح المناسبه بين تلك الحركات المتواليه فى صيغه (فعلان) التى جعلت تلك الصيغه - بذلك التركيب الصوتى وبتلك الهيئه - مناسبه أتم المناسبه لمعناها الدال على الحركه والاضطراب (٣).

ولا يقف ابن جنى هنا عند الأمثله التى ذكرها عن الخليل وسيبويه ، بل يزيد على ذلك أمثله كثيره ، ونحتاج أن نقف أمامها فى هذا الباب وقفات متأنيه ؛ لنرى إلى أى حد تكون المناسبه بين صيغ الألفاظ ومعانيها.

قال ابن جنى بعد ذكر كلام الخليل وسيبويه السابق نقله : «ووجدت أنا من هذا

ص: ٢١

١- السابق ، ص ١٥٨.

٢- السابق وانظر القرطبي الجامع لأحكام القرآن الكريم ، ط دار الحديث ، ج ١٧ ، ص ١٧٩.

٣- الخصائص ٢ / ١٥٢.

الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه (١) ومنهاج ما مثلاه. وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفه تأتي للتكرير ، نحو الزعزعه ، والقلقله ، والصلصله ، والققععه ، والصعصعه (٢) والجرجره والقرقره ووجدت أيضا (الفعلی) فى المصادر والصفات إنما تأتي للسرعه ، نحو البشكى ، والجمزى والولقى ... فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر - أعنى باب القلقله - والمثال الذى توات حرکاته للأفعال التى توات الحركات فيها» (٣).

يلمح ابن جنى فى هذا النص ما بين البنيه الصوتيه لهذه المصادر الرباعيه المضعفه ومعناها من المناسبه ، إذ إن هذه المصادر بما اشتملت عليه من تضعيف وتكرير تناسب ما تدل عليه معانيها من التكرير المشترك بين ألفاظ تلك البنيه مما يضيف إلى معناها المعجمى معنى آخر تضيفه دلالتها الصوتيه.

كما يلمح ابن جنى كذلك ما بين (الفعلی) من تكرار الحركات وتلاحقها وتتابعها وما تدل عليه من معنى السرعه والتتابع وتوالى الحركات فى الفعل كما توات الحركات فى النطق.

يقول ابن جنى : «ومن ذلك - وهو أصنع منه - أنهم جعلوا (استفعل) فى أكثر الأمر للطلب ، نحو استسقى ، واستطعم ، واستوهب ، واستمنح ، واستقدم عمرا ، واستصرخ جعفرا ، فرتبت فى هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال. وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث عنها أنها وقعت عن غير طلب تفجأ حروفها الأصول ، أو ما ضارع بالصيغه (٤) الأصول.

فالأصول نحو قولهم : طعم ووهب ، ودخل وخرج ، وصعد ونزل فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت ، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا- إعمال فيها وكذلك ما تقدمت الزيادة فيه على سمت الأصل ، نحو أحسن ، وأكرم ، وأعطى وأولى. فهذا من طريقه الصنعه (الصيغه) بوزن الأصل فى نحو دحرج ، وسرهف ، وقوقى ، وزوزى ، وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعانى ، فكلما

ص: ٢٢

١- فى الأصل حداه. وفى الهامش عن بعض النسخ (حذياه).

٢- الصعصعه : التحريك والقلقله ، اللسان / صعصع.

٣- الخصائص ٢ / ١٥٣.

٤- كذا بالأصل ، وفى بعض النسخ (بالصنعه).

ازدادت العبارة شبيها بالمعنى كانت أدل عليه ، بالغرض فيه . فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل الداله عليها أو ما جرى مجرى أصولها ، نحو وهب ومنح ، وأكرم ، وأحسن ، كذلك إذا أخبرت بأنك سعت فيها وتسببت لها ، وجب أن تقدم أمام حروفها الأ-صول في مثلها الداله عليها أحرفا زائده على تلك الأصول تكون كالمقدمه لها ، والمؤديه إليها وذلك نحو استفعل ، فجاءت الهمزه والسين والتاء زوائد ، ثم وردت بعدها الأ-صول : الفاء والعين واللام ، فهذا من اللفظ وفق المعنى المقصود هناك ، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعى فيه والتأني لوقوعه تقدمه ، ثم وقعت الإجابة إليه ، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه ، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب ، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائده التي وضعت للالتماس والمسأله ، وذلك نحو : استخرج ، واستوهب ، واستمنح ، واستعطى ، واستدنى» (١).

في هذا النص يقارن ابن جنى بين الصيغ المجرده (الأصول) والصيغ المزيده في دلالتها على معانيها. فالصيغ المجرده وهى ما سماها بالأصول هى نحو : طعم ، ووهب ، ودخل ، وخرج ... إلخ.

أما الصيغ المزيده فيجعلها نوعين :

- مزيد جرى مجرى الأصول : نحو : أحسن ، وأكرم ، فهذا يجرى مجرى الأصول فى مشابهته الرباعى المجرى على (فعل).

- ومزيد زاد على الأصول ، مثل له بما زاد على الأصول بأحرف متقدمه على الأصول (كاستفعل).

ثم يلمح ابن جنى المشابهه والمناسبه بين كل من هذه البنى وما تدل عليه من المعانى ؛ فالأفعال المجرده إنما تدل على المفاجأه للسمع بالإخبار عن الحدث دون تمهيد بأحرف تسبقه ، فهى إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت ، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب ولا إعمال فيها.

وذلك نحو طعم ووهب وخرج ودخل ، وكذلك ما تقدمت الزيادة على سمت الأصل ، وهو ما جرى مجرى الأصول الرباعيه على (فعل) فجعل ما جاء على وزن (أفعل) كأحسن ، وأكرم جاريا مجرى الأصول الرباعيه على (فعل) فى نحو دحرج

ص: ٢٣

وسرهف ... إلخ.

أما ما دل على سعى وتسبب وتعمل تقدمه ، فهذا يحتاج إلى أحرف تتقدم على الأصول لتشعر بما تقدم الفعل من سعى وتسبب وتعمل فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول الصيغ الداله عليها أو ما جرى مجرى أصولها نحو وهب ، ومنح ، وأكرم ، وأحسن ، كذلك إذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول فى صيغها الداله عليها أحرفا زائده على تلك الأصول تكون كالمقدمه لها ، والمؤديه إليها.

ويزيد ابن جنى فى بيان المناسبه بين الأصوات والمعانى فيقول : «ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين فى المثال (١) دليلا على تكرير الفعل ، فقالوا : كسّر ، وقطع ، قتيح ، وغلق ، وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليه المعانى فأقوى اللفظ ينبغى أن يقابل به قوه الفعل ، والعين أقوى من الفاء واللام ؛ وذلك لأنها واسطه لهما ، ومحفوفه بهما ، فصارا كأنهما سياج لها ، ومبذولان للعوارض دونها.

ولذلك نجد الإعلال بالحذف فيهما دونهما ... فلما كانت الأفعال دليه المعانى كرروا أقواها ، وجعلوه دليلا على قوه المعنى المحادث به ، وهو تكرير الفعل ، كما جعلوه دليلا على قوه المعنى المحادث به ، وهو تكرير الفعل ، كما جعلوا تقطيعه فى نحو : صرصر وحقق دليلا على تقطيعه ...» (٢).

لقد استطاع ابن جنى فى هذا النص السابق أن يكشف لنا عن المناسبه الوثيقه بين صيغه (فعل) بما لها من سمات صوتيه ودلالاتها على التكرار فى الحدث.

ويكشف ابن جنى كذلك عن العلاقه بين المبنى والمعنى من حيث الزيادة والنقص فى كل منهما فيقول : «وقد أتبعوا اللام فى باب المبالغه العين ، وذلك إذا كررت العين معها فى نحو : دمكمك وصرمحم وعركرك وعصبصب وعشمشم ، والموضع فى ذلك للعين ، وإنما ضامتها اللام هنا تبعاً لها ولا- حقه بها ، ألا- ترى إلى ما جاء عنهم للمبالغه فى نحو اخلوق ، اعشوشب ، واغدودن ، واحمومى ، واذلولى ، واقطوطى ، وكذلك فى

ص: ٢٤

١- يقصد بالمثال هنا (الصيغه) كما هو واضح من النص ، وكما توصلت إليه بالاستقراء للمواضع التى عبر فيها عن الصيغه بالمثال فانظر على سبيل المثال ٢ / ١٥٥ / ١٥٧ ، ٣ / ٩٨ ، ١٨٨.

٢- الخصائص ٢ / ١٥٥.

الاسم نحو عثوثل ، وغدودن ، وحفيدد ، وعقنقل ، وعبنبل ، هجنجل ... كما ضاعفوا العين للمبالغه ، نحو عتل ، وصمل ، وقمر وحزق ...» (١).

وقد أطال ابن جنى فى توجيه ذلك ، وهو واضح فى أن زياده المبنى فيه قد ناسبت زياده المعنى ، وهو إرادته المبالغه.

وقد احتذى حذو ابن جنى فى هذه القضية كذلك ابن الأثير ، فأطال الوقوف أمام هذه النقطة مفيدا فى ذلك مما أفاض فيه ابن جنى ، وإن كان ما قدمه ابن الأثير لم يخل من جديد كذلك.

ولعل أهم ما تميز به بحث ابن الأثير لهذه النقطة أنه اهتم بوضع القيود والضوابط التى تحكم العلاقه بين المبنى والمعنى من حيث الزيادة والنقص ، وهل يصح القول باطراد قاعده زياده المعنى لزياده المبنى أم أن هناك أحوالا لا يصح القول فيها باطراد تلك القاعده؟ (٢).

هذا وقد تابع المتأخرون من البلاغيين البحث فى هذا الباب ، وإن كانت إضافاتهم فى هذا الباب لا تعدو كونها مجرد إشارات وتقريرات ومراجعات سريعة ، يعد بعضها تكرارا لما سبق ، ويعد القليل منها من قبيل الإضافات اليسيره المفيده على مستوى التعميد والتنظير.

أما الدراسات المتأخره بدءا من ابن سنان وانتهاء بالطيبي والقزوينى حذا حذوهم فقد بحثت هذه الظاهره تحت ما اصطالحوا على تسميته بمبحث الفصاحه ، وقد ضمنوه شروطا لفصاحه الكلمه يختص بعضها بالنظر إلى أصواتها ، فمنها :

- ١ - أن يكون تركيبها من الحروف اللذيذه العذبه لأنها أصوات ؛ ولها مخارج تشبه المزامير ، ولكل ثقبه منها صوت يخصها (٣).
- ٢ - أن يكون تأليف اللفظه من حروف متباعده المخارج ؛ لأن الحروف التى هى أصوات تجرى من السمع مجرى الألوان من البصر ؛ ولا شك فى أن الألوان المتباينه إذا

ص: ٢٥

١- السابق.

٢- انظر المثل السائر ٢ / ٢٤١ إلى ٢٤٥.

٣- انظر الطيبي (علم البديع وفن الفصاحه وهو الجزء الثانى من كتابه التبيان فى المعانى والبيان بتحقيقى / ط المكتبه التجاريه - مكه المكرمه ٢ / ٤٩٥ ، وانظر ابن سنان - سر الفصاحه ص ٦١ تحقيق على فوده مكتبه الخانجى.

جمعت كانت فى المنظر أحسن من الألوان المتقاربه (١).

٣ - أن يجتنب فى التركيب عن الزائد على الحركتين المتواليتين ، وعن الحركة الثقيله على بعض الحروف كالضمه على نحو :
جزع سيما إذا ضم معه ضم الزاى ، ولو فتح ؛ أو فتحا ، أو كسر حسن (٢).

«وقد اشترط بعضهم أن يحترز عن أسباب خفيفه متواليه ؛ فإنها مما ينقص من سلاسه الكلمه وجريانها كقولهم : (القتل أنفى للقتل) إذ ليس فيه كلمه تجمع حرفين متحركين معا إلا فى موضع» (٣).

٤ - أن تكون متوسطه بين قله الحروف وكثرتها.

قال الرازى : «اللفظ المركب من ثلاثه أحرف هى المتوسطه لاشتمالها على المبدأ ، والمنتهى ، والوسط ، وسبب حسنه أن الصوت تابع للحركه ، والحركه لا بد لها من هذه الأمور.

والثنائيات قاصره ، والرباعيات مفطره ، ولهذا عيب أبو الطيب بقوله :

إن الكرام بلا كرام منهم

مثل القلوب بلا سويداواتها (٤)

والحق أن ما ذكره البلاغيون فى هذا المقام لا يخلو من انتقادات عديده. وجهها إليهم الدارسون المحدثون (٥).

وتتمثل هذه الانتقادات فى أن النظر إلى اللفظه المفرده والحكم عليها بمعزل عن سياقها لا يؤدي إلى الفهم الصحيح للنصوص فى كثير من الأحيان ، فليست مفردات العبارة اللغويه الوارده فى سياق واحد كيانات منفصله ، يستقل كل منها بذاته ، وإنما

ص: ٢٦

١- ابن سنان - سر الفصاحه ص ٦٠.

٢- ابن الأثير المثل السائر ١ / ١٧٤ ، والطيبى - السابق ٢ / ٤٩٧.

٣- الطيبى - السابق ٢ / ص ٤٩٧.

٤- الرازى / نهايه الإيجاز ص ١٢٥ ط الأديبه.

٥- انظر على سبيل المثال ، د / محمد النويهى ، الشعر الجاهلى ، منهج فى دراسته وتقويمه ١ / ٤٤ ، د / عبد الله الطيب ، المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتهم ، دار الفكر ، بيروت سنه ١٩٧٠ ، ٢ / ٤٦٤ ، د / غازى يموت / علم أساليب البيان ، دار الأصاله ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٢ ص ٢٧ ، د / شفيق السيد ، البحث البلاغى عند العرب ، تأصيل وتقييم ص ١٣٥ - ١٣٦ ، مكتبه الشباب ، د / عبد الواحد علام ، قضايا ومواقف التراث البلاغى ، ص ٢٠.

ترتبط جميعا برباط وثيق ، ومن ثم كان للسائق دوره الفعال فى إعطاء الكلمه المعينه من الدلالات ما ليس لها فى ذاتها بعيده عن السياق ، حتى لو بدت تلك الكلمه مفتقره إلى بعض ما اشترطه البلاغيون فى فصاحه الكلمه من حسن الجرس وسهوله المنطق.

ومن ثم فقد ذهب هؤلاء المحدثون إلى أنه لا- تفاضل بين الكلمات المفرده خارج السياق ، فالكلمه المفرده خارج سياقها لا توصف بفصاحه ولا- بلاغته عذبت أصواتها أم قبحت ، تباعدت مخارجها أم قربت ، ثقلت حروفها أم خفت ، طالت مبانيها أم قصرت.

وهم يؤيدون كلامهم فى ذلك بما ورد عن عبد القاهر فى هذا المقام من نحو قوله : (فصل فى تحقيق القول على البلاغته والفصاحه والبيان والبراعه وكل ما شاكل ذلك ، مما يعبر به عن فضل القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد ، ومن المعلوم ألا- معنى لهذه العبارات وسائر ما يجرى مجراها مما يفرده فيه اللفظ بالنعته والصفه وينسب فيه الفضل والمزيه إليه دون المعنى. غير أن يؤتى المعنى من الجهه التى هى أصح لتأديته ، ويختار له اللفظ الذى هو أخص به وأكشف عنه. وإذا كان هذا كذلك فينبغى أن ينظر إلى الكلمه قبل دخولها فى التأليف. هل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل فى الدلاله ، حتى تكون هذه أدل على معناها الذى وضعت له من صاحبته على ما هى موسومه به ، حتى يقال إن (رجلا) أدل على معناه من (فرس) على ما سمي به؟ وحتى يتصور فى الاسمين الموضوعين لشيء واحد أن يكون هذا أحسن نأ عنه وأبين عن صورته من الآخر. وهل يقع فى وهم - وإن جهد - أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم بأكثر من أن تكون هذه مألوفه مستعمله وتلك غريبه وحشيه؟ أو أن تكون حروف هذه أخف وامتزاجها أحسن؟ ومما يكد اللسان أبعد. وهل قالوا : لفظه متمكنه ومقبوله وفى خلافه : قلقه ونابيه ومستكرهه ، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهه معناها ، وبالقلق والنابيه عن سوء التلاؤم ، وأن الأولى لم تلق بالثانيه فى معناها ، وأن السابقه لم تصلح أن تكون لفقده التاليه فى مؤداها؟» ويعرض عبد القاهر أمثله يدلل بها على ذلك (١).

ص: ٢٧

١- عبد القاهر الجرجانى «دلائل الإعجاز» تصحيح الشيخ محمد عبده ، والشيخ محمد محمود الشنقيطى ، مكتبه ومطبعه محمد على صبيح وأولاده ص ٤٤ - ٤٥.

على أن هذا قد يظهر نوعاً من التناقض في كلام عبد القاهر - وهو وارد كذلك على ما قررته في هذا المقام من جهة الاستدلال بكلامه السابق على أن الكلمات لا تتفاضل خارج النظم - وهذا التناقض «من حيث إنه يسلم أن الكلمات منها الغريب الوحشى ، ومنها الذى يكد اللسان ، ثم ينفى بعد هذا كله أن تكون الكلمات متفاضله غير متساويه قبل أن يشملها النظم» (١).

ولذا يعترض د / بدوى طبانه على تهوين عبد القاهر من شأن فصاحه اللفظه المفرده فيقول : «إن الذين عرضوا لفصاحه اللفظه المفرده كانت تلك الصفات التى لم يسع عبد القاهر إلا الاعتراف بها فى معرض التهويل من شأنها - أهم ما عرضوا له ، لكن تلك الصفات لا- تصل إلى هذه الدرجه من التفاهه كما أراد عبد القاهر أن يصورها. أين (عساليح الشوحط)؟ من (أغصان البان)؟ وأين (الصهسلق)؟ من (الصهيل)؟ وأين (أشرج)؟ من (ضم)؟ وأين (الحيزيون)؟ من (العجوز)؟.

إن فى الألفاظ المفرده اختلافاً وبينها تفاوتاً بيننا لسنا فى حاجه إلى كثير أو قليل من التأمل للاعتراف بحسن بعضها وقبح بعض ، وإذا نظرنا إلى التركيب وجدناه يزدان باللفظ العذب المختار ، ويقبح باللفظ العسر الثقيل من غير شك وإن كنا لا نجحد أن اللفظ الجميل يزداد جمالا- بحسن موافقته لما جاوره من الألفاظ وهذا التجاور هو الذى يكشف عما فيه من جمال ويبين عن صفات الحسن الكامنه فيه» (٢).

ويجب الأستاذ / عبد الله الطيب عن هذا الاعتراض السابق فيقول : «وربما يعتذر لعبد القاهر من حيث أنه يسلم أن الكلمات منها الغريب والوحشى ، ومنها الذى يكد اللسان ، ثم ينفى بعد هذا كله أن تكون الكلمات متفاضله غير متساويه قبل أن يشملها النظم ، ربما يعتذر لعبد القاهر عن ذلك ، بأنه كان يرى الألفاظ فى جملتها غير متفاضله وأن فضل المستعمل على غير المستعمل ، والخفيف على الثقيل طفيف بحيث يمكن تجاهله وأن النظم إذا أجاده صاحبه قد يسبغ على كلمه وحشيه رونقا لا يتهاى ولا يتأتى إذا وضعنا مكانها كلمه أخرى مألوفه ، وقد يتيح لكلمه ثقيله تكد اللسان من العذوبه ما لا يتوفر لو استبدلناها بأخرى مما يحسب خفيفا سهلا» (٣).

ص: ٢٨

١- عبد الله الطيب ، المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتهم ٢ / ٤٦٦.

٢- أ. د / بدوى طبانه ، البيان العرب ، ص ١٢٧ - ١٢٨

٣- أ / عبد الله الطيب ، الموضع السابق نفسه.

والحق الذى يجاب به عن هذا الأمر هو أن نعلم أن واضح اللغه لم يضع هذه الألفاظ اعتباراً وإلا فما حاجتهم لأن يضعوا لمعنى واحد كالجمل أو الفرس أو السيف مئات الأسماء إلا أن يكون ذلك بحسب تعدد السياقات فيكون لكل معنى لفظه المناسب الذى لا يسد فيه غيره مسده ؛ ومن ثم لا يكون هناك تناقض فى كلام عبد القاهر لأن مؤدى كلامه هو منع الترادف التام فى لغه العرب وهذا هو الحق ؛ ومن ثم لا يتصور - كما يقرر عبد القاهر - الاسمين الموضوعين لشيء واحد أن يكون أحدهما أحسن نبأ عنه وأبين عن صورته من الآخر.

فهما وإن اشتركا فى الدلاله على أصل المعنى أو المعنى الجملى ؛ فإن لكل منهما من المعانى التفصيليه الخاصه ما يفرقه عن الآخر ويجعله صالحاً لسياقات لا يصلح لها اللفظ الآخر ومن ثم فصعوبه اللفظ أو ثقله ليس أمراً ينافى فصاحته لأنه قد يوافق السياق ويطباق المقام بتلك الصعوبه وذلك الثقل ، وإلا للزم قائل هذا أن يقول بعدم فصاحه الكتاب العزيز لاشتماله على كثير مما وصف أمثاله بأنه ثقيل أو صعب فى نطقه كقوله تعالى : «ثاقلتم - أنلزمكموها - فسيكفيكمهم. وأشباه».

ومع ذلك فهذه الألفاظ فى سياقاتها فى درجه عاليه من الفصاحه مع أنها ثقيله صعبه فى نفسها ، وعليه فلا تلازم بين صعوبه الكلمه فى النطق أو ثقلها أو غير ذلك مما ذكره البلاغيون من صفات اللفظه المفرده وبين فصاحتها فى سياق من السياقات. على أن الذى يهمنى من ذلك هو أن تكون الكلمه عربيه أصيله كما قال السكاكى «وعلامه ذلك أن تكون على ألسنه الفصحاء من العرب الموثوق بعريبتهم أدور واستعمالهم لها أكثر لا مما أحدثها المولدون ولا مما أخطأت فيه العامه» (١).

والدليل على ما ذكره من أنه لا- تلازم بين صعوبه الكلمه أو ثقل جرسها أو غرابتها - أو غير ذلك - وعدم فصاحتها أننا لو تصورنا على سبيل المثال استبدال كلمه «أنلزمكموها» بأخرى ترادفها ، فى قوله تعالى على لسان نوح - عليه السلام - مخاطباً قومه حينما أعرضوا عن دعوته قائلين : (ما نراك إلا بشراً مثلاً وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي وما نرى لكم علينا من فضل بل نطؤكم كاذبين. قال يا قوم أرايتم إن كنتم على بينه من ربى وآتاني رحمه من عنده فعصيت عليكم أنلزمكموها وأنتم

ص: ٢٩

لَهَا كَارِهُونَ) [هود : ٣٧ ، ٣٨].

فلو استبدلنا هذه الكلمه بقولنا «أنلزمكم بها» أو «أنلزمكم إياها» لما أوجت بما توحى به هذه الكلمه من الثقل وصعوبه التحمل ، والإكراه على حمل شىء ينفر هذا المدعو إليه من حملة ، ويستثقله بل ويأنف منه ، وتشمئز منه نفسه ، كما قال الله تعالى : (وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِهِ) [الزمر : ٤٥].

وسيأتى فى هذا البحث أمثله شبيهه بذلك كقوله تعالى : (مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ) [التوبه : ٣٨] ، وقوله تعالى : (تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى) [النجم : ٢٢].

كذلك فإن ما يمثلون به أبدا على عدم فصاحه الكلمه لتنافرها وثقلها أو غرابتها أو صعوبه النطق بها مما «روى عن عيسى النحوى أنه سقط عن دابته فاجتمع عليه الناس فقال : «ما لكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنه؟ افرنقوا عنى» (١).

لهو - فى رأى - فى غايه الفصاحه والبيان ، ذلك أن تلك الكلمه المتنافره المستثقله أو غير المألوفه لهى معبره تمام التعبير بهيئتها واجتماع حروفها وتزاحمها وطريقه النطق بها عن اجتماع الناس وتزاحمهم عليه مع شىء من الفوضى وعدم الاتساق وفى هيئه غريبه عليه تشبيها غرابه هذه الكلمه.

كذلك قوله : «افرنقوا عنى» لا- يقل فصاحه عن سابقه لأنه يصور مدى رغبته فى سرعه انصرافهم عنه كسرعه الصوت الذى يخرج من شئين يضربان» (٢).

هذا وسوف يتأكد ما ذكرناه بما سوف نورد فى هذا البحث من الأمثله والنماذج التطبيقية التى تكشف عن الدور الفنى الذى تؤديه السمات الصوتية للكلمه فى السياقات المختلفه ، وأن هذا الدور لا يتوقف على سمات بعينها للكلمه كتلك السمات التى حددتها هؤلاء البلاغيون ؛ وإنما يتسع المجال اللغوى لدى المبدع ليتخير من الأبنية والتراكيب الصوتية ما يشاء ليحقق المواءمه والمطابقه بين تلك الأبنية والدلالات والإيحاءات الفنية التى يريد أن ينقلها إلى وعى المتلقى ولكننا نعود فنقول إنصافا لهؤلاء البلاغيين : إن

ص : ٣٠

١- الطيبى ، التبيان ص ٤٦٧.

٢- قال ابن منظور : «والفرقه الصوت بين الشئين يضربان «لسان العرب ماده فرقع - ط دار المعرفه.

الباحثين المعاصرين لم يختلفوا مع هؤلاء القدامى فيما وصفوه بالتنافر الصوتى أو المعاضله الصوتيه ، فهم يسلمون لهم بكون ما ذكروه يعد من قبيل التنافر أو المعاضله ، غير أنهم يرون أن هذا التنافر وتلك المعاضله قد وظفه المبدع توظيفاً فنياً مقصوداً فيه هذا التنافر وتلك المعاضله ، ومن ثم يخرج من دائره القبح إلى دائره الحسن ولا يكون منافياً للفصاحه أو البلاغه.

وهنا يحق لنا أن نتساءل إنصافاً لهؤلاء القدماء فنقول : ما ذا لو أخفق المبدع فى توظيف ذلك التنافر أو تلك المعاضله؟ ألا يكون ذلك التنافر أو التعاضل معيباً مستهجنًا بمعنى إذا كانت هناك كلمتان تؤديان المعنى المراد : إحداهما ثقيله على السمع متنافره ، والأخرى خفيفه عذبه الجرس والرنين ، ولم يكن لاستخدام الثقيله المتنافره معنى يوظف فيه ثقلها وتنافرها ، أفلا يكون فى العدول عن اللفظه العذبه الخفيفه إلى الثقيله المتنافره بغير قصد ولا غرض بلاغى إخلال بالفصاحه والبلاغه؟

هذا إذا ما أراد هؤلاء القدماء ، لا أنهم أرادوا أن هذه اللفظه تحسن أبداً ، وتلك تقبح أبداً.

وتبقى القضية بعد ذلك فى أنهم أخفقوا - من وجهه نظر المحدثين - فى اختيار الأمثله التى تعبر عن استخدام ألفاظ متنافره لم يوظف فيها هذا التنافر.

* * *

الدلاله الصوتيه فى الدراسات الحديثه

تأتى الدراسات الأسلوبيه على رأس الدراسات الحديثه التى اهتمت بالدلاله الصوتيه خاصه وأن علم الأسلوب هدفه الحقيقى يتمثل فى البحث عن العلاقات المتبادله بين الدوال والمدلولات عبر التحليل الدقيق للصله بين جميع العناصر الداله وجميع العناصر المدلوله بحثاً يتوخى تكاملها النهائى (١).

ومعنى هذا أن البحث الأسلوبى يتسع فى بحث العلاقه بين الدوال والمدلولات لتلك الدلالات التى توحى بها البنيه الصوتيه للكلمه من حيث كونها أصواتاً لا من حيث كونها مواداً معجميه لها دلالتها الوضعيه المحدده.

ص: ٣١

ويرى أولمان أن علم الأسلوب يمكن أن ينقسم إلى نفس مستويات علم اللغة. ولو تقبلنا الرأي القائل بحصر مستويات التحليل اللغوي في ثلاثة هي: الصوتي، والمعجمي، والنحوي لأصبح بوسع الصوتي الذي يبحث في وظيفه المحاكاه الصوتيه وغيرها كثير من الظواهر من الوجهه التعبيرييه.

وسنجد حينئذ أن علم الأسلوب مثله في ذلك مثل أخيه الأ-كبر يتسع لمنظورين متبادلين فكما يقول «جسبرسن» إن أيه ظاهره لغويه يمكن أن يتم تناولها من الخارج أو من الداخل؛ أي: من ناحيه الصيغه أو من ناحيه الدلاله ففي الحاله الأولى نتناول الجانب الصوتي للكلمه أو للعباره ثم نتأمل الدلاله المنبثقه منه، أما في الحاله الثانيه فإننا ننتقل من المعنى لتساءل عن التعبيرات الشكلية التي تؤديه في لغه معينه أو عند مؤلف خاص وهذا ما كان يسميه «داماسو ألونسو» بعلم الأسلوب الداخلي والخارجي.

فالكلمات يمكن أن تخضع للبواعث المحركه لها فتصبح شفافه أو معتمه ويتم هذا على مستويات صوتيه وصرفيه ودلاليه. ولكل منها نتائج أسلوبيه بارزه، فالباعث الصوتي يتمثل - عند «أولمان» - في إحدى إمكانييتين: فإما أن تكون البنيه الصوتيه للكلمه محاكاه لصوت أو ضجيج معين مثل قرقره وثأثؤه ومواء وغيرها وهي المحاكاه المباشره، وإما أن تثير الكلمه بصوتها تجربته غير صوتيه، وهي محاكاه غير مباشره وتدخل هذه المحاكاه الصوتيه بما تستثيره وتؤدي إليه في النسيج الشعري نفسه. وبالرغم من أن بعض الدارسين ينبهون إلى ضروره التحديد الدقيق لطبيعته هذه الإيحاءات حتى لا تظل خاضعه للمزاج المتقلب إلا أن هذا المجال يعد من أنشط وأبسط مجالات الدراسه الأسلوبيه» (١).

لقد آثرنا نقل هذا النص بطوله لأنه يبين لنا كيف أن دراسه الدلاله الصوتيه ما هي إلا قطعه من تلك المنظومه الشامله للدلاله العامه في نص ما (٢)؛ والتي ينبغي أن يبدأ فيها بتحليل الدلاله الصوتيه أولاً لأنها هي اللبنة الأولى في منظومه الدلاله، ولأنها هي التي تخلق المعنى المعجمي للكلمه بعد ذلك، وتعطي لكل كلمه قيمه خلافيه فارقه لها عن غيرها من الكلم.

ص: ٣٢

١- انظر د / صلاح فضل، علم الأسلوب ص ١٣٨ - ١٤٠.

٢- يذهب «ويلك» إلى أن البحث الأسلوبى لا بد أن يستند إلى النحو بكل فروعه: الأصوات، والتحليل الصوتي والصرف، والتراكيب، والمعجم، بالإضافة إلى الدلاله.

واستثمارا لكلام (جيسرسن) السابق فإننا يمكن أن ننطلق في بحثنا لتلك القيم الصوتيه إما من الداخلى أو من الخارج فيمكننا أن ننظر إلى دلالات تلك الأصوات فى سياقات بعينها لتتوصل من خلالها إلى إحياءاتها الخاصه أو سماتها الأسلوبيه.

ويمكن فى الوقت نفسه أن ننطلق من اتجاه معاكس بأن نقف أمام قيمه أسلوبيه معينه لنبحث عن الوسائل الأسلوبيه التى يمكن أن تؤدى إلى تلك القيمه فى عمل ما.

كما يمكننا أن نستثمر كذلك ما انتهى إليه أولمان من تقسيم البواعث الصوتيه إلى نوعين من المحاكاه : المباشره وغير المباشره لنقف أمام الدلاله الفنيه المستفاده من توظيف المبدع لكلا النوعين فى العمل الأدبى حيث يخرج المبدع بتلك الأصوات عن كونها حكايه لصوت معين لا معنى له - فى حاله الحكايه المباشره - إلى معان فنيه خاصه ، كما يقوم بتوظيف الكلمات التى لا تتسم بطبيعه المحاكاه توظيفاً صوتياً ذا دلالة جديده قد تختلف تماماً عن دلالتها المعجميه ، وإنما يستوحىها الشاعر من عالمه الخاص ، ويستوحىها القارئ من السياق الأدبى.

اعتمدت الدراسات الأسلوبيه الحديثه فى هذا المجال على ما انتهت إليه الدراسات اللغويه السابقه عليها ، وذلك بطبيعه الحال - نتيجة بديهيه للصله أو العلاقه الوثيقه بين علم الأسلوب وعلم اللغه (١).

وإذا كنا بصدد إسهام الدراسات الحديثه فى هذا المجال ، فلا يفوتنا تلك الوقفه المتأنيه لرتشاردز فى كتابه مبادئ النقد عند بحثه عن الدلاله الصوتيه حيث يقرر ما سبق أن ذكرناه فى بدايه البحث من صعوبه الربط بين السمات الصوتيه والمدلول الأدبى فهو يقرر أن نشاط الأصوات الجمالى ليس محتوماً بعلاقه مخرجيه أو علاقته وصفيه وربما لا يحمل شبهاً بمعناها ، وقد يحورها تماماً ، أو يهدمها النشاط الجمالى الصوتى معقد حقاً ، وهو يشب عن طوق العلاقات المخرجيه والوصفيه ويدخل فى تكوين مسافات مختلفه ولا ينبع من كيفيه معينه أو صفه مفرده ولا يمكن إذن إلا أن يكون شيئاً غنياً متأصلاً ذا جذور تستعصى على التقرير والتحديد» (٢).

ص: ٣٣

١- انظر بحث هذه العلاقه لدى د / صلاح فضل / علم الأسلوب ص ١٢٩ إلى ص ١٤٦.

٢- يشير «رتشاردز» إلى أهميه العنايه ببعض الخصائص الصوتيه كدرجه الصوت ، لكنه يؤكد أن هذه الخصائص لا يمكن فصلها عن المعنى : راجع.

كما يرى ريتشاردز أن تأثير اللفظ من حيث هو صوت لا يمكن فصله عن تأثيراته الأخرى التي تتم في نفس الوقت ، فجميع هذه التأثيرات ممتزجه بحيث لا- يمكن فصل أحدهما عن الآخر .. ويرى أنه لا- توجد مقاطع أو حروف متحركة تتصف بطبيعتها بالحزن أو الفرح. إذ تختلف الطريقة التي يؤثر بها الصوت في نفوسنا تبعاً للانفعال الذي يكون موجوداً فعلاً في ذلك الوقت ، بل إنها تختلف أيضاً تبعاً للمدلول ، وتوقع حدوث الصوت نتيجة للعاده ولروتين الإحساس ليس إلا مجرد جزء من حاله التوقع العامه ، فهناك عوامل تتدخل في العمليه. ولا يحدد الصوت ذاته طريقه تأثيره بقدر ما تحدددها الظروف التي يدخل فيها هذا الصوت ، هذه التوقعات جميعاً مرتبط بعضها ببعض الآخر ارتباطاً وثيقاً. والكلمه الناجحه هي التي تستطيع أن تشبع هذه التوقعات جميعاً في نفس الوقت ، إلا- أنه يجب علينا ألا نعزو إلى الصوت وحده ميزات تتضمن هذا العدد الكبير من العوامل الأخرى ، ولا يعنى قولنا هذا أن نقلل من أهميه الصوت في شيء. فالصوت في معظم الحالات هو مفتاح التأثيرات.

ويرى النقاد المحدثون «أن الصوت والوزن يجب أن يدرسا كعنصرين في مجمل العمل الفني ، وليس بمعزل عن المعنى».

والحق ما ذكره ريتشاردز يثير عدداً من القضايا المهمه في بحث تلك العلاقه الدقيقه بين الصوت والدلاله تحتاج منا إلى وقفه متأنيه لتأملها.

فهو يقرر أولاً- أن الدلاله الصوتيه تأتي مصاحبه ومتضافره في الوقت نفسه مع دلالاته الأخرى المعجميه والصرفيه والنحويه ... إلخ.

وهذا ينبغي ألا يمثل إشكالا من جهه عزو تأثير هذا اللفظ إلى إحدى هذه الدلالات دون الأخرى.

فقد يدعى مدع أن الدلاله الصوتيه للفظ ما في سياق ما هي كذا وكذا ، فلا يجوز لأحد تكذيبه لكونه يستشعر أن تلك القيمه إنما هي حصيله الدلاله الصرفيه أو المعجميه لتلك الكلمه مثلاً ؛ لأنه يرد على ذلك المكذب بأنه لا تراحم بين الدوال ، فلا مانع أن يكون للمعنى الواحد دوال متعدده ، فهذا يؤدي إلى تقويه المعنى وتأكيدده لأن هذه الدوال إنما تعمل متآزره متعاضده.

ولننظر على سبيل المثال هنا إلى الدلاله الفنيه لكلمه (توسوس) في قوله تعالى :

وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْمُ مَا تُؤْسِيُوسُ بِهِ نَفْسُهُ) [ق : ١٦] ، تلك الدلالة التي تتآزر في تشكيلها الدوال الصوتية والمعجمية والصرفية والنحوية.

ويقوم البلاغى باستثمار تلك الدلالات التي تعطيها تلك الدوال المتعدده لتشكيل الدلالة الفنية لتلك الكلمة.

وينظر البلاغى إلى السياق والمقام الذى سيقى ضمنه تلك الكلمة أولا- ، ثم ينظر فى مختلف دلالاتها السابقة ليرى مدى مناسبتها ومطابقتها لمقتضى الحال أو المقام الذى سيقى لأجله.

لقد سيقى تلك الكلمة فى مقام الحديث عن قدره الله الشامله على خلق الإنسان وإحاطه علمه به ، وإطلاعه سبحانه على خفايا نفسه ، وهو اجس ضميره ، وقربه منه سبحانه قريبا لا تخفى معه خافيه من أحواله على من يعلم السر وأخفى.

ومن هنا تأتى هذه الكلمة القرآنيه متأزره مع ذلك السياق ومناسبه أتم المناسبه لذلك المقام بما لها من دلالات مختلفه صوتيه ومعجميه وصرفيه ونحويه.

وهنا يستثمر دارس البلاغى الدراسات اللغويه المتعدده ليخرج بدلاله الكلمه فى مختلف دلالاتها اللغويه السابقة ، ليقف على دلالاتها الفنية التى هى محصله تلك الدلالات جميعها.

فمن الناحيه المعجميه يقارن البلاغى بين الخيارات المتبادله مع تلك الكلمه (توسوس) مثل (تتكلم - تتحدث - تسر - تخفى) لينتهى من خلال النظر فى معانى كل كلمه من تلك الكلمات إلى تفوق تلك الكلمه بما لها من مناسبه تامه لسياقها ومقامها لا تقوم به أى كلمه أخرى من البدائل الأخرى ؛ فالوسوسه هى الصوت الخفى غير المميز كصوت الريح أو الحلوى مثلا ، ومن هذا القبيل وسوسه الشيطان فهى خفيه وغير واضحه ولا مميزه ، بل تتسلل إلى النفس تسلا خفيا لا يكاد يشعر بها المرء ، بحيث لا يفرق بينها وبين نفسه.

ومن هنا تأتى مناسبه كلمه الوسوسه لسياقها لما تدل عليه من الخفاء وعدم التميز والوضوح ، ومع دقتها وخفائها وعدم تميزها ووضوحها تظهر قدره الله تعالى وسعه علمه فى إحاطته بها وقوفه عليها ، مما يلقي الرهبه ويعظم الخوف فى قلوب العباد من تلك القدره النافذه ، إلى شغاف القلوب حتى تطلع على خطراتها ووسوسها الخفيه التى قد

يخفى على الإنسان نفسه معالمها ويصعب عليه تمييزها مع كونها بداخله. وبطبيعته الحال فإن أى كلمه أخرى لا تسد مسد هذه الكلمه فى دلالتها على ذلك المعنى.

ثم ينتقل البلاغى بعد ذلك إلى استثمار الدرس الصوتى لتلك الكلمه ليستخرج الدلاله الصوتيه الفنيه لتلك الكلمه.

فينظر إلى مجيئها مركبه من هذين الحرفين الرقيقين (الواو والسين) فينظر إلى ما فى الواو من خفاء ورقه ولين مع قرب مخرجه لكونه شفويا ، فينظر إلى مناسبه لينه ورقته وخفائه لمعنى الوسوسه ، وما فيها من خفاء ولين ورقه ، كما تأتى دلالة قرب المخرج للدلاله على علم الله تعالى بأدق الأصوات وأخفصها صوتا وهو ما يخرج من بين الشفاه فما بالك بما فتح صاحبه فيه فمه وما كان من أقصى الحلق ونحو ذلك مما يرفع فيه الصوت؟! فمن ثم كانت مناسبه الواو للدلاله على تلك المعانى ، ثم لك أن تتأمل دلالة السين ، وما فيها من همس ورخاوه وشفير مع قرب المخرج كذلك فهى تلى الواو مخرجا لكونها مما بين الثنايا وطرف اللسان ، والهمس هو جرى النفس فى الحرف بلا انحباس فيخرج الحرف سهلا لا جهر فيه يناسب الوسوسه الخفيه ؛ كما ناسبها كذلك لكونه رخوا ليس بالشديد ؛ كما ناسب صوته الوسوسه الذى يشبه شفير الريح ، ووسوسه الحلى بما فيه من شفير يصاحبه فى النطق.

فإذا ضممنا إلى ذلك أيضا قرب مخرجه وما له من مناسبه سبق بيانها فى حرف الواو ، تبين لنا مدى مناسبه هذين الصوتين للدلاله على المعنى المراد وهو علم الله تعالى بالدقائق من الوسوس والخطرات الخفيه التى لا يعلمها إلا هو.

ثم تأتى بعد ذلك إلى ما هو أوضح دلالة وهى الدلاله الصرفيه والدلاله النحويه : فأما الدلاله الصرفيه فنجد أن اختيار الفعل مضاعف الرباعى جاء مناسبا أتم المناسبه لمعناه ، ومن ثم لسياقه ومقامه.

وذلك أن الفعل (وسوس) هو تضعيف (وس) وهذا التضعيف نشأ عن تكرار هذا المقطع (وس) فإذا التفت إلى ذلك لمحت المناسبه بينه وبين عمليه الوسوسه وطبيعتها القائمه على التكرير والإلحاح ، فوسوسه النفس وكذلك وسوسه الشيطان ما هى إلا إغراء النفس بفعل المنهى عنه ، ووسيله هذا الإغراء لا تكون إلا بالتكرار والإلحاح الدائم على النفس حتى تضعف وتقع فريسه للنوازع والرغبات الدنيئه.

وننتقل إلى الدلالة النحويه لنقف أمام دلالة المضارع حيث اختيرت صيغته المضارعه للتعبير عن حدوث الفعل وتجده وتكرره ليعبر عن عملية الإلحاح التي تمثل عنصرا أساسيا في عملية الوسوسة ، وليدل على سعه علم الله تعالى بهذه الوسوسة مهما كثرت وتجددت وتكررت ، ولهذا اختير المصدر المؤول من (ما والفعل المضارع) على المصدر الصريح وسوسه لدلالة الفعل على التجدد دون المصدر الصريح (وسوسه).

ومن ثم نتبين مدى مناسبة تلك الكلمة لسياقها ومقامها بما لها من دلالة فنيه كانت محصله تلك الدلالات الصوتيه والصرفيه والمعجميه والنحويه لتلك الكلمة القرآنيه.

وعلى هذا النحو يمضى البلاغى فينظر فى مناسبة الأصوات للمعاني من جهه ما تشتمل عليه من تفخيم أو ترقيق أو همس أو جهر أو انطباق وانفتاح ، أو مد أو لين أو تفشّ واستطاله أو إظهار أو إدغام أو تنوين أو إخفاء ... إلخ.

وينظر فى مناسبة صيغه الكلمه من حيث كونها اسما أو فعلا أو مشتقا من المشتقات ، فينظر إن كانت اسما فى مناسبة الوزن الذى جاءت عليه ، وإن كانت فعلا إلى دلالة كونه ماضيا أو مضارعا أو أمرا ، وإن كانت مشتقا إلى كونها اسم فاعل أو اسم مفعول أو صيغه مبالغه أو اسم مره أو هيئه أو غير ذلك.

ومع النظر إلى مناسبة ذلك كله للسياق والمقام.

كما ينظر فى التراكيب من حيث ما هى عليه من تقديم وتأخير ، وحذف أو ذكر ، وفصل أو وصل ، وإيجاز أو إطباب ، وخبر أو إنشاء ... إلخ ما ذكره من مباحث علم المعاني ثم ينظر إلى ما تشتمل عليه تلك التراكيب من صور وأخيله من تشبيه واستعاره وكنايه ومجاز بأنواعها المفصله فى مباحث علم البيان.

وما تشتمل عليه من وسائل تحسين وتزيين من سجع وجناس ومطابقه والتفات واحتراس وتكميل وتتميم ... إلخ ما ذكره البلاغيون من فنون البديع.

يبحث البلاغى فى الدلالات الفنيه لتلك الفنون والصور والأساليب السابق ذكرها ، ويطباق بينها وبين مقتضى الحال وهو المقام الذى سيقى لأجله ليقرر مطابقه تلك الدوال التعبيرييه المتعدده أو عدم مطابقتها للغرض الذى سيقى لأجله مع عدم الادعاء بانفراد إحدى هذه الدوال بتلك الدلالة.

وحيثما نعود إلى كلام ريتشاردز السابق نجد أنه يفصل بشيء من الحزم فى تلك

القضية الشائكة قضية العلاقة بين الصوت والدلالة حيث يرى أنه لا توجد مقاطع أو حروف تتصف بطبيعتها بالحزن أو الفرح. ولكنه لا ينفى أن يكون لهذه الأصوات تأثير دلالي يوحى به السياق تبعاً للانفعال المصاحب له. ومن ثم نستطيع أن نجد للدال الصوتي قيماً مختلفه باختلاف سياقاتها مع اتحاد ذلك الدال.

ولننظر على سبيل المثال إلى ذلك المقطع الصوتي (أن) الذي يتميز بسمه صوتيه لها دلالة خاصه هي سمه النبر الشديد بالنون المشدده ذات الغنه التي تغن في القراءه القرآنيه بمقدار حركتين في جميع السياقات لننظر إلى دلالة ذلك المقطع التي قد ترد في سياقات كثيره متضافره مع الدلالة المعجميه للكلمه (أن) في إفاده التوكيد وهذا ما نستشعره في النطق بها في مثل قوله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ) [الحج : ٦ ، ٧].

حيث تتوالى الكلمه في هذا السياق بدلاله واحده هي التوكيد المستفاد من دلالتها المعجميه ، ودلالاتها السياقيه ، ودلالاتها الصوتيه التي يوحى بها تكرار النون فيها ، فالتكرار من وسائل التوكيد.

كما توحى بها تلك الغنه التي تغن بمقدار حركتين يحدث من خلال النطق بهما نوع من الضغط والارتكاز الذي يشبه الإصرار على تأكيد المعنى وتثبيتته لدى السامع.

وهذا كله يتضافر مع الدلالة السياقيه للكلمه في هذا المقام الذي تؤكد فيه قدره الله تعالى على الإحياء والبعث.

فإذا انتقلنا من هذا السياق إلى سياق آخر مثل قوله تعالى على لسان لوط : (لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً) [هود : ٨٠] وذلك حينما بلغ به الضيق مداه من شذوذ قومه ورغبتهم الجامحه في فعل المعصيه ، ومرادتهم له عن أضيافه ذوى الوجوه الحسان ، ومن ثم لم يتمالك لوط ، ولم يلبث أن ألم به الحنق والغيط ، بحيث توحى الدلالة الصوتيه للكلمه (أن) في هذه الآيه بصوره لوط - عليه السلام - وهو جاذ على أسنانه ، يطيل الضغط والارتكاز في النطق بغنه النون المشدده معبراً عن انفعاله الشديد بالغيط والحنق من طبيعه هؤلاء القوم الدينيه ؛ كما تأتي تلك الدلاله مختلطه بدلاله الأسى والحزن والتحسر على عدم تمكنه من الانتصار منهم أو ردهم عن طيشهم وضلالهم.

وهنا تتدخل دلالة السياق لترجيح هذا المعنى الصوتي الذي نستشفه من الآيه ، كما

يتدخل توقع القارئ حدوث مثل هذا الصوت عادة في مثل هذا الحال مما يصرف ذهنه إلى الربط بين ذلك الصوت وبين المعنى الذى يدل عليه عادة في مثل هذا السياق.

ومن ثم فليست هناك دلالة ثابتة للصوت يمكن الدخول بها مسبقا عند تحليل الدلالة الصوتية للفظ في سياق ما ، وذلك لأننا إذا اصطللنا على أن الكلمة لا معنى لها خارج السياق سوى المعانى المعجمية الوضعية الغائمه ؛ فإن الصوت أشد تجريدا من الكلمة خارج السياق والسياق وحده هو الذى يكسبه دلالاته الفنية التى تختلف تماما عن دوره الذى يشارك به فى صنع الدلالة المعجمية.

والحق أن الصوت المفرد يمكن أن نتصور له دلالة فى ذاته ، كما تصورنا الدلالة المعجمية أو الإفراديه للكلمه ، بناء على سماته الصوتية من همس وجهر ، وشده ورخاوه ، وبعد مخرج وقربه .. إلخ ، فيمكننا أن نجعل الصاد والضاد والطاء والظاء والقاف ونحوها رموزا تعبر عن الجهر والشده والاستعلاء والتفخيم .. إلخ.

وبعكسها الحروف المهموسه. وهكذا يمكننا أن نحدد دلالة رمزيه شبه وضعيه لكل حرف بحسب سماته الصوتية المختلفه ، ولكننا لا يمكننا أن نفرض تلك الدلالات على النص الأدبى فرضا ؛ وذلك لأن السياق هو وحده الذى يحدد دلالة الصوت وقد يستخدمه بدلالاته الرمزيه شبه الوضعيه وقد يعدل به عن تلك الدلالة إلى دلالة فنيه جديده يضيفها عليه ويعيره إياها ليكتسى بها ما لازم سياقه ، فإذا فارقه فارقتة.

وهذا الذى ذهب إليه ريتشاردز هو ما يؤكده النقاد والمحدثون حيث يرون «أن الصوت والوزن يجب أن يدرسا كعنصرين فى مجمل العمل الفنى ، وليس معزل عن المعنى» (1).

ويرى صاحبنا نظريه الأدب أن «كل عمل أدبى فنى هو - قبل كل شىء - سلسله من الأصوات ينبعث عنها المعنى. ففى العديد من الأعمال الفنيه ، بما فيها الشعر طبعا ، تلفت طبقه الصوت الانتباه ، وتولف بذلك جزءا لا يتجزأ من التأثير الجمالى.

ويرى الدكتور / عبد المنعم تليمة أن الجانب الأول من كيفية تعامل الشاعر مع أدواته - اللغه - إنما تتبدى فى نشاط لغوى يحقق - فى العمل الشعري - أنظمه لغويه ينتج

ص: ٣٩

١- «رينيه ويلك» ، «أولين أوشين» نظريه الأدب ص ٢٢١ ، ط المجلس الأعلى للفنون والآداب ، دمشق س ١٩٧٢.

التركيب من تفاعلها وتأزرها. هذه الأنظمة اللغوية - صوتيه ، صرفيه ، نحويه - هي الجانب التركيبي من السياق الشعري ؛ درس جماليات النظام الصوتي ، بيان تشكيلات السياق الشعري ، درس جماليات النظام الصوتي ؛ بيان تشكيلات الحروف وطاقاتها النغمية ، والدور الإيقاعي والجمالي للمقاطع ، ودور التغير الصوتي في التكوين الموسيقي ، ودور الصوت عامه في الإيقاع الشعري متأزرا مع التشكيلات العروضية ومتجاوزا لها» (١).

هذا كله يؤكد التفات هؤلاء النقاد جميعا إلى ما للأصوات من دلالة فنيه وجماليه لا يمكن تجاهلها أو إهمالها عند البحث عن جماليات العمل الأدبي ، وعن الوسائل التعبيرية المختلفه المشاركه في تحقيق تلك الجماليات ، مع التأكيد على ما قرره ريتشاردز من قبل من عدم الفصل بين الدلاله الصوتيه للألفاظ وأنواع الدلالات الأخرى الناتجه من النظر إلى الكلمه في مستوياتها اللغويه المختلفه من معجم وصرف ونحو ومع التفات النقاد المحدثين إلى قيمه الأصوات وتأثيراتها الجماليه ، فإننا نقرر هنا أن دراسته القيمه الجماليه والدلاليه للأصوات مع قله العناية بها على المستوى النظرى لم تحظ بالطبع بعنايه كافيه كذلك على المستوى التطبيقي.

ولعل ذلك يرجع فى رأى إلى الأسباب التى سبق أن أشرت إليها فى بدايه هذا البحث.

وإذا كنا قد عرضنا فى الصفحات السابقه لقدرة لا بأس به من الأبحاث النظرية فنتمم البحث بعرض نماذج من الإجراءات التطبيقية الرائدة فى هذا المجال ، وإن كانت قد تعرضت لهذا الموضوع عرضا ، ولم تفرد به دراسه خاصه مستقله مفصله.

كما أن أغلب هذه الدراسات تشترك فى سمه عامه بينها فى الموقف على هذه الظاهره وهى أن هؤلاء الدارسين قد وقفوا عند أحاسيسهم وأذواقهم تجاه الدلاله الصوتيه للكلمات ، التى وقفوا إزاءها بالتحليل ، ولا يكاد أحد هؤلاء الدارسين يقف لبحث كيف دلت هذه الكلمه بجرسها وأصواتها على هذا المعنى؟

إنه يقرر المعنى حسب تذوقه وإحساسه دون محاوله التعليل والتبرير أو التفسير كيف دل هذا الصوت على هذا المعنى. أو ما هى أوجه الشبه أو المحاكاه بين الصوت ومعناه؟

ص: ٤٠

ومعلوم أننا لا- نقصد هنا تلك المحاكاه الساذجه المباشره كتلك الأصوات المعبره عن الطقطقه والفرقه ؛ وإنما نقصد أوجه الشبه والمناسبه الدقيقه بين البناء الصوتى للكلمه ومعناها السياقى الذى وظفت لأجله تلك السمات الصوتيه.

وسوف نعرض هنا لأهم تلك الدراسات التى تعرضت لهذا الجانب مع تميم تلك المحاولات بما ينقصها فى نظر بحثنا هذا من التعليل والتفسير لكيفيه دلالة الأصوات على المعانى التى استشعرها هؤلاء الدارسون.

فمن هذه الدراسات : دراسه د / محمد النويهى عن الشعر الجاهلى ، فقد عرض فيها لجمله من الألفاظ التى حكم عليها النقاد بالصعوبه وعدم الفصاحه ثم برر فنيه تلك الألفاظ بما اشتملت عليه من صعوبه من خلال تأمله لما اشتملت عليه هذه الألفاظ من محاكاه للمعانى وقد كانت تلك التحليلات مصحوبه برده على تلك الشروط الجامده التى اشترطها البلاغيون لفصاحه الكلمه :

يقول د / النويهى :

«أما البلاغيون والنقاد فلم يكدر يزيد التفاتهم فى هذا المجال على قولهم : إن مخارج الحروف ينبغى أن تكون فصيحته ، وجعلوا أحد شروط الفصاحه عدم تنافر الحروف ، وعلى إعجابهم بالأبيات التى رأوا تحقق الفصاحه بها معبرين عن هذا الإعجاب بعبارات عامه مائعه تخلو من التحليل الدقيق ، وذمهم للأبيات التى رأوا خلوها من الفصاحه ، وحتى فى مقياسهم الذى وضعوه للفصاحه وهى عدم تنافر الحروف قد خانهم التوفيق ، لأنهم لم ينتبهوا إلى أن المعنى والعاطفه قد يقتضيان هذا التنافر ويجعلانه أمرا لازما ، انظر مثلا إلى بيت امرئ القيس يصف شعر محبوبته ، وهم يستشهدون به على قبح التنافر :

غدايره مستشزرات إلى العلا

تضل العقاص فى مثنى ومرسل

لا شك أن فى قوله : «مستشزرات» تنافرا بين الحروف يجعل الكلمه ثقيله النطق لكن قليلا من التفكير يهدينا إلى أن هذا التنافر لازم فنيا مؤكدا أنه ينطبق على الصوره التى يريد الشاعر أن يرسمها لهذه الخصلات الكثيره الكثيفه الثقيله التى تتراحم على رأس محبوبته وترتفع إلى أعلى ويغيب بعض الشعر الكثيف تحتها من مفتول ظل على انتظامه ، وغير مفتول انطلق هنا وهناك ، صورته غنيه رائعه حاشده مزدحمه ، إذا أجدنا

ص : ٤١

تصورها واستمعنا إلى «مستشزرات» أدركنا كيف أنها تقتضى هذا التنافر ، وبدأنا نستحليه ونتلذذ بتعثر لساننا فى النطق به. وهو حقا تنافر ، ولكن ما أقوى انسجامه مع الصورة المرسومه» (١).

ونستطيع أن نقول مؤيدين كلام د / النويهي ومفسرين فى الوقت نفسه لمطابقه تلك الكلمه لسياقها : إن ما عابه النقاد والبلاغيون على هذه الكلمه ورأوا فيه سببا لعدم فصاحتها هو بعينه ما نستشعر فيه أسباب إيحائها بالمعنى الذى أراد الشاعر التعبير عنه فأجاد.

وذلك لأن البلاغيين قد حكموا على هذه الكلمه بعدم الفصاحه لكون حروفها متقاربه ليست متباعده المخارج (٢) ولكون حروفها مع ذلك متنافره «فإن فى توسط الشين وهو من المهموسه الرخوه بين التاء وإنها من المهموسه الشديده ، وبين الزاى وإنها من حروف الصفير المهجوره من التنافر ما لا يخفى (٣) فلو قيل : (مستشزرات) لزال الثقل (٤).

وإذا تأملنا هذا الذى ذكره فى أسباب عدم فصاحه تلك الكلمه ثم وازنا بين السمات الصوتيه والنطقيه لتلك الحروف وبين المعنى الذى تعبر عنه لوجدناها معبره تمام التعبير عن هذا المعنى ؛ وذلك لأن الميم شفويه ، وكلا من السين والتاء والزاى أسنانيه متقاربه المخرج ، مما يجعل هذه الأحرف معبره بهذا التقارب فى النطق الذى يتعثر فيه اللسان تعثرا شبيها بتعثر المدرى فى خصلات هذا الشعر الكثيف المتعكل بين مثنى ومرسل.

كما يتخلل الشين تلك الأحرف ليعبر بما له من استطاله وتفش وانبساط عن استطاله ذلك الشعر وانبساطه وتفشيه وانسداله.

كذلك تشارك الرء بما لها من صفه تكراريه فى التعبير عن الكثره والتزاحم فى تلك الخصلات الشعريه المتكرره ويضاعف المد بالألف بما له من صفات الهوى والعمق والجوفيه ، والامتداد فى مضاعفه الشعور بكثره هذا الشعر وعمقه وامتداده إلى أغوار بعيده» (٥).

ص: ٤٢

١- (الشعر الجاهلى ص ٤٤ - ٤٥) ، د / محمد النويهي.

٢- انظر سر الفصاحه لابن سنان ص ٦٠ ، والتبيان للطيبى ٢ / ٤٩٧ بتحقيقى.

٣- التبيان ٢ / ٤٩٦ - ٤٩٧.

٤- القول فى المثل السائر ١ / ٢٠٥ - ٢٠٦.

٥- انظر سر الفصاحه لابن سنان ص ٦٠ ، والتبيان للطيبى ٢ / ٤٩٧ بتحقيقى.

ويلفتنا د / النويهي إلى «أن كلمة مستشزرات» ليست هي الكلمة المتنافرة الوحيدة في بيتي امرئ القيس ، ومن ثم يتعرض إلى البيت السابق على هذا البيت وهو قوله :

و فرع يزين المتن أسود فاحم

أثيث كقنو النخلة المتعثل

يقول : فهذه الكلمة الأخيرة التي تبدو غريبه نافره لمسامعنا تنسجم بحروفها وترتيب مقاطعها مع الصورة الكثيفه المتداخلة التي يريد الشاعر أن يرسمها لهذا الشعر الغزير بالتجعدات المتدلى على ظهرها ، ويستشهد بقول تأبط شراً :

قليل إدخال الزاد إلا تعله

فقد نشز الشر سوف والتصق المع

يقول : لم لجأ تأبط شراً إلى هذا التنافر في قوله «نشز الشر سوف»؟ لأنه بدوى متوحش عديم الفصاحة؟ بل لأنه يصف نفسه - وهو من الشعراء الصعاليك - بالجوع وقله الطعام حتى أصابه الهزل ، فبرزت رءوس ضلوعه من صدره شاخصه للعيان.

أفكان يستطيع أن يؤدي صورته هذه أداء حيا بغير هذا التنافر؟

واستشهد الدكتور النويهي بقول الأعشى في وصف محبوبته وضخامه أوراكاها وامتلاء ذراعيها بالشحم في تفسير هذه الظاهره ، بقول الأعشى :

هر كوله فتق درم مرافقها

كان أخمصها بالشوك منتعل

يقول : إن الشاعر يتعمد تعمداً أن يأتي بألفاظ ضخمة ليصور الصورة الضخمة التي يريد حملها إلينا.

وهذا الذي قرره د / النويهي قد أيدته فيه كثير من الباحثين بعده وزادوا عليه ، بأمثله كثيره وقفوا فيها أمام الدلالة الصوتيه لتلك الألفاظ التي حكم البلاغيون والنقاد القدامى عليها بعدم الفصاحة (١).

فمن ذلك على سبيل المثال كلمة «ضيزى» فهي ولا شك ليس لها من انسيابيه النطق وجمال الوقع على الأذن ما للكلمه المرادفه لها «جائره» لكننا نزعم أنها في موقعها من قول الله تعالى في سوره النجم يخاطب المشركين : (أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى. تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى) [النجم : ٢١ ، ٢٢] داله أبلغ دلالة على المراد ، وهو فساد القسمة ، وحيثها

١- انظر على سبيل المثال د / عبد الواحد علام - قضايا ومواقف فى التراث البلاغى ص ١٦ - ١٨ وانظر ما سوف نوردده من كلام
د / شفيق السيد ، د / إبراهيم عبد الرحمن.

بشكل يولد في النفس - عند نطق الكلمه - إحساسا بثقلها وبغضها ، والنفور منها ، وهى دلالة لا تتفجر من الكلمه السابقه (١).

وتؤيد ما ذكر وتممه ببيان أوجه المناسبه بين السمات الصوتيه لتلك الكلمه ودلالاتها فنقول : إن الناظر فى مناسبه تلك الكلمه لدلالاتها لا- يحتاج أكثر من أن يتأمل طريقه نطقه بها ، وأن ينظر إلى هيئه الفم حال النطق بها ، حيث نلاحظ أن النطق بحرف الضاد مصحوبا بحركه ياء المد يجعل الفم مفتحا بدرجه كبيره سببها أن مخرج الضاد من حافه اللسان مما يلى الأضراس فإذا جاءت الضاد مصحوبه بالمد بالياء ، فإن ذلك يؤدى إلى انفتاح الفم انفتاحا أفقيا إلى هذه الدرجه التى هى أشبه بهيئه المشمتر من الشىء ، ويزداد الاقتراب فى الشبه بهذه الهيئه حينما يتقل الفم فجاءه من نطق الشين ذات الكسره الطويله إلى نطق الزاى ذات الفتحة الطويله (المد بالألف) مما يؤدى إلى انتقال الفم من الانفتاح الأفقى العرضى إلى الانفتاح الرأسى الطولى ليوحى بهذه الطريقه الإشاريه المتولده من نطق هذه الكلمه بدلاله النفور والاشمتراز من تلك القسمة الجائره التى تبعث على الاشمتراز والأنفه من تلك العقول الفاسده التى سوغت أن يكون الملائكه الذين هم عباد الرحمن إناثا بينما هم لا- يرضون بالإناث لأنفسهم فيتخلصون منهم بالقتل والوآد.

ويمكننا أن نقف كذلك عند الدلاله الصوتيه لكلمه «ثاقلتم» من قوله تعالى فى سوره التوبه : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ما لَكُمْ إِذا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فى سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْتَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فى الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ) [التوبه : ٣٨] لتلك الكلمه يستشعر صعوبه واضحه فى نطقها ، وليست خفيفه الوقع كذلك على الأذن ، وذلك على خلاف ما نراه فى كلمه بديله وهى «ثاقلتم» بيد أن الأول بتشكيلها الصوتى أقوى من تصوير المراد والإيحاء به ، إذ ترسم صورته مجسمه للتباطؤ الشديد ، وتثير فى خيال قارئها وسامعها صورته ذلك الجسم المثاقل يرفعه الرافعون فى جهد فيسقط من أيديهم فى ثقل (٢) وحينما نوازن بين السمات الصوتيه لهذه الكلمه وبين سياقها نجد أنها قد جاءت معبره تمام التعبير عن الفكره التى سيقى لأجلها ؛ حيث نلاحظ

ص: ٤٤

١- انظر سيد قطب ، التصوير الفنى فى القرآن (دار الشروق) ص ٧٦.

٢- انظر سيد قطب ، التصوير الفنى فى القرآن (دار الشروق) ص ٧٦.

أن حرف الثاء قد جاء مكررا وهو حرف يخرج مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا فهو قريب المخرج ، وتكرره بالتشديد يصور هيئه المتثاقل المتباطئ فهو لا- يبرح مكانه بل يتردد فيه ، كما أن النطق لا يزال يتردد فى مخرج الثاء يكرره ولا يبرحه ثم يأتي المد ليصور لك أن هذا المتثاقل لا يتحرك ولا يمتد إلا فى مكانه ، فهو مد خاص بهذا الحرف القريب المخرج (الثناء) الذى لا يكاد النطق يبرحه تاره بتشديده وتكريره وتاره بمده ، ثم ها هو المد يبلغ أقصاه حيث مخرج القاف أقصى اللسان ، وهنا يظن الظان أن المتثاقل قد تحرك شيئا أو جاوز مكانه فإذا به يرتد تاره أخرى إلى مكانه الذى قد قام منه وهو منطقته طرف اللسان حيث الثاء واللام والثناء ، بل إنه يتساقط ويتأخر عن مكان ابتدائه حيث يرتد إلى مخرج الميم عند الشفتين ، ولا شك أن المرء حينما ينطق بهذه الكلمه لا- يكاد يصل إلى نطق تلك الميم الساكنه ، وخاصه مع إيحاء هذا المقطع الأخير (تم) حتى يستشعر أن شيئا قد سقط على الأرض فجأه محدثا هذا الصوت.

وكأن النطق بهذه الكلمه يصور هيئه المتثاقل المتساقط وهو يتردد فى قيامه ويتلثم فيه ويتمادى فى تباطئه وذلك فى نطق الثاء المشدده الممدوده ، ثم لا- يلبث أن ينهض حتى يتساقط مرتدا إلى مكان قيامه أو متجاوزا عنه إلى الخلف قليلا ، فهو لا يكاد يقوم حتى يسقط وهنا نستشعر أن الكلمه بسماتها الصوتيه موحيه ومعبره عن معنى التثاقل والتباطؤ بدرجه فنيه عاليه لا تستطيع أن توحى بها دلالتها المعجميه وحدها.

على أن فى الآيه كلمه أخرى لا- تقل دلالتها الصوتيه عن دلالة تلك الكلمه فى التعبير عن ذلك التثاقل والخلود إلى الأرض والركون إلى الدعه والراحه ، ألا- وهى كلمه (الأرض) وذلك أنك إذا تأملت وقوفك على الضاد الساكنه بما لها من صفات الاستطاله والانبساط والتفشى لاستشعرت فيها ما يوحى به نطق الضاد من استطاله الركود والانبساط فيه ، وتفشى هؤلاء المتثاقلين واسترخائهم وتمددهم فى التصاقهم بالأرض واستنامتهم إليها.

إنها دلالة لا تلوح بها الدلاله المعجميه للكلمه ، من قريب ولا من بعيد وإنما تنفرد بها الدلاله الصوتيه لهذا الحرف فى ذلك النسق والسياق الدلالى.

مثال ثالث من القرآن الكريم وذلك كلمه «يصطرخون» من قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي

كُلَّ كَفُورٍ. وَهُمْ يَصِطْرِحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ) [فاطر : ٣٦ ، ٣٧] فهذه الكلمه بجرسها الغليظ تصور بدقه بالغه «غلظ الصراخ المتجاوب من الكفار من كل مكان ، المنبعث من حناجر مكنته بالأصوات الخشنه ، كما تلقى إليك ظل الإهمال لهذا الاصطراخ الذى لا يجد من يهتم به أو يليه. وتلمح من وراء ذلك كله صورته ذلك العذاب الذى هم فيه يصطرخون» (١).

وهذا الذى ذكره أ/ سيد قطب بين مدى القيمه الدلاليه لهذه الكلمه بهذا التشكيل الصوتى بحيث لا يعبر عن تلك القيمه تشكيل آخر ولو كان من نفس ماده الكلمه - مثل (يصرخون) فإن فى الصاد والطاء بما فيها من تفخيم وإطباق يصطدم فيه اللسان بأعلى الفم عن اللثه عن نطق الطاء يعبر تمام التعبير عن حال أهل النار الذين يحاولون الخروج من تلك وهذا هو عين ما يصطرخون به (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا) فإذ بهم يجدونها مطبقه عليهم ، تصطدم محاولاتهم وأصواتهم بجدرانها فترتد إليهم خائبه ، هذا الإطباق والاصطدام هو ما يوحى به اجتماع الصاد والطاء بما لهذا الاجتماع من سمات صوتيه تشبه ذلك الحال ، كما تتلاقى دلالات التفخيم فى كل من الصاد والطاء والخاء لتعبر عن ضخامه الصراخ والجوار لأهل النار كما تعبر الراء بما لها من صفه التكراريه عن تكرر ذلك الصراخ واستمراريته ، ويشارك فى هذا حرف الواو بما له من صفه المد والهوى إلى غايه سحيقه ليدل على طول هذا الصراخ ، ثم تأتى النون فى نهايه الكلمه معبره بانتهاء الحزينه عن مدى الحسره والخيبه التى يثوب بها الكافر من هذا الصراخ الطويل الدائم العظيم الأليم.

والملاحظ أن هذه الدراسات الحديثه قد تركزت فى أغلبها على ما يمكن أن نسميه بلغه الأسلوبيه بالاختيار الأسلوبى للأصوات ، ولكن من بين هذه الدراسات الحديثه التى التفتت إلى القيمه الفنيه لدلاله الأصوات نجد بعض الدراسات التى التفتت إلى دراسته تلك الظاهره بوصفها تكرارا أسلوبيا.

فمن هذه الدراسات دراسته د / إبراهيم عبد الرحمن فى كتابه قضايا الشعر ، حيث ينص على تسميه هذه الظاهره بظاهره التكرار الصوتى ، ويتوصل إلى أن الشاعر الجاهلى كان يسعى إلى تحقيقه من طريقين متقابلين : أحدهما : نمطى ، يتصل بنظام القصيده

ص: ٤٦

١- انظر سيد قطب ، التصوير الفنى فى القرآن (دار الشروق) ص ٧٦.

القديمه كما كانت قد استقرت عليه عبر تاريخها الطويل ، وهو الالتزام بقافيه واحده وبحر واحد ، يحدث بهما الشاعر إيقاعا صوتيا واحدا في القصيده جميعا.

والثانى : إبداعى ، يكشف فيه الشاعر عن قدراته الخاصه فى إحداث أصوات بعينها تتكرر فى كل بيت على حده ، فتخلق فى داخله «جناسا صوتيا» وتختلف من بيت إلى آخر ، فتخلق بين هذا البيت وغيره من أبيات القصيده الأخرى وقوافيها ، ما يصح أن نسميه «طباقا صوتيا» ومعنى ذلك أن الشاعر القديم قد استطاع أن يقيم من هذا «التكرار الصوتى» كما يتجلى فى موسيقى الأبيات والقوافى بناء موسيقيا متنوعا ، فلزم أن تكون أصوات الأبيات الشعريه فى كل الأحوال من جنس أصوات القافيه ، كما أنها تختلف من بيت إلى آخر - وهكذا مزج الشاعر فى موسيقاه بين المخالفه والمماثله اللتين تنبعان من أصل واحد هو ما أسميناه بالتكرار الصوتى.

وقد حقق الشاعر القديم هذا التكرار الصوتى بوسائل عديده ، نستطيع على أساس وصفى خالص أن نحصرها فى أشكال ثلاثه أولها : تكرار حروف بعينها فى كل بيت شعري على حده ، بحيث يحدث تكرارها أصواتا ، وإيقاعات موسيقيه معينه ، والثانى : تكرار كلمات بعينها يتخيرها الشاعر تخيرا موسيقيا خاصا ، لتؤدى الشعريه إلى توفير إيقاع موسيقى خاص بكل بيت على حده ، ويتمثل الشكل الثالث لظاهره التكرار الصوتى فى توالى حركات تتفق أو تختلف مع حركه القافيه والروى ، وقد كان الشاعر الجاهلى كثيرا ما يجمع بين شكل أو أكثر من أشكال هذا التكرار الصوتى فى البيت الشعري الواحد (١).

ويتناول د / إبراهيم عبد الرحمن شعر الأعشى تناولا يدل على وعيه بالعلاقه المتبادله بين التشكيل الصوتى لبعض القصائد وبين المحتوى الشعري ، فنراه يقول :

قد اتضح لنا بمراجعته ديوان الأعشى أن عنايته قد انصرفت إلى صوت بعينه من أصوات اللين ، هو صوت ألف المد .. ومثل هذه العنايه بهذا الصوت من شأنها أن تؤكد حرص الشاعر على تحقيق البطء الموسيقى فى أشعاره ، فإن هذا الصوت. من أطول الأصوات فى اللغه العربيه. كما اتضح لنا أن قصائد الديوان التى جاءت قوافيها المطلقه مقرونه بحروف اللين قد غلب عليها أو قل خصصها الأعشى لموضوعين هما :

ص : ٤٧

المديح والهجاء. ومعنى ذلك أننا نستطيع أن نربط بين فتنه الأعشى بأصوات اللين في أبياته وقوافيه ، وبين معاني أشعاره ، ومثل هذا الربط ضروري ، وتفسير ذلك : إن صدق ما نذهب إليه أنه كان يريد توكيد هذه المعاني وتثبيتها. وكانت هذه الأصوات التي تحققها حروف اللين ، والتي كان يشيعها في أبيات قصائده ويلحقها بقوافيه تتيح له مثل هذا التوكيد عن طريق التمهّل ، أو قل عن طريق هذا البطء الموسيقي الذي يميز قصائده تلك (١).

ويتضح من هذا الكلام أن د / إبراهيم يربط بين الدلالة الصوتية للمد في شعر الأعشى وبين أغراضه ومعانيه التي وظف لها تلك السمة الصوتية.

ونكاد نلمح توافقا عاما بين هذين الغرضين (المديح والهجاء) مع ظاهره المد الصوتي لتلك القوافي المعبره عن هذين الغرضين ، ويرجع ذلك في رأينا إلى ما يقتضيه هذان الغرضان من الحاجة إلى تقرير المعاني وبسطها والإطناب فيها.

كما يقف د / إبراهيم وقفه أخرى ليقدر حرص الشاعر على الملاءمة بين موسيقى القصيدة ومعانيها ، أو قل حرصه على الملاءمة بين الصخب والضجيج والبحث الدائب عن المتعة أو الجري وراءها ، تلك التي كان لا يريد أن يفوته شيء منها وبين موسيقى قصيدته ، فعلى الرغم من أن الأعشى أخذ ينثر فيها أصوات المد نثرا ، فإنه قد استطاع تقصير هذه الأصوات الطويلة ، والملاءمة بينها وبين الجو النفسى الذى أخذ يذيعه فى القصيدة جميعا ، جو اللهفه والمتعه ، وإذا رحنا نبحث عن الوسائل التى استغلها لتقصير هذه الأصوات ألفيناها تتركز فى حرص الشاعر على ألا يمد روى قوافيه كما اعتاد أن يفعل فى قصائده الأخرى حتى لا يعطى لقارئ هذا الشعر فرصه التمهّل عند القافيه قبل أن يستأنف قراءه البيت التالى (٢).

والحق أن أمثال هذه الإشارات اللطيفه إلى ظاهره التكرار الصوتى وما لها من قيمه فنيه قد لفتتنا إلى ضروره الوقوف أمام هذه الظاهره وقفه متأنيه ، فأفردناها بالدراسه ضمن بحث لنا عن ظاهره التكرار ، نظرا لاستحقاق تلك الظاهره لإفرادها بالبحث ، وخشيه من عدم إيفائها حقها من الدراسه فى هذا البحث تجنبا للإطاله.

ص: ٤٨

١- قضايا الشعر ص ٨٣ - ٨٤.

٢- قضايا الشعر ص ٩٤.

هذا بالنسبة لظاهرة التكرار الصوتي ، أما بالنسبة لظاهرة الاختيار الصوتي التي أوردنا هنا بعض نماذجها ، فيمكننا أن نقسمها باعتبار النظر إلى السمات الصوتية المختاره أو المنظور إلى توظيفها الفني.

عرضنا فيما سبق في - إطار الدلالة الصوتية - لبعض الأمثلة التي تنظر إلى الأسلوب بوصفه اختيارا ، أو بوصفه تكرارا ، ولكننا لا نكاد نجد في هذه الدراسات ما ينظر إلى أسلوبية الأصوات باعتبارها عدولا أو انحرافا عن قاعده ما.

وإذا ارتضينا اعتبار شيوع الظاهرة في نص ما هو القاعده التي يتم العدول عنها (1)؛ فإننا نستطيع أن نقرر أنه قد تم العدول الصوتي عن القاعده الصوتية الشائعه في القرآن الكريم - على سبيل المثال - في عدد من المواضيع لأغراض فنيه ، نحاول الكشف عنها في بعض ما نعرض من الأمثلة.

فمن المواضيع العجيبه التي تمثل عدولا صوتيا عن السياق القرآني لفظ (مجرها) بإماله الألف لتكون قريبه من نطقها من الياء ، وذلك في قوله تعالى : (وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا) [هود : ٤١].

حيث نلاحظ أن هذه اللفظه (مجرها) هي اللفظه الوحيدة في السياق القرآني كله في قراءه حفص التي تتسم بهذه السمه الصوتيه (سمه الإماله).

وحيثما تأمل سياق الآية نستشعر مدى مناسبه هذه اللفظه لجوها السياقي ؛ فالأمر بركوب السفينه هنا متجه إلى هؤلاء المؤمنين من أتباع نوح - عليه السلام - وقد أمروا بركوب تلك السفينه الغريبه العجيبه التي لا عهد لهم بها من قبل ، وهي راسيه على بر ليس فيه قطره ماء ، ومن هنا كان التعجب من جرى هذه السفينه وكونها وسيله للنجاه.

فطمأنهم الله تعالى إلى أن هذه السفينه سوف تجرى بمشيئته وبركته (بسم الله) وأن جريها سوف يكون سهلا رخاء بلا معاناه ولا مشقه ، ومن ثم جاءت الإماله في مجراها لتعبر عن حركه تلك السفينه حيث تشق عباب الطوفان في يسر وسهوله ورخاء.

وحيثما أراد الله تعالى أن يطمئنهم لرسوها ، جاء بلفظ (مرساها) بلا إماله ليعبر عن حال رسو السفينه وما يناسبه من الثبات والاستقرار مما لا يتلاءم مع صفه الإماله الوارده

ص: ٤٩

١- انظر الأقوال في تحديد قاعده العدول في علم الأسلوب. د / صلاح فضل ص ١٨١ مؤسسه مختار للنشر والتوزيع.

ومن ذلك قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا) [الفتح : ١٠].

فالملاحظ فى هذه الآيه أنها هى الآيه الوحيدة فى القرآن التى جاء ضمير الغائب الموصول فيها مضموما ؛ لأن القاعدة الشائعة فى مجيئه فى القرآن هى الكسر فىقال (عليه) بالكسر لا- بالضم ؛ وذلك كما فى قوله تعالى : (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ) [الأحزاب : ٣٧]. وكما فى قوله تعالى : (فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ) [يونس : ١٢٣].

ومن ثم يمثل الضم فى هذه الكلمه عدولا عن القاعدة الصوتيه القرآنيه ، فيا ترى ما سر هذا العدول؟

إذا تأملنا سياق الآيه وجدناها تتحدث عن مبايعه المؤمنين لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتعظيم الله تعالى تلك البيعه ووصفها بأنها مبايعه له هو سبحانه ، وإذا كانت البيعه لله رب العالمين فإن حقها التفخيم والتغليظ والتشديد والتوثيق ، ولذا جاء الضمير فى (عليه) مضموما إشعارا بذلك التفخيم ، وذلك ما لا يوحى به مجيء الضمير على أصل القاعدة مكسورا فى هذا السياق ، وأمر آخر يكشف عن القيمه الفنيه لهذا العدول الصوتى ، وهو أن حركه الحرف السابق على لفظ الجلاله تؤثر فيه بالتفخيم والترقيق حسب القاعدة الصوتيه لنطق هذا اللفظ فى القرآن الكريم ؛ فإذا جاءت الهاء فى (عليه) مكسوره كانت اللام من لفظ الجلاله مرققه ، أما حيث جاءت الهاء مضمومه فإن اللام من لفظ الجلاله تنطق مفخما فيتناسب تفخيم لفظ الجلاله مع ما يقتضيه السياق من تعظيم المعاهد ، وتفخيم شأنه ، والتحذير من نكث العهد معه.

ومن مظاهر العدول الصوتى فى القرآن الكريم كذلك ، ذلك العدول بفك الإدغام فى لفظه (يحببكم) فى قوله تعالى : (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [آل عمران : ٣١] فالقاعده الصوتيه هنا هى الإدغام كما فى قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ) [المائده : ٥٤].

ويمكننا أن نعلل لفك الإدغام فى الآيه الأولى بالنظر إلى سياقها فهو سياق ترغيب فى اتباع الرسول ، وبيان أنه شرط لثبوت الادعاء بمحبه العبد لربه ، ووعد بالجزاء الحسن على تلك المحبه وذلك الاتباع ، وقد جعل الله تعالى الجزاء من جنس العمل ، فجعل جزاء هؤلاء الصادقين فى محبته ، محبه مضاعفه منه سبحانه لهم فكان فى فك الإدغام فى الباء المشدده ما يشعر بمضاعفه محبته تعالى وبسطها ومدها لمن أحبه واتبع رسوله.

كما أن لهذا الفك معنى آخر نستطيع أن نستشفه من الآيه وهو أن فى لفظ يحببكم بفك الإدغام من الرقه ما ليس فى اللفظ المدغم ، فالناطق بالكلمه بهذه الطريقه يستشعر - والله المثل الأعلى - فى اللفظ تدليلاً وتنعيماً للمخاطبين ، كما يوحى قرب مخرج الباء الشفويه بتقريبهم ، كما يوحى إسكانهم بما فى هذه المحبه من طمأنينه القلب وسكينته.

أما فى آيه المائده التى جاءت على الإدغام فقد كان الإدغام أنسب لسياقها لكونها تتحدث عن الجهاد فى سبيل الله ، وهذا سياق يناسبه التشديد والخشونه فمن ثم جاءت الكلمه مدغمه إظهاراً لذلك التشديد.

ومن مواضع العدول الصوتى العجيبه فى القرآن الكريم كذلك لفظ (يهدى) فى قوله تعالى : (قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ أَهْمَنُ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) [يونس : ٣٥].

ونظراً لأننا سوف نختم البحث بهذه الآيه فإننا سوف نتعرض لما فيها كذلك من ظاهره اختيار صوتى للمد وتركه فى هذه الآيه ، بالإضافة إلى ما فيها من عدول فى لفظ (يهدى).

حيث نلاحظ المد فى قوله تعالى : (يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ) حيث يجوز مد الياء من يهدى لوجود سببها وهو الهمزه بعدها ، بخلاف يهدى الثانى فى قوله تعالى : (يَهْدِي لِلْحَقِّ) حيث يمتنع المد لامتناع سببه ، وكذلك يجوز المد فى (يَهْدِي إِلَّا) لوجود الهمز بعد الياء ، ويمتنع فى (يهدى).

وإذا تأملنا أولاً : أسباب اختيار المد فى مواضعه فى الآيه مسترشدين بالسياق ، وجدنا ذلك التناسق العجيب بين الآيه بسياقها وما احتف بها من دلالات آخر صوتيه ومعجميه وصرفيه ونحويه.

فالآيه إنما تعقد مقارنه بين هدايه الله تعالى لأولياته ، ومن ثم استحقاقه للعبوديه ،

وبين حال الآلهه الباطله المزعومه من حيث العجز عن تقديم أى نوع من الهدايه لشركائهم قل أم كثر ، طال طريقه أم قصر ، ولذا جاءت الآيه بهذا الأسلوب الاستفهامى الإنكارى : (هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ)؟ ويأتى المد فى ياء يهدى ليوحى بطول طريق الهدايه لدى هؤلاء الشركاء لو همدوا ، وتتضافر دلالة المد هنا وهى دلالة صوتيه مع الدلاله المعجميه لكلمه (إلى) التى تفيده بعد المسافه ، فكأن الله تعالى يقول لهم : (هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ) ولو بطريق طويل بعيد؟! ويأتى الجواب فى صورته التحدى الذى لا يحتمل الموازنه والمقارنه : (قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ) وهنا تأتى الدلاله الصوتيه ممثله فى ترك المد فى ياء يهدى إحياء بقصر مسافه الهدايه بالنسبه لله تعالى ، فهو يهدى إلى طريق مستقيم ، والطريق المستقيم هو أقصر الطرق المؤديه إلى الحق.

وتتضافر تلك الدلاله الصوتيه مع الدلاله المعجميه لحرف اللام الذى يفيد قرب المسافه ولصوقها ، فهدايته سبحانه تقربك للحق وتلصقك به من أقرب الطرق وأقصرها.

ثم يأتى الاستفهام التويخى : (أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) وهنا يأتى المد فى الهدايه المنسوبه إلى الحق سبحانه ، ليصبح المعنى : أفمن يهدى إلى الحق ولو بطريق طويل - (مع أن طريق هدايته أقصر الطرق ، ولكن كأنه يعبر عن طوله فى نظر المعرضين) - أحق أن يتبع أم من لا تكون منه الهدايه أصلا ولو ببطء شديد وتراخ إلى الأبد؟!.

وهنا يأتى العدول الصوتى فى كلمه (يهدى) التى لا نظير لها فى السياق القرآنى كله لتعبير بذلك التشكيل الصوتى ، وتلك الطريقه النطقيه عن البطء الشديد فى الهدايه يستفاد ذلك البطء من كسر الهاء التى تأتى من أقصى الحلق ليصطدم الصوت بالبدال الأسنانيه المشدده المكسوره التى يظل الصوت حبيسا عندها لتضعيفها ثم يتمادى به فى الهوى مع الياء الممدوده مدا طويلا ، لوجود سبب المد بعده وهو همزه إلا ، ليوحى ذلك المد بطول طريق الهدايه مع بطئها الشديد كذلك.

ثم يزداد عجبك بعد ذلك إذا تأملت أن تلك الهدايه مع بطئها وطولها الشديد وتراخيها الأبدى منفيه كذلك على كل حال ، فهؤلاء الشركاء لا يهدون أبدا بحال من الأحوال ؛ إلا أن يهدوا ، ولا تكون الهدايه إلا من الله تعالى ، فهم لا يهدون أصلا من

قبل أنفسهم.

وبهذا نرى ما لهذا العدول الصوتى من قيمه فنيه فى هذا السياق ، تتضافر مع العناصر الدلاله الأخرى.

وبعد فلعلنا نكون قد وفقنا إلى إلقاء بعض الضوء على القيمه الفنيه لتلك الدلاله الصوتيه التى لا تزال بحاجه إلى العديد من البحوث التى تكشف عن أسرارها وغوامضها ، ولعلنا قد نوفق إلى الكشف عن بعض تلك الأسرار فى بحوث لاحقه لنا إن شاء الله تعالى.

* * *

ص: ٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد العدل القديم. وصلى الله على صفوته محمد وآله المنتخبين.

وعليه وعليهم السلام أجمعين.

هذا - أطال الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور المؤيد ، بهاء الدوله وضياء المله ، وغيث الأمم ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانه ومجده ، وتأييده وسمّوه ، وكبت شانته وعدوّه - كتاب لم أزل على فارط الحال ، وتقادم الوقت ، ملاحظا له ، عاكف الفكر عليه ، منجذب الرأى والرويه إليه ، وادّا أن أجد موصلا (١) أصله به ، أو خلاا أرتقه بعمله ، والوقت يزداد بنواديه (٢) ضيقا ، ولا ينهج لى إلى الابتداء طريقا. هذا مع إعظامى له ، وإعصامى بالأسباب المتناطه به ، واعتقادى فيه أنه من أشرف ما صنّف فى علم العرب ، وأذهبه فى طريق القياس والنظر ، وأعوده عليه بالحيطه والصون ، وآخذه له من حصّه التوقير والأون (٣) ، وأجمعه للأدلّه على ما أودعته هذه اللغه الشريفه : من خصائص الحكمه ، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعه ، فكانت مسافر وجوهه ، ومحاسر أذرعه وسوقه ، تصف لى ما اشتملت عليه مشاعره ، وتحى (٤) إلى بما خيبت عليه أقرابه وشواكله (٥) ، وترينى

ص: ٥٥

١- فى نسخه : مهملًا.

٢- نوادى الإبل : شواردها ، والمعنى : أن الوقت لا يتسع لشوارد هذا الكتاب ولا يسمح بجمعها وإيلافها.

٣- التوقير مصدر ، وقر الدابه : سكنها ، ويراد به الإيراحه ؛ فالمراد حصه الراحة والتخفف من حركه العمل. والأون : الدعه والسكون.

٤- مضارع وحى ، وهو كأوحى. يقال : وحى إليه بكذا : أشار إليه به وأومأ. ومنه قول العجاج [من الرجز] : الحمد لله الذى استقلّت بإذنه السماء واطمأنت بإذنه الأرض وما تعنت وحى لها القرار فاستقرت ويروى : أوحى لها. انظر ديوان العجاج (٢١٨).

٥- الأقرباب : جمع قرب ؛ كقفل ، وهى من الفرس خاصرته ، والشواكل واحدها شاكله ، وهى من الفرس الجلد بين عرض الخاصره والثفنه ، وهى الركبه.

أن تعريد (١) كل من الفريقيين: البصريين والكوفيين عنه ، وتحاميتهم طريق الإمام به ، والخوض في أدنى أو شاله (٢) وخلجه (٣) ، فضلا عن اقتحام غماره ولججه ، إنما كان لامتناع جانبه ، وانتشار شعاعه (٤) ، وبأدى تهاجر قوانينه وأوضاعه. وذلك أننا لم نر أحدا من علماء البلدين (٥) تعرّض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقهاء. فأما كتاب أصول أبي بكر (٦) فلم يلم فيه بما نحن عليه ، إلا حرفا أو حرفين في أوّله ، وقد تعلق عليه به. وسنقول في معناه.

على أن أبا الحسن (٧) قد كان صنّف في شيء من المقاييس كتبيا ، إذا أنت قرنته

ص: ٥٦

- ١- التعريد : الهرب والفرار.
- ٢- أو شال : جمع وشل ، وهو القليل من الماء.
- ٣- خلج : جمع خلوج ، وهو النهر ، أو شرم من البحر. ويأتى الخليج وجمعه خلج بمعنى الماء الكثير فعلى هذا تكون مطابقه بين الوشل والخلج ، القاموس (خلج) ، وقد يكون الخليج هنا جمع خلوج بمعنى القليل من الماء لأن النهر أقل من البحر ، أو لأن الخليج شرم من البحر ، ولعل هذا هو الأولى لتكون هناك مقابله بين كل من الأوشال والخلج فى مقابل الغمار واللجج.
- ٤- انتشار شعاعه ، يعنى : انتشار متفرّقه ؛ تقول : ذهبوا شعاعا ، أى : متفرّقين ، وطار فؤاده شعاعا : تفرقت همومه. القاموس (شعع).
- ٥- البلدان : البصره والكوفه.
- ٦- هو ابن السراج محمد بن السرى ، توفى سنه ٣١٦ هـ. وهو المعنىّ بأبى بكر حيث أطلق. وكتاب «الأصول» له لا- يعنى بيان أصول النحو إلا لماما حرفا أو حرفين - كما قال ابن جنى - إنما موضوعه : أصول القواعد النحويه ، لا أصول الأدله النحويه من السماع والإجماع والقياس والاستصحاب. انظر مقدمه محققه د. حسين الفتلى.
- ٧- هو الأخفش سعيد بن مسعده توفى سنه ٢١٠ هـ ، وهو الأخفش الأوسط. والأخفش أحد عشر ، ذكرهم السيوطى فى كتابه «المزهر» فى النوع السابع والأربعين من علوم اللغه ، وهو «معرفة المتفق والمفترق» الفصل الأول : فيما يتعلّق بأئمه اللغه والنحو ، قال : «الأخفش أحد عشر نحويا: أحدهم : الأخفش الأكبر ، أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد ، أحد شيوخ سيويه. والثانى : الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعده ، تلميذ سيويه. والثالث : الأخفش الأصغر ، أبو الحسن على بن سليمان ، من تلامذه المبرد وثعلب ، مات سنه ٣١٥ هـ. والرابع : أحمد بن عمران بن سلامه الألهانى مصنف غريب الموطأ ، مات قبل سنه ٢٥٠ هـ. والخامس : أحمد بن محمد الموصلى أحد شيوخ ابن جنّى ، مصنف كتاب «تعليل القراءات» ...» ا هـ. المقصود من كلام السيوطى. واعلم أنه حيث أطلق «أبو الحسن» فى كتابنا هذا - فالمراد به الأخفش الأوسط دون غيره من الأخفش ، وهذه الكنيه حيث أطلقت فى كتب النحاه : فلا يكاد يراد منها إلا أبو الحسن سعيد ابن مسعده ، الأخفش الأوسط ، ويزعم ابن الطيب الفاسى فى شرحه على «اقتراح السيوطى» : أن هذه الكنيه عند النحاه خاصه بالأخفش الأصغر على بن سليمان ، وهو وهم ظاهر منه. ولا يفوتك أن تعلم أن المجد الفيروزآبادى ذكر فى «قاموسه» أن الأخفش فى النحاه ثلاثه ، وقد بان لك من كلام السيوطى فى المزهر أنهم أحد عشر ، فعمل صاحب القاموس يريد بالأخفش من النحاه المشهورين من المتقدمين ، وهم الأكبر والأوسط والأصغر (انظر : المزهر : (٢ / ٤٥٣ ، ٤٥٤) ، والقاموس (خفش).

بكتابتنا هذا علمت بذاكك أننا نبنا عنه فيه ، وكفينااه كلفه التعب به ، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقه إلينا ، المفيضة ماء البشر والبشاشه علينا ، حتى دعا ذلك أقواما نزلت (١) من معرفه حقائق هذا العلم حظوظهم ، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم ، إلى الطعن عليه ، والقدح في احتجاجاته وعلله. وسترى ذلك مشروحا في الفصول ياذن الله تعالى.

ثم إن بعض من يعتادنى ، ويلمّ لقراءه هذا العلم بى ، ممن آنس بصحبته لى ، وأرتضى حال أخذه عنى ، سأل فأطال المسأله ، وأكثر الحفاوه والملاينه ، أن أمضى الرأى فى إنشاء هذا الكتاب ، وأوليه طرفا من العنايه والانصباب. فجمعت بين ما أعتقده : من وجوب ذلك علىّ ، إلى (٢) ما أوثره من إجابته هذا السائل لى. فبدأت به ، ووضعت يدى فيه ، واستعنت الله على عمله ، واستمددته سبحانه من إرشاده وتوفيقه وهو - عزّ اسمه - مؤتى ذاك بقدرته ، وطوله ومشيته.

ص: ٥٧

١- نزلت : أى قلّت وندرت.

٢- الواجب فى العريبه أن يقال : جمعت بين كذا وكذا ، أو : جمعت كذا إلى كذا ، فقول ابن جنى : «فجمعت بين ما أعتقده ... إلى ما أوثره ...» توهم أنه قال أولا- : «فجمعت ما أعتقده» بدون ذكر ل- «بين» ؛ فقال : «إلى ما أوثره» ، وإجراء الكلام على التوهم باب فى النحو واللغه مطروق ، وسبيل فيه مهيج. وقد علّق الأستاذ محمد على النجار - رحمه الله - على هذا الموضع ، فقال : (الواجب فى العريبه أن يقال : «وما ... إلخ» ، ولكنه راعى فى الجمع معنى الضم) اه كلامه ، لكن هذا الجواب لا ينهض ؛ لأن معنى الضم مراد من «الجمع» اعتبار ؛ فلو أنك وضعت : «فضممت» مكان قول ابن جنى «فجمعت» ، لما استقامت معك العبارة ، ولا سلسلت لك ، اللهم إلا على ما ذكرنا لك من التوهم والحسبان ، فاعلم ذلك وقس عليه تخريج نظائره مما تلفيه من عبارات ابن جنى فى هذا الكتاب وغيره.

هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول

ولنقدّم أمام القول على فرق بينهما (١)، طرفا من ذكر أحوال تصاريههما، واشتقاقهما، مع تقلب حروفهما؛ فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه. وستراه فتجده طريقا غريبا، ومسلكا من هذه اللغة الشريفة عجيبا.

فأقول: إن معنى «ق و ل» أين وجدت، وكيف تصرّفت (٢)، من تقدّم بعض حروفها على بعض، وتأخره عنه، إنما هو للخفوف (٣) والحركة. وجهات تراكيبها الست مستعمله كلها، لم يهمل شيء منها. وهى: «ق و ل»، «ق ل و»، «و ق ل»،

ص: ٥٨

١- فى نسخه: «الفرق بينهما»، وما فى سائر النسخ أولى؛ لأمر: الأول: كثره النسخ التى فيها: «فرق بينهما»، وتفرد نسخه التى فيها: «الفرق بينهما». الثانى: أن قوله: «فرق بينهما» تقرأ بإضافه «فرق» إلى «بينهما» والبين هنا: الوصل والاجتماع؛ إذ البين - فى لغة العرب - من الأضداد، وهو ظرف متصرّف، يقع ظرفا وغير ظرف، وقد قرأ أكثر السبعة - ابن كثير وأبو عمرو وغيرهما - : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) [الأنعام: ٩٤] برفع «بينكم». وإضافه «فرق» إلى «بينهما» فى قول ابن جنى: يتحقق السجع مع قوله: «أحوال تصاريههما» بالإضافه أيضا لانكسار الهاء فيهما، لانكسار ما قبلها، وهذا يفوت بما فى نسخه الفرده: «الفرق بينهما»، واعتبار السجع وتوافق الفواصل فى كلام أهل العلم - مراعى ومقصود، وليس لنا ألا نعتبره. الثالث: أن ما فى أكثر النسخ: «فرق بينهما» أوفق بعبارات ابن جنى، ونسق أسلوبه، وإنك لو أجده، ويحمل ما تشابه من كلام المؤلفين فى موضع على ما اطرده وأحكم منه فى موضع آخر، فاعتبر ذلك هنا.

٢- فى بعض النسخ: «وقعت».

٣- كذا فى النسخ، ولو قال: «إنما هو الخفوف» لكان يشبه أن يكون أقرب، وهو من قولهم: خف القوم خفوبا: إذا ارتحلوا مسرعين. والظاهر: أن ابن جنى حاول بهذا تأكيد اختصاص معنى «ق و ل» بالخفوف والحركة، وإنما يتأتى تأكيد الاختصاص هنا بأداتين له، هما: «إنما»، و «لام الاختصاص» فى قوله: «للخفوف». وكون اللام للاختصاص مما ذكر النحاه فى كتبهم، ومثلوا له بمثل قولهم: اللجام للفرس». فإن يكن ابن جنى حاول هذا المعنى، فقد جاء لفظه مطابقا لما حاول منه ويكون - حينئذ - أنسب بالسياق، وأوفق له.

«ول ق»، «ل ق و»، «ل و ق».

الأصل الأوّل «ق و ل» وهو القول. وذلك أن الفم واللسان يخفّان له، ويقلقان ويمذلان (١). وهو بضد السكوت، الذي هو داعيه إلى السكون؛ ألا ترى أن الابتداء لما كان أخذاً في القول، لم يكن الحرف المبدوء به إلا متحركاً، ولما كان الانتهاء أخذاً في السكوت، لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكناً (٢).

الأصل الثاني «ق ل و» منه القلو: حمار الوحش؛ وذلك لخفّته وإسراعه؛ قال العجاج:

* تواضخ التقريب قلو مغلجا (٣) *

ومنه قولهم «قلوت البسر والسويق، فهما مقلوان» وذلك لأن الشيء إذا قلى جفّ وخفّ، وكان أسرع إلى الحركة وألطف، ومنه قولهم «اقلوليت يا رجل» قال:

ص: ٥٩

١- من قولهم: مذل مذلا، أى: ضجر وقلق، فهو مذل، وهى مذله، وفيها لغتان: مذل يمذل مذلا، من باب فرح، ومذل يمذل مذلا، من باب نصر. انظر «تهذيب لسان العرب» (مذل).

٢- ولذلك فلا يبتدأ إلا بمتحرك، فإن بدئ بساكن، اجتلبت له همزه وصل متحركه يبتدأ بها؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، وكذا لا يوقف إلا على ساكن؛ لأنه موضع راحه وسكون، فإن وقف على متحرك، اجتلبت له هاء السكت - وهى ساكنه - ليوقف عليها.

٣- الرجز للعجاج فى ديوانه ٢ / ٥١، ولسان العرب ٣ / ٦٧ (وضخ)، وبلا نسه فى كتاب العين ٤ / ٢٨٣. ويروى: محلجا. وهو من أرجوزه طويله له، يصف أتاناً له، وفيها: كأنّ تحتى ذات شغب سمحجا قوداء لا تحمل إلا مخدجا كالقوس ردّت غير ما أن تعوجا تواضخ التقريب قلو محلجا جأبا ترى تليله مسحجا وقوله: «تواضخ التقريب» أى: تجتهد مع فحلها فى الجرى، وأصل المواضخه: المباره فى الاستقاء بالدلاء، وهو أن يستقى الرجل دلوا والآخر دلوا، والتقريب: نوع من الجرى وهو أن يرفع يديه معا، ويضعهما معا؛ كما فى قول امرئ القيس: له أيطلا ظبى وساقا نعامه وإرخاء سرحان وتقريب تتفل والمغلج - أو المحلج فى روايه الديوان - أى: الشديد المدمج، يقول: هو مطوىّ مثل المغلج، أو المحلج، يقول: عوده شديد، وخلقه شديد. أو: المغلج: هو الذى يطرد أتنه، يعنى: الفحل. وانظر الأرجوزه بتمامها - مع شرحها - فى «ديوان العجاج» (ص ٢٧١ - ٣٠٣).

قد عجبت منى ومن يعيليا

لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مَقْلُولِيَا (١)

أى خفيفا للكبر وطائشا ؛ وقال :

وسرب كعين الرمل عوج إلى الصّبا

رواعف بالجدائى حور المدامع (٢)

سمعن غناء بعد ما نمن نومه

من الليل فاقلولين فوق المضاجع (٣)

أى خففن لذكره وقلقن فزال عنهنّ نومهنّ واستثقالهنّ على الأرض. وبهذا يعلم أن لام اقلوليت واو ، لا ياء. فأما لام اذلوليت (٤) فمشكوك فيها.

ومن هذا الأصل أيضا قوله :

ص: ٦٠

١- الرجز للفرزدق فى الدرر ١ / ١٠٢؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٢٨، وبلا نسبه فى أوضح المسالك ٤ / ١٣٩، وشرح الأشمونى ٢ / ٥٤١، والكتاب ٣ / ٣١٥، ولسان العرب ١٥ / ٩٤ (علا)، ١٥ / ٢٠٠ (فلا) وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤، والمقتضب ١ / ١٤٢؛ والممتع فى التصريف ٢ / ٥٥٧، والمنصف ٢ / ٦٨، ٧٩، ٣ / ٦٧، وهمع الهوامع ١ / ٣٦، وتهذيب اللغة ٩ / ٢٩٧، وكتاب العين ٥ / ٢١٢، وتاج العروس (علا)، (قلا).

٢- يصف نساء حسانا، وقوله: «كعين الرمل» يريد: كبقر الوحش، تشبهنها فى اتساع عيونها وجمالها، والعين: جمع عيناء، وعوج: جمع أعوج، أى: ميل، والجدائى - بالجيم لا بالحاء - الزعفران؛ يريد: أن رائحة الزعفران تظهر فى أنوفهن؛ فكأنما هو أثر رعافهنّ، والرعايف: خروج الدم من الأنف، تقول: رعى رعى، من بابى نصر وفتح، وحسن، وطرب وهو راعف، وهى راعفه، وجمع راعفه: رواعف، وقيل للذى يخرج من الأنف: رعايف؛ لسبقه علم الرعايف. (نجار) بتصرف وزيادات انظر «تهذيب لسان العرب» (رعى).

٣- البيت من الطويل، وهو بلا- نسبه فى لسان العرب ١٥ / ٢٠٠ (قلا-)، وتاج العروس (قلا-). والبيت فى «أساس البلاغ» للزمخشري مادة (قلو): «اقلولى الرجل: استوفز وتجافى عن مكانه؛ قال: سمعن غنائى بعد ما نمن نومه من الليل فاقلولين فوق المضاجع» وروايته: «غنائى» بالإضافه إلى ياء المتكلم مكان روايه ابن جنى «غناء»، ولعلها أولى بمراد الشاعر، وما ساق له حديثه، من أنه يطرب هؤلاء الغانيات الحسان بغنائه وشجوه، والأمر على ما تراه.

٤- اذلولى: ذل وانقاد. (نجار).

* أقب كمقلاء الوليد خميص (١) *

فهو مفعال من قлот بالقله ، ومذكرها القال ؛ قال الراجز :

* وأنا في الضراب قیلان القله (٢) *

فكأن القال مقلوب قлот ، وياء القيلان مقلوبه عن واو ، وهي لام قлот ، ومثال الكلمه (٣) فلعان. ونحوها عندى فى القلب قولهم «باز» ومثاله فلع ، واللام منه واو ؛ لقولهم فى تكسيره : ثلاثه أبواز ، ومثالها أفلاع. ويدل على صحه ما ذهبنا إليه : من قلب هذه الكلمه قولهم فيها «البازى» وقالوا فى تكسيرها «بزاه» و «بواز» ؛ أنشدنا أبو على (٤) لذى الرمه :

كأن على أنيابها كل سدفة

صياح البوازي من صريف اللوائك (٥)

وقال جرير :

إذا اجتمعوا على فخل عنهم

وعن باز يصك حباريات (٦)

فهذا فاعل ؛ لأطراد الإماله فى ألفه ، وهى فى فاعل أكثر منها فى نحو مال وباب.

ص: ٦١

١- عجز البيت من الطويل ، وهو لمراى القيس فى ديوانه ص ١٨٠ ، ولسان العرب (قلا) ، وجمهره اللغه ص ١٢٤٣ ، والمخصص

١٥ / ١٣٩ ، وتاج العروس (قلا) ، وصدرة : * فأصدرها تعلقو النجاد عشيه*

٢- الرجز بلا نسبه فى لسان لعرب (قول) ، وتاج العروس (قول).

٣- مثال الكلمه : فلعان : يعنى : ميزانها الصرفى : فلعان ، فهم يقولون : مثال الكلمه : كذا ، أو : وزانها : كذا ، أو : وزنها : كذا ،

أو : ميزانها : كذا ، كل ذلك بمعنى واحد ، يعنون : الوزن الصرفى المعروف ، فاعرفه ؛ فإنه سيأتىك بكثره!

٤- هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى ، الإمام فى العرييه ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ، وهو أستاذ ابن جنى

ومخرجه ، وله الآثار الجليله ، توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ. انظر البغيه (٢١٦).

٥- ديوانه ص ١٩٢ ، وفى أسرار البلاغه ص ٧٢ ، وفيه (سحره) مكان (سدفة) ، وفى الكامل ١٩ / ٧ طبعه المرصفى. (نجار).

السدفة : الظلمه ، واللوائك ، يريد : المواضع من الأسنان ، وهو فى وصف الإبل.

٦- البيت من الوافر ، وهو لجرير فى ديوانه ص ٨٢٧ ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه ص ١٤٣.

وحدثنا أبو عليّ سنة إحدى وأربعين (١)، قال: قال أبو سعيد، الحسن بن الحسين: «باز» وثلاثه «أبواز» فإن كثرت فهي «البيزان» فهذا فلع، وثلاثه أفلاع، وهي الفلغان.

ويدلّ على أن تركيب هذه الكلمه من «ب ز و» أن الفعل منها عليه تصرف؛ وهو قولهم «بزا، يبزو» إذا غلب وعلا، ومنه البازي - وهو في الأصل اسم الفاعل، ثم استعمل استعمال الأسماء، كصاحب ووالد - وبزاه وبواز يؤكد ذلك، وعليه بقيه الباب من أبزي وبزواء، وقوله:

* فتبازت فتبازخت لها (٢) *

والبزا، لأن ذلك كله شده ومقاوله (٣) فاعرفه.

فمقلّاء من قلوت، وذلك أن القال - وهو المقلّاء - هو العصا التي يضرب بها القله، وهي الصغيره، وذلك لاستعمالها في الضرب بها.

الثالث «وق ل» منه الوقل للوعل، وذلك لحركته، وقالوا: توقّل في الجبل: إذا صعّد فيه، وذلك لا يكون إلا مع الحركه والاعتماد. قال ابن مقبل:

عودا أحّم القرا، إزموله وقلا

يأتي تراث أبيه يتبع القذفا (٤)

ص: ٦٢

١- أي: سنة إحدى وأربعين بعد الثلاثمائه، لأن أبا عليّ الفارسي توفي سنة ٣٧٧ هـ.

٢- صدر لبيت من الرمل، وهو لعبد الرحمن بن حسان في لسان العرب (بزخ) (بزا)، (نجا)، وتهذيب اللغه ٧ / ٢١٤، ١١ / ٢٠١، ١٣ / ٢٦٨، والمخصّص ص ٢ / ١٧، ١٥ / ١٧٣، وتاج العروس (بزخ) (بزا)، (نجا). وعجزه: * جلسه الجازر يستنجي الوتر* وتبازت، أي: رفعت مؤخرها، وتبارخت: مشيت مشيه العجوز، أقامت صلبها، فتأخر كاهلها. (نجار، باختصار).

٣- «كذا في الأصول، ويبدو لي أن هذا تحريف: «مصاوله». (نجار).

٤- البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص ١٨٣، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٤١٩، والكتاب ٤ / ٢٤٦، ولسان العرب (قذف)، (زمل)، (وقل)، وتاج العروس (قذف)، (زمل)، وبلا نسبه في المنصف ٣ / ٥٩. العود: الجمل المسن، وفيه بقيه، والجمع: عوده، وقد عوّد البعير تعويدا: إذا مضت له ثلاث سنين بعد بزوله أو أربع. وقوله: «أحم القرا» أي: أسود الظهر، و «إزموله»: خفيفا، وقوله: يأتي تراث أبيه» أي: يفعل فعل أبيه في التصعيد في الجبال، و «القذف» واحده: قذفه - كغرفه وغرف - وهي: ما أشرف من الجبال. (نجار مع زياده) وانظر «تهذيب لسان العرب»: (عود).

الرابع «ول ق» قالوا : ولق يلق : إذا أسرع. قال :

* جاءت به عنس من الشام تلق (١) *

أى تخفّ وتسرع. وقرئ (٢) (إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ) [النور : ١٥] أى تخفون وتسرعون. وعلى هذا فقد يمكن أن يكون الأولق (٣) فوعلا من هذا اللفظ ، وأن

ص : ٦٣

١- صدر البيت من الرجز للشماخ فى ديوانه ص ٤٥٣ ، ولسان العرب (زلق) ، (ولق) ، وللقلاح ابن حزن فى شرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٢ ، وشرح المفصل ٩ / ١٤٥ ، ولسان العرب (زملق) ، (زلق) ، وتاج العروس (ولق) وبلا نسبه فى لسان العرب (جوع) ، (أتق) (زلق) ، (شول) والشعر والشعراء ٢ / ٦٠٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٥ ، والمحتسب ٢ / ١٠٤ ، وجمهره اللغة ص ١١٦٧ ، وتاج العروس (جوع) ، (أتق) ، (شول) ، وتهذيب اللغة ٣ / ٥١ ، ٨ / ٤٣٣ ، ٩ / ٣٠٩ ، ٣٢٣ ، ٤٠٢ ، ١١ / ٤١١ ، وكتاب العين ٢ / ١٨٥ ، ٥ / ٢٢١ ، ٦ / ٢٨٥ ، ومقاييس اللغة ١ / ١٤٨ ، ٣ / ٢٢ ، ٦ / ١٤٥ ، والمخصص ٣ / ٥٤ ، ٥ / ٣٣ ، ١١١ ، ١١٥ ، ٧ / ١٠٩ ، ١٣ / ١٣٥ ، وأساس البلاغة (ولق) ، وعجزه : * يدعى الجليد وهو فينا الزمّلق * ورجل زلق وزمّلق ، وزمّلق ، وزمّلق ، أى : الذى ينزل قبل أن يجامع.

٢- قراءه شاذّه ، نسبها أبو حيان فى البحر (سوره النور آيه ١٥) إلى : عائشه ، وابن عباس ، وعيسى ابن عمر ، وزيد بن على ، وفى «المحتسب» : «ومن ذلك قراءه عائشه ، وابن عباس - رضى الله عنهما - وابن يعمر ، وعثمان الثقفى : (إِذْ تَلَقَّوْنَهُ) [النور : ١٥] ثم قال فى توجيه هذه القراءه : «أمايان تلقونه» ف [بمعنى] : تسرعون فيه ، وتخفون إليه ، قال الراجز : * جاءت به عنس من الشام تلق * أى : تخف وتسرع ، وأصله : تلقفون فيه أو إليه ؛ فحذف حرف الجر ، وأوصل الفعل إلى المفعول ؛ كقوله تعالى : (وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) [الأعراف : ١٥٥] أى : من قومه ، والهاء [أى من «تلقونه»] ضمير الإفك الذى تقدم ذكره ؛ وبهذا النقل عن ابن جنى فى «محتسبه» يمكنك أن تجزم بثبوت ما ذكره الشيخ محمد على النجار احتمالاً فى تعليقه على هذا الموضع من الخصائص ، قال : «وكأن الأصل : تخفون فيه» فحذف الجار ، وأوصل الضمير بالفعل «وفى ج : «تخفونه» اه كلامه ، فلو رجع الشيخ إلى المحتسب» ، لجزم دون احتمال! انظر المحتسب (٢ / ١٠٤ ، ١٠٥).

٣- الأولق والألق والألاق : الجنون ، نقول : قد ألقه الله يألقه ألقا - من باب ضرب - ويقال للمجنون : مؤولق. تهذيب لسان العرب (ألق) بتصرف. وفى تهذيب اللسان (ولق) : «الأولق : الجنون ، وقيل : الخفه من النشاط ؛ كالجنون». فقد ذكرت كلمه «الأولق» فى مادتين (ألق) ، (ولق).

يكون أيضا أفعال منه. فإذا كان أفعال فأمرة ظاهر، وإن سميت به لم تصرفه معرفه، وإن كان فوعلا فأصله وولق، فلما التقت الواوان في أول الكلمه أبدلت الأولى همزه؛ لاستثقالها أولا، كقولك في تحقير واصل: أو يصل (١). ولو سميت بأولق على هذا لصرفته. والذي حملته الجماعه عليه أنه فوعل من تألق البرق، إذا خفق، وذلك لأن الخفوق مما يصحبه الانزعاج والاضطراب. على أن أبا إسحاق (٢) قد كان يجيز فيه أن يكون أفعال، من ولق يلق. والوجه فيه ما عليه الكافه (٣): من كونه فوعلا من «أل ق» وهو قولهم «ألق الرجل فهو مألوق» ألا ترى إلى إنشاد أبي زيد فيه:

تراقب عيناها القطيع كأنما

يخالطها من مسه مس أولق (٤)

وقد قالوا منه (٥): ناقه مسعوره أى مجنونه، وقيل فى قول الله سبحانه: (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعْرٍ) [القمر: ٤٧] إن السعور هو الجنون (٦)، وشاهد هذا القول قول القطامي:

يتبعن ساميه العينين تحسبها

مسعوره أو ترى ما لا ترى الإبل (٧)

ص: ٦٤

- ١- يعنى: تقول فى تصغير واصل: أو يصل، على «فيععل» والأصل: ووصل، قلبت الواو الأولى همزه.
- ٢- يريد أبا إسحاق، وكانت وفاته سنة ٣١٠هـ.
- ٣- قوله: «الكافه» استعمل كافه على غير ما عرف عند غيره من ملازماتها التنكير والتأخير، والنصب على الحاليه، ولعله سبق بهذا؛ فليس هو فى هذا ببدع، وقد تابعه كثير من اللاحقين؛ كما تراه فى عبارات المصنفين بعده.
- ٤- البيت من الطويل، وهو بلا نسبه فى لسان العرب (ولق)، وجمهره اللغه ص ١٠٩.
- ٥- يعنى: قد قالوا من معنى البيت: ناقه مسعوره، أى: مجنونه، وهو وصف للناقه ب- «الأولق» الذى هو الجنون.
- ٦- ويرى غيره أن «سعرا» جمع سعير، للنار.
- ٧- «مسعوره» روى مجنونه، وساميه العينين: رافعتهما، أو ترى ما لا ترى الإبل فهى تفرع منه لنشاطها. يصف ناقه يتبعها الإبل فى السير، وهو فى لاميته: * إنا محبوك فاسلم أيها الطلل * (نجار).

(الخامس) «ل و ق» جاء في الحديث «لا آكل من الطعام إلا ما لَوَّق لي» (١) أى ما خدم وأعملت اليد فى تحريكه ، وتليقه (٢) ، حتى يطمئن وتتضامَّ جهاته. ومنه اللوقه للزبد ، وذلك لخفَّتْها وإسراع حركتها ، وأنها ليست لها مسكه الجبن ، وثقل المصل ونحوهما. وتوهم قوم أن الألوقة - لما كانت هى اللوقه فى المعنى ، وتقاربت حروفهما - من لفظها (٣) ، وذلك باطل ؛ لأنه لو كانت من هذا اللفظ لوجب تصحيح عينها ؛ إذ كانت الزيادة فى أولها من زياده الفعل ، والمثال مثاله ، فكان يجب على هذا أن تكون ألوقة كما قالوا فى أثوب وأسوق وأعين وأنيب بالصحه ، ليفرق بذلك بين الاسم والفعل ، وهذا واضح (٤). وإنما الألوقة فعوله من تألق البرق إذا لمع وبرق واضطرب ، وذلك لبريق الزبد واضطرابها.

(السادس) «ل ق و» منه اللقوه للعقاب ، قيل لها ذلك لخفَّتْها وسرعه طيرانها ؛ قال :

كأنى بفتحاء الجناحين لقوه

دفوف من العقبان طأطأت شمالال (٥)

ص: ٦٥

- ١- الحديث ذكره أبو عبيد فى «غريب الحديث» ، (٢ / ٢٤٥) ، عن عباده من قوله ، وفيه : «ألا- ترون أنى لا أقوم إلا رفدا ، ولا آكل إلا ما لوق لي ...».
- ٢- لُبِق الزبد : إذا خلطه بالسمن ولينه : (نجار).
- ٣- «من لفظها» : خبر «أن» ، يعنى : أن الألوقة : من لفظ اللوقه.
- ٤- يعنى : ليفرق بذلك بين الاسم بتصحيح عينه ، والفعل بإعلال عينه.
- ٥- البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٨ ، ولسان العرب (دفف) (شمل) ، وتهذيب اللغه ٣٠٨ / ٧ ، ٣٧٢ / ١١ ، وجمهره اللغه ص ٢٢٧ ، وتاج العروس (دفف) ، وكتاب الجيم ٣ / ٢١٨ ، وبلا- نسبه فى لسان العرب (فتخ) ، وتاج العروس (فتخ) ، والمخصص ٧ / ١٢٥. والبيت من قصيدته اللاميه التى مطلعها : ألا عم صباحا أيها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى ويروى : صيود من العقبان طأطأت شمالال وفتحاء الجناحين : لينتهدما واللقوه : السريعه من العقبان ، ودفوف : أى : تدنو من الأرض فى طيرانها ، ومعنى : طأطأت : دانيت وخفّضت ، الشمالال : الخفيفه السريعه ، يقول : كأنى - بطأطأتى هذه الفرس - طأطأت عقابا ليته الجناحين منتفختهما عند الطيران فى سهوله وتأن. ديوان امرئ القيس (ص ٣٨).

ومنه اللقوه (١) في الوجه. والتقاؤهما أن الوجه اضطرب شكله ، فكأنه خَفَّه فيه ، وطيش منه ، وليست له مسكه الصحيح ، ووفور المستقيم.

ومنه قوله :

* وكانت لقوه لاقت قيسا (٢) *

واللقوه : الناقه السريعه اللقّاح ، وذلك أنها أسرعت إلى ماء الفحل فقبلته ، ولم تنب عنه نبوّ العاقر.

فهذه الطرائق التي نحن فيها حزنه المذاهب ، والتورّد لها وعر المسلك ، ولا يجب مع هذا أن تستنكر ، ولا تستبعد ؛ فقد كان أبو على رحمه الله يراها ويأخذ بها ؛ ألا تراه غَلَبَ كون لام أثفيّه (٣) - فيمن جعلها أفعوله - واوا ، على كونها ياء ، - وإن كانوا قد قالوا «جاء يثفوه ويثفيه» (٤) - بقولهم «جاء يثفه» قال : فيثفه لا- يكون إلا- من الواو ، ولم يحفل بالحرف الشاذّ من هذا ، وهو قولهم «يئس» مثل يعس ؛ لقلّته. فلَمَّا وجد فاء وثف واوا قوى عنده في أثفيه كون لامها واوا ، فتأنّس للام بموضع الفاء ، على بعد بينهما.

وشاهدته غير مرّه ، إذا أشكل عليه الحرف : الفاء ، أو العين ، أو اللام ، استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه. فهذا أغرب مأخذا

ص : ٦٦

١- اللقوه : داء يكون في الوجه يعوجّ منه الشدق ، فيكون الوجه مائلا- إلى أحد الجانبين ، ورجل ملقوّ : إذا أصابته اللقوه. تهذيب لسان العرب» : (لقو).

٢- هذا مثل يضرب للرجلين يكونان متفقين على رأى ومذهب - دون التقاء - فلا يلبثان أن يلتقيا فيصطحبا ويتصافيا. واللقوه - كما فسّرهما ابن جنى في هذا الكتاب - : السريعه اللقّاح ، والقييس : الفحل السريع الإلقاح ، أى : لا إبطاء عندهما فى الإنتاج ، وانظر اللسان (لقو). (نجار بزياده يسيره).

٣- الأثفيه : ما يوضع عليه القدر ، والجمع : أثافيّ وأثاى ، وثفىّ القدر وأثفاها : جعلها على الأثافي ، ورماه الله بثالته الأثافي ؛ مثل ، يعنى به : الجبل ؛ لأنه يجعل صخرتان إلى جانبه ، وينصب عليه وعليهما القدر ، فمعناه : رماه الله بما لا يقوم به ، وقيل : معنى قولهم : «رماه الله بثالته الأثافي» أى : رماه الله بالشر كله ، فجعله أثفيه بعد أثفيه حتى إذا رمى بالثالته ، لم يترك منها غايه ، والأثفيه : حجر مثل رأس الإنسان ، وجمعها : أثافيّ ، بالتشديد ، ويجوز التخفيف ، وتنصب القدرور عليها. لسان العرب : (ثفى).

٤- يعنى : يتبعه ويأتى على إثره ، اللسان (ثفى).

مما تقتضيه صناعه الاشتقاق ؛ لأن ذلك إنما يلتزم فيه شرح (١) واحد من تتالي الحروف ، من غير تقليب لها ولا تحريف. وقد كان الناس : أبو بكر رحمه الله وغيره من تلك الطبقة ، استسرفوا (٢) أبا إسحاق رحمه الله ، فيما تجشمه من قوه حشده ، وضمه شعاع ما انتشر من المثل المتباينه إلى أصله. فأما أن يتكلف تقليب الأصل ، ووضع كل واحد من أحنائه موضع صاحبه ، فشىء لم يعرض له ولا تضمّن عهده. وقد قال أبو بكر : «من عرف أنس ، ومن جهل استوحش» وإذا قام الشاهد والدليل ، وضح المنهج والسبيل.

وبعد فقد ترى ما قدّمنا في هذا أنفا (٣) ، وفيه كاف من غيره ؛ على أن هذا وإن لم يطرد وينقد في كل أصل ، فالعذر على كل حال فيه أئين منه في الأصل الواحد ، من غير تقليب لشيء من حروفه ، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضيته الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله : فإؤه وعينه ، ولامه ، أسهل ، والمعذره فيه أوضح.

وعلى أنك إن أنعمت النظر ولا طفته ، وتركت الضجر وتحاميته ، لم تكدم تعدم قرب بعض من بعض ، وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله.

ص: ٦٧

١- الشرح - بالجيم - : الضرب ؛ يقال : هما شرح واحد ، وعلى شرح واحد ، أى : ضرب واحد ، ويقال : هو شريح هذا وشرجه ، أى : مثله. اللسان (شرح).

٢- استسرفت فلانا - بسنين مهملتين بينهما تاء فوقانيه - أى : عددته مسرفا ، وهو يعنى : أن النحاء - أبا بكر بن السراج وغيره - كانوا يعدّون أبا إسحاق الزجاج من المسرفين المغالين في هذا الباب ، أعنى : طرده الاشتقاق بأنواعه فيما يعن له عند النظر في معنى كلمه ، أو في معرفه أصل حرف من حروف الكلمه - : الفاء ، والعين ، واللام. وانظر في استسراف النحويين للزجاج في طرده الاشتقاق : ترجمته في «معجم الأدباء» (١ / ١٤٤) طبعه الحلبي.

٣- «أنفا» على وزن عنق ، أى : لم يسبق به ، وأصله من قولهم : «روضه أنف» : لم يرعها أحد ، وفي المحكم : أى : لم توطأ ، ومن ذلك سمى الإمام المحدث أبو القاسم السهيلي شرحه على «سيره ابن هشام» ب- «الروض الأنف». ومن ذلك - أيضا - قال المعتزله : «إن الأمر أنف» يعنى : أن الله لا يعلم الأمور إلا بعد وقوعها أما قبل وقوعها فلا ، يعنى : أن الأشياء لا تعلم قبل وقوعها ؛ فالأمر أنف ؛ تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا ، علم سبحانه ما كان وما هو كائن ، وما سيكون وما سوف يكون ، بل ويعلم ما لم يكن لو كان كيف كان يكون ، نسأل الله الهدى!

وأما «ك ل م» فهذه أيضا حالها ، وذلك أنها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوّة والشدّة. والمستعمل منها أصول خمسة ، وهى : «ك ل م» «ك م ل» «ل م ك» «م ك ل» «ل ك م» «م ك ل» وأهملت (١) منه «ل م ك» ، فلم تأت فى ثبت.

فمن ذلك الأصل الأوّل «ك ل م» منه الكلم للجرح. وذلك للشدّة التى فيه ، وقالوا فى قول الله سبحانه : (دَابَّةٌ مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ) [النمل : ٨٢] قولين : أحدهما من الكلام ، والآخر من الكلام أى تجرحهم وتأكلهم ، وقالوا : الكلام : ما غلظ من الأرض ، وذلك لشدّته وقوته ؛ وقالوا : رجل كليم أى مجروح وجريح ؛ قال :

* عليها الشيخ كالأسد الكليم (٢) *

ويجوز الكليم بالجرّ والرفع ، فالرفع على قولك : عليها الشيخ الكليم كالأسد ، والجرّ على قولك : عليها الشيخ كالأسد [الكليم] (٣) ، إذا جرح فحمى أنفا ، وغضب فلا يقوم له شىء ، كما قال :

كان محرّبا من أسد ترج

ينازلهم ، لنايه قيب (٤)

ص : ٦٨

١- كأنه لم يصح عنده ما رواه المفضل : أن التلمك تحرك اللحين بالكلام أو الطعام ، وقالوا : ما ذقت لماكا ، أى شيئا. وانظر اللسان. ١٥١. (نجار). قلت : وبالتأمل يعلم أنّ (اللمك) دائر مع دلالة (ك. ل. م) فى سائر تقاليبها ؛ فإن (اللمك) بمعناه المذكور لا يخلو من شدّة وقوّه كذلك ؛ فإن علك الطعام وتحريك اللحين بالطعام أو الكلام لا يخلو من ذلك ؛ فتأمل.

٢- الشطر من الوافر ، بلا نسبة فى لسان العرب (كلم) ، وتاج العروس (كلم).

٣- قال الشيخ النجار «هذا عجز بيت للكلمة اليربوعى يصف فرسه العراده. وصدّره : * هى الفرس التى كرت عليهم* وقبله مطلع القصيدة وهو : تسألنى بنو جشم بن بكر أغراء العراده أم بهيم وتبين من هذا أن القصيدة مرفوعة الروى ، فتجوز الجر فى الكليم من أبى الفتح ؛ لأنه لم يطلع على عمود القصيدة ، وانظرها فى المفضليات ١٥١. (نجار). قلت : لقد كان للشيخ رحمه الله أناه فى تخطئه ابن جنى لو حمل تجويزه للجر والرفع على ما هو جائز لغه ونحو لا- شعرا ورويا ؛ فادّعاء جهل ابن جنى بعمود القصيدة وكونه لا يعرف منها إلا الشطر الذى استشهد به بعيد مع ما عرف عنه من سعه الحفظ والاطلاع.

٤- البيت من الوافر ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص ١١٠ ، ولسان العرب -

ومنه الكلام ، وذلك أنه سبب لكل شر [وشده] في أكثر الأمر ؛ ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «من كفى مئونه لقلقه وقببه وذبذبه دخل الجنة» (١) فاللقلق : اللسان ، والقبب : البطن ، والذبذب : الفرج. ومنه قول أبي بكر - رضى الله عنه - في لسانه : «هذا أوردنى الموارد». وقال :

* وجرح اللسان كجرح اليد (٢) *

وقال طرفه :

فإن القوافى يتلجن موالجا

تضايق عنها أن تولجها الإبر (٣)

وامتثله الأخطل وأبرّ عليه (٤) ، فقال :

حتى أتقونى وهم مئى على حذر

والقول ينفذ ما لا تنفذ الإبر (٥)

وجاء به الطائى (٦) الصغير ، فقال :

ص : ٦٩

١- ذكره ابن الأثير في «النهاية» (٤ / ٢٦٥).

٢- عجز البيت من المتقارب ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨٥ ، والمعانى الكبير ص ٨٢٣ ، والمستقصى ٢ / ٥٠ ، ولعمرو بن معد يكرب في ملحق ديوانه ص ٢٠٠ ، ولامرئ القيس أو لعمرو بن معد يكرب في سمط اللاكى ص ٥٣١ ، وبلا نسبه في جمهره اللغه ص ٤٣٧. وصدرة : * ولو عن ثنا غيره جاءنى *

٣- البيت من الطويل ، وهو لطفه بن العبد في ديوانه ص ٤٧ ، وسرّ صناعه الإعراب ص ١٤٧ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٩٠ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٥٨١ ، والممتع في التصريف ١ / ٣٨٦ ، وبلا نسبه في أوضح المسالك ٤ / ٣٩٧ ، وشرح المفصل ١ / ٣٧ ، ولسان العرب (ولج).

٤- يقال أبرّ عليه أى غلبه. اللسان (بر).

٥- الأخطل في ديوانه ص ١٠٦ ، وروايته الصدر فيه : * حتى استكانوا وهم منى على مضض *

٦- هو أبو عباده البحرى. والطائى الكبير هو أبو تمام. والبيت من قصيده فى إبراهيم بن الحسن ابن سهل ، وكان قد اشترى غلام البحرى نسيما ثم ردّه إليه ، وانظر الديوان ١٨١. (نجار).

عتاب بأطراف القوافي ، كأنه

طعان بأطراف القنا المتكسر

وهو باب واسع.

فلما كان الكلام أكثره إلى الشر ، اشتق له من هذا الموضع. فهذا أصل.

الثاني «ك م ل» من ذلك كمل الشيء وكمل وكمل فهو كامل وكميل. وعليه بقيه تصرّفه : والتقاؤهما أن الشيء إذا تمّ وكمل كان حينئذ أقوى وأشدّ منه إذا كان ناقصا غير كامل.

الثالث «ل ك م» منه اللكم إذا وجأت الرجل ونحوه ، ولا شك في شدّه ما هذه سبيله (١) ؛ أنشد الأصمعي :

كأن صوت جرعها تساجل

هاتيك هاتا حتى تكايل (٢)

لدم العجى تلکمها الجنادل (٣)

وقال :

* وخفّان لكّامان للقلع الكبد (٤) *

ص : ٧٠

١- ومما يتأيد به كلام ابن جنى في هذا الموضع أن اللكم يستعمل في الضرب باليد مجموعته ، وقيل هو اللكز في الصدر والدفع ، ويقال : خفّ ملكم وملكم ولكّام : صلب شديد يكسر الحجاره. اللسان (لكم) ولا شك في دلاله ذلك كلّه على الشدّه والقوّه.

٢- في لسان العرب : ضرعها تساجل. «حتى» أى مستويه فعلى من الحتن وهو المثل والنظير ، ولدم العجى : ضربها ، والعجى : أعصاب قوائم الإبل والخيل. وعلى روايه اللسان يصف صوت ضرع الإبل وقت الحلب ، وقوله : تساجل : أى تتبارى ، وكذلك تكايل ، وأصل المكايله المباره في السير. يقول : كأن صوت ضرعها حين تبارى هذه تلك وهن متقاربات أو متمايلات صوت ضرب قوائم الإبل حين تلکمها الجنادل. وقد ورد وصف الضرع وقت الحلب في قوله : كأن صوت شجنها المحتان تحت الصقيع جرش أفعوان فأما على ما هنا فهو وصف لجرعها حين تشرب. (نجار).

٣- الرجز بلا نسبه في لسان العرب (لكم) ، (حتن) ، وتاج العروس (لكم).

٤- وعجز البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه في لسان العرب (لكم) ، وتاج العروس (لكم). وصدّره : * ستأتيك منها إن عمرت عصابه*

الرابع «م ك ل» منه بئر مكول ، إذا قلّ ماؤها ، قال القطامي :

* كأنها قلب عاديّه مكل (١) *

والتقاؤهما أنّ البئر موضوعه الأمر على جمّتها بالماء ، فإذا قلّ ماؤها كره موردها ، وجفا جانبها. وتلك شدّه ظاهره (٢).

الخامس «م ل ك» من ذلك ملكت العجين ، إذا أنعمت عجنه فاشتدّ وقوى.

ومنه ملك الإنسان ، ألا تراهم يقولون : قد اشتملت عليه يدى ، وذلك قوه وقدره من المالك على ملكه ، ومنه الملك ، لما يعطى صاحبه من القوه والغلبه ، وأملك الجاربه ؛ لأن يد بعلها تقتدر عليها. فكذلك بقيه الباب كله.

فهذه أحكام هذين الأصلين على تصرفهما وتقلب حروفهما.

ص : ٧١

١- هذا عجز بيت من قصيده له مطلعها : إنا محبوبك ، فاسلم أيها الطلل وإن بليت ، وإن طالت بك الطيل وصدرة : * لواغب الطرف منقوبا محاجرها* وقبله فى وصف الإبل : خصوصا تدير عيوننا ماؤها سرب على الخدود إذا ما اغرورق المقل فقله : كأنها قلب يريد محاجر العين يصفها بغثور العين وسعه موضعها ، والمحاجر جمع محجر ، وهو ما دار بالعين ، والقلب جمع قلب وهو البئر ، والعاديه : القديمه منسوبه إلى عاد ، والمكل جمع مكول. وانظر جمهره العرب للقرشى ، وديوان القطامى المطبوع فى ليدن. (نجار).

٢- قلت : فات ابن جنى أن يوجه المعنى الآخر ل- (مكل) فإنها من الأضداد ، وقد اجتهد فى توجيه أحد معنيها وهو دلالتها على قلّه الماء ، ولكنها تدل على كثرته كذلك ، فلو ترك ذلك بلا توجيه لانتقض كلامه. وذلك أن المكله هى أول ما يستقى من جمّه البئر ، وهى كذلك الشىء القليل من الماء يبقى فى البئر أو الإناء فهى على ذلك من الأضداد ، قاله فى اللسان. وقال : ومكل : كتكدم وممكله وممكوله : كل ذلك التى قد نزع ماؤها. والمكل : اجتماع الماء فى البئر ... والمكولى : اللثيم واللسان : (مكل). قلت : وإذا كان ابن جنى قد وجه قلّه الماء بأنه شدّه ظاهره ، فإننا نوجه كثره الماء ووفرته ، ونبوعه بحيث يكون أول ما يستقى من جمّه البئر ، وكون المكل كذلك : اجتماع الماء فى البئر. أقول فإننا نوجه ذلك أيضا بما يفيد معنى القوه والشده ، إذ إن فى اجتماع الماء وفورانه ونبوعه وتدفعه شدّه وقوه ظاهر.

فهذا أمر قدمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول ؛ ليرى منه غور هذه اللغة الشريفه ، الكريمه اللطيفه ، ويعجب من وسيع مذاهبها ، ويديع ما أمّد به واضعها ومبتدئها. وهذا أوان القول على الفصل.

أما الكلام فكل لفظ مستقلّ بنفسه ، مفيد لمعناه. وهو الذى يسميه النحويون الجمل ، نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفى الدار أبوك ، وصه ، ومه ، ورويد ، وحاء وعاء فى الأصوات ، وحسّ ، ولبّ (1) ، وأفّ ، وأوّه. فكل لفظ مستقلّ بنفسه ، وجنيت منه ثمره معناه فهو كلام.

وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل (2) به اللسان ، تامّيا كان أو ناقصا. فالتامّ هو المفيد ، أعنى الجملة وما كان فى معناها ، من نحو صه ، وإيه. والناقص ما كان بضدّ ذلك ، نحو زيد ، ومحمد ، وإن ، وكان أخوك ، إذا كانت الزمانيه لا الحديثيه (3). فكل كلام قول ، وليس كل قول كلاما. هذا أصله. ثم يتّسع فيه ؛ فيوضع القول على الاعتقادات والآراء ؛ وذلك نحو قولك : فلان يقول بقول أبى حنيفه ، ويذهب إلى قول مالك ، ونحو ذلك ، أى يعتقد ما كانا يريانه ، ويقولان به ، لا أنه يحكى لفظهما عينه ، من غير تغيير لشيء من حروفه ؛ ألا ترى أنك لو سألت رجلا عن علّه رفع زيد ، من نحو قولنا : زيد قام أخوه ، فقال لك : ارتفع بالابتداء لقلت : هذا قول البصريين. ولو قال : ارتفع بما يعود عليه من ذكره لقلت : هذا قول الكوفيين ، أى هذا رأى هؤلاء ، وهذا اعتقاد هؤلاء. ولا تقوا : كلام البصريين ، ولا كلام الكوفيين ، إلا أن تضع الكلام موضع القول ، متجوّزا

ص: ٧٢

- ١- لب : فى معنى لييك فى لغه بعض العرب ، وهو فى هذه الحاله يجرى مجرى أمس وغاق. انظر اللسان. (نجار).
- ٢- فى اللسان : مذلت نفسه بالشيء مذلا ، ومذلت مذاله : طابت وسمحت ، ورجل مذل النفس والكفّ واليد : سمح ، ومذل بماله ، ومذل : سمح. فإذا قيل مذل لسانه بكذا أى : سمح به وسهل عليه.
- ٣- يقصد بكان الزمانيه : الناقصه كما فى قولك : كان زيد مسافرا ، وسمّاها بالزمانيه لدلالاتها على الزمن الماضى ، أما الحديثيه فيقصد بها كان التامّه فى نحو قولهم : إذا كان الشتاء فأدفتونى فإن الشيخ يهرمه الشتاء فمعنى (إذا كان الشتاء) أى (إذا حدث الشتاء ووقع) فلذا سمّاها بالحديثيه لدلالاتها على الحدث والوقوع. والله أعلم.

بذلك. وكذلك لو قلت : ارتفع لأن عليه عائدا من بعده ، أو ارتفع لأن عائدا عاد إليه ، أو لعود ما عاد من ذكره ، أو لأن ذكره أعيد عليه ، أو لأن ذكره له عاد من بعده ، أو نحو ذلك ، لقلت فى جميعه : هذا قول الكوفيين ، ولم تحفل باختلاف ألفاظه ؛ لأنك إنما تريد اعتقادهم لا نفس حروفهم. وكذلك يقول القائل : لأبى الحسن فى هذه المسأله قول حسن ، أو قول قبيح ، وهو كذا ، غير أنى لا أضبط كلامه بعينه.

ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا : القرآن كلام الله ، ولا- يقال : القرآن قول الله ؛ وذلك أنّ هذا موضع ضيق متحجّر ، لا يمكن تحريفه ، ولا يسوغ تبديل شىء من حروفه. فعبر لذلك عنه بالكلام الذى لا يكون إلا أصواتا تامه مفيده ، وعدل به عن القول الذى قد يكون أصواتا غير مفيده ، وآراء معتقده. قال سيبويه : «واعلم أنّ «قلت» فى كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولاً».

ففرق بين الكلام والقول كما ترى. نعم وأخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقرّ فى النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك. ثم قال فى التمثيل : «نحو قلت زيد منطلق ؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق» فتمثيله بهذا يعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه ، مستقلا بمعناه ، وأنّ القول عنده بخلاف ذلك ؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدّم الفصل بينهما ، ولما أراكَ فيه أن الكلام هو الجمل المستقله بأنفسها ، الغانيه عن غيرها ، وأنّ القول لا يستحقّ هذه الصفه ، من حيث كانت الكلمه الواحده قولاً- ، وإن لم تكن كلاما ، ومن حيث كان الاعتقاد والرأى قولاً ، وإن لم يكن كلاما. فعلى هذا يكون قولنا قام زيد كلاما ، فإن قلت شارطا : إن قام زيد ، فزدت عليه «إن» رجع بالزياده إلى النقصان ، فصار قولاً لا كلاما ؛ ألا تراه ناقصا ، ومنتظرا للتمام بجواب الشرط.

وكذلك لو قلت فى حكاية القسم : حلفت بالله ، أى كان قسمى هذا لكان كلاما ، لكونه مستقلا ، ولو أردت به صريح القسم لكان قولاً ، من حيث كان ناقصا ؛ لاحتياجه إلى جوابه. فهذا ونحوه من البيان ما تراه.

فأما تجوزهم فى تسميتهم الاعتقادات والآراء قولاً فلأن الاعتقاد يخفى فلا

يعرف إلا بالقول (١)، أو بما يقوم مقام القول : من شاهد الحال ؛ فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولاً ؛ إذ كانت سبباً له ، وكان القول دليلاً عليها ؛ كما يسمّى الشيء باسم غيره ، إذا كان ملابساً له. ومثله فى الملابس قول الله سبحانه (وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ) [إبراهيم : ١٧] ومعناه - والله أعلم - أسباب الموت ؛ إذ لو جاءه الموت نفسه لمات به لا محاله. ومنه تسميه المزاده (٢) الراويه (٣) ، والنحو (٤) نفسه الغائط ، وهو كثير.

فإن قيل : فكيف عبّروا عن الاعتقادات والآراء بالقول ، ولم يعبّروا عنها بالكلام ، ولو سوّوا بينهما ، أو قلبوا الاستعمال ، كان ما ذا ؟(٥)

فالجواب أنهم إنما فعلوا ذلك من حيث كان القول بالاعتقاد أشبه منه بالكلام ؛ وذلك أنّ الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره ، وهو العبارة عنه ، كما أنّ القول قد لا يتم معناه إلا بغيره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام وأخليتته من ضمير فإنه لا يتم معناه الذى وضع فى الكلام عليه وله ؛ لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترناً بما يسند إليه من الفاعل ، وقام هذه نفسها قول ، وهى ناقصه محتاجة إلى الفاعل ، كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه. فلما اشتبهت من هنا عبّر عن أحدهما بصاحبه. وليس كذلك الكلام ؛ لأنه وضع على الاستقلال ، والاستغناء عما سواه. والقول قد

ص: ٧٤

١- قلت : ومن ذلك قول أهل السنه والجماعه : (الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص) فالقول عندهم يشمل قول القلب أى إقراره وتصديقه ، وقول اللسان وهو المعتبر فى إثبات الحد الظاهر من الإيمان وهو الإسلام لأنه لا دليل لنا على قول القلب وإقراره إلا قول اللسان.

٢- المزاده : وعاء الماء كالتقريبه. والراويه فى الأصل : البعير يستقى عليه ويحمل المزاده ، وتقال الراويه للمزاده نفسها لأن الراويه - وهو البعير - يحملها ، فكانت بسبب منه ، فعلى ذلك فهى من المجاز المرسل.

٣- المزاده : وعاء الماء كالتقريبه. والراويه فى الأصل : البعير يستقى عليه ويحمل المزاده ، وتقال الراويه للمزاده نفسها لأن الراويه - وهو البعير - يحملها ، فكانت بسبب منه ، فعلى ذلك فهى من المجاز المرسل.

٤- يريد أن النجو من النجوه ، وهى ما ارتفع من الأرض ، فقيل للغائط نجو لأن من يريد قضاء الحاجه يطلب النجوه - المرتفع من الأرض - يجلس تحتها تسترا ، فإطلاق النجو على الخارج هو من المجاز المرسل كذلك وعلاقته المحليه.

٥- ترى أنه أخرج «ما ذا» عن الصدر ؛ إذ عمل فيها «كان» وهذا لا شىء فيه. وكلام العرب على ذلك. وقد ذكر ابن مالك هذا فى توضيحه الموضوع على مشكلات الجامع الصحيح ، وقد طبع فى الهند ، واستشهد على هذا الحكم بقول عائشه رضى الله عنها فى حديث الإفك : أقول ما ذا؟ أفعل ما ذا؟ وانظر حاشيه الشيخ يس على التصريح فى مبحث الموصول. (نجار).

يكون من الفقر (١) إلى غيره ، على ما قدّمناه ، فكان إلى الاعتقاد المحتاج إلى البيان أقرب ، وبأن يعبر به عنه أليق. فاعرف ذلك.

فإن قيل : ولم وضع الكلام على ما كان مستقلا بنفسه البتة ، والقول على ما قد يستقلّ بنفسه ، وقد يحتاج إلى غيره؟ الاشتقاق قضى بذلك؟ أم لغيره من سماع متلقّي بالقبول والاتباع؟ قيل : لا ، بل لاشتقاق قضى بذلك دون مجرد السماع.

وذلك أنا قد قدّمنا في أوّل القول من هذا الفصل أنّ الكلام إنما هو من الكلم ، والكلام والكلم وهى الجراح ؛ لما يدعو إليه ، ولما يجنيه في أكثر الأمر على المتكلمه ، وأنشدنا في ذلك قوله :

* وجرح اللسان كجرح اليد (٢) *

ومنه قوله :

قوارص تأتيني ويحتقرونها

وقد يملا القطر الإناء فيفعم (٣)

ونحو ذلك من الأبيات ، التى جئنا بها هناك وغيرها ، مما يطول به الكتاب ، وإنما ينقم من القول ويحقر ، ما ينشئ (٤) ويؤثر ، وذلك ما كان منه تامًا غير ناقص ، ومفهوما غير مستبهم ، وهذه صورته الجمل ، وهو ما كان من الألفاظ قائما برأسه ، غير محتاج إلى متمم له ، فلهذا سمّوا ما كان من الألفاظ تامًا مفيدا كلاما ؛ لأنه فى غالب الأمر وأكثر الحال مضرّ بصاحبه ، وكالجراح له. فهو إذا من الكلام التى هى الجروح. وأمّا القول فليس فى أصل اشتقاقه ما هذه سبيله ؛ ألا ترى أنا قد عقدنا تصرف «ق و ل» وما كان أيضا من تقاليبيها الستة ، فأرينا أنّ جميعها إنما هو

ص: ٧٥

١- فى عبارته اللسان : «المفتقر». (نجار).

٢- سبق تخريجه.

٣- البيت من الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢ / ١٩٥ ، ولسان العرب (قرص) ، وتهذيب اللغة (٨ / ٣٦٦) ، وجمهره اللغة ص ٩٣٧ ، وتاج العروس (قرص) ، وأساس البلاغه (قرص) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغة ص ٧٤٢ ، ومقاييس اللغة ٥ / ٧١ ، ومجمل اللغة ٤ / ١٥٣ ، وكتاب العين ٥ / ٦١.

٤- يقال : نثا الحديث والخبر نثوا : حدّث به وأشاعه وأظهره. ونثا عليه قولاً : أخبر به عنه ؛ ... والنثا فى الكلام يطلق على القبيح والحسن ، يقال : ما أقبح نثاه وما أحسن نثاه. اللسان : (نثا).

للاِسْرَاعِ والخَفَّةِ ، فلذلك سموا كل ما مذل (١) به اللسان من الأصوات قولاً ، ناقصاً كان ذلك أو تاماً. وهذا واضح مع أدنى تأمل.

واعلم أنه قد يوقع كل واحد من الكلام والقول موقع صاحبه ، وإن كان أصلهما قبل ما ذكرته ؛ ألا ترى إلى رؤبه كيف قال :

لو أننى أوتيت علم الحكل

علم سليمان كلام النمل (٢)

يريد قول (٣) الله عزوجل (قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ) [النمل : ١٨] وعلى هذا اتسع فيهما جميعاً اتساعاً واحداً ، فقال أبو النجم :

قالت له الطير تقدم راشدا

إنك لا ترجع إلا حامدا (٤)

وقال الآخر :

وقالت له العينان : سمعا وطاعة

وأبدت كمثل الدر لما يثقب (٥)

وقال الراجز :

ص : ٧٦

١- مذل به : أى سمح به وسهل عليه.

٢- الرجز لرؤبه بن العجاج فى ديوانه ص ١٣١ ، ولسان العرب (حكل) ، (فطحل) ، وتهذيب اللغة ٤ / ١٠١ ، وجمهره اللغة ص ٥٦٢ ، ومجمل اللغة ٢ / ٩٤ ، وتاج العروس (حكل) ، (فطحل) وبلا نسيبه فى المخصص ٢ / ١٢٢ ، وديوان الأدب ١ / ١٥٨ ، ومقاييس اللغة ٢ / ٩١. ويروى : أو بدلا من لو ، وقبلهما : * فقلت قول مرس ذى قحل * الحكل : العجم من الطيور والبهائم ، والحكل من الحيوان ما لا يسمع له صوت كالذرّ والنمل ، وأصل الحكلة كالعجمه لا يبين صاحبها الكلام. اللسان : (حكل).

٣- كأنه يريد أن حديث النملة أشبه بالاعتقاد فكان الأجدر به القول الذى يستعمل فى الرأى والاعتقاد لخفائه ، فاستعمال الكلام فيه من إيقاع الكلام موقع القول. (نجمار). والأولى - والله أعلم - أن يقال إنه نظر إلى اللفظ فى كل من بيت رؤبه والآيه ، فبيت رؤبه حكى ما كان من النمل بلفظ (الكلام) لا القول ، والآيه حكته بلفظ القول (قالت نمله) فكان ذلك من رؤبه إيقاعاً للفظ الكلام موضع القول.

٤- الرجز لأبى النجم فى لسان العرب (قول) ، وأساس البلاغه (قول) ، وتاج العروس (قول).

٥- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى لسان العرب (قول) ، وتاج العروس (قول). ويروى عجزه هكذا : وحدرتا كالدّرّ ، بدلا من : وأبدت كمثل الدر.

* امتلاً الحوض وقال : قطنى (١) *

وقال الآخر :

بينما نحن مرتعون بفلج

قالت الدلح الرواء : إنيه (٢)

إنيه : صوت رزمه السحاب ، وحنين الرعد ؛ وأنشدوا :

* قد قالت الأنساع للبطن الحق (٣) *

فهذا كله اتساع فى القول.

ص: ٧٧

١- صدر البيت من الرجز بلا نسبه فى إصلاح المنطق ص ٥٧ ، ٣٤٢ والإنصاف ص ١٣٠ ، وأمالى المرتضى ٢ / ٣٠٩ ، وتخليص الشواهد ص ١١١ ، وجواهر الأدب ص ١٥١ ، ورفض المباني ص ٣٦٢ ، وسمط اللاكى ص ٤٧٥ ، وشرح الأشمونى ١ / ٥٧ ، وشرح المفصل ١ / ٨٢ ، ٢ / ١٣١ ، ٣ / ١٢٥ ، وكتاب اللامات ص ١٤٠ ، ولسان العرب (قطط) ، (قطن) ، ومجالس ثعلب ص ١٨٩ ، والمقاصد النحويه ١ / ٣٦١ ، وتاج العروس (قطط) ، (قول) ، ومقاييس اللغة ٥ / ١٤ ، والمخصص ١٤ / ٦٢ ، وتهذيب اللغة ٨ / ٢٦٤ ، وكتاب العين ٥ / ١٤ . وعجز البيت : * مهلا رويدا قد ملأت بطنى *

٢- البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبه فى لسان العرب (قول) ، وكتاب العين ٣ / ١٣٧ ، ومقاييس اللغة ٢ / ٢٩٥ ، ومجمل اللغة ٢ / ٢٨٦ ، وأساس البلاغه (دلج) وتاج العروس (قول) (أنه). ويروى بكلمه : بفلج بدلا من : بلج. مرتعون وصف من أرتع القوم إذا رعوا أى نازلون بهذا المكان ، وفلج : واد بين البصره وحمى ضريه ، والدلح وصف للسحب واحده دالحه أى مثقله بالماء.

٣- صدر البيت من الرجز لرؤبه فى جمهره اللغة ص ٩٤٥ ، وليس فى ديوانه ، ولأبى النجم فى أساس البلاغه (حنق) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (حنق) ، (قول) ، (وحى) ، وتهذيب اللغة ٤ / ٦٧ ، وتاج العروس (حنق) ، والمخصص ٣ / ٨٥ ، وأساس البلاغه (قول). ويروى : قادت بدلا من : قالت. وعجز البيت : * قدما فآضت كالفتيق المحنق * الجاييه : الحوض العظيم ، وطمت : غمرت ، يقال : جاء السيل فطم كل شىء أى علاه وغمره. وفى أ: «حفت». وكتب فى هامشها : «وطمت معا» وهو إشاره إلى الروايه الأخرى ومفعم ورد هكذا بصيغه المفعول ، وهو على الإسناد المجازى ، ولو جاء على وجهه لقليل : مفعم بكسر العين. (نجار). قلت : ولا يتوهم من كلامه أنه يصح إتيانه بكسر العين فهو مما لم يرد فى اللغة إلا باسم المفعول لا غير.

ومما جاء منه فى الكلام قول الآخر :

فصبحت والطير لم تكلم

جايه طمت بسيل مفعم (١)

وكأن الأصل فى هذا الاتساع إنما هو محمول على القول ؛ ألا ترى إلى قلّه الكلام هنا وكثره القول ؛ وسبب ذلك وعلته عندى ما قدّمناه من سعه مذاهب القول ، وضيق مذاهب الكلام. وإذا جاز أن نسّمى الرأى والاعتقاد قولاً ، وإن لم يكن صوتاً ، كانت تسميه ما هو أصوات قولاً- أجدر بالجواز. ألا ترى أن الطير لها هدير ، والحوض له غطيط ، والأنساع لها أطيظ ، والسحاب له دوى. فأمرًا قوله : وقالت له العينان سمعا وطاعه فإنه وإن لم يكن منهما صوت ، فإن الحال آذنت بأن لو كان لهما جارحه نطق لقالتا : سمعا وطاعه. وقد حرّر هذا الموضوع وأوضحه عنتره بقوله :

لو كان يدرى ما المحاوره اشتكى

ولكان - لو علم الكلام - مكلمى (٢)

وامثله شاعرنا (٣) آخرًا فقال :

فلو قدر السنان على لسان

لقال لك السنان كما أقول

وقال أيضا :

لو تعقل الشجر التى قابلتها

مدّت محييه إليك الأغصنا

ولا تستنكر ذكر هذا الرجل - وإن كان مؤلدا - فى أثناء ما نحن عليه من هذا

ص: ٧٨

١- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (طمم) ، (فعم) ، (كلم) ، وتاج العروس (فعم).

٢- البيت من الكامل ، وهو لعنتره فى ديوانه ص ٢١٨ ، ولسان العرب ، (قول) ، وتاج العروس (قول). وعجز البيت يروى : * أو كان يدرى ما جواب تكلمى*

٣- يريد بقوله شاعرنا الممتبى ، وكان ابن جنى يحضر عند الممتبى الكثير ، يناظره فى شىء من النحو ، وكان الممتبى يعجب به وبذكائه وحذقه. ويقول : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس ، ويقول ابن جنى فى المحتسب وقد استشهد بيت للممتبى :

«ولا- نقل ما يقوله من ضعفته نحيزته ، وركت طريقته : هذا شاعر محدث ، وبالأمس كان معنا ، فكيف يجوز أن يحتج به في كتاب الله - جل وعز -! فإن المعاني لا يرفعها تقدّم ، ولا يزرى بها تأخر ، ولا بن جنى شرحان على ديوان المتنبي. انظر البغيه ومعجم الأدباء. (النجار).

الموضع وغموضه ، ولطف متسرّبه ؛ فإن المعانى يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدّمون. وقد كان أبو العباس (١) - وهو الكثير التعقب لجلّه الناس - احتج بشيء من شعر حبيب (٢) بن أوس الطائيّ في كتابه في الاشتقاق ، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه (٣) ، فأنشد فيه له :

لو رأينا التوكيد خطّه عجز

ما شفّعنا الأذان بالتثويب

وإياك والحنبلية (٤) بحثا ؛ فإنها خلق ذميم ، ومطعم على علاته وخيم.

وقال سيبويه : «هذا باب علم ما الكلم من العربيه» فاختار الكلم على الكلام ، وذلك أن الكلام اسم من كَلَمَ ، بمنزله السلام من سلّم ، وهما بمعنى التكليم والتسليم ، وهما المصدران الجاريان على كَلَمَ وسلّم ؛ قال الله سبحانه : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) [النساء : ١٦٤] وقال - عزّ اسمه - : (صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) [الأحزاب : ٥٦] فلما كان الكلام مصدرا ، يصلح لما يصلح له الجنس ، ولا يختصّ بالعدد دون غيره ، عدل عنه إلى الكلم ، الذى هو جمع كلمه ، بمنزله سلمه وسلّم ، ونبقه ونبق ، وثفنه (٥) وثفن. وذلك أنه أراد تفسير ثلاثه أشياء مخصوصه ،

ص: ٧٩

١- يريد المبرد محمد بن يزيد الإمام فى النحو واللغة والأخبار ، كانت وفاته سنة ٢٨٥ هـ. ومن روائع كتبه : الكامل فى اللغة والأدب وقد حققناه فى أربعة أجزاء ط دار الكتب العلميه.

٢- هو أبو تمام : وتوفى بالموصل سنة ٢٣١.

٣- هذا يدلّك على أن استشهاد ابن جنّى وغيره بكلام المولدين إنما هو فى باب المعانى دون الألفاظ فإن ألفاظ اللغة وأبنيها وأصولها لا يحتج عليها بشيء من كلام المولدين اتفاقا. كما يستفاد من كلام ابن جنى كذلك صححه الاحتجاج بكلام أمثال أولئك المولدين فى أبواب البلاغه برمتها من معان وبيان وبديع ؛ فإنها من المعانى التى يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدّمون كما يقول ابن جنّى ، ومن ثم فلا يغلّق باب الاحتجاج فيها أو يقصر على ما ورد من شواهد البلاغه فى العصور الغابره ، دون ما برع فيه الشعراء والمبدعون فى العصور الحديثه.

٤- ما كان يلىق بابن جنّى استخدام الحنبلية بمعنى التشدد والتزمته فإنه معنى مولّد لا يرجع إلى درايه ولا تحقيق ، وقد زاد الطين بلّه ؛ بأن وصف تلك الحنبلية بأنها خلق زميم ، ومطعم على علّماته وخيم. ولسنا من متعصبى الحنبلية ولا غيرها من المذاهب ، ولكنها عروه من عرى الإسلام نخشى عليها أن تتلم أو تكلم.

٥- الثفنه من البعير والناقه : الركبه.

وهي الاسم ، والفعل ، والحرف ، فجاء بما يخص الجمع ، وهو الكلم ، وترك ما لا يخص الجمع ، وهو الكلام ، فكان ذلك أليق بمعناه ، وأوفق لمراده. فأما قول مزاحم العقيلي :

لظلّ رهينا خاشع الطرف حطّه

تخلّب جدوى والكلام الطرائف (١)

فوصفه بالجمع ، وإنما ذلك وصف على المعنى ، كما حكى أبو الحسن عنهم ، من قولهم : «ذهب به الدينار الحمر والدرهم البيض» وكما قال :

* تراها الضبع أعظمهن رأسا (٢) *

فأعاد الضمير على معنى الجنسيه ، لا على لفظ الواحد ، لما كانت الضبع هنا جنسا.

وبنو تميم يقولون : كلمه وكلم ، ككسره وكسر.

فإن قلت : قدّمت في أوّل كلامك أن الكلام واقع على الجمل دون الآحاد ، وأعطيت هاهنا أنه اسم الجنس ؛ لأن المصدر كذلك حاله ؛ والمصدر يتناول الجنس وآحاده تناولا واحدا. فقد أراكَ انصرفت عما عقدته على نفسك : من كون الكلام مختصّا بالجمل المركبه ، وأنه لا يقع على الآحاد المجزّده ، وأن ذلك إنما هو القول ؛ لأنه فيما زعمت يصلح للآحاد ، والمفردات ، وللجمل المركّبات.

قيل : ما قدّمناه صحيح ، وهذا الاعتراض ساقط عنه ، وذلك أنا نقول : لا محاله أن الكلام مختصّ بالجمل ، ونقول مع هذا : إنه جنس أي جنس للجمل ،

ص: ٨٠

١- البيت من الطويل ، وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ٢٩. ولسان العرب (كلم). وتروى : تخلّب بدلا من : تخلّب. ووصف الكلام بهذا البيت بوصف الجمع أي باعتبار الجنسيه في الكلام فراعى فيه معنى الجنسيه فعاد الوصف على المعنى لا على اللفظ كقولهم فيما سيذكره المصنف (ذهب به الدينار الحمر والدرهم البيض) أي جنس الدينار والدرهم. فأعاد الوصف على المعنى لا على اللفظ.

٢- صدر البيت من الوافر ، وهو لساعده بن جؤيه الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٣٢٢ ، ولسان العرب (حرج) ، (جرع) ، (جرهم) ، (حرهم) ، (كلم) ، (منن) ، وتاج العروس (جرهم) ، وللأعلم الهذلي في تاج العروس (جرع) ، وللهذلي في تاج العروس (حرج) ، وبلا نسبه في تهذيب اللغة ١ / ٣٦٢ ، والمخصص ٨ / ٧١ ، ١٦ / ١٧٧. وعجز البيت : * جراهمه لها حره وثيل *

كما أن الإنسان من قول الله سبحانه (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) [العصر : ٢] جنس للناس ، فكذلك الكلام ، جنس للجمل ، فإذا قال : قام محمد فهو كلام ، وإذا قال : قام محمد ، وأخوك جعفر فهو أيضا كلام ؛ كما كان لَمَّا وقع على الجملة الواحده كلاما ؛ وإذا قال : قام محمد وأخوك جعفر ، وفي الدار سعيد ، فهو أيضا كلام ؛ كما كان لَمَّا وقع على الجملتين كلاما. وهذا طريق المصدر لما كان جنسا لفعله ؛ ألا ترى أنه إذا قام قومه واحده فقد كان منه قيام ، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام ، وإذا قام مائه قومه فقد كان منه قيام. فالكلام إذا إنما هو جنس للجمل التوأم : مفردا ، ومثناها ، ومجموعها ؛ كما أن القيام جنس للقومات : مفردا ومثناها ومجموعها. فنظير القومه الواحده من القيام الجملة الواحده من الكلام. وهذا جليّ.

ومما يؤنسك بأنّ الكلام إنما هو للجمل التوأم دون الآحاد أنّ العرب لما أرادت الواحد من ذلك خصته باسم له لا يقع إلا على الواحد ، وهو قولهم : «كلمه» ، وهي حجازيه ، و «كلمه» وهي تميميه. ويزيدك في بيان ذلك قول كثير :

لو يسمعون كما سمعت كلامها

خزّوا لعزّه ركعاً وسجوداً (١)

ومعلوم أنّ الكلمه الواحده لا تشجو (٢) ، ولا- تحزن (٣) ، ولا- تتملك قلب السامع ، إنما ذلك فيما طال من الكلام ، وأمتع سامعيه ، بعذوبه مستمعيه ، ورقه حواشيه ؛ وقد قال سيبويه : «هذا باب أقلّ ما يكون عليه الكلم» فذكر هنالك حرف العطف ، وفاءه ، وهمزه الاستفهام ، ولام الابتداء ، وغير ذلك مما هو على حرف واحد ، وسمّى كل واحد من ذلك كلمه. فليت شعري : كيف يستعذب قول القائل ، وإنما نطق بحرف واحد! لا بل كيف يمكنه أن يجرد للنطق حرفا واحدا ؛

ص : ٨١

١- البيت من الكامل ، وهو لكثير عزّه في ديوانه ص ٤٤١ ، ولسان العرب (كلم) ، والمقاصد النحويه ٤ / ٤٦٠ ، وبلا نسبه في الجنى الدانى ص ٢٨٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٦٠٣ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٥. ويروى حديثها بدلا من : كلامها.

٢- تشجو : من شجا يشجو ، يقال : شجاه وأشجاه بمعنى واحد.

٣- هكذا ضبطت في الأصل (لا تحزن) بضم الزاي وهو فصيح من قولهم : حزنه الأمر يحزنه حزنا ، فهو وسابقه متعد بأصله بغير زياده حرف للتعديه ، ويصح فيه أحزنه ، كما يصح في سابقه أشجاه. وانظر اللسان (حزن).

ألا تراه أن لو كان ساكنا لزمه أن يدخل عليه من أوله همزه الوصل ، ليجد سبيلا إلى النطق به ، نحو «اب ، اص ، اق» وكذلك إن كان متحركا فأراد الابتداء به والوقوف عليه قال في النطق بالباء من بكر : به ، وفي الصاد من صله : صه ، وفي القاف من قدره : قه ؛ فقد علمت بذلك أن لا- سبيل إلى النطق بالحرف الواحد مجردا من غيره ، ساكنا كان ، أو متحركا. فالكلام إذا من بيت كثير إنما يعنى به المفيد من هذه الألفاظ ، القائم برأسه المتجاوز لما لا يفيد ولا يقوم برأسه من جنسه ؛ ألا ترى إلى قول الآخر :

ولمّا قضينا من منى كل حاجه

ومسح بالأركان من هو ماسح

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وسالت بأعناق المطى الأباطح (١)

فقوله بأطراف الأحاديث يعلم منه أنه لا يكون إلا جملا كثيرا (٢) ، فضلا عن الجملة الواحدة ، فإن قلت : فقد قال الشنفرى :

كأنّ لها في الأرض نسيا تقصّه

على أمها وإن تخاطبك تبلّت (٣)

ص: ٨٢

١- البيتان من الطويل ، وهما لكثير عزه في ملحق ديوانه ص ٥٢٥ ، وزهر الآداب ص ٣٤٩ ، وللمضرب عقبه بن كعب بن زهير في الحماسه البصريه ٢ / ١٠٣ ، وبلا- نسبه في لسان العرب (طرف) ، وأمالى المرتضى ٢ / ٣٥٩ ، والشعر والشعراء ص ٧٢ ، ومعجم البلدان ٥ / ١٩٨ (منى) ، وأساس البلاغه ص ٢٢٧ (سيل) ، وتاج العروس (طرف).

٢- قلت : وهذه الجمل الكثيره التى أبداع الشاعر فى التعبير عرضها فى هذه اللفظه قد أشار إليها عبد القاهر فى دلائل الإعجاز حيث أشار إلى أنه شمل بذلك ما يكون بين أولئك الحجيج من ذكريات تلك المشاعر والمناسك ، وتنسم رائحه الديار والأوطان ، والتشوق إلى رؤيا الأهل والخلان ، وما يكون من الترحاب والتهانى وغير ذلك مما تستدعيه تلك الحال. فدلّ باللفظ الموجز على المعانى الكثيره البديعه ، وهذا من بلاغه الإيجاز.

٣- البيت من الطويل ، وهو للشنفرى فى ديوانه ص ٣٣ ، ولسان العرب (بلت) ، (نسا) ، وجمهره اللغه ص ٢٥٦ ، ومقاييس اللغه ١ / ٢٩٥ ، ٥ / ٤٢٢ ، ومجمل اللغه ١ / ٢٨٩ ، والمخصص ١٤ / ٢٧ ، وتهذيب اللغه ١٣ / ٨١ ، ١٤ / ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، وأدب الكاتب ص ٤٩٣ ، والأغانى ٢١ / ٢١٠ ، وديوان المفضليات ص ٢٠١ ، وشرح اختيارات المفضل ١ / ٥١٧ ، وشرح أدب الكاتب ص ٣٣٨ ، والكامل ص ١٠١٨ ، وتاج العروس (بلت) ، (نسى) ، وبلا نسبه فى ديوان الأدب ٢ / ١٤٦. النسي : الشىء المنسى الذى لا يذكر ، وتقصه : تتبع أثره لتجدّه ، وعلى أمها (بفتح الهمزه) أى على سمتها وجهه قصدها ، وقوله إن تخاطبك ، يروى : إن تحدثك ، وتبلى - بكسر اللام - أى تقطع الكلام من الحياء ، وروى تبلى - بفتح اللام - أى تنقطع وتسكت. يريد شده استحيائها فهى لا ترفع رأسها كأنها تطلب شيئا فى الأرض ، والبيت من قصيده مفضليه. وانظر شرح المفضليات لابن الأنبارى ٢٠١ ، وانظر الكامل

أى تقطع كلامها ، ولا تكثره ؛ كما قال ذو الرّمه :

لها بشر مثل الحرير ومنطق

رخيم الحواشى ، لا هراء ولا نزر (١)

فقوله : رخم الحواشى : أى مختصر (٢) الأطراف ، وهذا ضدّ الهذر والإكثار ، وذهب فى التخفيف والاختصار ، قيل : فقد قال أيضا : ولا نزر ؛ وأيضا فلسنا ندفع أنّ الخفر يقلّ معه الكلام ، ويحذف فيه أحناء المقال ، إلا أنه على كل حال لا يكون ما يجرى منه وإن قلّ ونزر أقلّ من الجمل ، التى هى قواعد الحديث ، الذى يشوق موقعه ، ويروق مستمعه . وقد أكثر الشعراء فى هذا الموضوع ، حتى صار الدالّ عليه كالدالّ على المشاهد غير المشكوك فيه ؛ ألا ترى إلى قوله :

وحديثها كالغيث يسمعه

راعى سنين تتابعت جدبا!

فأصاخ يرجو أن يكون حيا

ويقول من فرح : هيا ربنا! (٣)

ص: ٨٣

١- البيت من الطويل ، وهو لذى الرّمه فى ديوانه ص ٥٧٧ ، وجمهره اللغة ص ١١٠٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٣ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٤٩١ ، وشرح المفصل ١ / ١٦ ، ولسان العرب (هراء) ، (نزر) ، والمحتسب ١ / ٣٣٤ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٢٨٥ ، وبلا نسبه فى أساس البلاغه ص ٤٨٢ (هراء) وتذكره النحاه ص ٤٥ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٤٦٧ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٢٥٥ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٣٣ ، وشرح المفصل ٢ / ١٩ .

٢- كذا فسر ابن جنى «رخيم الحواشى» وكأنه ذهب بالترخيم إلى معناه فى النحو ، وهو حذف آخر الكلمه ففهم منه معنى الاختصار . والمعروف فى رخامه الصوت لينه . ويقول شارح الديوان : «رخيم الحواشى : أى لين نواحي الكلام» وانظر الديوان المطبوع فى أوربه ٢١٢ (نجار) . قلت : وما ذهب إليه ابن جنى ليس ببعيد ، ولعله أوجه ، ويرشح له قوله بعده : لا هراء ولا نزر . وما أظن أن المعنى الذى ذكره الشيخ النجار قد خفى على ابن جنى ، ولكنه قد اختار ما رآه أولى ، أو اختار أحد الوجهين فى المعنى مما يصلح للاستشهاد لما هو بصدده .

٣- الثانى منهما من الكامل ، وهو بلا نسبه فى أمالى القالى ١ / ٨٤ ، والبيان والتبيين ١ / ٢٨٣ ، وشرح شواهد المغنى ص ٦٣ ، ولسان العرب (هيا) ، ومغنى اللبيب ص ٢٠ ، وفى معجم شواهد النحو الشعريه (الرقم ٢٢٢) أنه ورد منسوباً للرعى فى ألف باء للبلوى ٢ / ٤٧٨ ، ولم أجده فى ديوانه .

- يعنى حين السحاب وسجره (١)، وهذا لا يكون عن نبره واحده ، ولا رزمه مختلسه ، إنما يكون مع البدء فيه والرجع ، وتثنى الحنين على صفحات السمع - وقول ابن الرومى :

وحديثها السحر الحلال لو انه

لم يجن قتل المسلم المتحرز

إن طال لم يملل وإن هي أوجزت

ودّ المحدث أنها لم توجز

شرك القلوب ، وفتنه ما مثلها

للمطمئن ، وعقله المستوفز

فذكر أنها تطيل تاره ، وتوجز أخرى ، والإطاله والإيجاز جميعا إنما هما فى كل كلام مفيد مستقلّ بنفسه ، ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له بدّ من أن يعطيك تمامه وفائدته ، مع أنه لا بدّ فيه من تركيب الجملة ، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان ، ولا استعداد ؛ ألا ترى إلى قوله :

* قلنا لها قفى لنا قالت قاف (٢) *

وأنّ هذا القدر من النطق لا- يعذب ، ولا- يجفو ، ولا- يرقّ ، ولا- ينبو ، وأنه إنما يكون استحسان القول واستقباحه فيما يحتمل ذينك ، يؤدّيهما إلى السمع ، وهو أقلّ ما يكون جملة مرّبه. وكذلك قول الآخر - فيما حكاه سيويه - : «ألا تا» فيقول مجيبه : «بلى فا». فهذا ونحوه مما يقلّ لفظه ، فلا يحمل حسنا ولا قبحا ؛ ولا طيبا. ولا خبثا. لكن قول الآخر «مالك بن أسماء» :

أذكر من جارتى ومجلسها

طرائفا من حديثها الحسن

ص: ٨٤

١- السجر فى الأصل : صوت الناقه إذا مدّت حنينها فى إثر ولدها. وقد يستعمل فى صوت الرعد ، وهو المراد هنا.
٢- من الرجز وهو للوليد بن عقبه بن أبى معيط. وكان عاملا لعثمان رضى الله عنه على الكوفه ، فاتهم بشرب الخمر فأمر الخليفه بشخصه إلى المدينه ، وخرج فى ركب ، فنزل الوليد يسوق بهم ، فقال : قلت لها : قفى ، فقالت : قاف لا تحسبينا قد نسينا الإيجاف والنشوات من معتق صاف وعزف قينات علينا عزاف كذا وجدناه فى شواهد الشافيه ٢٧١ والأغانى ١٣١ / ٥ (فقالت) ورواه ابن جنى بغير الفاء. والبيت بلا نسبه فى لسان العرب (وقف) ، وتهذيب اللغه ١٥ / ٦٧٩ ، وتاج العروس (سين).

ما لحديث الموموق من ثمن (١)

أدّل شيء على أن هناك إطاله وتماما ، وإن كان بغير حشو ولا خطل ؛ ألا ترى إلى قوله : «طرائفا من حديثها الحسن» فذا لا يكون مع الحرف الواحد ، ولا- الكلمه الواحده ، بل لا يكون مع الجملة الواحده ، دون أن يتردد الكلام ، وتكرر فيه الجمل ، فيبين ما ضمّنه من العذوبه ، وما فى أعطافه من النعمه واللدونه (٢) ؛ وقد قال بشار :

وحوراء المدامع من معدّ

كأن حديثها ثمر الجنان

ومعلوم أنّ من حرف واحد ، بل كلمه واحد ، بل جملة واحد ، لا يجنى ثمر جنه واحد ، فضلا عن جنان كثيره. وأيضا فكما أنّ المرأه قد توصف بالحياء والخفر ، فكذلك أيضا قد توصف بتغزلها ودماثة حديثها ، ألا ترى إلى قول الله سبحانه : (عُرْبًا أَتْرَابًا. لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ) [الواقعه : ٣٧ ، ٣٨] وأن العروب فى التفسير هى المتحبه إلى زوجها (٣) ، المظهره له ذلك ؛ بذلك فسرّه أبو عبيده. وهذا لا يكون مع الصمت ، وحذف أطراف القول ، بل إنما يكون مع الفكاهه والمداعبه ؛ وعليه بيت الشماخ :

ولو أنى أشاء كنت جسمى

إلى بيضاء بهكنه شموع (٤)

قيل فيه : الشماعه هى المرح والمداعبه. وهذا باب طويل جدّا ، وإنما أفضى بنا إليه ذرو (٥) من القول أحبينا استيفاءه تأنسا به ، وليكون هذا الكتاب ذاهبا فى جهات

ص : ٨٥

١- البيتان من المنسرح ، وهما بلا نسبه فى لسان العرب (طرف) ، وتاج العروس (طرف).

٢- اللدونه : اللين ؛ واللدن : اللين من كل شيء من عود أو جبل أو خلق. اللسان : (لدن).

٣- للسيوطى بحث نفيس فى العروب ومرادفاتها فى كتابه الشيق (الأترنج فى وصف الغنج).

٤- البيت من الوافر ، وهو للشماخ فى ديوانه ص ٢٢٣ ، وكتاب العين ١ / ٢٦٧ ، وتاج العروس (شمع) ، وشرح أشعار الهذليين ص ١٥ ، وبلا- نسبه فى لسان العرب (حشا) ، والمخصص ٤ / ٢. والبهكنه : الجاريه الخفيفه الروح ، الطيبه الرائحه ، المليحه الحلوه. اللسان (بهكنه) والشموع : الجاريه اللعوب الضحوك الأنسه ، والشمع والشموع والشماع والشماعه والمشمعه : الطرب والضحك والمزاح واللعب. والشماع : اللهو واللعب. اللسان (شمع).

٥- أى طرف.

النظر؛ إذ ليس غرضنا فيه الرفع، والنصب، والجزء، والجزم؛ لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنّفه فيه منه. وإنما هذا الكتاب مبنيّ على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي.

فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أنّ الكلام إنّما هو في لغة العرب عبارته عن الألفاظ القائمه براءوسها، المستغنيه عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصنّاعه الجمل، على اختلاف تركيبها. وثبت أنّ القول عندها أوسع من الكلام تصرّفًا، وأنه قد يقع على الجزء الواحد، وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأى، لا لفظ وجرس.

وقد علمت بذلك تعيّف المتكلمين في هذا الموضوع، وضيق القول فيه عليهم، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما. والعجب ذهابهم عن نصّ سيبويه فيه، وفصله بين الكلام والقول.

* ولكل قوم سنّه وإمامها*

ص: ٨٦

باب القول على اللغه وما هي؟

أما حدّها (فإنها أصوات) يعبر بها كل قوم عن أغراضهم. هذا حدّها. وأما اختلافها فلما سنذكره في باب القول عليها : أمواضعه هي أم إلهام. وأما تصريفها ومعرفة حروفها فإنها فعله من لغوت. أي تكلمت ؛ وأصلها لغوه ككره ، وقله ، وثبه ، كلها لا ماتها واوات ؛ لقولهم. كروت بالكره ، وقلوت بالقله ، ولأن ثبه كأنها من مقلوب ثاب يثوب. وقد دلت على ذلك وغيره من نحوه في كتابي في «سر الصناعة». وقالوا فيها : لغات ولغون ، ككرات وكرون ، وقيل منها لغى يلغى إذا هذى ؛ [ومصدره اللغا] قال :

وربّ أسراب حجيج كظم

عن اللغا ورفث التّكلم (١)

وكذلك اللغو ؛ قال الله سبحانه وتعالى : (وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا) [الفرقان : ٧٢] أي بالباطل ، وفي الحديث : «من قال في الجمعة : صه فقد لغا» أي تكلم. وفي هذا كاف.

ص: ٨٧

١- الرجز للعجاج في ديوانه ١ / ٤٥٦ ، ولسان العرب (سرب) ، (رفث) ، كظم ، (لغا) ، وأساس البلاغه (رفث) ، وتاج العروس (كظم) ، (لغا) ، (رفث) ، وتهذيب اللغه ١٢ / ٤١٦ ، وبلا نسبه في تهذيب اللغه ١٥ / ٧٧ ، ومجمل اللغه ٤ / ٢٨٢. ويروى نظم بدلا من : كظم.

هو انتحاء سمت كلام العرب ، فى تصرفه من إعراب وغيره ؛ كالتثنيه ، والجمع ، والتحقير (١) ، والتكسير والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيه بأهلها فى الفصاحه ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ؛ وإن شدّ بعضهم عنها ردّ به إليها. وهو فى الأصل مصدر شائع (٢) ، أى نحوت نحوا ، كقولك : قصدت قصدا ، ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم ، كما أنّ الفقه فى الأصل مصدر فقهت الشيء أى عرفته ، ثم خصّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم ؛ وكما أنّ بيت الله خصّ به الكعبه ، وإن كانت البيوت كلّها لله. وله نظائر فى قصر ما كان شائعا فى جنسه على أحد أنواعه. وقد استعملته العرب ظرفا ، وأصله المصدر.

أنشد أبو الحسن :

ترمى الأماعيز بمجمرات

بأرجل روح مجنّبات

يحدو بها كلّ فتى هيات

وهنّ نحو البيت عامدات (٣)

ص: ٨٨

١- أى التصغير.

٢- أى دلالاته ليست قاصره على انتحاء قواعد النحو بل على مطلق الانتحاء.

٣- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (هيت) ، (نحا) ، (وحى) ، والمحتسب ٣١٧ / ١ ، والمقاصد النحويه ١ / ١٢٤ ، وأساس البلاغه (هيت) ، وتاج العروس (وحى). وقبل الشطر الثانى فى البيت الثانى : * تلقاه بعد الوهن ذا وحا* الأماعيز جمع أمعز ، والأمعز والمعزاء : الأَرْضُ الحزنه الغليظه ذات الحجاره ، والجمع الأماعز والمعز ، ولكن الشاعر أضاف الياء فى الأماعيز للوزن. والمجمرات : خفاف صلبه ، من قولهم : خفّ مجمر. وروح : جمع روحاء ، من قولهم : رجل روحاء إذا كان فى القدم انبساط واتساع. وقوله : (مجنّبات) ورد فى بعض النسخ : (مجنّبات) بالحاء المهمله. وتجنّيب الرجل ما فيها من انحناء وتوقير ، وكذا التجنّيب أيضا ، والكلام فى وصف إبل. وهيات : مبالغه من قولهم : هيات بالرجل ، وهوت به : صوت به وصاح ، ودعاه ، والتهييت الصوت بالناس. اللسان «هيت» والمقصود أنه يصيح بها ويقول : هيت هيت أى : أقبل.

هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيدا أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرحا (1) واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه .

فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيى بشرى ، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله ، مما يخفى فى اللفظ حاله ، ألزم الكلام من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب . فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ؛ نحو أكل يحيى كميثرى : لك أن تقدّم وأن تؤخر كيف شئت ؛ وكذلك ضربت هذا هذه ، وكلم هذه هذا ؛ وكذلك إن وضح الغرض بالثنيه أو الجمع جاز لك التصرف ؛ نحو قولك أكرم اليحيان البشريين ، وضرب البشريين اليحيون ؛ وكذلك لو أوأمت إلى رجل و فرس ، فقلت : كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ؛ لأن فى الحال بيانا لما تعنى . وكذلك قولك ولدت هذه هذه ، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفه ، غير منكوره . وكذلك إن ألحقت الكلام ضربا من الإتياع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان ؛ نحو ضرب يحيى نفسه بشرى ، أو كلم بشرى العاقل معلّى ، أو كلم هذا وزيدا يحيى . ومن أجاز قام وزيد عمرو لم يجز ذلك فى نحو « كلم هذا وزيد يحيى » وهو يريد كلم هذا يحيى وزيد ، كما يجيز « ضرب زيدا وعمرو جعفر » .

فهذا طرف من القول أدى إليه ذكر الإعراب .

وأما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه ؛ وفلان معرب عما فى نفسه أى مبين له ، وموضح عنه ؛ ومنه عزبت الفرس تعريبا إذا بزغته ، وذلك أن تنسف أسفل حافره ، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفيا من أمره لظهوره إلى مرآه العين ، بعد ما كان مستورا ؛ وبذلك تعرف حاله : أصلب هو أم رخو؟

ص : ٨٩

١- الشرح : الضرب والنوع ؛ يقال : هما شرح واحد ، وعلى شرح واحد ، أى ضرب واحد . ويقال : هو شريح هذا وشرجه أى مثله . اللسان (شرح) .

(وأصحیح) (١) هو أم سقیم؟ وغير ذلك.

وأصل هذا كله قولهم «العرب» وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة ، والإعراب ، والبيان. ومنه قوله في الحديث «التيب تعرب عن نفسها» (٢) والمعرب : صاحب الخيل العراب ، وعليه قول الشاعر :

ويصهل في مثل جوف الطوى

صهلا يبين للمعرب (٣)

أى إذا سمع صاحب الخيل العراب صوته علم أنه عربى. ومنه عندى عروبه والعروبه للجمعه (٤) ، وذلك أن يوم الجمعه أظهر أمرا من بقيه أيام الأسبوع ؛ لما فيه من التأهب لها ، والتوجه إليها ، وقوه الإشعار بها ؛ قال :

* يوائم رهطا للعروبه صيما (٥) *

ولما كانت معانى المسمين مختلفه كان الإعراب الدال عليها مختلفا أيضا ، وكأنه من قولهم : عربت معدته ، أى فسدت ، كأنها استحالت من حال إلى حال ، كاستحاله الإعراب من صورته إلى صورته. وفى هذا كاف بإذن الله.

ص: ٩٠

١- كذا فى الأصول بتقديم العاطف على أداه الاستفهام والاستفهام له الصدر. والاستعمال الصحيح : «أو صحيح». (نجار). قلت : وقد يتأخر الاستفهام عن الصدارة كما فى قولهم : «فكان ما ذا» ونحوه.

٢- «صحيح» : أخرجه أحمد وابن ماجه عن عميره الكندى ، وانظر صحيح لجامع (ح ٣٠٨٤) ، وراجع الإرواء (١٨٣٦).

٣- البيت من المتقارب ، وهو للنابعه الجعدى فى ديوانه ص ٢٣ ، ولسان العرب (عرب) ، وتهذيب اللغه ٢ / ٣٦٥ ، وكتاب الجيم ٢ / ٢٤٧ ، وسمط اللآلى ٤١٤ ، وتاج العروس (عرب) ، وبلا نسبه فى المخصص ٦ / ١٧٧ ، وجمهره اللغه ص ٣١٩. ويروى تبين بدلا من بين. «فى مثل جوف الطوى» - ويروى الركى ، وكلاهما البئر - يصف سعه جوفه ، كأن جوفه بئر ، أو أنه يصف شدّه صهيله لأن الصوت يبين فى البئر ، ويذكر أنه مجفر : عظيم الجبين.

٤- يريد أن عروبه - ممنوعه من الصرف - والعروبه معناها الجمعه. وعباره اللسان : وعروبه والعروبه كلتاها الجمعه.

٥- صدره كما فى شرح المفصل ٩٣ / ١٠ : * فبات عدوبا للسماء كأنما* وقوله : عدوبا أى لم يذق شيئا ، وقوله للسماء أى باديا للسماء ليس بينه وبينها ستر. وقوله : يوائم أى يوافق ويفعل ما يفعلون ، وصيما : قياما : يريد قوما يصلون الجمعه. وهذا فى وصف بعير ظل قائما لا يضع رأسه للمرعى. وانظر خلق الإبل للأصمعى فى مجموعه الكنز اللغوى ١٣٢.

وهو لزوم آخر الكلمه ضربا واحدا : من السكون أو الحركة ، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل. وكأنهم إنما سمّوه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمى بناء ، من حيث كان البناء لازما موضعه ، لا يزول من مكان إلى غيره ؛ وليس كذلك سائر الآليات المنقوله المتبدله ، كالخيمه والمظله ، والفسطاط والسرادق ، ونحو ذلك. وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزاله من مكان إلى مكان لفظ البناء ؛ تشبيها لذلك - من حيث كان مسكونا ، وحاجزا ، ومظلا - بالبناء من الآجرّ والطين والجصّ ؛ ألا ترى إلى قول أبي مارد الشيباني :

لو وصل الغيث أبنين امرأ

كانت له قبه سحق بجاد (١)

أى لو اتصل الغيث لأكلايت الأرض وأعشبت ، فركب الناس خيلهم للغارات ، فأبدلت الخيل الغنى الذى كانت له قبه من قبه سحق بجاد ، فبناه بيتا له ، بعد ما كان يبنى لنفسه قبه. فنسب ذلك البناء إلى الخيل ، لما كانت هى الحامله للغزاه الذين أغاروا على الملوك ، فأبدلوهم من قبابهم أكسيه أخلاقا ، فضربوها لهم أخيه تظلمهم.

ونظير معنى هذا البيت ما أخبرنا به أبو بكر محمد (٢) بن الحسن عن أحمد (٣) بن يحيى من قول الشاعر :

ص: ٩١

١- البيت من مجزوء البسيط ، وهو لأبى مارد الشيباني فى تاج العروس (بنى) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (خضض) ، (بنى) ، والمخصص ٥ / ١٢٢ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٤٩٣ ، وأساس البلاغه ص ٣١ (بنى) ، والحيوان ٥ / ٤٦١. الجاد : الكساء المخطط ، والسحق : البالى. والبيت فى تنبيه البكرى على أوهام القالى ١٩ وفى اللآلى له ١٢٣ / ١ والذى فى اللآلى : «أبنينا» بإسناد هذا الفعل إلى الشاعر وقومه.

٢- هو المعروف بابن مقسم ، وهو أبو بكر العطار المقرئ النحوى ، كان من أعرف الناس بالقراءات ونحو الكوفيين مات سنه ٣٥٥ ، وهو راويه لثعلب.

٣- هو أبو العباس ثعلب من أئمه الكوفيين مات ٢٩١.

قد كنت تأمننى والجذب دونكم

فكيف أنت إذا رقص الجراد نزا (١)

ومثله أيضا ما روينا عنه [عنه] أيضا ، من قول الآخر :

قوم إذا اخضرت نعالهم

يتناهقون تناهق الحمر (٢)

قالوا فى تفسيره : إن النعال جمع نعل وهى الحزّه ، أى إذا اخضرت الأرض بطروا ، وأشروا ، فنزا بعضهم على بعض .

وبنحو من هذا فسر أيضا قول النبى صلى الله عليه وسلم : «إذا ابتلت النعال فالصلاه فى الرحال» (٣) أى إذا ابتلت الحرار . ومن هذا اللفظ والمعنى ما حكاه أبو زيد من قولهم : «المعزى تبهى ولا-تبني» . ف- «تبهى» تفعل من البهو ، أى تتقافز على البيوت من الصوف ، فتحرقها فتتسع الفواصل من الشعر ، فيتباعد ما بينها ، حتى يكون فى سعه البهو . «ولا تبني» ، أى لا تله لها وهى الصوف ، فهى لا يجز منها الصوف ، ثم ينسجونه ، ثم يبنون منه بيتا . هكذا فسره أبو زيد .

قال : ويقال أنبت الرجل بيتا ، إذا أعطيته ما يبنى منه بيتا .

ومن هذا قولهم : قد بنى فلان بأهله (٤) ؛ وذلك أن الرجل كان إذا أراد الدخول

ص : ٩٢

١- قوله : «نزا» كان ينبغى تأنيث الفعل فيقول : نزت ، ولكنه نظر إلى المضاف إليه وهو الجراد ، ونزو الجراد كناية عن الخصب وكثره المزدرع . (نجار).

٢- انظر المخصص ص ١٧٩ ج ١ وفيه بعد البيت : «واخضرار النعل من اخضرار الأرض» . وفى هذا ميل إلى أن النعل : ما يلبس فى الرجل ، والكلام كناية عن الخصب (نجار) . قلت : فالنعل على هذا مجاز مرسل علاقته المحليه من حيث كون الأرض محلا للنعال .

٣- ذكره الحافظ فى «التلخيص» ، (٢ / ٣١) ، وقال : «لم أره بهذا اللفظ ... وذكره ابن الأثير فى «النهايه» كذلك ، وقال الشيخ تاج الدين الفزارى فى الإقليد : «لم أجده فى الأصول ، وإنما ذكره «أهل العربيه ...» .

٤- أى هو على المجاز كقولهم (اخضرت النعال) والمقصود اخضرت الأرض الموطوءه بالنعال ، فهو مجاز مرسل علاقته المحليه ، وكذلك فى قولهم (بنى بأهله) والأصل بناء بيت أهله ، ولكن لما كان الأهل هم حالو البيت والمقيمون به علق البناء بهم علاقته المجاز المحليه . واعلم أن ذلك كله من المجاز الذى تنوسى بشيوع استعماله حتى أشبه الحقيقه ولحق بها ، وذلك لفقدته شرط المجاز ، وهو الغرابه والإثارة . فتأمل ؛ إذ لا يستشعر القارئ غرابه ولا جمالا فنيا فى نحو ما ذكرنا آنفا . وهذا مما يخطئ فيه كثير من الدارسين الذين يطبقون قواعد البلاغه بلا نظر ولا تذوق .

بأهله بنى بيتا من آدم أو قبه أو نحو ذلك من غير الحجر والمدر ، ثم دخل بها فيه ، فقيل لكل داخل بأهله : هو بان بأهله ، وقد بنى بأهله. وابتنى بالمرأه هو افتعل من هذا اللفظ ، وأصل المعنى منه. فهذا كله على التشبيه لبيوت الأعراب ببيوت ذوى الأمصار. ونحو من هذه الاستعاره فى هذه الصنائه استعارتهم ذلك فى الشرف والمجد ؛ قال لبيد :

فبنى لنا بيتا رفيعا سمكه

فسما إليه كهلهها وغلالمها (١)

وقال غيره :

بنى البناء لنا مجدا ومأثره

لا كالبناء من الآجرّ والطين

وقال الآخر (٢) :

لسنا وإن كرمت أوائلنا

يوما على الأحساب تتكل

بنى كما كانت أوائلنا

تبنى ، ونفعل مثل ما فعلوا

ومن الضرب الأول قول المولّد :

وبيت قد بنينا فا

رد كالكوكب الفرد

بنينا على أعم

ده من قضب الهند

وهذا واسع غير أن الأصل فيه ما قدمناه.

* * *

- ١- البيت من الكامل ، وهو للبيد في ديوانه ص ٣٢١ ، ولسان العرب (بنى) ، وتاج العروس (بنى).
- ٢- هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب. انظر كامل المبرد بشرح المرصفي ص ١٧٥ ج ٢. وفي معجم الشعراء للمرزباني ٤٠٠ نسبتها إلى معن بن أوس.

باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح؟

باب القول على أصل اللغة إلهام (١) هي أم اصطلاح؟

هذا موضع محوج إلى فضل تأمل؛ غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي (وتوقيف). إلا أن أبا علي رحمه الله، قال لي يوما: هي من عند الله، واحتج بقوله سبحانه: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) [البقره: ٣١] وهذا لا يتناول موضع الخلاف. وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله: أقدر آدم على أن واضع عليها؛ وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محاله. فإذا كان ذلك محتملا غير مستنكر سقط الاستدلال به. وقد كان أبو علي رحمه الله أيضا قال (٢) به في بعض كلامه. وهذا أيضا رأى أبي الحسن؛ على أنه (٣) لم يمنع قول من قال: إنها تواضع منه (٤). على أنه قد فسّر هذا بأن قيل: إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات، بجميع اللغات: العربية، والفارسية، والسريانية والعبرانية، والرومية، وغير ذلك من سائر اللغات؛ فكان آدم وولده يتكلمون بها، ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا، وعلق كل منهم بلغته من تلك اللغات، فغلبت عليه، واطمحل عنه ما سواها؛ لبعدهم عنها.

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده، والانطواء على القول به.

فإن قيل: فاللغة فيها أسماء، وأفعال، وحروف؛ وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء دون غيرها: مما ليس بأسماء، فكيف خصّ الأسماء وحدها؟

ص: ٩٤

١- في الأصل (إلهام) بغير همزة استفهام. وفي المطبوع جعلها الأستاذ النجار (ألهام) بهمزة استفهام ولا حاجة إليه؛ إذ الكلام يستقيم بدون زيادتها، فالسياق دال على الاستفهام، وقد أجاز الأخفش حذف الهمزة في مثل هذا الموضع إذا كان في الكلام ما يدل عليه.

٢- أي بالقول بالتواضع والاصطلاح.

٣- أي أبا الحسن، وهو الأَخفش، وحاصل هذا أن أبا علي وأبا الحسن قالوا بالرأيين، وقد صرح بهذا في ج فففيها بعد ذكر القولين: «وكلا الأمرين أجازه أبو الحسن وأبو علي». والتوقيف رأى الأشعري، والاصطلاح رأى المعتزلة. (نجار).

٤- كأن الضمير يعود على آدم، وقد سبق ذكره في قوله: «أقدر آدم على أن واضع عليها».

قيل : اعتمد (١) ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة ، ولا بدّ لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغنى الجملة المستقلّة عن كل واحد من الحرف والفعل ، فلمّا كانت الأسماء من القوّه والأوّل في النفس والرتبه ، على ما لا خفاء به جاز أن يكتفى بها مما هو تال لها ، ومحمول في الحاجه إليه عليها. وهذا كقول المخزومي :

الله يعلم ما تركت قتالهم

حتى علوا فرسى بأشقر مزبد (٢)

أى فإذا كان الله يعلمه فلا أبالى بغيره سبحانه ، أذكرته واستشهدته أم لم أذكره ولم أستشده. ولا يريد بذلك أنّ هذا أمر خفى ، فلا يعلمه إلا الله وحده ، بل إنما يحيل فيه على أمر واضح ، وحال مشهوره حينئذ ، متعالمة. وكذلك قول الآخر :

الله يعلم أنا فى تلفتنا

يوم الفراق إلى أحبابنا صور (٣)

وليس بمدّع أن هذا باب مستور ، ولا حديث غير مشهور ، حتى إنه لا يعرفه أحد إلا الله وحده ، وإنما العاده فى أمثاله عموم معرفه الناس به لفشوّه فيهم ، وكثره جريانه على ألسنتهم.

فإن قيل : فقد جاء عنهم فى كتمان الحب وطيه وستره والبجح (٤) بذلك ، والادّعاء له ما لا خفاء به ؛ فقد ترى إلى اعتدال الحالين فيما ذكرت.

قيل : هذا وإن جاء عنهم ، فإن إظهاره أنسب (٥) عندهم وأعذب على مستمعهم ؛ ألا ترى أن فيه إيذانا من صاحبه بعجزه عنه وعن ستر مثله ، ولو أمكنه إخفاؤه

ص: ٩٥

١- ضبط بالبناء للفاعل ، أى اعتمد ذلك الله تعالى ، وقد اعتمدت فى هذا الضبط على ما فى المخصص ص ٤ ج ١. (نجار).

٢- البيت من الكامل ، وهو للمخزومي فى المخصص (١ / ٤).

٣- البيت من البسيط ، وهو بلا- نسبه فى لسان العرب (صور) ، (شرى) ، (آ) ، (وا) ، وتاج العروس (صور) ، (نظر) ، (شرى) ، والمخصص (١٢ / ١٠٣).

٤- البجح : الفرح ، وتبجح بالشئ : فخر به ، وفلان يتبجح علينا ويتمجح إذا كان يهذى به إعجابا. اللسان (بجح).

٥- أى أرّق نسييا وأغزل.

والتحامل به لكان مطيقا له ، مقتدرا عليه ، وليس في هذا من التغزل ما في الاعتراف بالبعل (١) به ، وخور الطبعه عن الاستقلال بمثله ؛ ألا ترى إلى قول عمر [ابن أبي ربيعة] :

فقلت لها : ما بي لهم من ترّقب

ولكنّ سرّي ليس يحمله مثلي (٢)

وكذلك قول الأعشى :

* وهل تطيق وداعا أيها الرجل (٣) *

وكذلك قول الآخر :

ودّعته بدموعى يوم فارقتى

ولم أطق جزعا للبين مدّ يدي (٤)

والأمر في هذا أظهر ، وشواهدة أيسر وأكثر.

ثم لنعد فلنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحيا. وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بدّ فيه من المواضعه ، قالوا : وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا ، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد [منها] سمه ولفظا ، إذا ذكر عرف به ما مسماه ، ليمتاز من غيره ، وليغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآه العين ، فيكون ذلك أقرب وأخفّ وأسهل من تكلف إحضاره ، لبلوغ الغرض في إبانة حاله. بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه ، كالفانى ، وحال اجتماع الضدّين على المحل الواحد ، كيف يكون ذلك لو جاز ، وغير هذا مما هو جار في الاستحاله والبعده مجراه ،

ص: ٩٦

١- البعل : الضجر والتبرم بالشىء ، والبعل : أيضا : الدّهش عند الروع. اللسان (بعل).

٢- من قصيده له مطلعها : جرى ناصح بالودّ بينى وبينها فقرّبنى يوم الحصاب إلى قتلى وقبله : فقالت - وأرخت جانب الستر بيننا - : معى فتحدّث غير ذى رقبه أهلى وانظر الديوان. والحصاب - بزنه كتاب - : موضع رمى الجمار بمنى. (نجار).

٣- البيت من البسيط ، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٠٥ ، ولسان العرب (جهنم) ، ومقاييس اللغة ٤ / ١٢٦ ، وتاج العروس (ودع).

٤- هذا البيت أوّل ثلاثه أبيات في المختار من شعر بشار ٢٤٨ ، وفيه : «صافحته» بدل «ودّعته» .. (نجار).

فكانهم جاءوا إلى واحد من بنى آدم ، فأومئوا إليه ، وقالوا : إنسان إنسان إنسان فأى وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سمه عينه أو يده أشاروا إلى ذلك ، فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم ، أو نحو ذلك. فمتى سمعت اللفظه من هذا عرف معنيها ، وهلم جزاً فيما سوى هذا من الأسماء ، والأفعال ، والحروف. ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضع إلى غيرها ، فتقول : الذى اسمه إنسان فليجعل مكانه مرد (١) ، والذى اسمه رأس فليجعل مكانه سر ؛ وعلى هذا بقيه الكلام. وكذلك لو بدأت اللغة الفارسيه ، فوعدت المواضع عليها ، لجاز أن تنقل ويولّد منها لغات كثيره : من الروميه ، والزنجيه ، وغيرهما. وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصّناع لآلات صنائعهم من الأسماء : كالنجار ، والصائغ والحائك ، والبناء ، وكذلك الملاح.

قالوا : ولكن لا بدّ لأؤلها من أن يكون متواضعا بالمشاهده والإيماء. قالوا : والقديم سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحدا من عباده على شىء ؛ إذ قد ثبت أن المواضع لا بدّ معها من إيماء وإشاره بالجرحه نحو الموماً إليه ، والمشار نحوه ، والقديم سبحانه لا جارحه له ، فيصحّ الإيماء والإشاره بها منه ؛ فبطل عندهم أن تصحّ المواضع على اللغه منه ، تقدّست أسماؤه ؛ قالوا : ولكن يجوز أن ينقل الله اللغه التى قد وقع التواضع بين عباده عليها ، بأن يقول : الذى كنتم تعبّرون عنه بكذا عبّروا عنه بكذا ، والذى (كنتم تسمّونه) كذا ينبغى أن تسمّوه كذا ؛ وجواز هذا منه - سبحانه - كجوازه من عباده. ومن هذا الذى فى الأصوات ما يتعاطاه الناس الآن من مخالفه الأشكال ، فى حروف المعجم ؛ كالصوره التى توضع للمعمّيات (٢) ، والتراجم (٣) ؛ وعلى ذلك أيضا اختلفت أقلام ذوى اللغات ؛ كما

ص: ٩٧

١- مرد : هو الإنسان أو الرجل فى الفارسيه ، وسر : الرأس فى الفارسيه كذلك.

٢- يريد بالمعمّيات ما عمى وألغز فى الرسم والكتابه. وذلك ما يكتب بصوره مصطلح عليها غير الاصطلاح المألوف. ومن أمثله ذلك أن يكتب الكاف بدل الميم ، والطاء بدل الحاء ، والراء بدل الدال ، فيكتب محمد : كطكر. وهو ما يعرف فى اصطلاح العصر بالشفرة.

٣- والتراجم جمع الترجمة وهو المعنى نفسه ، ويقال له المترجم ؛ كأنه سمي بذلك لما أنه يحتاج إلى الترجمة والكشف عنه. وقد كان المتقدمون يعرفون هذا ، وعقد له فى صبح الأعشى بابا طويلا - ص ٢٣١ ج ٩ - ، وذكر أن لابن الدريهم كتابا فيه. وقد نقل عنه قدرا صالحا فى هذا العلم. وانظر فى فن المعنى بوجه عام الخزانة ١١٣ / ٣. وفى نقد النثر ٢٦ : «ومن الظن العيافه والقيافه والزجر والكهانه واستخراج المعنى والمترجم من الكتب». وفيه فى ص ٢٨ : «ألا ترى أنك تظنّ بالترجمه أنها حروف ما ، فإذا أدرتها فى سائر المواضع التى تثبت صورها فيها وامتحتها فوجدتها مصدّقه لظنك حكمت بصحتها ، وإذا خالفت علمت أن ظنك لم يقع موقعه ، فأوقعته على غير تلك الحروف إلى أن تصح لك». (نجار).

اختلف أنفـس الأصوات المرتبه على مذاهبهم فى المواضعات. وهذا قول من الظهور على ما تراه. إلا أننى سألت يوماً بعض أهله (١)، فقلت: ما تنكر أن تصحّ المواضعه من الله تعالى؟ وإن لم يكن ذا جارحه، بأن يحدث فى جسم من الأجسام، خشبه أو غيرها، إقبالاً على شخص من الأشخاص، وتحريكاً لها نحوه، ويسمع فى نفس تحريك الخشبه نحو ذلك الشخص صوتاً يضعه اسماً (٢) له، ويعيد حركه تلك الخشبه نحو ذلك الشخص دفعات، مع أنه - عزّ اسمه - قادر على أن يقنع فى تعريفه ذلك بالمره الواحده، فتقوم الخشبه فى هذا الإيماء، وهذه الإشاره، مقام جارحه ابن آدم فى الإشاره بها فى المواضعه؛ وكما أن الإنسان أيضاً قد يجوز إذا أراد المواضعه أن يشير بخشبه نحو المراد المتواضع عليه، فيقيمها فى ذلك مقام يده، لو أراد الإيماء بها نحوه؟ فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه، ولم يخرج من جهته شىء أصلاً فأحكيه عنه؛ وهو عندى (٣) وعلى ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع مواضعه القديم تعالى لغه مرتجله (٤) غير ناقله لسانا إلى لسان. فاعرف ذلك.

وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوىّ الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب،

ص: ٩٨

- ١- هم المعتزله. انظر المزهري ص ١٢ ج ١، وينسب هذا المذهب إلى أبي هاشم الجبائي عبد السلام بن محمد بن رءوس المعتزله. وكانت وفاته سنه ٣٢١. وانظر المزهري ١٠ / ١.
- ٢- أى الشخص المراد وضع الاسم له. والشخص: سواد الإنسان وغيره، والذي يفهم التسميه بالضروره غير الشخص المسمى.
- ٣- العبارة فى المزهري: «وهذا عندى على ما تراه الآن لازم».
- ٤- قيد بهذا لأن هذا موضع المنع عند القائلين به، فهم إنما ينكرون أن يواضع البارئ لغه مرتجله، فأما أن يواضع لغه ثابتة من قبل بأن ينقلها إلى لغه أخرى فيقول: ما تعبرون عنه بكذا عبروا بكذا فلا شىء فيه كما سبق له. (نجار).

وصهيل الفرس ، ونزيب (١) الطبي ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح ، ومذهب متقبل.

واعلم فيما بعد ، أننى على تقادم الوقت ، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضوع ، فأجد الدواعى والخوارج قويّة التجاذب لى ، مختلفه جهات التغوّل (٢) على فكرى. وذلك أننى إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفه ، الكريمه اللطيفه ، وجدت فيها من الحكمة والدقّة ، والإرهاف ، والرقّة ، ما يملك علىّ جانب الفكر ، حتى يكاد يطمح به أمام غلوه (٣) السحر. فمن ذلك ما تبّه عليه أصحابنا رحمهم الله ، ومنه ما حدوته على أمثلتهم ، فعرفت بتتابعه وانقياده ، وبعد مراميه وآماده ، صحّه ما وقّفوا لتقديمه منه. ولطف ما أسعدوا به ، وفرق لهم عنه. وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثوره بأنها من عند الله جل وعزّ ؛ فقوى فى نفسى اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه ، وأنها وحى.

ثم أقول فى ضدّ هذا : كما وقع لأصحابنا ولنا ، وتنبهوا وتنبهنا ، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهره ، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا - وإن بعد مداه عنا - من كان أطف منا أذهانا ، وأسرع خواطر وأجراً جنانا. فأقف (٤) بين تين الخلتين حسيرا ، وأكاثرهما فأنكفى مكثورا. وإن خطر خاطر فيما بعد ، يعلّق الكف بإحدى الجهتين ، ويكفها عن صاحبها ، قلنا به ، وبالله التوفيق.

ص: ٩٩

١- النزيب : صوت تيس الطباء عند السفاد.

٢- تغوّل الأمور : اشتباهها وتناكرها.

٣- الغلوه : الغايه فى سبق الخيل ، يريد أنه يدنو من غايه السحر.

٤- يبدو من هذا أن مذهب ابن جنى فى هذا المبحث الوقف ، فهو لا يجزم بأحد الرايين : الاصطلاح والتوقيف قال (النجار) : وقد صرح بهذا ابن الطيب فى شرح الاقتراح.

اعلم أن علل النحويين - وأعنى بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم (٢) المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقيين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ؛ وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام ، وأمارات ، لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمه فيها خفيته عنا ، غير باديه الصفحه (٣) لنا ؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج ، وفرائض الطهور ، والصلاه ، والطلاق ، وغير ذلك ، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ، ولا- تعرف عله جعل الصلوات في اليوم والليله خمسا دون غيرها من العدد ، ولا يعلم أيضا حال الحكمه والمصلحه في عدد الركعات ، ولا في اختلاف ما فيها من التسييح والتلاوات ؛ إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، ولا تحلى (٤) النفس بمعرفه السبب الذي كان له ومن أجله ؛ وليس كذلك علل النحويين. وسأذكر طرفا من ذلك لتصح الحال به.

ص: ١٠٠

١- لما كان هم أبي الفتح في هذا الكتاب إبداء حكمه العرب وسداد مقاصدهم فيما أتوا في لغتهم ، وكان ذلك بإبداء العلل لسنتهم وخططهم في تأليف لسانهم أخذ نفسه في تقويه العلل التي تنسب إلى أفعالهم وتحمل عليهم ؛ وهو ما يقوم به النحويون. وكان من دواعي ذلك أن اشتهر بين الناس ضعف علل النحاه ؛ فهذا ابن فارس يقول: مرّت بنا هيفاء مجدوله تركيه تنمى لتركى ترنو بطرف فاتر فاتن أضعف من حجه نحويّ انظر وفيات ابن خلكان ص ٣٦ ج ١ في ترجمه ابن فارس. (نجار).

٢- يقال جاء القوم بلّفهم ولّفتهم ولفيفهم أى بجماعتهم وأخلاقهم ؛ وجاء لفهم ولّفهم ولفيفهم كذلك ، واللفيف : القوم يجتمعون من قبائل شتى ليس أصلهم واحدا ... ، واللفيف الجمع العظيم من أخلاق شتى فيهم الشريف والذنىء والمطيع والعاصى والقوى والضعيف. اللسان (لف).

٣- الصفحه : الجنب والجانب ، وهو كناية عن الظهور والوضوح.

٤- أى لا تظفر ، يقال : حليت من فلان بخير : أصبته وأدركته ، ومن ذلك قولهم : ما حليت من هذا الأمر بطائل ، وهو من باب علم.

قال أبو إسحاق (١) في رفع الفاعل ، ونصب المفعول : إنما فعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرتة ، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون . فجرى ذلك في وجوبه ، ووضوح أمره ، مجرى شكر المنعم ، وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه ، وزوال اختلافها فيه ، ومجرى وجوب طاعه القديم سبحانه ، لما يعقبه من إنعامه وغفرانه . ومن ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان ، وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنه ؛ لثقل الواو الساكنه بعد الكسره . وهذا أمر لا لبس في معرفته ، ولا شك في قوه الكلفه في النطق به . وكذلك قلب الياء في موسر ، وموقن واوا ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها . ولا توقف في ثقل الياء الساكنه بعد الضمه ؛ لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنه بعد الكسره ؛ وهذا - كما تراه - أمر يدعو الحس إليه ، ويحدو طلب الاستخفاف عليه . وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها ، حسبيّه طبيعيه ، فناهيك بها ولا معدل بك عنها . ومن ذلك قولهم في سيّد ، وميّت ، وطويت طيّا ، وشويت شيّا : إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنه قبلها في سيّد ، وميّت ، ووقوع الواو الساكنه قبل الياء في شيّا وطّيّا . فهذا أمر هذه سبيله أيضا ؛ ألا ترى إلى ثقل اللفظ بسيود وميوت وطويا وشويا ، وأن سيّدا ، وميّتا ، وطّيّا ، وشيّا ، أخفّ على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الأوّل منهما . فإن قلت : فقد جاء عنهم نحو حيوه (٢) ، وضيون ، وعوى الكلب عويه ، فسنقول في هذا ونظائره ، في باب يلي هذا ، باسم الله . وأشباه هذا كثيره جدّا .

فإن قلت : فقد نجد أيضا في علل الفقه ما يضح أمره ، وتعرف علته ؛ نحو رجم الزانى إذا كان محصنا ، وحده إذا كان غير محصن ؛ وذلك لتحصين الفروج ، وارتفاع الشكّ في الأولاد والنسل . وزيد في حدّ المحصّن على غيره لتعاضم جرمه ، وجريته على نفسه . وكذلك إقاده القاتل بمن قتله لحقن الدماء .

ص: ١٠١

١- هو الزجاج .

٢- حيوه من الأعلام ، والضيون : السنور الذكور .

وكذلك إيجاب الله الحج على مستطيعه ؛ لما فى ذلك من تكليف المشقّه ؛ ليستحقّ عليها المثوبه ، وليكون أيضا دربه للناس على الطاعه ، وليشتهر به أيضا حال الإسلام ، ويدلّ به على ثباتها واستمرار العمل بها ، فيكون أرسخ له ، وأدعى إلى ضمّ نشر (١) الدين ، وفشاء (٢) كيد المشركين. وكذلك نظائر هذا كثيره جدا. فقد ترى إلى معرفه أسبابه كعرفه أسباب ما اشتملت عليه علل الإعراب ، فلم جعلت علل الفقه أخفض رتبه من علل النحو؟ قيل له : ما كانت هذه حاله من علل الفقه فأمر لم يستفد من طريق الفقه ، ولا يخصّ حديث الفرض والشرع ، بل هو قائم فى النفوس قبل ورود الشريعه به ؛ ألا ترى أن الجاهليه الجهلاء كانت تحصّن فروج مفارشها ، وإذا شكّ الرجل منهم فى بعض ولده لم يلحقه به ، خلقا قادت إليه الأنفه والطبيعه ، ولم يقتضه نصّ ولا شريعه. وكذلك قول الله تعالى (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) [التوبه : ٦] قد كان هذا من أظهر شىء معهم ، وأكثره فى استعمالهم ، أعنى حفظهم للجار ، ومدافعتهم عن الذّمار (٣) ، فكأن الشريعه إنما وردت فيما هذه حاله بما كان معلوما معمولا- به ، حتى إنها لو لم ترد بإيجابه ، لما أخلّ ذلك بحاله ، لاستمرار الكافّه على فعاله. فما هذه صورته من عللهم جار مجرى علل النحويين. ولكن ليت شعرى من أين يعلم وجه المصلحه فى جعل الفجر ركعتين ، والظهر والعصر أربعاً أربعاً ، والمغرب ثلاثاً ، والعشاء الآخره أربعاً؟ ومن أين يعلم عله ترتيب الأذان على ما هو عليه؟ وكيف تعرف عله تنزيل مناسك الحج على صورتها ، ومطرّد العمل بها؟ ونحو هذا كثير جداً. ولست تجد شيئاً مما عللّ به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحسّ منظو على الاعتراف به ؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد فى هذه اللغه شىء سبق وقت الشرع ، وفزع فى التحاكم فيه إلى بديهه الطبع ؛ فجميع علل النحو إذا مواطئه للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد. فهذا فرق.

ص: ١٠٢

١- النشر : المنتشر ، يقال : ضمّ الله شرك.

٢- الفشاء : الكسر ، ويقال : فشاء الله عنك الشر : كفه. وفى نسخه (فثّ) ، يقال : فثّ الماء الحارّ بالبارد : كسره وسكّنه ، فهو قريب من الأوّل.

٣- الذّمار - بزنه كتاب - : ما لزمك حفظه مما يتعلق بك.

سؤال [قوى]: فإن قلت: فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاه ولا محصّيه، لا نعرف لها سببا، ولا نجد إلى الإحاطه بعلمها مذهبا. فمن ذلك إهمال ما أهمل، وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله؛ وهذا أوسع من أن يحوج إلى ذكر طرف منه؛ ومنه الاقتصار في بعض الأصول على بعض المثل (١)، ولا نعلم قياسا يدعو إلى تركه؛ نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فعلل أو فعلل، أو فعلل أو فعلل، أو فعلل، ونحو ذلك. وكذلك اقتصارهم في الخماسي على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوزة القسمه. ومنه أن عدلوا فعلا عن فاعل، في أحرف محفوظة. وهي ثعل، وزحل، وغدر، وعمر، وزفر، وجشم، وقثم، وما يقلّ تعداده. ولم يعدلوا في نحو مالك، وحاتم، وخالد، وغير ذلك، فيقولوا: ملك ولا حتم، ولا خلد. ولسنا نعرف سببا أوجب هذا العدل في هذه الأسماء التي أريناها، دون غيرها؛ فإن كنت تعرفه فهاته.

فإن قلت: إن العدل ضرب من التصرف، وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع؛ وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع في الكل.

قيل: فهبنا سلمنا ذلك لك تسليم نظر، فمن لك بالإجابته عن قولنا: فهلا جاء هذا العدل في حاتم، ومالك، وخالد، وصالح، ونحوها؛ دون ثاعل، وزاحل، وغادر، وعامر، وزافر، وجاشم، وقاثم؟ ألك هاهنا نفق فتسلكه، أو مرتفق (٢) فتتورّكه؟ وهل غير أن تخلد إلى حيره الإجمال (٣)، وتخدم نار الفكر حالا على حال؟ ولهذا ألف نظير، بل ألوف كثيره ندع الإطاله بأيسر اليسير منها.

وبعد فقد صحّ ووضح أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى؛ ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئا إلا ووجه المصلحه والحكمه قائم فيه، وإن خفيت عنا أغراضه ومعانيه، وليست كذلك حال هذه اللغة؛ ألا ترى إلى قوه تنازع أهل

ص: ١٠٣

١- يقصد بالمثل هنا (الصيغ) وقد كرر هذا المصطلح كثيرا مرادا به الصيغ وسيأتي بهذا المعنى أيضا في الجزء الثاني في باب (إمساس الألفاظ أشباه المعاني).

٢- المرتفق: المتكأ. فتتورّكه: تعتمد عليه، والأصل في هذا أن يقال: تورك عليه؛ وضع وركه عليه.

٣- الإجمال: الانقطاع، من قولهم أجبل الحافر إذا أفضى إلى الجبل أو الصخر الذي لا يحيك فيه المعول. اللسان (جبل).

الشريعة فيها ، وكثره الخلاف في مبادئها ، ولا تقطع فيها بيقين ، ولا من الواضع لها ، ولا كيف وجه الحكمه في كثير مما أريناه
آنفا من حالها ، وما هذه سبيله لا يبلغ شأو ما عرف الأمر به - سبحانه وجلّ جلاله - وشهدت النفوس ، وأطردت المقاييس على
أنه أحكم الحاكمين سبحانه. انقضى السؤال.

قيل : لعمري إن هذه أسئله ، تلزم من نصب نفسه لما نصبنا أنفسنا من هذا الموقف له. وهاهنا أيضا من السؤالات أضعاف هذه
المورده ، وأكثر من أضعاف ذلك ، ومن أضعاف أضعافه ؛ غير أنه لا ينبغي أن يعطى فيها باليد. بل يجب أن ينعم الفكر فيها ،
ويكاس في الإجابة عنها. فأول ذلك أنا لسنا ندعى أن علل أهل العريه في سمت العلل الكلاميه البته ، بل ندعى أنها أقرب إليها
من العلل الفقهيّه ، وإذا حكّمنا بديهه العقل ، وترافعنا إلى الطبيعه والحسّ ، فقد وفينا الصنعه حقّها ، وربأنا (1) بها أفرع مشارفها.
وقد قال سيويوه : وليس شيء مما يضطرّون إليه ، إلا وهم يحاولون به وجها. وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكروها
عليه ؛ نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك ، فتستضيء به وتستمدّ التنبّه على الأسباب المطلوبات منه. ونحن نجيب عما مضى ،
ونورد معه ، وفي أثنائه ما يستعان به ، ويفزع فيما يدخل من الشبه إليه ، بمشيئه الله وتوفيقه.

أمّا إهمال ما أهمل ، مما تحتمله قسمه التركيب في بعض الأصول المتصوّره ، أو المستعمله ، فأكثره متروك للاستثقال ، وبقيته
ملحقه به ، ومقفاه على إثره. فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه ؛ نحو سص ، وطس ، وظث ، ونظ ، وضش ، وشض ؛
وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه ، والمشقه على النفس لتكلفه. وكذلك نحو قج ، وجق ، وكتق ، وقك ، وكج ، وجك.
وكذلك حروف الحلق : هي من الائتلاف أبعد ؛ لتقارب مخارجها عن معظم الحروف ، أعنى حروف الفم. فإن جمع بين اثنين
منها قدّم الأقوى على الأضعف ؛ نحو أهل ، وأحد ، وأخ ، وعهد ، وعهر ؛ وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما ، إلا
بتقديم الأقوى منهما ؛ نحو أرل ، ووتد ، ووطد. يدل على أن الرء أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام.
وكأن ضعف اللام إنما أتاها لما

ص: ١٠٤

١- المشارف : الأعلى ، وأفرع : أعلى ، وربأ الجبل : علاه.

تشريه من الغنّه عند الوقوف عليها ، ولذلك لا تكاد تعتاص (1) اللام ، وقد ترى إلى كثره اللثغه في الراء في الكلام ، وكذلك الطاء ، والطاء : هما أقوى من الدال ؛ وذاك لأن جرس الصوت بالطاء ، والطاء ، عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال. وأنا أرى أنهم إنما يقدّمون الأقوى من المتقاربين ، من قبل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس ، فلما اعتزموا النطق بهما قدّموا أقواهما ، لأمرين : أحدهما أن رتبه الأقوى أبداً أسبق وأعلى ؛ والآخر أنهم إنما يقدّمون الأثقل ويؤخرون الأخفّ من قبل أن المتكلم في أوّل نطقه أقوى نفساً ، وأظهر نشاطاً ، فقدّم أثقل الحرفين ، وهو على أجمل الحالين ، كما رفعوا المبتدأ لتقدّمه ، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمه ، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه ، ونصبوا المفعول لتأخّره ، فإنّ هذا أحد ما يحتجّ به في المبتدأ ، والفاعل. فهذا واضح كما تراه.

وأما ما رفض أن يستعمل وليس فيه إلا ما استعمل من أصله فعنه السؤال ، وبه الاشتغال. وإن أنصفت نفسك فيما يرد عليك فيه حليت به وأنقت (2) له ، وإن تحاميت الإنصاف ، وسلكت سبيل الانحراف ، فذاك إليك ، ولكن جنائته عليك.

«جواب قوى» : اعلم أن الجواب عن هذا الباب تابع لما قبله ، وكالمحمول على حكمه. وذلك أن الأصول ثلاثه : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي. فأكثرها استعمالاً ، وأعدلها تركيباً ، الثلاثي. وذلك لأنه حرف يبتدأ به ، وحرف يحشى به ، وحرف يوقف عليه. وليس اعتدال الثلاثي لقله حروفه حسب ؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه ؛ لأنه أقل حروفاً ، وليس الأمر كذلك ؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثه ؛ نحو من وفي ، وعن ، وهل ، وقد ، وبلى ، وكم ، ومن ، وإذ ، وصه ، ومه. ولو شئت لأثبتّ جميع ذلك في هذه الورقه. والثلاثي عارياً من الزيادة ، وملتبساً بها ، مما يبعد تداركه ، وتتعب الإحاطه به. فإذا ثبت ذلك عرفت منه ، وبه أنّ ذوات الثلاثه لم تتمكن في الاستعمال لقله عددها حسب ؛ ألا ترى إلى قله الثنائي ؛ وأقلّ منه ما جاء على

ص: ١٠٥

١- في بعض النسخ (تعتاض) بالضاد المعجمه ، وهو تحريف. وأصل الكلمه من العوض وهو ضد الإمكان واليسر والكلمه العوصاء : الغريبه ، وقد اعتاص وأعوص في المنطق غمّضه. اللسان (عوص).

٢- أنق بالشىء ، وبه : أعجب به وسرّ.

حرف واحد ؛ كحرف العطف ، وفائه ، وهمزه الاستفهام ، ولائم الابتداء والجرّ ، والأمر ، وكاف رأيتك ، وهاء رأيتة. وجميع ذلك دون باب كم ، وعن ، وصه.

فتمكّن الثلاثي إنما هو لقله حروفه ، لعمرى ، ولشئ آخر ، وهو حجز الحشو الذى هو عينه ، بين فائه ، ولامه ، وذلك لتباينهما ، ولتعادى (١) حالهما ؛ ألا- ترى أن المبتدأ لا- يكون إلا- متحرّكا ، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا ؛ فلما تنافرت حالاهما وسَطوا العين حاجزا بينهما ، لئلا يفجئوا الحسّ بضدّ ما كان آخذا فيه ، ومنصبا إليه.

فإن قلت : فإنّ ذلك الحرف الفاصل لما ذكرت بين الأوّل والآخر - وهو العين - لا يخلو أن يكون ساكنا ، أو متحرّكا. فإن كان ساكنا فقد فصلت عن حركه الفاء إلى سكونه ، وهذا هو الذى قدّمت ذكر الكراهه له ؛ وإن كان متحرّكا فقد فصلت عن حركته إلى سكون اللام الموقوف عليها ، وتلك حال ما قبله فى انتقاض حال الأوّل بما يليه من بعده.

فالجواب أنّ عين الثلاثي إذا كانت متحرّكه ، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركتان ، حدث هناك لتواليهما ضرب من الملال لهما ، فاستروح حينئذ إلى السكون ، فصار ما فى الثنائي من سرعه الانتقاض (معيفا مأيّا) ، فى الثلاثي خفيفا مرضيا ، وأيضا فإن المتحرّك حشوا ليس كالمترّك أوّلا- ؛ أوّلا- ترى إلى صحه جواز تخفيف همزه حشوا ، وامتناع جواز تخفيفها أوّلا- ، وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف ، وأما إن كانت عين الثلاثي ساكنه فحديثها غير هذا. وذلك أن العين إذا كانت ساكنه فليس سكونها كسكون اللام. وسأوضح لك حقيقه ذلك ، لتعجب من لطف غموضه. وذلك أن الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته (٢) إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه. وذلك لأن من الحروف حروفا (٣) إذا وقفت عليها لحقها صوت ما من بعدها ، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك

ص: ١٠٦

١- يقال : تعادى ما بينهم أى اختلف.

٢- الإدراج : لفّ الشئ فى الشئ. والدّرج لفّ الشئ. يقال : درجته وأدرجته ودرّجته ، والرباعى أفصحها ، ودرج الشئ فى الشئ يدرجه درجا ، وأدرجه : طواه وأدخله. اللسان (درج).

٣- يريد حروف الهمس.

الصويت ، وتضائل للحسّ ؛ نحو قولك ، اح ، اص ، اث ، إف ، إخ ، إك. فإذا قلت : يحدد ، ويصبر ويسلم ، ويثرد ، ويفتح ، ويخرج ، خفى ذلك الصوت وقلاً ، وخفّ ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه. وقد تقدّم سببوه فى هذا المعنى بما هو معلوم واضح. وسبب ذلك عندى أنك إذا وقفت عليه ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه ، ولم تسرع الانتقال عنه ، فقدرت بتلك اللبثه ، على إتباع ذلك الصوت إياه. فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده ، وتهيّأت له ، ونشمت فيه ، فقد حال ذلك بينك وبين الوقفه التى يتمكن فيها من إشباع ذلك الصوت ، فيستهلك إدراجك إياه طرفاً من الصوت الذى كان الوقف يقوّه عليه ويسوغك إمدادك إياه به.

ونحو من هذا ما يحكى أن رجلاً من العرب بايع أن يشرب عبه لبن ولا يتنحج ؛ فلما شرب بعضه كدّه الأمر ، فقال : كبش أملح. فقيل له : ما هذا؟ تنحجت. فقال : من تنحج ، فلا أفلح. فنطق بالحاءات كلها سواكن غير متحرّكه ؛ ليكون ما يتبعها من ذلك الصوت عوناً له على ما كدّه وتكأده (1). فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله فى إدراجه ، مخالفه لحاله فى الوقوف عليه ، ضارع ذلك الساكن المحشوّ به المتحرك ؛ لما ذكرناه من إدراجه ؛ لأن أصل الإدراج للمتحرّك إذ كانت الحركه سبباً له ، وعوناً عليه ؛ ألا ترى أن حركته تنتقصه ما يتبعه من ذلك الصوت ، نحو قولك صبر ، وسلم. فحركه الحرف تسلبه الصوت الذى يسعفه الوقف به ؛ كما أن تأهبك للنطق بما بعده يستهلك بعضه. فأقوى أحوال ذلك الصوت عندك أن تقف عليه ، فتقول : اص. فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه ، فقلت : اصبر ؛ فإن أنت حرّكته اخترمت الصوت البتّه ، وذلك قولك صبر. فحركه ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت البتّه ، والوقوف عليه يمكنه فيه ، وإدراج الساكن يبقى عليه بعضه. فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشوّ به ، لحال أوّل الحرف وآخره ، فصار الساكن المتوسّط لما ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرّك ، وتلك حال تخالف حالى ما قبله وما بعده ، وهو الغرض الذى أريد منه ، وجيء به من أجله ؛ لأنه لا يبلغ حركه ما قبله ، فيجفو تتابع المتحرّكين ، ولا

ص: ١٠٧

١- يقال : تكأده الأمر : شقّ عليه.

سكون ما بعده ، فيفجأ بسكونه المتحرّك الذى قبله ، فينقض عليه جهته وسمته .

فتلك إذا ثلاث أحوال متعاديّه لثلاثه أحرف متتاليه ؛ فكما يحسن تألّف الحروف المتفاوته كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغايه على اعتدال وقرب ، لا على إيغال فى البعد. لذلك كان مثال فعل أعدل الأبنيه ؛ حتى كثر وشاع وانتشر. وذلك أن فتحه الفاء ، وسكون العين ، وإسكان اللام ، أحوال مع اختلافها متقاربه ؛ ألا ترى إلى مضارعه الفتحه للسكون فى أشياء. منها أن كل واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه ؛ نحو قولك فى جمع فعله وفعله : فعلاّت ، بضم العين نحو غرفات ، وفعلاّت بكسرها نحو كسرات ، ثم يستقل توالى الضمّتين والكسرتين ، فيهرب عنهما تاره إلى الفتح ، فتقول : غرفات ، وكسرات ، وأخرى إلى السكون فتقول : غرفات ، وكسرات. أفلا تراهم كيف سوّوا بين الفتحه والسكون فى العدول عن الضمه ، والكسره إليهما. ومنها أنهم يقولون فى تكسير ما كان من فعل ساكن العين وهى واو على فعال ، بقلب الواو ياء ؛ نحو : حوض ، وحياض ، وثوب ، وثياب. فإذا كانت واو واحده متحرّكه صحّت فى هذا المثال من التفسير ؛ نحو : طويل ، وطوال. فإذا كانت العين من الواحد مفتوحه اعتلت (1) فى هذا المثال ؛ كاعتلال الساكن ؛ نحو : جواد ، وجياد. فجرت واو جواد مجرى واو ثوب. فقد ترى إلى مضارعه الساكن للمفتوح. وإذا كان الساكن من حيث أرينا كالمفتوح كان بالمسكّن أشبه. فلذلك كان مثال فعل أخفّ ، وأكثر من غيره ؛ لأنه إذا كان مع تقارب أحواله مختلفها ، كان أمثل من التقارب بغير خلاف ، أو الاتفاق البتّه والاشتباه. ومما يدلّك على أن الساكن إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه أنك قد تجمع فى الوقف بين الساكنين ؛ نحو : بكر ، وعمرو ؛ فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه ، لما جاز أن تجمع بينهما ؛ من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحاله لو لم يكن بعده شىء. فكان يلزمك حينئذ أن تبدئ بالراء ساكنه ، والابتداء بالساكن ليس فى هذه اللغه العربيه. لا بل دل ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن فى السكون تمكّن ما يوقف عليه ، ولا يتناول إلى ما

ص: ١٠٨

١- لا يريد أبو الفتح أن هذا الاعتلال مذهبه القياس والاطراد ، إذ كان لا يجرى إلا على شدوذ ؛ فجياد من الشاذ الذى يوقف عنده ، وإنما هم ابن جنى تعليل هذا الشاذ وذكر مأتاه فى العربيه. ويرى بعض النحويين أن (جيادا) جمع (جيد) ليخرج من الشذوذ. (نجار).

وراءه. ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف النفس ، فتجد السين أتم صوتا من الفاء ، فإن قلبت فقلت : النَّسْف وجدت الفاء أتم صوتا ، وليس هنا أمر يصرف هذا إليه ، ولا يجوز حمله عليه ، إلا زياده الصوت عند الوقوف على الحرف البتّه.

وهذا برهان ملحق بالهندسى فى الوضوح والبيان.

فقد وضح إذا بما أوردناه وجه خفّه الثلاثى من الكلام ، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستثقله غير متمكّنه تمكّن الثلاثى ؛ لأنه إذا كان الثلاثى أخفّ وأمكن من الثنائى - على قله حروفه - فلا محاله أنه أخفّ وأمكن من الرباعى لكثرة حروفه.

ثم لا شكّ فيما بعد ، فى ثقل الخماسى ، وقوه الكلفه به. فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه ، وطوله ، أن يستعملوا فى الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه. ذلك أن الثلاثى يتركب منه ستة أصول ؛ نحو : جعل ، جلع ، عجل ، عالج ، لجع ، لعج. والرباعى يتركب منه أربعة وعشرون أصلا ؛ وذلك أنك تضرب الأربعة فى التراكيب التى خرجت عن الثلاثى وهى ستة ؛ فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيبا ، المستعمل منها قليل ، وهى : عقرب ، وبرقع ، وعرقب ، وعبقر ، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك ، والباقى كله مهمل.

وإذا كان الرباعى مع قربه من الثلاثى إنما استعمل منه الأقل النزر ، فما ظنك بالخماسى على طولهِ وتقاصر الفعل الذى هو مثله [\(١\)](#) من التصريف والتنقل عنه.

فلذلك قلّ الخماسى أصلا. نعم ثم لا تجد أصلا مما ركّب منه قد تصرّف فيه بتغيير نظمه ونضده ، كما تصرف فى باب عقرب ، [وبرقع] [\(٢\)](#) ، وبرقع ؛ ألا ترى أنك لا تجد شيئا من نحو سفرجل قالوا فيه سرفجل ولا نحو ذلك ، مع أن تقليبه يبلغ به مائه وعشرين أصلا ، ثم لم يستعمل من جميع ذلك إلا سفرجل وحده. فأما قول بعضهم زبردج [\(٣\)](#) ، فقلب لحق الكلمه ضروره فى بعض الشعر ولا يقاس. فدلّ ذلك على استكراههم ذوات الخمسه لإفراط طولها ، فأوجبت الحال الإقلال منها ، وقبض اللسان عن النطق بها ، إلا فيما قلّ ونزر ؛ ولما كانت ذوات الأربعة تليها ،

ص: ١٠٩

١- يقال : إنه لمثّنه أن يفعل ذلك. وفى حديث ابن مسعود : إن طول الصلاة وقصر الخطبه مثّنه من فقه الرجل ، أى بيان منه.

٢- برقع - بكسر الأول والثالث - : السماء السابعه. اللسان (برقع).

٣- الزّبرجد والزّبردج : الزّمرد. اللسان (زبرجد).

وتتجاوز أعدل الأصول ... وهو الثلاثي - إليها ، مسّها بقرباها منها قلّه التصرف فيها ؛ غير أنها في ذلك أحسن حالا من ذوات الخمسة ؛ لأنها أدنى إلى الثلاثه منها. فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثي ، وفوق تصرف الخماسي. ثم إنهم لما أمسوا الرباعي طرفا صالحا من إهمال أصوله ، وإعدام حال التمكن في تصرفه ، تخطوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي ، لا من أجل جفاء تركبه بتقاربه ؛ نحو سص ، وسس ؛ ولكن من قبل أنهم حذوه على الرباعي ؛ كما حذوا الرباعي على الخماسي ، ألا ترى أن لجع لم يترك استعماله لثقله من حيث كانت اللام أخت الراء والنون ، وقد قالوا نجع فيه ، ورجع عنه ، واللام أخت الحرفين ، وقد أهملت في باب اللجع ؛ فدل على أن ذلك ليس للاستثقال ، وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي ؛ لثلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد (١) له ، مع شياعه وأطراده في الأصلين اللذين فوقه ؛ كما أنهم لم يخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها ، وذلك ما استعملوه من تحقيرها ، وتكسيها ، وترخيمها ؛ نحو قولك في تحقير سفرجل : سفيرج ، وفي تكسيه : سفارج ، وفي ترخيمه - علما - يا سفرج أقبل ، وكما أنهم لما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تخطوا ذاك أيضا إلى أن شبّهوا الماضي بالمضارع ، فبنوه على الحركة ؛ لتكون له مزيه على ما لا نسبه بينه وبين المضارع ، أعنى مثال أمر المواجه. فاسم الفاعل في هذه القضية كالمخمس ، والمضارع كالرباعي ، والماضي كالثلاثي. وكذلك أيضا الحرف في استحقاقه البناء كالمخمس في استكراههم إيّاه ، والمضمر في إلحاقهم إيّاه بينائه ، كالرباعي في إقلالهم تصرفه ، والمنادى المفرد المعرفه في إلحاقه في البناء بالمضمر كالثلاثي في منع بعضه التصرف ، وإهماله البتّه ، ولهذا التنزيل نظائر كثيره. فأما قوله :

* مال إلى أرطاء حقف فالطجع (٢) *

ص: ١١٠

- ١- أي جعله جامدا غير متصرف.
- ٢- عجز البيت من الرجز لمنظور بن حبه الأسدي في شرح التصريح ٢ / ٣٦٧ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٥٨٤ ، وبلا نسبه في التنبيه والإيضاح ٢ / ٢٣٤ ، والمخصص ٨ / ٢٤ ، وتاج العروس (أبز) ، (أرط) ، (ضجع) ، والأشباه والنظائر ٢ / ٣٤٠ ، وإصلاح المنطق ص ٩٥ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٧١ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٢١ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨٢١ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٢٢٤ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٢٧٤ ، وشرح المفصل ٩ / ٨٢ ، ١٠ / ٤٤. ولسان العرب - (أبز) ، (أرط) ، (ضجع) ، (رطا) ، والمحتسب ١ / ١٠٧ ، والممتع في التصريف ١ / ٤٠٣ ، والمنصف ٢ / ٣٢٩. ويروى : أرطاه بدلا من أرطاء. وصدر البيت : * لَمَا رأى أن لا دعه ولا شبع *

فإنه ليس بأصل ، إنما أبدلت الضاد من اضطجع لاما ؛ فاعرفه.

فقد عرفت إذا أنّ ما أهمل من الثلاثي لغير قبح التأليف ، نحو ضث ، وثضّ ، وثذّ ، وذثّ ، إنما هو لأن محله من الرباعي محل الرباعي من الخماسي ؛ فأتاه ذلك القدر من الجمود ، من حيث ذكرنا ؛ كما أتى الخماسي ما فيه من التصرف في التكسير ، والتحقير ، والترخيم ، من حيث كان محله من الرباعي محلّ الرباعي من الثلاثي. وهذا عادة للعرب مألوفه ، وسنه مسلوكة : إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه ؛ عماره لبيئهما ، وتتميما للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف ؛ ألا تراهم لما شبّهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه ؛ كذلك شبّهوا الفعل بالاسم فأعربوه.

وإذ قد ثبت ما أردناه : من أن الثلاثي في الإهمال محمول على حكم الرباعي فيه ، لقربه من الخماسي ، بقي علينا أن نورد العلة التي لها استعمل بعض الأصول من الثلاثي ، والرباعي ، والخماسي ، دون بعض ، وقد كانت الحال في الجميع متساوية. والجواب عنه ما أذكره.

اعلم أن واضع اللغة لمّا أراد صوغها ، وترتيب أحوالها ، هجم بفكره على جميعها ، ورأى بعين تصوّره وجوه جملها وتفصيلها ، وعلم أنه لا بدّ من رفض ما شنع تألفه منها ، نحو هع ، وقج ، وكق ، فنفاه عنه نفسه ، ولم يمرره بشيء من لفظه ، وعلم أيضا أن ما طال وأملّ بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفّها ، وهو الثلاثي. وذلك أن التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس - وهو الاتساع به في الأسماء ، والأفعال ، والحروف - فإن هناك من وجه آخر ناهيا عنه ، وموحشا منه ، وهو أن في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر ، وبصر ، وصر ، وربص ، صوره الإعلال ، نحو قولهم «ما أطيبه وأيطبه» «واضمحلّ وامضحلّ» «وقسى وأيتق» وقوله :

ص: ١١١

وهذا كله إعلال لهذه الكلم وما جرى مجراها. فلما كان انتقالهم من أصل إلى أصل ، نحو صبر ، وبصر ، مشابها للإعلال ، من حيث ذكرنا ، كان من هذا الوجه كالعاذر لهم فى الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمه التركيب فى الأصول.

فلما كان الأمر كذلك ، واقتضت الصورة رفض البعض ، واستعمال البعض ، وكانت الأصول وموادّ الكلم معرضه (٢) لهم ، وعارضه أنفسها على تخييرهم ، جرت لذلك [عندهم] مجرى مال ملقى بين يدي صاحبه ، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه ، فميز رديئه وزائفه ، فنفاه البتة ، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه ، ثم ضرب بيده إلى ما أطف له من عرض جيده ، فتناوله للحاجه إليه ، وترك البعض ؛ لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه منه ؛ لما قدمنا ذكره ؛ وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك ، مكان أخذ ما أخذ ، لأغنى عن صاحبه ، ولأدى فى الحاجه إليه تأديته ؛ ألا ترى أنهم لو استعملوا لجمع مكان نجع ، لقام مقامه ، وأغنى مغناه. ثم لا- أذفع أيضا أن تكون فى بعض ذلك أغراض لهم ، عدلوا إليه لها ، ومن أجلها ؛ فإن كثيرا من هذه اللغه وجدته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التى عبر بها عنها ؛ ألا تراهم قالوا قضم فى اليابس ، وخضم فى الرطب ؛ وذلك لقوه القاف وضعف الخاء ، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى ، والصوت الأضعف للفعل الأضعف. وكذلك قالوا : صرّ الجندب ، فكررّوا الراء لما هناك من استطاله صوته ، وقالوا : صرصر البازى ، فقطعوه ؛ لما هناك من تقطيع صوته ، وسمّوا الغراب غاق حكاية لصوته ، والبط بطا ، حكاية لأصواتها ، وقالوا : «قطّ الشىء» إذا قطعه عرضا «وقدّه» إذا قطعه طولاً ؛ وذلك لأن منقطع الطاء أقصر مدّه من

ص: ١١٢

-
- ١- الرجز لأبى الأخرز الحمانى فى شرح أبيات سيويه ٢ / ٤٢٧ ، ولسان العرب (كرم) ، (يوم) ، (ثأى) ، وتاج العروس (كرم) ، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ١٦٩ ، والكتاب ٤ / ٣٨٠ ، والممتع فى التصريف ٢ / ٦١٥ ، والمنصف ٢ / ١٢ ، ٣ / ٦٨ ، وتهذيب اللغه ١٥ / ١٦٤ ، ٦٤٥ ، وجمهره اللغه ص ٩٩٤ ، ومقاييس اللغه ٦ / ١٦٠ ، ومجمل اللغه ٤ / ٥٦٢ ، والمخصص ٩ / ٦٠ ، ١٥ / ٧٢ ، ١٧ / ٢٧ ، وكتاب العين ٨ / ٢٥١ ، ٤٣٣. ويروى : * مروان أخو اليوم اليمى *
 - ٢- لشيء معرض لك : موجود ظاهر لا يمتنع. وكلّ مبد عرضه معرض. اللسان (عرض).

منقطع الدال. وكذلك قالوا: «مدّ الحبل» «ومت إليه بقرابه» فجعلوا الدال - لأنها مجهوره - لما فيه علاج ، وجعلوا التاء - لأنها مهموسه - لما لا علاج فيه ، وقالوا: الخدأ - بالهمزة - فى ضعف النفس ، والخذأ - غير مهموز - فى استرخاء الأذن ، [يقال]: أذن خذواء ، وآذان خذو ، ومعلوم أن الواو لا- تبلغ قوه الهمزه. فجعلوا الواو - لضعفها - للعب فى الأذن ، والهمزه - لقوتها - للعب فى النفس ؛ من حيث كان عيب النفس أفحش من عيب الأذن. وسنستقصى هذا الموضوع - فإنه عظيم شريف - فى باب نفرده به.

نعم ؛ وقد يمكن أن تكون أسباب التسميه تخفى علينا بعدها فى الزمان عنا ؛ ألا ترى إلى قول سيويه : «أو لعلّ الأوّل وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر» ؛ يعنى أن يكون الأوّل الحاضر شاهد الحال ، فعرف السبب الذى له ومن أجله ما وقعت عليه التسميه ؛ والآخر - لبعده عن الحال - لم يعرف السبب للتسميه ؛ ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته ؛ قد رفع عقيرته ؛ فلو ذهبت تشتق هذا ، بأن تجمع بين معنى الصوت ، وبين معنى «ع ق ر» لبعده عنك وتعسّفت. وأصله أن رجلا قطعت إحدى رجليه ، فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم صرخ بأرفع صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته. وهذا مما ألزمه أبو بكر أبا إسحاق (1) فقبله منه ، ولم يردده. والكلام هنا أطول من هذا ، لكن هذا مقاده ، فأعلق يدك بما ذكرناه : من أن سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف ؛ لكن كيف؟ ومن أين؟ فقد تراه على ما أوضحناه. فهذا الجواب عن إهمالهم ما أهملوه ، من محتمل القسمه لوجوه التراكيب ، فاعرفه ، ولا- تستطله ؛ فإن هذا الكتاب ليس مبتيا على حديث وجوه الإعراب ؛ وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام ، وكيف بدئ وإلام نحى. وهو كتاب يتساهم ذوو النظر : من المتكلمين ، والفقهاء ، والمتفلسفين ، والنحاه ، والكتّاب ، والمتأدبين التأمّل له ، والبحث عن مستودعه ، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ، ويأنس به ؛ ليكون له سهم منه ، وحصّه فيه! وأما ما أورده السائل فى أوّل هذا السؤال ، الذى نحن منه على سمت

ص: ١١٣

١- أبو بكر : هو ابن السراج ، وأبو إسحاق : هو الزجاج ، وكلاهما تلميذ المبرد. وكان الزجاج مسرفا فى الاشتقاق ، وابن السراج مقتصدا فيه. (نجار).

الجواب ، من عله امتناعهم من تحميل الأصل الذى استعملوا بعض مثله ورفضهم بعضا ، نحو امتناعهم أن يأتوا فى الرباعى بمثال فعلل ، وفعلل ، وفعلل - فى غير قول أبى الحسن - فجوابه نحو من الذى قدّمناه : من تحاميمهم فيه الاستثقال ، وذلك أنهم كما حموا أنفسهم من استيعاب جميع ما تحتمله قسمه تراكيب الأصول ، من حيث قدّمنا وأرنا ، كذلك أيضا توقّفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول ؛ من حيث كان انتقالك فى الأصل الواحد رباعيًا كان ، أو خماسيًا ، من مثال إلى مثال ، فى النقص والاختلال ، كانتقالك فى المادة الواحده من تركيب إلى تركيب ، أعنى به حال التقديم والتأخير ، لكن الثلاثي جاء فيه لخفته جميع ما تحتمله القسمه ، وهى الاثنا عشر مثالا ، إلا مثلا واحدا فإنه رفض أيضا لما نحن عليه من حديث الاستثقال ؛ وهو فعل ؛ وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضمّ.

وكذلك ما امتنعوا من بنائه فى الرباعى - وهو فعلل - هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضمّ ، وإن كان بينهما حاجز لأنه ساكن ، فضعف لسكونه عن الاعتداد به حاجزا ؛ على أن بعضهم حكى زئبر (١) ، وضئبل (٢) ، وخرفع (٣) ، وحكى عن بعض البصريين «إصبع» وهذه ألفاظ شاذة ، لا تعقد بابا ، ولا يتخذ مثلها قياسا.

وحكى بعض الكوفيين ما رأته مذست ؛ وهذا أسهل - وإن كان لا حاجز بين الكسر والضم - من حيث كانت الضمه غير لازمه ، لأن الوقف يستهلكها. ولأنها أيضا من الشذوذ بحيث لا يعقد عليها باب. فإن قلت : فما بهم كثر عنهم باب فعل ، نحو عنق ، وطنب ، وقلّ عنهم باب فعل ، نحو إبل وإطل مع أن الضمه أثقل من الكسره؟ فالجواب عنه من موضعين : أحدهما أن سيبويه قال : «واعلم أنه قد يقلّ الشىء فى كلامهم ، وغيره أثقل منه ، كل ذلك لثلا يكثر فى كلامهم ما يستثقلون» فهذا قول ، والآخر أن الضمه وإن كانت أثقل من الكسره ، فإنها أقوى منها ؛ وقد يحتمل للقوه ما لا يحتمل للضعف ؛ ألا ترى إلى احتمال الهمزه مع ثقلها للحركات ، وعجز الألف عن احتمالهن ، وإن كانت خفيفه لضعفها ، وقوه الهمزه. وإنما ضعفت الكسره عن الضمه لقرب الياء من الألف ، وبعد الواو عنها.

ص: ١١٤

١- الزئبر : ما يعلو الثوب الجديد.

٢- الضئبل : الداهيه.

٣- خرّفع : القطن.

ومن حديث الاستئصال والاستخفاف أنك لا تجد في الثائي - على قله حروفه - ما أوله مضموم ، إلا القليل ؛ وإنما عامته على الفتح ، نحو هل ، وبل ، وقد ، وأن ، وعن ، وكم ، ومن ، وفي المعتلّ أو ، ولو ، وكى ، وأى ، أو على الكسر ؛ نحو إن ، ومن ، وإذ. وفي المعتلّ إى ، وفى ، وهى. ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلا ؛ قالوا : هو ، وأما هم فمحدوفه من همو ، كما أن مذ محذوفه من منذ. وأما هو من نحو قولك : رأيتهم ، وكلمتهم ، فليس شيئا ، لأن هذه ضمه مشبعه فى الوصل ؛ ألا تراها يستهلكها الوقف ، وواو هو فى الضمير المنفصل ثابتة فى الوقف والوصل. فأما قوله :

فبيناه يشرى رحله قال قائل :

لمن جمل رخو الملاط نجيب (١)

فللضوره ، والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل فى عصاه وقناه. فإن قلت : فقد قال :

* أعنى على برق أريك وميضهو (٢) *

فوقف بالواو ، وليست اللفظه قافيه ، وقد قدّمت أن هذه المدّه مستهلكه فى حال الوقف ، قيل : هذه اللفظه وإن لم تكن قافيه ، فيكون البيت بها مقفّى ، أو مصرعا ، فإن العرب قد تقف على العروض نحو من وقوفها على الضرب ، أعنى مخالفه ذلك لوقف الكلام المنشور غير الموزون ؛ ألا ترى إلى قوله أيضا :

* فأضحى يسحّ الماء حول كتيفتن *

فوقف بالتوين خلافا على الوقف فى غير الشعر. فإن قلت : فأقصى حال قوله «كتيفتن» - إذ ليست قافيه - أن تجرى مجرى القافيه فى الوقف عليها ، وأنت ترى الرواه أكثرهم على إطلاق هذه القصيده ونحوها بحرف اللين للوصل ، نحو قوله : ومنزلى ، وحوملى ، وشمألى ، ومحمللى ، فقوله «كتيفتن» ليس على وقف الكلام

ص: ١١٥

١- البيت من الطويل ، وهو للعجير السلولى فى خزانه الأدب ٥ / ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٩ / ٤٧٣ ، والدرر ١ / ١٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٣٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٤ ، والكتاب ص ١٤١ ، ولسان العرب (هدبد) ، (ها) ، وبلا نسبه فى الإنصاف ص ٥١٢ ، وخزانه الأدب ١ / ١٥٠ ، ٥ / ٢٦٥ ، ورفض المباني ص ١٦ ، وشرح المفصل ١ / ٦٨ ، ٣ / ٩٦ .

٢- هو لامرئ القيس فى المعلقه.

ولا- وقف القافيه ، قيل : الأمر على ما ذكرت من خلافه له ؛ غير أن هذا أيضا أمر يخص المنظوم دون المنشور ؛ لاستمرار ذلك عنهم ؛ ألا ترى إلى قوله :

أنى اهتديت لتسليم على دمنن

بالغمر غيرهن الأعصر الأولو (١)

وقوله :

كأن حدوج المالكيه غدوه

خلايا سفين بالنواصف من ددى (٢)

وقوله :

فمضى وقدمها وكانت عادتن

منه إذا هي عزدت إقدامها (٣)

وقوله :

فو الله لا أنسى قتيلا رزئتھو

بجانب قوسى ما مشيت على الأرضى (٤)

وفيها :

ولم أدر من ألقى عليه رداء هو

على أنه قد سلّ عن ماجد محضى (٥)

(١) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (ها). الغمر : اسم مكان.

(٢) البيت من الطويل ، وهو لظرفه فى ديوانه ص ٢٠ ، وشرح المفصل ٤ / ١٠٢ ، ولسان العرب (نصف) ، (خلا) ، (ددا) ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٣٩ ، ولسان العرب (ها).

(٣) هذا البيت قائله لبيد فى معلقته.

(٤) البيت من الطويل ، وهو لأبي خراش الهذلي في أمالي المرتضى ١ / ١٩٨ ، وخزانه الأدب ٥ / ٤٠٦ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، وسمط اللآلى ص ٦٠١ ، وشرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٣٠ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقي ص ٧٨٥ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٢١ ، والشعر والشعراء ٢ / ٦٦٨ ، ومعجم ما استعجم ص ١١٠٢ ، وللهدلي في المحتسب ٢ / ٢٠٩ ، وبلا نسبه في أمالي ابن الحاجب ص ٤٥٣ . ويروى : بقيت بدلا من مشيت .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبي خراش الهذلي في أمالي المرتضى ١ / ١٩٨ ، ١٩٩ ، وخزانه الأدب ٥ / ٤٠٦ ، وسمط اللآلى ص ٦٠١ ، وشرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٣٠ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقي ص ٧٨٧ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٢٠ ، ومعجم البلدان ٤ / ٤١٣ (قوس) ، وبلا نسبه في الإنصاف ١ / ٣٩٠ .

ص: ١١٦

وأمثاله كثير. كل ذلك الوقوف على عروضه مخالف للوقوف على ضربه ، ومخالف أيضا لوقوف الكلام غير الشعر. ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الموضوع في علم القوافي. وقد كان يجب أن يذكر ولا يهمل.

(رجع) وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد : عامته على الفتح ، إلا الأقل ؛ وذلك نحو همزه الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء وكاف التشبيه وغير ذلك. وقليل منه مكسور ، كباء الإضافه ولامها ، ولام الأمر ، ولو عرى ذلك من المعنى الذى اضطّره إلى الكسر لما كان إلا مفتوحا ، ولا نجد فى الحروف المنفرده ذوات المعانى ما جاء مضموما ، هربا من ثقل الضمه. فأما نحو قولك : اقتل ، ادخل ، استقصى عليه ، فأمره غير معتد ؛ إذ كانت هذه الهمزه إنما يتبلغ بها فى حال الابتداء ، ثم يسقطها الإدراج الذى عليه مدار الكلام ومتصرفه.

فإن قلت : ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفتّه ، وعنيت بأحواله وتبعته ، حتى تحامت هذه المواضع التحامى الذى نسبته إليها ، وزعمته مرادا لها؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعا ، وأبيس طينا ، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق ، الذى لا يصح لذى الرقه والدقه منا أن يتصوره إلا بعد أن توضح له أنحاءه ، بل أن تشرح له أعضاؤه؟.

قيل له : هيهات! ما أبعدك عن تصوّر أحوالهم ، وبعد أغراضهم ولطف أسرارهم ، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم ، وخففوا عن ألسنتهم ، بأن اختلسوا الحركات اختلاسا ، وأخفوها فلم يمكّنها فى أماكن كثيرة ولم يشبعوها ؛ ألا ترى إلى قراءه أبى عمرو «ما لك لا تأمننا على يوسف» مختلسا ، لا محققا ؛ وكذلك قوله عزوجل : (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى) [القيامة : ٤٠] مخفيّ لا- مستوفى ، وكذلك قوله عزوجل : (فَتَوَبُّوا إِلَى بَارئِكُمْ) [البقره : ٥٤] مختلسا غير ممكّن كسر الهمزه ، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ ، إلى أن ادعى أن أبى عمرو كان يسكّن الهمزه ، والذى رواه صاحب (١) الكتاب اختلاس

ص: ١١٧

١- يريد سيبويه ، وانظر كتابه (٢ / ٢٩٧) ، وهذا الذى رواه صاحب الكتاب رواه القراء أيضا ، ورووا مع هذا الإسكان. وممن روى الإسكان أبو محمد اليزيدى ، وهو من هو فى القراءه والبصر بالعربيه. ومثل أبى محمد ما كان ليرمى بإساءه السمع ، وقد روى أدق من هذا وأصنع عن أبى عمرو ؛ فقد ذكر أن أبى عمرو كان يشمّ الهاء من «يهدى» والنخاء من «يخضمون» شيئا من الفتح ، وهذا من اللطف بمكان. وانظر النشر ٢١٦ (نجار).

هذه الحركة ، لا حذفها البتة ، وهو أضيف لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنا. ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانه ، لكن أتوا (١) من ضعف درايبه. وأبلغ من هذا في المعنى ما رواه من قول الراجز :

تى أنام لا يؤرقنى الكرى

ليلا ولا أسمع أجراس المطى (٢)

ياشمام القاف من يؤرقنى ، ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن ، وليست هناك حركة البتة ، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن ؛ ألا- ترى أن الوزن من الرجز ، ولو اعتدّت القاف متحرّكة لصار من الكامل. فإذا قنعوا من الحركة بأن يومثوا إليها بالآله التي من عاداتها أن تستعمل في النطق بها ، من غير أن يخرجوا إلى حسّ السمع شيئا من الحركة ، مشبعه ولا مختلسه ، أعنى أعمالهم الشفتين للإشمام في المرفوع ، بغير صوت يسمع هناك ، لم يبق وراء ذلك شيء يستدلّ به على عنايتهم بهذا الأمر ؛ ألا- ترى إلى مصارفتهم أنفسهم في الحركة على قلتها ولطفها ، حتى يخرجوها تاره مختلسه غير مشبعه ، وأخرى مشمّه للعين لا للأذن.

ومما أسكنوا فيه الحرف إسكانا صريحا ما أنشده من قوله :

رحت وفي رجلك ما فيهما

وقد بدا هنك من المتر (٣)

ص: ١١٨

١- يريد أن الإسكان لا وجه له في العربية ، ولو كان القراء على درايبه بذلك لترددوا في روايه الإسكان. وقد أفاض العلماء في بيان أن العرب قد تعمد للإسكان تخفيفا ، وأن تسكين المرفوع في نحو «يشعركم» لغه لتميم وأسد ، فلا وجه للإسكان من جهه الدرايبه. وابن جنى في الطعن على القراء في هذا الموطن تابع للمبرد قبله. وهذه نزعه جانبيهما فيها الإنصاف. انظر المرجع السابق. (نجار).

٢- الرجز بلا نسبه في جمهوره اللغه ص ٨٠١ ، وجواهر الأدب ص ٨٦ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٣٢٣ ، والدرر ٢ / ١٨٥ ، والكتاب ٣ / ٩٥ ، ولسان العرب (أرق) ، (شمم) ، (مطا) ، والمنصف ٢ / ١٩١ ، وتاج العروس (أرق) ، (شمم) ، (مطا). الكرى : المكارى ، الذى يكرىك دابته ، والجمع أكرىاء ، بشد الياء خففها للضرورة.

٣- البيت من السريع ، وهو للأقيشر الأسدّى في ديوانه ص ٤٣ ، وخزانه الأدب ٤ / ٤٨٤ ، ٨ / ٣٥١ ، والدرر ١ / ١٧٤ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٣٩١. والمقاصد النحويه ٤ / ٥١٦ ، ١ / ٦٥ ، ٢ / ٣١ ، وتخليص الشواهد ص ٦٣ ، والكتاب ٤ / ٢٠٣ ، ووصف المباني ص ٣٢٧ ، وشرح المفصل ١ / ٤٨ ، ولسان العرب (وأل) ، (هنا) ، وهمع الهوامع ١ / ٥٤.

بسكون النون البته من «هنك»). وأنشدنا أبو علي رحمه الله لجرير :

سيروا بنى العمّ فالأهواز منزلکم

ونهر تیری فلا تعرفکم العرب (١)

بسكون فاء تعرفکم ، أنشدنا هذا بالموصل سنه إحدى وأربعين وقد سئل عن قول الشاعر :

فلما تبين غبّ أمرى وأمره

وولت بأعجاز الأمور صدور (٢)

وقال الراعى :

تأبى قضاعه أن تعرف لكم نسبا

وابنا نزار فأنتم بيضه البلد (٣)

وعلى هذا حملوا بيت لبيد :

تراك أمكنه إذا لم أرضها

أو يرتبط بعض النفوس حمامها (٤)

وبيت الكتاب :

فاليوم أشرب غير مستحقب

إثما من الله ولا واغل (٥)

ص: ١١٩

١- البيت من البسيط ، وهو لجرير فى ديوانه ص ٤٤١ ، والأغانى ٣ / ٢٥٣ ، وجمهره اللغة ص ٩٦٢ ، وخزانه الأدب ٤ / ٤٨٤ ، وسمط اللآلى ص ٥٢٧ ، ولسان العرب (شتت) ، (عبد) ، ومعجم البلدان ٥ / ٣١٩ ، (فهر تيرى) والمعرب ص ٣٨ . ويروى : ولا يعرفکم بدلا من فلا تعرفکم.

٢- البيت من الطويل ، وهو لنهشل بن حرى فى ديوانه ص ٩٥ ، ولسان العرب (غب) ، (نأش) ، وتاج العروس (نأش) ، وتهذيب اللغة ١٦ / ١١٠ . ويروى : رأى ما بدلا من : تبين ، وناءت بدلا من وولت.

٣- البيت من البسيط ، وهو للراعى النميرى فى ديوانه ص ٢٠٣ ، ولسان العرب (بيض) ، وتهذيب اللغة ٣ / ١٢٤ ، ١٢ / ٨٥ ،

والحيوان ٤ / ٣٣٦ ، وتاج العروس (بلد) ، (بيض) ، وبلا نسبه في لسان العرب (دعا) ، وتاج العروس (دعا).

٤- البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعه في ديوانه ص ٣١٣ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقي ص ٧٧٢ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٤١٥ ، والصاحبي في فقه اللغه ص ٢٥١ ، ومجالس ثعلب ص ٦٣ ، ٣٤٦ ، ٤٣٧ ، والمحتسب ١ / ١١١ ، وبلا نسبه في خزانه الأدب ٧ / ٣٤٩.

٥- البيت من السريع ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٢ ، وإصلاح المنطق ص ٢٤٥ ، ٣٢٢ ، والأصمعيات ص ١٣٠ ، وجمهره اللغه ص ٩٦٢ ، وحماسه البحترى ص ٣٦ ، وخزانه الأدب ٤ / ١٠٦ ، ٨ / ٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، والدرر ١ / ١٧٥ ، وورصف المبانى ص ٣٢٧ ، وشرح التصريح ١ / ٨٨ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقي ص ٦١٢ ، ١١٧٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦ ، وشرح المفصل ١ / ٤٨ ، والشعر والشعراء ١ / ١٢٢ ، والكتاب ٤ / ٢٠٤ ، ولسان العرب (حقب) ، (دلک) ، (وغل) ، والمحتسب ١ / ١٥ ، ١١٠ ، وتاج العروس (وغل) ، وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ١ / ٦٦ ، والاشتقاق ص ٣٣٧ ، وخزانه الأدب ١ / ١٥٢ ، ٣ / ٤٦٣ ، ٤ / ٤٨٤ ، ٨ / ٣٣٩ ، والمقرب ٢ / ٢٠٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٤.

وعليه ما أنشده من قوله :

* إذا اعوججن قلت صاحب قَوْم (١) *

واعترض أبو العباس في هذا الموضع إنما هو ردّ للرواية ، وتحكّم على السماع بالشهوه ، مجردة من النصفه ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه. وهذا واضح.

ومنه إسكانهم نحو رسل ، وعجز ، وعضد ، وظرف ، وكرم ، وعلم ، وكتف ، وكبد ، وعصر. واستمرار ذلك في المضموم والمكسور ، دون المفتوح ، أدلّ دليل - بفصلهم بين الفتحه وأختيها - على ذوقهم الحركات ، واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر. فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير ، المحتقر من الأصوات ، فكيف بما فوقه من الحروف التوامّ ، بل الكلمه من جمله الكلام.

وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني ، عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ، في كتابه الكبير في القراءات قال : قرأ عليّ أعرابيّ بالحرم : «طبيي لهم وحسن مآب» [الرعد : ٢٩] فقلت : طوبي ، فقال : طبيي ، فأعدت فقلت : طوبي ، فقال : طبيي ؛ فلما طال عليّ قلت : طوطو ، قال : (طى طى). أفلا ترى إلى هذا الأعرابيّ ، وأنت تعتقده جافيا كزّا ، لا دمثا ولا طيعا ؛ كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثّر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفه هزّ ولا تمرين ، وما ظنك به إذا خلّى مع سومه (٢) ،

ص : ١٢٠

-
- ١- عجز البيت من الرجز لأبي نخيله في شرح أبيات سيويه ٢ / ٣٩٨ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٢٢٥ ، وبلا نسبه في الكتاب ٤ / ٢٠٣ ، ولسان العرب (عوم). وصدر البيت : * بالدّوّ أمثال السفين الصّوم *
- ٢- من قوله سامت الراعيه والماشيه والغنم تسوم سوما : رعت حيث شاءت.

وتساند إلى سليقيته ونجره (١).

وسألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العديف العقيلي الجوثي ، التميمي - تميم جوثه (٢) - فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك؟ فقال أقول : ضربت أخاك.

فأدركته على الرفع ، فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك أبدا. قلت : فكيف تقول ضربني أخوك ، فرفع. فقلت : أأنت زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدا؟ فقال : أيش هذا! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا إلا أدلّ شيء على تأملهم مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه في كل موضع حقّه ، وحصّيته من الإعراب ، عن ميزه ، وعلى بصيره ، وأنه ليس استرسالا- ولا- ترجيما. ولو كان كما توهمه هذا السائل لكثير اختلافه ، وانتشرت جهاته ، ولم تنقد مقاييسه. وهذا موضع نفرد له بابا بإذن الله تعالى فيما بعد. وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض : فيه تقرير الأصول ، وإحكام معاقدها ، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها ، وبه وبأمثاله تخرج أضغانها ، وتبعج أحضانها ، ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه ، ومرزون (٣) إليه ؛ فاعرفه ؛ فإنّ أحدا لم يتكلّف الكلام على عله إهمال ما أهمل ، واستعمال ما استعمل. وجماع أمر القول فيه ، والاستعانة على إصابه غروره (٤) ومطاويه ، لزومك محجّه القول بالاستثقال والاستخفاف ، ولكن كيف ، وعلام ، ومن أين ، فإنه باب يحتاج منك إلى تأنّ ، وفضل بيان وتأتّ. وقد دقت لك بابه ، بل خرقت بك حجابيه. ولا تستطل كلامي في هذا الفصل ، أو ترى أنّ المقنع فيه كان دون هذا القدر ؛ فإنّك إذا راجعته وأنعمت تأمله علمت أنه منبهه للحسّ ، مشجعه للنفس.

وأما السؤال عن عله عدل عامر ، وجاشم ، وثاعل ، وتلك الأسماء المحفوظه ، إلى فعل : عمر ، وجشم ، وثعل ، وزحل ، وغدر ، دون أن يكون هذا العدل في مالك ، وحاتم ، وخالد ، ونحو ذلك ؛ فقد تقدّم الجواب عنه فيما فرط : أنهم لم يخصّوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره ، إلا لاعتراضهم طرفا مما أطفّ لهم من

ص: ١٢١

١- النجر : الأصل والطبيعه.

٢- جوثه : حيّ أو موضع ، و تميم جوثه منسوبون إليهم. اللسان (جوث).

٣- مرزون : مستندون ، من أرزيت إلى الله : استندت.

٤- كلّ ثوب متشّن في ثوب أو جلد : غرّ ، وجمعه غرور. اللسان (غرر).

جمله لغتهم كما عنّ ، وعلى ما أتجه ، لا لأمر خصّ هذا دون غيره مما هذه سبيله ؛ وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله ؛ ولكن لا ينبغي أن تخلد إليها ، إلا بعد السبر والتأمل ، والإنعام والتصفّح ؛ فإن وجدت عذرا مقطوعا به صرت إليه ، واعتمدته ، وإن تعذر ذلك ، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ؛ فإنك لا تعدم هناك مذهبا تسلكه ، ومأما تتورّده. فقد أريتك في ذلك أشياء : أحدها استثقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف ، حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها ، واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها ، فحذفوها ، ثم ميّلوا (١) بين الحركات فأنحوا على الضمه والكسره لثقلهما ، وأجّوا (٢) الفتحة في غالب الأمر لخفتها ، فهل هذا إلا- لقوّه نظرهم ولطف استشفافهم وتصفّحهم.

أنشدنا مره أبو عبد الله الشجرى شعرا لنفسه ، فيه بنو عوف ، فقال له بعض الحاضرين : أتقول : بنو عوف ، أم بنو عوف ؟ شكا من السائل في بنو وبنو ؛ فلم يفهم الشجرى ما أراده ، وكان في ثنايا السائل فضل فرق (٣) ، فأشبع الصوت الذى يتبع الفاء فى الوقف ؛ فقال الشجرى ، مستنكرا لذلك : لا أقوى فى الكلام على هذا النفخ.

وسألت غلاما من آل المهيتا فصيحا عن لفظه من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها ، فقلت : أكذا ، أم كذا؟ فقال : « كذا بالنصب ؛ لأنه أخف » ، فجنح إلى الحفه ، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ. وأظنه استعمل هذه اللفظه لأنها مذكوره عندهم فى الإنشاد الذى يقال له النصب ، مما يتغنى به الركبان.

وسنذكر فيما بعد بابا نفصل فيه بين ما يجوز السؤال عنه مما لا يجوز ذلك فيه بإذن الله.

ومما يدللك على لطف القوم ورقّتهم مع تبدّلهم ، وبذاذه ظواهرهم ؛ مدحهم بالسباطه والرشاقه ، وذمّهم بضدّها من الغلظه والغباوه ، ألا ترى إلى قولها :

ص: ١٢٢

١- ميل : تردد.

٢- أكثروا استعمالها. من قولهم : أجّم البئر ، تركها يجتمع ماؤها.

٣- الفرق - بالتحريك - : تباعد بين الثنيتين. اللسان (فرق).

فتى قد قد السيف لا متأزف

ولا رهل لباته وبآدله (١)

وقول جميل فى خبر له :

وقد رابنى من جعفر أن جعفرا

بيت هوى ليلى ويشكو هوى جمل

فلو كنت عذرى الصبا به لم تكن

بطينا وأنساک الهوى كثره الأكل (٢)

وقول عمر :

قليلاً على ظهر المطيه ظلّه

سوى ما نفى عنه الرداء المحجر (٣)

وإلى الأبيات المحفوظه فى ذلك وهى قوله :

ولقد سرى على الظلام بمغشم

جلد من الفتیان غير مثقل (٤)

وأظن هذا الموضوع لو جمع لجا مجلدا عظيما.

ص: ١٢٣

١- البيت من الطويل ، وهو للعجيز السلولى فى لسان العرب (أزف) ، (بأدل) ، (رهل) ، (ضأل) ، وتاج العروس (أزف) ، (رهل) ، ولأم يزيد بن الطثريه فى مقاييس اللغة ١ / ٩٥ ، ٢ / ٤٥٢ ، ولزيب أخت يزيد بن الطثريه فى تاج العروس (ضؤل) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (بدل) ، وتهذيب اللغة ١٣ / ٢٤٤ ، ١٤ / ١٣٢ ، وجمهره اللغة ص ٣٠١ ، والمخصص ١ / ١٦٠ ، ٢ / ٤٩ ، ومجمل اللغة ١ / ٢٤٤ ، وديوان الأبدب ٢ / ٢٤٨ ، وكتاب العين ٨ / ٢٤٥ ، ٧ / ٤٩١ . ويروى : وأباجله بدلا من : وبآدله. المتأزف : الضعيف الجبان ، والبأدله : اللحم بين الإبط والثندوه كلها ، والجمع البآدل ، وقيل : اللحمه بين العنق والترقوه. اللسان (بأدل).

٢- أورد القالى فى الذيل ٢٠٧ البيتين ببعض تغيير من غير عزو. وانظر السمط ٩٤ ، وأورد فى الكامل ٩١ - ٦ : «وأنشدت الأعرابى : وقد رابنى من زهدم أن زهدما يشدّ على خبزي ويكى على جمل فلو كنت عذرى العلاقه لم تكن سميئا وأنساک

الهوى كثره الأكل (نجار).

٣- من قصيدته التي مطلعها : أمن آل نعم أنت غاد فمبكر غداه غذ أم رائح فمهجر وقوله : «قليلا» كذا في ج ، والأغانى ٨٢ / ١ طبعه الدار ، وفي سائر الأصول : «قليل» ، وهو وصف ل- «رجلا» في البيت قبله ، وهو : رأيت رجلا- أمّا إذا الشمس عارضت فيضحى ، وأمّا بالعشّى فيخصر (نجار).

٤- البيت من الكامل ، وهو لأبى كبير الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٢ ، ولسان العرب (علا) وبلا نسبه فى مقياس اللغة ٦ / ٣١. ويروى : مهتل بدلا من مثقل.

وحدّثني أبو الحسن علي بن عمرو عقيب منصرفه من مصر هاربا متعسِّفا ، قال : أذمّ (١) لنا غلام - أحسبه قال من طيء - من باديه الشأم ، وكان نجيبا متيقِّظا ، يكنى أبا الحسين ويخاطب بالأمرير ؛ فبعدنا عن الماء في بعض الوقت ، فأضّرّ ذلك بنا ، قال فقال لنا ذلك الغلام : على رسلكم فإني أشمّ رائحه الماء. فأوقفنا بحيث كنّا ، وأجرى فرسه ، فتشرف هاهنا مستشفّا ، ثم عدل عن ذلك الموضوع إلى آخر مستروحا للماء ، ففعل ذلك دفعات ، ثم غاب عنا شيئا وعاد إلينا ، فقال : النجاه والغنيمه ، سيروا على اسم الله تعالى ؛ فسرنا معه قدرا من الأرض صالحا ، فأشرف بنا على بئر ، فاستقينا وأروينا. ويكفي من ذلك ما حكاه من قول بعضهم لصاحبه : ألاتا ، فيقول الآخر مجيبا له : بلى فا ، وقول الآخر :

* قلنا لها قفى لنا قالت قاف (٢) *

ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا : «ربّ إشاره أبلغ من عباره» نعم وقد يحذفون بعض الكلم استخفافا ، حذفوا يخلّ بالبقية ، ويعرّض لها الشبه ؛ ألا ترى إلى قول علقمه :

كأن إبريقهم ظبي على شرف

مفدّم بسبا الكتّان ملثوم (٣)

أراد : بسائب. وقول لبيد :

* درس المنا بمتالع فأبان (٤) *

ص : ١٢٤

١- أخذ له الذمه والعهد بالأمان.

٢- سبق تخريجه.

٣- الفدّام : ما يوضع على فم الإبريق ، وإبريق مفدّم : عليه فدام ، اللسان (فدم). اللثام : ما كان على الفم من النقاب. والسبب والسبيبه : الشقه ، وخص بعضهم بها الشقه البيضاء ، والجمع سبائب : والبيت في اللسان (سبب) وفيه «أراد سبائب فحذف».

٤- صدر البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٣٨ ، والدرر ٦ / ٢٠٨ ، وسمط اللآلى ص ١٣ ، وشرح التصريح

٢ / ١٨٠ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٣٩٧ ، ولسان العرب (تلع) (ابن) ، والمقاصد النحويه ٤ / ٢٤٦ ، وتاج العروس (تلع) ، وبلا

نسبه في أوضح المسالك ٤ / ٤٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٦٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٦ ، وكتاب العين ١ / ١٧٣. وعجز البيت : *

فتقادت بالحبس فالسّوبان*

أراد المنازل. وقول الآخر :

حين ألفت بقاء بركها

واستحزّ القتل في عبد الأشل (١)

يريد عبد الأشهل من الأنصار ، وقول أبي دواد :

يذرين جندل حائر لجنوبها

فكأنما تذكى سنابكها الحبا (٢)

أى تصيب بالحصى فى جريها جنوبها ، وأراد الجباب ، وقال الأخطل :

أمست منها بأرض ما يبلغها

بصاحب الهمّ إلا الجسر الأجد (٣)

قالوا : يريد منازلها ، ويجوز أن يكون منها قصدها.

ودع هذا كلّه ، ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها ، والأسماء المشروط بها ، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير ، المتناهى فى الأبعاد والطول ؛ فمن ذلك قولك : كم مالك ، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك : أعشره مالك ، أم عشرون ، أم ثلاثون ، أم مائه ، أم ألف ، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبدا ؛ لأنه غير متناه ؛ فلما قلت : «كم» أغنتك هذه اللفظه الواحده عن تلك الإطاله غير المحاط بآخرها ، ولا المستدركه. وكذلك أين بيتك ؛ قد أغنتك «أين» عن ذكر الأماكن كلها. وكذلك من عندك ؛ قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم. وكذلك متى تقوم ؛ قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنه على بعدها.

وعلى هذا بقيه الأسماء من نحو : كيف ، وأى ، وأيان ، وأنى. وكذلك الشرط فى قولك : من يقيم أقم معه ؛ فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس ، ولو لا هو

ص: ١٢٥

١- البيت من الرمل ، وهو لعبد الله بن الزبعرى فى ديوانه ص ٤٢ ، ولسان العرب (برك) ، وتاج العروس (برك) ، (قبا) ، (شهل) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (شهل) ، وأساس البلاغه (حرر). والبرك : وسط الصدر ، وابترك القوم فى القتال جثوا على الركب واقتتلوا ابتراكا.

٢- البيت من الكامل ، وهو بلا- نسبه فى لسان العرب (حجب) وفيه «إنما أراد الجباب ، أى نار الجباب ، يقول : تصيب

بالحصى فى جريها جنوبها. يقال للخيل إذا أورت النار بحوافرها : هى نار الحباحب ، والحباحب : طائر يطير فيما بين المغرب والعشاء ، كأنه شراره. وفى تاج العروس (حب) ويروى : جائر بدلا من حائر.
٣- البيت من البسيط. وهو للأخطل فى ديوانه ص ٤٧ ، ولسان العرب (نزل) ، (منى) ، وكتاب الجيم ٣ / ٢٣٧ ، وتاج العروس (منا).

لاحتجت أن تقول : إن يقيم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك ، ثم تقف حسيرا مبهورا ، ولما تجد إلى غرضك سيلا . وكذلك بقيه أسماء العموم في غير الإيجاب : نحو أحد ، وديار ، وكتيع ، وأرم ، وبقية الباب . فإذا قلت : هل عندك أحد أغناك ذلك عن أن تقول : هل عندك زيد ، أو عمرو ، أو جعفر ، أو سعيد ، أو صالح ، فتطيل ، ثم تقصر إقصار المعترف الكليل ، وهذا وغيره أظهر أمرا ، وأبدى صفحه وعنوانا . فجميع ما مضى وما نحن بسبيله ، مما أحضرناه ، أو نبهنا عليه فتركانه ، شاهد بإيثار القوم قوه إيجازهم ؛ وحذف فضول كلامهم . هذا مع أنهم في بعض الأحوال قد يمكنون ويحتاطون ، وينحطون في الشق (١) الذي يؤمنون ، وذلك في التوكيد نحو جاء القوم أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون ؛ وقد قال جرير :

تزود مثل زاد أبيك فينا

فنعم الزاد زاد أبيك زادا (٢)

فزاد الزاد في آخر البيت توكيدا لا غير .

وقيل لأبي عمرو : أكانت العرب تطيل ؟ فقال : نعم لتبلغ . قيل : أفكانت توجز ؟ قال : نعم ليحفظ عنها .

واعلم أن العرب - مع ما ذكرنا - إلى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعد . ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنه باستكراه تلك الحال وملالها ، ودأله على أنها إنما تجشمتها لما عاها هناك وأهمها ؛ فجعلوا تحمّل ما في ذلك على العلم بقوه الكلفه فيه ، دليلا على إحكام الأمر فيما هم عليه .

ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطاله - مع مجيئها بها للضرورة الداعيه إليها - أنهم لما أكدوا فقالوا : أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون ؛ لم يعيدوا أجمعون

ص : ١٢٦

١- يقال : انحطت الناقه في سيرها : أسرع ، يقال ذلك للنحيبه السريعه «وينحطون في الشق الذي يؤمن» أي يجتهدون فيه .
٢- البيت من الوافر ، وهو لجرير في خزانه الأدب ٩ / ٣٩٤ - ٣٩٩ ، والدرر ٥ / ٢١٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩ ، وشرح شواهد المغنى ص ٥٧ ، وشرح المفصل ٧ / ٢١٣٢ ، ولسان العرب (زود) ، والمقاصد النحويه ٤ / ٣٠ ، وبلا نسبه في شرح الأشموني ١ / ٢٦٧ ، وشرح شواهد المغنى ص ٨٦٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٦ ، ومغنى اللبيب ص ٤٦٢ ، والمقتضب ٢ / ١٥٠ .

البته ، فيكرروها فيقولوا : أجمعون ، أجمعون ، أجمعون ، فعدلوا عن إعادته جميع الحروف إلى البعض ، تحاميا - مع الإطالة - لتكرير الحروف كلها.

فإن قيل : فلم اقتصروا على إعادته العين وحدها ، دون سائر حروف الكلمه؟

قيل : لأنها أقوى في السجعه من الحرفين اللذين قبلها ، وذلك أنها لام ، فهي قافيه ، لأنها آخر حروف الأصل ، فجىء بها لأنها مقطع الأصول ، والعمل في المبالغه والتكرير إنما هو على المقطع ، لا على المبدأ ، ولا المحشى .

ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع ، وفي السجع كمثل ذلك . نعم ، وآخر السجعه والقافيه أشرف عندهم من أولها ، والعنايه بها أمس ، والحشد عليها أوفى وأهم . وكذلك كلما تطرّف الحرف في القافيه ازدادوا عنايه به ، ومحافظه على حكمه .

ألا تعلم كيف استجازوا الجمع بين الياء والواو ردفين ، نحو : سعيد ، وعمود .

وكيف استكروها اجتماعهما وصلين ، نحو قوله : «الغراب الأسود و» مع قوله أو «مغتدى» وقوله في «غدى» وبقيه قوافيها ، وعله جواز اختلاف الردف وقبح اختلاف الوصل هو حديث التقدم والتأخر لا غير . وقد أحكمنا هذا الموضوع في كتابنا المعرب - وهو تفسير قوافي أبي الحسن - بما أغنى عن إعادته هنا . فلذلك جاءوا لَمَّا كرهوا إعادته جميع حروف أجمعين بقافيتها ، وهي العين ؛ لأنها أشهر حروفها ؛ إذ كانت مقطعا لها . فأما الواو والنون فزائدتان لا يعتدّان لحذفهما في أجمع وجمع ، وأيضا فلأن الواو قد ترك فيه إلى الياء ، نحو أجمعون وأجمعين .

وأیضا لثبات النون تاره وحذفها أخرى ، في غير هذا الموضوع ، فلذلك لم يعتدّا مقطعا .

فإن قلت : إن هذه النون إنما تحذف مع الإضافه ، وهذه الأسماء التوابع ، نحو «أجمعين وبابه» مما لم تسمع إضافته فالنون فيها ثابتة على كل حال ، فهلا اقتصر عليها ، وقفيت الكلم كلها بها .

قيل : إنها وإن لم يصف هذا الضرب من الأسماء ، فإن إضافته هذا القبيل من الكلم في غير هذا الموضوع مطّرده منقادته ؛ نحو : مسلموك ، وضاربو زيد ، وشاتمو جعفر ، فلما كان الأكثر فيما جمع بالواو والنون إنما هو جواز إضافته حمل الأقل

فى ذلك عليه ، وألحق فى الحكم به .

فأما قولهم : أخذ المال بأجمعه ؛ فليس أجمع هذا هو أجمع من قولهم : جاء الجيش أجمع ، وأكلت الرغيف أجمع ؛ من قبل أن أجمع هذا الذى يؤكّد به ، لا يتنكر هو ولا ما يتبعه أبدا ؛ نحو أكتع ، وجميع هذا الباب ؛ وإذا لم يجز تنكيره كان من الإضافة أبعد ؛ إذ لا سبيل إلى إضافه اسم إلا بعد تنكيره وتصوّره كذلك .

ولهذا لم يأت عنهم شىء من إضافه أسماء الإشارة ، ولا الأسماء المضمرة ؛ إذ ليس فيها ما ينكر . ويؤكد ذلك عندك أنهم قد قالوا فى هذا المعنى : جاء القوم بأجمعهم (بضم الميم) فكما أن هذه غير تلك لا محاله ، فكذلك المفتوحه الميم هى غير تلك . وهذا واضح .

وينبغى أن تكون «أجمع» هذه المضمومه العين جمعا مكسّرا ، لا واحدا مفردا ؛ من حيث كان هذا المثال مما يخصّ التكسير دون الأفراد ، وإذا كان كذلك فيجب أن يعرف خبر واحده ما هو . فأقرب ذلك إليه أن يكون جمع «جمع» من قول الله سبحانه : (سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ) [القمره : ٤٥] . ويجوز عندي أيضا أن يكون جمع أجمع على حذف الزيادة ؛ وعليه حمل أبو عبيده قول الله تعالى : (وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ) [يوسف ٢٢ ، القصص : ١٤] أنه جمع أشدّ ، على حذف الزيادة . قال : وربما استكروهوا على حذف هذه الزيادة فى الواحد ، وأنشد بيت عنتره :

* عهدى به شدّ النهار ... (١) *

أى أشدّ النهار ، يعنى أعلامه وأمتعه ، وذهب سيبويه فى أشدّ هذه إلى أنها جمع شدّه ؛ كنعمة وأنعم . وذهب أبو عثمان فيما روينا عن أحمد (٢) بن يحيى عنه إلى

ص : ١٢٨

١- جزء من البيت وهو من الكامل ، وهو لعنتره فى ديوانه ص ٢١٣ ، ولسان العرب (شدد) ، وتاج العروس (شدد) . وتمتمته :
..... كأنما خضب اللبان ورأسه بالعظم والعظم : صبغ أحمر .

٢- أبو عثمان المازنى ، كانت وفاته سنة ٢٤٩ هـ . وأحمد بن يحيى ثعلب وكانت وفاته سنة ٢٩١ هـ . ويقضى هذا النص أن ثعلبا أخذ عن المازنى . وجاء فى سر الصناعات فى حرف الباء (ص ١٢٨) : «أخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال : قال أبو عثمان - يعنى المازنى - ...» وأحمد بن يحيى الذى يروى عنه محمد بن الحسن هو ثعلب بلا ريب .

أنه جمع لا واحد له.

ثم لنعد فنقول : إنهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه ، مصانعين عنه علم أنهم إلى الإيجاز أميل ، وبه أعنى ، وفيه أرغب ؛ ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام : من كثره الحذوف ، كحذف المضاف ، وحذف الموصوف ، والاكتفاء بالقليل من الكثير ، كالواحد من الجماعه ، وكالتلويح من التصريح. فهذا ونحوه - مما يطول إيراده وشرحه - مما يزيل الشك عنك في رغبتهم فيما خفّ وأوجز ، عما طال وأمل ، وأنهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعى حاجه ، أبانوا عن ثقلها عليهم ، واعتدوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم ، وجعلوه كالمنبهه على فرط عنايتهم ، وتمكّن الموضع عندهم ، وأنه ليس كغيره مما ليست له حرمة ، ولا النفس معيته به.

نعم ، ولو لم يكن في الإطالة في بعض الأحوال إلا الخروج إليها عما قد ألف وملّ من الإيجاز لكان مقنعا.

ألا ترى إلى كثره غلبه الياء على الواو في عامّ الحال ، ثم مع هذا فقد ملّوا ذلك إلى أن قلبوا الياء واوا قلبا ساذجا ، أو كالساذج لا لشيء أكثر من الانتقال من حال إلى حال ؛ فإنّ المحبوب إذا كثر ملّ ؛ وقد قال النبيّ صلى الله عليه وسلم : «يا أبا هريره زر غبّا تزدد حبّا» (١) والطريق في هذا بحمد الله واضح مهيع. وذلك الموضع الذي قلبت فيه الياء واوا على ما ذكرنا لام فعلى إذا كانت اسما من نحو : الفتوى ، والرعى ، والثنوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى (٢) ، والعوى «لهذا النجم».

وعلى ذلك أو قريب منه قالوا : عوى الكلب عوّه. وقالوا : الفتوّه ، وهى من الياء ، وكذلك التّدوّه. وقالوا : هذا أمر ممضوّ عليه ، وهى المضواء ؛ وإنما هى من مضيت لا غير.

ص: ١٢٩

١- «صحيح» : أخرجه البزار والطبراني في الأوسط والبيهقي ، عن أبي هريره ، والبزار والبيهقي أيضا عن أبي ذر ، وقد جاء من غير وجه ، انظر صحيح الجامع (ح ٣٥٦٨).

٢- الرعى : بمعنى المراعاة والحفظ. والثنوى : اسم من الاستثناء. والبقوى : اسم بمعنى الإبقاء. والشروى : المثل. وقد جعل المؤلف الإبدال في هذا الباب ساذجا أو كالساذج ، وإن كان للفرق بين الاسم والصفه لما كان غير مبني على الاستثقال والاستخفاف الذى هو الأصل في حديث الإعلال. (نجار).

وقد جاء عنهم : رجل مهوب ، وبرّ مكول ، ورجل مسور به . فقياس هذا كله على قول الخليل أن يكون مما قلبت فيه الياء واوا ؛ لأنه يعتقد أن المحذوف من هذا ونحوه إنما هو واو مفعول لا عينه ، وأنسه بذلك قولهم : قد هوب ، وسور به ، وكول .

واعلم أنا - مع ما شرحناه وعيننا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه ، وإلحاقها بعلم الكلام - لا ندعى أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها براهين المهندسين ؛ غير أنا نقول : إن علل النحويين على ضربين : أحدهما واجب لا بد منه ؛ لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره . والآخر ما يمكن تحمله ؛ إلا أنه على تجشم واستكراه له .

الأول - وهو ما لا بدّ للطبع منه - : قلب الألف واوا للضمه قبلها ، وياء للكسره قبلها . أمّا الواو فنحو قولك في سائر : سويتر ، وفي ضارب : ضويرب . وأمّا الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيره : قريطيس ، وقراطيس . فهذا ونحوه مما لا بدّ منه ؛ من قبل أنه ليس في القوّه ، ولا احتمال الطبيعه وقوع الألف المده الساكنه بعد الكسره ولا الضمه . فقلب الألف على هذا الحدّ علته الكسره والضمه قبلها . فهذه علّه برهانيه ولا لبس فيها ، ولا توقّف للنفس عنها . وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها ؛ نحو : عصيفير وعصافير ؛ ألا ترى أنه قد يمكنك تحمّل المشقّه في تصحيح هذه الواو بعد الكسره ؛ وذلك بأن تقول : عصيفور وعصافور . وكذلك نحو : موسر ، وموقن ، وميزان ، وميعاد ؛ لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه ، وأمكنتك منه ؛ وذلك قولك : موزان ، وموعاد ، وميسر ، وميقن . وكذلك ربح وقيل ؛ قد كنت قادرا أن تقول : قول ، وروح ؛ لكن مجيء الألف بعد الضمه أو الكسره أو السكون محال ، ومثله لا- يكون . ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدّتين ؛ نحو ما صار إليه قلب لام كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزه ، وهو خطأ كساء ، أو قضا ، فهذا تتوهمه تقديرا ولا تلفظ به البتّه . قال أبو إسحاق يوما لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين المدّتين - ومدّ الرجل الألف في نحو هذا ، وأطال - فقال له أبو إسحاق : لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفا واحده .

وعله امتناع ذلك عندي أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ؛ فلو التقت ألفان مدتان لانتقضت القضية في ذلك ؛
ألا ترى أن الألف الأولى قبل الثانية ساكنه ، وإذا كان ما قبل الثانية ساكنا كان ذلك نقضا في الشرط لا محاله.

فأما قول أبي العباس في إنشاد سيبويه :

* دار لسعدى إذه من هواكا (١) *

إنه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة ؛ لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنا متحرّكا في حال (٢) ، فخطأ عندنا. وذلك أن
الذى قال : «إذه من هواك» هو الذى يقول فى الوصل : هى قامت ، فيسكن الياء ، وهى لغه معروفه ، فإذا حذفها فى الوصل
اضطارا واحتاج إلى الوقف ردها حينئذ فقال : هى ، فصار الحرف المبدوء به غير الموقوف عليه ، فلم يجب من هذا أن يكون
ساكنا متحرّكا فى حال ، وإنما كان قوله «إذه» على لغه من أسكن الياء لا على لغه من حرّكها ، من قبل أن الحذف ضرب من
الإعلال ، والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحرّكات لقوتها. وعلى هذا قبح قوله :

لم يك الحق سوى أن هاجه

رسم دار قد تعفّى بالسرر (٣)

لأنه موضع يتحرّك فيه الحرف فى نحو قولك : لم يكن الحق.

ص: ١٣١

١- الرجز بلا- نسبه فى الإنصاف ص ٦٨٠ ، وخزانه الأدب ٢ / ٦ ، ٨ / ١٣٨ ، ٩ / ٤٨٣ ، ٥ / ٦٤ ، والدرر ١ / ١٨٨ ، ووصف
المباني ص ١٧ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٣٤٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٣ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٢٩٠ ، وشرح
المفصل ٣ / ٩٧ ، والكتاب ١ / ٢٧ ، ولسان العرب (هيا) وهمع الهوامع ١ / ٦١ ، وتاج العروس (هوا) ، (ها).

٢- يريد أن بقاء الضمير المنفصل على حرف واحد يعرضه للسكون عند الوقف عليه والتحرّيك عند البدء به ، وهو عرضه للبدء
مع الوقف دائما ؛ فمن هنا جاءت الاستحالة التى زعمها المبرد. ويردّ ابن جنى على المبرد بأن الوقف يقضى بردّ المحذوف ؛
فيكون الوقف عليه وتسكينه ، فأما الحرف الباقي فلا يعرض له السكون. (نجار).

٣- البيت من الرمل ، وهو لحسين (أو الحسن كما فى لسان العرب) ابن عرفطه فى خزانه الأدب ٩ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، والدرر ٢ / ٩٤ ،
ولسان العرب (كون) ، ونوادير أبى زيد ص ٧٧ ، وبلا- نسبه فى تخلص الشواهد ص ٢٦٨ ، والدرر ٦ / ٢١٧ ، وسرّ صناعه
الإعراب ٢ / ٤٤٠ ، ٥٤٠ ، والمنصف ٢ / ٢٢٨ ، وهمع الهوامع ١ / ١٢٢ ، ١٥٦. ويروى : تعفت بدلا من : تعفّى.

وعَلَّه جواز هذا البيت ونحوه ، مما حذف فيه ما يقوى بالحركة ، هي أن هذه الحركة إنما هي لالتقاء الساكنين ، وأحداث التقائهما ملغاه غير معتدّه ، فكأنّ النون ساكنه ، وإن كانت لو أقرّت لحركت ، فإن لم تقل بهذا لزمك أن تمتنع من إجماع العرب الحجازيين على قولهم : اردد الباب ، وأصيب الماء ، واسلل السيف. وأن تحتج في دفع ذلك بأن تقول : لا أجمع بين مثلين متحرّكين. وهذا واضح.

ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم ، فإن طريق الحسّ موضع تتلاقى عليه طباع البشر ، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر ، وذلك قولهم : «آرد» للدقيق و «ماست» للبن ؛ فيجمعون بين ثلاثة سواكن. إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفا ، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت «ماست» كأنها مست.

فإن قلت : فأجز على هذا الجمع بين الألفين المدّتين ، وأعتقد أن الأولى منهما كالفتحه قبل الثانية.

قيل : هذا فاسد ؛ وذلك أن الألف قبل السين في «ماست» إذا أنت استوفيتها أدتكم إلى شيء آخر غيرها مخالف لها ، وتلك حال الحركة قبل الحرف : أن يكون بينهما فرق ما ، ولو تجشّمت نحو ذلك في جمعك في اللفظ بين ألفين مدّتين ، نحو كساا ، وحمراا ، لكان مضافا إلى اجتماع ساكنين أنك خرجت من الألف إلى ألف مثلها ، وعلى سمتها ، والحركة لا بدّ لها أن تكون مخالفه للحرف بعدها ؛ هذا مع انتقاض القضية في سكون ما قبل الألف الثانية.

ورأيت مع هذا أبا علي - رحمه الله - كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم. ولعمري إنه لم يصرّح بإجازته ، لكنه لم يتشدّد فيه تشدّده في إفساد إجازته ابتداء العرب بالساكن. قال : وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال الساكن ، وإن كان في الحقيقة متحرّكا ، يعنى همزه بين بين. قال : فإذا كان بعض المتحرك لمضارعتة الساكن لا يمكن الابتداء به ، فما الظن بالساكن نفسه! قال : وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمزمه (1) ؛ يريد أنها لما

ص: ١٣٢

١- الزمزمه : تراطن المجوس عند أكلهم وهم صموت ، لا- يستعملون اللسان ولا- الشفه في كلامهم ، لكنه صوت تديره في خياشيمها وحلوقها فيفهم بعضهم عن بعض. وانظر اللسان (زمم).

كثّر ذلك فيها ضعفت حرّكاتها وخفيت. وأما أنا فأسمعهم كثيرا إذا أرادوا المفتاح قالوا: «كليد»؛ فإن لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنة، فإنّ حرّكتها جدّ مضعفه، حتى إنّها ليخفى حالها علىّ، فلا أدري أفتحه هي أم كسره، وقد تأملت ذلك طويلا فلم أحل منه بطائل.

وحدّثني أبو عليّ رحمه الله قال: دخلت «هيتا» (١) وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد، فسمعت أهلها ينطقون بفتح غريبه لم أسمعها قبل؛ فعجبت منها وأقمنا هناك أياما، إلى أن صلح الطريق للمسير، فإذا أنني قد تكلمت مع القوم بها، وأظنه قال لي: إنني لما بعدت عنهم أنسيتهما.

ومما نحن بسبيله مذهب يونس في إلحاقه النون الخفيفه للتوكيد في الثنيه، وجماعه النساء، وجمعه بين ساكنين في الوصل، نحو قوله: اضربان زيدا، واضربنان عمرا، وليس ذلك - وإن كان في الإدراج - بالمتنع في الحسّ، وإن كان غيره أسوغ فيه منه، من قبل أن الألف إذا أشبع مدّها صار ذلك كالحرّكه فيها، ألا ترى إلى أطراد نحو: شابه، ودابه، وادهامت، والضالين.

فإن قلت: فإن الحرف لما كان مدغما خفي، فبنا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوه واحده، فجزيا لذلك مجرى الحرف الواحد، وليست كذلك نون اضربان زيدا، وأكرمنان جعفرًا، قيل: فالنون الساكنه أيضا حرف خفيّ فجرت لذلك نحوا من الحرف المدغم؛ وقد قرأ نافع «محيى ومماتي» [الأنعام: ١٦٢] بسكون الياء من «محيى»، وذلك لما نحن عليه من حديث الخفاء، والياء المتحرّكه إذا وقعت بعد الألف احتيج لها إلى فضل اعتماد وإبانه، وذلك قول الله تعالى (وَلَنُحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) [العنكبوت: ١٢] ولذلك يحضّ المبتدئون، والمتلقّنون علىّ إبانه هذه الياء لوقوعها بعد الألف، فإذا كانت من الخفاء علىّ ما ذكرنا وهي متحرّكه ازدادت خفاء بالسكون نحو محيى، فأشبهت حينئذ الحرف المدغم. ونحو من ذلك ما يحكى عنهم من قولهم: «التقت حلقتا البطان» بإثبات الألف ساكنه في اللفظ قبل اللام، وكأن ذلك إنما جازها هنا لمضارعه اللام النون؛ ألا ترى أن في مقطع اللام

ص: ١٣٣

١- هيت: بلد على شاطئ الفرات. اللسان (هيت).

عَنَّهُ كالنون ، وهى أيضا تقرب من الياء حتى يجعلها بعضهم فى اللفظ ياء ، فحملت اللام فى هذا على النون ، كما حملت أيضا عليها فى لعلّى ، ألا تراهم كيف كرهوا النون من لعلنى مع اللام ، كما كرهوا النون فى إننى ، وعلى ذلك قالوا : هذا بلو سفر ، وبلى سفر (١) ، فأبدلوا الواو ياء لضعف حيز اللام كما أبدلوها «فى قنيه» ياء ، لضعف حيز النون ، وكان «قنيه» - وهى عندنا من «قنوت» - ، و «بليا» أشبه من عدى (٢) وصييان ، لأنه لا عَنَّهُ فى الذال والباء. ومثل «بلى» قولهم : فلان من عليه الناس ، وناقه عليان (٣). فأما إبدال يونس هذه النون فى الوقف ألفا وجمعه بين ألفين فى اضربا ، واضربنا ، فهو الضعيف المستكراه الذى أباه أبو إسحاق وقال فيه ما قال.

ومن الأمر الطبيعى الذى لا- بدّ منه ، ولا- وعى عنه ، أن يلتقى الحرفان الصحيحان فيسكن الأول منهما فى الإدراج ، فلا يكون حينئذ بدّ من الإدغام ، متصلين كانا أو منفصلين. فالمتصلان نحو قولك : شدّ ، وصبّ ، وحلّ ؛ فالإدغام واجب لا محاله ، ولا يوجدك اللفظ به بدا منه. والمنفصلان نحو قولك : خذ ذاك ، ودع عامرا. فإن قلت : فقد أقدر أن أقول : شدد ، وحلل ، فلا أدغم ، قيل : متى تجشمت ذلك وقفت على الحرف الأوّل وقفه ما ، وكلامنا إنما هو على الوصل. فأما قراءه عاصم : (وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ) (٤) [القيامة : ٢٧] ببيان النون من «من» ، فمعيب فى الإعراب ، معيب فى الأسماع ، وذلك أن النون الساكنه لا توقّف فى وجوب ادغامها فى الراء ، نحو : من رأيت ، ومن رآك ؛ فإن كان ارتكبت ذلك ووقف على النون صحيحه غير مدغمه ، ليتّبه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضى أيضا ؛ ألا ترى إلى قول عدى :

ص: ١٣٤

- ١- يقال : ناقه بلو سفر وبلى سفر : أبلاها السفر.
- ٢- العذى : قلبت الواو ياء لضعف الساكن كما قالوا صبيه ، وقد قيل إنه ياء والعذى ، بتسكين الذال : الزرع الذى لا يسقى إلا من ماء المطر لبعده عن المياه. اللسان (عذا).
- ٣- يقال : ناقه عليان أى عاليه مشرفه.
- ٤- وأظهر عاصم وتبعه حفص النون فى قوله تعالى : (مَنْ رَاقٍ) واللام فى قوله : (بَلْ رَانَ) لثلاثا يشبه مرّاق وهو بائع المرقه ، وبرّان مثنى بر. وانظر القرطبى ص ٦٩٠٣ ط الريان ، والمحيط فى تفسير سورة القيامة.

من رأيت المنون عزّين أم من

ذا عليه من أن يضام خفير (١)

يادغام نون «من» في راء رأيت. ويكفي من هذا إجماع الجماعة على ادغام (من راق) وغيره مما تلك سبيله. وعاصم في هذا مناقض لمن قرأ: «فإذا هيتلّف» [الشعراء: ٤٥] يادغام تاء تلقف. وهذا عندي يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صارا معا هاهنا كالجاء الواحد، فجرى «هيت» في اللفظ مجرى خدب، وهجف؛ ولو لا أن الأمر كذلك للزمك أن تقدّر الابتداء بالسكن، أعنى تاء المضارعة من «تلقف». فاعرف ذلك. وأما المعتلان فإن كانا مدين منفصلين فالبيان لا غير، نحو: في يده، وذو وفره، وإن كانا متصلين ادغما نحو: مرضيه، ومدعوّه؛ فإن كان الأوّل غير لازم فك في المتصل أيضا، نحو قوله:

* بان الخليط ولو طووعت ما بانا (٢) *

وقول العجاج:

* وفاحم دووى حتى اعلنكسا (٣) *

ألا- ترى أن الأصل داويت، وطاوعت، فالحرف الأوّل إذا ليس لازما. فإن كانا بعد الفتحة ادغما لا غير، متصلين ومنفصلين؛ وذلك نحو: قو، وجو، وحى، وعى، ومصطفو وافد، وغلأمى ياسر؛ وهذا ظاهر.

فهذا ونحوه طريق ما لا بد منه؛ [وما لا يجرى مجرى التحيز إليه والتخير له].

وما منه بد هو الأكثر وعليه اعتماد القول، وفيه يطول السؤال والخوض، وقد

ص: ١٣٥

١- البيت من الخفيف، وهو لعدى بن زيد فى ديوانه ص ٨٧، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٦٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٦، ولسان العرب (منن)، وبلا نسبة فى شرح المفصل ٤ / ١٠. ويروى: خلدن بدلا من عزّين. وعرين: أى تركن وأهملن.

٢- هذا مطلع قصيده لجريز. وبقية البيت: * وقطعوا من حبال الوصل أقرانا*

٣- صدر البيت من الرجز للعجاج فى ديوانه ١ / ١٨٩، ولسان العرب (علكس)، (دوا)، وتهذيب اللغة ٣ / ٣٠٢، وتاج العروس (علكس)، (دوى)، وديوان الأدب ٢ / ٤٩١، وكتاب العين ٢ / ٣٠٤. عجز البيت: * وبشر مع البياض أملسا*

تقدم صدر منه ، ونحن نغترق (١) في آتى الأبواب جميعه ، ولا قوه إلا بالله ؛ فأما إن استوفينا فى الباب الواحد كل ما يتصل به - على تراحم هذا الشأن ، وتقاود بعضه مع بعض - اضطرت الحال إلى إعاده كثير منه ، وتكريره فى الأبواب المضاهيه لبابه ؛ وسترى ذلك مشروحا بحسب ما يعين الله عليه وينهض به.

* * *

ص: ١٣٦

١- الاغتراق مثل الاستغراق.

باب القول على الاطراد والشذوذ

أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار ومن ذلك طردت الطريدة ، إذ اتبعتها واستمرت بين يديك ؛ ومنه مطارده الفرسان بعضهم بعضا ؛ ألا- ترى أنّ هناك كرا وفرّا ؛ فكلّ يطرد صاحبه. ومنه المطرد : رمح قصير يطرد به الوحش ، وأطرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح. أنشدني بعض أصحابنا لأعرابيّ :

ما لك لا تذكر أو تزور

بيضاء بين حاجبيها نور

تمشى كما يطرد الغدير

ومنه بيت الأنصاري (١) :

* أتعرف رسما كأطراد المذاهب (٢) *

أى كتتابع المذاهب ، وهى جمع مذهب ؛ وعليه قول الآخر :

سيكفيك الإله ومسلمات

كجدل لبن تطرد الصللا (٣)

ص: ١٣٧

١- الأنصاري : هو قيس بن الخطيم. والمذاهب : جلود مذهبه بخطوط يرى بعضها فى أثر بعض. وتتمه البيت : * لعمره وحشا غير موقف راكب* وانظر اللسان (ذهب) ، (طرد).

٢- صدر البيت من الطويل ، وهو لقيس بن الخطيم ، فى ديوانه ص ٧٦ ، ولسان العرب (ذهب) ، (طرد) ، وتهذيب اللغة (٦) / ٢٦٤ ، ٣١٠ / ١٣ ، وتاج العروس (ذهب) ، (طرد) ، وجمهره أشعار العرب ص ٦٤١ ، وبلا- نسبه فى مقاييس اللغة ٢ / ٣٦٢ ، ومجمل اللغة ٢ / ٣٤٨ ، والمخصص ١٢ / ١٢٠. وعجز البيت : * لعمره وحشا غير موقف راكب*

٣- البيت من الوافر ، وهو للراعى النميرى فى ديوانه ص ٢٤٥ ، ولسان العرب (طرد) ، (لبن) ، وجمهره اللغة ص ١٤٤ ، ٣٧٩ ، ٨٩٨ ، وتهذيب اللغة ١٢ / ١١٣ ، ٣١٠ / ١٣ ، ٣٦٥ / ١٥ ، وتاج العروس (صلل) ، (لبن) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (صلل) ، ومقاييس اللغة ٣ / ٢٧٧ ، والمخصص ١٠ / ١٧٧ ، ٢٠٩ ، ١٧ / ٤٨. قول الراعى يصف الإبل واتباعها مواضع القطر. المسلمات : الإبل. ولبن : قال ابن سيده : يجوز أن يكون ترخيم لبنان فى غير النداء اضطرابا ، وأن تكون لبن أرضا بعينها. والصلال : جمع صله وهى مواقع المطر فيها نبات فالإبل ترعاها. وانظر اللسان (طرد) ، (صلل) ، (لبن).

أى تتابع إلى الأرضين الممطوره لتشرب منها ؛ فهي تسرع وتستمر إليها. وعليه بقيه الباب.

وأما مواضع (ش ذ ذ) فى كلامهم فهو التفرّق والتفرّد ؛ من ذلك قوله :

* يتركن شذّان الحصى جوافلا (١) *

أى ما تطاير وتهافت منه. وشذّ الشىء يشذّ ويشذّ شذوذا وشذّا ، وأشذذته أنا ، وشذذته أيضا أشذّه (بالضم لا غير) ، وأباها الأصمعى وقال : لا أعرف إلّا شاذّا أى متفرّقا. وجمع شاذّ شذّاذ ؛ قال :

* كبعض من مرّ من الشذّاذ*

هذا أصل هذين الأصلين فى اللغة. ثم قيل ذلك فى الكلام والأصوات على سمتة وطريقه فى غيرهما ، فجعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضع الصنائه مطّردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيته بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّا ؛ حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما.

ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام فى الأطراد والشذوذ على أربعة أضرب :

مطّرد فى القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغايه المطلوبه ، والمثابه المنوبه ؛ وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمرا ، ومررت بسعيد.

ومطّرد فى القياس ، شاذّ فى الاستعمال. وذلك نحو الماضى من : يذر ويدع.

وكذلك قولهم «مكان مبقل» هذا هو القياس ، والأكثر فى السماع باقل ، والأول مسموع أيضا ؛ قال أبو دواد لابنه دواد «يا بنى ما أعاشك بعدى؟» فقال دواد :

أعاشنى بعدك واد مبقل

آكل من حوذانه وأنسل (٢)

ص: ١٣٨

١- عجز البيت من الرجز لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٣٥ ، ولسان العرب (حزم) ، ولرؤبه فى ديوانه ص ١٢٦ ، وتهذيب اللغة ١١ / ٢٧١ ، وبلا نسه فى لسان العرب (شذذ) ، وجمهره اللغة ص ٧٨٧ ، ٩٦٦ ، ومقاييس اللغة ٤ / ٤٩٦. وصدر البيت : * يحملنا والأسل النواهلا*

٢- الرجز لدؤاد بن أبى دؤاد فى لسان العرب (عيش) ، (بقل) ، (نسل) ، وبلا- نسبه فى لسان العرب (حوذ) ، وتاج العروس (عيش) ، (بقل) ، (نسل) ، وسمط اللآلى ص ٥٧٣ ، ولأبى ذؤيب الهذلى فى زيادات شرح أشعار الهذليين ص ١٣١٢. الحوذان :

اسم نبت. وأنسل : يروى بفتح الهمزة ، ومعناه : أسمن حتى يسقط الشعر. ويروى بضمها ؛ ومعناه : تنسل إبلى وغمى. وانظر اللسان في (نسل وبقل).

وقد حكى أيضا أبو زيد في كتاب (حيله ومحاله) : مكان مبقل. ومما يقوى في القياس ، ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا ، نحو قولك : عسى زيد قائما أو قياما ؛ هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحضره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هاهنا ؛ وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم ، و (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) [المائدة : ٥٢] وقد جاء عنهم شيء من الأول ؛ أنشدنا أبو علي :

أكثر في العدل ملحا دائما

لا تعذلا إني عسيت صائما (١)

ومنه المثل السائر : «عسى الغوير أبوسا».

والثالث المطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ؛ نحو قولهم : أخص الرمث (٢) ، واستصوبت الأمر. أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : يقال استصوبت الشيء ، ولا- يقال : استصبت الشيء. ومنه استحوذ ، وأغيلت المرأة (٣) ، واستنوق الجمل ، واستتيست الشاه ، وقول زهير :

* هنالك إن يستخولوا المال يخولوا (٤) *

ص : ١٣٩

١- الرجز لرؤبه في ملحقات ديوانه ص ١٨٥ ، وخزانه الأدب ٩ / ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٢ ، والدرر ٢ / ١٤٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣ ، والمقاصد النحويه ٢ / ١٦١ ، وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ٢ / ١٧٥ ، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩ ، والخزانه ٨ / ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، والجنى الدانى ص ٤٦٣ ، وشرح الأشموني ١ / ١٢٨ ، وشرح شواهد المغنى ص ٤٤٤ ، وشرح ابن عقيل ص ١٦٤ ، وشرح عمده الحافظ ص ٨٢٢ ، وشرح المفصل ٧ / ١٤ ، ومغنى اللبيب ١ / ١٥٢ ، والمقرب ١ / ١٠٠ ، وجمع الهوامع ١ / ١٣٠. ويروى : العذل بدلا من : العدل ، تكثرت بدلا من تعذلا.

٢- الرمث : شجر ترعاه الإبل ، وأخوص الرمث : أى تفطر بورق ، وعم بعضهم به الشجر ، والخص : ورق المقل والنخل والنارجيل ، وما شاكلها واحده خوصه. اللسان (خوص).

٣- يقال : أغيلت المرأة ولدها إذا أرضعته وهى حامل.

٤- صدر البيت من الطويل ، وهو لزهير فى ديوانه ص ١١٢ ، ولسان العرب (خبل) ، (خول) ، وتهذيب اللغة ٧ / ٤٢٥ ، وجمهره اللغة ص ٢٩٣ ، ومقاييس اللغة ٢ / ٢٣٤ ، والمخصص ٧ / ١٥٩ ، ١٢ / ٢٣٤ ، ومجمل اللغة ٢ / ٢٣٧ ، وتاج العروس (خبل) ، وديوان الأدب ٢ / ٣٢٣. وعجز البيت : * وإن يسألوا يعصوا وإن ييسروا يغلوا*

ومنه استفيل الجمل (١)؛ قال أبو النجم :

* يدير عيني مصعب مستفيل (٢) *

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا. وهو كتتميم مفعول ، فيما عينه واو ؛ نحو : ثوب مصوون ، ومسك مدووف (٣).
وحكى البغداديون : فرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردّ غيره إليه. [ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية].

واعلم أن الشيء إذا اطرّد في الاستعمال وشدّ عن القياس ، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ؛ لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استساع : استسوغ ، ولا في استباع : استبيع ، ولا في أعاد : أعود ، لو لم تسمع شيئا من ذلك ؛ قياسا على قولهم : أخوص الرّمث. فإن كان الشيء شاذّا في السماع مطّردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله.

من ذلك امتناعك من : وذر ، وودع ؛ لأنهم لم يقولوهما ، ولا- غرو [عليك] أن تستعمل نظيرهما ؛ نحو : وزن ووعد لو لم تسمعهما. فأما قول أبي الأسود :

ليت شعري عن خليلي ما الذي

غاله في الحبّ حتى ودعه (٤)

ص: ١٤٠

١- استفيل الجمل : صار كالفيل.

٢- الرجز لأبي النجم في لسان العرب (فيل) ، وتاج العروس (قبض) ، (فيل) ، وأساس البلاغة (فيل) ، والطرائف الأدبية ص ٦١. ويروى : يريد بدلا من : يدير.

٣- مسك مدووف أى مخلوط أو مبلول. وانظر اللسان (داف).

٤- البيت من الرمل ، وهو لأبي الأسود الدؤلى في ملحق ديوانه ص ٣٥٠ ، والأشباه والنظائر ٢ / ١٧٧ ، والإنصاف ٢ / ٤٨٥ ، وخزانه الأدب ٥ / ١٥٠ ، والشعر والشعراء ٢ / ٧٣٣ ، والمحتسب ٢ / ٣٦٤ ، ولأ-نس بن زنيم في حماسه البحترى ص ٢٥٩ ، وخزانه الأدب ٦ / ٤٧١ ، ولأبي الأسود أو لأ-نس في لسان العرب (ودع) ، وبلا-نسه في شرح شافيه ابن الحاجب ١ / ١٣١ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٥٠.

فشاذٌ. وكذلك قراءه بعضهم (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) [الضحى : ٣] فأما قولهم :

ودع الشيء يدع - إذا سكن - فاتدع ؛ فمسموع متبع ؛ وعليه أنشد بيت الفرزدق :

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع

من المال إلا مسحت أو مجلف (١)

فمعنى «لم يدع» - بكسر الدال - أى لم يتدع ولم يثبت ، والجمله بعد «زمان» فى موضع جر لكونها صفه له ، والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه ، وتقديره : لم يدع فيه أو لأجله من المال إلا مسحت أو مجلف ؛ فيرتفع «مسحت» بفعله و «مجلف» عصف عليه ، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما فى الروايه الأخرى. ويحكى عن معاويه أنه قال : خير المجالس ما سافر فيه البصر ، واتدع فيه البدن. ومن ذلك استعمالك «أن» بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم ؛ هو قليل شاذ فى الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحا ولا مأبئا فى القياس.

ومن ذلك قول العرب : أقائم أخواك أم قاعدان؟ هذا كلامها. قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعد هما؟ إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان ؛ فتصل الضمير ، والقياس يوجب فصله ليعادل الجمله الأولى.

ص: ١٤١

١- انظر الخزانة ص ٣٤٩ ج ٢ ، والروايه التى أوردها ابن جنى هنا رواها أبو عبيده ، ورواها ابن الأنبارى فى شرح المفضليات فى قصيده سويد بن أبى كاهل اليشكرى. انظر الشرح ٣٩٦. (نجار).

باب فى تقاود السماع وتقارع الانتزاع

باب فى تقاود (١) السماع وتقارع الانتزاع

هذا الموضوع كأنه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين. وسنفرد له بابا. غير أننا نقدم هاهنا ما كان لائقا به ، ومقدمه للقول من بعده. وذلك على أضرب :

فمنها أن يكثر الشيء فيسأل عن علته ؛ كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، فيذهب قوم إلى شيء ، ويذهب آخرون إلى غيره. فقد وجب إذا تأمّل القولين واعتماد أقواهما ، ورفض صاحبه. فإن تساويا فى القوّه لم ينكر اعتقادهما جميعا ؛ فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلتين. وسنفرد لذلك بابا. وعلى هذا معظم قوانين العرييه. وأمره واضح ، فلا حاجة بنا إلى الإطاله فيه.

ومنها أن يسمع الشيء ، فيستدلّ به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره ، ويستدلّ به من وجه آخر على شيء غير الأول. وذلك كقولك : ضربتك ، وأكرمته ، ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع. فهذا موضع يمكن أن يستدلّ به على شدّه اتصال الفعل بفاعله.

ووجه الدلاله منه على ذلك أنهم قد أجمعوا على أن الكاف فى نحو ضربتك من الضمير المتصل ، كما أن الكاف فى نحو ضربك زيد كذلك ، ونحن نرى الكاف فى ضربتك لم تباشر نفس الفعل ، كما باشرته فى نحو ضربك زيد ، وإنما باشرت الفاعل الذى هو التاء ، فلو لا أن الفاعل قد مزج بالفعل ، وصيغ معه ، حتى صار جزءا من جملته ، لما كانت الكاف من الضمير المتصل ، ولا اعتدّت لذلك منفصله لا متصله. لكنهم أجروا التاء التى هى ضمير الفاعل فى نحو ضربتك - وإن لم تكن من نفس حروف الفعل - مجرى نون التوكيد التى يبنى الفعل عليها ، ويضمّ إليها ، فى نحو لأضربنك. فكما أنّ الكاف فى نحو هذا معتدّه من الضمير المتصل وإن لم تل نفس الفعل ، كذلك الكاف فى نحو ضربتك ضمير متصل وإن

ص: ١٤٢

١- تقاود السماع : اطراده فى شيء ، وعدم اختلافه فيه ؛ كرفع الفاعل : اتفق السماع فيه. وتقارع الانتزاع : تخالفه وتغايره ، من قولهم : تقارع القوم : تضاربوا بالسيوف. والانتزاع : الاستنباط. (نجار).

لم تل نفس الفعل.

فهذا وجه الاستدلال بهذه المسألة ونحوها على شدّه اتصال الفعل بفاعله ، وتصحيح القول بذلك.

وأما وجه إفساده شيئا آخر فمن قبل أنّ فيه ردّا على من قال : إن المفعول إنما نصبه الفاعل (١) وحده ، لا الفعل وحده ، ولا الفعل والفاعل جميعا.

وطريق الاستدلال بذلك أنا قد علمنا أنهم إنما يعنون بقولهم : الضمير المتصل : أنه متصل بالعامل فيه لا محاله ؛ ألا تراهم يقولون : إن الهاء فى نحو مررت به ، ونزلت عليه ، ضمير متصل ، أى متصل بما عمل فيه وهو الجارّ ؛ وليس لك أن تقول : إنه متصل بالفعل ؛ لأن الباء كأنها جزء من الفعل ؛ من حيث كانت معاقبه لأحد أجزائه المصوغه فيه ، وهى همزه أفعل ؛ وذلك نحو أنزلته ونزلت به ، وأدخلته ودخلت به ، وأخرجته وخرجت به ؛ لأمرين :

أحدهما أنك إن اعتددت الباء لما ذكرت كأنها بعض الفعل ، فإنّ هنا دليلا آخر يدل على أنها كـبعض الاسم ؛ ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرّته بأنهما جميعا فى موضع نصب بالفعل ، حتى إنك لتجيز (٢) العطف عليهما جميعا بالنصب ؛ نحو قولك : مررت بك وزيدا ، ونزلت عليه وجعفرأ ؛ فإذا كان هنا أمران أحدهما على حكم والآخر على ضدّه ، وتعارض هذا التعارض ، ترافعا أحكامهما ، وثبت أن الكاف فى نحو مررت بك متصله بنفس الباء ؛ لأنها هى العامله فيها. وكذلك الهاء فى نحو إنه أخوك ، وكأنه صاحبك ، وكأنه جعفر : هى ضمير متصل ، أى متصل بالعامل فيه ، وهذا واضح.

ص: ١٤٣

١- الذى قال : إن المفعول نصبه الفاعل وحده هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوى الكوفى أحد أعيان أصحاب الكسائى ، توفى سنه تسع ومائتين وانظر البغيه ٢ / ٣٢٨ ، وذهب الكوفيون إلى أن العامل فى المفعول نصب الفعل والفاعل جميعا ، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل فى الفاعل والمفعول جميعا. وانظر الإنصاف ١ / ٧٨.

٢- هذا رأى ابن جنى ، والنحاه لا يجيزون ذلك ، فإن من شروط العطف على المحل عندهم ظهور الإعراب المحلى فى الفصيح ، نحو ، ليس زيد بقائم ولا قاعدا ، وانظر حاشيه الدسوقى على المغنى ٢ / ١١٩ فى أقسام العطف.

والآخر إطباق النحويين على أن يقولوا في نحو هذا : إن الضمير قد خرج عن الفعل ، وانفصل من الفعل ؛ وهذا تصريح منهم بأنه متصل أى متصل بالباء العاملة فيه ، فلو كانت التاء في ضربتك هي العاملة في الكاف ، لفسد ذلك ؛ من قبل أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل ، وغيره من النواصب مشبه في ذلك بالفعل ، والضمير بالإجماع أبعد شىء عن الفعل ؛ من حيث كان الفعل موعلا في التنكير ، والاسم المضممر متناه في التعريف. بل إذا لم يعمل الضمير في الظرف ولا في الحال - وهما مما تعمل فيه المعانى - كان الضمير من نصب المفعول به أبعد ، وفي التقصير عن الوصول إليه أقعد. وأيضا فإنك تقول : زيد ضرب عمرا ، والفاعل مضممر في نفسك ، لا- موجود في لفظك ، فإذا لم يعمل المضممر ملفوظا به ، كان ألا يعمل غير ملفوظ به أخرى ، وأجدر.

وأما الاستدلال بنحو ضربتك على شىء غير الموضوعين المتقدمين ، فأن يقول قائل : إن الكاف في نحو ضربتك منصوبه بالفعل والفاعل جميعا ، ويقول : إنه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيه في نحو إنك قائم ونظيره. وهذا أيضا وإن كان قد ذهب إليه هشام فإنه عندنا فاسد من أوجه :

أحدها أنه قد صحّ ووضح أن الفعل والفاعل قد تنزلا باثنى عشر دليلا منزله الجزء الواحد ، فالعمل إذا إنما هو للفعل وحده ، واتصل به الفاعل فصار جزءا منه ؛ كما صارت النون في نحو لتضربنّ زيدا كالجزء منه ، حتى خلط بها ، وبني معها.

ومنها أن الفعل والفاعل إنما هو معنى ، والمعانى لا تعمل في المفعول به ، إنما تعمل في الظروف.

ومن ذلك أن تستدلّ بقول ضيغم (1) الأسدى :

إذا هو لم يخفى في ابن عمى

- وإن لم ألقه - الرجل الظلوم (2)

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانيه بالابتداء ؛ ألا ترى أن «هو» من قوله

ص: ١٤٤

١- في اللسان (ضغم) «وضيغم : من شعرائهم : قال ابن جنّى : هو ضيغم الأسدى».

٢- البيت من الوافر ، وهو لضيغم الأسدى في لسان العرب (ظلم). وتاج العروس (ظلم).

«إذا هو لم يخفنى» ضمير الشأن والحديث ؛ وأنه مرفوع لا محاله. فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا ، أو بفعل مضمّر. فيفسد أن يكون مرفوعا بفعل مضمّر ؛ لأن ذلك المضمّر لا دليل عليه ، ولا تفسير له ؛ وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره.

فإن قلت : فلم لا- يكون قوله «لم يخفنى فى ابن عمى الرجل الظلوم» تفسيرا للفعل الرفع ل- «هو»؟ كقولك : إذا زيد لم يلغنى غلامه فعلت كذا ، فترفع زيدا بفعل مضمّر يكون ما بعده تفسيرا له.

قيل : هذا فاسد من موضعين : أحدهما أنا لم نر هذا الضمير على شريطه التفسير عاملا فيه فعل محتاج إلى تفسير. فإذا أدى هذا القول إلى ما لا نظير له ، وجب رفضه وأطراح الذهاب إليه. والآخر أن قولك «لم يخفنى الرجل الظلوم» إنما هو تفسير ل- «هو» ، من حيث كان ضمير الشأن والقصة لا بدّ له أن تفسره الجملة ؛ نحو قول الله عزوجل : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص : ١] فقولنا (الله أحد) تفسير ل- «هو». وكذلك قوله تعالى : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) [الحج : ٤٦] فقولك : (لا تعمى الأبصار) تفسير ل- «ها» ، من قولك : فإنها ، من حيث كانت ضمير القصة. فكذلك قوله : «لم يخفنى الرجل الظلوم» إنما هذه الجملة تفسير ل- «هو».

فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضمّر بقى ذلك الفعل المضمّر لا دليل عليه ؛ وإذا لم يقدّم عليه دليل بطل إضماره ؛ لما فى ذلك من تكليف علم الغيب. وليس كذلك (إذا زيد قام أكرمتك) ونحوه ؛ من قبل أن زيدا تامّ ، غير محتاج إلى تفسير. فإذا لم يكن محتاجا إليه صارت الجملة بعده تفسيرا للفعل الرفع له ، لا له نفسه.

فإذا ثبت بما أوردناه ما أوردناه ، علمت وتحققت أن «هو» من قوله «إذا هو لم يخفنى الرجل الظلوم» مرفوع بالابتداء لا- بفعل مضمّر.

وفى هذا البيت تقويه لمذهب أبى الحسن فى إجازته الرفع بعد إذا الزمانيه بالابتداء فى نحو قوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) [الانشقاق : ١] و (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) [التكوير : ١].

ومعنا ما يشهد لقوله هذا : شىء غير هذا ، غير أنه ليس ذلك غرضنا هنا ، إنما الغرض إعلاننا أن فى البيت دلاله على صحه مذهب أبى الحسن هذا. فهذا وجه صحيح يمكن أن يستنبط من بيت ضيغم الذى أنشدناه.

وفيه دليل آخر على جواز خلوّ الجملة الجارّيه خبرا عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها ؛ ألا- ترى أن قوله «لم يخفنى الرجل الظلوم» ليس فيه عائد على هو ، وكيف يكون الأمر إلا هكذا ؛ ألا تعلم أن هذا المضمّر على شريطه التفسير لا يوصف ولا يؤكّد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يعود عائد ذكر عليه ؛ وذلك لضعفه ؛ من حيث كان مفتقرا إلى تفسيره. وعلى هذا ونحوه عامّه ما يرد عليك من هذا الضرب ؛ ألا ترى أن قول الله عزوجل (اللَّهُ أَحَدٌ) لا ضمير فيه يعود على (هو) من قبله.

واعلم أن اللفظ قد يرد شىء منه فيجوز جوازا صحيحا أن يستدلّ به على أمر ما ، وأن يستدلّ به على ضدّه البتّه. وذلك نحو سررت بزيد ، ورغبت فى عمرو ، وعجبت من محمد ، وغير ذلك من الأفعال الواصله بحروف الجرّ.

فأحد ما يدلّ عليه هذا الضرب من القول أنّ الجارّ معتدّ من جملة الفعل الواصل به ؛ ألا ترى أن الباء فى نحو مررت بزيد معاقبه لهمزه النقل فى نحو أمرت زيدا ، وكذلك قولك أخرجته وخرجت به ، وأنزلته ونزلت به. فكما أن همزه أفعل مصوغه فيه ، كائنه من جملته ، فكذلك ما عاقبها من حروف الجرّ ينبغى أن يعتدّ أيضا من جملة الفعل ؛ لمعاقبته ما هو من جملته. فهذا وجه.

والآخر أن يدلّ ذلك على أن حرف الجرّ جار مجرى بعض ما جرّه ؛ ألا- ترى أنك تحكم لموضع الجارّ والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب لذلك ، فتقول : مررت بزيد وعمرا ، وكذلك أيضا لا يفصل بين الجارّ والمجرور ؛ لكونهما فى كثير من المواضع بمنزله الجزء الواحد. أفلا- تراك كيف تقدّر اللفظ الواحد تقديرين مختلفين ، وكل واحد منهما مقبول فى القياس ، متلقى بالبشر والإيناس.

ومن ذلك قول الآخر :

ص: ١٤٦

فطيره الشيب عني فطارا (١)

فهذا موضع يمكن أن يذهب ذاهب فيه إلى سقوط حكم ما تعلق به الظرف من الفعل ، ويمكن أيضا أن يستدلّ به على ثباته وبقاء حكمه. وذلك أن الظرف الذي هو (عليّ) متعلق بمحذوف ، وتقديره غداه ثبت عليّ أو استقر عليّ غراب ، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه. وقوله فطيره - كما ترى - معطوف. فأما من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول : إن طيره معطوف على ثبت أو استقرّ ، وجواز العطف عليه أدلّ دليل على اعتداده وبقاء حكمه ، وأن العقد عليه ، والمعامله في هذا ونحوه إنما هي معه ؛ ألا ترى أن العطف نظير التشبيه ، ومحال أن يثنى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحالهما في الثبات والاعتداد واحده.

فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلق به الظرف ، وأنه ليس أصلا متروكا ، ولا شرعا منسوخا.

وأما جواز اعتقاد سقوط حكم ما تعلق به الظرف من هذا البيت فلأنه قد عطف قوله «فطيره» على قوله «عليّ» وإذا جاز عطف الفعل على الظرف قوى حكم الظرف في قيامه مقام الفعل المتعلق هو به ، وإسقاطه حكمه وتوليّه من العمل ما كان الفعل يتولاه ، وتناوله به ما كان هو متناولا له.

فهذان وجهان من الاستدلال بالشيء الواحد على الحكمين الضدين ، وإن كان وجه الدلاله به على قوه حكم الظرف وضعف حكم الفعل في هذا وما يجري مجراه هو الصواب عندنا ، وعليه اعتمادنا وعقدنا. وليس هذا موضع الانتصار لما نعتقده فيه ، وإنما الغرض منه أن نرى وجه ابتداء تفرّع القول ، وكيف يأخذ بصاحبه ، ومن أين يقتاد الناظر فيه إلى أنحاء ومصارفه.

ونظير هذا البيت في حديث الظرف والفعل من طريق العطف قول الله عزّ اسمه (يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ. فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ) [الطارق : ٩ ، ١٠] أفلا تراه كيف

عطف الظرف الذى هو «له من قوه» على قوله «تبلى» وهو فعل ، فالآيه نظيره البيت فى العطف وإن اختلفا فى تقدّم الظرف تاره ، وتأخره أخرى.

وهذا أمر فيه انتشار وامتداد ، وإنما أفرض منه ومما يجرى مجراه ما يستدلّ به ويجعل عيارا على غيره. والأمر أوسع شقّه ، وأظهر كلفه ومشقّه ؛ ولكن إن طبنت (١) له ، ورفقت به ، أولا-ك جانبه ، وأمطاك كاهله وغاربه ؛ وإن خبطته (٢) وتورّطته كدّك مهله ، وأوعرت بك سبله ، فرققا وتأملا.

ص: ١٤٨

١- طبنت له : أى فطنت له ، الطّبن ، بالتحريك : الفطنه. اللسان (طبن).

٢- خبطه يخبطه خبطا : ضربه ضربا شديدا. اللسان (خبط).

وهى ضربان : أحدهما معنوى والآخر لفظى. وهذان الضربان وإن عمّا وفشوا فى هذه اللغه ، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوى ؛ ألا- ترى أن الأسباب المانعه من الصرف تسعه : واحد منها لفظى وهو شبه الفعل لفظا ، نحو أحمد ، ويرمع (١) وتنضب ، وإثم ، وأبلم ، وبقم (٢) ، وإستبرق ، والثمانيه الباقيه كلها معنويه ؛ كالتعريف ، والوصف ، والعدل ، والتأنيث ، وغير ذلك. فهذا دليل.

ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن تقول : رفعت هذا لأنه فاعل ، ونصبت هذا لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنوى لا لفظى. ولأجله ما كانت العوامل اللفظيه راجعه فى الحقيقه إلى أنها معنويه ؛ ألا- تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفرًا ، فإنّ (ضرب) لم تعمل فى الحقيقه شيئًا ؛ وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورته فعل ، فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل.

وإنما قال النحويون : عامل لفظى ، وعامل معنوى ؛ ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه ؛ كمررت يزيد ، وليت عمرا قائم ، وبعضه يأتى عاريا من مصاحبه لفظ يتعلق به ؛ كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحه القول. فأما فى الحقيقه ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجزّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه ، لا لشيء غيره.

وإنما قالوا : لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامه اللفظ للفظ ، أو باشمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح.

واعلم أن القياس اللفظى إذا تأملت لم تجده عاريا من اشمال المعنى عليه ؛ ألا ترى أنك إذا سئلت عن «إن» من قوله :

ص : ١٤٩

١- اليرمع : حجاره رخوه.

٢- تنضب ، وأبلم ، وبقم : من الأشجار.

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته

على السنّ خيرا لا يزال يزيد (١)

فإنك قائل : دخلت على «ما» - وإن كانت «ما» هاهنا مصدرية - ؛ لشبهها لفظا بما النافية التي تؤكد بأن من قوله :

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم

تخالج الأمر إن الأمر مشترك (٢)

وشبه اللفظ بينهما يصير «ما» المصدرية إلى أنها كأنها «ما» التي معناها النفي ؛ أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق «إن» بها.

فالمعنى إذا أشيع وأسير حكما من اللفظ ؛ لأنك في اللفظ متصوّر لحال المعنوي ، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصوّر حكم اللفظي . فاعرف ذلك .

واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملتته عرفت منه قوه عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ؛ ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التشبيه والجمع الذي على حدّه ، فأعطوا الرفع في التشبيه الألف ، والرفع في الجمع الواو ، والجرّ فيهما الياء ، وبقي النصب لا - حرف له فيماز به ، جذبوه إلى الجرّ فحملوه عليه دون الرفع ؛ لتلك الأسباب المعروفة هناك ، فلا - حاجه بنا هنا إلى الإطالة بذكرها ، ففعلوا ذلك ضروره ، ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضا على الجرّ ، فقالوا ضربت الهندات (كما قالوا مررت بالهندات) ولا ضروره هنا ؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا : رأيت الهندات ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضروره التي عارضت في المذكر عنه ، فدلّ دخولهم تحت هذا - مع أن الحال لا تضطرّ إليه -

ص: ١٥٠

-
- ١- البيت من الطويل ، وهو للمعلوط القريبى في شرح التصريح ١ / ١٨٩ ، وشرح شواهد المغنى ص ٨٥ ، ٧١٦ ، ولسان العرب (أنن) ، والمقاصد النحويّه ٢ / ٢٢ ، وبلا نسه في الأزهيّه ص ٥٢ ، ٩٦ والأشباه والنظائر ٢ / ١٨٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٤٦ ، والجنى الدانى ص ٢١١ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٨ ، وخزانه الأدب ٨ / ٤٤٣ ، والدرر ٢ / ١١٠ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٣٧٨ ، وشرح المفصل ٨ / ١٣٠ ، والكتاب ٤ / ٢٢٢ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٥ ، والمقرب ١ / ٩٧ ، وهمع الهوامع ١ / ١٢٥ .
- ٢- البيت من البسيط ، وهو لزهير بنى أبى سلمى فى ديوانه ص ١٦٥ ، ولسان العرب (أنن) ، والمقتضب ٢ / ٣٦٣ ، وتاج العروس (أنن).

على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل ، وإن عرى من ضروره الأصل. وهذا جلي كما ترى.

ومن ذلك حملهم حروف المضارعه بعضها على حكم بعض ، فى نحو حذفهم الهمزه فى نكرم ، وتكرم ، ويكرم ؛ لحذفهم إيّاها فى أكرم ؛ لما كان يكون هناك من الاستثقال ؛ لاجتماع الهمزتين فى نحو أوكرم ، وإن عريت بقيه حروف المضارعه - لو لم تحذف - من اجتماع همزتين ؛ وحذفهم أيضا الفاء من نحو وعد ، وورد ، فى يعد ، ويرد ؛ لما كان يلزم - لو لم تحذف - من وقوع الواو بين ياء وكسره ، ثم حملوا على ذلك ما لو لم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسره ؛ نحو أعد ، وتعد ، ونعد ؛ لا للاستثقال ، بل لتساوى أحوال حروف المضارعه فى حذف الفاء معها.

فإذا جاز أن يحمل حروف المضارعه بعضها على بعض - ومراتبها متساويه ، وليس بعضها أصلا لبعض - كان حمل المؤنث على المذكّر لأن المذكّر أسبق رتبه من المؤنث ، أولى وأجدر.

ومن ذلك مراعاتهم فى الجمع حال الواحد ؛ لأنه أسبق من الجمع ؛ ألا- تراهم لمّا علّت الواو فى الواحد ، علّوها أيضا فى الجمع ، فى نحو قيمه وقيم ، وديمه وديم ، ولما صحت فى الواحد صحّوها فى الجمع ، فقالوا : زوج وزوجه ، وثور وثور.

فأما ثيره فى إعلال واوه ثلاثه أقوال :

أما صاحب الكتاب فحملة على الشذوذ ، وأما أبو العباس فذكر أنهم علّوه ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور ، وهو القطعه من الأقط ؛ لأنهم لا- يقولون فيه إلا- ثوره بالتصحيح لا غير. وأما أبو بكر فذهب فى إعلال ثيره إلى أن ذلك لأنها منقوصه من ثياره ، فتركوا الإعلال فى العين أماره لما نووه من الألف ؛ كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا ، واعتنوا ، دليلا على أنه فى معنى ما لا بدّ من صحته ، وهو تجاوزوا وتعاونوا. وقد قالوا أيضا : ثيره ؛ قال :

* صدر النهار يراعى ثيره رتعا (1) *

ص: ١٥١

١- عجز البيت من البسيط ، وهو للأعشى فى ديوانه ص ١٥٥ ، وكتاب الجيم ١ / ١٠٩ ، وتاج العروس (رتع) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه ص ٤٢٤ ، والمخصص ٨ / ٣٦ ، والمنصف ١ / ٣٤٩. ويروى تراعى بدلا من : يراعى. وصدر البيت : * فظل يأكل منها وهى راتعه*

وهذا لا نكبر له في وجوبه لسكون عينه

نعم وقد دعاهم إشارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ؛ ألا- تراهم يعلّون المصدر لإعلا لفعله ، ويصّحّونه لصحّته. وذلك نحو قولك : قمت قياما ، وقاومت قواما. فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل ، فهل بقي في وضوح الدلالة على إشارهم تشبيه الأشياء المتقاربه بعضها ببعض شبهه!

وعلى ذلك أيضا عوّضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل ؛ فقالوا : أكرم بكرم ، فلما حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر ، فقالوا : الإكرام ؛ فدلّ هذا على أن هذه المثل كلّها جارية مجرى المثال الواحد ؛ ألا تراهم لَمّا حذفوا ياء فرازين (1) ، عوّضوا منها الهاء في نفس المثال فقالوا فرازنه. وكذلك لَمّا حذفوا فاء عده ، عوّضوا منها نفسها التاء وكذلك أينق (2) في أحد قولى سيبويه فيها : لَمّا حذفوا عينها عوّضوا منها الياء في نفس المثال.

فدلّ هذا وغيره ممّا يطول تعداده على أن المثال والمصدر واسم الفاعل كلّ واحد منها يجري عندهم ، وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحده ؛ حتى إنه إذا لزم في بعضها شيء لعلّه ما أوجبوه في الآخر ، وإن عرى في الظاهر من تلك العله ، فأما في الحقيقة فكأنها فيه نفسه ؛ ألا- ترى أنه إذا صحّ أنّ جميع هذه الأشياء على اختلاف أحوالها تجري عندهم مجرى المثال الواحد ، فإذا وجب في شيء منها حكم فإنه لذلك كأنه أمر لا يخصّه من بقيه الباب ، بل هو جار في

ص: ١٥٢

١- فرزان : من لعب الشطرنج ، أعجميّ معرّب ، وجمعه فرازين. اللسان (فرزن).

٢- أينق : الياء في أينق عوض من الواو أوتق فيمن جعلها أيفلا- ؛ ومن جعلها أعفلا- فقدم العين مغيّره إلى الياء جعلها بدلا من الواو ، فالبدال أعم تصرفا من العوض ، إذ كل عوض بدل وليس كل بدل عوضا. وذهب سيبويه في قولهم أينق مذهبين : أحدهما أن تكون عين أينق قلبت إلى قبل الفاء فصارت في التقدير أوتق ثم أبدلت الواو ياء لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت أيضا بالإبدال ، والآخر أن تكون العين حذفت ثم عوّضت الياء منها قبل الفاء. اللسان (نوق).

الجميع مجرى واحدا ؛ لما قدّمنا ذكره من الحال آنفا.

واعلم أنّ من قوّه القياس عندهم اعتقاد النحويّين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب ؛ نحو قولك في قوله : كيف تبني من ضرب مثل جعفر : ضرب هذا من كلام العرب ، ولو بنيت مثله ضيرب ، أو ضورب ، أو ضروب ، أو نحو ذلك ، لم يعتقد من كلام العرب ؛ لأنه قياس على الأقلّ استعمالا والأضعف قياسا. وسنفرّد لهذا الفصل بابا ؛ فإن فيه نظرا صالحا.

ص: ١٥٣

باب فى جواز القياس على ما يقل

ورفضه فيما هو أكثر منه

هذا باب ظاهره - إلى أن تعرف صورته - ظاهر التناقض ؛ إلا أنه مع تأمله صحيح. وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس.

الأول قولهم فى النسب إلى شنوءه : شئى ؛ فلك - من بعد - أن تقول فى الإضافه إلى قنوبه : قنوبى ، وإلى ركوبه : ركبى ، وإلى حلوبه : حلبى ؛ قياسا على شئى. وذلك أنهم أجروا فعوله مجرى فعيله ؛ لمشابهتها إياها من عدّه أوجه : أحدها أن كل واحده من فعوله وفعيله ثلاثى ؛ ثم إن ثالث كل واحده منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه ؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء ردفين وامتناع ذلك فى الألف ، وإلى جواز حركه كل واحده من الياء والواو مع امتناع ذلك فى الألف ، إلى غير ذلك. ومنها أن فى كل واحده من فعوله وفعيله تاء التانيث. ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد ؛ نحو أثيم وأثوم ، ورحيم ورحوم ، ومشى ومشو (1) ، ونهى عن الشيء ونهؤ.

فلما استمرت حال فعيله وفعوله هذا الاستمرار ، جرت واو شنوءه مجرى ياء حنيفه ؛ فكما قالوا : حنفيّ قياسا قالوا : شئى أيضا قياسا.

قال أبو الحسن : فإن قلت : إنما جاء هذا فى حرف واحد - يعنى شنوءه - قال : فإنه جميع ما جاء. وما ألفت هذا القول من أبى الحسن! وتفسيره أن الذى جاء فى فعوله هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضا صحيحا فى القياس مقبولا ، فلا غرو ولا ملام.

وأما ما هو أكثر من باب شئى ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لأنه لم يكن هو على

ص: ١٥٤

١- المشى والمشو : الدواء المسهل.

قياس ، فقولهم فى ثقيف : ثقفى ، وفى قرش : قرشى ، وفى سليم : سلمى . فهذا وإن كان أكثر من شنئى فإنه عند سيبويه ضعيف فى القياس . فلا يجيز على هذا فى سعيد سعدى ، ولا فى كريم كرمى .

فقد برد فى اليد من هذا الموضع قانون يحمل عليه ، ويردّ غيره إليه . وإنما أذكر من هذا ونحوه رسوما لتقتدى ، وأفرض منه آثارا لتقتفى ، ولو التزمت الاستكثار منه لطال الكتاب به ، وأملّ قارئه .

واعلم أن من قال فى حلوبه : حلبنى قياسا على قولك فى حنيفه : حنفى ، فإنه لا يجيز فى النسب إلى حروره حررى ، ولا فى ضروره (1) ضررى ، ولا فى قووله قولى . وذلك أن فعوله فى هذا محموله الحكم على فعيله ، وأنت لا تقول فى الإضافه إلى فعيله إذا كانت مضعّفه أو معتّله العين إلا بالتصحيح ؛ نحو قولهم فى شديد : شديدى ، وفى طويله : طويلى ؛ استثقالا لقولك : شددى ، وطولى . فإذا كانت فعوله محموله على فعيله ، وفعيله لا تقول فيها مع التضعيف واعتلال العين إلا بالإتمام ، فما كان محمولا عليها أولى بأن يصحّ ولا يعلّ . ومن قال فى شنوءه : شنئى فأعلّ ، فإنه لا يقول فى نحو جراده وسعاده إلا بالإتمام : جرادى وسعادى .

وذلك لبعء الألف عن الياء [و] لما فيها من الخفّه . ولو جاز أن يقول فى نحو جراده : جردى ، لم يجز ذلك فى نحو حمامه وعجاجه : حممى ولا عججى ؛ استكراها للتضعيف ، إلا أن يأنس بإظهار تضعيف فعل ، ولا فى نحو سياهه وحواله : سيبى ولا حولى ؛ استكراها لحرکه المعتلّ فى هذا الموضع . وعله ذلك ثابتته فى التصريف ، فغنينا عن ذكرها الآن .

ص : ١٥٥

١- الصروره : الذى لا يأتى النساء .

إذا تعارضتا نطقاً بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره ؛ وذلك نحو قول الله تعالى : (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) [المجادلة : ١٩] فهذا ليس بقياس ؛ لكنه لا بدّ من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذى في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ؛ ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع : استبيع.

فأما قولهم «استنوق الجمل» و «استتيست الشاه» و «استفيل الجمل» فكأنه أسهل من استحوذ ؛ وذلك أن استحوذ قد تقدّمه الثلاثي معتلا ؛ نحو قوله :

يحوذهنّ وله حوذى

كما يحوذ الفئه الكمى (١)

- يروى بالذال والزاي : يحوذهن ويحوزهن - فلما كان استحوذ خارجاً عن معتلّ : أعنى حاذ يحوذ ، وجب إعلاله ؛ إلحاقاً في الإعلال به. وكذلك باب أقام ، وأطال ، واستعاذ ، واستزاد ، مما يسكن ما قبل عينه في الأصل ؛ ألا ترى أن أصل أقام أقوم ، وأصل استعاذ استعوذ ، فلو أخلينا وهذا اللفظ لاقتضت الصورة تصحيح العين لسكون ما قبلها ؛ غير أنه لما كان منقولاً ومخرجاً من معتلّ - هو قام ، وعاذ - أجرى أيضاً في الإعلال عليه. وليس كذلك «استنوق الجمل» و «استتيست الشاه» لأن هذا ليس منه فعل معتلّ ؛ ألا تراك لا تقول : ناق ولا تاس ؛ إنما الناقه والتيس اسمان لجوهر ، لم يصرّف منهما فعل معتلّ. فكان خروجهما على الصّححه أمثل منه في باب استقام واستعاذ. وكذلك استفيل.

ص: ١٥٦

١- الرجز للعجاج في ديوانه ص ١ / ٥٢٤ ، ولسان العرب (حوز) ، ومقاييس اللغة ٢ / ١١٥ ، ١١٨ ، ومجمل اللغة ٢ / ١١٧ ، وتهذيب اللغة ٥ / ١١٧ ، ٢٠٧ ، وجمهره اللغة ص ٥٣٠ ، وبلا- نسبه في لسان العرب (حوز) ، وتاج العروس (حوز) ، (حوز) ، وكتاب العين ٤ / ٢٧٥ ، والمخصص ٧ / ١٠٣ ، وجمهره اللغة ص ١٠٤٨. الحوذ والحوز : السوق السريع ، والحوذى والحوزى : السائق الخفيف والبيت يصف ثورا وكلابا ، وكان أبو عبيده يروى رجز العجاج حوذى ، بالذال ، والمعنى واحد ، يعنى به الثور أنه يطرد الكلاب وله طارد من نفسه يطرده من نشاطه وحده.

ومع هذا أيضا فإن استنوق ، واستتيس شاذٌ ؛ ألا- تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطود ، لما قلت : استطود ، ولا من الحوت استحوت ، ولا من الخوط استخوط ؛ ولكان القياس أن تقول : استطاد ، واستحات ، واستخاط.

والعلّة في وجوب إعلاله وإعلال استنوق ، واستفيل ، واستتيس أنا قد أحطنا علما بأن الفعل إنّما يشتقّ من الحدث لا من الجوهر ؛ ألا- ترى إلى قوله (وأمرًا الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء) فإذا كان كذلك وجب أن يكون استنوق مشتقًا من المصدر. وكان قياس مصدره أن يكون معتلا ، فيقال : استناقه ، كاستعانه ، واستشاره. وذلك أنه وإن لم يكن تحته ثلاثي معتل كقام وباع فيلزم إجراؤه في الإعلال عليه ، فإن باب الفعل إذا كانت عينه أحد الحرفين أن يجيء معتلا ، إلا ما يستثنى من ذلك ؛ نحو طاول ، وباع ، وحول ، وعور ، واجتوروا ، واعتنوا ؛ لتلك العلل المذكورة هنا. وليس باب أفعل ولا استفعل منه. فلمّا كان الباب في الفعل ما ذكرناه من وجوب إعلاله ، وجب أيضا أن يجيء استنوق ونحوه بالإعلال ؛ لأطراد ذلك في الفعل ؛ كما أن الاسم إذا كان على فاعل كالكاهل والغارب ، إلا أن عينه حرف علّه لم يأت عنهم إلا مهموزا ، وإن لم يجر على فعل ؛ ألا تراهم همزوا الحائش (1) ، وهو اسم لا صفة ، ولا هو جار على فعل ، فأعلّوا عينه ، وهى فى الأصل واو من الحوش.

فإن قلت : فلعلّه جار على حاش ، جريان قائم على قام ؛ قيل : لم نرهم أجروه صفة ، ولا أعملوه عمل الفعل ؛ وإنما الحائش : البستان بمنزله الصّور (2) ، وبمنزله الحديقه فإن قلت : فإن فيه معنى الفعل ؛ لأنه يحوش ما فيه من النخل وغيره ، وهذا يؤكّد كونه فى الأصل صفة ، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء ؛ كصاحب ووالد ؛ قيل : ما فيه من معنى الفعل لا يوجب كونه صفة ؛ ألا ترى إلى

ص: ١٥٧

١- الحائش : جماعه النخل والطّرفاء : ضرب من الشجر. وهو فى النخل أشهر ، لا واحد له من لفظه ، وفى الحديث : أنه دخل حائش نخل فقضى فيه حاجته ؛ هو النخل الملتف المجتمع ، كأنه لالتفافه يحوش بعضه إلى بعض ، وأصله الواو كذا قال الجوهري ، وذكره ابن الأثير فى حيش. وانظر اللسان (حوش).

٢- الصور : جماعه النخل.

قولهم : الكاهل والغارب (١) ، وهما وإن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان.

ولا يستنكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معانى الأفعال. من ذلك قولهم : مفتاح ، ومنسج ، ومسعط ، ومنديل ، ودار ، ونحو ذلك ؛ تجد في كل واحد منها معنى الفعل ، وإن لم تكن جارية عليه. فمفتاح من الفتح ، ومنسج من النسج ، ومسعط من الإسعاط ، ومنديل من الندل ، وهو تناول ؛ قال الشاعر :

على حين ألهى الناس جلّ أمورهم

فندلا زريق المال ندل الثعالب (٢)

وكذلك دار : من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها ؛ وكذلك كثير من هذه المشتقات تجد فيها معانى الأفعال وإن لم تكن جارية عليها. فكذلك الحائش جاء مهموزا وإن لم يكن اسم فاعل ، لا لشيء غير مجيئه على ما يلزم اعتلال عينه ؛ نحو قائم ، وبائع ، وصائم. فاعرف ذلك. وهو رأى أبى عليّ رحمه الله ، وعنه أخذته لفظا ومراجعته وبحثا.

ومثله سواء الحائط : هو اسم بمنزلة الركن والسقف ، وإن كان فيه معنى الحوط. ومثله أيضا العائر للرمد ، هو اسم مصدر بمنزلة الفالج ، والباطل ، والباغز ، وليس اسم فاعل ولا جاريا على معتل ؛ وهو كما تراه معتلّ.

ص : ١٥٨

١- الكاهل : مقدّم أعلى الظهر مما يلي العنق ، والغارب من البعير ما بين السنام والعنق.

٢- البيت من الطويل ، وهو لأعشى همدان فى الحماسه البصريه ٢ / ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ولشاعر من همدان فى شرح أبيات سيبويه ١ / ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير فى المقاصد النحويه ٣ / ٤٦ ، وهما فى ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥ ، وملحق ديوان جرير ص ١٠٢١ ، وبلا نسبه فى الإنصاف ص ٢٩٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢١٨ ، وجمهره اللغه ص ٦٨٢ ، وسر صناعه الإعراب ص ٥٠٧ ، وشرح الأشمونى ١ / ٢٠٤ ، وشرح التصريح ١ / ٣٣١ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٨٩ ، والكتاب ١ / ١١٥ ، ولسان العرب (خشف) ، (ندل). الندل : النقل والاختلاس ، يقول : اندلى يا زريق ، وهى قبيله. ندل الثعالب ، يريد السرعة ؛ والعرب تقول : أكسب من ثعلب ؛ قال ابن برى : وقيل فى هذا الشاعر إنه يصف قوما لصوصا يأتون فيسرقون ويمثلون حقائبهم ثم يعودون ، وقيل : يصف تجارا ، وقوله : على حين ألهى الناس جلّ أمورهم : يريد حين اشتغل الناس بالفتن والحروب. اللسان (ندل) وقيله : يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويخرجن من دارين بجر الحقائق

فإن قلت : فما تقول في استعان وقد أعلّ ، وليس تحته ثلاثي معتلّ ، ألا تراكم لا تقول : عان يعون كقام يقوم؟ قيل : هو وإن لم ينطق بثلاثيه فإنه في حكم المنطوق به ، وعليه جاء أعان يعين.

وقد شاع الإعلال في هذا الأصل ؛ ألا- تراهم قالوا : المعونه - فأعلّوها كالمثوبه ، والمعوضه (١) - والإعانه ، والاستعانه. فأما المعاونه فكالمعاوده : صحّت لوقوع الألف قبلها.

فلما اطرّد الإعلال في جميع ذلك دلّ أن ثلاثيه وإن لم يكن مستعملاً فإنه في حكم ذلك. وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع (أن) لنصب الأفعال في تلك الأجوبه ، وهي الأمر والنهي وبقية ذلك ، وإن لم تستعمل قطّ. فإذا جاز اعتقاد ذلك ، وطرّد المسائل عليه لدلاله الحال على ثبوته في النفس ، كان إعلال نحو أعان ، واستعان ، ومعين ، ومستعين ، والإعانه والاستعانه - لاعتقاد كون الثلاثي من ذلك في حكم المفلوظ به - أحرى وأولى.

وأيضا فقد نطقوا من ثلاثيه بالعون ، وهو مصدر ، وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالج شكّ في الفعل الذي هو الفرع ؛ قال لى أبو عليّ بالشام : إذا صحّت الصفه فالفعل في الكفّ. وإذا كان هذا حكم الصفه كان في المصدر أجدر ؛ لأن المصدر أشدّ ملابسه للفعل من الصفه ؛ ألا ترى أن في الصفه [ما ليس بمشتق] نحو قولك : مررت بإبل مائه ، ومررت برجل أبي عشره أبوه ، ومررت بقاع عرفج (٢) كله ، ومررت بصحيفه طين خاتمها ، ومررت بحيه ذراع طولها ، وليس هذا مما يشاب به المصدر ، إنما هو ذلك الحدث الصافي ؛ كالضرب ، والقتل ، والأكل ، والشرب.

فإن قلت : ألا تعلم أن في الناقه معنى الفعل. وذلك أنها فعله من التثوّق في الشيء وتحسينه ، قال ذو الرمّه :

... تنوّقت

به حضرميات الأكفّ الحوائك (٣)

ص: ١٥٩

١- المعوضه : العوض.

٢- العرفج : نبات طيب الرائحه ، واحده عرفجه.

٣- البيت من الطويل ، وهو لذى الرمّه في تتمه ديوانه ص ١٧١٤ ، ولسان العرب (نوق) ، وتاج العروس (نوق) ، (حاك).
وصدره : * كأن عليها سحق لفق تنوّقت* والسحق : البالى ، اللّفق : أحد شقى الملاءه. الحضرميات : نسبه إلى حضرموت.

والتقاؤهما أن الناقه عندهم مما يتحسّن به ويزدان بملكه ؛ وبالإبل يتباهون ، وعليها يحملون ويتحملون ؛ ولذلك قالوا لمذكّرها :
الجمال ؛ لأنه فعل من الجمال ، كما أن الناقه فعله من التنوّق . وعلى هذا قالوا : قد كثر عليه المشاء ، والفشاء ، والوشاء ، إذا تناسل
عليه المال . فالوشاء فعال من الوشى ، كأنّ المال عندهم زينه وجمال لهم ، كما يلبس من الوشى للتحسّن به . وعلى ذلك قالوا :
ما بالدار دبيح ، فهو فعّيل من لفظ الديباج ومعناه . وذلك أن الناس هم الذين يشون الأرض ، وبهم تحسن ، وعلى أيديهم
وبعمارتهم تجمل . وعليه قالوا : إنسان ؛ لأنه فعّلان من الأنس .

فقد ترى إلى توافي هذه الأشياء ، على انتشارها ، وتباين شعاعها ، وكونها عائده إلى موضع واحد ؛ لأن التنوّق ، والجمال ،
والأنس ، والوشى ، والديباج ، مما يؤثر ويستحسن - وكنت عرضت هذا الموضع على أبي عليّ رحمه الله فرضيه وأحسن تقبله -
فكذلك يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ ؛ من حيث كان فى الناقه معنى الفعل من التنوّق ، دون أن يكون بعيدا
عنه ؛ كما رمت أنت فى أوّل الفصل . انقضى السؤال .

فالجواب أن استنوق أبعد عن الفعل من استحوذ على ما قدّمنا . فأما ما فى الناقه من معنى الفعليه والتنوّق ، فليس بأكثر مما فى
الحجر من معنى الاستحجار والصلابه ، فكما أن استحجر الطين واستنسر البغاث من لفظ الحجر والنّسر ، فكذلك استنوق من
لفظ الناقه ، والجميع ناء عن الفعل ؛ وما فيه من معنى الفعليه إنما هو كما فى مفتاح ومدقّ ومنديل ونحو ذلك منه .

ومما ورد شاذّا عن القياس ومطرّدا فى الاستعمال قولهم : الحوكه ، والخونه . فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى ، وهو فى
الاستعمال منقاد غير متأبّ ؛ ولا تقول على هذا فى جمع قائم : قومه ، ولا فى صائم : صومه ، ولو جاء على فعله ما كان إلا معلّما .
وقد قالوا على القياس : خانه .

ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح نحو مثل هذا فى الياء : لم يأت عنهم فى نحو بائع ، وسائر بيعه ولا سيره . وإنما شدّ ما شدّ من هذا مما عينه واو لا- ياء ؛ نحو الحوكه ، والخونه ، والخول ، والدول (1). وعلته عندى قرب الألف من الياء وبعدها عن الواو ، فإذا صحّحت نحو الحوكه كان أسهل من تصحيح نحو البيعه . وذلك أن الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها ، فكان ذلك أسوغ من انقلاب الواو إليها ؛ لبعده الواو عنها ؛ ألا ترى إلى كثره قلب الياء ألفاً استحساناً لا وجوباً ؛ نحو قولهم فى طئ : طائى ، وفى الحيره : حارى ، وقولهم فى حيحيت ، وعيعيت ، وهيهيت : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت . ولما ترى فى الواو مثل هذا.

فإذا كان بين الألف والياء هذه الوصل والقرب ، كان تصحيح نحو بيعه ، وسيره ، أشقّ عليهم من تصحيح نحو الحوكه والخونه ؛ لبعده الواو من الألف ، وبقدر بعدها عنها ما يقل انقلابها إليها .

ولأجل هذا الذى ذكرناه عندى ما كثر عنهم نحو اجتوروا ، واعتونوا ، واهتوشوا . ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شىء فى الياء ؛ ألا تراهم لا يقولون : ابتيعوا ولا استيروا ولا نحو ذلك ، وإن كان فى معنى تبايعوا وتسايروا .

وعلى أنه قد جاء حرف واحد من الياء فى هذا فلم يأت إلا معلاً ؛ وهو قولهم : استافوا ، فى معنى تسايفوا ، ولم يقولوا استيفوا ؛ لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفاً فى هذا الموضع الذى قد قويت فيه داعيه القلب . وقد ذكرنا هذا فى (كتابنا فى شعر هذيل) بمقتضى الحال فيه .

وإن شدّ الشىء فى الاستعمال وقوى فى القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله .

من ذلك اللغه التميميه فى (ما) هى أقوى قياساً وإن كانت الحجازيه أسير استعمالاً . وإنما كانت التميميه أقوى قياساً من حيث كانت عندهم ك- «هل» فى دخولها على الكلام مباشرة كلّ واحد من صدرى الجملتين : الفعل والمبتدأ ؛ كما أن (هل) كذلك . إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على

ص : ١٦١

ما كثر استعماله ، وهو اللغه الحجازيه ؛ ألا- ترى أن القرآن بها نزل. وأيضا فمتى رابك في الحجازيه ريب من تقديم خبر ، أو نقض النفي فرعت إذ ذاك إلى التميميه ؛ فكأنك من الحجازيه على حرد (١) ، وإن كثرت في النظم والنثر.

ويدلّك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغه غيرها أقوى في القياس عنده منها ما حدّثنا به أبو عليّ رحمه الله قال : عن أبي بكر عن أبي العباس أن عماره كان يقرأ (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) [يس : ٤٠] بالنصب ؛ قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت؟ فقال : أردت (سابق النهار) قال فقلت له فهلا قلته؟ فقال : لو قلته لكان أوزن. فقوله : أوزن أي أقوى وأمكن في النفس. أفلا تراه كيف جنح إلى لغه وغيرها أقوى في نفسه منها. ولهذا موضع نذكره فيه.

واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير : تستعمل أيهما شئت. فإن صحّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة ، وأعددت ما كان قياسك أدّاك إليه لشاعر مؤلّد ، أو لساجع ، أو لضروره ؛ لأنه على قياس كلامهم. بذلك وصّى أبو الحسن.

وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوى في القياس فذلك ما لا غايه وراءه ؛ نحو منقاد اللغه من النصب بحروف النصب ، والجرّ بحروف الجرّ ، والجزم بحروف الجزم ، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال ، قوى في القياس.

وأما ضعف الشيء في القياس ، وقلته في الاستعمال فمرذول مطّرح ؛ غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل. وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

اضرب عنك الهموم طارقها

ضربك بالسيف قونس الفرس (٢)

ص: ١٦٢

١- الحرد : المنع ، والغیظ والغضب.

٢- البيت من المنسرح ، وهو لطفه بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥ ، وخزانه الأدب ١١ / ٤٥٠ ، والدرر ٥ / ١٧٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٣٣ ، وشرح المفصل ٦ / ١٠٧ ، ولسان العرب (قنس) ، (نون) ، والمقاصد النحويه ٤ / ٣٣٧ ، ونوادير أبي زيد ص ١٣ ، وبلا نسبه في الإنصاف ٢ / ٥٦٥ ، وجمهره اللغه ص ٨٥٢ ، ١١٧٦ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٨٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٠٥ ، وشرح المفصل ٩ / ٤٤ ، ولسان العرب (هول) ، والمحتسب ٢ / ٣٦٧ ، ومغنى اللبيب ص ٢ / ٦٤٣ ، والممتع في التصريف ١ / ٣٢٣. ويروى : بالسوط بدلا من : بالسيف. قونس الفرس : ما بين أذنيه ، وقيل مقدّم رأسه.

قالوا أراد : (اضربن عنك) فحذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه ، ومن الضعف في القياس على ما ذكره لك. وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد ، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتفى عنه الإيجاز والاختصار. ففي حذف هذه النون نقض الغرض. فجرى وجوب استقباح هذا في القياس مجرى امتناعهم من ادغام الملحق ؛ نحو مهدد ، وقردد ، وجلب ، وشملل ، وسبهلل (١) ، وقفعدد (٢) ، في تسليمه وترك التعرض لما اجتمع فيه من توالي المثليين متحركين ؛ ليلغ المثال الغرض المطلوب في حركاته وسكونه ، ولو ادغمت لنقضت الغرض الذي اعترمت.

ومثل امتناعهم من نقض الغرض امتناع أبي الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو الذي ضربت زيد ؛ ألا ترى أنه منع أن تقول : الذي ضربت نفسه زيد ، على أن «نفسه» توكيد للهاء المحذوفه من الصله.

ومما ضعف في القياس والاستعمال جميعا بيت الكتاب :

له زجل كأنه صوت حاد

إذا طلب الوسيقه أو زمير (٣)

فقوله : «كأنه» - بحذف الواو وتبقيه الضمه - ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال. ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف.

وذلك أن الوصل يجب أن تتمكّن فيه واوه ، كما تمكّنت في قوله في أول البيت

ص: ١٦٣

١- السبهلل : الفارغ ، يقال : جاء سبهللا أى لا شىء معه.

٢- القفعدد : القصير.

٣- البيت من الوافر ، وهو للشماخ في ديوانه ص ١٥٥ ، والدرر ١ / ١٨١ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٤٣٧ ، والكتاب ١ / ٣٠ ، ولسان العرب (ها) ، وبلا نسبه في الإنصاف ٢ / ٥٦١ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٣٧٩ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣٨٨ ، ٥ / ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ولسان العرب (زجل) ، والمقتضب ١ / ٢٦٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٩ . والبيت يصف حمارا وحشيا. الوسيقه : الأتان يقول : إذا طلب وسيقته ، وهى أثنائه ، صوت بها في تطريب وترجيع ، كالحادى يتغنى بالابل : أو كأن صوته صوت مزار.

(لهو زجل) والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعا ، وتسكن الهاء فيقال : (كأنه) فضمّ الهاء بغير واو منزله بين منزلتي الوصل والوقف. وهذا موضع ضيق ، ومقام زلخ (١) ، لا يتّقيك يايناس ، ولا ترسو فيه قدم قياس. وقال أبو إسحاق فى نحو هذا : إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ؛ وليس الأمر كذلك ؛ لما أريتك من أنه لا- على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف. لكن ما أجرى من نحو هذا فى الوصل على حدّ الوقف قول الآخر :

فظلت لدى البيت العتيق أخيله

ومطواى مشتاقان له أرقان (٢)

على أن أبا الحسن حكى أن سكون الهاء فى هذا النحو لغه لأزد السراه. ومثل هذا البيت ما روينا عن قطرب من قول الشاعر :

وأشرب الماء ما بى نحوه عطش

إلا لأن عيونه سيل وادبها (٣)

وروينا أيضا عن غيره :

إنّ لنا لكّنه

مبّقه مفّنه

متيحه معّنه

سمعنه نظرّنه

كالذئب وسط الفّنه

إلا تره تظّنه (٤)

ص: ١٦٤

١- زلخ - بسكون اللام وكسرها - منزله تزل فيها الأقدام.

٢- البيت من الطويل ، وهو ليعلى بن الأحمول الأزديّ فى خزانه الأدب ٥ / ٢٦٩ ، ٢٧٥ ، ولسان العرب (مطا) ، (ها) ، ووصف المباني ص ١٦ ، وسرّ صناعه الإعراب ٢ / ٧٢٧ ، والمحتسب ١ / ٢٤٤ ، والمقتضب ١ / ٣٩ ، ٢٦٧ ، والمنصف ٣ / ٨٤ . ويروى : أريغه بدلا من : أخيله.

٣- البيت من البسيط ، وهو بلا- نسبه فى خزانه الأدب ٥ / ٢٧٠ ، ٤٥٠ / ٦ ، والدرر ١ / ١٨٢ ، ووصف المباني ص ١٦ ، وسرّ صناعه الإعراب ٢ / ٧٢٧ ، ولسان العرب (ها) والمحتسب ١ / ٢٤٤ ، والمقرب ٢ / ٢٠٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٩ .

٤- الرجز بلا- نسبه في لسان العرب (سمع) ، (بقق) ، (عنن) ، (فنن) ، وتاج العروس (سمع) ، (بقق) ، (عنن) ، (فنن) ، وجمهره اللغه ١٥٧ ، ١٦٤ ، ومقاييس اللغه ١٢٣ / ٥ ، والمخصص ٧١ / ٣ ، ١٦ / ٤ ، وكتاب الجيم ٢ / ٢٥٧ ، وتهذيب اللغه ١ / ١١٣ ، ٢ / ١٢٧ ، ١٥ / ٤٦٦ . وهذه الأبيات تروى هكذا : إن لكم لكنه منتيجه معنه مقنه سمعنه نظرئه كالريح حول القنه إلا تره تظنه الكنه امرأه الابن أو الأخ ، قال سيويه : بقت ولدا وبقت كلاما كقولك نثرت ولدا ونثرت كلاما . وامرأه مبقه : مفعله من ذلك ، المفنه : التي تأتي بفنون من العجائب . وانظر اللسان (بقق ، سمع) . والمعنه : المعترضه ، ويروى : سمعنه نظرئه ، بالضم ، وهي التي إذا تسمعت أو تبصرت فلم تر شيئا تظنته تظنيا ، أى عملت بالظن «وسمعنه نظرئه» ، أى جیده السمع والنظر . وانظر اللسان (سمع) . والعنه : الحظيره من الخشب ، والقنه : الأكمه أو الجبل المستطيل .

فقلوه (تره) مما أجرى فى الوصل مجراه فى الوقف ، أراد : إلا- تر ، ثم بين الحركه فى الوقف بالهاء ، فقال : تره» ثم وصل ما كان وقف عليه.

فأما قوله :

أتوا نارى ، فقلت منون أنتم؟

فقالوا : الجنّ ؛ قلت : عموا ظلّاما (١)

ويروى :

... منون قالوا

سراه الجنّ قلت عموا ظلّاما (٢)

فمن رواه هكذا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف.

فإن قلت : فإنه فى الوقف إنما يكون «منون» ساكن النون ، وأنت فى البيت قد حرّكته ، فهذا إذا ليس على نيه الوقف ، ولا على نيه الوصل ، فالجواب أنه لما أجراه فى الوصل على حدّه فى الوقف ، فأثبت الواو والنون التقيا ساكنين ، فاضطرّ حينئذ إلى أن حرّك النون لإقامه الوزن. فهذه الحركه إذا إنما هى حركه

ص: ١٦٥

-
- ١- البيت من الوافر ، وهو لشمر بن الحرث فى الحيوان ٤ / ٤٨٢ ، ٦ / ١٩٧ ، وخزانه الأدب ٦ / ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، والدرر ٦ / ٢٤٦ ، ولسان العرب (حد) ، (منن) ، ونوادى أبى زيد ١٢٣ ، ولسمير الضبى فى شرح أبيات سيويه ٢ / ١٨٣ ، ولشمر أو لتأبط شرا فى شرح التصريح ٢ / ٢٨٣ ، وشرح المفصل ٤ / ١٦ ، ولأحدهما أو لجذع بن سنان فى المقاصد النحويه ٤ / ٤٩٨ وبلا نسبه أمالى ابن الحاجب ١ / ٤٦٢ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٨٢ ، وجواهر الأدب ص ١٠٧ ، والحيوان ١ / ٣٢٨ ، والدرر ٦ / ٣١٠ ، ورسف المبانى ص ٤٣٧ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٦٤٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٦١٨ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٢٩٥ ، والكتاب ٢ / ٤١١ ، ولسان العرب (أنس) ، (سرا) والمقتضب ٢ / ٣٠٧ ، والمقرب ١ / ٣٠٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٧ ، ٢١١.
- ٢- سبق تخريجه.

مستحدثه لم تكن فى الوقف ، وإنما اضطرَّ إليها الوصل.

وأما من رواه «منون أنتم» فأمره مشكل. وذلك أنه شبّه من بأى ، فقال :

(منون أنتم) على قوله : أيون أنتم ، وكما حمل هاهنا أحدهما على الآخر كذلك جمع بينهما فى أن جرّد من الاستفهام كلّ منهما ؛ ألا ترى إلى حكايه يونس عنهم : ضرب من منّا ؛ كقولك : ضرب رجل رجلا ، فنظير هذا فى التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر :

وأسماء ما أسماء ليله أدلجت

إلى وأصحابى بأى وأينما (١)

فجعل «أى : اسما للجهه فلما اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف.

وأما قوله : «وأينما» ففيه نظر. وذلك أنه جرّده أيضا من الاستفهام كما جرّد أى ، فإذا هو فعل ذلك احتمل هنا من بعد أمرين : أحدهما أن يكون جعل (أين) علما أيضا للبقعه ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كأى ، فتكون الفتحه فى آخر «أين» على هذا فتحه الجرّ وإعرابا ، مثلها فى مررت بأحمد. فتكون (ما) على هذا زائده ، و (أين) وحدها هى الاسم كما كانت (أى) وحدها هى الاسم. والآخر أن يكون ركب (أين) مع (ما) فلمّا فعل ذلك فتح الأوّل منهما كفتحه الياء من حيّهل ، لمّا ضمّ حىّ إلى هل ، فالفتحه فى النون على هذا حادثه للتركيب ، وليست بالتى كانت فى أين وهى استفهام ؛ لأن حركه التركيب خلقتها ونابت عنها. وإذا كانت فتحه التركيب تؤثر فى حركه الإعراب فتزيلها إليها ؛ نحو قولك : هذه خمسه ، معرب ، ثم تقول فى التركيب : هذه خمسه عشر ، فتخلف فتحه التركيب ضمّه الإعراب ، على قوه حركه الإعراب ، كان إبدال حركه البناء من حركه البناء أخرى بالجواز ، وأقرب فى القياس. وإن شئت قلت : إن فتحه النون فى قوله : (بأى وأينما) ، هى الفتحه التى كانت فى أين ، وهى استفهام من قبل تجريدها ، أقرها بحالها بعد التركيب على ما كانت عليه ، ولم يحدث خالفا لها من فتحه

ص: ١٦٦

١- البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور فى ديوانه ص ٧ (الحاشيه) ، ولسان العرب (أين) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر ٢ / ٢٣٩ ، ولسان العرب (منن) ، (أيا). أدلجوا : ساروا من آخر الليل. وانظر اللسان (دلج).

التركيب ، واستدللت على ذلك بقولهم : قمت إذ قمت ، فالذال كما ترى ساكنه ؛ ثم لما ضم إليها «ما» وركبها معها أقرها على سكونها ، فقال :

* إذ ما أتيت على الرسول فقل له (١) *

فكما لا يشكّ في أنّ هذا السكون في «إذ ما» هو السكون في ذال إذ ، فكذلك ينبغي أن تكون فتحه النون من (أينما) هي فتحه النون من (أين) وهي استفهام.

والعلّة في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندى هي أنّ ما يحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يحدثه العامل فيها ، ونحن نرى العامل غير مؤثر في المبنى ؛ نحو «من أين أقبلت» و «إلى أين تذهب» فإذا كان حرف الجرّ على قوّته لا- يؤثّر في حركة البناء فحدث التركيب - على تقصيره عن حدث الجارّ - أخرى بالألا يؤثّر في حركة البناء. فاعرف ذلك فرقا ، وقس عليه تصب إن شاء الله.

وفي ألف «ما» من (أينما) - على هذا القول - تقدير حركة إعراب : فتحه في موضع الجرّ ؛ لأنه لا ينصرف.

وإن شئت كان تقديره «منون» كالقول الأوّل ، ثم قال : «أنتم» ، أى أنتم المقصودون بهذا الاستثبات ؛ كقوله :

* أنت فانظر لأىّ حال تصير (٢) *

ص: ١٦٧

١- عجزه : * حقا عليك إذا اطمأنّ المجلس * وقبله : يا أيها الرجل الذى تهوى به وجناء مجمره المناسم عرّس وبعده : يا خير من ركب المطىّ ومن مشى فوق التراب إذا تعدّ الأنفس إنا وفينا بالذى عاهدتنا والخيل تقدع بالكماه وتضرس وهذا الشعر من قصيده للعباس بن مرداس السلميّ قالها فى غزوه حنين. وانظر سيره ابن هشام على هامش الروض ٢ / ٢٩٨ ، والكامل ٣ / ١٥٨ ، والكتاب ١ / ٤٣٢. (نجار).

٢- عجز البيت من الخفيف ، وهو لعدىّ بن زيد فى ديوانه ص ٨٤ ، والأغانى ٢ / ١٢٦ ، والجنى الدانى ص ٧١ ، والدرر ٢ / ٣٨ ، والرد على النحاه ص ١٠٦ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٤١٤ ، ٤١٥ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٦٩ ، والشعر والشعراء ١ / ٢٣١ ، والكتاب ١ / ١٤٠ ، ولسان العرب (منن) ، وبلا نسبة فى تذكره النحاه ص ٣٦٢ ، وخزانه الأدب ١ / ٣١٥ ، والدرر ٥ / ٣٢٤ ومغنى اللبيب ١ / ١٦٦ ، وهمع الهوامع ١ / ١١٠ ، ٢ / ١١١. ويروى : ذاك بدلا من : حال. وصدر البيت : * أرواح مودّع أم بكور *

إذا أراد : أنت الهالك.

وما يرد في هذه اللغة مما يضعف في القياس ، ويقل في الاستعمال كثير جدًا ؛ وإن تقصّيت بعضه طال ، ولكن أضع لك منه
ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدلّ به ، وتستغنى ببعضه من كلّ ، بإذن الله وطوله.

ص: ١٦٨

وجماعه أن علته ضعيفه غير مستحكمه ؛ إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف.

من ذلك تركك الأختف إلى الأثقل من غير ضروره ؛ نحو قولهم : الفتوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى ، ونحو ذلك ؛ ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوا من غير استحكام علّه أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفه. وهذه ليست علّه معتدّه ؛ ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفه فى أشياء كثيره لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها. من ذلك قولهم فى تكسير حسن : حسان ، فهذا كجبل وجبال ؛ وقالوا : فرس ورد ، وخيل ورد ؛ فهذا كسقف ، وسقف. وقالوا : رجل غفور ، وقوم غفر ، وفخور وفخر ؛ فهذا كعمود وعمد. وقالوا : جمل بازل ، وإبل بوازل ، وشغل شاغل ، وأشغال شواغل ؛ فهذا كغارب وغوارب ، وكاهل وكواهل. ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفه فى أشياء غير هذه ؛ إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضروره علّه ، وليس بجار مجرى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ؛ ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجبا لجا فى جميع الباب ؛ كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقاد فى جميع الباب.

فإن قلت : فقد قال الجعدى :

حتى لحقنا بهم تعدى فوارسنا

كأننا رعن قف يرفع الآلا (٢)

ص : ١٦٩

- ١- الاستحسان من مصطلح أصول الفقه. والاستحسان : هو ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس. التعريفات ص ١٩.
- ٢- البيت من البسيط ، وهو للنابعه الجعدى فى ديوانه ص ١٠٦ ، وأدب الكاتب ص ٢٨ ، وأمالى القالى ٢ / ٢٢٨ ، وجمهره اللغه ص ٦٦٦ ، وسمط اللآلى ص ٨٥٠ ، ولسان العرب (أول) ، وتاج العروس (أول) ، والمعانى الكبير ص ٨٨٣ ، وبلا نسبه فى الإنصاف ١ / ١٥٨ ، والمحتسب ٢ / ٢٧. ويروى : كفّ بدلا من : قفّ. والرعن : أول كل شىء ، والقف : حجاره بعضها فوق بعض ، وهو جبل غير أنه ليس بطويل فى السماء. والآل : السراب.

فرغ المفعول ونصب الفاعل ، قيل لو لم يحتمل هذا البيت إلا ما ذكرته لقد كان على سمت من القياس ، ومطرب (١) متورّد بين الناس ؛ ألا- ترى أنه على كل حال قد فرق فيه بين الفاعل والمفعول ، وإن اختلفت جهتا الفرق. كيف ووجهه في أن يكون الفاعل فيه مرفوعا ، والمفعول منصوبا قائم صحيح مقول به. وذلك أن رعن هذا القفّ لَمَّا رفعه الآل فرئى فيه ، ظهر به الآل إلى مرآه العين ظهورا لو لا- هذا الرعن لم يبين للعين فيه بيانه إذا كان فيه ؛ ألا تعلم أن الآل إذا برق للبصر رافعا شخصا كان أبدى للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصا يزهاه فيزداد بالصورة التي حملها سفورا ، وفي مسرح الطرف تجليا وظهورا.

فإن قلت : فقد قال الأعشى :

* إذ يرفع الآل رأس الكلب فارتفعا (٢) *

فجعل الآل هو الفاعل ، والشخص هو المفعول ، قيل ليس في هذا أكثر من أنّ هذا جائز ، وليس فيه دليل على أن غيره غير جائز ؛ ألا- ترى أنك إذا قلت ما جاءني غير زيد ، فإنما في هذا دليل على أن الذى هو غيره لم يأتك ، فأما زيد نفسه فلم تعرض للإخبار بإثبات مجيء له أو نفيه عنه ، فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضا لم يجئ.

إن قلت : فهل تجد لبيت الجعدى على تفسيرك الذى حكيت و رأيتة نظيرا؟ قيل : لا ينكر وجود ذلك مع الاستقراء ؛ واعمل فيما بعد على أن لا نظير له ؛ ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئا وسمع ذلك الشيء عينه ، فقد ثبت قدمه ، وأخذ من الصحه والقوه مأخذه ، ثم لا- يقدر فيه ألا- يوجد له نظير ؛ لأنّ إيجاد النظير وإن كان مأنوسا به فليس فى واجب النظر إيجاده ؛ ألا ترى أن قولهم : فى شنوءه شئتى ، لَمَّا قبله القياس لم يقدر فيه عدم نظيره ؛ نعم ولم يرض له أبو الحسن بهذا

ص : ١٧٠

١- المطرب والمطربه : الطريق الضيق ، والجمع المطارب. اللسان (طرب).

٢- عجز البيت من البسيط : وهو للأعشى فى ديوانه ص ١٥٣ ، ولسان العرب (كلب) ، (أول) ، ومقاييس اللغة ١ / ٤٤٩ ، وتاج العروس (كلب) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (أول) و صدر البيت : * إذ نظرت نظره ليست بكاذبه*

القدر من القوّه حتى جعله أصلا يردّ إليه ، ويحمل غيره عليه. وسنورد فيما بعد بابا لما يسوّغه القياس وإن لم يرد به السماع ، بإذن الله وحوله.

ومن ذلك - أعنى الاستحسان - أيضا قول الشاعر :

أريت إن جئت به أملودا

مرجلا ويلبس البرودا (١)

أقائلنّ أحضروا الشهودا (٢)

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل ؛ تشبيها له بالفعل المضارع. فهذا إذا استحسان ، لا عن قوه علّه ، ولا عن استمرار عاده ؛ ألا تراك لا تقول : أقائمّن يا زيدون ، ولا أمنطلقنّ يا رجال ؛ إنما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذر له ، وتنسبه إلى أنّه استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال بالشبهه له.

ومن الاستحسان قولهم : صبيه ، وقنيه ، وعذى ، وبلى سفر ، وناقه عليان ، ودبّه (٣) مهيار. فهذا كلّه استحسان لا عن استحكام علّه. وذلك أنهم لم يعتدوا الساكن حائلا بين الكسره والواو ؛ لضعفه ، وكلّه من الواو. وذلك أن (قنيه) من قنوت ، ولم يثبت أصحابنا قنيت ، وإن كان البغداديون قد حكوها ؛ (وصبيه) من صبوت ؛ و (عليه) من علوت ، و (عذى) من قولهم أرضون عدوات ؛ و (بلى) سفر من قولهم فى معناه : بلو أيضا ؛ ومنه البلوى ، وإن لم يكن فيها دليل ، إلّا أن الواو مطّرده فى هذا الأصل ؛ قال :

* فأبلاهما خير البلاء الذى يبلو (٤) *

ص: ١٧١

- ١- الملد : الشباب ونعمته ، ورجل أملود. وامراه أملود وأملوده : ناعمه. اللسان (ملد).
- ٢- الرجز لرؤبه فى ملحق ديوانه ص ١٧٣ ، وشرح التصريح ١ / ٤٢ ، والمقاصد النحويه ١ / ١١٨ ، ٣ / ٦٤٨ ، ٤ / ٣٣٤ ، ولرجل من هذيل فى حاشيه يس ١ / ٤٢ ، وخزانه الأدب ٦ / ٥ ، والدرر ٥ / ١٧٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٥٨ ، ولرؤبه أو لرجل من هذيل فى خزانه الأدب ١١ / ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، وبلا نسبه فى لسان العرب (رأى) ، والأشباه والنظائر ٣ / ٢٤٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٤ ، والجنى الدانى ص ١٤١ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٤٤٧ ، وشرح الأشمونى ١ / ١٦ ، والمحتسب ١ / ١٩٣ ، ومغنى اللبيب ١ / ٣٣٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ٧٩ .
- ٣- الدبه : الكثيب من الرمل.
- ٤- عجز البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص ١٠٩ ، ولسان العرب (بلا) وتهذيب اللغه ١٥ / ٣٩٠ ، ومقاييس اللغه ١ / ٢٩٤ ، وديوان الأدب ٤ / ١٠٦ ، وتاج العروس -

وهو راجع إلى معنى بلو سفر ، وقالوا : فلان مبلوّ بمحنه ، وغير ذلك ، والأمر فيه واضح ؛ وناقه (عليان) من علوت أيضا كما قيل لها : ناقه سناد ، أي أعلاها متساند إلى أسفلها ، ومنه سندننا إلى الجبل أي علونا ؛ وقال الأصمعي قيل لأعرابي : ما الناقه القرواح؟ فقال : التي كأنها تمشى على أرماس ، ودبّه (مهيار) ، من قولهم هار يهور ، وتهور الليل ؛ على أن أبا الحسن قد حكى فيه هار يهير ، وجعل الياء فيه لغه ؛ وعلى قياس قول الخليل في طاح يطيح ، وتاه يتيه ، لا يكون في يهير دليل ؛ لأنه قد يمكن أن يكون : فعل يفعل ، مثلهما . وكلّه لا يقاس ؛ ألا تراك لا تقول في جرو : جرى ، ولا في عدوه الوادي : عديه ، ولا نحو ذلك . ولا يجوز في قياس قول من قال عليان ، ومهيار ، أن تقول في قرواح (١) ودرواس (٢) : قرياح ودرياس (٣) ، وذلك لثلا يلتبس مثال ففعال بفعيال ، فيصير قرياح ودرياس كسرياح ، وكرياس . وإنما يجوز هذا فيما كانت واوه أصليّه لا زائده ، وذلك أن الأصليّ يحفظ نفسه بظهوره في تصرّف أصله ؛ ألا تراك إذا قلت : عليه ثم قلت : علوت وعلوّ وعلوه وعلواه ويعلو ونحو ذلك ، ذلك وجود الواو في تصرف هذا الأصل على أنها هي الأصليه وأن الياء في عليه بدل منها ، وأنّ الكسره هي التي عذرت بعض العذر في قلبها ؛ وليس كذلك الزائد ؛ ألا تراه لا يستمرّ في تصرف الأصل استمرار الأصليّ ، فإذا عرض له عارض من بدل أو حذف لم يبق هناك في أكثر الأمر ما يدل عليه وما يشهد به ؛ ألا تراك لو حقّرت قرياحا بعد أن أبدلت واوه ياء على حذف زوائده لقلت : قريح ، فلم تجد للواو أثرا يدلّك على أن ياء قرياح بدل من الواو ؛ كما دلّك علوت ، وعلو ، ورجل معلوّ بالحجّه ، ونحو ذلك على أنّ ياء «عليه» بدل من الواو .

فإن قلت : فقد قالوا في قرواح : قرياح أيضا ، سمعا جميعا ، فإن هذا ليس على إبدال الياء من الواو ؛ لا ، بل كلّ واحد منها مثال برأسه مقصود قصده . فقرواح

ص : ١٧٢

١- ناقه قرواح : طويله القوائم .

٢- والدرواس : الغليظ العنق من الناس والكلاب ، والدرواس : العظيم الرأس . اللسان (درس).

٣- الدرباس : بالباء الكلب العقور . اللسان (درس).

كقرواش (١) وجلواخ (٢)؛ وقرياح ككرياس (٣) وسرياح؛ ألا- ترى أنّ أحدا لا يقول: كرواس، ولا سرواح؛ ولا يقول أحد أيضا في شرواط (٤) وهلواع (٥): شرياط، ولا هلياع. وهذا أحد ما يدلّك على ضعف القلب فيما هذه صورته؛ لأن القلب للكسره مع الحاجز لو كان قرّيا في القياس لجا في الزائد مجيئه في الأصليّ؛ كأشياء كثيره من ذلك.

ومثل امتناعهم من قلب الواو في نحو هذا ياء من حيث كانت زائده فلا عصمه لها، ولا تلزم لزوم الأصلي فيعرف بذلك أصلها، أن ترى الواو الزائده مضمومه ضمّا لازما ثم لا ترى العرب أبدلتها همزه؛ كما أبدت الواو الأصليه؛ نحو أجوه، وأقتت. وذلك نحو الترهوك (٦)، والتدهور والتسهوك (٧): لا يقلب أحد هذه الواو - وإن انضمت ضمّا لازما - همزه؛ من قبل أنها زائده، فلو قلبت فليل: الترهوك لم يؤمن أن يظنّ أنها همزه أصليّه غير مبدله من واو.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون تركهم قلب هذه الواو همزه مخافه أن تقع الهمزه بعد الهاء وهما حلقيتان وشديدا التجاور؟ قيل يفسد هذا أن هذين الحرفين قد تجاورا، والهاء مقدّمه على الهمزه؛ نحو قولهم: هأهأت في الدعاء (٨).

فإن قلت: هذا إنما جاء في التكرير، والتكرير قد يجوز فيه ما لولاه لم يجوز؛ ألا ترى أن الواو لا توجد منفرده في ذوات الأربعة إلا في ذلك الحرف وحده، وهو «ورنتل» (٩) ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئا متعالما؛ نحو وحوح (١٠)،

ص: ١٧٣

١- القرواش: من معانيه العظيم الرأس.

٢- الجلواخ: هو الوادى الواسع الممتلى.

٣- الكرياس: الكنيف.

٤- شرواط: هو الطويل.

٥- الهلواع من النوق: السريعه.

٦- يقال مرّ يترهوك أى يموج فى مشيه من استرخاء مفاصله.

٧- يقال تسهوك: مشى رويدا.

٨- يقال هأها بالإبل: دعاها للعلف.

٩- ورنتل: الشر والأمر العظيم. اللسان (ورنتل).

١٠- الوحوحه: النفخ من شده البرد.

ووزوز (١) ، ووكواك (٢) ووزاوزه ، وقوقيت ، وضوضيت ، وزوزيت (٣) ، وقوماه ، ودوداه (٤) ، وشوشاه ، قيل : قد جاء امتناعهم من همز نظير هذه الواوات بحيث لا هاء. ألا تراهم قالوا : زحولته (٥) فترحول تزحولا ، وليس أحد يقول تزحولا. وقد جمعوا بينهما متقدمه الحاء على الهمزة : نحو قولهم فى الدعاء : حؤؤ.

فإن قيل : فهذا أيضا إنما جاء فى الأصوات المكرره ؛ كما جاء فى الأول أيضا فى الأصوات المكرره ؛ نحو هؤهؤ ، وقد ثبت أن التكرير محتمل فيه ما لا يكون فى غيره.

قيل هذه مطاولة نحن فتحنا لك بابها ، وشرعنا منهجها ، ثم إنها مع ذلك لا تصحبك ، ولا تستمر بك ؛ ألا تراهم قد قالوا فى (عنونت الكتاب) : إنه يجوز أن يكون فعولت من عنّ يعنّ ، ومطاوعه تعنون ، ومصدره التعنون ، وهذه الواو لا يجوز همزها ؛ لما قدّمنا ذكره ، وأيضا فقد قالوا فى علونته : يجوز أن يكون فعولت من العلانية ، وحاله فى ذلك حال عنونته على ما مضى. وقد قالوا أيضا : سرولته تسرولا ، ولم يهمزوا هذه الواو ؛ لما ذكرنا. فإن قيل : فلو همزوا فقالوا : التسرؤل لما خافوا لبسا ؛ لقولهم مع زوال الضمه عنها : تسرول ، وسرولته ، ومسرول ؛ كما أنهم لما قالوا : وقت ، وأوقات ، وموقت ، ووقته أعلمهم ذلك أن همزه «أقتت» إنما هى بدل من واو. فقد ترى الأصل والزائد جميعا متساويين متساويين فى دلالة الحال بما يصحب كل واحد منهما من تصريفه وتحريفه ، وفى هذا نقض لما رمت به الفصل بين الزائد والأصل.

قيل كيف تصرفت الحال فالأصل أحفظ لنفسه ، وأدلّ عليها من الزائد ؛ ألا ترى أنك لو حقرت تسرولا - وقد همزته - تحقير الترخيم ، لقلت «سريل» فحذفت الزائد ولم يبق معك دليل عليه ؛ ولو حقرت نحو «أقتت» - وقد نقلتها إلى

ص: ١٧٤

١- الوزوزه : الخفه والطيش ، والوزوزه أيضا : مقاربه الخطو مع تحريك الجسد ، اللسان (وزز).

٢- الوكواك : هو الجبان.

٣- زوزى الرجل : نصب ظهره وقارب الخطو.

٤- هى أثر الأرجوحه.

٥- زحل الشىء عن مقامه يزحل زحلا وزحولا وتزحول ، كلاهما : زلّ عن مكانه ، وزحوله هو : أزلّه وأزاله. اللسان (زحل).

التسميه ، فصارت (أقته) - تحقير الترخيم لقلت : وقيته ، وظهرت الواو التي هي فاء.

فإن قلت : فقد تجيز هاهنا أيضا «أقيته» قيل الهمز هنا جائز لا واجب ، وحذف الزوائد من «تسرؤل» في تحقير الترخيم واجب لا جائز. فإن قلت : وكذلك همز الواو في «تسرؤل» إنما يكون جائزا أيضا لا واجبا ، قيل همز الواو حشوا أثبت قدما من همزها مبتدأه ، أعنى في بقائها وإن زالت الضمه عنها ؛ ألا- ترى إلى قوله في تحقير قائم : قويم ، وثبات الهمزه وإن زالت الألف الموجه لها ، فجرت لذلك مجرى الهمزه الأصليه في نحو سائل ، وثائر ، من سأل وثأر ، - كذا قال - ، فلذلك اجتنبوا أن يهمزوا واو «تسرؤل» لثلاث تثبت قدم الهمزه فيرى أنها ليست بدلا ، وليس كذلك همزه «أقتت» ، ألا تراها متى زالت الضمه عنها عادت واوا ؛ نحو موقت ، ومويقت.

فإن قلت : فهلا- أجازوا همز واو «تسرؤل» وأمنوا اللبس ، وإن قالوا في تحقير ترخيمه «سريل» من حيث كان وسط الكلمه ليس بموضع لزياده الهمزه ، إنما هو موضع زياده الواو ؛ نحو جدول ، وخرع ، وعجوز ، وعمود. فإذا رأوا الهمزه موجوده في «تسرؤل» ، محذوفه من «سريل» علموا - بما فيها من الضمه - أنها بدل من واو زائده ، فكان ذلك يكون أمنا من اللبس؟

قيل : قد زادوا الهمزه وسطا في أحرف صالحه. وهي شمال وشأمل (1) ، وجرائض (2) ، وحطائط بطائط (3) ، ونندلان (4) ، وتأبل (5) ، وخاتم ، وعالم ، وتأبلت القدر ، والرئبال (6). فلما جاء ذلك كرهوا أن يقربوا باب لبس.

فإن قلت : فإن همزه تأبل ، وخاتم ، والعالم ، إنما هي بدل من الألف ، قيل :

ص: ١٧٥

١- هذه لغات في الشمال ، والشمال من الريح : التي تهب من ناحيه القطب.

٢- جرائض : أكل.

٣- الحطائط : الصغير وهو من هذا لأن الصغير محطوط ، بطائط : إتباع له.

٤- النندلان : الكابوس.

٥- التأبل : لغه في التأبل. والجمع التوابل.

٦- الرئبال : الأسد.

هى وإن كانت بدلا فإنها بدل من الزائد ، والبدل من الزائد زائد ، وليس البدل من الأصل بأصل.

فقد ترى أن حال البدل من الزائد أذهب به فى حكم ما هو بدل منه من الأصل فى ذلك. فاعرف هذا.

ومن الاستحسان قولهم : رجل غديان ، وعشيان ؛ وقياسه : غدوان وعشوان ؛ لأنهما من غدوت وعشوت ؛ أنشدنا أبو على :

بات ابن أسماء يعيشه ويصبحه

من هجمه كأشاء النخل درّار (١)

ومثله أيضا دامت السماء تديم ديما ، وهو من الواو ؛ لاجتماع العرب طرّا على (الدوام) ، و (هو أدوم من كذا).

ومن ذلك ما يخرج تنبيها على أصل بابه ؛ نحو استحوذ ، وأغيلت المرأة ، و

* صددت فأطولت الصدود ... (٢) *

وقالوا : هذا شراب مبوله ، وهو مطيبه للنفس ، وقالوا :

* فإنه أهل لأن يؤكرما (٣) *

ص: ١٧٦

١- البيت من البسيط ، وهو لقرط بن الثؤام اليشكرى فى لسان العرب (صبح) ، (عشا) ، وبلا- نسبه فى لسان العرب (درر) ، ومجمل اللغة ٣ / ٤٨٨ ، وديوان الأدب ٤ / ٧٥ ، والمخصص ١٥ / ١١٨ ، ١٦ / ٢٦ ، وتاج العروس (درر). ويروى : كان بدلا من : بات ، كفسيل بدلا من : كأشاء. الهجمه : القطعه الضخمه من الإبل ، ما بين الثلاثين والمائه. الأشاء : صغار النخل. درّار : كثيره الدرّ.

٢- جزء من البيت وهو من الطويل ، وهو للمرار الفقعسى فى ديوانه ص ٤٨٠ ، والأزهيه ص ٩١ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، والدرر ٥ / ١٩٠ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ١٠٥ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧١٧ ، ومغنى اللبيب ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ٥٨٢ ، ٥٩٠ ، وبلا نسبه فى الإنصاف ١ / ١٤٤ ، وخزانه الأدب ١ / ١٤٥ ، والدرر ٦ / ٣٢١ ، وشرح المفصل ٧ / ١١٦ ، ٨ / ١٣٢ ، ١٠ / ٧٦ ، والكتاب ١ / ٣١ ، ٣ / ١١٥ ، ولسان العرب (طول) ، (قلل) ، والمحتسب ١ / ٩٦ ، والمقتضب ١ / ٨٤ ، والممتع فى التصريف ٢ / ٤٨٢ ، والمنصف ١ / ١٩١ ، ٢ / ٦٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ٨٣ ، ٢٢٤. ويروى وأطولت بدلا من : فأطولت.

٣- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (رنب) ، (كرم) ، والإنصاف ص ١١ ، وأوضح المسالك ٤ / ٤٠٦ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣١٦ ، والدرر ٦ / ٣١٩ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨٨٧ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ١٣٩ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٥٨ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٥٧٨ ، والمقتضب ٢ / ٩٨ ، والمنصف ١ / ٣٧ ، ١٩٢ ، ٢ / ١٨٤ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢١٨ ، وتاج العروس (رنب) ، (كرم) ، والمخصص ١٦ / ١٠٨.

ونظائره كثيره ؛ غير أن ذلك يخرج ليعلم به أن أصل استقام استقوم ، وأصل مقامه مقومه ، وأصل يحسن يؤحسن. ولا يقاس هذا ولا ما قبله ؛ لأنه لم تستحکم علته ، وإنما خرج تنبيها وتصرفا واتساعا.

* * *

ص: ١٧٧

اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبنى على جواز تخصيص العلل. وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا، - وإن كان على غير قياس - ومستثقلا؛ ألا تراكم لو تكلفت تصحيح فاء ميزان، وميعاد، لقدرت على ذلك، فقلت: موزان، وموعاد. وكذلك لو آثرت تصحيح فاء موسر، وموقن، لقدرت على ذلك فقلت: ميسر، وميقن. وكذلك لو نصبت الفاعل، ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل: من الجوار، والنواصب، والجوازم، لكنت مقتدرا على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال. وليست كذلك علل المتكلمين؛ لأنها لا قدره على غيرها؛ ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض فى محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركا ساكنا فى حال واحده فاسد. لا طريق إلى ظهوره، ولا إلى تصوّره. وكذلك ما كان من هذا القبيل. فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين، وإن تقدمت علل المتفقيين. ثم اعلم من بعد هذا أن علل النحويين على ضربين:

أحدهما ما لا بد منه، فهو لا حق بعلل المتكلمين، وهو قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها، وياء لانكسار ما قبلها؛ نحو ضورب، وقرطيس، وقد تقدم ذكره. ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن؛ وقد تقدم ما فيه.

ثم يبقى النظر فيما بعد، فنقول: إن هذه العلل التى يجوز تخصيصها، كصحح الواو إذا اجتمعت مع الياء، وسبقت الأولى منهما بالسكون؛ نحو حيوه، وعوى الكلب عويه، ونحو صحح الواو، والياء، فى نحو غزوا، ورميا، والنزوان، والغليان، وصحح الواو فى نحو اجتوروا، واعتونوا، واهتوشوا، إنما اضطّر القائل

ص: ١٧٨

١- تخصيص العله: هو تخلف الحكم عن الوصف المدعى عليه فى بعض الصور لمانع، فيقال: الاستحسان ليس من باب خصوص العلل يعنى ليس بدليل مخصص للقياس بل عدم حكم القياس لعدم العله. التعريفات ص ٥٤.

بتخصيص العله فيها وفي أشباهها ؛ لأنه لم يحتظ في وصف العله ؛ ولو قدّم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها. وذلك أنه إذا عقد هذا الموضوع قال في عله قلب الواو والياء ألفا : إن الواو والياء متى تحرّكتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ؛ نحو قام ، وباع ، وغزا ، ورمى ، وباب ، وعاب ، وعصا ، ورحى ، فإذا أدخل (١) عليه فقبل له : قد صحّتا في نحو غزوا ، ورميا ، وغزوان ، وصميان (٢) ، وصحّت الواو خاصه في نحو اعتونوا ، واهتوشوا ، أخذ يتطلّب ويتعذّر فيقول : إنما صحّتا في نحو رميا ، وغزوا ؛ مخافه أن تقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما : غزا ، ورمى ، فلتبس التثنيه بالواحد. وكذلك لو قلبوهما ألفين في نحو نفيان ، ونزوان ، لحذفت إحداهما ، فصار اللفظ بهما نفان ، ونزان ، فالتبس فعلان مما لآمه حرف عله بفعال مما لآمه نون. وكذلك يقولون : صحّت الواو في نحو اعتونوا ، واهتوشوا ؛ لأنهما في معنى ما لا- بدّ من صحّته ، أعني تعاونوا وتهاشوا. وكذلك يقولون : صحّتا في نحو عور ، وصيد ؛ لأنهما في معنى اعورّ ، واصيدّ ، وكذلك يقولون في نحو بيت الكتاب :

وما مثله في الناس إلا مملكا

أبو أمّه حتى أبوه يقاربه (٣)

إنما جاز ما فيه من الفصل (بين ما لا يحسن) فصله لضروره الشعر. وكذلك ما جاء من قصر الممدود ومدّ المقصور ، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، ومن وضع الكلام في غير موضعه ؛ يحتجّون في ذلك وغيره بضروره الشعر ، ويجنحون إليها مرسله غير متحرّجه ، وكذلك ما عدا هذا : يسوّون بينه ، ولا يحتاطون فيه ، فيحرسوا أوائل التعليل له. وهذا هو الذي نتق (٤) عليهم هذا الموضوع حتى اضطّرهم إلى القول بتخصيص العلل ، وأصارهم إلى حيز التعذّر والتمحلّ. وسأضع في ذلك رسما يقتاس فينتفع به بإذن الله ومشيتته.

وذلك أن نقول في عله قلب الواو والياء ألفا : إنهما متى تحرّكتا حرّكه لازمه

ص : ١٧٩

١- أصابه الدّخل ، وهو الغش والعيب والفساد.

٢- الصميان من الرجال : الشديد.

٣- البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في لسان العرب (ملك) ، ومعاهد التنصيص ١ / ٤٣.

٤- نتق : حرّك.

وانفتح ما قبلهما وعرى الموضع من اللبس ، أو أن يكون في معنى ما لا بدّ من صحّ الواو والياء فيه ، أو أن يخرج على الصحّ منه على أصل بابه ، فإنهما يقلبان ألفا. ألا- ترى أنك إذا احتطت في وصف العله بما ذكرناه سقط عنك الاعتراض عليك بصحّ الواو والياء في حوبه وجيل ؛ إذ كانت الحركة فيهما عارضه غير لازمه ، إنما هي منقوله إليهما من الهمزه المحذوفه للتخفيف في حوآبه (١) وجيال (٢).

وكذلك يسقط عنك الإلزام لك بصحّ الواو والياء في نحو قوله تعالى (لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ) [الكهف : ١٨] وفي قولك في تفسير قوله عزوجل (وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ) [ص : ٦] معناه : أى امشوا. فتصحّ الياء والواو متحرّكتين مفتوحا ما قبلهما ؛ من حيث كانت الحركة فيهما لالتقاء الساكنين ، فلم يعتدّ لذلك.

وكذلك يسقط عنك الاعتراض بصحّ الواو والياء في عور وصيد ، بأنهما في معنى ما لا بدّ فيه من صحّ الواو والياء ، وهما اعورّ واصيدّ. وكذلك صحّت في نحو اعتونوا ، وازدوجوا ، لما كان في معنى ما لا بدّ فيه من صحّتها ، وهو تعاونوا ، وتزواجوا. وكذلك صحّت في كروان ، وصميان ؛ مخافه أن يصيرا من مثال فعلان ، واللام معتله ، إلى فعال ، واللام صحيحه ، وكذلك صحّت في رجل سمّيته بكروان ، وصميان ، ثم رَحّمته ترخيم قولك يا حار ، فقلت : يا كرو ، ويا صمى ؛ لأنك لو قلبتهما فيه ، فقلت : يا كرا ، ويا صما ، لالتبس فعلان ، بفعل ، ولأن الألف والنون فيهما مقدّرتان أيضا فصحّت كما صحّت وهما موجودتان.

وكذلك صحّت أيضا الواو والياء في قوله عزّ اسمه (وَعَصُوا الرُّسُولَ) [النساء : ٤٢] وقوله تعالى : (لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ) [آل عمران : ١٨٦] وقوله تعالى (فَأِمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) [مريم : ٢٦] من حيث كانت الحركة عارضه لالتقاء الساكنين غير لازمه. وكذلك صحّت في القود ، والحوكه ، والغيب ؛ تنبيها على أصل باب ، ودار ، وعاب.

ص : ١٨٠

١- يقال : دلو جوآبه : ضخمه.

٢- الجيال : الضبع. اللسان (جأل).

أفلا ترى إلى احتياطك في العله كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلها ، ولو لم تقدّم الأخذ بالحزم لاضطرت إلى تخصيص العله ، وأن تقول : هذا من أمره ... ، وهذا من حاله ... ، والعذر في كذا وكذا ... ، وفي كذا وكذا .. وأنت إذا قدّمت ذلك الاحتياط لم يتوجّه عليك سؤال ؛ لأنه متى قال لك : فقد صحّت الياء والواو في جيل ، وحبويه ، قلت : هذا سؤال يسقطه ما تقدّم ؛ إذ كانت الحركة عارضه لا لازمه ، ولو لم تحتط بما قدّمت لأجاء تكّ الحال إلى تمحل الاعتذار.

وهذا عينه موجود في العلل الكلاميه ؛ ألا ترى أنك تقول في إفساد اجتماع الحركة والسكون على المحلّ الواحد : لو اجتماعا لوجب أن يكون المحلّ الواحد ساكنا متحرّكا في حال واحده ، ولو لا-قولك : في حال واحده لفسدت العله ؛ ألا ترى أنّ المحلّ الواحد قد يكون ساكنا متحرّكا في حالين اثنتين.

فقد علمت بهذا وغيره مما هو جار مجراه قوّه الحاجه إلى الاحتياط في تخصيص العله.

فإن قلت : فأنت إذا حصّل عليك هذا الموضع لم تلجأ في قلب الواو والياء إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما ألفين ، إلا إلى الهرب من اجتماع الأشباه ؛ وهي حرف العله والحركتان اللتان اكتنفتاه ، وقد علم مضارعه الحركات لحروف اللين ، وهذا أمر موجود في قام ، وخاف ، وهاب ، كوجوده في حول ، وعور ، وصيد ، وعين ؛ ألا- ترى أن أصل خاف وهاب : خوف وهيب ، فهما في الأصل كحول وصيد ، وقد تجشّمت في حول وصيد من الصحه ما تحاميته في خوف وهيب. فأما احتياطك بزعمك في العله بقولك : إذا عرى الموضع من اللبس ، وقولك : إذا كان في معنى ما لا بدّ من صحّته ، وقولك : وكانت الحركة غير لازمه ، فلم نرك أوردته إلا- لتستثنى به ما يورده الخصم عليك : مما صحّ من الياء والواو وهو متحرّك وقبله فتحه. وكأنك إنما جئت إلى هذه الشواذ التي تضطرّك إلى القول بتخصيص العلل فحشوت بها حديث علّتك لا غير ؛ وإلا فالذي أوجب القلب في خاف ، وهاب ، من استثقال حرفي اللين متحرّكين مفتوحا ما قبلهما موجود البته في حول وصيد ، وإذا كان الأمر كذلك دلّ على انتقاض العله وفسادها.

قيل : لعمرى إنّ صوره حول وصيد لفظا هي صوره خوف وهيب ، إلا أنّ هناك

من بعد هذا فرقا ، وإن صغر في نفسك وقل في تصوورك وحسك ، فإنه معنى عند العرب مكين في أنفسها ، متقدم في إجابته التأثير الظاهر عندها. وهو ما أوردناه وشرطناه : من كون الحركة غير لازمه ، وكون الكلمه في معنى ما لا بد من صحه حرف لینه ، ومن تخوفهم التباسه بغيره ؛ فإن العرب - فيما أخذناه عنها ، وعرفناه من تصرف مذهبها - ، عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها. وسنفرد لهذا بابا نتقصاه فيه بمعونه الله. أو لا تعلم عاجلا إلى أن تصير إلى ذلك الباب آجلا ، أن سبب إصلاحها ألفاظها ، وطردها إياها على المثل والأحذيه التي قننتها لها ، وقصرتها عليها ، إنما هو لتحسين المعنى وتشريفه ، والإبانه عنه وتصويره ؛ ألا- ترى أن استمرار رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول ؛ وهذا الفرق أمر معنوي ، أصلح اللفظ له وقيد مقاده الأوفق من أجله.

فقد علم بهذا أن زينه الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحسين المعاني وحياطتها. فالمعنى إذا هو المكرم المخدوم ، واللفظ هو المتبذل الخادم.

وبعد فإذا جرت العله في معلولها ، واستتبت على منهجها وأمها قوى حكمها ، واحتتمى جانبها ، ولم يسع أحدا أن يعرض لها إلا بإخراجه شيئا إن قدر على إخراجه منها. فأما أن يفصّلها ويقول : بعضها هكذا ، وبعضها هكذا فمردود عليه ، ومردول عند أهل النظر فيما جاء به. وذلك أن مجموع ما يورده المعتلّ بها هو حدّها ووصفها ، فإذا انقادت وأثرت وجرت في معلولاتها فاستمرت ، لم يبق على بادئها ، وناصب نفسه للمراماه عنها ، بقيه فيطالب بها ، ولا قصمه سواك فيفك يد ذمته عنها.

فإن قلت : فقد قال الهذليّ : ... (١).

فقد كنت قلت في هذه اللفظه في كتابي في ديوان هذيل : إنه إنما أعلت هذه العين هناك ولم تصحّ كما صحّت عين اجتوروا واعتونوا من حيث كان ترك قلب الياء ألفا أثقل عليهم من ترك قلب الواو ألفا ؛ لبعد ما بين الألف والواو ، وقربها

ص: ١٨٢

١- بيت الهذلي الذي سقط هنا فيما بين أيدينا من الأصول فيه (استاف) في معنى تسايفوا. ولم أعثر على البيت بعد طول البحث. وسبب ذلك أن شعر الهذليين لم يصلنا كله. (نجار).

من الياء ، وكلّما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى صاحبه ، وانجذابه نحوه ، وإذا تباعدا كانا بالصّحّه والظهور قمنا. وهذا - لعمرى - جواب جرى هناك على مألوف العرف فى تخصيص العله. فأتمّيا هذا الموضوع فمظنّه من استمرار المحجّه واحتماء العله. وذلك أن يقال : إنّ استاف هنا لا يراد به تسايفوا أى تضاربوا بالسيوف ، فتلزم صحّته كصحّه عين تسايفوا ؛ كما لزم صحّه اجتوروا لّمّا كان فى معنى ما لا بدّ من صحّه عينه ، وهو تجاوروا ؛ بل تكون استافوا هنا : تناولوا سيوفهم وجردوها. ثم يعلم من بعد أنهم تضاربوا ؛ مما دلّ عليه قولهم : استافوا ، فكأنه من باب الاكتفاء بالسبب عن المسبّب ؛ كقوله :

ذر الآكلين الماء ظلما فما أرى

ينالون خيرا بعد أكلهم الماء (١)

يريد قوما كانوا يبيعون الماء فيشترتون بثمنه ما يأكلونه ، فاكتفى بذكر الماء الذى هو سبب المأكول من ذكر المأكول.

فأتمّيا تفسير أهل اللغه أنّ استاف القوم فى معنى تسايفوا فتفسير على المعنى ؛ كعادتهم فى أمثال ذلك ؛ ألا تراهم قالوا فى قول الله عزوجل (مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ) [الطارق : ٦] إنه بمعنى مدفوق ، فهذا - لعمرى - معناه ، غير أن طريق الصنعه فيه أنه ذو دفع كما حكاه الأصمعيّ عنهم من قولهم : ناقه ضارب إذا ضربت (٢) ، وتفسيره أنها ذات ضرب أى ضربت. وكذلك قوله تعالى : (لا عاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) [هود : ٤٣] أى لا- ذا عصمه ، وذو العصمه يكون مفعولا كما يكون فاعلا ، فمن هنا قيل : إن معناه : لا معصوم. وكذلك قوله :

لقد عيّل الأيتام طعنه ناشره

أناشر لا زالت يمينك آشره (٣)

ص: ١٨٣

١- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى لسان العرب (أكل) ، وتاج العروس (أكل).

٢- أى ضربها الفحل ، وضرب الجمل الناقه يضربها إذا نزا عليها. اللسان (ضرب).

٣- البيت من الطويل ، وهو لنائحه همّام بن مرّه فى التنبيه والإيضاح ٧٨ / ٢ ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغه ٢٢١ / ٩ ، ٤١٠ / ١١ ، وجمهره اللغه ص ٧٣٤ ، ومجمل اللغه ١ / ١٩٣ ، وتاج العروس (أشر) ، (نشر) ، ولسان العرب (أشر) ، (نشر) ، (وقص) ، (ومق) ، (عبل) ، (ضمن). وأراد : لا زالت يمينك مأشوره أو ذات أشر. يقال : أشرت الخشبه أشرا ووشرتها وشرا إذا شققته مثل نشرتها نشرا. وذلك أن الشاعر إنما دعا على ناشره لا له ؛ قال ابن برى : هذا البيت لنائحه همّام بن مره بن ذهل بن شيبان ، وكان قتله ناشره ، وهو الذى ربّاه ، قتله غدرا ؛ وكان همّام قد أبلى فى بنى تغلب فى حرب البسوس وقاتل قتالا شديدا ثم إنه عطش فجاء إلى رحله يستسقى وناشره عند رحله ، فلما رأى غفلته طعنه بحربه فقتله وهرب إلى بنى تغلب. اللسان (أشر).

أى ذات أشر ، والأشر : الحزّ والقطع ، وذو الشيء قد يكون مفعولاً- كما يكون فاعلاً- ؛ وعلى ذلك عامّه باب طاهر ، وطالق ، وحائض ، وطامث ؛ ألا- ترى أن معناه : ذات طهر ، وذات طلاق ، وذات حيض ، وذات طمث. فهذه ألفاظ ليست جاريه على الفعل ؛ لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقها تاء التأنيث ؛ كما لحقت نفس الفعل. وعلى هذا قول الله تعالى : (فِي عَيْشِهِ رَاضِيَةٌ) [القارعه : ٧] أى ذات رضا ، فمن هنا صارت بمعنى مرضيه. ولو جاءت مذكرة لكانت كضارب وبازل ، كباب حائض وطاهر ؛ إذ الجميع غير جار على الفعل ، لكن قوله تعالى «راضيه» كقوله (لا زالت يمينك آسره).

وينبغي أن يعلم أن هذه التاء فى (راضيه) و (آسره) ليست التاء التى يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث لتأنيث الفعل من لفظه ؛ لأنها لو كانت تلك لفسد القول ؛ ألا ترى أنه لا يقال : ضربت الناقه ولا رضيت العيشه. وإذا لم تكن إياها وجب أن تكون التى للمبالغه ؛ كفروقه ، وصروره ، وداهيه ، وراويه ، مما لحقته التاء للمبالغه والغايه. وحسّن ذلك أيضا شيء آخر. وهو جريانها صفه على مؤنث ، وهى بلفظ الجارى على الفعل ، فزاد ذلك فيما ذكرنا ؛ ألا ترى إلى همز حائض ، وإن لم يجر على الفعل ، إنما سببه أنه شابه فى اللفظ ما اطرد همزه من الجارى على الفعل ؛ نحو قائم ، وصائم وأشباه ذلك. ويدلّك على أن عين حائض همزه ، وليست ياء خالصه - كما لعلّه يظنّه كذلك ظانّ - قولهم : امرأه زائر ، من زياره النساء ، وهذا واضح ؛ ألا ترى أنه لو كانت العين صحيحه لوجب ظهورها واوا وأن يقال : زاور. وعليه قالوا : الحائش ، والعائر للرمد ، وإن لم يجرى على الفعل ، لمّا جاء مجيء ما يجب همزه وإعلاله فى غالب الأمر.

نعم وإذا كانوا قد أنثوا المصدر لمّا جرى وصفا على المؤنث ؛ نحو امرأه عدله ، وفرس طوعه القياد ، وقول أميه :

وإذا جاز دخول التاء على المصادر وليست على صورته اسم الفاعل ولا- هي الفاعل في الحقيقة ، وإنما استهوى لذلك جريها وصفا على المؤنث ، كان باب «عيشه راضيه» ، و «يد آشره» أخرى بجواز ذلك فيه ، وجريه عليه.

فإن قلت : فقد قالوا في يوجل : ياجل ، وفي يياس : يأس ، وفي طيء طائي ، وقالوا : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت ، فقلبوا الياء والواو هنا ألفين ، وهما ساكتتان ، وفي هذا نقض لقولك ؛ ألا تراك إنما جعلت عله قلب الواو والياء ألفين تلك الأسباب التي أحدها كونهما متحرّكتين ، وأنت تجدهما ساكتتين ، ومع ذلك فقد تراهما منقلبتين.

قيل : ليس هذا نقضا ، ولا يراه أهل النظر قدحا. وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلمتين ثنتين ، في وقت واحد تاره ، وفي وقتين اثنتين. وسندك ذلك في باب المعلول بعلمتين.

فإن قلت : فما شرطك واحتياطك في باب قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء في نحو سيد ، وهين ، وجيد ، وشويت شيئا ، ولويت يده ليا ، وقد تراهم قالوا حيوه ، وضيون ، وقالوا عوى الكلب عويه ، وقالوا في تحقير أسود ، وجدول : جديول ، وأسيود ، وأجازوا قياس ذلك فيما كان مثله : مما واوه عين متحركه أو زائده قبل الطرف؟

فالذي نقول في هذا ونحوه : أن الياء والواو متى اجتمعتا ، وسبقت الأولى بالسكون منهما ، ولم تكن الكلمه (٢) علما ، ولا مرادا بصحّه واوها التنبيه على أصول أمثالها ، ولا كانت تحقيرا محمولا على تكسير ، فإن الواو منه تقلب ياء.

فإذا فعلت هذا واحتطت للعلّه به أسقطت تلك الإلزامات عنك ؛ ألا ترى أن

ص: ١٨٥

١- البيت من البسيط ، وهو لأميّه بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٧ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٣٨٩ ، ولسان العرب (حتف) ، (عدل). ويروى : بيتها بدلا من حجرها. وفيه : وصف أميه الحيه بالحثفه ، والحتف : الموت والهلاك.

٢- التعليل للقياس في هذا القلب ، وحسب العله أن تكون وافيه به. والقلب في العلم وما قصد به التنبيه على الأصل شذوذ فلا يجب أن تراعى في العله. (نجار).

(حيوه) علم والأعلام تأتي مخالفه للأجناس في كثير من الأحكام ، وأن (ضيون) إنما صحّ لأنه خرج على الصحّح تنبيها على أن أصل سيّد وميّت : سيود وميوت.

وكذلك (عويه) خرجت سالمه ؛ ليعلم بذلك أن أصل ليه لويه ، وأن أصل طيه طويه ، وليعلم أن هذا الضرب من التركيب وإن قلّ في الاستعمال ، فإنه مراد على كل حال.

وكذلك أجازوا تصحيح نحو أسود وجدول ، إرادته للتنبيه على أن التحقير والتكسير في هذا النحو من المثل من قبيل واحد.

فإن قلت : فقد قالوا في العلم أسيد ، فأعلّوا كما أعلّوا في الجنس ؛ نحو قوله :

أسيد ذو خرّيطه نهارا

من المتلقطى قرد القمام (١)

فعن ذلك أجوبه. منها أن القلب الذي في أسيد قد كان سبق إليه وهو جنس كقولك : غليم أسيد ، ثم نقل إلى العلميّه بعد أن أسرع فيه القلب فبقى بحاله ، لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العلميّه ، وقد كان قبلها - وهو جنس نكره - صحيحا.

ويؤنّس بهذا أيضا أن الإعلال في هذا النحو هو الاختيار في الأجناس. فلما سبق القلب الذي هو أقوى وأقيس القولين سمّي به معلا ، فبقى بعد النقل على صورته. ومثل ذلك ما نقوله في «عينه» أنه إنما سمّي به مصغّرا فبقى بعد بحاله قبل ، ولو كان إنما حقرّ بعد أن سمّي به لوجب ترك إلحاق علامه التأنيث به ؛ كما أنك لو سمّيت رجلا هنداً ، ثم حقرت قلت : هنيد : ولو سمّيته بها محقرّه قبل التسميه لوجب أن تقرّ التاء بحالها ، فتقول : هذا هنيد مقبلا. هذا مذهب الكتاب ، وإن كان يونس يقول بضدّه. ومنها أنا لسنا نقول : إن كلّ علم فلا بدّ من صحّحه واوه إذا اجتمعت مع الياء ساكنه أولاها فيلزمنا ما رمت إلزامنا ، وإنما قلنا : إذا اجتمعت الياء والواو ، وسبقت الأولى منهما بالسكون ، ولم يكن الاسم علما ،

ص: ١٨٦

١- البيت من الوافر ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٩٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٨٢ ، وشرح عمده الحافظ ص ٤٨٩ ، والكتاب ١ / ١٨٥ ، ولسان العرب (قرد). وقبله. سيأتيهم بوحى القول عنى ويدخل رأسه تحت القرام والقرد ، بالتحريك : نفايه الصّوف خاصه ، ثم استعمل فيما سواه من الوبر والشعر والكتان. والقمام : الكناسه. وانظر اللسان (قرد).

ولا على تلك الأوصاف التي ذكرنا فإن الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء. فهذه عله من علل قلب الواو ياء. فأما ألا تعتل الواو إذا اجتمعت مع الياء ساكنه أولاهما إلا من هذا الوجه فلم نقل به. وكيف يمكن أن نقول به وقد قدّمنا أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلتين وأكثر من ذلك ، وتضمّنا أن نفرد لهذا الفصل بابا!

فإن قلت : ألسنا إذا رافعناك في صحّه «حيوه» إنما نفرع إلى أن نقول : إنما صحّت لكونها علما ، والأعلام تأتي كثيرا أحكامها تخالف أحكام الأجناس ، وأنت تروم في اعتلالك هذا الثاني أن تسوّى بين أحكامهما ، وتطرد على سمت واحد كلا منهما.

قيل : الجواب الأوّل قد استمرّ ، ولم تعرض له ، ولا- سوّغتك الحال الطعن فيه ، وإنما هذا الاعتراض على الجواب الثاني. والخطب فيه أيسر. وذلك أنّ لنا مذهبا سنوّضحه في باب يلي هذا ؛ وهو حديث الفرق بين عله الجواز وعله الوجوب.

ومن ذلك أن يقال لك : ما عله قلب واو سوط ، وثوب ، إذا كسرت فقلت : ثياب ، وسياط؟.

وهذا حكم لا بدّ في تعليقه من جمع خمسه أغراض ، فإن نقصت واحدا فسد الجواب ، وتوجه عليه الإلزام.

والخمسه : أنّ ثيابا ، وسياطا ، وحياضا ، وبابه جمع ، والجمع أثقل من الواحد ، وأنّ عين واحده ضعيفه بالسكون ، وقد يراعى في الجمع حكم الواحد ، وأنّ قبل عينه كسره ، وهى مجلبه فى كثير من الأمر لقلب الواو ياء ، وأنّ بعدها ألفا ، والألف شبيهه بالياء ، وأنّ لام سوط وثوب صحيحه.

فتلك خمسه أوصاف لا غنى بك عن واحد منها. ألا ترى إلى صحّه خوان ، وبوان (1) ، وصوان ، لّما كان مفردا لا جمعا. فهذا باب. ثم ألا ترى إلى صحّه واو

ص: ١٨٧

١- بوان ، بكسر الباء وبالضم لغه ، عن الفراء : عمود من أعمده الخباء ، والجمع أبونه وبون ، بالضم. اللسان (بون)

زوجه ، وعوده ، وهى جمع واحد ساكن العين ، وهو زوج ، وعود (١) ، ولامه أيضا صحيحه ، وقبلها فى الجمع كسره. ولكن بقى من مجموع العله أنه لا ألف بعد عينه ؛ كآلف حياض ، ورياض. وهذا باب أيضا.

ثم ألا- ترى إلى صحّحه طوال ، وقوام ، وهما جمعان ، وقبل عينهما كسره ، وبعدهما ألف ، ولامهما صحيحتان. لكن بقى من مجموع العله أنّ عينه فى الواحد متحركة ؛ وهى فى طويل ، وقويم. وهذا أيضا باب.

ثم ألا- ترى إلى صحّحه طواء ، ورواء ، جمع طَيَّان ، وورَيَّان ؛ فيه الجمعيتيه ، وأنّ عين واحده ساكنه ، بل معتلّه ، وقبل عينه كسره وبعدها ألف. لكن بقى عليك أنّ لامه معتلّه ، فكهوا إعلال عينه لثلا يجمعوا بين إعلالين.

وهذا الموضوع ممّا يسترسل فيه المعتلّ لاعتلاله ، فلعله أن يذكر من الأوصاف الخمسه التى ذكرناها وصفين (أو أكثره) ثلاثه ويغفل الباقي ، فيدخل عليه الدخل منه ، فيرى أن ذلك نقض للعله ، ويفزع إلى ما يفزع إليه من لا عصمه له ، ولا مسكه عنده. ولعمري إنه كسر لعلته هو لاعتلالها فى نفسها. فأما مع إحكام عله الحكم فإنّ هذا ونحوه ساقط عنه.

ومن ذلك ما يعتقد فى عله الادغام. وهو أن يقال : إن الحرفين المتلين إذا كانا لازمين متحرّكين حركه لازمه ، ولم يكن هناك إلحاق ، ولا- كانت الكلمه مخالفه لمثال فعل ، وفعل ، أو كانت فعل فعلا ، ولا خرجت متبّهه على بقية بابها ، فإن الأوّل منها يسكّن ويدغم فى الثانى. وذلك نحو شدّ ، وشلتّ يده ، وحبذا زيد ، وما كان عاريا مما استثنيناه ؛ ألا ترى أنّ شدّ وإن كان فعل فإنه فعل ؛ وليس كطلل ، وشرر ، وجدد (٢) ، فيظهر. وكذلك شلتّ يده : فعلت. وحبذا زيد أصله حبب ككرم ، وقضو الرجل. ومثله شرّ الرجل من الشرّ : هو فعل ؛ لقولهم : شررت يا رجل ؛ وعليه جاء رجل شرير كرىء. وعلى ذلك قالوا أجدّ فى الأمر ، وأسرّ الحديث ، واستعدّ ؛ لخلوّه ممّا شرطناه.

ص: ١٨٨

١- العود : هو المسن من الإبل.

٢- الجدد : الأرض الغليظه.

فلو عارضك معارض بقولهم : اصعب الماء ، وامدد الجبل ، لقلت : ليست الحركتان لازمتين ؛ لأن الثانيه لالتقاء الساكنين .
وكذلك إن ألزمك ظهور نحو جلب ، وشملل : وقعدد ، ورمدد (١) ، قلت : هذا كله ملحق ؛ فلذلك ظهر .

وكذلك إن أدخل على قولك هما يضرباننى ، ويكرماننى ، ويدخلاننا قلت : سبب ظهوره أن الحرفين ليسا لازمين ؛ ألا ترى أن
الثانى من الحرفين ليس ملازما ؛ لقولك : هما يضربان زيدا ويكرمانك ونحو ذلك . وكذلك إن ألزمك ظهور نحو جدد (٢) ،
وقدد ، وسرر ، قلت : هذا مخالف لمثال فعل وفعل .

فإن ألزمك نحو قول قعنب :

مهلا أعادل قد جرّبت من خلقى

أنى أجود لأقوام ، وإن ضننوا (٣)

وقول العجاج :

* تشكو الوجى من أظلل وأظلل (٤) *

وقول الآخر :

ص : ١٨٩

١- يقال : رماد رمدد : إذا كان دقيقا غير متماسك .

٢- الجده : الخطه التى فى ظهر الحمار تخالف لونه . اللسان (جدد) .

٣- البيت من البسيط ، وهو لقعنب ابن أم صاحب ، وسمط اللآلى ص ٥٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣١٨ ، والكتاب ١ / ٢٩ ، ٣ / ٥٣٥ ، ولسان العرب (ظلل) ، (ضنن) ، والمنصف ١ / ٣٣٩ ، ٢ / ٣٠٣ ، ونوادر أبى زيد ص ٤٤ ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب ١ / ١٥٠ ، ٢٤٥ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٢٤١ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢ ، ولسان العرب (حمم) ، والمقتضب ١ / ١٤٢ ، ٢٥٣ ، ٣ / ٣٥٤ ، والمنصف ٢ / ٦٩ .

٤- البيت من الرجز للعجاج فى ديوانه ١ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ولسان العرب (ظلل) ، (ملل) ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣١٠ ، وكتاب الصناعتين ص ١٥٠ ، ونوادر أبى زيد ص ٤٤ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٣٥٢ ، وتاج العروس (ظلل) ، (ملل) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر ١ / ٥١ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٢٤٤ ، والكتاب ٣ / ٥٣٥ ، ولسان العرب (كفح) ، (كدس) ، والمقتضب ١ / ٢٥٢ ، ٣ / ٣٥٤ ، والممتع فى التصريف ٢ / ٦٥٠ ، والمنصف ١ / ٣٣٩ ، وكتاب العين ٨ / ١٥٠ ، ومقاييس اللغة ٣ / ٤٦٢ ، ومجمل اللغة ٣ / ٣٥٨ . وبعده : * من طول إملال وظهر أملل * والأظّل : ما تحت منسم البعير .

وإن رأيت الحجج الرواددا

قواصرا بالعمر أو مواددا (١)

قلت : هذا ظهر على أصله منبئه على بقيه بابه ، فتعلم به أن أصل الأصمّ أصمم ، وأصل صبّ صبب ، وأصل الدوابّ والشوابّ الدوابب والشوابب ؛ على ما نقوله فى نحو استصوب وبابه : إنما خرج على أصله إيدانا بأصول ما كان مثله .

فإن قيل : فكيف اختصت هذه الألفاظ ونحوها بإخراجها على أصولها دون غيرها؟ قيل : رجع الكلام بنا وبك إلى ما كنا فرغنا منه معك فى باب استعمال بعض الأصول وإهمال بعضها ؛ فارجع إليه تره إن شاء الله .

وهذا الذى قدّمناه آنفا هو الذى عناه أبو بكر رحمه الله بقوله : قد تكون علّة الشىء الواحد أشياء كثيرة ، فمتى عدم بعضها لم تكن علّة . قال : ويكون أيضا عكس هذا ، وهو أن تكون علّة واحده لأشياء كثيرة . أمّا الأوّل فإنه ما نحن بصدده من اجتماع أشياء تكون كلّها علّة ، وأمّا الثانى فمعظمه الجروح إلى المستخفّ ، والعدول عن المستقل . وهو أصل الأصول فى هذا الحديث ؛ وقد مضى صدر منه . وسترى بإذن الله بقيته .

واعلم أن هذه المواضع التى ضممتها ، وعقدت العله على مجموعها ، قد أرادها أصحابنا وعنوها ، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدّمه محروسه فإنهم لها أرادوا ، وإياها نوا ؛ ألا ترى أنهم إذا استرسلوا فى وصف العله وتحديدها قالوا : إن علّة شدّ ومدّ ونحو ذلك فى الادغام إنما هى اجتماع حرفين متحرّكين من جنس واحد .

فإذا قيل لهم : فقد قالوا : قعد ، وجلب ، واسحنكك ، قالوا : هذا ملحق ، فلذلك ظهر . وإذا ألزموا نحو اردد الباب ، واصبب الماء ، قالوا : الحركة الثانیه عارضه لالتقاء الساكنين ، وليست بلازمه . وإذا أدخل عليهم نحو جدد ، وقدد ، وخلل (٢) ، قالوا : هذا مخالف لبناء الفعل . وإذا عورضوا بنحو طلل ، ومدد ، فقيل لهم : هذا على وزن الفعل قالوا : هو كذلك ، إلا أن الفتحة خفيفه ، والاسم أخفّ من الفعل ، فظهر التضعيف فى الاسم ؛ لخفته ، ولم يظهر فى الفعل - نحو

ص : ١٩٠

١- الرجز لرؤبه فى ديوانه ص ٤٥ ، وتاج العروس (ردد) ، وبلا- نسبه فى الأشباه والنظائر ١ / ٥٢ ، ونوادى أبى زيد ص ١٦٤ . ويروى الحجج بدلا من : الحجج .

٢- والخلل جمع الخلّه . والخله من النبات ما كانت فيه حلاوه من المرعى . اللسان (خلل) .

قَصَّ ، ونَصَّ - لثقله. وإذا قيل لهم : قالوا هما يضرباننى ، وهم يحاجوننا ، قالوا : المثل الثانى ليس بلازم. وإذا أوجب عليهم نحو قوله «وإن ضننوا» ولححت عينه ، وضيب البلد ، وألل السقاء ، قالوا : خرج هذا شاذًا ؛ ليدلّ على أن أصل قرّرت عينه قررت ، وأن أصل حلّ الحبل ونحوه حلل. فهذا الذى يرجعون إليه فيما بعد متفرّقًا قدّمناه نحن مجتمعًا. وكذلك كتب محمد (١) بن الحسن رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا (٢) منها العلل ، لأنهم يجدونها منشوره فى أثناء كلامه ، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفه والرّفق. ولا تجد له علّه فى شىء من كلامه مستوفاه محرّره.

وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعه غير منكور.

الآن قد أريتك بما مثّلتك لك من الاحتياط فى وضع العله كيف حاله ، والطريق إلى استعمال مثله فيما عدا ما أوردته ، وأن تستشف ذلك الموضوع ، فتتظر إلى آخر ما يلزمك إياه الخصم ، فتدخل الاستظهار بذكره فى أضعاف ما تنصبه من علته ؛ لتسقط عنك فيما بعد الأسوله والإلزامات التى يروم مراسلك الاعتراض بها عليك ، والإفساد لما قرّرت من عقد علّتك. ولا سبيل إلى ذكر جميع ذلك ؛ لطوله ومخافه الإملال ببعضه. وإنما تراد المثل ليكفى قليلها من كثير غيرها ، ولا قوه إلا بالله.

ص: ١٩١

١- هو صاحب أبى حنيفه ، وصاحب الجامع الكبير ، والجامع الصغير فى الفقه محمد بن الحسن ابن واقد الشيبانى أبو عبد الله الفقيه الحنفى البغدادى توفى سنه ١٨٩ تسع وثمانين ومائه ، ومن تصانيفه أيضا الجرجانيات. الرقيات فى المسائل. انظر هديد العارفين ٦ / ٨ ط دار الكتب.

٢- يريد الحنفية ، وكان ابن جنى حنفيا ، وكان ينصر الحنفية على الشافعية. وانظر الترتيب فى الوضوء فى حرف الواو من سر الصناعه.

باب ذكر الفرق بين العله الموجبه وبين العله المجوزه

اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها ؛ كنصب الفضله ، أو ما شابه في اللفظ الفضله ، ورفع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، وجزّ المضاف إليه ، وغير ذلك. فعلل هذه الداعيه إليها موجبه لها ، غير مقتصر بها على تجويزها ؛ وعلى هذا مقاد كلام العرب.

وضرب آخر يسمّى عله ، وإنما هو في الحقيقه سبب يجوّز ولا يوجب.

من ذلك الأسباب الستّه الداعيه إلى الإماله ، هي عله الجواز ، لا عله الوجوب ؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإماله لا بدّ منها ، وأن كلّ ممال لعله من تلك الأسباب الستّه لك أن تترك إمالتة مع وجودها فيه. فهذه إذا عله الجواز لا عله الوجوب.

ومن ذلك أن يقال لك : ما عله قلب واو «أقتت» همزه؟ فتقول : عله ذلك أن الواو انضمت ضمًا لازما. وأنت مع هذا تجيز ظهورها واوا غير مبدله ، فتقول : وقتت. فهذه عله الجواز إذا ، لا عله الوجوب. وهذا وإن كان في ظاهر ما تراه فإنه معنى صحيح ؛ وذلك أن الجواز معنى تعقله النفس ؛ كما أن الوجوب كذلك ؛ فكما أن هنا عله للوجوب فكذلك هنا عله للجواز. هذا أمر لا ينكر ، ومعنى مفهوم لا يتدافع.

ومن علل الجواز أن تقع النكره بعد المعرفه التي يتم الكلام بها ، وتلك النكره هي المعرفه في المعنى ، فتكون حينئذ مخيرا في جعلك تلك النكره - إن شئت - حالا ، و- إن شئت - بدلا ؛ فتقول على هذا : مررت بزيد رجل صالح ، على البدل ، وإن شئت قلت : مررت بزيد رجلا- صالحا ، على الحال. أفلا ترى كيف كان وقوع النكره عقيب المعرفه على هذا الوصف عله لجواز كلّ واحد من الأمرين ، لا عله لوجوبه.

وكذلك كلّ ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان ، والثلاثه ، وأكثر من ذلك على هذا الحدّ ، فوقعه عليه عله لجواز ما جاز منه ، لا عله لوجوبه. فلا تستنكر

هذا الموضوع.

فإن قلت : فهل تجيز أن يحلّ السواد محلا ما ، فيكون ذلك علّه لجواز اسوداده لا لوجوبه؟ قيل : هذا في هذا ونحوه لا يجوز ، بل لا- بدّ من اسوداده البتّه ، وكذلك البياض والحركة والسكون ونحو ذلك متى حلّ شيء منها في محلّ لم يكن له بدّ من وجود حكمه فيه ووجوبه البتّه له ؛ لأن هناك أمرا لا بدّ من ظهور أثره. وإذا تأملت ما قدّمناه رأيتنا عائدا إلى هذا الموضوع ، غير مخالف له ولا بعيد عنه ؛ وذلك أن وقوع النكراه تليته المعرفة - على ما شرحناه من تلك الصفة - سبب لجواز الحكمين اللذين جازا فيه ؛ فصار مجموع الأمرين في وجوب جوازهما كالمعنى المفرد الذي استبدّ به ما أريتناه : من تمسّكك بكلّ واحد من السواد والبياض ، والحركة والسكون.

فقد زالت عنك إذا شنّاعه هذا الظاهر ، وآلت بك الحال إلى صحّحه معنى ما قدّمته : من كون الشيء علّه للجواز لا للوجوب. فاعرف ذلك وقسه ؛ فإنه باب واسع.

* * *

ص: ١٩٣

الكلام فى هذا المعنى من موضعين : أحدهما الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان أو أكثر منهما. والآخر الحكمان فى الشىء الواحد المختلفان ، دعت إليهما علتان مختلفتان.

الأول منهما كرفع المبتدأ ؛ فإننا نحن نعتل لرفعه بالابتداء ، على ما قد بيناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه. والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثانى الذى هو مرافعه عندهم ، وإمّا بما يعود عليه من ذكره على حسب واقعه. وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل ، ورفع ما أقيم مقامه ، ورفع خبر إنّ وأخواتها. وكذلك نصب ما انتصب ، وجرّ ما انجرّ ، وجرم ما انجزم ، مما يتجاذب الخلاف فى علله. فكلّ واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العلل ، على ما هو مشروح من حاله فى أماكنه. وإنما غرضنا أن نرى هنا جملة ، لا أن نشرحه ، ولا أن نتكلم على تقويه ما قوى منه ، وإضعاف ما ضعف منه.

الثانى منهما الحكمان فى الشىء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان ؛ وذلك كإعمال أهل الحجاز ما النافيه للحال ، وترك بنى تميم إعمالها ، وإجرائهم إيّاها مجرى (هل) ونحوها ممّا لا يعمل ؛ فكأنّ أهل الحجاز لمّا رأوها داخله على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ، ونافيه للحال نفيها إيّاها ، أجروها فى الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها. وكأنّ بنى تميم لمّا رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلّة بنفسها ، ومباشره لكلّ واحد من جزأيهما ؛ كقولك : ما زيد أخوك ، وما قام زيد ، أجروها مجرى (هل) ؛ ألا- تراها داخله على الجملة لمعنى النفى دخول (هل) عليها للاستفهام ؛ ولذلك كانت عند سيويه (١) لغه التميميين أقوى قياسا من لغه الحجازيين.

ومن ذلك (ليتما) ؛ ألا ترى أن بعضهم يركبهما جميعا ، فيسلب بذلك (ليت)

ص: ١٩٤

١- فى الكتاب ١ / ٥٧ يقول : ذلك الحرف «ما». «وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل. وهو القياس ، لأنه ليس بفعل وليس ما كليس ولا يكون فيها إضمار».

عملها ، وبعضهم يلغى (ما) عنها ، فيقرّ عملها عليها : فمن ضمّ (ما) إلى (ليت) وكفّها بها عن عملها ألحقها بأخواتها : من (كأنّ) و (لعلّ) و (لكنّ) وقال أيضا : لا- تكون (ليت) فى وجوب العمل بها أقوى من الفعل ؛ [و] قد نراه إذا كفّ ب- (ما) زال عنه عمله ؛ وذلك كقولهم : قلّما يقوم زيد ف- (ما) دخلت على (قلّ) كافّه لها عن عملها ، ومثله كثر ما ، وطالما ، فكما دخلت (ما) على الفعل نفسه فكفّته عن عمله وهياتّه لغير ما كان قبلها متقاضيا له ، كذلك تكون ما كافّه ل- (ليت) عن عملها ، ومصيرها لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعا بعدها ، ومن ألغى (ما) عنها وأقرّ عملها ، جعلها كحرف الجرّ فى إلغاء (ما) معه ؛ نحو قول الله تعالى : (فَبِمَا نَقُضَ بِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) [المائدة : ١٣] وقوله : (عَمَّا قَلِيلٍ) [المؤمنون : ٤٠] و (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ) [نوح : ٢٥] ونحو ذلك ، وفصل بينها وبين (كأنّ) و (لعلّ) بأنها أشبه بالفعل منهما ؛ ألا تراها مفردة وهما مركبتان ؛ لأن الكاف زائده ، واللام زائده.

هذا طريق اختلاف العلل لاختلاف الأحكام فى الشىء الواحد ؛ فأما أيّها أقوى ، وبأيها يجب أن يؤخذ؟ فشىء آخر ليس هذا موضعه ، ولا وضع هذا الكتاب له.

ومن ذلك اختلاف أهل الحجاز وبنى تميم فى هلمّ.

فأهل الحجاز يجرونها مجرى صه ، ومه ، ورويد ، ونحو ذلك مما سمى به الفعل ، وألزم طريقا واحدا. وبنى تميم يلحقونها علم التشبيه والتأنيث والجمع ، ويراعون أصل ما كانت عليه لم. وعلى هذا مساق جميع ما اختلفت العرب فيه.

فالخلاف إذا بين العلماء أعمّ منه بين العرب. وذلك أن العلماء اختلفوا فى الاعتلال لما اتفقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه ، وكلّ ذهب مذهبا ، وإن كان بعضه قويا ، وبعضه ضعيفا.

باب فى أن العله إذا لم تتعد لم تصح

من ذلك قول من اعتلّ لبناء نحو كم ، ومن ، وما ، وإذ ، ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين ؛ نحو هل ، وبل ، وقد. قال : فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها ، كما أن الحروف مبيته. وهذه عله غير متعدية ، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين ؛ نحو يد ، وأخ ، وأب ، ودم ، وفم ، وحر ، وهن ، ونحو ذلك.

فإن قيل : هذه الأسماء لها أصل فى الثلاثه ، وإنما حذف منها حرف ، فهو لذلك معتد ، فالجواب أنّ هذه زياده فى وصف العله ، لم تأت بها فى أول اعتلاكك.

وهبنا سامحناك بذلك ، قد كان يجب على هذا أن يبنى باب يد ، وأخ ، وأب ونحو ذلك ؛ لأنه لما حذف فنقص شابه الحرف ، وإن كان أصله الثلاثه ؛ ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفه قد كان أصله أن يعرب ، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمرب بنى ، ولم يمنع من بنائه جريه معربا قبل حال البناء. وهذا شبه معنوى كما ترى ، مؤثر داع إلى البناء ، والشبه اللفظى أقوى من الشبه المعنوى ، فقد كان يجب على هذا أن يبنى ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل فى الثلاثه ، وألا يمنع من بنائه كونه فى الأصل ثلاثيا ، كما لم يمنع من بناء زيد فى النداء كونه فى الأصل معربا ، بل إذا كانت صورته إعراب زيد قبل ندائه معلومه مشاهده ، ثم لم يمنع ذاك من بنائه كان أن يبنى باب يد ، ودم ، وهن ، لنقصه ولأنه لم يأت تاما على أصله إلا فى أماكن شاذة أجدر. وعلى أن منها ما لم يأت على أصله البتة وهو معرب. وهو حر ، وسه ، وفم. فأما قوله :

* يا حَبذا عينا سليمى والفما (1) *

ص: ١٩٦

١- الرجز بلا- نسبه فى لسان العرب (فوه) ، (خطا) ، وجواهر الأدب ص ٢٩٠ ، وخزانه الأدب ٤ / ٤٦٢ ، والدرر ١ / ١٠٩ ،
ورصف المباني ص ٣٤٣ ، وسر صناعه الإعراب ص ٤٨٤ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٩ ، وجمهره اللغه ص ١٣٠٧. ويروى وجه بدلا
من : عينا. وبعده : * والجد والنحر وثدى قد نما *

* هما نفثا في في من فمويهما (١) *

فإنه على كل حال لم يأت على أصله ، وإن كان قد زيد (٢) فيه ما ليس منه.

فإن قلت : فقد ظهرت اللام في تكسير ذلك ؛ نحو أفواه ، وأستاه ، وأحراح ، قيل : قد ظهر أيضا الإعراب في زيد نفسه ، لا في جمعه ، ولم يمنع ذلك من بنائه. وكذلك القول في تحقيره وتصريفه ؛ نحو فويه ، وأسته (٣) ، وحرح (٤).

ومن ذلك قول أبي إسحاق في التنوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر ؛ نحو جوار ، وغواش : إنه عوض من ضمّه الياء ؛ وهذه عله غير جاريه ؛ ألا ترى أنها لو كانت متعدية لوجب أن تعوّض من ضمّه ياء يرمى ، فتقول : هذا يرم ، ويقض ، ويستقض.

فإن قيل : الأفعال لا يدخلها التنوين ، ففي هذا جوابان : أحدهما أن يقال له :

ص : ١٩٧

١- صدر البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢١٥ ، وتذكره النحاه ص ١٤٣ ، وجواهر الأدب ص ٩٥ ، وخزانه الأدب ٤ / ٤٦٠ - ٤٦٤ ، ٧ / ٤٧٦ ، ٥٤٦ ، والدرر ١ / ١٥٦ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٤١٧ ، ٢ / ٤٨٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٥٨ ، وشرح شواهد الشافيه ص ١١٥ ، والكتاب ٣ / ٣٦٥ ، ٦٢٢ ، ولسان العرب (فمم) ، و (فوه) ، والمحتسب ٢ / ٢٣٨ ، وبلا نسبه في أسرار العرييه ص ٢٣٥ ، والأشبه والنظائر ١ / ٢١٦ ، والإنصاف ١ / ٣٤٥ ، وجمهره اللغه ص ١٣٠٧. وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٢١٥ ، والمقتضب ٣ / ١٥٨ ، والمقرب ٢ / ٢٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٥١. وعجز البيت : * على التّايح العاوى أسدّ رجام*

٢- وفي اللسان. وحذفت الهاء كما حذفت من شفه ومن عضه ، وبقيت الواو طرفا متحركه فوجب إبدالها ألفا لانفتاح ما قبلها فبقى فا ، ولا- يكون الاسم على حرفين أحدهما التنوين ، فأبدل مكانها حرف جلد مشاكل لها ، وهو الميم ، لأنهما شفهيّتان. اللسان (فوه). وقد أورد ابن جنى في سر الصنّاعه ٢ / ٥١ «فأما «الفما» فيجوز أن تنصبه بفعل مضمر ، كأنه قال : وأحب الفما. ويجوز أن يكون «الفما» في موضع رفع إلا- أنه اسم مقصور بمنزله عصا. وعليه جاء بيت الفرزدق : * هما نفثا في في من فمويهما*

٣- الاسته : عظيم الاست.

٤- رجل حرّح : يحب الأحراح ، جمع حر وهو الفرّج.

علتكَ أَلزمتك إِيَّاه ، فلا تلم إلا نفسك ؛ والآخر أن يقال له : إن الأفعال إنما يمتنع منها التنوين اللاحق للصرف ، فأما التنوين غير ذاك فلا مانع له ؛ ألا ترى إلى تنوينهم الأفعال في القوافي لما لم يكن ذلك الذي هو علم للصرف ؛ كقول العجاج :

* من طلل كالأتممى أنهجن (١) *

وقول جرير :

* وقولى إن أصبت : لقد أصابن (٢) *

ومع هذا ، فهل التنوين إلا نون ، وقد ألحقوا الفعل النونين : الخفيفه والثقيله.

وهاهنا إفساد لقول أبي إسحاق آخر ؛ وهو أن يقال له : إن هذه الأسماء قد عاقبت ياءاتها ضمّاتها ؛ ألا تراها لا تجتمع معها ، فلما عاقبتها جرت لذلك مجراها ، فكما أنك لا تعوّض من الشيء وهو موجود ، فكذلك أيضا يجب ألا تعوّض منه وهناك ما يعاقبه ويجرى مجراه. غير أن الغرض في هذا الكتاب إنما هو الإلزام الأوّل ؛ لأن به ما يصحّ تصوّر العله ، وأنها غير متعدّيه.

ومن ذلك قول الفراء في نحو لغه ، وثبه ، ورثه ، ومائه : إن ما كان من ذلك المحذوف منه الواو فإنه يأتي مضموم الأوّل ؛ نحو لغه ، وبره ، وثبه ، وكره ، وقله ؛ وما كان من الياء فإنه يأتي مكسور الأوّل ؛ نحو مائه ، ورثه. وهذا يفسده قولهم : سنه ، فيمن قال : سنوات (٣) ، وهي من الواو كما ترى ، وليست مضمومه الأوّل.

ص: ١٩٨

١- الرجز بلا نسبه في لسان العرب (بيع) ، وهو للعجاج في ديوانه ٢ / ١٣ ، وتخليص الشواهد ص ٤٧ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٥١٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٥١ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٩٣ ، وشرح المفصل ١ / ٦٤ ، والكتاب ٤ / ٢٠٧ ، والمقاصد النحويه ١ / ٢٦ ، وتاج العروس (بلل) ، ولرؤبه في معاهد التنصيص ١ / ١٤ ، وليس في ديوانه وبلا- نسبه في رصف المباني ص ٣٥٤ ، ولسان العرب (بيع) ، وكتاب العين ٣ / ٣٩٣. وقبله : * ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا*

٢- عجز البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ص ٨١٣ ، وبلا نسبه في لسان العرب (روى). و صدر البيت : * أقلّى اللوم عاذل والعتابن *

٣- في الكامل ٢ / ٣٧٤ «والواو في قول بعض «سنه» فإنّ بعضهم يقول «سنهات» ، وهذا الحرف في القرآن يقرأ على ضروب : فمن قرأ «لم يتسنّه وانظر» فوصل بالهاء فهو مأخوذ من «سانهت» ومن جعله من الواو قال في الوصل : «لم يتسنّ وانظر» فإذا وقف قال : «لم يتسنّه» فكانت الهاء زائده لبيان الحركة ، بمنزله الهاء في قوله : «فبهدهم اقتده» ، و «كتايبه» و «حسايبه».

وكذلك قولهم : عضه ، محذوفها الواو ؛ لقولهم فيها : عضوات ؛ قال :

هذا طريق يأزم المآزما

وعضوات تقطع اللهازما (١)

وقالوا أيضا : ضعه ، وهى من الواو مفتوحه الأول ؛ ألا تراه قال :

* متّخذنا من ضعوات تولجا (٢) *

فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفه غير متعدّيه. وهو كثير ، فطالب فيه بواجبه ، وتأمل ما يرد عليك من أمثاله.

* * *

ص: ١٩٩

-
- ١- الرجز بلا- نسبه فى جمهوره اللغه ص ٢٨٩ ، وجواهر الأدب ص ٩٦ ، وخزانه الأدب ٦ / ٤٤٢ ، وشرح المفصل ٥ / ٣٨ ، والكتاب ٣ / ٣٦٠ ، ولسان العرب (أزم) ، (عضه) ، ومجالس ثعلب ١ / ٤٤ ، والممتع فى التصريف ٢ / ٦٢٥ ، والمنصف ١ / ٥٩ ، ٣ / ٣٨ ، ١٢٧ ، والمخصص ١٤ / ٧ ، وتاج العروس (أزم) ، (عضه). ويروى عضوات ، وهى جمع عصا ، وأنشد الأصمعى عن أبى مهيديّه. و «تمشق» بدل «تقطع» وتمشق : تضرب. والمأزم : كل طريق ضيق بين جبلين.
- ٢- الرجز لجرير فى ديوانه ص ١٨٦ ، ١٨٧ ، ولسان العرب (دلج) ، (ولج) ، (ضعا) ، والتنبيه والإيضاح ١ / ٢٢٣ ، وكتاب العين ٢ / ١٩٥ ، وتاج العروس (دلج) ، (ضعا) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (تلج) ، ومقاييس اللغه ٣ / ٣٦٢ ، ومجمل اللغه ٣ / ٢٨٢ ، وديوان ٢ / ٣٦ ، والمخصص ٧ / ١٨٢. والضعوات : جمع ضعه لنبت مثل الثمام. والتولج : كناس الطيبى أو الوحش الذى يلج فيه ، التاء فيه مبدله من الواو. وانظر اللسان (ضعو ، ولج).

ذكر أبو بكر (1) فى أول أصوله هذا ؛ ومثل منه برفع الفاعل. قال : فإذا سئلنا عن عله رفعه قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعا؟ فهذا سؤال عن عله العله.

وهذا موضع ينبغى أن تعلم منه أنّ هذا الذى سماه عله العله إنما هو بتجوّز فى اللفظ ، فأما فى الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعله ؛ ألا ترى أنه إذا قيل له : فلم ارتفع الفاعل قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لابتدأ هذا فقال فى جواب رفع زيد من قولنا قام زيد : إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنيا عن قوله : إنما ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العله التى ارتفع لها الفاعل. وهذا هو الذى أراده المجيب بقوله : ارتفع بفعله ، أى بإسناد الفعل إليه.

نعم ولو شاء لما طله فقال له : ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعا؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمّه أقوى الحركات ، فجعل الأقوى للأقوى. وكان يجب على ما رتبّه أبو بكر أن تكون هنا عله ، وعله العله ، وعله العله. وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول : وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفه ؛ لئلا يجمعوا بين ثقيلين. فإن تكلف متكلف جوابا عن هذا تصاعدت عدّه العلل ، وأدى ذاك إلى هجته القول وضعفه القائل به ، وكذلك لو قال لك قائل فى قولك : قام القوم إلا زيدا : لم نصبت زيدا؟ لقلت : لأنه مستثنى ؛ وله من بعد أن يقول : ولم نصبت المستثنى؟ فيكون من جوابه ؛ لأنه فضله ؛ ولو شئت أجبت مبتدئا بهذا فقلت : إنما نصبت زيدا فى قولك : قام القوم إلا زيدا ؛ لأنه فضله. والباب واحد ، والمسائل كثيره. فتأمل وقس.

فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمّح (فيه أبو بكر) أو لم ينعم تأمله.

ص: ٢٠٠

ومن بعد فالعلّه الحقيقيه عند أهل النظر لا تكون معلوله ؛ ألا ترى أن السواد الذي هو علّه لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاعلا جعله على هذه القضيّه. وفي هذا بيان.

فقد ثبت إذا أن قوله : علّه العله إنما غرضه فيه أنه تتميم وشرح لهذه العله المقدمه عليه. وإنما ذكرناه في جمله هذه الأبواب لأن أبا بكر - رحمه الله - ذكره ، فأحبنا أن نذكر ما عندنا فيه. وبالله التوفيق.

ص: ٢٠١

وهو على ضربين : أحدهما ما لا نظر فيه ؛ والآخر محتاج إلى النظر.

الأول منهما نحو قولك : هذه عشريّ ، وهؤلاء مسلميّ . فقياس هذا على قولك : عشروك ومسلموك أن يكون أصله عشروى ومسلموى ، فقلبت الواو ياء لأمرين كلّ واحد منهما موجب للقلب ، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانه به على قلبه : أحدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون ؛ والآخر أن ياء المتكلم أبدا تكسر الحرف الذى قبلها إذا كان صحيحا ، نحو هذا غلامى ، ورأيت صاحبي ؛ وقد ثبت فيما قبل أن نظير الكسر فى الصحيح الياء فى هذه الأسماء ؛ نحو مررت بزید ، ومررت بالزيدين ، ونظرت إلى العشرين . فقد وجب إذا ألقى : هذه عشروى بالواو ، كما لا يقال : هذا غلامى بضمّ الميم . فهذه علّه غير الأولى فى وجوب قلب الواو ياء فى عشروى وصالحوى ونحو ذلك ، وأن يقال عشريّ بالياء البتّه ؛ كما يقال هذا غلامى بكسر الميم البتّه .

ويدلّ على وجوب قلب هذه الواو إلى الياء فى هذا الموضع من هذا الوجه ولهذه العلّه لا للطريق الأوّل - من استكراههم إظهار الواو ساكنه قبل الياء - أنهم لم يقولوا : رأيت فای ، وإنما يقولون : رأيت فى . هذا مع أنّ هذه الياء لا ينكر أن تأتى بعد الألف ؛ نحو رحاى وعصاى ؛ لخفّه الألف ، فدلّ امتناعهم من إيقاع الألف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقه الاستخفاف والاستتقال ، وإنما هو لاعتزامهم ترك الألف والواو قبلها ؛ كتركهم الفتحة والضّمّه قبل الياء فى الصحيح ؛ نحو غلامى ودارى .

فإن قيل : فأصل هذا إنما هو لاستثقالهم الياء بعد الضمه لو قالوا : هذا غلامى ، قيل : لو كان لهذا الموضع البتّه ، لفتحوا ما قبلها ؛ لأنّ الفتحة على كل حال أخفّ قبل الياء من الكسره ، فقالوا : رأيت غلامى . فإن قيل : لئما تركوا الضّمّه هنا وهى علم للرفع أتبعوها الفتحة ؛ ليكون العمل من موضع واحد ، كما أنهم لئما استكروهوا الواو بعد الياء نحو يعد حذفوها أيضا بعد الهمزه والنون والتاء فى نحو أعد ،

ونعد ، وتعد ؛ قيل يفسد هذا من أوجه. وذلك أن حروف المضارعه تجرى مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلها متساويه فى جعلها الفعل صالحا لزمانين : الحال والاستقبال ؛ فإذا وجب فى أحدها شىء أتبعوه سائرهما ، وليس كذلك علم الإعراب : ألا ترى أن موضوع الإعراب على مخالفه بعضه بعضا ؛ من حيث كان إنما جىء به دالا على اختلاف المعانى.

فإن قلت : فحروف المضارعه أيضا موضوعه على اختلاف معانيها ؛ لأن الهمزة للمتكلم ، والنون للمتكلم إذا كان معه غيره ؛ وكذلك بقيتها ، قيل : أجل ، إلا أنها كلها مع ذلك مجتمع على معنى واحد ، وهو جعلها الفعل صالحا للزمانين على ما مضى. فإن قلت : فالإعراب أيضا كله مجتمع على جريانه على حرفه ، قيل : هذا عمل لفظي ، والمعانى أشرف من الألفاظ.

وأیضا فترکهم إظهار الألف قبل هذه الياء مع ما يعتقد من خفة الألف - حتى إنه لم يسمع منهم نحو فای ، ولا أبای ، ولا أخای ، وإنما المسموع عنهم رأيت أبى وأخى ، وحكى سيبويه كسرت في - أدل دليل على أنهم لم يراعوا حديث الاستخفاف والاستثقال حسب ، وأنه أمر غيرهما. وهو اعتزامهم ألا تجيء هذه الياء إلا بعد كسره أو ياء أو ألف لا تكون علما للنصب : نحو هذه عصاى وهذا مصلاى. وعلى أن بعضهم راعى هذا الموضوع أيضا فقلب هذه الألف ياء فقال : عصى ، ورحى ، ويا بشرى [هذا غلام] (١) ، وقال أبو دواد :

فأبلونى بليتكم لعلى

أصالحكم وأستدرج نوبيا (٢)

ورويانا أيضا عن قطرب :

يطوف بى عكب فى معد

ويطعن بالصملة فى قفينا

ص: ٢٠٣

١- «يا بشرى» بتشديد الياء : قراءه أبى الطفيل والحسن وابن أبى إسحاق والجحدري : بقلب الألف ياء وإدغامها فى ياء الإضافة ، وهى لغه لهذيل وانظر البحر ٥ / ٢٩١.

٢- البيت من الوافر ، وهو لأبى دؤاد الإيادى فى ديوانه ص ٣٥٠ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٧٠١ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٣٩ ، وللهذلى فى مغنى اللبيب ٢ / ٤٧٧ ، وبلا نسبه فى لسان العرب (علل) ، ومغنى اللبيب ٢ / ٤٢٣.

فإن لم تتأراني من عكب

فلا أرويتما أبدا صدّيَا (١)

وهو كثير. ومن قال هذا لم يقل في هذان غلاماي : [غلاميّ] بقلب الألف ياء ؛ لثلا يذهب علم الرفع.

ومن المعلول بعلتين قولهم : سى ، ورى. وأصله سوى ، وروى ، فانقلبت الواو ياء - إن شئت - ؛ لأنها ساكنه غير مدغمه وبعد كسره ، و- إن شئت - ؛ لأنها ساكنه قبل الياء. فهاتان علتان ، إحداهما كعلّه قلب ميزان ؛ والأخرى كعلّه طيا وليا مصدرى طويت ولويت ؛ وكل واحد منهما مؤثره.

فهذا ونحوه أحد ضربى الحكم المعلول بعلتين ، الذى لا نظر فيه.

والآخر منهما ما فيه النظر ؛ وهو باب ما لا ينصرف. وذلك أن علّه امتناعه من الصرف إنما هى لاجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل. فأما السبب الواحد فيقلّ عن أن يتم علّه بنفسه حتى ينضمّ إليه الشبه الآخر من الفعل.

فإن قيل : فإذا كان فى الاسم شبه واحد من أشباه الفعل ، أله فيه تأثير أم لا؟ فإن كان له فيه تأثير فما ذا التأثير؟ وهل صرف زيد إلا- كصرف كلب وكعب؟ وإن لم يكن للسبب الواحد إذا حلّ الاسم تأثير فيه فما باله إذا انضمّ إليه سبب آخر أثرا فيه فمناعه الصرف؟ وهلا إذا كان السبب الواحد لا تأثير له فيه لم يؤثّر فيه الآخر كما لم يؤثّر فيه الأوّل؟ وما الفرق بين الأوّل والآخر؟ فكما لم يؤثّر الأوّل هلا لم يؤثّر الآخر؟

فالجواب أن السبب الواحد وإن لم يقو حكمه إلى أن يمنع الصرف فإنه لا بدّ فى حال انفراده من تأثير فيما حلّه ، وذلك التأثير الذى نوميّ إليه وندعى حصوله هو تصويره الاسم الذى حلّه على صورته ما إذا انضمّ إليه سبب آخر اعتونا معا

ص: ٢٠٤

١- البيتان من الوافر ، وهما للمنخل اليشكرى فى الأغانى ٢١ / ٨ ، ولسان العرب (عكب) ، (حرر) ، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق ص ٤٠٢ ، وشرح عمده الحافظ ص ٥١٤ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٣ ، والمحتسب ١ / ٧٦. عكبّ : هو عكبّ اللخمى ، صاحب سجن النعمان بن المنذر. والصمّله : العصا اللسان (عكب) ، تاج العروس (صمّل). والصدى : طائر يصيح فى هامه المقتول إذا لم يثار به ، وإنما كان يزعم ذلك أهل الجاهلية. اللسان (صدى).

على منع الصرف ؛ ألا ترى أن الأول لو لم تجعله على هذه الصفة التي قدمنا ذكرها لكان مجيء الثاني مضموما إليه لا يؤثر أيضا ؛ كما لم يؤثر الأول ، ثم كذلك إلى أن تفنى أسباب منع الصرف ، فتجتمع كلها فيه وهو مع ذلك منصرف.

لا-، بل دلّ تأثير الثاني على أن الأول قد كان شكّل الاسم على صورته إذا انضم إليه سبب آخر انضم إليها مثلها ، وكان من مجموع صورتين ما يوجب ترك الصرف.

فإن قلت : ما تقول فى اسم أعجمي ، علم فى بابه ، مذكر ، متجاوز للثلاثه ؛ نحو يوسف وإبراهيم ، ونحن نعلم أنه الآن غير مصروف لاجتماع التعريف والعجمه عليه ، فلو سميت به من بعد مؤنثا ألسنت قد جمعت فيه بعد ما كان عليه - من التعريف والعجمه - التأنيث ، فليت شعري بالأسباب الثلاثه منعت الصرف أم باثنين منها؟

فإن كان بالثلاثه كلها فما الذى زاد فيه التأنيث الطارئ عليه؟ فإن كان لم يزد فيه شيئا فقد رأيت أحد أشباه الفعل غير مؤثر ؛ وليس هذا من قولك. وإن كان أثر فيه التأنيث الطارئ عليه شيئا فعرفنا ما ذلك المعنى.

فالجواب هو أنه جعله على صورته ما إذا حذف منه سبب من أسباب الفعل بقى بعد ذلك غير مصروف أيضا ؛ ألا تراكم لو حذف من يوسف اسم امرأه التأنيث ، فأعدته إلى التذكير لأقررتة أيضا على ما كان عليه من ترك الصرف ، وليس كذلك امرأه سميتها بجعفر ، ومالك ؛ ألا- تراكم لو نزع عن الاسم تأنيثه لصرفته ؛ لأنك لم تبق فيه بعد إلا شبيها واحدا من أشباه الفعل. فقد صار إذا المعنى الثالث مؤثرا أثرا ما ؛ كما كان السبب الواحد مؤثرا أثرا ما ؛ على ما قدمنا ذكره ؛ فاعرف ذلك.

وأیضا فإن «يوسف» اسم امرأه أثقل منه اسم رجل ، كما أن «عقرب» اسم امرأه أثقل من «هند» ؛ ألا تراكم تجيز صرفها ، ولا تجيز صرف «عقرب» علما. فهذا إذا معنى حصل ليوسف عند تسميه المؤنث به ، وهو معنى زائد بالشبه الثالث.

فأما قول من قال : إن الاسم الذى اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فمنعه إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلا ففاسد عندنا من أوجه :

أحدها أن سبب البناء فى الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف ، وترك

الصرف ؛ إنما سببه مشابهه الاسم للحرف لا غير. وأمّا تمثيله ذلك بمنع إعراب حذام ، وقطام ، ويقوله فيه : إنه لَمَّا كان معدولا عن حاذمه ، وقاطمه ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان (1) ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب البتّه ، فلا حق في الفساد بما قبله ؛ لأنه منه ، وعليه حذاه. وذلك أن علّه منع هذه الإعراب إنما هو شيء أتاها من باب دراك ، ونزال ، ثم شَبَّهت حذام ، وقطام ، ورقاش بالمثال ، والتعريف ، والتأنيث بباب دراك ، ونزال ، على (ما بيّناه) هناك. فأما أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلا فلا.

ومما يفسد قول من قال : إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب غير مبنئ. وذلك كما مرأه سميتها «بأذربيجان» فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع : وهى التعريف ، والتأنيث ، والعجمه ، والتركيب ، والألف والنون ، وكذلك إن عنيت «بأذربيجان» البلده ، والمدينه ؛ لأن البلد فيه الأسباب الخمسه ؛ وهو مع ذلك معرب كما ترى. فإذا كانت الأسباب الخمسه لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحجى بألا ترفعه ، وهذا بيان.

ولتحمى الإطاله ما أحذف أطرافا من القول ؛ على أن فيما يخرج إلى الظاهر كافيا بإذن الله.

ص: ٢٠٦

١- كذا فى الأصول. والوجه أن يقال : تنصرفان ، وكأنه ذكر نظرا لتأولهما باللفظين. (نجار).

هذا موضع يستمرّ (النحويون عليه) ، فيفتق عليهم ما يتبعون بتداركه ، والتعذر منه. وذلك كسائل سأل عن قولهم : آسيت الرجل ، فأنا أواسيه ، وآخيته ، فأنا أواخيه ، فقال : وما أصله؟ فقلت : أواسيه ، وأواخيه - وكذلك نقول - فيقول لك : فما علته فى التغيير؟ فتقول : اجتمعت الهمزتان ، فقلبت الثانية واوا ؛ لانضمام ما قبلها. وفى ذلك شيان : أحدهما أنك لم تستوف ذكر الأصل ، والآخر أنك لم تنقص شرح العله.

أمّا إخلالك بذكر حقيقه الأصل فلأن أصله «أواسوك» لأنه أفاعلك من الأسوه ، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد الكسره ، وكذلك أوأخيك أصله «أواخوك» لأنه من الأخوه ، فانقلبت اللام لما ذكرنا ؛ كما تنقلب فى نحو أعطى واستقصى.

وأمّا تقصّى عله تغيير الهمزه بقلبها واوا فالقول فيه أنه اجتمع فى كلمه واحده همزتان غير عينين ، (الأولى منهما مضمومه ، والثانية مفتوحه) و (هى) حشو غير طرف ، فاستثقل ذلك ، فقلبت الثانية على حركه ما قبلها - وهى الضمه - واوا.

ولا بدّ من ذكر جميع ذلك ، وإلا - أخللت ؛ ألا ترى أنك قد تجمع فى الكلمه الواحده بين همزتين فتكونان عينين ، فلا تغير ذلك ؛ وذلك نحو سأل وراء اس ، و كبنائك من سألت نحو تبع ، فتقول : «سؤل» فتصححان لأنهما عينان ، ألا ترى أن لو بنيت من قرأت مثل «جرشع» (2) لقلت «قرء» وأصله قرؤؤ ، فقلبت الثانية ياء ، وإن كانت قبلها همزه مضمومه ، وكانتا فى كلمه واحده ، لما كانت الثانية منهما طرفا لا حشوا. وكذلك أيضا ذكر ك كونهما فى كلمه واحده ؛ ألا ترى أن من العرب من يحقق الهمزتين إذا كانتا من كلمتين ؛ نحو قول الله تعالى : (السُّفْهَاءُ

١- الإدراج فى اللغه : لفّ الشىء فى الشىء ، ودرج الكتاب : طيه وأدرجت الكتاب إذا طويته. وانظر اللسان (درج).

٢- الجرشع : العظيم الصدر ، وقيل الطويل. اللسان (جرشع).

ألا) [البقره : ١٣] فإذا كانتا فى كلمه واحده فكّلهم يقرب ؛ نحو جاء ، وشاء ، ونحو خطايا ، ورزايا ، فى قول الكافّه غير الخليل.

فأمّا ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما فى الكلمه الواحده ؛ نحو أئمه ، وخطائى [مثل خطا ع] ، وجائى فشاذ لا يجوز أن يعقد عليه باب. ولو اقتصررت فى تعليل التغيير فى (أواسيك) ونحوه على أن تقول : اجتمعت الهمزتان فى كلمه واحده ، فقلبت الثانيه واوا ، لوجب عليك أن تقلب الهمزه الثانيه فى نحو سئال وراءس واوا ، وأن تقلب همزه أأدم وأأمن واوا ، وأن تقلب الهمزه الثانيه فى خطائى واوا. ونحو ذلك كثير لا يحصى ؛ وإنما أذكر من كلّ نبذا ، لئلا يطول الكتاب جدّا.

ص : ٢٠٨

هذا موضع طريف. ذهب محمد بن يزيد فى وجوب إسكان اللام فى نحو ضربن ، وضربت إلى أنه لحرکه ما بعده من الضمير : يعنى مع الحركتين قبل.

وذهب أيضا فى حرکه الضمير من نحو هذا أنها إنما وجبت لسكون ما قبله. فتاره اعتلّ لهذا بهذا ، ثم دار تاره أخرى ، فاعتلّ لهذا بهذا. وفى ظاهر ذلك اعتراف بأن كل واحد منهما ليست له حال مستحقّه تخصّه فى نفسه ، وإنما استقرّ على ما استقرّ عليه لأمر راجع إلى صاحبه.

ومثله ما أجازته سيبويه فى جرّ (الوجه) من قولك : هذا الحسن الوجه. وذلك أنه أجاز فيه الجرّ من وجهين : أحدهما طريق الإضافة الظاهره ، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل. [وقد أحطنا علما بأن الجرّ إنما جاز فى الضارب الرجل] ونحوه ممّا كان الثانى منهما منصوبا ؛ لتشبيهم إياه بالحسن الوجه ؛ أفلا ترى كيف صار كل واحد من الموضعين علّه لصاحبه فى الحكم الواحد الجارى عليهما جميعا.

وهذا من طريف أمر هذه اللغة ، وشده تداخلها ، وتراحم الألفاظ والأغراض على جهاتها. والعذر أن الجرّ لما فشا واتسع فى نحو الضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، والقاتل البطل ، صار - لتمكّنه فيه ، وشياعه فى استعماله - كأنه أصل فى بابه ، وإن كان إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه. فلما كان كذلك قوى فى بابه ، حتى صار لقوته قياسا وسماعا ، كأنه أصل للجرّ فى (هذا الحسن الوجه) ، وسنأتى على بقيته هذا الموضع فى باب نفرد له بإذن الله.

لكن ما أجازته أبو العباس وذهب إليه فى باب ضربن وضربت من تسكين اللام لحرکه الضمير ، وتحريك الضمير لسكون اللام شنيع الظاهر ، والعذر فيه أضعف

ص: ٢٠٩

١- دور الاعتلال : هو أن يعلل الشىء بعلة معلله بذلك الشىء مثل : «ملكتم» فوجب تسكين لام الفعل لاتصاله بتاء الضمير المتحرکه ، وتحرك هذه «التاء» بسبب السكون العارض فى آخر الفعل فاعتلّ لهذا بهذا ثم دار فاعتلّ لهذا بهذا. المعجم المفصل فى النحو ص ٥١٩.

منه فى مسأله الكتاب ، ألا ترى أن الشىء لا يكون علّه نفسه ، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علّه أبعد ، وليس كذلك قول سيبويه ؛ وذلك أن الفروع إذا تمكنت (قويت قوّه تسوّغ) حمل الأصول عليها. وذلك لإيرادهم تشبيل الفرع والشهادة له بقوّه الحكم.

* * *

ص: ٢١٠

باب فى الرد على من اعتقد فساد علل النحويين

لضعفه هو فى نفسه عن إحكام العله

اعلم أن هذا الموضوع هو الذى يتعسف بأكثر من ترى. وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم ، فىرى لذلك أن ما أوردوه من العله ضعيف واه ساقط غير متعال.

وهذا كقولهم : يقول النحويون إن الفاعل رفع ، والمفعول به نصب ، وقد ترى الأمر بضد ذلك ؛ ألا ترانا نقول : ضرب زيد فرفعه وإن كان مفعولا- به ، ونقول : إن زيدا قام فنصبه وإن كان فاعلا ، ونقول : عجبت من قيام زيد فنجزه وإن كان فاعلا ، ونقول أيضا : قد قال الله عزوجل : (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ) [البقره : ١٤٩ ، ١٥٠] فرفع (حيث) وإن كان بعد حرف الخفض. ومثله عندهم فى الشناعه قوله - عزوجل - (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) [الروم : ٤] وما يجرى هذا المجرى.

ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفه ، لا سيما إذا كان السائل [عنه] من يلزم الصبر عليه. ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو ؛ ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العريته ليس كل من كان فاعلا فى المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب فى ذلك سواء ، لسقط صداع هذا المضعوف السؤال.

وكذلك القول على المفعول أنه إنما ينصب إذا أسند الفعل إلى الفاعل ، فجاء هو فضله ، وكذلك لو عرف أن الضمه فى نحو حيث وقبل وبعد ليست إعرابا وإنما هى بناء.

وإنما ذكرت هذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط فى المشكل الغامض. وكذلك ما يحكى عن الجاحظ من أنه قال : قال النحويون : إن أفعل الذى مؤنثه فعلى لا- يجتمع فيه الألف واللام ومن ، وإنما هو بمن أو بالألف واللام ؛ نحو قولك : الأفضل وأفضل منك ، والأحسن وأحسن من جعفر ، ثم قال : وقد قال الأعشى :

فلست بالأكثر منهم حصى

وإنّما العزّه للكائر (١)

ورحم الله أبا عثمان ، أما إنه لو علم أن «من» فى هذا البيت ليست التى تصحب أفعال للمبالغه ؛ نحو أحسن منك وأكرم منك ، لضرب عن هذا القول إلى غيره مما يعلو فيه قوله ، ويعنو لسداده وصحّته خصمه. وذلك أن «من» فى بيت الأعشى إنما هى كالتى فى قولنا : أنت من الناس حرّ ، وهذا الفرس من الخيل كريم. فكأنه قال : لست من بينهم بالكثير الحصى ، ولست فيهم بالأكثر حصى. فاعرف ذلك.

* * *

ص: ٢١٢

١- البيت من السريع ، وهو للأعشى فى ديوانه ص ١٩٣ ، والاشتقاق ص ٦٥ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٩٥ ، وخزانه الأدب ١ / ١٨٥ ، ٣ / ٤٠٠ ، ٨ / ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، وشرح التصريح ٢ / ١٠٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥١ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٠٢ ، وشرح المفصل ٦ / ١٠٠ ، ١٠٣ ، ولسان العرب (كثر) ، (سدف) ، (حصى) ، ومغنى اللبيب ٢ / ٥٧٢ ، والمقاصد النحويّه ٤ / ٣٨ ، ونوادر أبى زيد ص ٢٥ ، وبلا نسبه فى جمهوره اللغه ص ٤٢٢ ، وخزانه الأدب ٢ / ٢١١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٨٦ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٦٥ ، وشرح المفصل ٣ / ٦.

ظاهر هذا الحديث طريف ، ومحصوله صحيح ، وذلك إذا كان الأول المرود إليه الثانى جاريا على (صحّه علّه).

من ذلك أن يقول قائل : إذا كان الفعل قد حذف فى الموضع الذى لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره فى الموضع الذى لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى ؛ ألا ترى أنهم يقولون : الذى فى الدار زيد ، وأصله الذى استقرّ أو ثبت فى الدار زيد ، ولو أظهرنا هذا الفعل هنا لما أحال معنى ؛ ولا أزال غرضا ، فكيف بهم فى ترك إظهاره فى النداء ؛ ألا ترى أنه لو تجسّم إظهاره فليل : أدعو زيدا ، وأنادى زيدا لاستحالة أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء ممّا لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب.

ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول : إذا كان اسم الفاعل - على قوّه تحمّله للضمير - متى جرى على غير من هو له - صفه أو صله أو حالا - أو خبرا - لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل ، فما ظنّك بالصفه المشبّهه باسم الفاعل ؛ نحو قولك : زيد هند شديد عليها هو ، إذا أجريت (شديدا) خبرا عن (هند) وكذلك قولك : أخواك زيد حسن فى عينه هما ، والزيدون هند ظريف فى نفسها هم ، وما ظنّك أيضا بالشّفه المشبّهه [بالصفه المشبّهه] باسم الفاعل ؛ نحو قولك : أخوك جاريتك أكرم عليها من عمرو هو ، وغلاماك أبوك أحسن عنده من جعفر هما ، والحجر الحّيّه أشدّ عليها من العصا هو.

ومن قال : مررت برجل أبى عشره أبوه قال : أخواك جاريتهما أبو عشره عندها هما ، فأظهرت الضمير. وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر ؛ لأن هذا الضمير وإن كان منفصلا ومشبها للظاهر بانفصاله فإنه على كلّ حال ضمير. وإنما وحّدت فقلت : أبو عشره عندها هما ولم تثنه فتقول : أبوا عشره ؛ من قبل أنه قد رفع ضميرا منفصلا مشابها للظاهر ، فجرى مجرى قولك : مررت برجل أبى عشره أبواه. فلما رفع الظاهر ، وما يجرى مجرى الظاهر شبّهه بالفعل فوحّد ألْبته. ومن

قال : مررت برجل قائمين أخواه فأجراه مجرى قاما أخواه فإنه يقول : مررت برجل أبوى عشره أبواه. والثنيه في (أبوى عشره) من وجه تقوى ، ومن آخر تضعف. أمّا وجه القوّه فلأنها بعيده عن اسم الفاعل الجارى مجرى الفعل ، فالثنيه فيه - لأنه اسم - حسنه ؛ وأمّا وجه الضعف فلأنه على كل حال قد أعمل في الظاهر ، ولم يعمل إلا لشبهه بالفعل ؛ وإذا كان كذلك وجب له أن يقوى شبه الفعل ؛ ليقوم العذر بذلك في إعماله عمله ؛ ألا ترى أنهم لمّا شبّهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كنفوا هذا المعنى بينهما ، وأيدوه بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه. وهذا في معناه واضح سديد كما تراه.

وأمثال هذا في الاحتجاج لهم بأفعالهم كثيره ، وإنما أضع من كل شيء رسما ما ، ليحتذى. فأما الإطاله والاستيعاب فلا.

ص: ٢١٤

اعلم أن هذا - على [ما فى] ظاهره - صحيح ومستقيم. وذلك أن ينبغ من أصحابه نابغ فينشئ خلافا ما على أهل مذهبه ، فإذا سمع خصمه به ، وأجلب عليه قال : هذا لا يقول به أحد من الفريقين ؛ فيخرجه مخرج التقيح له ، والتشنيع عليه.

وذلك كإنكار أبى العباس (١) جواز تقديم خبر (ليس) عليها ؛ فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له : إجازة هذا مذهب سيبويه وأبى الحسن وكافه أصحابنا ، والكوفيون (٢) أيضا معنا. فإذا كانت إجازة ذلك مذهبا للكافة من البلدين وجب عليك - يا أبا العباس - أن تنفر عن خلافه ، وتستوحش منه ، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه.

ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم ؛ إلا- أن فيه تشنعا عليه ، وإهابة به إلى تركه ، وإضاقة (٣) لعدره فى استمراره عليه ، وتهالكه فيه ، من غير إحكامه وإنعام الفحص عنه. وإنما لم يكن فيه قطع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ، ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمه شرع. فقس على ما ترى ؛ فإننى إنما أضع من كل شىء مثلا موجزا.

ص: ٢١٥

- ١- أبو العباس هو المبرد.
- ٢- ذهب الكوفيون إلى أنه لا- يجوز تقديم خبر «ليس» عليها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له فى ذلك نص. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر «ليس» عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها. الإنصاف ١ / ١٦٠ المسألة ١٨.
- ٣- الإضاقة : التضييق.

باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حججه؟

اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حججه إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حججه عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سننه أنهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : «أمتي لا تجتمع على ضلاله» (1). وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة. فكل من فرق له عن عله صحيحه ، وطريق نهجه كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره.

إلا أننا - مع هذا الذي رأيناه وسوَّغنا مرتكبه - لا نسمح له بالإقدام على مخالفه الجماعة التي قد طال بحثها ، وتقدم نظرها ، وتالت أواخر على أوائل ، وأعجازا على كلاكل ، والقوم الذين لا نشك في أن الله - سبحانه وتقدس أسماؤه - قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم ، وعلى أيدي طاعاتهم ، خادما للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعونا على فهمهما ؛ ومعرفة ما أمر به ، أو نهى عنه الثقلان منهما ، إلا بعد أن يناهضه إتقانا ، ويثابته عرفانا ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوه من نزوات تفكره. فإذا هو حذا على هذا المثال ، وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال ، أمضى الرأي فيما يريه الله منه ، غير معارز به ، ولا - غاض من السيلف - رحمهم الله - في شيء منه. فإنه إذا فعل ذلك سدّد رأيه. وشيخ خاطره ، وكان بالصواب مثنى ، ومن التوفيق مظنه ، وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : ما على الناس شيء أضرّ من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئا. وقال أبو عثمان المازني : «وإذا قال العالم قولا متقدما فللمتعمّق الاقتداء به (والانتصار له) ، (والاحتجاج) لخلافه ، إن وجد إلى ذلك سبيلا» وقال الطائي الكبير :

ص: ٢١٦

١- ذكره الحافظ في «التلخيص» ، (٣ / ١٤١) ، وقال : «هذا حديث مشهور له طرق كثيرة ، لا يخلو واحد منها من مقال ، منها لأبي داود عن أبي مالك الأشعري مرفوعا : ... وفي إسناده انقطاع ، وللترمذي والحاكم عن ابن عمر مرفوعا ... وفيه سليمان بن شعبان المدني ، وهو ضعيف - وأخرج الحاكم له شواهد ..».

كم ترك الأول للآخر! (١)

فمّمّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيتَه (٢) أنا في قولهم : هذا جحر ضبّ خرب. فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتال عن ماض على أنه غلط من العرب ، لا- يختلفون فيه ولا يتوقّفون عنه ، وأنه من الشاذّ الذى لا يحمل عليه ، ولا يجوز ردّ غيره إليه.

وأّمّا أنا فعندى أنّ في القرآن مثل هذا الموضع تيّفا على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الذى هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس ، وشاع وقبل.

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جحر ضبّ خرب جحره ؛ فيجرى «خرب» وصفا على «ضبّ» وإن كان فى الحقيقة للجحر. كما تقول مررت برجل قائم أبوه (٣) ، فتجرى «قائما» وصفا على «رجل» وإن كان القيام للأب لا للرجل ، لما ضمن من ذكره. والأمر فى هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه. فلّمّا كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلّمّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع فى نفس «خرب» فجرى وصفا على ضبّ - وإن كان الخراب للجحر لا- للضبّ - على تقدير حذف المضاف ، على ما أرىنا. وقّلت آيه تخلو من حذف المضاف ، نعم ، وربّما كان فى الآيه الواحده من ذلك عدّه مواضع.

وعلى نحو من هذا حمل أبو على رحمه الله :

ص: ٢١٧

١- هو من قصيده له فى مدح أبى سعيد ، أولها : قل للأمير الأريحيّ الذى كفاه للبادى وللحاضر وقبله : لا زلت من شكرى فى حله لابسها ذو سلب فاخر فالحديث فى البيت الشاهد عن حله الثناء فى البيت. وانظر الديوان ١٤٣. (نجار).

٢- يتّبه ابن هشام فى المغنى فى القاعده الثانيه من الكتاب الثامن «أنكر السيرافى وابن جنى الخفض على الجوار وتأولا قولهم «خرب» بالجحر على أنه صفة «لضب».

٣- أى ضميره. يريد أن المسوّغ لمجىء قائم وصفا للرجل وهو ليس بوصف له فى الحقيقة ، بل الموصوف حقيقه الأب ، هو تضمن الأب ذكر الرجل. (نجار).

* كبير أناس في بجد مزمل (١) *

ولم يحمله على الغلط ، قال : لأنه أراد : مزمل فيه ، ثم حذف حرف الجرّ ، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول .

فإذا أمكن ما قلنا ، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذى قد شاع وأطرد ، كان حملة عليه أولى من حملة على الغلط الذى لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به .

ومثله قول ليبيد :

أو مذهب جدد على ألواحه

الناطق المبروز والمختوم (٢) *

أى المبروز به ، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول .

وعليه قول الآخر :

* إلى غير موثوق من الأرض تذهب (٣) *

أى موثوق به ، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول .

ص : ٢١٨

١- عجز البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ٢٥ ، وتذكره النحاه ص ٣٠٨ ، ٣٤٦ ، وخزانه الأدب ٥ / ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ٩ / ٣٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٨٣ ، ولسان العرب (عقق) ، (زمل) ، (خزم) ، (ابن) ، ومغنى اللبيب ٢ / ٥١٥ ، وتاج العروس (خزم) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر ٢ / ١٠ ، والمحتسب ٢ / ١٣٥ . وصدر البيت : * كأن ثبيراً فى عرائن وبله* البجاد : كساء مخطط من أكسيه الأعراب . اللسان (بجد).

٢- البيت من الكامل ، وهو لليبيد بن ربيعه فى ديوانه ص ١١٩ ، والكتاب ٤ / ١٥١ ، ولسان العرب (ذهب) ، (برز) ، (نطق) ، (فعم) ، وبلا نسبه فى مجالس ثعلب ص ٢٣٢ . المذهب : المطلى بالذهب . جدد : جمع جدّه ، والجدّه : الطريقه . وأنشد بعضهم المبرز على احتمال الخزل فى متفاعلين ؛ قال أبو حاتم فى قول ليبيد إنما هو : * الناطق المبرز والمختوم* مزاحف فغيره الرواه فرارا من الزحاف ، وقال : ولعله المزبور وهو المكتوب وانظر اللسان (برز).

٣- ورد هذا الشطر مع اختلاف فى ثلاثه أبيات لبشر بن أبى خازم ، وهاكها : حلفت برب الداميات نحورها وما ضمّ أجياد المصلى ومذهب لئن شبت الحرب العوان التى أرى وقد طال إبعاد بها وترهب لتحتملن بالليل منكم طعينه إلى غير موثوق من العز تهرب وانظر معجم البلدان (أجياد). (نجار).

باب فى الزيادة فى صفة العلة لضرب من الاحتياط

قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مثبته لحال المزيد عليه. وذلك كقولك فى همز (أوائل): أصله (أواول) فلما اكتنفت الألف واوان، وقربت الثانيه منهما من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل؛ تنبيها على غيره من المغيرات فى معناه، ولا هناك ياء قبل الطرف منويّه مقدّره، وكانت الكلمه جمعا ثقل ذلك، فأبدلت الواو همزه، فصار أوائل.

فجميع ما أوردته محتاج إليه، إلا ما استظهرت به من قولك: وكانت الكلمه جمعا، فإنك لو لم تذكره لم يخلل ذلك بالعلّه؛ ألا- ترى أنك لو بنيت من قلت وبعث واحدا على فواعل كعوارض (١)، أو أفاعل [من أول أو يوم أو ويح] كأباتر (٢) لهمزت كما تهمز فى الجمع.

فذكر ك (الجمع) فى أثناء الحديث إنما زدت الحال به أنسا؛ من حيث كان الجمع فى غير هذا ممّا يدعو إلى قلب الواو ياء فى نحو حقى (٣) ودلى، فذكرته هنا تأكيدا لا وجوبا. وذكر ك أنهم لم يؤثروا فى هذا إخراج الحرف على أصله دلالة على أصل ما غير من غيره فى نحوه لثلا يدخل عليك أن يقال لك: قد قال الراجز:

* تسمع من شدّانها عواولا (٤) *

وذكرت أيضا قولك: ولم يكن هناك ياء قبل الطرف مقدّره؛ لثلا يلزمك قوله:

* وكحل العينين بالعواور (٥) *

ص: ٢١٩

١- عوارض: جبل ببلاد طيبى، عليه قبر حاتم. وانظر اللسان (عرض).

٢- الأباتر: الذى يقطع رحمه، وقيل: الذى لا نسل له.

٣- جمع حقو - بفتح الأول وسكون الثانى - وهو الخصر.

٤- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (عول)، وتاج العروس (عول).

٥- من رجز لجندل بن المثنى الطهوى وهو: غرّك أن تقاربت أبا عرى وأن رأيت الدهر ذا الدوائر حتى عظامى وأراه تاغرى وكحل... وانظر شرح شواهد الشافيه للبغدادى ٣٧٤. (نجار). العواور: أصله «العواوير» حذف الياء للضرورة، ولذلك لم يهمز لأن الياء فى تيه الثبات، فكما كان لا- يهمزها والياء ثابتة كذلك لم يهمزها والياء فى تيه الثبات، والعوار: القذى، والرمذ. اللسان (عور). وانظر شرح الرضى للشافيه ٣ / ١٣١.

ألا- ترى أن أصله عواوير ، من حيث كان جمع عوار. والاستظهار فى هذين الموضوعين أعنى حديث عواول ، وعواور أسهل احتمالاً من دخولك تحت الإفساد عليك بهما ، واعتذارك من بعد بما قدمته فى صدر العله. فإذا كان لا بدّ من إيراده فيما بعد إذا لم تحتط بذكره [فيما قبل] كان الرأى تقديم ذكره ، والاستراحه من التعقّب عليك به. فهذا ضرب.

ولو استظهرت بذكر ما لا يؤثّر فى الحكم لكان ذلك منك خطلاً ولغوا من القول ؛ ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحه من قولك : جاءنى طلحه ، فقلت : ارتفع لإسناد الفعل إليه ، ولأنه مؤنث ، أو لأنه علم ، لم يكن ذكرك التأنيث والعلميه إلا كقولك : ولأنه مفتوح الطاء ، أو لأنه ساكن عين الفعل ، ونحو ذلك مما لا يؤثّر فى الحال. فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم مما يعرى من ذلك ، فلا يكون له فيه حجم. وإنما المراعى من ذلك كلّ كونه مسنداً إليه الفعل.

فإن قيل : هلا كان ذكرك أنت أيضاً هنا الفعل لا وجه له ؛ ألا ترى أنه إنما ارتفع بإسناد غيره إليه ، فاعلا كان أو مبتدأ. والعله فى رفع الفاعل هى العله فى رفع المبتدأ ، وإن اختلفا من جهه التقديم والتأخير؟

قلنا : لا- ، لسنا نقول هكذا مجرداً ، وإنما نقول فى رفع المبتدأ : إنه إنما وجب ذلك له من حيث كان مسنداً إليه ، عارياً من العوامل اللفظيه قبله فيه ، وليس كذلك الفاعل ؛ لأنه وإن كان مسنداً إليه فإن قبله عاملاً لفظياً قد عمل فيه ، وهو الفعل ؛ وليس كذلك قولنا : زيد قام ؛ لأن هذا لم يرتفع لإسناد الفعل إليه حسب ، دون أن انضمّ إلى ذلك تعريه من العوامل اللفظيه من قبله. فلهذا قلنا : ارتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه ، ولم نحتج فيما بعد إلى شىء نذكره ، كما احتجنا إلى ذلك فى باب المبتدأ ؛ ألا تراك تقول : إن زيدا قام فتنصبه - وإن كان الفعل مسنداً إليه - لما لم يعر من العامل اللفظى الناصبه.

فقد وضح بذلك فرق ما بين حالى المبتدأ والفاعل فى وصف تعليل ارتفاعهما ، وأنهما وإن اشتركا فى كون كل واحد منهما مسندا إليه ، فإن هناك فرقا من حيث أرينا.

ومن ذلك قولك فى جواب من سألك عن عله انتصاب زيد ، من قولك : ضربت زيدا : إنه إنما انتصب ؛ لأنه فضله ، ومفعول به. فالجواب قد استقلّ بقولك : لأنه فضله ، وقولك من بعد : (ومفعول به) تأنيس وتأيد لا ضروره بك إليه ؛ ألا ترى أنك تقول فى نصب «نفس» من قولك : طبت به نفسا : إنما انتصب لأنه فضله ، وإن كانت النفس هنا فاعله فى المعنى. فقد علمت بذلك أن قولك : ومفعول به زياده على العله تطوّعت بها. غير أنه فى ذكر كونه مفعولا معنى ما ، وإن كان صغيرا. وذلك أنه قد ثبت وشاع فى الكلام أن الفاعل رفع ، والمفعول به نصب ، وكأنك أنست بذلك شيئا. وأيضا فإن فيه ضربا من الشرح. وذلك أن كون الشىء فضله لا يدلّ على أنه لا بدّ من أن يكون مفعولا به ؛ ألا ترى أن الفضلات كثيره ؛ كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء. فلما قلت : (ومفعول به) ميّزت أى الفضلات هو. فاعرف ذلك وقسه.

ص: ٢٢١

أمّا إذا دلّ الدليل فإنه لا- يجب إيجاد النظر. وذلك مذهب الكتاب ، فإنه حكى فيما جاء على فعل (إبلا) وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ؛ لأن إيجاد النظر بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به ، لا للحاجه إليه.

فأمّا إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظر ؛ ألا ترى إلى عزويت ، لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلا احتجت إلى التعلّل بالنظر ، فمنعت من أن يكون (فعويلا-) لما لم تجد له نظيرا ، وحملته على (فعليت) ؛ لوجود النظر ؛ وهو عفريت ونفريت.

وكذلك قال أبو عثمان فى الردّ على من ادّعى أن (السين) و (سوف) ترفعان الأفعال المضارعه : لم نر عاملا فى الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال سبحانه (فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ) [الشعراء : ٤٩] فجعل عدم النظر ردّا على من أنكر قوله.

وأما إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظر فإنك تحكم مع عدم النظر. وذلك كقولك فى الهمزة والنون من أندلس (١) : إنهما زائدتان ، وإن وزن الكلمه بهما «أنفعل» وإن كان مثلا لا نظير له. وذلك أن النون لا محاله زائده ؛ لأنه ليس فى ذوات الخمسه شىء على (فعللل) فتكون النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين ، وإذا ثبت أن النون زائده فقد برد فى يدك ثلاثه أحرف أصول ، وهى الدال واللام والسين ، وفى أول الكلمه همزه ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائده ، ولا تكون النون أصلا والهمزة زائده ؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا فى الأسماء الجارية على أفعالها ؛ نحو مدرج وبابه. فقد وجب إذا أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمه بهما على أنفعل ، وإن كان هذا مثلا لا نظير له.

فإن ضامّ الدليل النظر فلا مذهب بك عن ذلك ؛ وهذا كون عنتر. فالدليل يقضى بكونها أصلا ، لأنها مقابله لعين جعفر ، والمثال أيضا معك وهو (فعلل) وكذلك القول على بابه. فاعرف ذلك وقس.

ص: ٢٢٢

١- فى اللسان (دلس) «وأندلس - بفتح الهمزة وضم الدال : جزيره معروفه ، وفى القاموس بضم الهمزة والدال واللام ، ويقوت بفتح الهمزة وضم الدال وفتحها وضم اللام.

وذلك كقول أبى عثمان (1): لا تكون الصفه غير مفیده ، فلذلك قلت : مررت برجل أفعل. فصرف أفعل هذه لما لم تكن الصفه مفیده. وإسقاط هذا أن يقال له : قد جاءت الصفه غير مفیده. وذلك كقولك فى جواب من قال رأيت زيدا : المنى يا فتى ؛ فالمنى صفه ، وغير مفیده.

ومن ذلك قول البغداديين : إن الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره ؛ نحو زيد مررت به ، وأخوك أكرمه. فارتفاعة عندهم إنما هو لأن عائدا عاد عليه ، فارتفع بذلك العائد. وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم : فنحن نقول : زيد هل ضربته ، وأخوك متى كلمته؟ ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله ، فكما اعتبر أبو عثمان أنّ كل صفه فينبغى أن تكون مفیده فأوجد أنّ من الصفات ما لا يفيد ، وكان ذلك كسرا لقوله ؛ كذلك قول هؤلاء : إن كل عائدا على اسم عار من العوامل يرفعه يفسده وجود عائدا على اسم عار من العوامل وهو غير رافع له ، فهذا طريق هذا.

ص: ٢٢٣

١- أبو عثمان هو المازنى.

يردان عن العالم متضادين

وذلك عندنا على أوجه : أحدها أن يكون أحدهما مرسلا ، والآخر معلّلا. فإذا اتَّفَق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلّل ، ووجب مع ذلك أن يتأوّل المرسل. وذلك كقول صاحب الكتاب - فى غير موضع - فى التاء من (بنت وأخت) : إنها للتأنيث ، وقال أيضا مع ذلك فى باب ما ينصرف وما لا ينصرف : إنها ليست للتأنيث. واعتلّ لهذا القول بأن ما قبلها ساكن ، وتاء التأنيث فى الواحد لا- يكون ما قبلها ساكنا ، إلا- أن يكون ألفا ؛ كقناه ، وفتاه ، وحصاه ، والباقي كلّ مفتوح ؛ كرطبه ، وعنبه ، وعلامه ، ونسّابه. قال : ولو سمّيت رجلا بنت وأخت لصرفته.

وهذا واضح. فإذا ثبت هذا القول الثانى بما ذكرناه ، وكانت التاء فيه إنما هى عنده على ما قاله بمنزله تاء (عفريت) و (ملكوت) و جب أن يحمل قوله فيها : إنها للتأنيث على المجاز وأن يتأوّل ، ولا يحمل القولان على التضادّ.

ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لما لم توجد فى الكلمه إلا فى حال التأنيث استجاز أن يقول فيها : إنها للتأنيث ؛ ألا- ترى أنك إذا ذكّرت قلت (ابن) فزالت التاء كما تزول التاء من قولك : ابنه. فلمّا ساوقت تاء بنت تاء ابنه ، وكانت تاء ابنه للتأنيث ، قال فى تاء بنت ما قال فى تاء ابنه. وهذا من أقرب ما يتسمّح به فى هذه الصنّاعه ؛ ألا ترى أنه قال فى عدّه مواضع فى نحو (حمراء) و (أصدقاء) و (عشراء) (1) وبابها : إن الألفين للتأنيث ، وإنما صاحبه التأنيث منهما الأخيره التى قلبت همزه لا- الأولى ، وإنما الأولى زياده لحقت قبل الثانية التى هى كألف (سكرى) و (عطشى) فلمّا التقت الألفان وتحزّكت الثانية قلبت همزه. ويدلّ على أن الثانية للتأنيث وأن الأولى ليست له أنك لو اعتزمت إزاله العلامه للتأنيث فى هذا الضرب من الأسماء غيرت الثانية وحدها ، ولم تعرض للأولى. وذلك قولهم : (حمراوان) و (عشراوات) و (صحراوى).

ص : ٢٢٤

١- ناقه عشراء : مضى لحملها عشره أشهر.

وهذا واضح.

قال أبو عليّ رحمه الله : ليس بنت من ابن كصعبه من صعب ، إنما تأنيث ابن علي لفظه ابنه. والأمر على ما ذكر.

فإن قلت : فهل فى بنت وأخت علم تأنيث أو لا؟

قيل : بل فيهما علم تأنيث. فإن قيل : وما ذلك العلم؟ قيل : الصيغه (فيهما علامه تأنيثهما) ، وذلك أن أصل هذين الاسمين عندنا فعل : بنو وأخو ، بدلاله تكسيرهم إياهما على أفعال فى قولهم : أبناء ، وآخاء. قال بشر بن المهلب :

وجدتم بنيكم دوننا إذ نسبتم

وأى بنى الآخاء تنبو مناسبه! (١)

فلما عدلا عن فعل إلى فعل وفعل وأبدلت لهما تاء فصارتا بنتا ، وأختا كان هذا العمل وهذه الصيغه علما لتأنيثهما ؛ ألا تراك إذا فارقت هذا الموضع من التأنيث رفضت هذه الصيغه البتّه ، فقلت فى الإضافة إليهما : بنوى ، وأخوى ؛ كما أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامه تأنيث أزلتها البتّه ؛ نحو حمراوى وطلحى ، وحبلى. فأما قول يونس : بنتى وأختى فمردود عند سيويه. وليس هذا الموضع موضوعا للحكم بينهما ، وإن كان لقول يونس أصول تجتذبه وتسوّغه.

وكذلك إن قلت : إذا كان سيويه لا يجمع بين ياءى الإضافة وبين صيغه بنت ، وأخت ، من حيث كانت الصيغه علما لتأنيثهما فلم صرفهما علمين لمذكّر ، وقد أثبت فيهما علامه تأنيث بفكّها ونقضها مع ما لا يجمع علامه التأنيث : من ياءى الإضافة فى بنوى ، وأخوى؟ فإذا أثبت فى الاسمين بها علامه للتأنيث ، فهلا- منع الاسمين الصرف بها مع التعريف ، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث إلى التعريف فى نحو طلحه ، وحمزه ، وباهما ، فإن هذا أيضا ممّا قد أجبنا عنه فى موضع آخر.

وكذلك القول فى تاء ثنتان ، وتاء ذيت ، وكيت ، وكتلى : التاء فى جميع ذلك بدل من حرف علّه ، كتاء بنت وأخت ، وليست للتأنيث. إنما التاء فى ذيه ، وكيه ، واثنتان ، وابنتان ، للتأنيث.

ص: ٢٢٥

١- البيت من الطويل ، وهو لبشر بن المهلب فى الخصائص ١ / ٢٠٢ ، ولبعض بنى المهلب فى الخصائص ١ / ٣٣٨ ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب ص ١٥٠ ، ولسان العرب (أخا).

فإن قلت : فمن أين لنا في علامات التأنيث ما يكون معنى لا لفظاً؟ قيل : إذا قام الدليل لم يلزم النظر. وأيضاً فإن التاء في هذا وإن لم تكن للتأنيث فإنها بدل خصّ التأنيث ، والبدل وإن كان كالأصل لأنه بدل منه فإن له أيضاً شبهها بالزائد من موضع آخر ، وهو كونه غير أصل ، كما أن الزائد غير أصل ؛ ألا ترى إلى ما حكاه عن أبي الخطاب من قول بعضهم في رايه : راءه بالهمز ، كيف شبه ألف رايه - وإن كانت بدلا من العين - بالألف الزائده ، فهمز اللام بعدها ، كما يهمزها بعد الزائده في نحو سقاء ، وقضاء. وأما قول أبي عمر (١) : إن التاء في كلتي زائده ، وإنّ مثال الكلمه بها (فعتل) فمردود عند أصحابنا ؛ لما قد ذكر في معناه من قولهم : إن التاء لا تزداد حشوا إلا في (افتعل) وما تصرّف منه ، [و] لغير ذلك ، غير أنني قد وجدت لهذا القول نحواً ونظيراً. وذلك فيما حكاه الأصمعيّ من قولهم للرجل القواد : الكلتبان ، وقال مع ذلك : هو من الكلب ، وهو القياده. فقد ترى التاء على هذا زائده حشوا ، ووزنه فعتلان. ففي هذا شيان : أحدهما التسديد من قول أبي عمر ، والآخر إثبات مثال فائت للكتاب. وأمثلة ما يصرف إليه ذلك أن يكون الكلب ثلاثياً ، والكلتبان رباعياً ؛ كزرم (٢) وازرأم ، وضفد (٣) ، واضفأد ، وكزغب الفرخ وازلغب ، ونحو ذلك من الأصليين الثلاثيّ والرابعيّ ، المتداولين. وهذا غور عرض ، فقلنا فيه ولنعد.

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه. وهو أن يحكم في شيء بحكم ما ، ثم يحكم فيه نفسه بضده ، غير أنه لم يعلل أحد القولين. فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب ، والأجري على قوانينه ، فيجعل هو المراد المعتمد منهما ، ويتأول الآخر إن أمكن.

وذلك كقوله : حتّى الناصبه للفعل ، وقد تكرر من قوله أنها حرف من حروف الجرّ ، وهذا ناف لكونها ناصبه له ، من حيث كانت عوامل الأسماء لا تباشر

ص: ٢٢٦

- ١- هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصريّ. قال الخطيب : كان فقيها عالماً بالنحو واللغة أخذ النحو عن الأخفش ويونس ، واللغة عن الأصمعيّ وأبي عبيده ، ومات سنة ٢٢٥ ، انظر البغيه ٢ / ٨. وانظر اللسان (كلو).
- ٢- زرم دمه وبوله وكلامه وازرأم : انقطع.
- ٣- ضفد الرجل واضفأد : صار كثير اللحم ثقيلاً مع حمق. اللسان (ضفد).

الأفعال ، فضلا عن أن تعمل فيها. وقد استقر من قوله في غير مكان ذكر عدّه الحروف الناصبه للفعل ، وليست فيها حتّى. فعلم بذلك وبنصّه عليه في غير هذا الموضع أنّ (أن) مضمرة عنده بعد حتّى ، كما تضمّر مع اللام الجارّه في نحو قوله سبحانه (لِيُغْفِرَ لَكَ اللهُ) [الفتح : ٢] ونحو ذلك. فالمذهب إذا هو هذا.

ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لمّا انتصب بعد حتّى ، ولم تظهر هناك (أن) وصارت حتّى عوضا منها ، ونائبه عنها نسب النصب إلى (حتّى) وإن كان في الحقيقة ل- (أن).

ومثله معنى لا- إعرابا قول الله سبحانه : (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) [الأنفال : ٧] فظاهر هذا تناف بين الحالتين ؛ لأنه أثبت في أحد القولين ما نفاه قبله : وهو قوله ما رميت إذ رميت. ووجه الجمع بينهما أنه لمّا كان الله أقدره على الرمي ومكّنه منه وسدّده له وأمره به فأطاعه في فعله نسب الرمي إلى الله ، وإن كان مكتسبا للنبي صلى الله عليه وسلم مشاهدا منه.

ومثله معنى قولهم : أذن ولم يؤذن ، وصلّى ولم يصلّ ، ليس أن الثاني ناف للأوّل ، لكنه لمّا لم يعتقد الأوّل مجزئا لم يثبتته صلاه ولا أذانا.

وكلام العرب لمن عرفه وتدرّب بطريقها فيه جار مجرى السحر لطفًا ، وإن جسا (١) عنه أكثر من ترى وجفا.

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادّين ، غير أنه قد نصّ في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر ، فيعلم بذلك أن رأيه مستقرّ على ما أثبتته ولم ينفه ، وأن القول الآخر مطّرح من رأيه.

فإن تعارض القولان مرسلين ، غير مبّان أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به بحث عن تاريخهما ، فعلم أن الثاني هو ما اعتمّره ، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأوّل ؛ إذ لم يوجد في أحدهما ما يماز به عن صاحبه.

فإن استبهم الأمر فلم يعرف التاريخ وجب سبر المذهبيين ، وإنعام الفحص عن حال القولين. فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظنّ بذلك

ص: ٢٢٧

١- جسا الرجل جسوا وجسوا : صلب. اللسان (جسا).

العالم ، وأن ينسب إليه أن الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد ، وأن الأضعف منهما هو الأوّل منهما الذي تركه إلى الثاني. فإن تساوى القولان في القوّه وجب أن يعتقد فيهما أنهما رأيان له ؛ فإنّ الدواعى إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هي الدواعى التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلا منهما.

هذا بمقتضى العرف ، وعلى إحسان الظن ؛ فأما القطع الباتّ فعند الله علمه.

وعليه طريق الشافعيّ في قوله بالقولين فصاعداً. وقد كان أبو الحسن ركّاباً لهذا الثّبيح (١) ، آخذاً به ، غير محتشم منه ، وأكثر كلامه في عامّه كتبه عليه. (و كنت إذا ألزمت عند أبي عليّ - رحمه الله - قولاً لأبي الحسن شيئاً لا بدّ للنظر من إلزامه إيّاه يقول لي : مذاهب أبي الحسن كثيره).

ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه ، وسماه مسائل الغلط. فحدّثني أبو عليّ عن أبي بكر أن أبا العباس كان يعتذر منه ويقول : هذا شيء كُنّا رأيناه في أيام الحدائث ، فأما الآن فلا. وحدّثنا أبو عليّ ، قال : كان أبو يوسف (٢) إذا أفتى بشيء أو أملّ شيئاً ، فقبل له : قد قلت في موضع كذا غير هذا يقول : هذا يعرفه من يعرفه ؛ أي إذا أنعم النظر في القولين وجدا مذهباً واحداً.

وكان أبو عليّ - رحمه الله - يقول في هيهات : أنا أفتى مرّه بكونها اسماً سمي به الفعل ؛ كصه ومه ، وأفتى مرّه أخرى بكونها ظرفاً ، على قدر ما يحضرنى في الحال. وقال مرّه أخرى : إنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سمي به الفعل ؛ كعندك ودونك. وكان إذا سمع شيئاً من كلام أبي الحسن يخالف قوله يقول : عكّر الشيخ. وهذا ونحوه من خلاج الخاطر ، وتعادى المناظر ، هو الذي دعا أقواماً إلى أن قالوا بتكافؤ الأدلّه ، واحتملوا أنقال الصّغار والذلّه.

وحدّثني أبو عليّ : قال : قلت لأبي عبد الله البصريّ : أنا أعجب من هذا

ص : ٢٢٨

١- ثبيح كل شيء : معظمه ووسطه وأعلاه ، والجمع أثباج وثبوج.

٢- هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشيّ الزهريّ أبو يوسف المدنيّ ، نزيل بغداد ، من شيوخ الإمام أحمد بن حنبل ، مات سنه ٢٠٨ ، انظر تهذيب الكمال ٣٢ / ٣١٠.

الخاطر في حضوره تاره ، ومغيبه أخرى. وهذا يدل على أنه من عند الله. فقال : نعم ، هو من عند الله ، إلا أنه لا بد من تقديم النظر ؛ ألا ترى أن حامدا البقال لا يخطر له.

ومن طريف حديث هذا الخاطر أنني كنت منذ زمان طويل رأيت رأيا جمعت فيه بين معنى آيه ومعنى قول الشاعر :

و كنت أمشي على رجلين معتدلا

فصرت أمشي على أخرى من الشجر (١)

ولم أثبت حينئذ شرح حال الجمع بينهما ثقة بحضوره متى استحضرتة ، ثم إنى الآن - وقد مضى له سنون - أعان (٢) الخاطر وأستثمده (٣) ، وأفانيه (٤) وأتودده ، على أن يسمح لي بما كان أرانيه من الجمع بين معنى الآيه والبيت ، وهو معتاص متأب ، وضنين به غير معط.

و كنت وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مرّ بي شيء قد كنت رأيت طرفا منه ، أو ألممت به فيما قبل أقول له : قد كنت شارفت هذا الموضع ، وتلوح لي بعضه ، ولم أنته إلى آخره ، وأراك أنت قد جئت به واستوفيته وتمكنت فيه ، فيتبسّم - رحمه الله - ، له ويتطلق إليه ؛ سرورا باستماعه ، ومعرفة بقدر نعمه الله عنده فيه ، وفي أمثاله.

وقلت مرّه لأبي بكر أحمد بن علي الرازي - رحمه الله - وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونبل قدره ، ونباوه (٥) محلّه : أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من

ص : ٢٢٩

١- البيت من الطويل ، وهو للجعدى في ديوانه ص ١٧٨ ، ولسان العرب (أتى) ، (ولى) ، وتاج العروس (أتى) ، (ولى) ، وبلا نسبه في لسان العرب (حلب) ، وديوان الأدب (٣ / ٢٢٤) ، وتاج العروس (حلب).

٢- أى : أعارض ، يقال : عنّ الشيء أى اعترض ، والعنن : الاعتراض. اللسان (عنن).

٣- التمد والتمد : الماء القليل الذى لا مادّ له. وفي حديث طهفه : وافجر لهم التمد وهو - بالتحريك - الماء القليل ، أى افجره لهم حتى يصير كثيرا وانظر اللسان (تمد).

٤- المفاناه : المداراه ، وفانيت الرجل : داريته. اللسان (فنى).

٥- نباوه : الارتفاع والشرف ، والتبوه والنباوه والنبى : ما ارتفع من الأرض.

علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا ، فأصغى أبو بكر إليه ، ولم يتبشع هذا القول عليه .

وإنما تبسّطت في هذا الحديث ليكون باعثا على إرهاف الفكر ، واستحضار خاطر ، والتطاول إلى ما أوفى نهده ، وأوعر سمته ،
وبالله سبحانه الثقة .

* * *

ص : ٢٣٠

باب فى الدور ، والوقوف منه على أول رتبه

هذا موضع كان أبو حنيفه - رحمه الله - يراه ويأخذ به. وذلك أن تؤدى الصنعه إلى حكم ما ، مثله مما يقتضى التغيير ؛ فإن أنت غيرت صرت أيضا إلى مراجعه مثل ما منه هربت. فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبه ، ولا- تتكلف عناء ولا مشقه. وأنشدنا أبو عليّ - رحمه الله - غير دفعه بيتا مبنى معناه على هذا ، وهو :

رأى الأمر يفضى إلى آخر

فصير آخره أولا

وذلك كأن تبني من قويت مثل رساله فتقول على التذكير : قواءه ، وعلى التأنيث : قواوه ، ثم تكسرها على حدّ قول الشاعر :

موالى حلف لا موالى قرابه

ولكن قطينا يحلبون الأتاويا (١)

- جمع إتاوه - ، فيلزمك أن تقول حينئذ : قواو ، فتجمع بين واوين مكتنفتى ألف التكسير ، ولا حاجز بين الأخيره منهما وبين الطرف.

ووجه ذلك أن الذى قال (الأتاويا) إنما أراد جمع إتاوه ، وكان قياسه أن يقول : أتاوى ؛ كقوله فى علاوه ، وهراوه : علاوى ، وهراوى ؛ غير أنّ هذا الشاعر سلك طريقا أخرى غير هذه. وذلك أنه لما كسر إتاوه حدث فى مثال التكسير همزه بعد ألفه بدلا من ألف فعاله ؛ كهمزه رسائل وكنائن ، فصار التقدير به إلى آتاء ، ثم تبدل من كسره الهمزه فتحه ؛ لأنها عارضه فى الجمع ، واللام معتله كباب مطايا ، وعطايا ، فتصير حينئذ إلى آتاءى ، ثم تبدل من الياء ألفا فتصير إلى آتاء ، ثم تبدل من الهمزه واوا ؛ لظهورها لاما فى الواحد ؛ فتقول : أتاوى كعلاوى. وكذا تقول العرب فى تكسير إتاوه : أتاوى. غير أنّ هذا الشاعر لو فعل ذلك لأفسد قافيته ،

ص: ٢٣١

١- البيت من الطويل ، وهو للجعدى فى ديوانه ص ١٧٨ ، ولسان العرب (أتى) ، (ولى) ، وتاج العروس (أتى) ، (حلب) ، (ولى) ، وبلا- نسبه فى لسان العرب (حلب) ، وديوان الأدب ٣ / ٢٢٤. وفيه يسألون الأتاويا» بدل «يحلبون الأتاويا» أى هم خدم يسألون الخراج ، وهو الإتاوه. وانظر اللسان (أتى).

فاحتاج إلى إقرار الكسره بحالها لتصحّ بعدها الياء التي هي روى القافيه ؛ كما معها من القوافي التي هي (الروايا) و (الأدانيا) ونحو ذلك ؛ فلم يستجز أن يقرّ الهمزه العارضه في الجمع بحالها ؛ إذ كانت العاده في هذه الهمزه أن تعلّ وتغيّر إذا كانت اللام معتلّه ، فرأى إبدال همزه آتاء واوا ؛ ليزول لفظ الهمزه التي من عادتها في هذا الموضع أن تعلّ ولا- تصحّ لما ذكرنا ، فصار (الأتاويا).

وكذلك قياس فعاله من القوّه إذا كسّرت أن تصير بها الصنعه إلى قواء ، ثم تبدل من الهمزه الواو ؛ كما فعل من قال (الأتاويا) فيصير اللفظ إلى قواو. فإن أنت استوحشت من اكتناف الواوين لألف التكسير على هذا الحدّ وقلت : أهمز كما همزت في أوائل لزمك أن تقول : قواء ؛ ثم يلزمك ثانيا أن تبدل من هذه الهمزه الواو على ما مضى من حديث (الأتاويا) فتعاود أيضا قواو ، ثم لا تزال بك قوانين الصنعه إلى أن تبدل من الهمزه الواو ، ثم من الواو الهمزه ، ثم كذلك ، ثم كذلك إلى ما لا غايه. فإذا أدت الصنعه إلى هذا ونحوه وجبت الإقامه على أول رتبه منه ، وألا تتجاوز إلى أمر تردّد بعد إليها ، ولا توجد سبيلا ولا منصرفا عنها.

فإن قلت : إن بين المسألتين فرقا. وذلك أن الذى قال (الأتاويا) إنما دخل تحت هذه الكلفه ، والتزم ما فيها من المشقّه ، وهى ضروره واحده ، وأنت إذا قلت فى تكسير مثال فعاله من القوّه : قواو قد التزمت ضرورتين : إحداهما إبدالك الهمزه الحادثه فى هذا المثال واوا على ضروره (الأتاويا) ، والأخرى كنفك الألف بالواوين مجاورا آخرهما الطرف ؛ فتانك ضرورتان ، وإنما هى فى (الأتاويا) واحده. وهذا فرق ، يقود إلى اعتذار وترك.

قيل : هذا ساقط ، وذلك أن نفس السؤال قد كان ضمن ما يلغى هذا الاعتراض ؛ ألا ترى أنه كان : كيف يكسّر مثال فعاله من القوه على قول من قال (الأتاويا)؟ والذى قال ذلك كان قد أبدل من الهمزه العارضه فى الجمع واوا ، فكذلك فأبدلها أنت أيضا فى مسألتك. فأما كون ما قبل الألف واوا أو غير ذلك من الحروف ، فلم يتضمّن السؤال ذكرا له ، ولا عيجا (1) به ، فلا يغنى إذا ذكره ،

ص: ٢٣٢

١- العيج : شبه الاكتراث ، قال ابن سيده : ما عاج يقوله عيجا وعيجوجه : لم يكثر له أو لم يصدّقه. اللسان (عيج).

ولا الاعتراض على ما مضى بحديثه ؛ أفلا ترى أن هذا الشاعر لو كان يسمح نفسا بأن يقرّ هذه الهمزة العارضة في آتاء مكسوره بحالها كما أقرّها الآخر في قوله :

له ما رأت عين البصير وفوقه

سما الإله فوق سبع سمائيا (1)

وكان أبو عليّ ينشدناه :

* ... فوق ستّ سمائيا*

لقال (الأثائيا) كقوله (سمائيا).

فقد علمت بذلك شدّه نفوره عن إقرار الهمزة العارضة في هذا الجمع مكسوره.

وإنما اشتدّ ذلك عليه ونبا عنه لأمر ليس موجودا في واحد (سمائيا) الذي هو سماء. وذلك أن في إتاوه واوا ظاهره ، فكما أبدل غيره منها الواو مفتوحه في قوله (الأتاوى) كالعلاوى والهرأوى ؛ تنبيهها على كون الواو ظاهره في واحده - أعنى إتاوه - كوجودها في هراوه وعلاوه ، كذلك أبدل منها الواو في آتاو ، وإن كانت مكسوره ؛ شحّا على الدلالة على حال الواحد ، وليس كذلك قوله : * ... فوق سبع سمائيا* ألا ترى أن لام واحده ليست واوا في اللفظ فتراعى في تكسيره ؛ كما روعيت في تكسير هراوه وعلاوه. فهذا فرق - كما تراه - واضح.

نعم ، وقد يلتزم الشاعر لإصلاح البيت ما تتجمّع فيه أشياء مستكرهه لا- شيان اثنان : وذلك أكثر من أن يحاط به. فإذا كان كذلك لزم ما رمناه ، وصحّ به ما قدّمناه.

فهذا طريق ما يجىء عليه ؛ فقس ما يرد عليك به.

ص: ٢٣٣

١- البيت من الطويل ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٧٠ ، وخزانه الأدب (١ / ٢٤٤ ، ٢٤٧) ، وشرح أبيات سيويه (٢ / ٣٠٤) ، والكتاب (٣ / ٣١٥) ، ولسان العرب (١٤ / ٣٩٨) (سما) ، وبلا نسبه في الأشباه والنظائر (٢ / ٣٣٧) ، والخصائص (١ / ٢١١) ، (٢١٢) ، (٢ / ٣٤٨) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٥ ، والمقتضب (١ / ١٤٤) ، والممتع في التصريف (٢ / ٥١٣) ، والمنصف (٢ / ٦٦ ، ٦٨).

باب فى الحمل على أحسن الأقبحين

اعلم أن هذا موضع من مواضع الضروره الممئله. وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بدّ من ارتكاب إحداهما ، فينبغى حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشا.

وذلك كواو (ورنتل) (١) أنت فيها بين ضرورتين : إحداهما أن تدعى كونها أصلا فى ذوات الأربعة غير مكرره ، والواو لا توجد فى ذوات الأربعة إلا مع التكرير ؛ نحو الوصوه ، والوحوحه ، وضوضيت ، وقوقيت. والآخر أن تجعلها زائده أولا ، والواو لا- تزداد أولا- فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلا أولى من أن تجعلها زائده ؛ وذلك أن الواو قد تكون أصلا فى ذوات الأربعة على وجه من الوجوه ، أعنى فى حال التضعيف. فأما أن تزداد أولا- فإن هذا أمر لم يوجد على حال. فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمه عليه.

ومثل ذلك قولك : فيها قائما رجل. لَمَا كنت بين أن ترفع قائما فتقدم الصفه على الموصوف - وهذا لا يكون - وبين أن تنصب الحال من النكره - وهذا على قَلته جائز - حملت المسأله على الحال فنصبت.

وكذلك ما قام إلا زيدا أحد ، عدلت إلى النصب ؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه. وهذا وإن كان ليس فى قوه تأخيره عنه فقد جاء على كلّ حال. فاعرف ذلك أصلا فى العريه تحمل عليه غيره.

* * *

ص: ٢٣٤

١- ورنتل : هو الشر والأمر العظيم. اللسان (ورنتل).

من غير الوجه الذى أعطى الأول ذلك الحكم

اعلم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظى ؛ وذلك كقولنا فى الإضافة (١) إلى ما فيه همزة التأنيث بالواو ؛ وذلك نحو حمراوى ، وصفراوى ، وعشراوى. وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تقمّ بحالها لثلاثا تقع علامه التأنيث حشوا. فمضى هذا على هذا لا يختلف.

ثم إنهم قالوا فى الإضافة إلى علباء : علباوى ، وإلى حرباء : حرباوى ؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث ، لكنها لما شابته همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء. ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تقلب فى حمراوى لكونها زائده فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائده مثلها ، لكن لما اتفقتا فى الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء. ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا فى كساء ، وقضاء : كساوى ، وقضاوى ؛ فأبدلوا الهمزة واوا ، حملا- لها على همزة علباء ؛ من حيث كانت همزة كساء ، وقضاء مبدله من حرف ليس للتأنيث ؛ فهذه علمه غير الأولى ؛ ألا تراك لم تبدل همزة علباء واوا فى علباوى لأنها ليست للتأنيث ، فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التأنيث.

ثم إنهم قالوا من بعد فى قراء : قراوى ، فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء ؛ من حيث كانت أصلا غير زائده ؛ كما أن همزة كساء غير زائده. وأنت لم تكن أبدلت همزة كساء فى كساوى من حيث كانت غير زائده ، لكن هذه أشباه لفظية يحمل أحدها على ما قبله ، تشبها به وتصورا له. واليه والى نحوه أو ما سبويه بقوله : وليس شئ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها.

وعلى ذلك قالوا : صحراوات ، فأبدلوا الهمزة واوا لثلاثا يجمعوا بين علمى تأنيث ، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ، ثم قالوا : علباوان حملا بالزيادة على حمراوان ، ثم قالوا : كساوان تشبيها له

ص: ٢٣٥

بعلباوان ، ثم قالوا : قزوان حملا له على كساوان ، على ما تقدّم.

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثره هذه اللغة وسعتها ، وغلبه حاجه أهلها إلى التصرّف فيها ، والترّكّح (1) في أثنائها ؛ لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور ؛ والشعر الموزون ، والخطب والسّيجوع ، ولقوّه إحساسهم في كلّ شيء شيئا ، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم.

وعلى هذا ما منع الصرف من الأسماء للشّبه اللفظي نحو أحمر ، وأصفر ، وأصرم ، وأحمد ، وتألّب ، وتنضب علمين (2) ؛ لما في ذلك من شبه لفظ الفعل ، فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصّه له في التنوين ، وهو الفعل. والشّبه اللفظي كثير. وهذا كاف.

* * *

ص: ٢٣٦

-
- ١- ركحه الدار وركحها : ساحتها ؛ وتركح فيها ، توسّع ، وتركح فلان في المعيشه إذا تصرف فيها. وانظر اللسان (ركح).
 - ٢- التألب : شجر تتخذ منه القسي ، التنضب : شجر تتخذ منه السهام. وانظر اللسان (تألّب) ، (نضب).

باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ

وإغفالها المعاني

اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العريته ، وأكرمها ، وأعلاها ، وأنزهها .

وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك ، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك .

وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعياها ، وتلاحظ أحكامها ، بالشعر تاره ، وبالخطب أخرى ، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها ، فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأفخم قدرا في نفوسها .

فأول ذلك عنايتها بألفاظها . فإنها لما كانت عنوان معانيها ، وطريقا إلى إظهار أغراضها ، ومراميتها ، أصلحها ورتبها ، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع ، وأذهب بها في الدلالة على القصد ؛ ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعا لئلا سامعه فحفظه ، فإذا هو حفظه كان جديرا باستعماله ، ولو لم يكن مسجوعا لم تأنس النفس به ، ولا أنقت لمستمعه ، وإذا كان كذلك لم تحفظه ، وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له ، وجيء به من أجله . وقال لنا أبو علي يوما : قال لنا أبو بكر : إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه ، فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه . وكذلك الشعر : النفس له أحفظ ، وإليه أسرع ؛ ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعيا جلفا ، أو عبدا عسيفا ، تنبو صورته ، وتمجّ جملته ، فيقول ما يقوله من الشعر ، فلاجل قبوله ، وما يورده عليه من طلاوته ، وعدوبه مستمعه ما يصير قوله حكما يرجع إليه ، ويقتاس به ؛ ألا ترى إلى قول العبد الأسود (١) :

إن كنت عبدا فنفسى حرّه كرما

أو أسود اللون إنى أبيض الخلق

وقول نصيب :

سودت فلم أملك سوادى وتحتة

قميص من القوهي بيض بنائقه (٢)

ص : ٢٣٧

١- هو سحيم عبد بنى الحساس . وانظر الأغاني ص ٢ ج ٢٠ طبعه بولاق ، والديوان ٥٥ . (نجار) .

٢- البيت من الطويل ، وهو لنصيب في ديوانه ص ١١٠ ، وتاج العروس (سود) ، (قوه) ، (نبق) ، أو الأشباه والنظائر ٦ / ٢٧ ، والأغاني ١ / ٣٣٣ ، وذيل الأمالي ص ١٢٧ ، وشرح المفصل ٧ / ١٥٧ ، ١٦٢ ، والكتاب ٤ / ٥٧ ، ولسان العرب (نبق) ، (قوه) ، وبلا نسبه في كتاب العين ٥ / ١٨٠ ، ٧ / ٢٨٢ . القوهي : ضرب من الثياب بيض ، فارسي . الأزهرى الثياب القوهيه معروفه منسوبه إلى قوهستان . اللسان (قوه) . البنائق : العرى التي تدخل فيها الأزرار . وأراد بقوله : «سودت» أنه عورت عينه ، واستعار لها تحت

السواد كمن عينه قميصا بيضا بنائقه. اللسان (بنق).

وقول الآخر (١):

إني وإن كنت صغيرا سني

وكان في العين نبؤ عني

فإن شيطاني أمير الجن

يذهب بي في الشعر كل فن

حتى يزيل عني التظني

فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسبوا نوحها ، وحموا حواشيها وهذبوها ، وصقلوا غروبها (٢) وأرهفوها ، فلا ترين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني ، وتنويه [بها] وتشريف منها. ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحسينه ، وتزكيتة ، وتقديسه ، وإنما المبعي بذلك منه الاحتياط للموعى عليه ، وجواره بما يعطر بشره ، ولا يعرّ جوهره ، كما قد نجد من المعاني الفاخرة الساميه ما يهجنه ويغضّ منه كدره لفظه ، وسوء العبارة عنه.

فإن قلت : فإننا نجد من ألفاظهم ما قد نمقوه ، وزخرفوه ، ووشّوه ، ودبّجوه ، ولسنا نجد مع ذلك تحته معنى شريفا ، بل لا نجده قصدا ولا مقاربا ؛ ألا ترى إلى قوله :

ولما قضينا من منى كلّ حاجه

ومسح بالأركان من هو ماسح

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وسالت بأعناق المطى الأباطح (٣)

ص: ٢٣٨

١- هو مالك بن أميه كما في الوحشيات ، ووردت الأشرطة الثلاثة الأولى في الحيوان ١ / ٣٠٠ غير معزّوه. (نجار).

٢- مأخوذ من غروب الأسنان وهي أطرافها ، وأحدها غرب ، انظر اللسان (غرب).

٣- البيتان من الطويل ، وهو لكثير عزّه في ملحق ديوانه ص ٥٢٥ ، وزهر الآداب ص ٣٤٩ ، وللمضرب عقبه بن كعب بن زهير في الحماسه البصريه ٢ / ١٠٣ ، وبلا نسبه في لسان العرب (طرف) ، وأمالى المرتضى ٢ / ٣٥٩ ، والشعر والشعراء ص ٧٢ ، ومعجم البلدان ٥ / ١٩٨ (منى) ، وأساس البلاغه ص ٢٢٧ ، (سيل) ، وتاج العروس (طرف).

فقد ترى إلى علو هذا اللفظ ومائه ، وصقاله وتلامح أنحائه ، ومعناه مع هذا ما تحسّه وتراه : إنما هو : لَمَّا فرغنا من الحجج ركبنا الطريق راجعين ، وتحدّثنا على ظهور الإبل . ولهذا نظائر كثيرة شريفه الألفاظ رفيعتها ، مشروفه المعاني خفيضتها .

قيل : هذا الموضوع قد سبق إلى التعلّق به من لم ينعم النظر فيه ، ولا رأى ما أراه القوم منه ، وإنما ذلك لجفاء طبع الناظر ، وخفاء غرض الناطق . وذلك أن في قوله « كل حاجه » [ما] يفيد منه أهل النسيب والرّقه ، وذوو الأهواء والمقه (1) ما لا يفيد غيرهم ، ولا- يشاركهم فيه من ليس منهم ؛ ألا- ترى أن من حوائج (منى) أشياء كثيرة غير ما الظاهر عليه ، والمعتاد فيه سواها ؛ لأن منها التلاقي ، ومنها التشاكي ، ومنها التخلّي ، إلى غير ذلك ممّا هو تال له ، ومعقود الكون به . وكأنه صانع عن هذا الموضوع الذى أوماً إليه ، وعقد غرضه عليه ، بقوله فى آخر البيت :

* ومسح بالأركان من هو مسح (2) *

أى إنما كانت حوائجنا التى قضيناها ، وآرابنا التى أنضيناها ، من هذا النحو الذى هو مسح الأركان وما هو لاحق به ، وجار فى القربه من الله مجراه ؛ أى لم يتعدّ هذا القدر المذكور إلى ما يحتمله أوّل البيت من التعريض الجارى مجرى التصريح .

وأما البيت الثانى فإنّ فيه :

* أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا (3) *

وفى هذا ما أذكره ؛ لثراه فتعجب ممّن عجب منه ووضع من معناه . وذلك أنه لو قال : أخذنا فى أحاديثنا ، ونحو ذلك لكان فيه معنى يكبره أهل النسيب ، وتعنو له ميعه (4) الماضى الصليب . وذلك أنهم قد شاع عنهم واتسع فى محاوراتهم علوّ قدر الحديث بين الأليفين ، والفكاهه بجمع شمل المتواصلين ؛ ألا ترى إلى قول الهذليّ :

ص : ٢٣٩

١- المقه : المحبه .

٢- سبق تخريجه .

٣- سبق تخريجه .

٤- ميعه الشباب والسكر والنهار : أوله وأنشطه . اللسان (مبع) .

وإنّ حديثاً منك - لو تعلمينه -

جنى النحل في ألبان عوذ مطافل (١)

وقال آخر :

وحديثها كالغيث يسمعه

راعى سنين تتابعت جدبا

فأصاخ يرجو أن يكون حيا

ويقول من فرح هيا ربّا (٢)

وقال الآخر :

وحديثنى يا سعد عنها فردتنى

جنونا فردنى من حديثك يا سعد (٣)

وقال المولّد :

وحديثها السّحر الحلال لو انه

لم يجن قتل المسلم المتحرّز (٤)

الآبيات الثلاثة. فإذا كان قدر الحديث - مرسلا - عندهم هذا ، على ما ترى فكيف به إذا قيده بقوله (بأطراف الأحاديث). وذلك أن فى قوله (أطراف الأحاديث) وحيا خفيا ، ورمزا حلوا ؛ ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبّون ، ويتفاوضه ذوو الصبا به المتتيمون ؛ من التعريض ، والتلويح ، والإيماء دون التصريح ، وذلك أحلى وأدمث ، وأغزل وأنسب ، من أن يكون مشافهه وكشفا ، ومصارحه وجهرا ، وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم ، وأشدّ تقدّما فى نفوسهم ، من لفظهما وإن عذب موقعه ، وأتق له مستمعه.

ص: ٢٤٠

١- البيت من الطويل ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى الدرر (٧ / ٥) ، وشرح أشعار الهذليين ١ / ١٤١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٧ ، وشرح شواهد الشافيه ص ١٤٤ ، ولسان العرب (بكر) ، (طفل) ، وتاج العروس (طفل) ، وبلا نسبه فى شرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ١٨٢ ، وجمع الهوامع ٢ / ٤٤.

- ٢- البيت الثانى من الطويل ، وهو بلا- نسبه فى أمالى القالى ١ / ٨٤ ، والبيان والتبيين ١ / ٢٨٣ ، والخصائص ١ / ٢٩ ، ٢١٩ ،
وشرح شواهد المغنى ص ٦٣ ، ولسان العرب (هيا) ، ومغنى اللبيب ص ٢٠ ، وفى معجم شواهد النحو الشعريه (الرقم ٢٢٢) أنه
ورد منسوباً للراعى فى ألف باء للبلوى ٢ / ٤٧٨ ، ولم أجده فى ديوانه ، وقد ورد (ويقول من فرح).
٣- هو العباس بن الأحنف. وانظر الديوان المطبوع فى استامبول ص ٥٨ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٥٧. (نجار).
٤- هو ابن الرومى. وانظر فى هذا الجزء ص ٢٩ (نجار).

نعم ، وفى قوله :

* وسالت بأعناق المطى الأباطح (١) *

من الفصاحة ما لا خفاء به. والأمر فى هذا أسير ، وأعرف وأشهر.

فكأنّ العرب إنما تحلّى ألفاظها وتدبجها وتشبيها ، وتزخر بها ، عنايه بالمعان التى وراءها ، وتوصّلا بها إلى إدراك مطالبها ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إنّ من الشعر لحكما وإنّ من البيان لسحرا» (٢). فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتقد هذا فى ألفاظ هؤلاء القوم ، التى جعلت مصايد وأشراكا للقلوب ، وسببا وسلما إلى تحصيل المطلوب ، عرف بذلك أن الألفاظ خدم للمعانى ، والمخدوم - لا شك - أشرف من الخادم.

والأخبار فى التلطف بعدوبه الألفاظ إلى قضاء الحوائج أكثر من أن يؤتى عليها ، أو يتجشّم للحال (نعت لها) ، ألا ترى إلى قول بعضهم وقد سأل آخر حاجه ، فقال المسئول : إن على يميننا ألا أفعل هذا. فقال له السائل : إن كنت - أئيدك الله - لم تحلف يميننا قطّ على أمر فرأيت غيره خيرا منه فكفّرت عنها له ، وأمضيته ، فما أحبّ أن أحثك ، وإن كان ذلك قد كان منك فلا تجعلنى أدون الرجلين عندك. فقال له : سحرتنى ، وقضى حاجته.

وندع هذا ونحوه لوضوحه ، ولناخذ لما كنا عليه فنقول :

مما يدلّ على اهتمام العرب بمعانيها ، وتقدّمها فى أنفسها على ألفاظها ، أنهم قالوا فى شملت ، وصعرت (٣) ، وبيطرت ، وحوقلت ، ودهورت (٤) ، وسلقيت (٥) ، وجعبيت (٦) : إنها ملحقه بباب دحرجت. وذلك أنهم وجدوها على سمتها : عدد

ص: ٢٤١

١- سبق تخريجه.

٢- «صحيح» أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى وغيرهم ، وانظر صحيح أبى داود (ح ٤١٩٠) ، وراجع الصحيحه (١٧٣١).

٣- صعرت الشىء فتصعرت دحرجه فتدحرج واستدار. اللسان (صعرت).

٤- الدهوره : جمعك الشىء وقذفك به فى مهواه ؛ ودهورت الشىء : كذلك. اللسان (دهر).

٥- سلقيت : مأخوذ من السلق وهو الصدم والدفغ. اللسان (سلق).

٦- جعبيته جعباء : صرعته. اللسان (جعب).

حروف ، وموافقه بالحركه والسكون ، فكانت هذه صناعه لفظيه ، ليس فيها أكثر من إلحاقها بينائها ، واتساع العرب بها فى محاوراتها ، وطرق كلامها.

والدليل على أن فعلت ، وفعلت ، وفوعلت ، وفعلت ، وملحقه بباب دحرجت مجيء مصادرهما على مثل مصادر باب دحرجت. وذلك قولهم : الشملة ، والبيطره ، والحوقله ، والدهوره ، والسلقاه ، والجعباه. فهذا [ونحوه] كالدحرجه ، والهملجه ، والقوقاه ، والزوزاه. فلما جاءت مصادرهما على مصادر الرباعيه ، والمصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها ؛ ولذلك استمرت فى تصريفها استمرار ذوات الأربعه. فقولك : بيطر يبيطر بيطره ، كدحرج يدحرج دحرجه ، ومبيطر كمدحرج. وكذلك شملل يشمل شمله ، وهو مشملل. فظهور تضعيفه على هذا الوجه أوضح دليل على إرادته إلحاقه. ثم إنهم قالوا : قاتل يقاتل قتالا ، ومقاتله ، وأكرم يكرم إكراما ، وقطع يقطع تقطيعا ، فجاءوا بأفعل ، وفاعل ، وفعل ، غير ملحقه بدحرج ، وإن كانت على سمتة وبوزنه ؛ كما كانت فعلل ، وفيعل ، وفوعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، على سمتة ووزنه ملحقه. والدليل على أن فاعل وأفعل وفعل غير ملحقه بدحرج وبابه امتناع مصادرهما أن تأتي على مثال الفعلله ؛ ألا- تراهم لا يقولون : ضارب ضاربه ، ولا أكرم أكرمه ، ولا قطع قطعته ؛ فلما امتنع فيها هذا - وهو العبره فى صحه الإلحاق - علم أنها ليست ملحقه بباب دحرج.

فإذا قيل : فقد تجيء مصادرهما من غير هذا الوجه على مثال مصادر ذوات الأربعه ؛ ألا تراهم يقولون : قاتل قيتالا ، وأكرم إكراما ، (وَكَدَّبُوا بِآيَاتِنَا كِدَابًا) [النبا : ٢٨] فهذا بوزن الدحراج ، والسرھاف ، والزلال ، والقلقال ؛ قال :

* سرھفته ما شئت من سرھاف (١) *

قيل : الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلا من جهة الفعلله ، دون الفعلل ، وبه كان

ص : ٢٤٢

١- الرجز للعجاج فى ديوانه ١ / ١٦٩ ، والأشبه والنظائر ١ / ٢٨٩ ، وسمط اللآلى ص ٧٨٨ ، وشرح المفصل ٦ / ٥٠ ، ولرؤبه فى خزانه الأدب ٢ / ٤٥ ، ٤٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٥٧ ، وليس فى ديوانه ، وتاج العروس (سرھف) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه ص ١١٥١ ، والخصائص ١ / ٢٢٢ ، ٢ / ٣٠٢ ، والمنصف ١ / ٤١ ، ٣ / ٤. وسرھفته : أحسنت غذاءه.

يعتبر سيبويه. ويدلّ على صحّته ذلك أن مثال الفعل لا زياده فيه ، فهو بفعل أشبه من مثال الفعل ، والاعتبار بالأصول أشبه منه وأوكد منه بالفروع.

فإن قلت : ففي الفعل الهاء زائده ، قيل : الهاء في غالب أمرها وأكثر أحوالها غير معتدّه ، من حيث كانت في تقدير المنفصله.

فإن قيل : فقد صحّ إذا أن فاعل ، وأفعل ، وفعل - وإن كانت بوزن دحرج - غير ملحقه به ، فلم لم تلحق به؟ قيل : العله في ذلك أن كلّ واحد من هذه المثل جاء لمعنى. فأفعل للنقل وجعل الفاعل مفعولا ؛ نحو دخل ، وأدخلته ، وخرج ، وأخرجته. ويكون أيضا للبلوغ ؛ نحو أحصد الزرع ، وأركب المهر ، وأقطف الزرع ، ولغير ذلك من المعانى. وأما فاعل فلكونه من اثنين فصاعدا ؛ نحو ضارب زيد عمرا ، وشاتم جعفر بشرا. وأما فاعل فالتكثير ؛ نحو غلق الأبواب ، وقطع الحبال ، وكسر الجرار.

فلما كانت هذه الزوائد في هذه المثل إنما جىء بها للمعنى خشوا إن هم جعلوها ملحقه بدوات الأربعة أن يقدر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ ؛ نحو شملل ، وجهور ، وبيطر ؛ فتنكبوا إلحاقها بها ؛ صونا للمعنى ، وذبا عنه أن يستهلك ويسقط حكمه ، فأخلوا بالإلحاق لما كان صناعه لفظيه ، ووقروا المعنى ورجبوه ؛ لشرفه عندهم ، وتقدمه في أنفسهم. فأرأوا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيرا سهلا ، وحجما محتقرا ، وهذا الشمس إناره مع أدنى تأمل.

ومن ذلك أيضا أنهم لا يلحقون الكلمه من أولها إلا أن يكون مع الحرف الأول غيره ؛ ألا ترى أن (مفعلا) لما كانت زيادته في أوله لم يكن ملحقا بها ؛ نحو : مضرب ، ومقتل. وكذلك (مفعل) نحو : مقطع ، ومنسج ، وإن كان مفعلا بوزن جعفر ، ومفعل بوزن هجرع (١). يدلّ على أنهما ليسا ملحقين بهما ما نشاهده من ادغامهما ، نحو مسدّ ، ومردّ ، ومثلّ (٢) ، ومثلّ (٣). ولو كانا ملحقين لكانا

ص : ٢٤٣

١- الهجرع : الطويل الممشوق ، الأحمق ، الجبان. اللسان (هجرع).

٢- المثلّ : الذى يتل به أى يصرع به ، الشديد.

٣- رجل مثلّ : خفيف سريع ، وحمار مثلّ : كثير الطرد.

حرى أن يخرجها على أصولهما ، كما خرج شملل وصعبر على أصله. فأما محب فعلم خرج شاذًا ، كتهلل ، ومكوزه ، ونحو ذلك مما احتمل لعلميته.

وسبب امتناع مفعل ومفعل أن يكونا ملحقين - وإن كانا على وزن جعفر ، وهجرع - أن الحرف الزائد في أولهما ، وهو لمعنى ؛ وذلك أن مفعلا يأتي للمصادر ، نحو ذهب مذهبًا ، ودخل مدخلا ، وخرج مخرجا. ومفعلا يأتي للآلات ، والمستعملات ؛ نحو مطرق ، ومروح ، ومخصف ، ومثزر. فلما كانت الميمان ذواتى معنى خشوا إن هم ألحقوا بهما أن يتوهم أن الغرض فيهما إنما هو الإلحاق حسب ، فيستهلك المعنى المقصود بهما ، فتحاموا الإلحاق بهما ؛ ليكون ذلك مؤفرا على المعنى لهما.

ويدلك على تمكن المعنى فى أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى فى أول الكلمه ، وذلك لقوه العنايه به ، فقدّموا دليله ليكون ذلك أماره لتمكّنه عندهم.

وعلى ذلك تقدّمت حروف المضارعه فى أول الفعل ؛ إذ كنّ دلائل على الفاعلين : من هم ، وما هم ، وكم عدّتهم ؛ نحو أفعل ، ونفعل ، وتفعل ، ويفعل ، وحكموا بضدّ [هذا للفظ] ؛ ألا ترى إلى ما قاله أبو عثمان فى الإلحاق : إنّ أقيسه أن يكون بتكرير اللام ، فقال : باب شملت ، وصعرت ، أقيس من باب حوقلت ، وبيطرت ، وجهورت.

أفلا ترى إلى حروف المعانى : كيف بابها التقدّم ، وإلى حروف الإلحاق والصناعه : كيف بابها التأخر. فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم ، وعلوّ فى تصوّره ، إلا بتقدّم دليله ، وتأخر دليل نقيضه ، لكان مغنيا من غيره كافيا.

وعلى هذا حشوا بحروف المعانى فحصّنها بكونها حشوا ، وأمنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف ، المعرّضه للحذف والإجحاف. وذلك كألف التفسير وياء التصغير ؛ نحو دراهم ، ودريهم ، وقماطر ، وقميطر. فجرت فى ذلك - لكونها حشوا - مجرى عين الفعل المحصّنه فى غالب الأمر ، المرفوعه عن حال الطرفين من الحذف ؛ ألا ترى إلى كثره باب عده ، وزنه ، وناس ، والله فى أظهر قولى سيبويه ، وما حكاه أبو زيد من قولهم ، لاب لك ، وويلّمه ، ويا با المغيره ، وكثره

باب يد ، ودم ، وأخ ، وأب ، وغد ، وهن ، وحر ، واست ، وباب ثبه ، وقله ؛ وعزه ، وقله باب مذ ، وسه : إنما هما هذان الحرفان بلا خلاف. وأما ثبه (1) ولثه فعلى الخلاف. فهذا يدلّك على ضنّهم بحروف المعانى ، وشحّهم عليها : حتى قدّموا عنايه بها ، أو وسّطوها تحصيلنا لها.

فإن قلت : فقد نجد حرف المعنى آخرًا ، كما نجده أوّلا ووسطا. وذلك تاء التأنيث ، وألف التثنيه ، وواو الجمع على حدّه ، والألف والتاء فى المؤنّث ، وألف التأنيث فى حمراء وبابها ، وسكرى وبابها ، وياء الإضافة ؛ كهنّى ، فما ذلك؟

قيل : ليس شيء مما تأخّرت فيه علامه معناه إلا لعاذر مقنع. وذلك أن تاء التأنيث إنما جاءت فى طلحه وبابها آخرًا من قبل أنهم أرادوا أن يعرّفونا تأنيث ما هو ، وما مذكّره ، فجاءوا بصوره المذكّر كامله مصحّحه ، ثم ألحقوها تاء التأنيث ليعلموا حال صوره التذكير ، وأنه قد استحال بما لحقه إلى التأنيث ؛ فجمعوا بين الأمرين ودلّوا على الغرضين. ولو جاءوا بعلم التأنيث حشوا لانكسر المثال ، ولم يعلم تأنيث أى شيء هو.

فإن قلت : فإن ألف التكسير وياء التحقير قد تكسران مثال الواحد والمكبر ، وتخرمان صورتيهما ؛ لأنهما حشو لا آخر. وذلك قولك دفاتر ودفيتر ، وكذلك كليب ، وحجير ، ونحو ذلك ، قيل : أمّا التحقير فإنه أحفظ للصوره من التكسير ؛ ألا تراك تقول فى تحقير حبلى : حيبلى ، وفى صحراء : صحيراء ، فتقرّ ألف التأنيث بحالها ، فإذا كسّرت قلت : حبالى ، وصحارى ، وأصل حبالى حبال ؛ كدعا وتكسير دعوى ، فتغيّر علم التأنيث. وإنما كان الأمر كذلك من حيث كان تحقير الاسم لا يخرجّه عن رتبته الأولى - أعنى الأفراد - فأقرّ (بعض لفظه) لذلك ؛ وأمّا التكسير فيبعده عن الواحد الذى هو الأصل ، فيحتمل التغيير ، لا سيّما مع اختلاف معانى الجمع ، فوجب اختلاف اللفظ. وأمّا ألف التأنيث

ص: ٢٤٥

١- ثبه الحوض : وسطه الذى يثوب إليه الماء. وانظر اللسان (ثبا). يقول ابن جنى فى سر الصناعه فى حرف الواو (٢ / ١٥٠) أما «ثبه» فالمحذوف منها اللام يدل على ذلك أنه الثبه : الجماعه من الناس وغيرهم ، قال تعالى : (فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا). ف- «ثبات» كقولك : جماعات متفرقه.

المقصوره والممدوده فمحمولتان على تاء التأنيث ، وكذلك علم التشبيه والجمع على حدّه لاحق بالهاء أيضا. وكذلك ياء النسب. وإذا كان الزائد غير ذى المعنى قد قوى سببه ، حتى لاحق بالأصول عندهم ، فما ظنك بالزائد ذى المعنى؟ وذلك قولهم فى اشتقاق الفعل من قلنسوه تاره : تقلنس ، وأخرى : تقلسى ، فأقروا النون وإن كانت زائده ، وأقروا أيضا الواو حتى قلبوها ياء فى تقلسيت. وكذلك قالوا : قرنوه (١) ، فلما اشتقوا الفعل منها قالوا قرنيت السقاء ، فأثبتوا الواو ، كما أثبتوا بقيه حروف الأصل : من القاف ، والراء ، والنون ، ثم قلبوها ياء فى قرنيت. هذا مع أن الواو فى قرنوه زائده للتكثير والصيغه ، لا للإلحاق ولا للمعنى ، وكذلك الواو فى قلنسوه للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى. وقالوا فى نحوه ، تعفرت الرجل إذا صار عفريتا ، فهذا تفعلت ؛ وعليه جاء تمسكن ، وتمدرع ، وتمنطق ، وتمندل ، ومخرق (٢) ، وكان يسمّى محمدا ثم تمسلم أى صار يسمّى مسلما ، و (مرحبك الله ، ومسهلك) ، فتحملوا ما فيه بقيه الزائد مع الأصل فى حال الاشتقاق ؛ كل ذلك توفيه للمعنى ، وحراسه له ، ودلاله عليه. ألا تراهم إذ قالوا : تدرّع ، وتسكّن وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرّضوا أنفسهم لثلا يعرف غرضهم : أمن الدرّع والسكون ؛ أم من المدرعه والمسكنه؟ وكذلك بقيه الباب.

ففى هذا شيان : أحدهما حرمة الزائد فى الكلمه عندهم حتى أقرّوه إقرار الأصول. والآخر ما يوجبه ويقضى به : من ضعف تحقير الترخيم وتكسيه عندهم ، لما يقضى به ، ويفضى بك إليه : من حذف الزوائد ، على معرفتك بحرمتها عندهم.

فإن قلت : فإذا كان الزائد إذا وقع أولا- لم يكن للإلحاق فكيف ألحقوا بالهمزه فى ألدند (٣) وألنجج (٤) ، وبالياء فى يلندد ويلنجج ، والدليل على الإلحاق ظهور

ص: ٢٤٦

١- القرنوه : نبات عريض الورق ينبت فى ألويه الرمل ، قال الأزهرى فى القرنوه : رأيت العرب يدبغون بورقه الأهب. اللسان (قرن).

٢- يقول ابن جنى فى سر الصنائه فى آخر حرف الميم (١ / ٣٦٦) «وقالوا مخرق الرجل ، وضعفها ابن كيسان».

٣- الألدند واليلندد : كالألد ، أى الشديد الخصومه.

٤- الألنجج واليلنجج : عود من الطيب يتبخر به.

التضعيف؟ قيل: قد قلنا قبل: إنهم لا يلحقون الزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر؛ فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء في أئندد، ويلندد، لَمَا انضمَّ إلى الهمزة والياء والنون.

وكذلك ما جاء عنهم من إنقحل (١) - في قول صاحب الكتاب - ينبغي أن تكون الهمزة في أوله للإلحاق - بما اقترن بها من النون - بباب جردحل. ومثله ما روينا عنهم من قولهم: رجل إنزهو، وامرأه إنزهوه، ورجال إنزهوون، ونساء إنزهوات، إذا كان ذا زهو؛ فهذا إذا انفعل. ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا إنقحلا وحده؛ وأنشد الأصمعي - رحمه الله -:

* لَمَا رَأَتْنِي خَلَقًا إِنْقَحَلًا (٢) *

ويجوز عندي في إنزهو غير هذا، وهو أن تكون همزته بدلا من عين، فيكون أصله عنزهو: فنعلو، من العزهاه، وهو الذى لا يقرب النساء. والتقاؤهما أن فيه انقباضا وإعراضا، وذلك طرف من أطراف الزهو؛ قال:

إذا كنت عزهاه عن اللهو والصبأ

فكن حجرا من يابس الصخر جلمدا (٣)

وإذا حملته على هذا لحق بباب أوسع من إنقحل، وهو باب قندأو (٤)، وسندأو (٥)، وحنطأو (٦)، وكتنأو (٧).

فإن قيل: ولم لَمَا كان مع الحرف الزائد إذا وقع أولا زائد ثان غيره صارا جميعا للإلحاق، وإذا انفرد الأول لم يكن له؟ قيل: لما كُنَّا عليه من غلبه المعانى

ص: ٢٤٧

١- رجل إنقحل: يابس الجلد من الكبير والهزم.

٢- الرجز بلا نسبه في لسان العرب (قحل)، وجمهره اللغة ص ٥٥٩، وتاج العروس (قحل).

٣- البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه ص ٩٨، وطبقات فحول الشعراء ص ٦٦٤، والشعر والشعراء ص ٥٢٦، وبلا نسبه في لسان العرب (عزه)، وكتاب العين ٦ / ٢٠٦، والمخصص ١٦ / ١٧٥، وأساس البلاغه ص ٣٠١ (عزه) ٣٤٨، (فند)، ٥١٢ (بيس)، وتاج العروس (عزه).

٤- القندأو: الجرىء. والسندأو: القصير أو الخفيف. الحنطأو: العظيم البطن أو القصير. الكتنأو: الجمل الشديد.

للألفاظ ، على ما تقدّم.

وذلك أن أصل الزيادة في أول الكلمة إنما هو للفعل. وتلك حروف المضارعه في أفعل ، ونفعل ، وتفعل ، ويفعل ، وكل واحد من أدلّه المضارعه إنما هو حرف واحد ، فلمّا انضمّ إليه حرف آخر فارق بذلك طريقه في باب الدلالة على المعنى ، فلم ينكر أن يصار به حينئذ إلى صنعه اللفظ ، وهي الإلحاق.

ويدلّك على تمكّن الزيادة إذا وقعت أوّلاً- في الدلالة على المعنى تركهم صرف أحمد ، وأرمل ، وأزمل (1) ، وتنضب ، ونرجس ، معرفه ؛ لأن هذه الزوائد في أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقعد منها في ذلك الموضع ، وهي حروف المضارعه. فصارع أحمد أركب ، وتنضب تقتل ، ونرجس نضرب ، فحمل زوائد الأسماء في هذا على أحكام زوائد الأفعال ؛ دلالة على أن الزيادة في أوائل الكلم إنما بابها الفعل.

فإن قلت : فقد نجدها للمعنى ومعها زائد آخر غيرها ؛ وذلك نحو ينطلق وأنطلق ، واحرنجم ، ويخرنظم ، ويقعنسس. قيل : المزيد للمضارعه هو حرفها وحده ، فأما النون فمصوغه في حشو الكلمة في الماضي ؛ نحو احرنجم ، ولم تجتمع مع حرف المضارعه في وقت واحد ، كما التقت الهمزة والياء مع النون في ألنجج ويلندد في وقت واحد.

فإن قلت : فقد تقول : رجل ألدّ ثم تلحق النون فيما بعد ، فتقول : ألدّد ، فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحبتين. قيل : هاتان حالان متعاديتان ؛ وذلك أن ألدّ ليس من صيغه ألدّد في شيء ، إنما ألدّ مذكر لداء ؛ كما أن أصمّ تذكير صمّاء. وأما ألدّد فهمزته مرتجله مع النون في حال واحده ، ولا يمكنك أن تدعى أن احرنجم لما صرت إلى مضارعه فككت يده عمّا كان فيها من الزوائد ، ثم ارتجلت له زوائد غيرها ؛ ألا- ترى أن المضارع مبناه على أن ينتظم جميع حروف الماضي من أصل أو زائد ؛ كييطر ويبيطر ، وحوقل ويحوقل ، وجهور ، ويجهور ، وسلقى ويسلقى ، وقطّع ويقطّع ، و (تكسّر ويتكسّر) وضارب ويضارب.

ص : ٢٤٨

١- الأزمل : الصوت ، وجمعه الأزامل.

فأَمَّا أَكْرَمُ يَكْرَمُ ، فَلَوْلَا مَا كَرِهَ مِنَ التَّقَاءِ الهمزتين في أوْ كَرَمَ لَوْ جِيءَ بِهِ ، بِمَا أَصْلُهُ لِلزَّمِ أَنْ يُؤْتَى بِزِيَادَتِهِ فِيهِ ؛ كَمَا جِيءَ بِالزِّيَادَةِ فِي نَحْوِ يَتَدَحَّرَجُ ، وَيَنْطَلِقُ .

وَأَمَّا هَمْزُهُ انْطَلَقَ فَإِنَّمَا حُذِفَتْ فِي يَنْطَلِقُ لِلإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا ، بَلْ قَدْ كَانَتْ فِي حَالِ ثَبَاتِهَا فِي حُكْمِ السَّاقِطِ أَصْلًا ؛ فَهَذَا وَاضِحٌ .

وَأَجْلُ مَا قَلَنَاهُ : مِنْ أَنَّ الْحَرْفَ الْمَفْرَدَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ لَا يَكُونُ لِلإِلْحَاقِ مَا حَمَلَ أَصْحَابُنَا تَهْلِلُ (١) عَلَى أَنْ ظَهَرَ تَضْعِيفُهُ إِنَّمَا جَازَ لِأَنَّهُ عِلْمٌ ، وَالْأَعْلَامُ تَغْتَيَّرُ كَثِيرًا . وَمِثْلُهُ عِنْدَهُمْ مَحْبَبٌ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ .

وَسَأَلْتُ يَوْمًا أَبَا عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ تَجْفَافٍ (٢) : أَتَأَوُّهُ لِلإِلْحَاقِ بِيَابِ قَرْطَاسٍ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، وَاحْتَجَّ فِي ذَلِكَ بِمَا انْضَافَ إِلَيْهَا مِنْ زِيَادَةِ الْأَلْفِ مَعَهَا . فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ بَابِ أَمْلُودٍ (٣) وَأَظْفُورٍ مَلْحَقًا بِبَابِ عَسْلُوجٍ (٤) ، وَدَمْلُوجٍ ، وَأَنْ يَكُونَ إِطْرِيحٍ وَإِسْلِيحٍ (٥) مَلْحَقًا بِبَابِ شَنْظِيرٍ (٦) وَخَنْزِيرٍ . وَيَبْعُدُ هَذَا عِنْدِي ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ بَابُ إِعْصَارٍ وَإِسْنَامٍ (٧) مَلْحَقًا بِبَابِ حَدْبَارٍ (٨) وَهَلْقَامٍ (٩) ، وَبَابُ إِفْعَالٍ لَا يَكُونُ مَلْحَقًا ؛ أَلَا - تَرَى أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ لِلْمَصْدَرِ ؛ نَحْوُ إِكْرَامٍ ، وَإِحْسَانٍ ، وَإِجْمَالٍ ، وَإِنْعَامٍ ، وَهَذَا مَصْدَرُ فِعْلٍ غَيْرِ مَلْحَقٍ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ فِي ذَلِكَ عَلَى سَمْتِ فِعْلِهِ غَيْرِ مُخَالَفٍ لَهُ . وَكَأَنَّ هَذَا وَنَحْوَهُ إِنَّمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَلْحَقًا مِنْ قَبْلِ أَنْ مَا زِيدَ عَلَى الزِّيَادَةِ الْأُولَى فِي أَوَّلِهِ إِنَّمَا هُوَ حَرْفُ لَيْنٍ ، وَحَرْفُ اللَّيْنِ لَا يَكُونُ لِلإِلْحَاقِ ، إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِمَعْنَى ، وَهُوَ امْتِدَادُ الصَّوْتِ بِهِ ، وَهَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ حَدِيثِ الإِلْحَاقِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِنَّمَا تَقَابِلُ بِالْمَلْحَقِ الْأَصْلَ ، وَبَابَ

ص : ٢٤٩

- ١- تهليل : قريه بالريف. انظر معجم البلدان. اللسان (جفف).
- ٢- التجفاف والتجفاف : الذي يوضع على الخيل من حديد أو غيره في الحرب.
- ٣- أملود : ناعم ، وامرأه أملوده : ناعمه. الملد : الشباب ونعمته.
- ٤- العسلوج : ما لان واخضر من قصبان الشجر والكرم أول ما ينبت.
- ٥- الإسليح : شجره ترعاها الإبل فيغزر لبنها.
- ٦- الشنظير : السيئ الخلق.
- ٧- الأسنام بفتح الهمزة : جمع الأسنامه : ضرب من الشجر. والأسنام : ثمر الحلبي. اللسان (سنم).
- ٨- الحدبار : الناقه الضامره.
- ٩- الهلقام : الضخم الطويل.

المدّ إنما هو الزيادة أبداً ، فالأمران على ما ترى فى البعد غايتان.

فإن قلت على هذا : فما تقول فى باب إزمول (١) ، وإدرون (٢) ، أملقى هو أم غير ملحق ، وفيه - كما ترى - مع الهمزة الزائده الواو زائده؟ قيل : لا ، بل هو ملحق بباب جردحل (٣) وحنزقر (٤). وذلك أن الواو التى فيه ليست مداً ؛ لأنها مفتوح ما قبلها ، فشابهت الأصول بذلك فألحقت بها.

فإن قلت : فقد قال فى طومار : إنه ملحق بقسطاس ، والواو كما ترى بعد الضمّه ، أفلا تراه كيف ألحق بها مضموماً ما قبلها. قيل : الأمر كذلك ؛ وذلك أن موضع المدّ إنما هو قبيل الطرف مجاوراً له ؛ كألف عماد ، وياء سعيد ، وواو عمود.

فأمّا واو طومار ، وياء ديماس (٥) فيمن قال دياميس فليستا للمدّ ؛ لأنهما لم تجاورا الطرف. وعلى ذلك قال فى طومار : إنه ملحق لما تقدّمت الواو فيه ، فلم تجاور طرفه.

فلو بنيت على هذا من (سألت) مثل طومار وديماس لقلت : سواء ، وسيئال.

فإن خففت الهمزة ألقيت حركتها على الحرفين قبلها ، ولم تحتشم ذلك ، فقلت : سوال ، وسيال ، ولم تجرهما مجرى واو مقروءه وياء خطيئه فى إبدالك الهمزة بعدهما إلى لفظهما ، وادغامك إياهما فيها ، فى نحو مقروءه ، وخطيئه. فلذلك لم يقل فى تخفيف سواء ، وسيئال : سؤال ، ولا سيئال. فاعرفه.

فإن قيل : ولم لم يتمكّن حال المدّ إلا- أن يجاور الطرف؟ قيل : إنما جىء بالمدّ فى هذه المواضع لنعتمه وللين الصوت به. وذلك أن آخر الكلمه موضع الوقف ، ومكان الاستراحه والأون (٦) ؛ فقدّموا أمام الخوف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه ، وما يخفّض من غلواء (٧) الناطق واستمراره على سنن جريه ، وتتابع نطقه. ولذلك

ص: ٢٥٠

١- الإزموله : المصوت من الوعول وغيرها. اللسان (زمل).

٢- الإدرون : المعلق. والأصل. اللسان (درن).

٣- الجردحل من الإبل : الضخم. ناقه جردحل : ضخمه غليظه. اللسان (جردحل).

٤- الحنزقر : القصير الدميم من الناس. اللسان (حنزقر).

٥- الاديماس : الحمّام. والسّرب المظلم. اللسان (دمس).

٦- الأون : الدّعه والسكينه والرّفق. اللسان (أون).

٧- الغلواء : السرعه.

كثرت حروف المدّ قبل حرف الروى - كالتأسيس والرّدف - ليكون ذلك مؤذنا بالوقوف ، ومؤدّيا إلى الراحة والسكون. وكلّما جاور حرف المدّ الروى كان آنس به ، وأشدّ إنعاما لمستعمه. نعم وقد نجد حرف اللين فى القافيه عوضا عن حرف متحرّك ، أوزنه حرف متحرّك حذف من آخر البيت فى أتمّ أبيات ذلك البحر ؛ كالثالث الطويل ، وثانى البسيط والكامل. فلذلك كان موضع حرف اللين إنما هو لما جاور الطرف. فأما ألف فاعل وفعال وفاعول ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخه فى اللين ، وعريقه فى المدّ ، فليس ذلك لاعتزامهم المدّ بها ، بل المدّ فيها - أين وقعت - شىء يرجع إليها فى ذوقها ، وحسن النطق بها ؛ ألا- تراها دخولها فى (فاعل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعدا ؛ نحو ضارب وشاتم ؛ فهذا معنى غير معنى المدّ ، وحديث غير حديثه. وقد ذكرت هذا الموضوع فى كتابى فى شرح تصريف أبى عثمان وغيره من كتبى ، وما خرج من كلامى.

فإن قلت : فإذا كان الأمر كذا فهلا زيدت المدّات فى أواخر الكلم للمدّ ، فإن ذلك أنأى لهنّ ، وأشدّ تماديا بهنّ؟ قيل : يفسد ذاك من حيث كان مؤدّيا إلى نقض الغرض ، وذلك أنهنّ لو تطرفن لتسلّط الحذف عليهنّ ، فكان يكون ما أرادوه من زياده الصوت بهنّ داعيا إلى استهلاكه بحذفهنّ ؛ ألا ترى أن ما جاء فى آخره الياء والواو قد حفظن عليه ، وارتبطن له بما زيد عليهن من التاء من بعدهن ؛ وذلك كعفريه ، وحدرية (١) ، وعفاريه ، وقراسيه (٢) ، وعلانيه ، ورفاهيه ، وبلهنيه (٣) ، وسحفيه (٤) ؛ وكذلك عرقوه ، وترقوه ، وقلنسوه ، وقمحدوه (٥). فأما رباع وثمان وشناح (٦) فإنما احتمال ذلك فيه للفرق بين المذكّر والمؤنث فى رباعيه وثمانيه وشناحيه. وأيضا فلو زادوا الواو طرفا لوجب قلبها ياء ؛ ألا تراها لما حذف التاء عنها فى الجمع قلبوها ياء ؛ قال :

ص: ٢٥١

١- الحذريه : الأرض الخشنه ، والجمع الحذارى. اللسان (حذر).

٢- القراسيه : الضخم الشديد من الإبل وغيرها ، اللسان (قرس).

٣- البلهنيه : سعه العيش. اللسان (بلهن).

٤- رجل سحفيه : هو المحلوق الرأس. اللسان (سحف).

٥- القمحدوه : الهنه الناشزه فوق القفا. اللسان (قمحد).

٦- الشّناح من الإبل : الطويل الجسيم. والأنثى شناحيه. اللسان (شنح).

* أهل الرياط البيض والقلنسى (١) *

وقال المجنون :

* وبيض القلنسى من رجال أطاول *

وقال :

* حتى تقضى عرقى الدلى (٢) *

وأیضا فلو زیدت هذه الحروف طرفا للمدّ بها لانتقض الغرض من موضع آخر.

وذلك أن الوقف على حرف اللين ينقصه ويستهلك بعض مدّه ، ولذلك احتاجوا لهنّ إلى الهاء فى الوقف ؛ لیبين بها حرف المدّ. وذلك قولك : وا زیداه ، ووا غلامهموه ، ووا غلام غلامیه. وهذا شىء اعترض فقلنا فيه ، ولنعد.

فإن قيل زیاده على ما مضى : إذا كان موضع زیاده الفعل أوّله ؛ بما قدّمته ، وبدلاله اجتماع ثلاث زوائد فيه ، نحو استفعل ؛ وباب زیاده الاسم آخرًا بدلاله اجتماع ثلاث زوائد فيه ؛ نحو عنظیان (٣) ، وخنذیان (٤) ، وخنزوان (٥) ، وعنفوان ، فما بالهم جعلوا الميم - وهى من زوائد الأسماء - مخصوصا بها أوّل المثال ؛ نحو مفعّل ، ومفعول ، ومفعال ، ومفعل ، وذلك الباب على طولہ؟.

ص: ٢٥٢

١- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (عنس) ٦ ، ١٨١ (قلس) ، ٣٠٧ / ٧ (ريط) ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠٧ ، والكتاب ٣ / ٣١٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٦ ، والمقتضب ١ / ١٨٨ ، والمنصف ٢ / ١٢٠ ، ٣ / ٧٠ ، وتهذيب اللغه ٨ / ٤٠٨ ، وتاج العروس (١٦ / ٢٩٠ (عنس) ، ٣٩٣ (قلس) ، ٣١٧ / ١٩ (ريط) ، وكتاب العين ٥ / ٧٩ وقبله : * لا مهل حتّى تلحقى بعنس *

٢- الرجز بلا نسبه فى تخليص الشواهد ص ١٤٧ ، والخصائص ١ / ٢٣٥ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠٨ ، والكتاب ٣ / ٣٠٩ ، ولسان العرب (عرق) ، والمقتضب ١ / ١٨٨ ، والمنصف ٢ / ١٢٠ ، والمخصص ٩ / ١٦٥ ، وتاج العروس (عرق). القصّ : الكسر. العرقوه : خشبه معروضه على الدلو. والجمع عرق وأصله عرقو. إلا أنه ليس فى الكلام اسم آخره واو قبلها حرف مضموم. هذا مذهب سيبويه وغيره من النحويين ، فعدلوا إلى إبدال الواو ياء. اللسان (عرق).

٣- العنظيان : الشيرير المتسمع البذّيّ الفحاش. اللسان (عنظ).

٤- الخنذيان : الكثير الشر. اللسان (خند).

٥- الخنزوان : الكبير. اللسان (خنز).

قيل : لما جاءت لمعنى ضارعت بذلك حروف المضارعه فقدّمت ، وجعل ذلك عوضا من غلبه زياده الفعل على أوّل الجزء ؛ كما جعل قلب الياء واوا فى التقوى والبقوى عوضا من كثره دخول الواو على الياء. وعلى الجملة فالاسم أحمل للزياده فى آخره من الفعل ، وذلك لقوّه الاسم وخفّته ، فاحتمل سحب الزياده من آخره. والفعل - لضعفه وثقله - لا يتحمل بما يتحمل به الاسم من ذلك لقوّته.

ويدلّك على ثقل الزياده فى آخر الكلمه أنك لا تجد فى ذوات الخمسه ما زيد فيه من آخره إلا الألف لخفّتها ؛ وذلك قبعثرى (١) ، وضبغطرى (٢) ، وإنما ذلك لطول ذوات الخمسه ، فلا- ينتهى إلى آخرها إلا وقد ملّت لطولها. فلم يجمعوا على آخرها تماديه وتحمله الزياده عليه. فإنما زيادتها فى حشوها ؛ نحو عضرفوط (٣) ، وقرطبوس (٤) ، ويستعور (٥) ، وصهصليق (٦) ، وجعفليق (٧) ، وعندليب ، وحنبريت (٨).

وذلك أنهم لما أرادوا ألا يخلوا ذوات الخمسه من الزياده ، كما لم يخلوا منها الأصليين اللذين قبلها حشوا بالزياده تقديما لها ؛ كراهيه أن ينتهى إلى آخر الكلمه على طولها ، ثم يتجشّموا حينئذ زياده هناك فيثقل أمرها ، ويتشّع عليهم تحمّلها.

فقد رأيت - بما أوردناه - غلبه المعنى للفظ ، وكون اللفظ خادما له ، مشيدا به ، وأنه إنما جىء به له ، ومن أجله. وأمّا غير هذا الطريق : من الحمل على المعنى وترك اللفظ - كتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، وإضمار الفاعل لدلاله المعنى عليه ، وإضمار المصدر لدلاله الفعل عليه ، وحذف الحروف ، والأجزاء التوامّ ، والجمل ، وغير ذلك حملا عليه وتصوّرا له ، وغير ذلك مما يطول ذكره ، ويملّ أيسره - فأمر مستقرّ ، ومذهب غير مستنكر.

ص: ٢٥٣

١- قبعثرى : الجمل الضخم.

٢- ضبغطرى : هو الأحمق.

٣- العضرفوط : دويبه بيضاء ناعمه. ويقال : ذكر العطاء. اللسان (عضرفط).

٤- القرطبوس بفتح القاف : الداھيه. اللسان (قرطبس).

٥- اليستعور : شجر تصنع منه المساويك. وقيل : موضع. اللسان (يستعر).

٦- صهصليق : شديده الصوت صخّابه ، ومنهم من قيد فقال : العجوز الصخابه. اللسان (صهصلق).

٧- الجعفليق : العظيمة من النساء. اللسان (جعفلق).

٨- كذب حنبريت : خالص ، وكذلك ماء حنبريت اللسان (حنبرت).

باب فى أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض

ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها

اعلم أن هذا موضع فى تثبيته وتمكينه منفعه ظاهره ، وللنفس به مسكه وعصمه ؛ لأن فيه تصحيح ما ندّعه على العرب : من أنها أرادت كذا لكذا ، وفعلت كذا لكذا. وهو أحزم لها ، وأجمل بها ، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها ، من أن تكون تكلفت ما تكلفته : من استمرارها على ووتيره واحده ، وتقريها منهجا واحدا ، تراعيه وتلاحظه ، وتتحمّل لذلك مشاقه وكلفه ، وتعذر من تقصير إن جرى وقتا منها فى شىء منه.

وليس يجوز أن يكون ذلك كلّ فى كل لغة لهم ، وعند كل قوم منهم ، حتى لا يختلف ولا ينتقض ، ولا يتهاجر ، على أكثرتهم ، وسعه بلادهم ، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم ، وتصرفها على ألسنتهم ، اتفاقا وقع ، حتى لم يختلف فيه اثنان ، ولا تنازعه فريقان ، إلا- وهم له مريدون ، وبسيفه على أوضاعهم فيه معيّون ؛ ألا- ترى إلى أطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجرّ بحروف الجرّ ، والنصب بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من حديث التشبيه والجمع ، والإضافه والنسب ، والتحقيق ، وما يطول شرحه ؛ فهل يحسن بذى لبّ أن يعتقد أنّ هذا كله اتفاق وقع ، وتوارد أتجه!

فإن قلت ؛ (فما تنكر) أن يكون ذلك شيئا طبعوا عليه ، وأجيئوا إليه ، من غير اعتقاد منهم لعله ، ولا- لقصد من القصد التى تنسبها إليهم فى قوانينه وأغراضه ، بل لأن آخرها منهم حذا على ما نهج الأول فقال به ، وقام الأول للثانى فى كونه إماما له فيه مقام من هدى الأول إليه ، وبعثه عليه ، ملكا كان أو خاطرا؟

قيل : لن يخلو ذلك أن يكون خبرا روسلوا به ، أو تيقظا تبهوا على وجه الحكمة فيه. فإن كان وحيا أو ما يجرى مجراه فهو أنبه له ، وأذهب فى شرف الحال به ؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووقفهم عليه ؛ لأن فى طباعهم قبولا له ، وانطواء على صحه الوضع فيه ؛ لأنهم مع ما قدّمناه من ذكر كونهم عليه فى

أول الكتاب من لطف الحسّ وصفائه ، ونصاعه جوهر الفكر ونقائه ، لم يؤتوا هذه اللغة الشريفة ، المنقاده الكريمة ، إلا ونفوسهم قابله لها ، محسّ لقوّه الصنعه فيها ، معترفه بقدر النعمه عليهم بما وهب لهم منها ؛ ألا ترى إلى قول أبي مهدية (1) :

يقولون لى : شنبذ ، ولست مشنبذا

طوال الليالى ما أقام ثبير

ولا قائلا : زوذا ليعجل صاحبى

وبستان فى صدرى علىّ كبير

ولا تاركا لحنى لأحسن لحنهم

ولو دار صرف الدهر حيث يدور

وحدّثنى الممتبى شاعرنا - وما عرفته إلا صادقا - قال : كنت عند منصرفى من مصر فى جماعه من العرب ، وأحدهم يتحدّث. فذكر فى كلامه فلاه واسع ، فقال : يحير فيها الطرف ، قال : وآخر منهم يلقنه سرّا من الجماعه بينه وبينه ، فيقول له : يحار يحار. أفلا ترى إلى هدايه بعضهم لبعض ، وتنبيهه إياه على الصواب.

وقال عمّار (2) الكلبىّ - وقد عيب عليه بيت من شعره ؛ فامتعض لذلك - :

ما ذا لقينا من المستعربين ومن

قياس نحوهم هذا الذى ابتدعوا

إن قلت قافيه بكرا يكون بها

بيت خلاف الذى قاسوه أو ذرعوا

قالوا لحتت ، وهذا ليس منتصبا

وذاك خفض ، وهذا ليس يرتفع

وحزّضوا بين عبد الله من حمق

وبين زيد فطال الضرب والوجع

كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم

وبين قوم على إعرابهم طبعوا

ما كلّ قولى مشروحا لكم ، فخذوا

ما تعرفون ، وما لم تعرفوا فدعوا

لأن أرضى أرض لا تشبّ بها

نار المجوس ولا تبنى بها البيع (٣)

ص: ٢٥٥

-
- ١- فى المعرّب للجوالقى ص ٩ نسبته لأبى المهدىّ ، وكذا هو فى مجالس ابن حنزابه ونصه : « كان أبو مهدىّ هذا - وهو من باهله - يضرب حنكيه يميناً وشمالاً ... » ، وكذا هو « أبو مهدى » فى ذيل الأمالى ٣٩. وفى السمط ٢١ أن الصواب : « أبو مهديه » كما فى فهرست ابن النديم ٤٩ والمرزبانى ١٨٥. وهو صاحب قصه فى اللسان (خسا) باسم أبى مهديه. (نجار).
 - ٢- هذا الشعر فى معجم الأدباء فى ترجمه ابن جنى ١٢ / ١٠٣ ، وفيه : « عمرو » بدل « عمار ». (نجار).
 - ٣- الأول منهم بلا نسبه فى اللسان (عرب) والتاج (عرب).

والخبر المشهور في هذا للنابغة وقد عيب عليه قوله في الدالّيه المجروره :

* وبذاك خبرنا الغراب الأسود (١) *

فلما لم يفهمه أتى بمغنيّه فغنته :

* من آل ميّه رائح أو مغتد

عجلان ذا زاد وغير مزود (٢)

ومدّت الوصل وأشبعته ، ثم قالت :

* وبذاك خبرنا الغراب الأسود (٣) *

ومطلت واو الوصل ، فلما أحسّه عرفه واعتذر منه وغيره - فيما يقال - إلى قوله :

* وبذاك تنعاب الغراب الأسود (٤) *

وقال ؛ دخلت يثرب وفي شعري صنعه ، ثم خرجت منها وأنا أشعر العرب.

كذا الروايه. وأما أبو الحسن فكان يرى ويعتقد أن العرب لا تستنكر الإقواء.

ويقول : قلت قصيده إلا- وفيها الإقواء. ويعتدل لذلك بأن يقول : إن كل بيت منها شعر قائم برأسه. وهذا الاعتلال منه يضعف ويقبح التضمين في الشعر.

وأنشدنا أبو عبد الله الشجرى يوما لنفسه شعرا مرفوعا ، وهو قوله :

نظرت بسنجار كنظره ذى هوى

رأى وطنا فانهلّ بالماء غالبه

لأونس من أبناء سعد طعائنا

يزنّ الذى من نحوهن مناسبة (٥)

ص: ٢٥٦

، وبلا نسبة فى اللسان (وجه) وهمع الهوامع ١ / ٩٩ وصدف البيت ىرؤى : * زعم البوارح أن رحلتنا غدا*
٢- البيت للنابعه الذىبانى فى ديوانه ص ٨٩ ، والأزهيه ص ١١٩ ، وخزانه الأدب ٢ / ١٣٣ ، ٤٤٨ ، ٧ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ ولسان العرب
(قوا).

٣- سبق تخريجه.

٤- عجز بيت للنابعه فى ديوانه ص ٨٩ واللسان (سنع) ، والتاج (حتم).

٥- آنس الشخص : أبصره.

يقول فيها يصف البعير :

فقامت إليه خدله الساق أعلقت

به منه مسموما دوينه حاجبه (١)

فقلت : يا أبا عبد الله : أتقول (دوينه حاجبه) مع قولك (مناسبه) و (أشابهه)! فلم يفهم ما أردت ، فقال : فكيف أصنع؟ أليس هاهنا تضع الجرير (٢) على القرمه (٣) ، على الجرفه (٤)؟ وأوماً إلى أنفه ، فقلت : صدقت ، غير أنك قلت (أشابهه) و (غالبه) فلم يفهم ، وأعاد اعتذاره الأول. فلما طال هذا قلت له : أيحسن أن يقول الشاعر :

(أذنتنا بينها أسماء

ربّ ثاو يملّ منه الثواء) (٥)

ومطلت الصوت ومكّنته ، ثم يقول مع ذلك :

* ملك المنذر بن ماء السماءى (٦) *

فأحس حينئذ ، وقال : أهذا! أين هذا من ذاك! إن هذا طويل ، وذاك قصير.

فاستروح إلى قصر الحركه فى (حاجبه) وأنها أقلّ من الحرف فى (أسماء) و (السماء).

وسألته يوماً فقلت له : كيف تجمع (دكانا)؟ فقال : دكاكين ، قلت : فسرحانا؟

قال : سراحين ، قلت : ففرطانا (٧)؟ قال : قراطين ، قلت : فعثمان؟ قال : عثمانون.

فقلت له : هلا قلت أيضا عثمانين؟ قال : أيش عثمانين! رأيت إنسانا يتكلم بما ليس

ص: ٢٥٧

١- قال ابن سيده : فإنى لا- أعرف دون تؤنث بالهاء بعلامه تأنيث ولا بغير علامه ، ألا ترى أن النحويين كلهم قالوا : الظروف كلها مذكرة إلا قدام ووراء؟ وخدله الساق : ممتلئه الساق.

٢- الجرير : حبل من آدم يخطم به البعير.

٣- القرمه : بالفتح والضم. من سمات الإبل على الأنف. اللسان (قرم) والقاموس.

٤- الجرفه : بالفتح والضم. من سمات الإبل فى الفخذ وقيل تحت الأذن. اللسان (قرم) والقاموس.

٥- البيت للحارث بن حلزه فى ديوانه ص ١٩ ، والأغانى ١١ / ٣٦ ، وخزانه الأدب ٣ / ١٨١ ، ١٨٢ ، وشرح المعلمات السبع ص ٢١٦ ، ولسان العرب (قفا) ، والمقاصد النحويه ٢ / ٤٤٥.

- ٦- عجز البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٢٩ ، ولسان العرب (قوا) وخزانه الأدب ٤ / ٣٦٢ ، وشرح القصائد السبع ٤٧٤ ،
والشعر والشعراء ١ / ٢٠٤ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٣٢٠ .
- ٧- القرطان : كالبرذعه لذوات الحافر. اللسان (قرطن).

من لغته ، والله لا أقولها أبدا.

والمروى عنهم فى شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجمل الجميل فيها أكثر من أن يورد أو جزء من أجزاء كثيره منه.

فإن قلت : فإن العجم أيضا بلغتهم مشغوفون ، ولها مؤثرون ، ولأن يدخلها شىء من العربى كارهون ؛ ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعرا فيه ألفاظ من العربى عيب به ، وطعن لأجل ذلك عليه. فقد تساوت حال اللغتين فى ذلك. فأية فضيله للعربيه على العجميه؟

قيل : لو أحست العجم بلطف صناعه العرب فى هذه اللغه ، وما فيها من الغموض والزقه والدقه لاعتذرت من اعترافها بلغتها ، فضلا عن التقديم لها ، والتنويه منها.

فإن قيل : لا ، بل لو عرفت العرب مذاهب العجم فى حسن لغتها ، وسداد تصرفها ، وعدوبه طرائقها لم تبأ (1) بلغتها ، ولا رفعت من رءوسها باستحسانها. وتقدمها.

قيل : قد اعتبرنا ما تقوله ، فوجدنا الأمر فيه بضده. وذلك أنا نسأل علماء العربيه ممن أصله عجمى وقد تدرّب بلغته قبل استعرايه ، عن حال اللغتين ، فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ؛ لبعده فى نفسه ، وتقدم لطف العربيه فى رأيه وحسه. سألت غير مرّه أبا علىّ - رضى الله عنه - عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحوا مما حكيت.

فإن قلت : ما تنكر أن يكون ذلك ، لأنه كان عالما بالعربيه ، ولم يكن عالما باللغه العجميه ، ولعله لو كان عالما بها لأجاب بغير ما أجاب به. قيل : نحن قد قطعنا بيقين ، وأنت إنما عارضت بشكك ، ولعلّ هذا ليس قطعنا كقطعنا ، ولا يقينا كيقينا.

وأیضا فإن العجم العلماء بلغه العرب وإن لم يكونوا علماء بلغه العجم فإن قواهم فى العربيه تؤيد معرفتهم بالعجميه ، وتؤنسهم بها ، وتزید فى تنبيههم على أحوالها ؛ لاشتراك العلوم اللغويه واشتباكها وتراميتها إلى الغايه الجامعه لمعانيها. ولم نر أحدا

ص: ٢٥٨

١- بأى يباى بأوا : فخر ، والبأو : الكبر والفخر ، والبأى لغه فى البأو. اللسان (بأى).

من أشيأنا فيها - كأبى حاتم (١) ، وبندار (٢) ، وأبى عىى ، وفلان ، وفلان - يسوون بينهما ولا يقربون بين حالهما. وكان هذا موضع ليس للخلاف فيه مجال ؛ لوضوحه عند الكافه. وإنما أوردنا منه هذا القدر احتياطا به ، واستظهارا على مورد له عسى أن يورده.

فإن قلت : زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا- تختلف فيها ، وقد نراها ظاهره الخلاف ؛ ألا- ترى إلى الخلاف فى (ما) الحجازية ، والتميمية ، وإلى الحكاية فى الاستفهام عن الأعلام فى الحجازية ، وترك ذلك فى التميمية ، إلى غير ذلك ، قيل : هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته ، محتقر غير محتفل به ، ولا- معيج (٣) عليه ، وإنما هو فى شىء من الفروع يسير. فأما الأصول وما عليه العائمه والجمهور ، فلا خلاف فيه ، ولا مذهب للطاعن به. وأيضا فإن أهل كل واحد من اللغتين عدد كثير ، وخلق (من الله) عظيم ، وكل واحد منهم محافظ على لغته ، لا يخالف شيئا منها ولا يوجد عنده تعاد فيها. فهل ذلك إلا لأنهم يحتاطون ، ويقتاسون ، ولا يفرطون ، ولا يخلطون. ومع هذا فليس شىء مما يختلفون فيه - على قلته وخفته - إلا له من القياس وجه يؤخذ به. ولو كانت هذه اللغة حشوا مكىلا ، وحثوا مهىلا ، لكثرت خلافتها ، وتعادت أوصافها : فجاء عنهم جر الفاعل ، ورفع المضاف إليه والمفعول به ، والجزم بحروف النصب ، والنصب بحروف الجزم ؛ بل جاء عنهم الكلام سدى غير محصل ، وغفلا من الإعراب ، ولاستغنى بإرساله وإهماله عن إقامه إعرابه ، والكلف الظاهره بالمحاماه على طرد أحكامه.

هذا كله وما أكنى عنه من مثله - تحاميا للإطاله به - إن كانت هذه اللغة شيئا خوطبوا به ، وأخذوا باستعماله. وإن كانت شيئا اصطلاحوا عليه ، وترافدوا بخواطرها ومواد حكمهم على عمله وترتيبه ، وقسمه أنحاءه ، وتقديمهم أصوله ،

ص : ٢٥٩

١- هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني البصري ، أستاذ المبرد. مات سنة ٢٥٥ هـ وانظر البغية. (١ / ٢٠٦).

٢- هو بندار بن عبد الحميد أبو عمر الكرخي الأصبهاني المعروف بابن لزه. البغية (١ / ٤٧٦).

٣- العيج : شبه الاكتراث ، يقال : ما عاج بقوله عيجا : لم يكثر له. اللسان (عيج).

وإتباعهم إياها فروعه - وكذا ينبغي أن يعتقد ذلك منهم ؛ لما ذكره آنفا - فهو مفخر لهم ، ومعلم من معالم السداد ، دلّ على فضيلتهم.

والذى يدلّ على أنهم قد أحسّوا ما أحسّسنا ، وأرادوا [وقصدوا] ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئا : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا ، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا.

فالغائب ما كانت الجماعه من علمائنا تشاهده من أحوال العرب (ووجهها) ، وتضطرّ إلى معرفته من أغراضها وقصودها : من استخفافها شيئا أو استثقاله ، وتقبّله أو إنكاره ، والأنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجّب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهده بالقصود ، بل الحالفه على ما فى النفوس ؛ ألا ترى إلى قوله :

تقول - وصكّت وجهها بيمينها -

أبعلى هذا بالرحى المتقاعس! (١)

فلو قال حاكيا عنها : أبعلى هذا بالرحى المتقاعس - من غير أن يذكر صكّ الوجه - لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجّبه منكره ، لكنّه لما حكى الحال فقال : (وصكّت وجهها) علم بذلك قوّه إنكارها ، وتعاضم الصورة لها. هذا مع أنك سامع لحكاية الحال ، غير مشاهد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولعظم الحال فى نفس تلك المرأه أبين ، وقد قيل (ليس المخبر كالمعاين) ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأه بقوله : وصكّت وجهها ، لم نعرف به حقيقه تعاضم الأمر لها. وليست كلّ حكاية تروى لنا ، ولا كلّ خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التابعه له ، المقترنه - كانت - به. نعم ولو نقلت إلينا لم نغد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها.

وكذلك قول الآخر :

ص: ٢٦٠

١- البيت لهذلول بن كعب العنبرى فى شرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ٦٩٦ ، وبلا- نسبه فى خزانه الأدب ٨ / ٤٣٠ ، والخصائص ١ / ٢٤٥ ، والدرر ١ / ٢٩٣ ، واللامات ص ٥٨ ، والمنصف ١ / ١٣٠. القعس : نقيض الحذب ، وهو خروج الصدر ودخول الظهر. اللسان (قعس).

* قلنا لها قفى لنا قالت قاف (١) *

لو نقل إلينا هذا الشاعر شيئاً آخر من جملة الحال فقال مع قوله «قالت قاف»: (وأمسكت بزمام بعيرها) ، أو (عاجته علينا) لكان أبين لما كانوا عليه ، وأدلّ على أنها أرادت : وقفت ، أو توقّفت ، دون أن يظنّ أنها أرادت : قفى لنا! أى يقول لى : قفى لنا! متعجّبه منه. وهو إذا شاهدها وقد وقفت علم أن قولها (قاف) إجابته له ، لا ردّ لقوله وتعجّب منه فى قوله «قفى لنا».

وبعد فالحمّالون والحمّاميون ، والساسة ، والوقّادون ، ومن يليهم ويعتدّ منهم ، يستوضحون من مشاهدته الأحوال ما لا يحصّله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبر به عنه ، ولم يحضره ينشده. أولاً- تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه ، وينعم تصويره له فى نفسه استعطفه ليقبل عليه ؛ فيقول له : يا فلان ، أين أنت ، أرني وجهك ، أقبل علىّ أحدّئك ، أما أنت حاضر يا هناه. فإذا أقبل عليه ، وأصغى إليه ، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه ، أو نحو ذلك. فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابله العين ، مجزئاً عنه لما تكلف القائل ، ولا كلف صاحبه الإقبال عليه ، والإصغاء إليه. وعلى ذلك قال :

العين تبدى الذى فى نفس صاحبها

من العداوه أو ودّ إذا كانا (٢)

وقال الهذليّ :

رفونى وقالوا : يا خويلد لا ترع

فقلت - وأنكرت الوجوه - : هم هم (٣)

ص: ٢٦١

١- الرجز بلا نسبه فى اللسان (وقف) والتهذيب ١٥ / ٦٧٩ ، والتاج (سين). رفونى : سكونى. وقال ابن هانئ يريد رفونى ، فألقى الهمزه. ومعناه أنى فزعت فطار قلبى فضموا بعضى إلى بعض. وانظر اللسان (رفأ ، رفو).

٢- البيت فى بيان الجاحظ بتحقيق الأستاذ هارون ١ / ٧٩. وقبله : والعين تنطق ، والأفواه صامته حتى ترى من ضمير القلب تبياناً (نجار).

٣- البيت له فى خزانه الأدب ١ / ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٥ / ٨٦ ، وشرح أشعار الهذليين ٣ / ٣٣٧ ، والصاحبى فى فقه اللغة ص ١٨٣ ، ولسان العرب (رفأ) ، (روع) ، (رفا) ، (ها) ، والمعانى الكبير ص ٩٠٢ ، وللهدلى دون تحديد فى إصلاح المنطق ص ١٥٣ ، وأمالى المرتضى ١ / ٣٥٠ ، وتذكره النحاه ص ٥٧١ ، وبلا نسبه فى الاشتقاق ص ٤٨٨ ، وجمهره اللغة ص ٧٨٨.

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهده الوجوه ، وجعلها دليلا على ما فى النفوس .

وعلى ذلك قالوا : «رب إشاره أبلغ من عبارته» وحكاية الكتاب من هذا الحديث ، وهى قوله : (ألا تا) و (بلى فا). وقال لى بعض مشايخنا رحمه الله : أنا لا أحسن أن أكلم إنسانا فى الظلمه .

ولهذا الموضع نفسه ما توقّف أبو بكر عن كثير ممّا أسرع إليه أبو إسحاق من ارتكاب طريق الاشتقاق ، واحتجّ أبو بكر عليه بأنه لا- يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقوله إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ، ولم ندر ما حديثها ، ومثّل له بقولهم (رفع عقيرته) إذا رفع صوته . قال له أبو بكر : فلو ذهبنا نشتقّ لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبعد الأمر جدّا ؛ وإنما هو أنّ رجلا قطعت إحدى رجله فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته ، أى رجله المعقوره . قال أبو بكر : فقال أبو إسحاق : لست أدفع هذا .

ولذلك قال سيبويه فى نحو من هذا : أو لأن الأوّل وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر ، يعنى ما نحن عليه من مشاهده الأحوال والأوائل .

فليت شعرى إذا شاهد أبو عمرو وابن أبى إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخلف الأحمر ، والأصمعى ، ومن فى الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهده وذلك الحضور ما لا تؤدّيه الحكايات ، ولا تضبطه الروايات ، فتضطرّ إلى قصود العرب ، وغوامض ما فى أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلّته عليه إشاره ، لا- عبارته ، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقا فيه ، غير متّهم الرأى والنحيزه والعقل .

فهذا حديث ما غاب عنا فلم ينقل إلينا ، وكأنه حاضر معنا ، مناج لنا .

وأما ما روى لنا فكثير . منه ما حكى الأصمعى عن أبى عمرو قال : سمعت رجلا من اليمن يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابى فاحتقرها . فقلت له : أتقول جاءته كتابى ! قال : نعم أليس بصحيفه . أفتراك تريد من أبى عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدرّبوا ، وقاسوا ، وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابنا جافيا غفلا ، يعلّل هذا

الموضع بهذه العله ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا (يهتاجواهم) لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربي ذلك ، ووقفهم على سمته وأمه .

وحدّثنا أبو عليّ عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال : سمعت عماره بن عقيل ابن بلال بن جرير يقرأ (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) [سوره يس : ٤٠] فقلت له ما تريد؟ قال : أردت : سابق النهار. فقلت له : فهلا قلته؟ فقال : لو قلته لكان أوزن. ففي هذه الحكايه لنا ثلاثه أغراض مستنبطه منها : أحدها تصحيح قولنا : إن أصل كذا كذا ، والآخر قولنا : إنها فعلت كذا لكذا ؛ ألا تراه إنما طلب الخفّه ، يدلّ عليه قوله : لكان أوزن : أى أنقل فى النفس وأقوى ، من قولهم : هذا درهم وازن : أى ثقيل له وزن. والثالث أنها قد تنطق بالشىء غيره فى أنفسها أقوى منه ؛ لإيثارها التخفيف.

وقال سيبويه حدّثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له أما بمكان كذا وكذا وجد (١)؟ فقال : بلى وجازا ، أى أعرف بها وجازا ، وقال أيضا : وسمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل ، فقال : اللهم ضبعا وذئبا ، فقلنا : له ما أردت؟ فقال : أردت : اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا ، كلّهم يفسّر ما ينوى .

فهذا تصريح منهم بما ندّعيه عليهم ، ونسبه إليهم .

وسألت الشجرى يوما فقلت : يا أبا عبد الله ، كيف تقول ضربت أخاك؟ فقال : كذاك. فقلت : أفتقول : ضربت أخوك؟ فقال : لا أقول : أخوك أبدا. قلت : فكيف تقول ضربنى أخوك؟ فقال : كذاك. فقلت : ألسنت زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدا؟ فقال أيش ذا! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا فى معناه إلا كقولنا نحن : صار المفعول فاعلا ، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتّه فإنه هو لا محاله .

ومن ذلك ما يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أن قوما من العرب أتوه ، فقال لهم : من أنتم؟ فقالوا : نحن بنو غيّان ، فقال : بل أنتم بنو رشدان (٢). فهل هذا إلا كقول

ص : ٢٦٣

١- الوجذ : النقره فى الجبل تمسك الماء ويستنقع فيها ، والجمع وجذان ووجاذ. اللسان (وجذ).

٢- قال النبى صلى الله عليه وسلم : رشدان - بالفتح - ليحاكى به غيّان ، قال ابن سيده : وهذا واسع كثير فى كلام العرب ؛ يؤثرون المحاكاه تاركين القياس ، كقولهم : عيناء حوراء ، من الحير العين. وانظر اللسان (رشد).

أهل الصنّاعه : إن الألف والنون زائدتان ، وإن كان - عليه السلام - لم يتفوّه بذلك ، غير أن اشتقاقه إياه من الغيّ بمنزله قولنا نحن : إن الألف والنون فيه زائدتان. وهذا واضح. وكذلك قولهم : إنما سمّيت هانئا لتهنأ ، قد عرفنا منه أنهم كأنهم قد قالوا : إن الألف في هانئ زائده ، وكذلك قولهم : فجاء (1) يدرم من تحتها - أي يقارب خطاه ، لثقل الخريظه بما فيها ، فسمى دارما - قد أفادنا اعتقادهم زياده الألف في دارم عندهم.

* * *

ص: ٢٦٤

١- «ابن مالك بن حنظله أبو حى من تيم وكان يسمى بحرا لأنّ أباه أتاه قوم فى حماله فقال له يا بحر ائتنى بخريظه المال فجاءه يحملها وهو يدرم تحتها : يقارب خطاه وأصله من درمت الفأره والأرنب والقنفذ تدرم - بالكسر - درما ، فسمى دارما لذلك. اللسان والقاموس (درم).

باب فى الحمل على الظاهر

وإن أمكن أن يكون المراد غيره

اعلم أن المذهب هو هذا الذى ذكرناه ، والعمل عليه ، والوصية به . فإذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله ، وإن أمكن أن تكون الحال فى باطنه بخلافه ؛ ألا ترى أن سيوييه حمل سيدا على أنه مما عينه ياء ، فقال فى تحقيره : سيد ، كديك ودييك ، وفيل وفيل . وذلك أن عين الفعل لا ينكر أن تكون ياء ، وقد وجدت فى سيد ياء ، فهى فى ظاهر أمرها ، إلى أن يرد ما يستنزل عن بادى حالها .

فإن قلت : فإننا لا نعرف فى الكلام تركيب (س ي د) فهلا لئما لم يجد ذلك ، حمل الكلمه على ما فى الكلام مثله ، وهو ما عينه من هذا اللفظ واو ، وهو السواد والسودد ، ونحو ذلك؟

قيل : هذا يدلّك على قوه الظاهر عندهم ، وأنه إذا كان ممّا تحتمله القسمه ، وتنظمه القضيّه ، حكم به وصار أصلا على بابه . وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم تقبله الأ-صول ولا- تستنكره ألما يحكم به ، حتى يوجد له نظير . وذلك أن النظر - لعمري - مما يؤنس به ، فأما ألا تثبت الأحكام إلا به فلا ؛ ألا ترى أنه قد أثبت فى الكلام فعلت تفعل ، وهو كدت تكاد ، وإن لم يوجدنا غيره ، وأثبت بانقحل باب (انفعل) ، وإن لم يحك هو غيره ، وأثبت بساخين (فاعيلا) وإن لم يأت بغيره .

فإن قلت : فإنّ (سيدا) ممّا يمكن أن يكون من باب ريح وديمه ، فهلا توقّف عن الحكم بكون عينه ياء ؛ لأنه لا يأمن أن تكون واوا؟ قيل : هذا الذى تقوله إنما تدعى فيه ألا يؤمن أن يكون من الواو ؛ وأما الظاهر فهو ما تراه . ولسنا ندع حاضرا له وجه من القياس لغائب مجوّز ليس عليه دليل .

فإن قيل : كثره عين الفعل واوا تقود إلى الحكم بذاك ، قيل : إنما يحكم بذاك مع عدم الظاهر ، فأما والظاهر معك ، فلا معدل عنه بك . لكن - لعمري - إن لم

يكن معك ظاهر احتجت إلى التعديل ، والحكم بالأليق ، والحمل على الأكثر.

وذلك إذا كانت العين ألفا مجهوله فحيثما ما تحتاج إلى تعديل الأمر ، فتحمل على الأكثر. فلذلك قال في ألف (آء) (1) : إنها بدل من واو. وكذلك ينبغي أن تكون ألف (الراء) لضرب من النبت ، وكذلك ألف (الصاب) لضرب من الشجر. فأما ألا يجيء من ذلك اللفظ نظير فتعلل بغير نافع ولا مجد ؛ ألا ترى أنك تجد من الأصول ما لم يتجاوز به موضع واحد كثيرا. من ذلك في الثلاثي حوشب (2) ، وكوكب ، ودودري (3) ، وأبنيم. فهذه ونحوها لا تفارق موضعا واحدا ، ومع ذلك فالزوائد فيها لا تفارقها.

وعلى نحو مما جئنا به في (سيد) حمل سيبويه عينا ، فأثبت به (فيعلا) مما عينه ياء ، وقد كان يمكن أن يكون (فوعلا) و (فوعولا) من لفظ العين ومعناها ، ولو حكم بأحد هذين المثالين لحمل على مألوف غير منكور ؛ [ألا ترى أن فوعلا وفوعولا] لا مانع لكل واحد منهما أن يكون في المعتل كما يكون في الصحيح ، وأما (فيعل) - بفتح العين - مما عينه معتله فعزيز ، ثم لم يمنعه عزه ذلك أن حكم به على (عين) وعدل عن أن يحمله على أحد المثالين اللذين كل واحد منهما لا مانع له من كونه في المعتل العين كونه في صحيحها. وهذا أيضا مما يبصر كبقوه الأخذ بالظاهر عندهم ، وأنه مكين القدم راسيها في أنفسهم.

وكذلك يوجب القياس فيما جاء من الممدود لا يعرف له تصرف ، ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلا ، فينبغي حينئذ أن يعتقد فيها أنها أصلية. وكذلك همزه (قساء) (4) فالقياس يقتضى اعتقاد كونها أصلا ، اللهم إلا أن يكون (قساء) هو (قسي) في قوله :

ص: ٢٦٦

- ١- آءه تجمع على آء بوزن عاع : هو نوع من الشجر. اللسان (أوأ).
- ٢- الحوشب : العظيم البطن ، المنتفخ الجبين. وانظر اللسان (حشب).
- ٣- الدودري : العظيم الخصيتين ، لم يستعمل إلا مزيدا إذ لا يعرف في الكلام مثل ددر. اللسان (ددر).
- ٤- قساء : موضع ، وقد قيل : هو قسي بعينه. قال الوزير : قساء - بكسر القاف - اسم موضع مصروف ، وقساء - بضم القاف - اسم موضع غير مصروف. اللسان (قسا).

فإن كان كذلك وجب أن يحكم بكون همزه (قساء) أنها بدل من حرف العله الذى أبدلت منه ألف (قسى). وأن يكون ياء أولى من أن يكون واوا؛ لما ذكرناه فى كتابنا فى شرح المقصور والممدود ليعقوب بن السكيت.

فإن قلت : فلعلّ (قسى) هذا مبدل من (قساء) والهمزه فيه هى الأصل. قيل :

هذا حمل على الشذوذ؛ لأن إبدال الهمز شاذّ ، والأوّل أقوى ؛ لأن إبدال حرف العله همزه إذا وقع طرفاً بعد ألف زائده هو الباب.

وذكر محمد (٢) بن الحسن (أروى) فى باب (أرو) فقلت لأبى على : من أين له أن اللام واو؟ وما يؤمنه أن تكون ياء ، فتكون من باب التّقوى ، والرعى؟ فجنح إلى ما نحن عليه : من الأخذ بالظاهر ، وهو القول.

فاعرف بما ذكرته قوّه اعتقاد العرب فى الحمل على الظاهر ، ما لم يمنع منه مانع. وأمّا حيوه ، والحيوان فيمنع من حمله على الظاهر أنا لا- نعرف فى الكلام ما عينه ياء ولامه واو ، فلا- بدّ أن تكون الواو بدلاً من ياء ، لضرب من الاتساع مع استئثار التضعيف فى الياء ، ولمعنى العلميه فى حيوه. وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير فى حاجيت ، وهاهيت ، وعاعيت كان إبدال اللام فى الحيوان - ليختلف الحرفان - أولى وأحجى.

فإن قلت : فهلا حملت الحيوان على ظاهره ، وإن لم يكن له نظير ، كما حملت سيدا على ظاهره ، وإن لم تعرف تركيب (س ي د)؟ قيل : ما عينه ياء كثر ، وما عينه ياء ولامه واو مفقود أصلاً من الكلام. فلهذا أثبتنا سيدا ، ونفينا (ظاهر أمر) الحيوان.

ص: ٢٦٧

١- البيت لابن أحمر فى ديوانه ص ١٥٩ ، ولسان العرب (قسأ) ، (جرب) ، (هجل) ، وجمهره اللغه ص ٢٦٦ ، ٢٨٩ ، والتاج (فقأ) ، (جنن) ، (قسا) ، ويروى البيت : بهجل من قسا ذفر الخزامى تهادى الجرياء به الحنينا و «الهجل» المطمئن من الأرض ذفر الخزامى : ذكى ربح الخزامى ، طيبها. والخزامى : نبت. ويقال للشمال «الجرياء» وانظر الكامل ٢ / ٣٦٧.

٢- هو ابن دريد. وانظر اللسان (روى).

وكذلك القول فى نون عنتر ، وعنبر : ينبغى أن تكون أصلا ، وإن كان قد جاء عنهم نحو عنبس ، وعنسل ؛ لأن ذينك أخرجهما الاشتقاق . وأما عنتر وعنبر ، وخنشلت (١) وحنزقر (٢) ، وحنبتر (٣) ، ونحو ذلك فلا اشتقاق يحكم له بكون شىء منه زائدا ، فلا بد من القضيّه بكونه كله أصلا . فاعرف ذلك ، واكتف به بإذن الله تعالى .

* * *

ص : ٢٦٨

١- الخنشلت : المسن من الناس والإبل . اللسان (خنشل) . الحنزقر : القصير الدميم من الناس . اللسان (حنزقر) . والحنبتر : الشده . اللسان (حنبتر) .

وتنزيلها تقديرا وحكما ، لا زمانا ووقتا

هذا الموضوع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه ، لا حقيقته تحته. وذلك كقولنا : الأصل فى قام قوم ، وفى باع بيع ، وفى طال طول ، وفى خاف ، ونام ، وهاب خوف ، ونوم ، وهيب ، وفى شدّ شدد ، وفى استقام استقوم ، وفى يستعين يستعون ، وفى يستعدّ يستعدد. فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها - مما يدعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرّه يقال ؛ حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع قام زيد : قوم زيد ، وكذلك نوم جعفر ، وطول محمد ، وشدد أخوك يده ، واستعدد الأمير لعدوّه ؛ وليس الأمر كذلك ، بل بضده. وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه.

وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا). فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر.

ويدلّ على أن ذلك عند العرب معتقد كما أنه عندنا مراد معتقد إخراجها بعض ذلك مع الضروره ، على الحدّ الذى نتصوّره نحن فيه. وذلك قوله :

صددت فأطولت الصدود وقلما

وصال على طول الصدود يدوم (1)

هذا يدلّك على أن أصل أقام أقوم ، وهو الذى نومي نحن إليه ونتخيله ، فربّ حرف يخرج هكذا منبهه على أصل بابه ، ولعله إنما أخرج على أصله فتجشّم ذلك فيه لما يعقب من الدلاله على أوليه أحوال أمثاله.

وكذلك قوله :

ص : ٢٦٩

١- البيت للمرار الفقعسى فى ديوانه ص ٤٨٠ ، الأزهيه ص ٩١ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، خزانه الأدب ١ / ١٤٥ ، ولسان العرب (طول) ، (قلل) وهمع الهوامع ٢ / ٨٣ ، ٢٢٤.

* أنى أجود لأقوام وإن ضننوا (١) *

فأنت تعلم بهذا أن أصل شلت يده شلت : أى لو جاء مجيء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه. وقد قال الفرزدق :

ولو رضيت يداى بها وضنت

لكان على فى القدر الخيار (٢)

(فأصل ضنت إذا ضننت ، بدلاله قوله : ضننوا).

وكذلك قوله :

تراه - وقد فات الرماه - كأنه

أمام الكلاب مصغى الخد أصلم (٣)

تعلم منه أن أصل قولك : هذا معطى زيد : معطى زيد.

ومن أدلّ الدليل على أن هذه الأشياء التى ندعى أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كانت مرّه مستعمله ثم صارت من بعد مهمله ما تعرضه الصنعه فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعدّره. وذلك كقولنا فى شرح حال الممدود غير المهموز الأصل ؛ نحو سماء ، وقضاء. ألا ترى أن الأصل سماو ، وقضاي ، فلما وقعت الواو والياء طرفا بعد ألف زائده قلبتا ألفين ، فصار التقدير بهما إلى سما ،

ص : ٢٧٠

١- عجز البيت لقعب ابن أم صاحب فى سمط اللآلى ص ٥٧٦ ، والكتاب ١ / ٢٩ ، ٣ / ٥٣٥ ، ولسان العرب (ظلل) ، (صنن) ، والمنصف ١ / ٣٣٩ ، ٢ / ٣٠٣ ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب ١ / ١٥٠ ، ٢٤٥ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٢٤١ ، والمقتضب ١ / ١٤٢ ، ٢٥٣ ، ٣ / ٢٥٤. ويروى صدره : * مهلا أعاذل قد جرّبت من خلقى *

٢- البيت للفرزدق فى ديوانه ١ / ٢٩٤ ، والمحتسب ٢ / ١٨١ ، والمقرب ١ / ٢٥٢ ، ويروى (للقدر) مكان فى القدر. والكامل ١ / ١٧٨ بتحقيقى. وقبله. ندمت ندامه الكسعى لما غدت منى مطلقه نوار وكانت جنتى فخرجت منها كآدم حين أخرجه الضرار ولو أنى ملكت يدى ونفسى لكان على للقدر الخيار «ونوار» هذه كانت زوجته. تاقت نفسه إليها بعد أن طلقها ثلاثا.

٣- البيت لأبى خراش الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢١٩ ، والمعانى الكبير ص ٧٣٠ ، وبلا نسبه فى الممتع فى التصريف ٢ / ٥٥٦ ، والمنصف ٢ / ٨١. أصلم : مقطوع الأذنين.

وقضاً ، فلما التقت الألفان تحرّكت الثانية [منهما] فانقلبت همزه ، فصار ذلك إلى سماء ، وقضاء. أفلا تعلم أن أحد ما قدّرته - وهو التقاء الألفين - لا قدره لأحد على النطق به.

(وكذلك) ما نتصوّره ونبّه عليه أبداً من تقدير (مفعول) مما عينه أحد حرفي العله ؛ وذلك نحو مبيع ، ومكيل ، ومقول ، ومصوغ ؛ ألا- تعلم أن الأصل مبيوع ، ومكيول ، ومقول ، ومصوغ ، فنقلت الضمّه من العين إلى الفاء ، فسكنت ، وواو مفعول بعدها ساكنه ، فحذفت إحداهما - على الخلاف فيهما - لالتقاء الساكنين.

فهذا جمع لهما تقديرا وحكما. فأما أن يمكن النطق بهما على حال فلا.

واعلم مع هذا أن بعض ما ندعى أصليته من هذا الفنّ قد ينطق به على ما ندّعيه من حاله - وهو أقوى الأدلّه على صحّحه ما نعتقده من تصوّر الأحوال الأول - وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازيّة والتميميّة ؛ ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التميمية - نحو شدّ ، وضنّ ، وفرّ ، واستعدّ ، واصطبّ (1) يا رجل ، واطمئنّ يا غلام - : إن الأصل اشدد ، واضنن ، وافرر ، واستعدد ، واصطب ، واطمئنن ، ومع هذا فهكذا لغه أهل الحجاز ، وهي اللغة الفصحى القدمى.

ويؤكّد ذلك قول الله سبحانه : (فَمِمَّا اسْتِطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ) [الكهف : ٩٧] ، أصله استطاعوا ، فحذفت التاء لكثرة الاستعمال ، ولقرب التاء من الطاء ، وهذا الأصل مستعمل ؛ ألا ترى أن عقبيه قوله تعالى : (وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا) [الكهف : ٩٧].

وفيه لغة أخرى ؛ وهي : استعت بحذف الطاء كحذف التاء ؛ ولغه ثالثة : اسطعت ، بقطع الهمزة مفتوحه ، ولغه رابعة : أستعت ، مقطوعه الهمزة مفتوحه أيضا. فتلك خمس لغات : استطعت ، واسطعت ، واستعت ، واسطعت ، وأستعت. وروينا بيت الجران :

وفيك إذا لا لاقيتنا عجرفيه

فما نستيع من يتعجرف (٢)

ص : ٢٧١

١- اصطب : صب.

٢- البيت لجران العود في ديوانه ص ٥٧ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٢٠٢ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٩٤.

بضمّ حرف المضارعه وبالتاء.

ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتلّ العين ؛ نحو مبيع ، ومخيّط ، ورجل مدين ، من اللّدين. فهذا كله معيّر. وأصله مبيوع ، ومديون ، ومخيوط ، فغير ، على ما مضى. ومع ذلك فبنو تميم - على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعيّ - يتمّون مفعولا من الياء ، فيقولون : مخيوط ومكيول ؛ قال :

قد كان قومك يزعمونك سيّدا

وإخال أنك سيّد معيون (١)

وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

* وكأنها تفّاحه مطبوبة (٢) *

وقال علقمه بن عبده :

* يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم (٣) *

ويروى : يوم رذاذ.

وربما تخطّوا الياء في هذه إلى الواو ، وأخرجوا مفعولا منها على أصله ؛ وإن كان (أثقل منه من) الياء. وذلك قول بعضهم : ثوب مصوون ، وفرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه. وأنشدوا فيه :

* والمسك في عنبره مدووف (٤) *

ص : ٢٧٢

١- البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٨ ، وجمهره اللغه ص ٩٥٦ ، والحيوان ١٤٢ / ٢ ، وشرح التصريح ٣٩٥ / ٢ ، ولسان العرب (عين) وبلا نسبه في أوضح المسالك ٤٠٤ / ٤ ، وشرح الأشموني ٧٦٦ / ٣ ، والمقتضب ١٠٢ / ١. والمعيون : المصاب بالعين.

٢- البيت لشاعر تميمي في المقاصد النحويه ٥٧٤ / ٤ ، وبلا- نسبه في أوضح المسالك ٤٠٤ / ٤ ، والمقتضب ١٠١ / ١ ، والمنصف ٢٨٦ / ١ ، ٣ / ٤٧.

٣- عجز البيت لعلقمه بن عبده في ديوانه ص ٥٩ ، وجمهره اللغه ص ٩٦٣ ، وخزانه الأدب ٢٩٥ / ١١ ، وشرح المفصل ٧٨ / ١٠ ، ٨٠ ، والمقتضب ١٠١ / ١ ، والممتع في التصريف ٤٦٠ / ٢ ، وبلا نسبه في شرح الأشموني ٨٦٦ / ٣ ، وصدر البيت : * حتّى تذكّر بيضات وهيّجه *

٤- الرجز بلا- نسبه في لسان العرب (دوف) ، وتاج العروس (دوف) وشرح المفصل ٨٠ / ١٠ ، والممتع في التصريف ٣٦١ / ٢ ،

ولهذا نظائر كثيرة ؛ إلا أن هذا سمتها وطريقها.

فقد ثبت بذلك أن هذه الأصول الموماً إليها على أضرب :

منها ما لا يمكن النطق به أصلاً ؛ نحو ما اجتمع فيه ساكنان ؛ كسماء ، ومبيع ، ومصوغ ، ونحو ذلك.

ومنها ما يمكن النطق به ، غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه وأطراحه ، إلا أن يشدّ الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهه ودليلاً على أوليته حاله ؛ كقولهم : لححت عينه ، وألل السقاء ، إذا تغيرت ريحه ، وكقوله :

لا بارك الله في الغواني هل

يصبحن إلا لهنّ مَطْلَب (١)

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسر ، وموقن ، والواو في نحو ميزان ، وميعاد ، وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرف منه إذا كانت فاؤه صاداً ، أو ضاداً ، أو طاء ، أو ظاء ، أو دالاً ، أو ذالاً ، أو زاياء على أصله ، وامتناعهم من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائده ، وامتناعهم من جمع الهمزتين في كلمة واحدة ملتفتين غير عينين. فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده ، يمتنع منه استكراها للكلفه فيه ، وإن كان النطق به ممكناً غير متعذّر.

وحدّثنا أبو عليّ رحمه الله فيما حكاه - أظنه - عن خلف الأحمر : قال : يقال التقطت النوى ، واشتقطته ، واضتقطته. فصحّ تاء افتعل وفاؤه ضاد ، ونظائره - مما يمكن النطق به إلا - أنه رفض استثقالا له - كثيرة. قال أبو الفتح : ينبغي أن تكون الضاد في اشتقطت بدلا من شين اشتقطت ، فلذلك ظهرت ؛ كما تصحّ التاء مع الشين. ونظيره قوله :

* مال إلى أرتاه حقف فالطجع (٢) *

ص: ٢٧٣

١- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٣ ، والأزهية ص ٢٠٩ ، والدرر ١ / ١٦٨ ، وشرح شواهد المغنى ص ٦٢ والكتاب ٣ / ٣١٤ ، واللسان (غنا) ، وبلا نسبه في مغنى اللبيب ص ٢٤٣ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٣.

٢- الرجز لمنظور بن حبه الأسدي في شرح التصريح ٢ / ٣٦٧ ، وبلا نسبه في التنبية والإيضاح ٢ / ٢٣٤ والتاج (أبز) ، (أرط) ، (ضجع) والأشباه والنظائر ٢ / ٣٤٠ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٧١ ولسان العرب (أبز) ، (أرط) (ضجع) ، (رطا) ، والمحتسب ١ / ١٠٧ ، المنصف ٢ / ٣٢٩. وقبله : * لما رأى أن لا دعه ولا شبع * فإنه أراد فاضطجع ، فأبدل الضاد لاما ، وهو شاذ. وقد روى : فاضطجع ، ويروى : فاطّجع ، على إبدال الضاد طاء ثم إدغامها في الطاء ، ويروى أيضا : فاضّجع ، بتشديد الضاد ، على لغه من قال : مضبر في مضطبر. انظر اللسان (ضجع).

اللام بدل من الضاد ، فلذلك أقرت الطاء بدلا من التاء ، وجعل ذلك دليلا على البدل.

ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل ، لا لثقله لكن لغير ذلك : من التعويض منه ، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه. وذلك نحو (أن) مع الفعل إذا كان جوابا للأمر والنهي ، وتلك الأماكن السبعة ؛ نحو اذهب فيذهب معك (لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْجِتْكُمْ بَعْدَابٍ) [طه : ٦١] وذلك أنهم عوضوا من (أن) الناصبه حرف العطف ، (وكذلك) قولهم : لا يسعني شيء ويعجز عنك ، وقوله :

... إنما

نحاول ملكا أو نموت فنعدرا (١)

صارت أو [والواو] فيه عوضا من (أن) ، وكذلك الواو التي تحذف (معها رب) في أكثر الأمر ؛ نحو قوله :

* وقاتم الأعماق خاوى المخترق (٢) *

ص : ٢٧٤

١- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٦٦ ، وكتاب العين ٨ / ٤٣٨ ، ولسان العرب (أوا) والأزهييه ص ١٢٢ ، وخزانه الأدب ٤ / ٢١٢ ، ٨ / ٥٤٤ ، ٥٤٧ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٥٩ ، وشرح المفصل ٧ / ٢٢ ، ٣٣ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٢٨ ، والكتاب ٣ / ٤٧ ، واللامات ص ٦٨ ، والمقتضب ٢ / ٢٨ ، وبلا نسبه في أمالي ابن الحاجب ١ / ٣١٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٥٨ ، وشرح عمده الحافظ ص ٦٤٤ ، واللمع ص ٢١١.

٢- الرجز لرؤبه في ديوانه ص ١٠٤ ، والأغاني ١٠ / ١٥٨ ، وجمهره اللغة ص ٤٠٨ ، ٦١٤ ، ٩٤١ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٢٥ ، الخصائص ٢ / ٢٢٨ ، الدرر ٤ / ١٩٥ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٣٥٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٦٤ ، ٧٨٢ ، ومقاييس اللغة ٢ / ١٧٢ ، ٥ / ٥٨ ، وأساس البلاغه (قتم) ولسان العرب (خفق) ، (عمق) ، (غلا) ومغني اللبيب ١ / ٣٤٢ والمقاصد النحويه ١ / ٣٨ ، المنصف ٢ / ٣٠٨ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٦ ، وتهذيب اللغة ١ / ٢٩٠ ، ٩ / ٦٦ ، وتاج العروس (هرجب) ، (خفق) ، (عمق) ، (كلل) ، جمهره اللغة ص ٤٠٨ ، ٦١٤ ، ٩٤١ ، وبلا نسبه في الخصائص ٢ / ٢٦٠ ، ٣٢٠ ، ووصف المباني ص ٣٥٥ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٤٩٣ ، ٥٠٢ ، ٦٣٩ ، وشرح الأشموني ١ / ١٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢ ، وشرح المفصل ٢ / ١١٨ ، والعقد الفريد ٥ / ٥٠٦ ، والكتاب ٤ / ١١٠ ولسان العرب (هرجب) ، (قيد) ، (قتم) ، (وجه) ، وهمع الهوامع ٢ / ٨٠ ، وكتاب العين ١ / ١٨٨ ، وتاج العروس (وجه).

غير أن الجرّ لربّ لا للواو ، كما أن النصب في الفعل إنما هو لأن المضمرة ، لا للفاء ولا للواو ولا (لأو).

ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره. مصدرًا كان أو غيره ؛ نحو ضربًا زيدا ، وشتما عمرا. وكذلك دونك زيدا ، وعندك جعفرًا ، ونحو ذلك : من الأسماء المسمّى بها الفعل. فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المقامات مقام الفعل الناصب.

ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهده مقام الأفعال الناصبه ؛ نحو قولك إذا رأيت قادمًا : خير مقدم ، أى قدمت خير مقدم. فنابت الحال المشاهده مناب الفعل الناصب. وكذلك قولك للرجل يهوى بالسيف ليضرب به : عمرا ، وللرامي للهدف إذا أرسل النزع فسمعت صوتًا : القرطاس والله : أى اضرب عمرا ، وأصاب القرطاس.

فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله ؛ بل لأن ما ناب عنه جار عندهم مجراه ، ومؤد تأديته. وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم «بالتعاقب» من هذا النحو ما فيه كاف بإذن الله تعالى.

* * *

ص: ٢٧٥

باب فى فرق بين البدل والعوض

جماع ما فى هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه. وإنما يقع البدل فى موضع المبدل منه ، والعوض لا يلزم فيه ذلك ؛ ألا- تراكم تقول فى الألف من قام : إنها بدل من الواو التى هى عين الفعل ، ولا- تقول فيها : إنها عوض منها ، وكذلك يقال فى واو جون وياء مير : إنها بدل للتخفيف من همزه جؤن ومثر (١) ، ولا تقول : إنها عوض منها. وكذلك تقول فى لام غاز ، وداع : إنها بدل من الواو ، ولا تقول : إنها عوض منها. وتقول فى العوض : إن التاء فى عده ، وزنه ، عوض من فاء الفعل ، ولا تقول : إنها بدل منها. فإن قلت ذاك فما أقله! وهو تجوز فى العبارة. وسنذكر لم ذلك. وتقول فى ميم (اللهم) : إنها عوض من (يا) فى أوله ، ولا- تقول : بدل. وتقول فى ياء زنادقه : إنها عوض من ياء زناديق ، ولا تقول : بدل. وتقول فى ياء (أينق) : إنها عوض من عين (أنوق) فىمن جعلها أيفل ، ومن جعلها عينا مقدّمه مغيّره إلى الياء ، جعلها بدلا من الواو.

فالبديل أعّم تصرفا من العوض. فكل عوض بدل ، وليس كل بدل عوضا.

وينبغى أن تعلم أن العوض من لفظ (عوض) - وهو الدهر - ومعناه ؛ قال الأعشى :

رضيى لبان ثدى أم تقاسما

بأسحم داج : عوض لا نتفرّق (٢)

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار ، وتصمّ أجزاءهما ، فكلّما

ص: ٢٧٤

- ١- الجؤن جمع الجؤنه : سلّه مستديره مغشاه أدماء يجعل فيها الطيب والثياب. اللسان (جان). مثر جمع مثره وهى الذحل والعداوه.
- ٢- البيت للأعشى فى ديوانه ص ٢٧٥ ، وأدب الكاتب ص ٤٠٧ ، وإصلاح المنطق ص ٢٩٧ ، والأغانى ٩ / ١١١ ، وجمهره اللغه ص ٩٠٥ ، وخزانه الأدب ٧ / ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٣٤ ، ١٤٤ ، الدرر ٣ / ١٣٣ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٠٣ وشرح المفصل ٤ / ١٠٧ ، والصاحبى فى فقه اللغه ص ١٥٦ ، ولسان العرب (عوض) ، (سحم) ، (لبن) ومغنى اللبيب ١ / ١٥٠ ، وبلا نسبة فى الاشتقاق ص ٢٤٠ ، والإنصاف ١ / ٤٠١ ، وهمع الهوامع ١ / ٢١٣ ، وتاج العروس (عوض) ، (سحم).

مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضا منه. فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضى الأول. فلهذا كان العوض أشدّ مخالفه للمعوض منه من البدل.

وقد ذكرت فى موضع من كلامى مفرد اشتقاق أسماء الدهر والزمان ، وتقصيته هناك. وأتيت أيضا فى كتابى الموسوم بـ«التعاقب» على كثير من هذا الباب ، ونهجت الطريق إلى ما أذكره بما نبّهت به عليه.

* * *

ص: ٢٧٧

باب [فى] الاستغناء بالشيء عن الشيء

قال سيبويه : واعلم أن العرب قد تستغنى بالشيء [عن الشيء] حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة.

فمن ذلك استغناؤهم بترك عن (ودع) ، و (وذر). فأما قراءه بعضهم (ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) [الضحى : ٣] وقول أبى الأسود (حتى ودعه) فلغه شاذّه ، وقد تقدّم القول عليها.

ومن ذلك استغناؤهم بلمحه عن ملمحه ، وعليها كسّرت ملامح ، وبشبهه عن مشبهه ، وعليه جاء مشابهه ، وبليله عن ليلاه ، وعليها جاءت ليال ؛ وعلى أن ابن الأعرابى قد أنشد :

فى كلّ يوم ما وكلّ ليلاه

حتى يقول كلّ راء إذ راه (١)

يا ويحه من جمل ما أشقاه! (٢)

وهذا شاذّ لم يسمع إلا من هذه الجهة. وكذلك استغنوا بذكر عن مذكّر ، أو مذكّر ، وعليه جاء مذاكير. وكذلك استغنوا ب- «أينق» عن أن يأتوا به والعين فى موضعها ، فألزموه القلب ، أو الإبدال ، فلم يقولوا (أنوق) إلا- فى شيء شاذّ حكاه الفراء. وكذلك استغنوا بقسى عن قووس ، فلم يأت إلا مقلوبا. ومن ذلك استغنواهم بجمع القلّه عن جمع الكثره ؛ نحو قولهم أرجل ، لم يأتوا فيه بجمع الكثره. وكذلك شسوع : لم يأتوا فيه بجمع القلّه. وكذلك أيام : لم يستعملوا فيه

ص: ٢٧٨

١- الرجز لدلم أبى زغيب فى تاج العروس (دلم) ، ولسان العرب (دلم) ، وبلا نسبه فى اللسان (عوج) ، (ليل) ، (رأى) والأشبهه والنظائر ١ / ١٢٣ ، الدرر ٦ / ٢٨١ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ٢٧٧ ، ٢ / ٢٠٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١١ وشرح شواهد الشافيه ص ١٠٢ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٥٠ ، والمحتسب ١ / ٢١٨ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٨٢ ، وتهذيب اللغه ٣ / ٥٠ ، وتاج العروس (ليل).

٢- الرجز لدلم أبى زغيب فى لسان العرب (دلم) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (ليل) والمخصص (٩ / ٤٤) ، وتاج العروس (ليل).

جمع الكثيره. فأما جيران فقد أتوا فيه بمثال القلّه ؛ أنشد الأصمعيّ :

* مذمّه الأجوار والحقوق *

وذكره أيضا ابن الأعرابيّ فيما أحسب. فأمرًا دراهم ، ودنانير ، ونحو ذلك - من الرباعيّ وما ألحق به - فلا سبيل فيه إلى جمع القلّه. وكذلك اليد التي هي العضو ، قالوا فيها أيد البتّه. فأما أيد فتكسير أيد لا تكسير يد ؛ وعلى أن (أيد) أكثر ما تستعمل في النعم ، لا في الأعضاء. وقد جاءت أيضا فيها ؛ أنشد أبو الخطّاب :

ساءها ما تأملت في أيادي

نا وإشناقها إلى الأعناق (١)

وأنشد أبو زيد :

أما واحدا فكفاك مثلي

فمن ليد تطاوحها الأيادي (٢)

ومن أبيات المعاني في ذلك [قوله]:

ومستامه تستام وهي رخيصة

تباع بساحات الأيادي وتمسح (٣)

(مستامه) يعني أرضا تسوم فيها الإبل ، من السير لا من السوم الذي هو البيع ، و (تباع) أي تمدّ فيها الإبل أبواعها ، وأيديها ، و (تمسح) من المسح وهو القطع ، من قول الله تبارك وتعالى : (فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) [ص : ٣٣] وقال العجاج :

وخطرت فيه الأيادي وخطر

راى إذا أورده الطعن صدر (٤)

ص : ٢٧٩

١- البيت لعدى بن زيد في ديوانه ص ١٥٠ ، وشرح المفصل ٧ / ٧٤ ، ولسان العرب (شئق) ، وبلا نسبه في خزانة الأدب ٧ / ٤٨١ ، ولسان العرب (يدي) وتاج العروس (يدي) ، ويروى (أسيافنا) مكان (إشناقها). والإشناق : أن ترفع يده بالغل إلى عنقه.

٢- البيت لنفيح (أو نقيع) بن حرموز في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٣ ، ونوادير أبي زيد ص ٥٦ ، وبلا نسبه في شرح المفصل ٥ / ٧٥ ، ولسان العرب (طوح) ، (يدي).

٣- البيت لذي الرّمه في ملحق ديوانه ص ١٨٥٦ ، ولسان العرب (مسح) ، (بوع) ، (سوم) ، وتاج العروس (بوع) ، وبلا نسبه في مقاييس اللغه (١ / ٣١٩).

٤- الرجز في ديوانه ١ / ٥٧ ، والكتاب ٣ / ٥٩٦ ، والمقتضب ١ / ١٥٣ ، وبلا نسبه في المنصف ٢ / ١٤٤ ، والمخصص ٦ / ٢٠٤ ، ١٧ / ٧٤ ، ويروي (أيدى الكماه) مكان (فيه الأيدى). والروايه فيه : * وخطرت أيدى الكماه وخطر*

كأنه بالصحصحان الأنجل

قطن سخام بأيادي غَزَل (١)

ومن ذلك استغناؤهم بقولهم : ما أجود جوابه عن (هو أفعل منك) من الجواب. فأما قولهم : ما أشدّ سواده ، وبياضه ، وعوره ، وحوله ، فما لا بدّ منه.

ومنه أيضا استغناؤهم باشتدّ وافتقر عن قولهم : فقر ، وشدّ. وعليه جاء فقير. فأما شدّ فحكاها أبو زيد في المصادر ، ولم يحكها سيويه. ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرّدا من الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة ، وهو صدر صالح من اللغة. وذلك قولهم (حوشب) هذا لم يستعمل منه (حشب) عاريه من الواو الزائده ، ومثله (كوكب) ألا- ترى أنك لا- تعرف في الكلام (حشب) عاريا من الزيادة ، ولا (ككب) ومنه قولهم (دودرّي) لأننا لا نعرف (ددر) ومثله كثير في ذوات الأربعة. وهو في الخمسه أكثر منه في الأربعة. فمن الأربعة فلنقس (٢) ، وصرنفتح (٣) ، وسميدع ، وعميثل (٤) ، وسرومط (٥) ، وجحجبي (٦) ، وقسقب ، وقسحب (٧) ، وهرشف (٨). ومن ذوات الخمسه جعفليق ، وحنبريت ، ودردييس ،

ص: ٢٨٠

- ١- الراجز لجندل بن المثنى الحارثي الطهوي في لسان العرب (رود) ، (غزل) (هجل) ، (سخم) ، (يدي) ، وتاج العروس (رود) ، (غزل) ، (هجل) ، (سخم) ، (ثجل) (يدي) ، وأساس البلاغه (سخم) ، وبلا نسبه في شرح المفصل ٥ / ٧٤ ، وديوان الأدب ١ / ٤٤٦. الصحصحان : ما استوى من الأرض. الأنجل : الواسع. السخام من القطن : اللين. اللسان (سخم).
- ٢- الفلنقس : البخيل اللثيم ، الفلنقس : الذي أبوه مولى وأمه عربيه. اللسان (فلقس).
- ٣- الصّرنفتح : الشديد الخصومه والصوت. اللسان (صرفح).
- ٤- العميثل : الذي يطيل ثيابه ، والعميثل من كل شيء : البطيء لعظمه أو ترهله. وانظر اللسان (عمثل).
- ٥- سرومط : الجمل الطويل.
- ٦- جحجبي : حيّ من الأنصار.
- ٧- قسقب ، وقسحب : الضخم.
- ٨- الهرشفّ والهرشفه : العجوز الباليه ، ومن الرجال : الكبير المهزول. والهرشفّ : الكثير الشرب. اللسان (هرشف).

وعضرفوط ، وقرطبوس ، وقرعلانه (١) ، وفتحليس (٢). فأما عرطليل (٣) - وهو رباعيّ - فقد استعمل بغير زياده ؛ قال أبو النجم :

* في سرطم هاد وعنتق عرطل (٤) *

وكذلك خنشليل ؛ ألا ترى إلى قولهم : خنشلت المرأة والفرس إذا أسنت ؛ وكذلك عنتريس ؛ ألا ترى أنه من العترسه وهي الشده. فأما قنفخر (٥) فإن النون فيه زائده. وقد حذف - لعمري - في قولهم : امرأه قفاخرية إذا كانت فائقة في معناها ؛ غير أنك وإن كنت قد حذف النون فإنك قد صرت إلى زياده أخرى خلفتها ، وشغلت الأصل شغلها وهي الألف وياء الإضافة. فأما تاء التأنيث فغير معتده. وأما حيزبون (٦) فرباعيّ لزمته زياده الواو. فإن قلت : فهلا جعلته ثلاثياً من لفظ (الحزب)؟ قيل يفسد هذا أن النون في موضع زاي عيضموز (٧) ، فيجب لذلك أن تكون أصلاً ، كجيم (خيسفوج) (٨) وأما (عريقصان) (٩) فتناوبته زيادتان ، وهما الياء في عريقصان ، والنون في (عرنقصان) كلاهما يقال بالنون والياء. وأما (عزويت) فمن لفظ (عزوت) لأنه (فعليت) والواو لام. وأما (قنديل) فكذلك أيضاً ؛ ألا ترى إلى قول العجليّ :

* ركب في ضخم الدفاري قندل (١٠) *

ص: ٢٨١

- ١- قرعلانه : دويبه عريضه محبطنه عظيمه البطن. اللسان (قرعل).
- ٢- الفنجليس : الكمره العظيمه.
- ٣- العرطليل : الطويل ، وقيل الغليظ.
- ٤- الرجز لأبي النجم في لسان العرب (عرطل) ، وتهذيب اللغه ٣ / ٣٤٧ ، وكتاب العين ٢ / ٣٢٨ ، وتاج العروس (عرطل) ، والطرائق الأدبيه ص ٦٨.
- ٥- القنفخر والقفاخر : التارّ الناعم الضخم الجثه.
- ٦- الحيزبون : العجوز ، والحيزبون : السيئه الخلق. وانظر اللسان (حزب ، حزبن).
- ٧- العيضموز : العجوز الكبيره. اللسان (عضمز).
- ٨- الخيسفوج : حبّ القطن ، وقيل : هو نبت يتقصف ويتثنى. اللسان (خسفج).
- ٩- عريقصان : من النبات.
- ١٠- الرجز لأبي النجم في اللسان (عمثل) ، (قندل) ، وتاج العروس (فرغ) ، (قندل) ، وكتاب الجيم ٢ / ٣١١ ، وبلا نسبه في المخصص ١٣ / ٢٣٤. القندل : العظيم الرأس. اللسان (قندل).

وأما علندی (١) فتناهبته الزوائد. وذلك أنهم قد قالوا فيه : علوّد ، وعلادى ، وعلندی وعلندی ، ألا تراه غير منفكّ من الزيادة.

ولزوم الزيادة لما لزمته من الأصول يضعف تحقير الترخيم ؛ لأن فيه حذفاً للزوائد. وبإزاء ذلك ما حذف من الأصول ؛ كلام يد ، ودم ، وأب ، وأخ ، وعين سه ، ومذ ، وفاء عده ، وزنه ، وناس ، والله فى أقوى قولى سيويه. فإذا جاز حذف الأصول فيما أرينا وغيره كان حذف الزوائد التى ليست لها حرمة الأصول أحجى وأحرى.

وأجاز أبو الحسن أظننت زيدا عمرا عاقلا ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنه عاقلا.

ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنين ، وبأثنين عن واحدین ، وبسّته عن ثلاثين ، وبعشره عن خمستين ، وبعشرين عن عشرين ونحو ذلك.

* * *

ص : ٢٨٢

١- العلندی : البعير الضخم الطويل ، والأثنى علنداه.

باب فى عكس التقدير

هذا موضع من العريبه غريب. وذلك أن تعتقد فى أمر من الأمور حكما ما ، وقتا ما ، ثم تحور فى ذلك الشىء عينه فى وقت آخر فتعتقد فيه حكما آخر.

من ذلك الحكايه عن أبى عبيده. وهو قوله : ما رأيت أطرف من أمر النحويين ؛ يقولون : إن علامه التأنيث لا تدخل على علامه التأنيث ، وهم يقولون (علقاه) وقد قال العجاج :

* فكَرَّ فى علقى وفى مكور (١) *

يريد أبو عبيده أنه قال (فى علقى) فلم يصرف للتأنيث ، ثم قالوا مع هذا (علقاه) أى فألحقوا تاء التأنيث ألفه. قال أبو عثمان : كان أبو عبيده أجفى من أن يعرف هذا. وذلك أن من قال (علقاه) فالألف عنده للإلحاق بباب جعفر ، كألف (أرطى) فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عمّا كان عليه ، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد ، فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث ، وللتأنيث إذا فقد التاء. ولهذا نظائر.

هى قولهم : بهمى وبهماه ، وشكاعى (٢) ، وشكاعاه ، وبقلى وبقلاه ، ونقاوى ،

ص: ٢٨٣

١- الرجز للعجاج فى ديوانه ١ / ٣٦٢ ، ولسان العرب (أخر) ، (مكر) ، (علق) ، وإصلاح المنطق ص ٣٦٥ ، وجمهره اللغه ص ٧٩٩ ، ٩٤٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٣٦ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٤١٧ ، والكتاب ٣ / ٢١٢ ، وتاج العروس (مكر) ، (علق) ، ديوان الأدب ٢ / ٥ ، تهذيب اللغه ١٠ / ٢٤١ ، والرؤبه فى المخصص ١٥ / ١٨١ ، ١٦ / ٨٨ ، وليس فى ديوانه ، وبلا- نسبه فى الخصائص ١ / ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٣ / ٣٠٩ وسر صناعه الإعراب ٢ / ٥٥٨ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٨ ، ويروى (فحط) مكان (فكر). يروى : * فحط فى علقى وفى مكور* ويروى : * يستنّ فى علقى وفى مكور* يصف العجاج ثورا ، علقى نبت ، وقال سيبويه : تكون واحده وجمعا. بعضهم يجعل ألفها للتأنيث وبعضهم يجعلها للإلحاق ، وتنون. والمكور : جمع مكر ، بالفتح. نبت أيضا وانظر اللسان (علق) ، والكتاب ٣ / ٢١٢.

٢- الشكاعى : نبت عيدانه دقيقه خضراء ، والناس يتداوون بها انظر. اللسان (شكع).

ونقاواه ، وسماني ، وسماناہ. ومثل ذلك من الممدود قولهم : طرفاء وطرفاء ، وقصباء وقصباء ، وحلفاء وحلفاء ، وباقلاء وباقلاء. فمن قال : (طرفاء) فالهمزه عنده للتأنيث ، ومن قال : (طرفاء) فالتاء عنده للتأنيث ، وأما الهمزه على قوله فزياده لغير التأنيث. وأقوى القولين فيها عندي أن تكون همزه مرتجله غير منقلبه ؛ لأنها إذا كانت منقلبه في هذا المثال فإنها عن ألف التأنيث لا غير ؛ نحو صحراء ، وصلفاء (١) ، وخبراء (٢) ، والحرشاء. وقد يجوز أن تكون منقلبه عن حرف لغير الإلحاق فتكون - في الانقلاب لا في الإلحاق - كألف علباء ، وحرباء. وهذا مما يؤكد عندك حال الهاء ؛ ألا ترى أنها إذا لحقت اعتقدت فيما قبلها حكما ما ، فإن لم تلحق حار الحكم إلى غيره. ونحو منه قولهم : الصفنه (٣) ، والصفن ، والرضاع ، والرضاعه ، وهو صفو الشيء وصفوته ، وله نظائر قد ذكرت ، ومنه البرك ، والبركه للصدر.

ومن ذلك قولنا : كان يقوم زيد ، ونحن نعتقد رفع (زيد) ب- (كان) ، ويكون (يقوم) خبرا مقدما عليه. فإن قيل : ألا تعلم أن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ وخبرا ، وأنت إذا قلت : يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك؟ فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا : كان يقوم زيد أن زيدا مرتفع ب- (كان) ، وأن (يقوم) مقدم عن موضعه ، فإذا حذف (كان) زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد (زيد) ، كما أن ألف (علقاه) للإلحاق ، فإذا حذفت الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث ، حتى قال :

* فكّر في علقى وفي مكور (٤) *

على ذا تأوله أبو عثمان ، ولم يحمله على أنهما لغتان. وأظنه إنما ذهب إلى ذلك لما رآه قد كثرت نظائره ؛ نحو سمانى وسماناہ ، وشكاعى وشكاعاه ، وبهمى وبهماه. فألف (بهمى) للتأنيث ، وألف (بهماه) زياده لغير الإلحاق ، كألف قبعثرى ،

ص: ٢٨٤

١- الصلفاء : المكان الغليظ الجلد.

٢- الخبراء : القاع ينبت السدر. والجمع الخبارى ، بفتح الراء وكسرهما. اللسان (خبر).

٣- الصفن الصفن الصفنه والصفنه : وعاء الخصيه. والجمع أصفان.

٤- سبق تخريجه.

وضبغطرى. ويجوز أن تكون للإلحاق بجخدب على قياس قول أبى الحسن الأخفش ، إلا أنه إلحاق اختصّ مع التأنيث ؛ ألا ترى أن أحدا لا ينون (بهى) فعلى ذلك يكون الحكم على قولنا : كان يقوم زيد ، ونحن نعتقد أن زيدا مرفوع بكان.

ومن ذلك ما نعتقده فى همزه حمراء ، وصفراء ، ونحوهما أنهما للتأنيث ، فإن ركبت الاسم مع آخر قبله ، حرت عن ذلك الاستشعار والتقدير فيها ، واعتقدت غيره. وذلك أن تركب مع (حمراء) اسما قبلها فتجعلهما جميعا كاسم واحد فتصرف (حمراء) حينئذ. وذلك قولك : هذا دار حمراء ، ورأيت دار حمراء ، ومررت بدار حمراء ، وكذلك هذا كلبصفراء ، ورأيت كلبصفراء ، ومررت بـ كلبصفراء ، [فلا تصرف الاسم للتعريف والتركيب كحضر موت. فإن نكرت صرفت فقلت : ربّ كلبصفراء مررت به] ، و كلبصفراء آخر. فتصرف فى النكرة ، وتعتقد فى هذه الهمزة مع التركيب أنها لغير التأنيث ، وقد كانت قبل التركيب له.

ونحو من ذلك ما نعتقده فى الألفات إذا كنّ فى الحروف والأصوات أنها غير منقلبه ، وذلك نحو ألف لا ، وما ، وألف قاف ، وكاف ، ودال ، وأخواتها ، وألف على ، وإلى ، ولدى ، وإذا ، فإن نقلتها فجعلتها أسماء أو اشتقت منها فعلا استحال ذلك التقدير ، واعتقدت فيها ما تعتقده فى المنقلب. وذلك قولك : مؤيت إذا كتبت (ما) ولؤيت إذا كتبت (لا) وكؤفت كفا حسنه ، ودؤلت دالا جيده ، وزؤيت زايا قويه. ولو سميت رجلا ب- (على) أو (إلى) أو (لدى) أو (ألا) أو [إذا] ، لقلت فى الثنيه : علوان ، وإلوان ، ولدوان ، وألوان ، وإذوان ، فاعتقدت فى هذه الألفات مع التسميد بها وعند الاشتقاق منها الانقلاب ، وقد كانت قبل ذلك عندك غير منقلبه. وأغرب من ذلك قولك : بأبى أنت!. فالباء فى أوّل الاسم حرف جرّ بمنزله اللام فى قولك : لله أنت! فإذا اشتقت منه فعلا- اشتقاقا صوتيا استحال ذلك التقدير فقلت : بأبأت به بئباء ، وقد أكثرت من البأبأه. فالباء الآن فى لفظ الأصل ، وإن كنا قد أحطنا علما بأنها فيما اشتقت منه زائده للجرّ. ومثال البئباء على هذا الفعل كالزلال ، والقلقال ، والبأبأه الفعله ، كالقلقله ، والززله ، وعلى هذا اشتقوا منهما (البئب) فصار فعلا من باب سلس ، وقلق ؛ قال :

* يا بآبى أنت ويا فوق البئب! (١) *

فالبئب الآدن بمنزله الضلع ، والعنب ، والقمع ، [والقرب] . ومن ذلك قولهم : القرنوه للنبت ، وقالوا : قرنيت السقاء ، إذا دبغته بالقرنوه ، فالياء فى قرنيت الآدن للإلحاق ، بمنزله ياء سلقيت ، وجعبيت ، وإنما هى بدل من واو (قرنوه) التى هى لغير الإلحاق . وسألنى أبو على - رحمه الله - عن ألف (يا) من قوله - فيما أنشده أبو زيد - :

فخير نحن عند الناس منكم

إذا الداعى المثوب قال يالا (٢)

فقال : أمقلبه هى ؟ قلت : لا- ؛ لأنها فى حرف أعنى (يا) فقال : بل هى منقلبه . فاستدلته على ذلك ، فاعتصم بأنها قد خلطت باللام بعدها ووقف عليها ، فصارت اللام كأنها جزء منها ، فصارت (يال) بمنزله قال ، والألف فى موضع العين وهى مجهولة ، فينبغى أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو . هذا جمل ما قاله ؛ والله هو وعليه رحمته ، فما كان أقوى قياسه ، وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه . فكأنه إنما كان مخلوقا له . وكيف كان لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلّه أصحابها ، وأعيان شيوخها ، سبعين سنة ، زائحه علله ، ساقطه عنه كلفه ، وجعله همّه وسدمه (٣) ، لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متجر ، ولا- يسوم به مطلبا ، ولا يخدم به رئيسا إلا بأخره وقد حطّ من أثقاله ، وألقى عصا ترحاله ! ثم إنى - ولا أقول إلا حقا - لأعجب من نفسى فى وقتى هذا ، كيف تطوع لى بمسأله ، أم كيف تطمح بى إلى انتزاع عله! مع ما الحال عليه من علق

ص : ٢٨٦

١- البيت فى اللسان (أبى) أنشده الجاحظ مع أبيات فى كتاب البيان والتبيين لآدم مولى بلعنبر ، يقول لابن له . وفيه «اليب» بدل «البئب» قال أبو على : الباء مبدله من همزه بدلا لازما ؛ وبيت الرجل إذا قلت له بأبى .

٢- البيت لزهير بن مسعود الضبى فى تخلص الشواهد ص ١٨٢ ، وخزانه الأدب ٢ / ٦ ، والدرر ٣ / ٤٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥٩٥ ، والمقاصد النحويه ١ / ٥٢٠ ، ونوادر أبى زيد ص ٢٩ ، ٢٣٧ ، ٣٥٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٤٧ ، وشرح ابن عقيل ص ١٠٢ ، ولسان العرب (يا) ومغنى اللبيب ١ / ٢١٩ ، ٢ / ٤٤٥ ، وهمع الهوامع ١ / ١٨١ .

٣- السدم : الهمّ .

الوقت وأشجانه ، وتذاؤبه وخلق أشطانه (١) ، ولو لا - معارزه خاطر واعتنافه ، ومساوره الفكر واكتداده ، لكنت عن هذا الشأن بمعزل ، وبأمر سواه على شغل .

وقال لى مرّه رحمه الله تأنيسا بهذه الانتقالات : كما جاز إذا سمّيت ب- (ضرب) أن تخرجه من البناء إلى الإعراب ، كذلك يجوز أيضا أن تخرجه من جنس إلى جنس إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره .

ومن طريف ما ألقاه - رضى الله تعالى عنه - على أنه سألتنى يوما عن قولهم هات لا هاتيت ، فقال (ما هاتيت)؟ فقلت : فاعلت ، فهات من هاتيت ، كعاط من عاطيت ، فقال : أشيء آخر؟ فلم يحضر إذ ذاك ، فقال أنا أرى فيه غير هذا .

فسألته عنه ، فقال : يكون فعليت ، قلت : ممّه؟ قال : من الهوته ، وهى المنخفض من الأرض - قال : وكذلك (هيت) لهذا البلد (٢) ، لأنه منخفض من الأرض - فأصله هوتيت ، ثم أبدلت الواو التى هى عين فعليت ، وإن كانت ساكنه ؛ كما أبدلت فى يا جل ، ويا حل ، فصار هاتيت ، وهذا لطيف حسن . على أن صاحب العين قد قال : إن الهاء فيه بدل من همزه ، كهقرت ونحوه . والذى يجمع بين هاتيت وبين الهوته حتى دعا ذلك أبا على إلى ما قال به ، أن الأرض المنخفضه تجذب إلى نفسها بانخفاضها . وكذلك قولك : هات ، إنما هو استدعاء منك للشىء ، واجتذابه إليك . وكذلك صاحب العين إنما حملة على اعتقاد بدل الهاء من الهمزه أنه أخذه من أتيت الشىء ، والإتيان ضرب من الانجذاب إلى الشىء . والذى ذهب إليه أبو على فى (هاتيت) غريب لطيف .

ومما يستحيل فيه التقدير لانتقاله من صورته إلى أخرى قولهم (هلممت) إذا قلت : هلمّ . فهلممت الآن كصعرت ، وشملت ، وأصله قبل غير هذا ، إنما هو أول (ها) للتنبيه لحقت مثال الأمر للمواجهه توكيدا . وأصلها ها لم ، فكثرت استعمالها ، وخلطت (ها) ب- (لم) ، توكيدا للمعنى لشده الاتصال ، فحذفت الألف لذلك ، ولأن لام (لم) فى الأصل ساكنه ، ألا ترى أن تقديرها أول (المم) وكذلك يقولها أهل الحجاز ، ثم زال هذا كلّ بقولهم (هلممت) فصارت كأنها

ص : ٢٨٧

١- الأَشْطَان : جمع شطن وهو الحبل . وخلق أشطانه : فساد أسبابه .

٢- هو بلد على شاطئ الفرات ، وعلى هذا فالياء فى هيت أصلها الواو .

فعلت ، من لفظ (الهلمام) وتنوسيت حال التركيب. وكانّ الذي صرفهما جميعا عن ظاهر حاله حتى دعا أبا عليّ إلى أن جعله من (الهوته) ، وغيره من لفظ أتيت عدم تركيب ظاهره ، ألا ترى أنه ليس في كلامهم تركيب (ه ت و) ولا (ه ت ي) فنزلا جميعا عن بادي أمره إلى لفظ غيره.

فهذه طريق اختلاف التقدير ، وهي واسعة ، غير أني قد تبّعت عليها ، فأمض الرأي والصنعه فيما يأتي منها.

ومن لفظ (الهوته) ومعناها قولهم مضى هيتاء من الليل ؛ وهو فعلاء منه ، ألا تراهم قالوا : قد تهوّر الليل. ولو كسّرت (هيتاء) لقلت (هواتي) وقريب من لفظه ومعناه قول الله سبحانه (هَيْتَ لَكَ) [يوسف : ٢٣] إنما معناه هلمّ لك ، وهذا اجتذاب واستدعاء له ؛ قال :

أن العراق وأهله

عنق إليك فهيت هيتا (١)

ص : ٢٨٨

١- البيت بلا- نسبه في جمهره اللغه ص ٢٥١ ، ٤٤٠ ، وشرح المفصل ٤ / ٣٢ ، ولسان العرب (هيت) ، (عنق) ، والمحتسب ١ / ٣٣٧ وقبله : أبلغ أمير المؤمني ن أخا العراق إذا أتيتا هيت : موضع على شاطئ الفرات. قال أبو علي : ياء هيت ، التي هي أرض. واو. وانظر اللسان (هيت).

باب فى الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

هذا الموضوع كثيرا ما يستهوى من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعه.

وذلك كقولهم فى تفسير قولنا (أهلك والليل) معناه الحق أهلك قبل الليل ، فربما دعا ذاك من لا دربه له إلى أن يقول (أهلك والليل) فيجرّه ، وإنما تقديره الحق أهلك وسابق الليل. وكذلك قولنا زيد قام : ربّما ظنّ بعضهم أن زيدا هنا فاعل فى الصنعه ، كما أنه فاعل فى المعنى. وكذلك تفسير معنى قولنا : سرّنى قيام هذا وعود ذاك ، بأنه سرّنى أن قام هذا وأن قعد ذاك ، ربما اعتقد فى هذا وذاك أنهما فى موضع رفع لأنهما فاعلان فى المعنى. ولا تستصغر هذا الموضوع ؛ فإن العرب أيضا قد مرّت به وشمّت روائحه ، وراعته. وذلك أن الأصمعى أنشد فى جملة أراجيزه شعرا من مشطور السريع طويلا ، ممدودا ، مقيدا ، التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها فى موضع جرّ إلا بيتا واحدا من الشعر :

يستمسكون من حذار الإلقاء

بتلعات كجذوع الصيصاء (١)

ردى ردى ورد قطاه صماء

كدرّيه أعجبها برد الماء (٢)

تطرد قوافيها كلّها على الجرّ إلا بيتا واحدا ، وهو قوله :

* كأنها وقد رآها الرؤاء (٣) *

والذى سوّغه ذاك - على ما التزمه فى جميع القوافى - ما كنّا على سمته من القول. وذلك أنه لما كان معناه : كأنها فى وقت رؤيه الرؤاء تصوّر معنى الجرّ من هذا الموضوع ، فجاز أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات ، وكأنه لذلك لم يخالف.

ونظير هذا عندى قول طرفه :

ص : ٢٨٩

١- الرجز لغيلان الربعى فى لسان العرب (تلع) ، وتاج العروس (تلع) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (لعا) وجمهره اللغه ص ٢٤٢ ، ٨٦٦ ، ١٢٣٤.

٢- الرجز بلا نسبه فى أساس البلاغه (ورد).

٣- الرجز لغيلان الربعى فى لسان العرب (رأى).

وسديف حين هاج الصنبر (١)

يريد الصنبر ، فاحتاج للقافيه إلى تحريك الباء ، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها ؛ تشبيها بباب قولهم : هذا بكر ، ومررت ببكر ، وكان يجب على هذا أن يضمّ الباء فيقول : الصنبر ؛ لأنّ الرء مضمومه ، إلا أنه تصوّر معنى إضافه الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال : حين هيج الصنبر ، فلمّا احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجرّ فكسر الباء ، وكأنه قد نقل الكسره عن الرء إليها.

ولو لا ما أوردته فى هذا لكان الضمّ مكان الكسر. وهذا أقرب مأخذا من أن تقول : إنه حرّف القافيه للضروره كما حرّفها الآخر فى قوله :

هل عرفت الدار أم أنكرتها

بين تبراك فشسى عبقر (٢)

فى قول من قال : أراد عبقر ، ثم حرّف الكلمه. ونحوه فى التحريف قول العبد :

وما دمي من دمي ميسنا

ن معجبه نظرا واتصافا (٣)

أراد - فيما قيل - ميسان ، فزاد النون ضروره ، فهذا - لعمري - تحريف بتعجرف عار من الصنعه. والذى ذهبت أنا إليه هناك فى (الصنبر) ليس عاريا من الصنعه.

فإن قلت : فإن الإضافه فى قوله (حين هاج الصنبر) إنما هى إلى الفعل لا إلى الفاعل فكيف حرّفت غير المضاف إليه؟ قيل الفعل مع الفاعل كالجاء الواحد ، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل ، فكأن الإضافه إنما هى إليه لا إلى الفعل ، فلذلك جاز أن يتصوّر فيه معنى الجرّ.

ص: ٢٩٠

١- البيت فى ديوانه ص ٥٦ ، ولسان العرب (صنبر) ، وتهذيب اللغه ١٢ / ٢٧١ ، وتاج العروس (صنبر). الصنبر : الريح البارده فى غيم. والسديف : السنام المقطّع ، وقيل شحمه. اللسان (سدف).

٢- البيت للمرار بن منقذ العدوى فى لسان العرب (عبقر) ، (شسس) ، (برك) ، وتهذيب اللغه ٣ / ٢٩٢ ، وتاج العروس (شسس) ، (برك) ، وشرح اختيارات المفضل ص ٤٢٤ ، وجمهره اللغه ص ١٣٣ ، ٣٢٥ ، وبلا نسبه فى لسان العرب (صنبر).

٣- البيت لسحيم عبد بنى الحسحاس فى ديوانه ص ٤٣ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ١٤٧ ، ولسان العرب (ميس) ، (وصف) ،

فإن قيل : فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررتَه في اللفظ واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع ، فإذا كان في اللفظ أيضا مرفوعا فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى أن تحور به فتوهمه مجرورا؟ قيل هذا الذي أردناه وتصوّرناه هو مؤكّد للمعنى الأوّل ، لأنك كما تصوّرت في المجرور معنى الرفع ، كذلك تمّت حال الشبه بينهما فتصوّرت في المرفوع معنى الجرّ. ألا- ترى أن سيبويه لَمّا شبّه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثّل ذلك في نفسه ورسا في تصوّره ، زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه ، بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجرّ ؛ كلّ ذلك تفعله العرب ، وتعتقده العلماء في الأمرين ، ليقوى تشابههما وتعمّر ذات بينهما ، ولا يكونا على حرد (١) ، وتناظر غير مجد ، فاعرف هذا من مذهب القوم واقتفه تصب بإذن الله تعالى.

ومن ذلك قولهم في قول العرب : كلّ رجل وصنعتَه ، وأنت وشأنك : معناه أنت مع شأنك ، وكلّ رجل مع صنعتَه ، فهذا يوهّم من أمم أن الثاني خبر عن الأوّل ، كما أنه إذا قال أنت مع شأنك فإنّ قوله (مع شأنك) خبر عن أنت. وليس الأمر كذلك ؛ بل لعمرى إن المعنى عليه ، غير أن تقدير الأعراب على غيره. وإنما (شأنك) معطوف على (أنت) ، والخبر محذوف للحمل على المعنى ، فكأنه قال : كلّ رجل وصنعتَه مقرونان ، وأنت وشأنك مصطحبان. وعليه جاء العطف بالنصب مع أنّ ؛ قال :

أغار على معزاي لم يدر أنني

وصفراء منها عبله الصفوات (٢)

ومن ذلك قولهم أنت ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون في معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربما أوهم أن (أنت ظالم) جواب مقدّم ، ومعاذ الله أن يقدّم جواب الشرط عليه ، وإنما قوله (أنت ظالم) دالّ على الجواب وسادّ مسدّه ؛ فأما أن يكون هو الجواب فلا.

ومن ذلك قولهم في عليك زيدا : إن معناه خذ زيدا ، وهو - لعمرى - كذلك ،

ص : ٢٩١

١- الحرد : الغيظ والغضب.

٢- البيت بلا نسبه في الأشباه والنظائر ٤ / ١٤ ، والخصائص ١ / ٢٨٣ ، ولسان العرب (معز).

إلا أن (زيدا) الآن إنما هو منصوب بنفس (عليك) من حيث كان اسما لفعل متعدّد ، لا أنه منصوب ب- (خذ).

ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ؛ فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ؛ فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غايه وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشدّ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ؛ ألا تراكم تفسّر نحو قولهم : ضربت زيدا سوطا أنّ معناه ضربت زيدا ضربه بسوط. وهو - لا شك - كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أي ضربته ضربه سوط ثم حذفت الضربه على عبره حذف المضاف. ولو ذهبت تتأوّل ضربته سوطا على أن تقدير إعرابه : ضربه بسوط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله : أمرتك الخير ، وأستغفر الله ذنبا ، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجرّ ، وقد غنيت عن ذلك كلّ بقولك : إنه على حذف المضاف ؛ أي ضربه سوط ومعناه ضربه بسوط ، فهذا - لعمري - معناه ، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف.

ص: ٢٩٢

إذا دلت الدلالة عليه كان فى حكم الملفوظ به

إلا أن يعترض هناك من صناعه اللفظ ما يمنع منه

من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثم أرسله ، فتسمع صوتا فتقول : القرطاس والله ، أى أصاب القرطاس. ف- (أصاب) الآن فى حكم الملفوظ به البتة ، وإن لم يوجد فى اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به. وكذلك قولهم لرجل مهو بسيف فى يده : زيدا ، أى اضرب زيدا.

فصارت شهاده الحال بالفعل بدلا من اللفظ به. وكذلك قولك للقادم من سفر : خير مقدم ، أى قدمت خير مقدم ، وقولك : قد مررت برجل إن زيدا وإن عمرا ، أى إن كان زيدا وإن كان عمرا ، وقولك للقادم من حجّه : مبرور مأجور ، أى أنت مبرور مأجور ، ومبرورا مأجورا ، أى قدمت مبرورا مأجورا ، وكذلك قوله :

رسم دار وقفت فى طلله

كدت أفضى الغداه من جلله (١)

أى ربّ رسم دار. وكان رؤبه إذا قيل له كيف أصبحت يقول : خير عافاك الله - أى بخير - يحذف الباء لدلالة الحال عليها بجرى العاده والعرف بها. وكذلك قولهم : الذى ضربت زيد ، تريد الهاء وتحذفها ، لأن فى الموضع دليلا عليها.

وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزه ، وهى قوله سبحانه : (وَآتَقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) [النساء : ١] ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخفّ وألطف ؛ وذلك أن لحمزه أن يقول لأبى العباس : إننى لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمّر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأنى قلت : (وبالأرحام) ، ثم حذف الباء ؛ لتقدّم ذكرها ؛ كما

ص : ٢٩٣

١- هذا البيت من شواهد النحو فى مباحث حرف الجر ، وهو مطلع القصيده ، وبعده : موحشا ما ترى به أحدا تنسج الرياح ترب معتدله واقفا فى رباع أم جبير من ضحا يومه إلى أصله (نजार).

حذفت لتقدّم ذكرها في نحو قولك : بمن تمرر أمرر ، وعلى من تنزل أنزل ، ولم تقل : أمر به ولا أنزل عليه ، لكن حذفت الحرفين لتقدّم ذكرهما. وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجرّ لدلاله ما قبله عليه (مع مخالفته له في الحكم) في قوله :

وإني من قوم بهم يتقى العدا

ورأب الثأى والجانب المتخوّف (١)

أراد : وبهم رأب الثأى ، فحذف الباء في هذا الموضع لتقدّمها في قوله : بهم يتقى العدا ، وإن كانت حالاهما مختلفتين. ألا ترى أن الباء في قوله (بهم يتقى العدا) منصوبه الموضع لتعلّقها بالفعل الظاهر الذي هو يتقى ، كقولك : بالسيف يضرب زيد ، والباء في قوله : (وبهم رأب الثأى) مرفوعه الموضع عند قوم ، وعلى كلّ حال فهي متعلّقه بمحذوف ورافعه الرأب - ونظائر هذا كثيره - كان حذف الباء من قوله (والأرحام) لمشابتها الباء في (به) موضعا وحكما أجدر ، وقد أجازوا تبأ له وويل على تقدير وويل له ، فحذفوها وإن كانت اللام في (تبأ له) لا ضمير فيها وهي متعلّقه بنفس (تبأ) مثلها في هلمّ لك وكانت اللام في (ويل له) خبرا ، ومعلّقه بمحذوف وفيها ضمير ، فهذا عروض (٢) بيت الفرزدق.

فإن قلت : فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزله الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفه في نحو قولك : الذي ضربت زيد ، فتقول : الذي ضربت نفسه زيد ؛ كما تقول : الذي ضربته نفسه زيد؟ قيل : هذا عندنا غير جائز ؛ وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزله المثبت ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكّده لنقضت الغرض. وذلك أن لتوكيد والإسهاب ضدّ التخفيف والإيجاز ؛ فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان ، فلم يجز أن يجتمعا ؛ كما لا يجوز ادغام الملحق ؛ لما فيه من نقض الغرض. وكذلك

ص: ٢٩٤

١- البيت للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٩ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٣٢٦ ، وجمهره أشعار العرب ص ٨٨٧ ، ولسان العرب (رأب) ، وبلا نسبه في الخصائص ١ / ٢٨٦. رأب الثأى : إصلاح الفساد. ورأب الصدع والإناء يرأبه رأبا ورأبه : أصلحه. وانظر اللسان (رأب).

٢- يقال : هذه المسألة عروض هذه ، أى نظيرها. اللسان (عرض).

قولهم لمن سدّد سهما ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتا فقلت : القرطاس والله أى أصاب القرطاس : لا يجوز توكيد الفعل الذى نصب (القرطاس). لو قلت : إصابه القرطاس ، فجعلت (إصابه) مصدرا للفعل الناصب للقرطاس لم يجوز ؛ من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهده دالّه عليه ، ونائبه عنه ، فلو أكّدتها لنقضت الغرض ؛ لأن فى توكيده تشبيها للفظه المختزل ، ورجوعا عن المعتزم من حذفه وأطراحه والاكتفاء بغيره منه. وكذلك قولك للمهوى بالسيف فى يده : زيدا ، أى اضرب زيدا لم يجوز أن تؤكّد ذلك الفعل الناصب لزيد ؛ ألا تراك لا تقول : ضربا زيدا وأنت تجعل (ضربا) توكيدا لا ضرب المقدره ؛ من قبل أن تلك اللفظه قد أنبت عنها الحال الدالّه عليها ، وحذفت هى اختصارا ، فلو أكّدتها لنقضت القضية التى كنت حكمت بها لها ، لكن لك أن تقول : ضربا زيدا لا على أن تجعل ضربا توكيدا للفعل الناصب لزيد ، بل على أن تبدله منه فتقيمه مقامه فتنصب به زيدا ، فأما على التوكيد به لفعله وأن يكون زيد منصوبا بالفعل الذى هذا توكيد له فلا.

فهذه الأشياء لو لا ما عرض من صناعه اللفظ - أعنى الاقتصار على شىء دون شىء - لكان توكيدها جائزا حسنا ، لكن (عارض ما منع) فلذلك لم يجوز ؛ لا لأن المحذوف ليس فى تقدير الملفوظ به.

ومما يؤكّد لك أن المحذوف للدلالة عليه بمنزله الملفوظ به إنشادهم قول الشاعر :

قاتلى القوم يا خزاع ولا

ياخذكم من قتالهم فشل (1)

فتمام الوزن أن يقال : فقاتلى القوم ، فلو لا أنّ المحذوف إذا دلّ الدليل عليه بمنزله المثبت ، لكان هذا كسرا ، لا زحافا. وهذا من أقوى وأعلى ما يحتجّ به لأن المحذوف للدلالة عليه بمنزله الملفوظ به البتّه ، فاعرفه ، واشدد يدك به.

وعلى الجملة فكلّ ما حذف تخفيفا فلا- يجوز توكيده ، لتدافع حاله به ؛ من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز. فاعرف ذلك

ص: ٢٩٥

١- البيت من المنسرح وقد دخله الخرم ، ولو قال : (فقاتلى) نجا من ذلك. وقد ذكره أبو ريش كاملا هكذا. وانظر التبريزى فى شرح الحماسة. ونهايه الشطر الأول «لا» وانظر الدمامينى فى الموطن السابق. (نجار).

ومما يدلُّك على صحِّه ذلك قول العرب - فيما روينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى - : (راكب الناقه طليحان) كذا روينا هكذا ؛ وهو يحتمل عندي وجهين :

أحدهما ما نحن عليه من الحذف ، فكأنه قال : راكب الناقه والناقه طليحان ، فحذف المعطوف لأمرين : أحدهما تقدّم ذكر الناقه ، والشىء إذا تقدّم ذكره دلّ على ما هو مثله. ومثله من حذف المعطوف قول الله عزوجل (فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) [البقره : ٦٠] أى فضرب فانفجرت. فحذف (فضرب) لأنه معطوف على قوله : (فقلنا). وكذلك قول التغلبي (١) :

* إذا ما الماء خالطها سخينا*

أى شربنا فسخينا. فكذلك قوله : راكب الناقه طليحان ، أى راكب الناقه والناقه طليحان.

فإن قلت : فهلا كان التقدير على حذف المعطوف عليه ، أى الناقه وراكب الناقه طليحان؟ قيل يبعد ذلك من وجهين :

ص : ٢٩٦

١- عجز بيت لعمر بن كلثوم فى ديوانه ص ٦٤ ، ولسان العرب (طلح) ، (حصص) ، (سخن) ، (سحا) ، وجمهره اللغه ص ٩٩ ، وتاج العروس (حصص) ، (سخن) ، وكتاب العين (١ / ٧١) ، والمخصص ٣ / ٢ ، ١٥ / ٦٠ ، الأغاني ١١ / ٤٥ ، وجمهره أشعار العرب ١ / ٣٨٩ ، والخزانه ٣ / ١٧٨ ، وشرح ديوان امرئ القيس ص ٣٢٠ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ١ / ١٨٨ ، وشرح القصائد السبع ص ٣٧٢ ، وشرح القصائد العشر ص ٣٢١ ، وشرح المعلقات السبع ص ١٦٥ ، وشرح المعلقات العشر ص ٨٨ ، وشعراء النصرانيه ص ٤٥٥ ، وللتغلبى فى التاج (طلح) ومقاييس اللغه ٢ / ١٣ ، ٣ / ١٦٨ ، وديوان الأدب ٤ / ٩٢ ، وبلا نسبه فى أساس البلاغه (حصص). والمعلقه أولها : ألا هبى بصحنك فاصبحينا ولا تبقى خمور الأندرينا مشعشه كأن الحصص فيها يقال : «سخين» أى ماء ساخن. ويقال : «سخينا» من السخاء أى : جدنا بأموالنا. وانظر اللسان (سخن) ، والمعلقه.

أحدهما أن الحذف اتّسع ، والاتّسع بابه آخر الكلام وأوسطه ، لا صدره وأوله ؛ ألا ترى أن من اتّسع بزياده (كان) حشوا أو آخرًا لا يجيز زيادتها أولًا ، وأن من اتّسع بزياده (ما) حشوا وغير أول لم يستجز زيادتها أولًا إلا في شاذّ من القول ؛ نحو قوله :

وقدما هاجني فازدت شوقا

بكاء حمامتين تجاوبان (١)

فيمن رواه (وقدما) بزياده (ما) على أنه يريد : وقد هاجني ، لا فيمن رواه فقال : (وقدما هاجني) أي وقدما هاجني.

والآخر أنه لو كان تقديره : الناقه وراكب الناقه طليحان ، لكان قد حذف حرف العطف وبقي المعطوف به ؛ وهذا شاذّ ، إنما حكى منه أبو عثمان عن أبي زيد : أكلت لحما ، سمكا ، تمرا ، وأنشد أبو الحسن :

كيف أصبحت كيف أمسيت ممّا

يزرع الودّ في فؤاد الكريم (٢)

وأنشد ابن الأعرابي :

وكيف لا أبكى على علاتي

صباحي غباثقي قيلاتي (٣)

وهذا كله شاذّ ، ولعلّه جميع ما جاء منه. وأما على القول الآخر ، فإنه - لعمري - قد حذف حرف العطف مع المعطوف به ، وهذا ما لا بدّ منه ؛ ألا ترى أنه إذا حذف المعطوف لم يجز أن يبقى الحرف العاطفه قبله بحاله ؛ لأن حرف العطف لا يجوز تعليقه. فإن قلت فقد قال (٤) :

قد وعدتني أمّ عمرو أن تا

تدهن رأسي وتغليني وا

ص: ٢٩٧

-
- ١- البيت لجحدر في لسان العرب (جوب) ، وتاج العروس (جوب) ، ويروى : ومما زادني فاهتجت شوقا غناء حمامتين تجاوبان
 - ٢- البيت بلا نسبه في الأشباه والنظائر ٨ / ١٣٤ ، والدرر ٦ / ١٥٥ ، وديوان المعاني ٢ / ٢٢٥ ، ووصف المباني ص ٤١٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٣١ ، وشرح عمده الحافظ ص ٦٤١ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٤٠.
 - ٣- الرجز بلا نسبه في لسان العرب (صبح) ، (غبق) ، (قيل) ، وتهذيب اللغة ٤ / ٢٦٦ ، ٩ / ٣٠٥ ، ١٦ / ١٥١ ، وديوان الأدب ٣ / ٣١٢ ، وتاج العروس (غبق) ، (قيل).

٤- الرجز بلا نسبة في لسان العرب (نتا) ، (قنف) ، (فلا).

وتمسح القنفاء حتى تنتا

فإنما جاز هذا لضروره الشعر ، ولأنه أيضا قد أعاد الحرف في أول البيت الثاني ، فجاز تعليق الأول بعد أن دغمه بحرف الإطلاق وأعاده ، فعرف ما أراد بالأوّل ، فجرى مجرى قوله :

عَجَل لنا هذا وألحقنا بذا ال

الشَّحم إنّا قد مللناه بجل (١)

فكما علّق حرف التعريف مدعوما بألف الوصل وأعاده فيما بعد ، فكذلك علّق حرف العطف مدعوما بحرف الإطلاق وأعاده فيما بعد. فإن قلت : فألف قوله (وا) ملفوظ بها ، وألف الوصل في قوله (بذال) غير ملفوظ بها ، قيل لو ابتدأت اللام لم يكن من الهمزه بدّ. فإن قلت : أفيجوز على هذا (قام زيدوه ، وعمرو) فتجرى هاء بيان الحركة مجرى ألف الإطلاق؟ فإنه أضعف القياسين. وذلك أن ألف الإطلاق أشبه بما صيغ في الكلمه من هاء بيان الحركة ؛ ألا ترى إلى ما جاء من قوله :

ولاعب بالعشّي بنى بنيه

كفعل الهَرّ يحترش العظايا (٢)

فأبعده الإله ولا يؤرّي

ولا يسقى من المرض الشفايا (٣)

- وقرأته عليّ أبي علي : ولا يشفى - ألا ترى أن أبا عثمان قال : شبّه ألف

ص: ٢٩٨

١- الرجز لغيلان بن حريث في الدرر ١ / ٢٤٥ ، الكتاب ٤ / ١٤٧ ، والمقاصد النحويه ١ / ٥١٠ ، ولحكيم بن معيّه في شرح أبيات سيويه ٢ / ٣٦٩ ، وبلا- نسبه في لسان العرب (طرا) ، ووصف المباني ٤١ ، ٧٠ ، ١٥٣ ، وشرح الأشموني ١ / ٨٣ ، والكتاب ٣ / ٣٢٥ ، واللامات ص ٤١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢١ ، والمقتضب ١ / ٨٤ ، ٢ / ٩٤ ، والمنصف ١ / ٦٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٧٩ ، وكتاب العين ٦ / ١٣٤ ، وتاج العروس (طرا) ، ويروى «بذال» مكان «بذل».

٢- البيت لأعصر بن قيس عيلان في لسان العرب (حما) ، وبلا نسبه في لسان العرب (ثمن) ، والمخصّص ٨ / ١٠٠ ، ١٥ / ١١٧ . العظايه : دويبه على خلقه سام أبرص أعيظ منها شيئا ، والعظاءه لغه فيها ، والجمع عظايا وعظاء. اللسان (عظي).

٣- البيت لأعصر بن سعد بن قيس عيلان في لسان العرب (حما) ، وبلا نسبه في لسان العرب (ثمن) ، ويروى : فلا ذاق النعيم ولا شرابا ولا يعطى من المرض الشفايا

الإطلاق بتاء التأنيث ، أى فصّح اللام لها كما يصحّحها للهاء ، وليست كذلك هاء بيان الحركة ؛ لأنها لم تقو قوّه تاء التأنيث ؛
أولا ترى أن ياء الإطلاق فى قوله :

* ... كلّ لم أصنعى (١) *

قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال : لم أصنعه ، فلذلك كان (وا) من قوله : (وتفلىنى وا) كأنه لا يتّصّله بالألف غير معلق .
فإذا كان فى اللفظ كأنه غير معلق وعاد من بعد معطوفا به لم يكن هناك كبير مكروه فيعتذر منه .

فإن قلت : فإنّ هاء بيان الحركة قد عاقبت لام الفعل ؛ نحو ارمه ، واغزه ، واخشه ، فهذا يقوّيها ، فإنه موضع لا يجوز أن يسوّى به
بينها وبين ألف الإطلاق .

والوجه الآخر الذى لأجله حسن حذف المعطوف أن الخبر جاء بلفظ التثنية ، فكان ذلك دليلا على أن المخبر عنه اثنان . فدلّ
الخبر على حال المخبر عنه . إذ كان الثانى هو الأوّل . فهذا أحد وجهي ما تحتمله الحكاية .

والآخر أن يكون الكلام محمولا- على حذف المضاف أى راكب الناقه أحد طليحين ، كما يحتمل ذلك قوله سبحانه (يَخْرُجُ
مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ) [الرحمن : ٢٣] أى من أحدهما ، وقد ذهب فيه إليه فيما حكاه أبو الحسن . فالوجه الأوّل ؛ وهو ما كنا
عليه : من أن المحذوف من اللفظ إذا دلّت الدلالة عليه كان بمنزلة الملقوظ به ، ألا- ترى أن الخبر لَمَّا جاء مثنى دلّ على أن
المخبر عنه مثنى كذلك أيضا ، وفى هذا القول دليل على ما يرد من نحوه بمشيئه الله [وحوله] .

ص : ٢٩٩

١- جزء من رجز لأبى النجم فى تخلص الشواهد ص ٢٨١ ، وخزانه الأدب ١ / ٣٥٩ ، والدرر ٢ / ١٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١ /
١٤ ، ٤٤١ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥٤٤ ، وشرح المفصل ٦ / ٩٠ ، والكتاب ١ / ٨٥ ، والمحتسب ١ / ٢١١ ، ومعاهد التنصيص
١ / ١٤٧ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٠١ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٢٢٤ ، وتاج العروس (خير) ، وبلا نسبه فى الأغانى ١٠ / ١٧٦ ، وخزانه
الأدب ٣ / ٢٠ ، ٢٧٢ / ٦ ، ٢٧٣ ، وشرح المفصل ٢ / ٣٠ ، والكتاب ١ / ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، المقتضب ٤ / ٢٥٢ ، وهمع الهوامع ١
/ ٩٧ .

باب فى نقض المراتب إذا عرض هناك عارض

من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل فى نحو ضرب غلامه زيدا. فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقربينه انضمت إليه ، وهى إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول ، وفساد تقدم المضمرة على مظهره لفظا ومعنى.

فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول : ضرب زيدا غلامه ، وعليه قول الله سبحانه : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) [البقرة : ١٢٤] وأجمعوا على أن ليس بجائز ضرب غلامه زيدا ، لتقدم المضمرة على مظهره لفظا ومعنى. وقالوا فى قول الناغى:

جزى ربه عنى عدى بن حاتم

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل (١)

إن الهاء عائده على مذكور متقدم ، كل ذلك لثلاث يتقدم ضمير المفعول عليه مضافا (إلى الفاعل) فيكون مقدما عليه لفظا ومعنى. وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء فى قوله :

* جزى ربه عنى عدى بن حاتم (٢) *

عائده على (عدى) خلافا على الجماعة.

فإن قيل : ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقديم ، والمفعول رتبته التأخر ، فقد وقع كل منهما الموقع الذى هو أولى به ، فليس لك أن تعتقد فى الفاعل وقد وقع مقدما أن موضعه التأخير ، وإنما المأخوذ به فى ذلك أن يعتقد فى الفاعل إذا وقع مؤخرا

ص : ٣٠٠

١- البيت للناغى الديقانى فى ديوانه ص ١٩١ ، وله أو لأبى الأسود الدؤلى فى خزانه الأدب ١ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، والدرر ١ / ٢١٧ ، وللناغى أو لأبى الأسود أو لعبد الله بن همارق فى شرح التصريح ١ / ٢٨٣ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٤٨٧ ، ولأبى الأسود الدؤلى فى ملحق ديوانه ص ٤٠١ ، وتخليص الشواهد ص ٤٩٠ ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك ٢ / ١٢٥ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٥٩ ، وشرح شذور الذهب ص ١٧٨ ، شرح ابن عقيل ص ٢٥٢ ، ولسان العرب (عوى) وهمع الهوامع ١ / ٦٦.

٢- سبق منذ قليل.

أن موضعه التقديم ، فإذا وقع مقدّما فقد أخذ مأخذه ، ورست به قدمه. وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظا ومعنى. وهذا ما لا يجوز القياس.

قيل : الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله ، فإن هنا طريقا آخر يسوّغك غيره ، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثره تقدّمه على الفاعل ، حتى دعا ذاك أبا عليّ إلى أن قال : إن تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه ، وإن كان تقديم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا ؛ نحو قول الله عزوجل : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) [فاطر : ٢٨] وقول ذى الرّمه :

أستحدث الركب من أشياعهم خبرا

أم عاود القلب من أطرابه طرب (١)

وقول معقّر بن حمار البارقى :

أجدّ الركب بعد غد خفوف

وأمت من لبانتك الألوف (٢)

وقول درنى بنت ععبه :

إذا هبطا الأرض المخوف بها الردى

يخفّض من جأشيها منصلاهما (٣)

وقول لبيد :

ص : ٣٠١

١- البيت لذى الرمه فى ديوانه ص ١٣ ، الأزهيه ص ٣٤ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣٤٢ ، ولسان العرب (طرب) ، (حدث) ، (شيع) ، اللمع ص ٣٠٩ ، المحتسب ٢ / ٣٢٢ ، وبلا نسيه فى شرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٢٦٨ .

٢- يبدو أن هذا من قصيدته التى فيها : وذبيانيه وصت بنيتها بأن كذب القراطف والقروف وانظر هذا البيت وثلاثه معه : الخزانه ٢ / ٢٩٣ ، ١٥ / ٣ ، واللائى ٤٨٤ ، والكشاف (العنكبوت). (نجار). خفّ القوم عن منزلهم خفوا : ارتحلوا مسرعين ، وقيل : ارتحلوا عنه فلم يخصوا السرحه ، والخفوف : الارتحال. اللسان (خفف) والألوف : المحبوه .

٣- تقول ذلك فى أخويها ترثيها. وفى الحماسه أن هذا لعمره فى ابنيها ترثيها ، ومن هذه المرثيه ما يستشهد به النحويون فى باب الإضافه : هما أخوا فى الحرب من لا- أخا له إذا خاف يوما نبوه فدعاها وانظر العينى فى شواهد الإضافه ، والأعلم فى المرجع السابق ، واللسان فى (أبو). (نجار).

فمدافع الريان عزى رسمها

خلقا كما ضمن الوحي سلامها (١)

ومن أبيات الكتاب :

اعتاد قلبك من سلمى عوائده

وهاج أهواءك المكنونه الظلل (٢)

فقدّم المفعول في المصراعين جميعا ، ولليد أيضا :

رزقت مرابع النجوم وصابها

ودق الرواعد جودها فرهامها (٣)

وله أيضا :

لمعقر قهد تنازع شلوه

غبس كواسب ما يمنّ طعامها (٤)

وقال الله عزوجل : (أَلْهَأَكُمُ التَّكَاثُرُ) [التكاثر : ١] وقال الآخر :

أبعدك الله من قلب نصحت له

في حبّ جمل ويأبى غير عصياني

وقال المرقش الأكبر :

لم يشج قلبي ملحواث إل

لا صاحبي المتروك في تغلم (٥)

ص: ٣٠٢

١- البيت لليد في ديوانه ص ٢٩٧ ، ولسان العرب (سلم) ، (روى) ، (وصى) ، وتاج العروس (دفع) ، (روى) ، (وصى).

٢- البيت مع آخر بلا نسبه في شرح أبيات سيويه ١ / ٣٩١ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٢٤ ، والكتاب ١ / ٢٨١ ، ومغنى اللبيب ٢

٦٠١ / ، ولسان العرب (ذيع) ، وتاج العروس (ذيع).

٣- البيت للبيد في ديوانه ص ٢٩٨ ، ولسان العرب (دبع) ، (رزق) ، وتاج العروس (دبع) ، (رزق) ، وكتاب الجيم ٢ / ٢١.

٤- البيت للبيد في ديوانه ص ٣٠٨ ، لسان العرب (قهد) ، (عفر) ، (منن) ، تهذيب اللغة ٦ / ٥٧ ، ١٣ / ٣٤٨ ، تاج العروس (قهد) ،

(عفر) ، (منن) ، ومقاييس اللغة ٤ / ٦٧ ، ومجمل اللغة ٣ / ٣٨٤ ، وديوان الأدب ١ / ١٠٤ ، ٣ / ١٣٥ ، وكتاب الجيم ٣ / ١١٦.

يصف بقره وحشيه أكلت السباع ولدها ، فجعله قهدا لبياضه. وقيل : فى تفسير المعفر إنه ولدها الذى افترسته الذئاب الغبس ،

فعفرتة فى التراب ، أى مرغته. قال الأزهرى : وهذا عندى أشبه بمعنى البيت. قال الجوهرى : والتعفير فى الفطام أن تمسح المرأه

ثديها بشيء من التراب تنغيرا للصبى وانظر اللسان (قهد) ، (عفر).

٥- هذا من قصيده مفضليه ، يرثى صاحبها له دفن فى تغلم وهو موضع. وانظر شرح ابن الأنبارى للمفضليات ٤٨٧. (نجار).

وفيها :

في باذخات من عمايه أو

يرفعه دون السماء خيم (١)

والأمر في كثره تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر ، فلما كثر وشاع تقديم المفعول [على الفاعل] كان الموضع له ، حتى إنه إذا أُنْزِلَ فموضعه التقديم ، فعلى ذلك كأنه قال : جرى عدى بن حاتم ربّه ، ثم قدّم الفاعل على أنه قد قدّره مقدّما عليه مفعوله فجاز ذلك ، ولا تستنكر هذا الذي صوّرتَه لك ولا يجف عليك ؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشّعه ؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في جرّ (الوجه) من قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون من موضعين : أحدهما بإضافه الحسن إليه ، والآخر تشبيهه له بالضارب الرجل ، هذا مع أنّا قد أحطنا علما بأن الجرّ في (الرجل) من قولك : هذا الضارب الرجل إنما جاءه وأتاه من جهه تشبيههم إيّاه بالحسن الوجه ، لكن لما اطرّد الجرّ في نحو هذا الضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، صار كأنه أصل في بابه ، حتى دعا ذاك سيبويه إلى أن عاد (فشبه الحسن الوجه) بالضارب الرجل ، [من الجهه التي إنما صحّت للضارب الرجل تشبيهه بالحسن الوجه] وهذا يدلّك على تمكّن الفروع عندهم ، حتى إن أصولها التي أعطتها حكما من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدته إليها ، وجعلته عطية منها لها ، فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لما استمرّ وكثر كأنه هو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل.

فإن قلت ، إنّ هذا ليس مرفوعا إلى العرب ولا محكيا عنها أنها رأته مذهباً ، وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولاً ، ولسنا نقلد سيبويه ولا غيره في هذه العلّة ولا غيرها ، فإن الجواب عن هذا حاضر عتيد ، والخطب فيه أيسر ، وسنذكره في باب يلي هذا بإذن الله. ويؤكّد أن الهاء في (ربه) لعدى بن حاتم من جهه المعنى عاده العرب في الدعاء ؛ ألا تراك لا تكاد تقول : جرى ربّ زيد عمرا ، وإنما يقال : جزاك ربك خيرا أو شرا. وذلك أوفق ؛ لأنه إذا كان مجازيه ربّه كان أقدر على جزائه وأملاً به. ولذلك جرى العرف بذلك فاعرفه.

ص: ٣٠٣

١- عمايه : جبل من جبال هذيل. خيم : جبل. اللسان (عمى) ، (خيم).

ومما نقضت مرتبته المفعول فى الاستفهام والشرط ، فإنهما يجيئان مقدّمين على الفعلين الناصبين لهما ، وإن كانت رتبه المعمول أن يكون بعد العامل فيه . وذلك قوله سبحانه وتعالى : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) [الشعراء : ٢٢٧] ف- (أى منقلب) منصوب على المصدر ب- (ينقلبون) ، لا ب- (سيعلم) ، وكذلك قوله تعالى : (أَيُّمَّا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ) [القصص : ٢٨] وقال : (أَيُّمَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) [الإسراء : ١١٠] فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولا . وكيف يكون ذلك وقد قال عزّ اسمه : (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا) [النحل : ٧٦] وقال تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ) [البقره : ٦٥] وقال (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) [النساء : ٤٦ ، المائده : ١٣] وقال : (قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ) [التحریم : ٢] وهو ملء الدنيا كثره وسعه ، لكن إنما وجب تقديمه لقرينه انضمت إلى ذلك ، وهى وجوب تقدّم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها . فهذا من النقض العارض .

ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكره وكان الخبر عنه ظرفا ؛ نحو قولهم : عندك مال ، وعليك دين ، وتحتك بساطان ومعك ألفان . فهذه الأسماء كلّها مرفوعه بالابتداء ، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التى هى أخبار عنها ، إلا أن مانعا منع من ذلك حتى لا تقدّمها عليها ، ألا (ترى أنك) لو قلت : غلام لك ، أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن ؛ لا لأن المبتدأ ليس (موضعه التقديم) لكن لأمر حدث ، وهو كون المبتدأ هنا نكره ؛ ألا تراه لو كان معرفه لاستمرّ وتوجّه تقديمه ، فتقول : البساطان تحتك ، والغلام لك . أفلا ترى أنّ ذلك إنما فسد تقديمه لما ذكرناه : من قبّح تقديم المبتدأ نكره فى الواجب ، ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكره ؛ كقولك : هل غلام عندك ، وما بساط تحتك ، فجئيت الفائده من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كون البساط تحته ، واستفهامك عن الغلام : أهو عنده أم لا؟ إذ كان هذا معنى جليّا مفهوما . ولو أخبرت عن النكره فى الإيجاب مقدّمه فقلت : رجل عندك كنت قد أخبرت عن منكور لا يعرف ، وإنما ينبغى أن تقدّم المعرفه ثم تخبر عنها بخبر يستفاد منه معنى منكور ،

نحو زيد عندك ومحمد منطلق ، وهذا واضح. فإن قلت : فلم وجب مع هذا تأخير النكره فى الإخبار عنها بالواجب ، قيل لَمَّا قَبِحَ ابتداءؤها نكره لما ذكرناه رأوا تأخيرها وإيقاعها فى موقع الخبر الذى بابه أن يكون نكره ؛ فكان ذلك إصلاحاً للفظ ، كما أُخروا اللام-لام الابتداء مع (إنّ) فى قولهم : إن زيدا لقائم لإصلاح اللفظ. وسترى ذلك فى بابه بعون الله وقدرته. فاعلم إذا أنه لا تنقض مرتبه إلا لأمر حادث ، فتأمله وابعث عنه.

* * *

ص: ٣٠٥

باب من غلبه الفروع على الأصول

هذا فصل من فصول العريبي طريف ؛ تجده في معانى العرب ، كما تجده في معانى الإعراب. ولا تكاد تجد شيئا من ذلك إلا والغرض فيه المبالغه.

فمما جاء فيه ذلك للعرب قول ذى الرمه :

ورمل كأوراك العذارى قطعته

إذا ألبسته المظلمات الحنادس (١)

أفلا ترى ذا الرمه كيف جعل الأصل فرعا والفرع أصلا. وذلك أن العاده والعرف فى نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكتبان الأنقاء ، ألا ترى إلى قوله :

ليلى قضيب تحته كثيب

وفى القلاد رشأ ريب (٢)

وإلى قول ذى الرمه أيضا - وهو من أبيات الكتاب - :

ترى خلفها نصفاً قناه قويمه

ونصفا نقا يرتج أو يتمرم (٣)

وإلى قول الآخر :

خلقت غير خلقه النسوان

إن قمت فالأعلى قضيب بان

وإن توليت فدعصتان

وكلّ إذ تفعل العينان (٤)

ص: ٣٠٦

١- البيت لذى الرمه فى ديوانه ص ١١٣١ ، ولسان العرب (ورك) ، (جمل) ، وتاج العروس (ورك). الحندس : الظلمه ، وفى الصحاح : الليل الشديد الظلمه. والحنادس : ثلاث ليال من الشهر لظلمتهن ، ويقال دحامس. اللسان (حندس).

٢- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (قلد) ، وتاج العروس (قلد). والرشأ ، على فعل بالتحريك : الظبىّ إذا قوى وتحرك ومشى مع أمّه ، والجمع أرشاء.

٣- البيت لذى الرّمه فى ديوانه ٢ / ٦٢٣ ، وأمالى المرتضى ١ / ٤٦١ ، وجمهره اللغه ص ١٩٩ ، ١٣٣١ ، وخزانه الأدب ٥ / ٤٦٢ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٥٠٠ ، والكتاب ٢ / ٥١١. فى الكتاب برفع «نصف» على القطع والابتداء ، وبعضهم ينصبه على البدل. والنقا : الكثيب من الرمل. والتمرمر : أن يجرى بعضه فى بعض.

٤- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (دعص) ، وتاج العروس (دعص). الدّعص : قور من الرمل مجتمع. والجمع أدعاص ودعصه : وهو أقل من القحف والطائفه منه دعصه. اللسان (دعص). الإّد : الأمر العجيب.

وإلى قوله :

كدعص النقا يمشى الوليدان فوّه

بما احتسبا من لين مس وتسها (١)

وما أحسن ما ساق الصنعه فيه الطائى الكبير :

كم أحرزت قضب الهنديّ مصلته

تهترّ من قضب تهترّ فى كتب (٢)

(ولله البحترى) فما أعذب وأظرف وأدمث قوله :

أين الغزال المستعير من التقا

كفلا ومن نور الأفاهى مبسما (٣)

فقلب ذو الرّمه العاده والعرف فى هذا ؛ فشبهه كئبان الأنقاء بأعجاز النساء. وهذا كأنه يخرج مخرج المبالغه ، أى قد ثبت هذا الموضوع وهذا المعنى لأعجاز النساء وصار كأنه الأصل فيه ، حتى شبه به كئبان الأنقاء. ومثله للطائى الصغير :

فى طلعه البدر شىء من ملاحظتها

وللقضيب نصيب من تشبها (٤)

وآخر من جاء به شاعرنا ، فقال :

نحن ركب ملجنّ فى زى ناس

فوق طير لها شخوص الجمال (٥)

فجعل كونهم جنّا أصلا ، وجعل كونهم ناسا فرعا ، وجعل كون مطاياها طيرا

ص: ٣٠٧

١- البيت بلا نسبه فى تاج العروس (نقى).

٢- من قصيده التى أولها : السيف أصدق أنباء من الكتب فى حدّه الحدّ بين الجدّ واللعب

٣- من قصيده يمدح فيها أحمد وإبراهيم ابنى المدبر أولها : أمحلتى سلمى بكأظمه اسلما وتعلما أن الجوى ما هجتما وانظر

الديوان. (نجان).
4- وهو من قصيده فى مدح المتوكل أولها : أنافعى عند ليلى فرط حبيها ولوعه لى أبديها وأخفيها (نجان).
5- من قصيده فى مدح عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكى ، أولها : صلّه الهجر لى وهجر الوصال نكسانى فى السقم نكس
الهلال وبعده : من بنات الجديل تمشى بنا فى ال بيد مشى الأيام فى الآجال وقوله : «فوق طير» : أى فوق ركائب كالطير. (نجان).

أصلا ، وكونها جمالا فرعا ، فشبه الحقيقه بالمجاز فى المعنى الذى منه أفاد المجاز من الحقيقه ما أفاد. وعلى نحو من هذا قالوا للناقه (جماليه) لأنهم شبهوها بالجمل فى شدته وعلو خلقه ؛ قال الأعشى :

جماليه تغتلى بالرداف

إذا كذب الآثام الهجيرا (١)

وقال الراعى :

* على جماليه كالفحل هملاج*

وهو كثير. فلما شاع ذلك واطرد صار كأنه أصل فى بابه ، حتى عادوا فشبهوا الجمل بالناقه فى ذلك ؛ فقال :

وقربوا كل جمالي عضه

قريبه ندوته من محمضه (٢)

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل ، ونظائره فى هذه اللغه كثيره.

وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون فى صناعتهم ، فشبهوا الأصل بالفرع فى المعنى الذى أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز فى

ص: ٣٠٨

١- البيت للأعشى فى ديوانه ص ١٤٧ ، ولسان العرب (كذب) ، (جمل) ، (أثم) ، (غلا) ، وتهذيب اللغه ١٠ / ١٧٤ ، ١١ / ١٠٩ ، ومقاييس اللغه ١ / ٦٠ ، ومجمل اللغه ١ / ١٦٩ ، وتاج العروس (جمل) ، (كذب) ، (أثم) ، وأساس البلاغه (كذب). غلت الدابه فى سيرها غلوا واغلت ارتفعت فجاوزت حسن التبير والاعتلاء : الإسراع. وأثمت الناقه المشى تأثمه إنما : أبطأت. وناقه آثمه ونوق آثمت أى مبطنات. وانظر اللسان (أثم) ، (غلا).

٢- الرجز لهميان بن قحافه فى لسان العرب (حمض) ، (ندى) ، وتاج العروس (عضه) ، (ندى) ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغه ٤ / ٢٢٢ ، ١٤ / ١٨٩ ، وجمهره اللغه ص ٥٤٧ ، والمخصص ٧ / ٥٠ ، ٦٠ ، ٩٩ ، ١١ / ١٧٦ ، وكتاب الجيم ٢ / ٣٠٤ ، ديوان الأدب ٢ / ٢٥٤ ، وإصلاح المنطق ص ٣٦٥ ، ولسان العرب (نفد). وفى اللسان (عضه). أراد كل جماليه ولا يعنى به الجمل لأن الجمل لا يضاف إلى نفسه ، وإنما يقال فى الناقه جماليه تشبيها لها بالجمل. ومن محمضه أى من موضعه الذى يحمض فيه ، ويروى : محمضه بضم الميم. وحمضت الإبل تحمض حمضا وحموضا : أكلت الحمض ، فهى حامضه. وانظر اللسان (حمض).

قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون الجرّ في الوجه من موضعين ، أحدهما الإضافه ، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجرّ تشبيها له بالحسن الوجه ؛ على ما تقدّم في الباب قبل هذا.

فإن قيل : وما الذي سوّغ سبويه هذا ، وليس ممّا يرويه عن العرب روايه ، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعلّل به؟ قيل يدلّ على صحّحه ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه : من أن العرب إذا شبّهت شيئا بشيء مكّنت ذلك الشبه لهما ، وعمرت به الحال بينهما ؛ ألا تراهم لمّا شبّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه وكذلك لمّا شبّهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم (عليه السلام والرحمه) وقوله :

* بل جوز تيهاء كظهر الحجفت (١) *

وقوله :

الله نجاك بكفى مسلمت

من بعد ما وبعد ما وبعد مت (٢)

ص : ٣٠٩

١- الرجز لسؤر الذئب في لسان العرب (حجف) ، (بلل) ، وتاج العروس (حجف) ، ولبعض الطائين في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٨٦ ، وبلا نسبه في الإنصاف ١ / ٣٧٩ ، وجمهره اللغه ص ١١٣٥ ، والخصائص ١ / ٣٠٤ ، ٢ / ٩٨ ، ووصف المباني ص ١٥٦ ، ١٦٢ ، ٢١٧ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ١٥٩ ، ٢ / ٥٦٣ ، ٦٣٧ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٢٧٧ ، وشرح شواهد الشافيه ص ١٩٨ ، وشرح المفصل (٢ / ١١٨ ، ٤ / ٦٧ ، ٥ / ٨٩ ، ٨ / ١٠٥ ، ٩ / ٨١ ، ١٠ / ٤٥ ، المحتسب ٢ / ٩٢ ، ولسان العرب (بلا) وجمهره اللغه ص ١١٣٥ ، والمخصص ٩ / ٧ ، ١٦ / ٨٤ ، ٩٦ ، ١٢٠ ، وبعده : * يمسى بها وحوشها قد جئفت * وجوز : وسط والجمع أجواز. التيهاء : الأرض المضله الواسعه التي لا- أعلام فيها ولا- جبال ولا إكام والحجفه : الترس من الجلد ، والجمع الحجف. يريد ربّ جوز تيهاء ، ومن العرب من إذا سكت على الهاء جعلها تاء فقال : هذا طلحت.

٢- الرجز لأبى النجم في لسان العرب (ما) وشرح التصريح ٢ / ٣٤٤ ، والدرر ٦ / ٢٣٠ ، ومجالس ثعلب ١ / ٣٢٦ ، وتاج العروس (ما) ، وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ١ / ١١٣ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٤٨ ، وخزانه الأدب ٤ / ١٧٧ ، ٧ / ٣٣٣ ، والدرر ٦ / ٣٠٥ ، ووصف المباني ص ١٦٢ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ١٦٠ ، ١٦٣ ، ٢ / ٥٦٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٧٥٦ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٢٨٩ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٥ ، وشرح المفصل ٥ / ٨٩ ، ٩ / ٨١ ، - والمقاصد النحويه ٤ / ٥٥٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٧ ، ٢٠٩ . «بعد مت» أراد : بعد ما ، فأبدل الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث. وانظر اللسان (ما).

صارت نفوس القوم عند الغلصمت

وكادت الحرّه أن تدعى أمت (١)

كذلك شبّوا أيضا الوصل بالوقف فى قولهم : ثلاثة أربعة يريد ثلاثة أربعة ، ثم تخفّف الهمزه فتقول : ثلاثة أربعة ، وفى قولهم : (سببنا وكلكلا) (٢). وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم فى قولهم : (لحمر (٣) ، ورّيا (٤)) وقولهم : وهو الله ، وهى التى فعلت ، وقوله :

فقلت للطيف مرتاعا وأرّفتنى

فقلت أهى سرت أم عادنى حلم (٥)

ص : ٣١٠

١- الرجز لأبى النجم فى لسان العرب (ما) وشرح التصريح ٢ / ٣٤٤ ، والدرر ٦ / ٢٣٠ ، ومجالس ثعلب ١ / ٣٢٦ ، وتاج العروس (ما) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر ١ / ١١٣ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٤٨ ، وخزانه الأدب ٤ / ١٧٧ ، ٧ / ٣٣٣ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٧٥٦ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٢٨٩ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٥ ، وشرح المفصل ٥ / ٨٩ ، ٩ / ٨١ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٥٥٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٧ ، ٢٠٩ .

٢- السبب : الأرض القفر والمفازة ، والجمع السبابسب . والكلكل : الصدر . يقول ابن جنى فى سر صناعه الإعراب ٢ / ٧٦ «ثم إن الشعراء تضطر إلى إجراء الوصل مجرى الوقف ، فيقولون : سببنا ، وكلكلا ، والأضحما ، ونحو ذلك .

٣- يريد أن (الأحمر) إذا خفف بحذف الهمزه ونقل حركتها إلى اللام يجوز حذف همزه الوصل فى غير الوصل لتحريك اللام ، وهو وإن كان عارضا فقد أجرى مجرى اللازم على هذا الوجه . (نجار) .

٤- وفى سر صناعه الإعراب ٢ / ٥٢ «ومنها قولهم فى تخفيف رؤيا : رّيا ، وأصلها رويا ، إلا أنهم أجروا الواو فى رؤيا وإن كانت بدلا من الهمزه مجرى الواو اللازمه ، فأبدلوا ياء ، وأدغموها فى الياء بعدها ، فقالوا رّيا .

٥- البيت لزياد بن منقذ فى خزانه الأدب ٥ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، والدرر ١ / ١٩٠ ، وشرح التصريح ٢ / ١٤٣ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ١٣٩٦ ، ١٤٠٢ ، وشرح شواهد الشافيه ص ١٩٠ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٣٤ ، معجم البلدان ١ / ٢٥٦ ، والمقاصد النحويه ١ / ٢٥٩ ، ٤ / ١٣٧ ، وبلا- نسبه فى الأشباه والنظائر ٢ / ١٢٧ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٤٥٦ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٧٠ ، والدرر ٦ / ٩٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٩٨ ، وشرح المفصل ٩ / ١٣٩ ، ولسان العرب (هيا) ومغنى اللبيب ١ / ٤١ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٣٢ .

وقولهم ها الله ذا ، أجروه مجرى دابّه ، وقوله :

ومن يتق فإن الله معه

ورزق الله مؤتاب وغادى (١)

أجرى (تق (٢) ف) مجرى علم حتى صار (تقف) كعلم ، كذلك أيضا أجروا اللازم مجرى غير اللازم فى قول الله سبحانه (أَلَيْسَ ذَلِكْ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى) [القيامة : ٤٠] فأجرى النصب مجرى الرفع الذى لا- تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذى لا يلزم فيه الحرف أصلا ، وكما حمل النصب على الجزّ فى التشبيه والجمع الذى على حدّ التشبيه ، كذلك حمل الجزّ على النصب فيما لا ينصرف ، وكما شبّهت الياء بالألف فى قوله :

* كأنّ أيديهنّ بالقاع القرق (٣) *

وقوله :

* يا دار هند عفت إلا أثنافها (٤) *

كذلك حملت الألف على الياء فى قوله - فيما أنشد أبو زيد - :

ص: ٣١١

١- البيت بلا نسبه فى الدرر ١ / ١٦١ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٢٩٩ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٢٢٨ ، والصاحبى فى فقه اللغة ص ٤٨ ، ولسان العرب (أدب) ، (وقى) ، والمحتسب ١ / ٣٦١ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٢ .

٢- فى اللسان (وقى) فإنما أدخل جزما على جزم ؛ وقال ابن سيده : فإنه أراد يتق فأجرى تقف ، من يتق فإنّ ، مجرى علم فخفف ، كقولهم علم فى علم .

٣- بعده : * أيدى نساء يتعاطين الورق * وهو مما نسب إلى رؤبه فى الديوان ١٧٩ ، وانظر الخزانة ٣ / ٥٢٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ١٠٥ . (نجار) . وهو فى وصف إبل بسرعه السير . والقرق المكان المستوى لا حجاره فيه . وانظر اللسان (قرق) .

٤- صدر بيت للحطيه فى ديوانه ص ٢٤٠ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٣١٩ ، ولبعض السعديين فى شواهد الشافيه ١٠ / ١٠٠٠ ، ١٠٢ ، والكتاب ٣ / ٣٠٦ ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر ١ / ٢٦٨ ، ٦ / ١٠٨ ، ٨ / ٤٩ ، وخزانة الأدب ٦ / ٣٩٧ ، ٨ / ٣٤٧ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠٠ ، ١٠٢ ، ولسان العرب (تفا) ، والمحتسب ١ / ١٢٦ ، ٢ / ٣٤٣ ، والمنصف ٢ / ١٨٥ ، ٣ / ٨٢ ، وعجزه : * بين الطوىّ فصارات فواديهما *

إذا العجوز غضبت فطَلَق

ولا ترَضَّها ولا تَمَلَّق (١)

وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله :

* إليك حتى بلغت إياك (٢) *

ومنه قول أمية :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت

إياهم الأرض في دهر الدهارير (٣)

كذلك وضع أيضا المتصل موضع المنفصل في قوله :

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا

ألا يجاورنا إلاك ديار (٤)

وكما قلبت الواو ياء استحسانا ، لا عن قوه عله في نحو غديان ، وعشيان ،

ص: ٣١٢

١- الرجز لرؤبه في ملحق ديوانه ص ١٧٩ ، وخزانه الأدب ٨ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، والدرر ١ / ١٦١ ، والمقاصد النحويه ١ / ٢٣٦ ، وبلا
نسبه في اللسان (رضى) والأشبه والنظائر ٢ / ١٢٩ ، والإنصاف ص ٢٦ وسر صناعه الإعراب ص ٧٨ ، وشرح التصريح ١ / ٨٧ ،
وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ١٨٥ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٤٠٩ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠٦ ، والممتع في التصريف ٢ / ٥٣٨ ،
والمعنى ص ١١٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٢ ، وتاج العروس (رضى) والمخصص ١٣ / ٢٥٨ ، ١٤ / ٩ .

٢- الرجز لحميد الأرقط في تخلص الشواهد ص ٩٢ ، وخزانه الأدب ٥ / ٢٨٠ ، ٢٨١ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠١ ، ١٠٣ ، وبلا
نسبه في أسرار العرييه ص ١٦٩ ، والإنصاف ص ٦٩٩ ، تخلص الشواهد ص ٨٥ ، ووصف المباني ص ١٣٨ ، والكتاب ٢ / ٣٦٢ ،
واللمع في العرييه ص ١٨٩ .

٣- البيت للفرزدق في ديوانه ١ / ٢١٤ ، خزانه الأدب ٥ / ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، والدرر ١ / ١٩٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٠٤ ، والمقاصد
النحويه ١ / ٢٧٤ ، ولأمية أو للفرزدق في تخلص الشواهد ص ٨٧ ، وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ٢ / ١٢٩ ، والإنصاف ٢ / ٦٩٨ ،
وأوضح المسالك ١ / ٩٢ ، وتذكرة النحاه ص ٤٣ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٦ ، ٦٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٦٢ .

٤- البيت بلا نسبه في الأشباه والنظائر ٢ / ١٢٩ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٨٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٨٣ ، وتخلص الشواهد
ص ١٠٠ ، وخزانه الأدب ٥ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣٢٥ ، والدرر ١ / ١٧٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٨ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٤٤ ،

وشرح ابن عقيل ص ٥٢، وشرح المفصل ٣ / ١٠١، ومغنى اللبيب ص ٢ / ٤٤١، والمقاصد النحويه ١ / ٢٥٣، وهمع الهوامع ١ / ٥٧، ويروى البيت : وما علينا إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إياك ديار

وأبيض لياح ، كذلك أيضا [قلبت الياء واوا] في نحو الفتوى ، والرّعى ، والتقوى ، والبقوى ، والثّوى ، والشّروى - وقد ذكر ذلك - وقولهم عوى الكلب عوّه. وكما أتبعوا الثاني الأوّل في نحو شدّ ، وفزّ ، وعضّ ، ومنذ ، كذلك أتبعوا الأوّل الثاني في نحو : اقتل ، اخرج ، ادخل ، وأشباه هذا كثير ، فلما رأى سيبويه العرب إذا شبّهت شيئا بشيء فحملته على حكمه ، عادت أيضا فحملت الآخر على حكم صاحبه ، تبيتا لهما وتتميمًا لمعنى الشّبه بينهما ، حكم أيضا لجزّ الوجه من قوله (هذا الحسن الوجه) أن يكون محمولًا على جزّ الرجل في قولهم (هذا الضارب الرجل) كما أجازوا أيضا النصب في قولهم (هذا الحسن الوجه) حملا له منهم على (هذا الضارب الرجل) ونظيره قولهم : يا أميمه ، ألا- تراهم حذفوا الهاء فقالوا : أميم ، فلما أعادوا الهاء أقروا الفتحة بحالها اعتيادا للفتحة في الميم ، وإن كان الحذف فرعا. وكذلك قولهم (اجتمعت أهل اليمامة) أصله (اجتمع أهل اليمامة) ثم حذف المضاف فأنت الفعل فصار (اجتمعت اليمامة) ثم أعيد المحذوف فأقرّ التأنيث الذى هو الفرع بحاله ، فقبل اجتمعت أهل اليمامة (نعم) وأيد ذلك ما قدّمنا ذكره : من عكسهم التشبيه وجعلهم فيه الأ-صول محموله على الفروع ، فى تشبيههم كئيبان الأنقاء بأعجاز النساء ، وغير ذلك مما قدّمنا ذكره.

ولما كان النحويّون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم متحلّين ، ولمعانيهم وقصودهم آمين ، جاز لصاحب هذا العلم ؛ الذى جمع شعاعه ، وشرع أوضاعه ، ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله (1) ، وخلق أشطانه ، وبغج أحضانه ، وزمّ شوارده ، وأفاء فوارده (2) ، أن يرى فيه نحو مما رأوا ، ويحدوه على أمثلتهم التى حدوا ، وأن يعتقد فى هذا الموضوع نحو مما اعتقدوا فى أمثاله ، لا- سيّما والقياس إليه مصغ ، وله قابل ، وعنه غير متناقل. فاعرف إذا ما نحن عليه للعرب مذهبا ، ولمن شرح لغاتها مضطربا ، وأن سيبويه لاحق بهم ، وغير بعيد فيه عنهم. ولذلك عندنا لم يتعقّب هذا الموضوع عليه أحد من أصحابه ، ولا غيرهم ، ولا أضافوه إلى

ص: ٣١٣

١- الغفل بضم الغين وسكون الفاء : كلّ ما لا- علامه فيه ولا أثر عماره من الأرضيين والطرق ونحوها ، والجمع أغفال. وانظر اللسان (غفل).

٢- الفوارد : جمع فارد وفارده ، وظييه فارد : منفردة انفردت عن القطيع. اللسان (فرد).

مانعوه عليه ، وإن كان بحمد الله ساقطاً عنه ، وحزى بالاعتذار هم منه . وأجاز سيبويه أيضاً نحو هذا وهو قوله (زيداً إذا يأتيني أضرب) فنصبه ب- (أضرب) ، ونوى تقديمه ، حتى كأنه قال (زيداً أضرب إذا يأتيني) ألا ترى إلى نيته بما يكون جواباً ل- (إذا) - وقد وقع في موقعه - أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه .

ومن غلبه الفروع للأصول إعرابهم في الأحاد بالحركات ؛ نحو زيد ، وزيداً ، وزيد ، وهو يقوم ، وإذا تجاوزت رتبة الأحاد أعربوا بالحروف ؛ نحو الزيدان ، والزيدون ، والزيدون والعمرين ، وهما يقومان ، وهم ينطلقون . فأما ما جاء في الواحد من ذلك ؛ نحو أخوك ، وأباك ، وهنيك ، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أنّ العرب قدّمت منه هذا القدر توطئه لما أجمعه من الإعراب في التشبيه والجمع بالحروف . وهذا أيضاً نحو آخر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم أعربوا بعض الأحاد بالحروف حملاً لهم على ذلك في التشبيه والجمع . فأما قولهم (أنت تفعلين) فإنهم إنما أعربوه بالحرف وإن كان في رتبة الأحاد - وهي الأول - من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعيّ ، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة ، فقد ترى إلى علم إعراب الواحد أضعف لفظاً من إعراب ما فوقه ، فصار - لذلك - الأقوى كأنه الأصل ، والأضعف كأنه الفرع .

ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ؛ ألا تراهم لما حذفوا الحركات - ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب ، ولم ينطلق - تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول ، فقالوا : لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغز .

ومن ذلك [أيضاً] أنهم حذفوا ألف مغزى ، ومدعى في الإضافة فأجازوا مغزى ، ومرمى ، ومدعى ، فحملوا الألف هنا - وهي لام - على الألف الزائدة في نحو حبلّى وسكرى . ومن ذلك حذفهم ياء تحية وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقيقه ، وإن كانت زائدة ؛ فلذلك قالوا تحوى كما قالوا شقوى ، وغنوى ، في شقيقه وغنّيه . وحذفوا أيضاً النون الأصليّة في قوله :

* ولاك اسقنى إن كان مأوك ذا فضل (١) *

ص: ٣١٤

١- عجز البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص ١١١ ، والأزهيّة ص ٢٩٦ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٤١٨ ، ٤١٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٩٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٩٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٠١ ، والكتاب ١ / ٢٧ ، والمنصف ٢ / ٢٢٩ ، وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ٢ / ١٣٣ ، ٣٦١ ، والإنصاف ٢ / ٦٨٤ ، وأوضح المسالك ١ / ٦٧١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٩ ، والجنى الدانى ص ٥٩٢ ، وخزانه الأدب ٥ / ٢٦٥ ، ورتب المبانى ص ٢٧٧ ، ٣٦٠ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٤٤٠ ، وشرح الأشموني ١ / ١٣٦ ، وشرح المفصل ٩ / ١٤٢ ، واللامات ص ١٥٩ ، ولسان العرب (لكن) ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٩١ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٦ ، وتاج العروس (لكن) ، ويروى صدره : * فلست بآتيه ولا أستطيعه * * وقد مرّ للدارين من بعدنا عصر *

وفى قوله :

* كأنهما ملآن لم يتغيرا (١) *

وقوله :

أبلغ أبا دختنوس مألکه

غير الذى قد يقال ملكذب (٢)

كما حذفوا الزائده فى قوله :

* وحاتم الطائى وهّاب المئى (٣) *

وقوله :

* ولا ذاكر الله إلا قليلا (٤) *

ص: ٣١٥

-
- ١- عجزه : وانظر اللسان فى (أين). وهو من قصيده لأبى صخر الهذلى فى الأمالى ١ / ١٤٨ ، وبقية أشعار الهذليين ٩٣. وقبل هذا البيت : ليلى بذات الجيش دار عرفتها وأخرى بذات البين آياتها سطر(نجار).
- ٢- البيت للقيط بن زراره فى شرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٨ ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر ٢ / ١٣٣ ، وخزانه الأدب ٩ / ٣٠٥ ، ورفض المبانى ص ٣٢٥ ، وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، وشرح المفصل ٨ / ٣٥ ، ١٠ / ١١٦ ، ولسان العرب (ألك) ، (لكن) ، (منن). دختنوس : اسم امرأه ، وقيل : اسم لبنت حاجب بن زراره ، ويقال : دختنوس ودخدنوس ، ودخدنوس : اسم بنت كسرى ، وأصل هذا الاسم فارسى عَرَب ، ومعناه بنت الهنىء. اللسان (دختنس ، دخدنس).
- ٣- عزاه فى اللسان فى (مأى) إلى امرأه من عقيل تفخر بأخوالها من اليمن ، وكذا فى النوادر ٩١ ، والخزانه ٣ / ٣٠٤. وقبله : * حیده خالى ولقيط وعلى * (نجار).
- ٤- عجز بيت لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه ص ٥٤ ، والأغانى ١٢ / ٣١٥ ، والأشباه والنظائر ٦ / ٢٠٦ ، وخزانه للأدب ١١ / ٣٧٤ ، ٧٥ / ٣ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، والدرر ٦ / ٢٨٩ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ١٩٠ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٣٣ ، والكتاب ١ / ١٦٩ ، ولسان العرب (عتب) ، (عسل) ، والمقتضب ٢ / ٣١٣ ، والمنصف ٢ / ٢٣١ ، وبلا نسبه فى الإنصاف ٢ / ٦٥٩ ، ورفض المبانى ص ٤٩ ، ٣٥٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٣٤ ، وشرح المفصل ٢ / ٦ ، ٩ / ٣٤ ، ٣٥ ، ومجالس ثعلب ص ١٤٩ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٥٥٥ ، وهمع الهوامع. وصدرة يروى : * فألقيته غير مستعتب *

ومن ذلك حملهم التثنيه - وهي أقرب إلى الواحد - على الجمع وهو أنأى عنه ؛ ألا- تراهم قلبوا همزه التأنيث فيها واوا فقالوا : حمراوان ، وأربعاوان ، كما قلبوها فيه واوا ، فقالوا : حمراوات علما ، وصحراوات ، وأربعاوات. ومن ذلك حملهم الاسم - وهو الأصل - على الفعل - وهو الفرع - فى باب ما لا ينصرف (نعم) وتجاوزوا بالاسم رتبه الفعل إلى أن شَبَّهوه بما وراءه - وهو الحرف - فبنوه ؛ نحو أمس ، وأين ، وكيف ، وكم ، وإذا. وعلى ذلك ذهب بعضهم فى ترك تصرّف (ليس) إلى أنها ألحقت ب- (ما) فيه ، كما ألحقت (ما) بها فى الفعل فى اللغه الحجازية. وكذلك قال أيضا فى (عسى) : (إنها) منعت التصرّف لحملهم إيّاها على لعلّ. فهذا ونحوه يدلّك على قوّه تداخل هذه اللغه وتلامحها ، واتصال أجزائها وتلاحقها ، وتناسب أوضاعها ، وأنها لم تقتعث (1) اقتعاثا ، ولا هيلت هيلا ، وأن واضعها عنى بها وأحسن جوارها ، وأمدّ بالإصابه والأصالة فيها.

* * *

ص: ٣١٦

١- قعث الشىء يقعث قعثا : حفن له وأعطاه.

اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزْمَهُ ، وعليها أدلّه ، وإليها موَصَله ، وعلى المراد منها محصّله ، عنيت العرب بها فأولتها صدرا صالحا من تثقيفها وإصلاحها.

فمن ذلك قولهم : أمّا زيد فمنطلق ؛ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، فتجد الفاء فى جواب الشرط فى صدر الجزأين ، مقدّمه عليهما. وأنت فى قولك : أمّا زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطه بين الجزأين ولا تقول : أمّا فزيد منطلق ؛ كما تقول فيما هو (فى معناه) : مهما يكن من شيء فزيد منطلق. وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ.

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جوابا ولم تكن عاطفه ، فإنها على مذهب لفظ العاطفه وبصورتها ، فلو قالوا : أمّا فزيد منطلق ، كما يقولون : مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم ، إنما قبلها فى اللفظ حرف ، وهو أمّا. فتنبّوا ذلك لما ذكرنا ، ووسّطوها بين الحرفين ؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخر ، فتأتى على صورته العاطفه ؛ فقالوا : أمّا زيد فمنطلق ، كما تأتى عاطفه بين الاسمين فى نحو قام زيد فعمرو. وهذا تفسير أبى على رحمه الله تعالى. وهو الصواب.

ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتك وطلوع الشمس ، أى مع طلوع الشمس ، فينصبوه على أنه مفعول معه ؛ كما ينصبون نحو قمت وزيدا ، أى مع زيد. قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التى بمعنى مع لا تستعمل إلا فى الموضع الذى لو استعملت فيه عاطفه لجاز. ولو قلت : انتظرتك وطلوع الشمس ، أى و (انتظرك [1](#)) طلوع الشمس) لم يجز. أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفه فى هذا مجرى العاطفه ، فكذلك أيضا تجرى الفاء غير العاطفه فى نحو أمّا زيد فمنطلق مجرى

ص: ٣١٧

١- لا يجوز : لأن طلوع الشمس لا يجوز منه انتظار أحد ، كما يجوز أن تقول : قمت وزيد فتعطف زيدا على التاء ؛ لأنه قد يجوز من زيد القيام. سر صناعه الإعراب : ١ / ١٢٢ حرف الباء.

العاطفه ، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له فى جواز العطف عليه قبلها.

ومن ذلك قولهم فى جمع تمره ، وبسره ، ونحو ذلك : تمرات ، وبسرات ، فكهوا إقرار التاء ، تناكرا لاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ اسم واحد ، فحذفت وهى فى التيه [مراده البتّه] لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ ؛ لأنها فى المعنى مقدّره منويّه لا غير ، ألا تراك إذا قلت (تمرّات) لم يعترض شكّ فى أن الواحده منها تمره ، وهذا واضح. (والعنايه) إذا فى الحذف إنما هى بإصلاح اللفظ ؛ إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضى لها ، حاكم بموضعها.

ومن ذلك قولهم : إنّ زيدا لقائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أوّل الجملة وصدورها ، لا آخرها وعجزها ؛ فتقديرها أوّل : لأنّ زيدا منطلق ، فلمّا كره تلاقى حرفين لمعنى واحد - وهو التوكيد - أخرت اللام إلى الخير فصارت إنّ زيدا لمنطلق.

فإن قيل : هلا- أخرت (إنّ) وقدمت اللام؟ قيل : لفساد ذلك من أوجه : أحدها أنّ اللام لو تقدّمت وتأخرت (إنّ) لم يجز أن تنصب (إنّ) اسمها الذى من عاداتها نصبه ، من قبل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوّت سببه ، وحمت من العوامل جانبه ، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول : لزيد إنّ قائم ، ولم يكن إلى نصب (زيد) - وفيه لام الابتداء - سبيل. ومنها أنك لو تكلفت نصب زيد - وقد أخرت عنه (إنّ) - لأعملت (إنّ) فيما قبلها ، وإنّ لا تعمل أبدا إلا فيما بعدها. ومنها أنّ (إنّ) عامله واللام غير عامله ، والمبتدأ لا- يكون إلا- اسما ، وخبره قد يكون جملة وفعلا وظرفا وحرفا ، فجعلت اللام فيه لأنها غير عامله ، ومنعت منه (إنّ) لأنها لا- تعمل فى الفعل ولا- فى الجملة كلّها النصب ، إنما تعمل فى أحد جزأيه ، ولا تعمل أيضا فى الظرف ، ولا فى حرف الجزّ. ويدلّ على أنّ موضع اللام فى خبر (إنّ) أوّل الجملة قبل (إنّ) أنّ العرب لمّا جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قبلوا الهمزه هاء ليزول لفظ (إنّ) فيزول أيضا ما كان مستكرها من ذلك ، فقالوا (لهنك قائم) أى لئنك قائم. وعليه قوله - فيما روينا عن محمد بن سلمه عن أبى العباس - :

ألا يا سنا برق على قتل الحمى

لهنك من برق على كريم (١)

فإن قلت : فما تصنع بقول الآخر :

ثمانين حولاً لا أرى منك راحة

لهنك في الدنيا لباقيه العمر (٢)

وما هاتان اللامان؟

قيل : أمّا الأولى فلام الابتداء ، على ما تقدّم. وأمّا الثانية في قوله : (لباقيه العمر) فزائده كزيادتها في قراءه سعيد بن جبير (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) [الفرقان : ٢٠]. ونحوه ما روينا عن قطرب من قول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العلى

أنّ مطاياك لمن خير المطى (٣)

بفتح أنّ في الآية وفي البيت. وروينا عن أحمد بن يحيى - وأنشدناه أبو علي رحمه الله تعالى - :

مرّوا عجلاً وقالوا : كيف صاحبكم!

قال الذي سألوا : أمسى لمجهوداً (٤)

ص: ٣١٩

١- البيت لمحمد بن سلمه في لسان العرب (لهن)، (قذى) ولرجل من بني نمير في خزانه الأدب ١٠ / ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥١ ، وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ٢ / ١٤٤ ، وأمالي الزجاجي ص ٢٥٠ ، والجنى الدانى ص ١٢٩ ، وجواهر الأدب ص ٨٣ ، ٣٣٣ ، والدرر ٢ / ١٩١ ، وديوان المعاني ٢ / ١٩٢ ، ورفص المبانى ص ٤٤ ، ١٢١ ، ٢٣٣ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٣٧١ ، ٢ / ٥٥٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٠٢ ، وشرح المفصل ٨ / ٦٣ ، ٩ / ٢٥ ، ١٠ / ٤٢ ، ولسان العرب (أئن) ، ومجالس ثعلب (١ / ١١٣ ، ٢ / ٤١٣ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٣١ ، والمقرب ١ / ١٠٧ ، والممتع في التصريف ١ / ٣٩٨ ، وهمع الهوامع ١ / ١٤١ .

٢- هو لعروه الرحال. وانظر الأمالي ٢ / ٣٦ ، والسمط ٦٧١ ، وشرح الحماسه ٤ / ١٧٦ بولاق. وبعده : فإن انقلب من عمر صعبه سالما تكن من نساء الناس لى بيضه العقر (نجار).

٣- الرجز بلا- نسبه في اللسان (قضى) ، (مأى) ، (مطا) ، والمخصص ٥ / ١١٣ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٣٢٣ ، رصف المبانى ص ٢٣٧ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٣٧٩ .

٤- البيت بلا نسيبه في تذكره النجاه ص ٤٢٩، جواهر الأءب ص ٨٧، خزانه الأءب ١٠ / ٣٢٧، ١١ / ٣٣٢، الدرر ٢ / ١٨٨،
رصف المبانى ص ٢٣٨، وسر صناعه الإعراب ١ / ٣٧٩، شرح ابن عقيل ص ١٨٥، وشرح المفصل ٨ / ٦٤، ٨٧، ومجالس
ثعلب ص ١٥٥، والمقاصء النحوية ٢ / ٣١٠، وهمع الهوامع ١ / ١٤١.

فزاد اللام. وكذلك اللام عندنا في (لعلّ) زائده ؛ ألا ترى أن العرب قد تحذفها ؛ قال :

علّ صروف الدهر أو دولاتها

يدلنا اللّمه من لماتها

فتستريح النفس من زفرتها (١)

وكذلك ما أنشده ابن الأعرابي من قول الراجز :

ثمت يغدو لكأن لم يشعر

رخو الإزار زمّح التبخر (٢)

أى كأن لم يشعر ، فكذلك تكون اللام الثانيه فى قوله :

* لهنك فى الدنيا لباقيه العمر*

زائده.

فإن قلت : فلم لا تكون الأولى هى الزائده والأخرى غير زائده؟ قيل : يفسد ذلك من جهتين : إحداهما : أنها قد ثبتت فى قوله :

* لهنك من برق على كريم (٣) *

هى لام الابتداء لا زائده ، فكذلك ينبغى أن تكون فى هذا الموضع أيضا هى لام الابتداء. والأخرى : أنك لو جعلت الأولى هى الزائده ، لكنت قد قدّمت الحرف الزائد ، والحروف إنما تتراد لضرب من ضروب الاتّساع ؛ فإذا كانت للاتّساع كان آخر الكلام أولى بها من أوله ، ألا تراك لا تزيد (كان) مبتدأه ، وإنما تزيدها حشوا أو آخرا ، وقد تقدّم ذكر ذلك.

ص : ٣٢٠

١- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (زفر) ، (علل) ، (لمم) وشرح الأشمونى (٣ / ٥٧٠ ، ٦٦٨) ، وشرح شواهد الشافيه ص ١٢٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٥٤ ، وشرح عمده الحافظ ص ٣٩٩ ، والإنصاف ١ / ٢٢٠ ، والجنى الدانى ص ٥٨٤ ، ورفض المباني ص ٢٤٩ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٤٠٧ ، واللامات ص ١٣٥ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٣٩٦ ، وتاج العروس (لمم).

٢- بلا نسبه فى الدرر ٢ / ١٩٣ ، وهمع الهوامع ١ / ١٤١ ، ويروى (وقمت تعدو) مكان (ثمت يغدو). الزمّح : القصير السمج الخلقه السيئ الأدم المشؤم. وانظر اللسان (زمح).

٣- سبق.

فَأَمَّا قَوْلٌ مِنْ قَالَ : إِنْ قَوْلُهُمْ (لَهَنَّكَ) إِنْ أَصْلُهُ (لَهُنَّكَ) فَفَقَدَ [تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا] ذَلِكَ مَعَ مَا عَلَيْهِ فِيهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ؛ وَعَلَى أَنْ أَبَا عَلِيٍّ قَدْ كَانَ قَوَاهُ بِآخِرِهِ ، وَفِيهِ تَعَسَّفٌ .

وَمِنْ إِصْلَاحِ اللَّفْظِ قَوْلُهُمْ : كَأَنَّ زَيْدًا عَمِرُوا . اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ هَذَا الْكَلَامِ : زَيْدٌ كَعَمِرُوا ، ثُمَّ أَرَادُوا تَوْكِيدَ الْخَبَرِ فزَادُوا فِيهِ (إِنَّ) فَقَالُوا : إِنَّ زَيْدًا كَعَمِرُوا ، ثُمَّ إِنَّهُمْ بِالْغَوَا فِي تَوْكِيدِ التَّشْبِيهِ فَقَدَّمُوا حَرْفَهُ إِلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ عَنَايَهُ بِهِ ، وَإِعْلَامًا أَنَّ عَقْدَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ ؛ فَلَمَّا تَقَدَّمَتِ الْكَافُ وَهِيَ جَارَةٌ لَمْ يَجْزَ أَنْ تَبَاشَرَ (إِنَّ) لِأَنَّهَا يَنْقَطِعُ عَنْهَا مَا قَبْلَهَا مِنَ الْعَوَامِلِ ، فَوَجِبَ لِذَلِكَ فَتَحُهَا ، فَقَالُوا : كَأَنَّ زَيْدًا عَمِرُوا .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُمْ : لَكَ مَالٌ ، وَعَلَيْكَ دِينَ ؛ فَالْمَالُ وَالِدِينَ هُنَا مَبْتَدَأَانِ ، وَمَا قَبْلَهُمَا خَبَرٌ عَنْهُمَا ، إِلَّا أَنَّكَ لَوْ رَمَتِ تَقْدِيمَهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الْمَقْدَّرِ لَهَمَا لَمْ يَجْزَ ؛ لِقَبْحِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ فِي الْوَاجِبِ ، فَلَمَّا جُفِيَ ذَلِكَ فِي اللَّفْظِ أُخْرُوا الْمَبْتَدَأَ وَقَدَّمُوا الْخَبَرَ ، وَكَانَ ذَلِكَ سَهْلًا عَلَيْهِمْ ، وَمُصْلِحًا لِمَا فَسَدَ عِنْدَهُمْ . وَإِنَّمَا كَانَ تَأَخَّرَ مُسْتَحْسِنًا مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَمَّا تَأَخَّرَ وَقَعَ مَوْضِعَ الْخَبَرِ ، وَمِنْ شَرْطِ الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً ، فَلِذَلِكَ صَلَحَ بِهِ اللَّفْظُ ، وَإِنْ كُنَّا قَدْ أَحْطَيْنَا عَلَمًا بِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى مَبْتَدَأٌ . فَأَمَّا مِنْ رَفْعِ الْأَسْمِ فِي نَحْوِ هَذَا بِالظَّرْفِيَّةِ ، فَقَدْ كَفَى مَثُونَهُ هَذَا الْإِعْتِدَارَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَبْتَدَأٌ عِنْدَهُ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ حَكِيَ عَنِ الْعَرَبِ (أُمَّتٌ فِي حَجْرٍ لَا فِيكَ) ، وَقَوْلُهُمْ : (شَرٌّ أَهْرَ ذَا نَابٍ) ، وَقَوْلُهُمْ : (سَلَامٌ عَلَيْكَ) قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : (سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي) [مَرْيَمُ : ٤٧] ، وَقَالَ : (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ) [الْمُطَفِّفِينَ : ١] وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَالْمَبْتَدَأُ فِي جَمِيعِ هَذَا نَكْرٌ مَقْدَمَةٌ .

قِيلَ : أَمَّا قَوْلُهُ سَلَامٌ عَلَيْكَ ، وَوَيْلٌ لَهُ ، وَأُمَّتٌ فِي حَجْرٍ لَا فِيكَ ، فَإِنَّهُ جَازٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَعْنَى خَبْرًا ، إِنَّمَا هُوَ دَعَاءٌ وَمَسْأَلَةٌ ، أَيْ لَيْسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَلِيَلْزِمَهُ الْوَيْلُ ، وَلِيَكُنَّ الْأُمَّتُ فِي الْحَجَارَةِ لَا فِيكَ . وَالْأُمَّتُ : الْإِنْخِفَاضُ وَالْإِرْتِفَاعُ وَالْإِخْتِلَافُ ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا) [طه : ١٠٧] أَيْ إِخْتِلَافًا . وَمَعْنَاهُ : أَبْقَاكَ اللَّهُ بَعْدَ فَنَاءِ الْحَجَارَةِ ، وَهِيَ مِمَّا تُوصَفُ بِالْخُلُودِ وَالْبَقَاءِ ؛ أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ قَالَ :

مَا أَطِيبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ

تَنْبُو الْحَوَادِثِ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ! (١)

ص: ٣٢١

١- البيت لابن مقبل في ديوانه ص ٢٧٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٦١ ، وبلا نسبه في لسان العرب (أمت) ، (نعم) ، والحيوان ٤ / ٣١٠ ، وخزانه الأدب ١١ / ٣٠٤ ، وشرح الأشموني ٣ / ٦٠٢ ، وشرح المفصل ١ / ٨٧ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٧٠ ، وتاج العروس (نعم) .

* بقاء الوحي في الصمّ الصلاب*

وأما قولهم (شرّ أهرّ ذا ناب) فإنما جاز الابتداء فيه بالنكره من حيث كان الكلام عائدا إلى معنى النفي ، أى ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبريّة عليه أقوى ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أهرّ ذا ناب شرّ لكنك على طرف من الإخبار غير مؤكّد ، فإذا قلت : ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ كان ذلك أو كد ؛ ألا ترى أنّ قولك : ما قام إلا زيد أو كد من قولك : قام زيد. وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمرا عانيا مهمّا. وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شرّ ، فقال : شرّ أهرّ ذا ناب ؛ أى ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ ؛ تعظيما عند نفسه ، أو عند مستمعه. وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف أو يلم به مسترشدا. (فلتيا عناه وأهمه ، وكّد الإخبار عنه) ، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه.

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرها ؛ نحو أرطى ، ومعزى ، وحبنطى ، وسرندى ، وزبعرى ، وصلخدى ؛ وذلك أنها إذا وقعت طرفا وقعت موقع حرف متحرّك ، فدلّ ذلك على قوّتها عندهم ، وإذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمت متحرّكه ؛ ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانيه ، فقلت : خاتم ملحق بجعفر لكانت مقابله لعينه وهي ساكنه ، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها ، وأدلّ على شدّه تمكّنها بتنوينها أيضا ، وكون ما هي فيه على (وزن أصل من الأصول له) أنها للإلحاق به. وليست كذلك ألف قبعثرى ، وضبغطرى ؛ لأنها وإن كانت طرفا ومنونه ، فإن المثال الذى هي فيه [لا] مصعد للأصول إليه فيلحق هذا به ، لأنه لا أصل لها سداسيّا ، فإنما ألف قبعثرى قسم من الألفات الزوائد في أواخر الكلم ثالث ، لا للتأنيث ، ولا للإلحاق. فاعرف ذلك.

ومن ذلك أنهم لما (أجمعوا الزيادة) في آخر بنات الخمسه - كما زادوا في آخر

بنات الأربعة - خصّوا بالزيادة فيه الألف ؛ استخفافا لها ، ورغبه فيها هناك دون أختيها : الياء والواو. وذلك أن بنات الخمسه طولها لا- ينتهى إلى آخرها إلا- وقد ملّت ، فلمّا تحمّلوا الزيادة فى آخرها طلبوا أخفّ الثلاث - وهى الألف - فخصّوها بها ، وجعلوا الواو والياء حشوا فى نحو عصفوط ، وجعقلق ؛ لأنهم لو جاءوا بهما طرفا وسداسيين مع ثقلهما ، لظهرت الكلفه فى تجشّمهما ، وكدّت فى احتمال النطق بهما ، كلّ ذلك لإصلاح اللفظ.

ومن ذلك باب الادغام فى المتقارب ؛ نحو ودّ فى وتد ، ومن الناس (ميقول) فى (من يقول) ، ومنه جميع باب التقريب ؛ نحو اصطبر ، وازدان ، وجميع باب المضارعه ، نحو مصدر وبابه.

ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتّصل بها علم الضمير المرفوع ؛ نحو ضربت ، وضربن ، وضربنا. وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل ، فكره اجتماع الحركات (الذى لا يوجد) فى الواحد. فأسكنوا اللام ، إصلاحا للفظ فقالوا : ضربت ، ودخلنا ، وخرجتم. نعم وقد كان يجتمع فيه أيضا خمس متحركات ؛ نحو : خرجتما ، فالإسكان إذا أشدّ وجوبا. وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع ؛ فتفطن له.

ومن ذلك أنهم لمّا أرادوا أن يصفوا المعرفه بالجمله كما وصفوا بها النكره (ولم) يجز أن يجروها عليها لكونها نكره أصلحوا اللفظ بإدخال (الذى) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفه ، فقالوا : مررت بزيد الذى قام أخوه ، ونحوه.

* * *

هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئاً إلا لأبى على رحمة الله.

وذلك أنه كان يقول فى باب أجمع ، وجمعاء ، وما يتبع ذلك من أكتع ، وكتعاء ، وبقيته : إن هذا اتفاق وتوارد وقع فى اللغه على غير ما كان فى وزنه منها. قال : لأن باب أفعال وفعلاء ، إنما هو للصفات ، وجميعها تجيء على (هذا الوضع) نكرات ؛ نحو أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ، وأسود وسوداء ، وأبلق وبلقاء ، وأخرق وخرقاء. هذا كله صفات نكرات ، فأما أجمع وجمعاء ، فاسمان معرفتان وليسا بصفيتين ، وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكّد بها.

قال : ومثله ليله طلقه وليال طوالق ، [قال : فليس طوالق] تكسير (طلقه) ، لأن فعله لا تكسر على فواعل ، وإنما طوالق جمع طالقه ، وقعت موقع جمع طلقه.

وهذا الذى قاله وجه صحيح. وأبين منه عندى وأوضح قولهم فى العلم : سلمان ، وسلمى ؛ فليس سلمان إذا من سلمى ، كسكران من سكرى. ألا ترى أن فعلا-ن الذى يقاوده فعلى إنما بابه الصفه ، كغضبان وغضبى ، وعطشان وعطشى ، وخزيان وخزيا ، وصديان وصديا ؛ وليس سلمان ، ولا سلمى بصفيتين ، ولا نكرتين ، وإنما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى ؛ غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيا فى عرض اللغه من غير قصد لجمعهما ، ولا إثارة لتقاودهما. ألا تراكم لا تقول : هذا رجل سلمان ، ولا امرأه سلمى ؛ كما تقول : هذا سكران ، وهذه سكرى ، وهذا غضبان ، وهذه غضبى. وكذلك لو جاء فى العلم (ليلان) لكان ليلان من ليلى ، كسلمان من سلمى. وكذلك لو وجد فى العلم (قحطى) لكان من قحطان كسلمى من سلمان.

وأقرب إلى ذلك من سلمان وسلمى ، قولهم فى العلم : عدوان ، والعدوى ، مصدر أعداه الجرب ونحوه. ومن ذلك قولهم : (أسعد) لبطن من العرب ؛ ليس هذا من سعدى كالأكبر من الكبرى ، والأصغر من الصغرى. وذلك أن هذا إنما هو تقاود الصفه ، وأنت لا تقول : مررت بالمرأه السعدى ، ولا بالرجل الأسعد.

فينبغي - على هذا - أن يكون أسعد من سعدى كأسلم من بشرى. وذهب بعضهم إلى أن أسعد تذكير سعدى ، ولو كان كذلك لكان حرى أن يجيء به سماع ، ولم نسمعهم قط وشفوا بسعدى ، وإنما هذا تلاق وقع بين هذين الحرفين المتفقى اللفظ ، كما يقع هذان المثالان فى المختلفيه (١) ؛ نحو أسلم ، وبشرى.

وكذلك أيهم ويهماء ليسا كأدهم ودهماء ؛ لأمرين : أحدهما أن الأيهم الجملة الهائج ، (أو السيل) واليهماء الفلاه ؛ فهما مختلفان. والآخر أن أيهم لو كان مذكّر يهماء لوجب أن يأتى فيهما (يهم) كدهم ، ولم نسمع ذلك ؛ فعلمت بذلك أن هذا تلاق بين اللغه ، وأن أيهم لا مؤنث له ، ويهماء لا مذكّر لها.

ومن التلقى قولهم فى العلم : أسلم وسلمى. وليس هذا كالأكبر والكبرى ؛ لأنه ليس وصفا. فتأمل أمثاله فى اللغه. ومثله شتان ، وشتى ؛ إنما هما كسرعان وسكرى.

وإنما وضعت من هذا الحديث رسما لتتبه على ما يجيء من مثله ، فتعلم به أنه توارد وتلاق وقع فى أثناء هذه اللغه عن غير قصد له ، ولا مراسله بين بعضه وبعض.

وليس من هذا الباب سعد وسعده ؛ من قبل أن هاتين صفتان مسوقتان على منهاج واستمرار. فسعد من سعده ؛ كجلد من جلده ، وندب (٢) من ندبه. ألا تراك تقول : هذا يوم سعد ، وهذه ليله سعده ؛ كما تقول : هذا شعر جعد ، وهذه جمّه جعده. فاعرف ذلك إلى ما يليه ، وقسه بما قرّرت عليه ، بإذن الله تعالى.

ص: ٣٢٥

١- قول ابن جنى فى اللسان والتاج (سعد) بهذا اللفظ.

٢- رجل ندب : خفيف فى الحاجه ، سريع ، ظريف ، نجيب ؛ وكذلك الفرس ، والجمع ندوب وندباء. اللسان (ندب).

باب فى هل يجوز لنا فى الشعر

من الضروره ما جاز للعرب أو لا؟

سألت أبا على رحمه الله عن هذا فقال : كما جاز أن نفيس منثورنا على منثورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما أجازته الضروره لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا.

وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا. وما بين ذلك بين ذلك.

فإن قيل : هلا لم يجز لنا متابعتهم على الضروره ، من حيث كان القوم لا يترسلون فى عمل أشعارهم ترسل المولدين ، ولا يتأتون فيه ، ولا يتلومون (١) على حوكه (وعمله) ، وإنما كان أكثره ارتجالا ، قصيدا كان ، أو رجزا ، أو رملا.

فضرورتهم إذا أقوى من ضروره المحدثين. فعلى هذا ينبغى أن يكون عذرهم فيه أوسع ، وعذر المولدين أضيق.

قيل : يسقط هذا من أوجه : أحدها أنه ليس جميع الشعر القديم مرتجالا ، بل قد كان يعرض لهم فيه من الصبر عليه ، والملاطفه له ، والتلوم على رياضته ، وإحكام صنعته نحو مما يعرض لكثير من المولدين. ألا ترى إلى ما يروى عن زهير : من أنه عمل سبع قصائد فى سبع سنين ، فكانت تسمى حوليات زهير ؛ لأنه كان يحوك القصيده فى سنه. والحكاية فى ذلك عن ابن أبى حفصه أنه قال : كنت أعمل القصيده فى أربعة أشهر ، وأحككها فى أربعة أشهر ، وأعرضها فى أربعة أشهر ، ثم أخرج بها إلى الناس. فقيل له : فهذا هو الحولى المنقح. وكذلك الحكائد عن ذى الرمه : أنه قال : لما قال :

* بيضاء فى نعج صفراء فى برج (٢) *

ص: ٣٢٦

١- تلوم فى الأمر : تمكث وانتظر. ولى فيه لومه ، أى تلوم. والتلوم : الانتظار والتلبث. وانظر اللسان (لوم).

٢- صدر بيت لذى الرمه فى ديوانه ص ٣٣ ، وجمهره اللغه ص ١٣٣١ ، وجمهره أشعار العرب ص ٩٤٥ ، والكامل ص ٩٣٤ ، وبلا نسبه فى المخصص ٩٨ / ١ ، ويروى البيت كاملا : بيضاء فى دعج صفراء فى نعج كأنها فضه قد مسها ذهب

أجبل (١) حولاً لا يدري ما يقول ، إلى أن مرّت به صبيته فضّه [قد] أشربت ذهباً فقال :

* كأنها فضّه قد مسّها ذهب (٢) *

وقد وردت أيضاً بذلك أشعارهم ؛ قال ذو الرمة :

* أجنّبه المساند والمحالاً (٣) *

ألا تراه كيف اعترف بتأنيبه فيه وصنّعه إياه. وقال عدى بن الرقاع العاملي :

وقصيده قد بتّ أجمع بينها

حتى أقوم ميلها وسنادها

نظر المثقف في كعوب قناته

حتى يقيم ثقافه منآدها (٤)

وقال سويد بن كراع :

أبيت بأبواب القوافي كأنما

أذود بها سرباً من الوحش نزعاً (٥)

ص: ٣٢٧

١- الإجمال : الانقطاع ، من قولهم أجبل الحافر إذا أفضى إلى الجبل أو الصخر الذي لا يحييك فيه المعول وانظر اللسان (جبل).

٢- عجز بيت لذي الرمة في ديوانه ص ٣٣ ، وجمهره اللغه ص ١٣٣١ ، وجمهره أشعار العرب ص ٩٤٥ ، والكامل ص ٩٣٤ ، وبلا
نسبه في المخصص ١ / ٩٨ ، ويروى صدره : * كحلاء في برج صفراء في دعج *

٣- عجز بيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٣٢ ، ولسان العرب (سند) ، وجمهره اللغه ص ١١٢٤ ، ويروى (أجانبه) مكان (أجنّبه)
وصدره : * وشعر قد أرقّت له غريب * والمساند : أى به سناد. قال ابن سيده : ساند شعره سناداً وساند فيه كلاهما : خالف بين
الحركات التي تلى الأرداف في الروي. وانظر اللسان (سند). و «المحال : الكلام لغير شيء ، والمستقيم كلام لشيء» قاله الخليل
في اللسان (حول).

٤- البيت لعدى بن الرقاع في ديوانه ص ٣٨ ، والطرائف الأدبية ص ٨٩ ، والأغاني ٩ / ٣٦٠ ، وبلا-نسبه في مقاييس اللغه ١ /
٣٨٣.

٥- البيت لسويد بن كراع في لسان العرب (بوب) وتاج العروس (بوب) ، والأغاني ١٢ / ٣٩٩ ، والشعر والشعراء ص ٦٣٩.

وإنما بييت عليها لخلوّه بها ، ومراجعته النظر فيها . وقال :

أعددت للحرب التي أعنى بها

قوافيا لم أعى باجتلابها

حتى إذا أذلت من صعابها

واستوسقت لي صحت في أعقابها

فهذا - كما ترى - مزاوله ومطالبه واغتصاب لها ومعاناه كلفه بها.

ومن ذلك الحكاياه عن الكميت وقد افتتح قصيدته التي أولها :

* ألا حييت عنّا يا مدينا (١) *

ثم أقام برهه لا يدرى بما ذا يعجز (٢) على هذا الصدر ، إلى أن دخل حمّاما وسمع إنسانا دخله ، فسلم على آخر فيه ، فأنكر ذلك عليه ، فانتصر بعض الحاضرين له فقال : وهل بأس بقول المسلمّين ؛ فاهتبلها الكميت فقال :

* وهل بأس بقول مسلمّينا (٣) *

ومثل هذا في أشعارهم الدّاله على الاهتمام بها ، والتعب في إحكامها كثير معروف . فهذا وجه .

وثان : أن من المحدثين أيضا من يسرع العمل ولا يعتاقه ببطء ، ولا يستوقف فكره ، ولا يتتبع خاطره . فمن ذلك ما حدّثني به من شاهد المتنبى وقد حضر عند أبي على الأوارجى ، وقد وصف له طردا (٤) كان فيه وأراده على وصفه ، فأخذ الكاغد والدواه واستند إلى جانب المجلس - وأبو على يكتب كتابا - فسبقه المتنبى في كتبه الكتاب فقطعه عليه ثم أنشده .

ص : ٣٢٨

١- صدر بيت للكميت في ديوانه ١١٤ / ٢ ، ولسان العرب (عجز) والفاخر ص ٢ ، وخزانه الأدب ١ / ١٧٩ ، وعجزه : * وهل بأس بقول مسلمّينا*

٢- عجز الشاعر : جاء بعجز البيت . والقصه في اللسان (عجز).

٣- عجز بيت للكميت في ديوانه ١١٤ / ٢ ، ولسان العرب (عجز) والفاخر ص ٢ ، وخزانه الأدب ١ / ١٧٩ ، وصدرة : * ألا حييت عنّا يا مدينا*

٤- الطرد : ممارسه الصيد ، وفي الحديث : كنت أطارده حيّه ، أى أخذها لأصيدها ؛ ومنه طراد الصيد . وانظر اللسان (طرد).

* ومنزل ليس لنا بمنزل (١) *

وهي طويلة مشهوره [في شعره].

وحضرت أنا مجلسا لبعض الرؤساء ليله وقد جرى ذكر السرعة وتقدم البديهة ، وهنالك حدث من غير شعراء بغداد ، فتكفل أن يعمل في ليلته تلك مائتي بيت في ثلاث قصائد على أوزان اخترناها عليه ومعان حددناها له ؛ فلما كان الغد في آخر النهار أنشدنا القصائد الثلاث على الشرط والاقتراح ، وقد صنعها وظاهر إحكامها وأكثر من البديع المستحسن فيها.

وثالث : كثره ما ورد في أشعار المحدثين من الضرورات ؛ كقصر الممدود ، وصرف ما لا ينصرف ، وتذكير المؤنث ونحوه. وقد حضر ذلك وشاهده جلّه أصحابنا من أبي عمرو إلى آخر وقت ، والشعراء من بشار إلى فلان وفلان ، ولم نر أحدا من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولّدين ما ورد في شعره من هذه الضرورات التي ذكرناها وما كان نحوها ؛ فدل ذلك على رضاهم به وترك تناكرهم إيّاه.

فإن قلت : فقد عيب بعضهم كأبي نواس وغيره في أحرف أخذت عليهم ، قيل : هذا كما عيب الفرزدق وغيره في أشياء استنكرها أصحابنا. فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك في أشعار المولّدين أخرى بالجواز.

فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء في غير الشعر بل في حال السّيعه وموقف الدّعه كان ما يرد من المولّدين في الشعر - وهو موقف فسحه وعذر - أولى بجواز مثله.

فمن ذلك استنكارهم همز مصائب ، وقالوا : مناره ومناثر ، ومزاده ومزائد ؛ فهمزوا ذلك في الشعر وغيره ؛ وعليه قال الطرمّاح :

ص : ٣٢٩

١- البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٨٨ ، ولسان العرب (حفد) ، (سوف) ، (سيف) ، ومقاييس اللغة ٣ / ١٢٢ ، ومجمل اللغة ٣ / ١٠٨ ، وتهذيب اللغة ٤ / ٤٢٧ ، ١٣ / ٩٣ ، وتاج العروس (حفد) ، (سوف) ، وبلا نسبه في المخصص ١٠ / ١٠ وديوان الأدب ٢ / ٢٩١ ، وورد عجزه بروايه أخرى هي : * أحبّ بهنّ المخلفان وأحفدا*

يخبّ بها مستخلف غير آئن (١)

وإنما الصواب مزاود ، ومصاوب ، ومناور ؛ قال :

يصاحب الشيطان من يصاحبه

فهو أذى جمّه مصاوبه (٢)

ومن ذلك قولهم في غير الضروره : ضيب البلد : كثر ضيابه . وألّ السقاء : تغيّرت ريحه . ولححت عينه : التصقت ، ومششت الدابّه (٣) . وقالوا : إن الفكاهه مقوده إلى الأذى . وقرأ بعضهم (٤) : (لَمْ تُؤَبِّهْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) [البقره : ١٠٣] ، وقالوا : كثره الشراب مبوله ، وكثره الأكل منومه ، وهذا شيء مطيبه للنفس ، وهذا طريق مهيع ؛ إلى غير ذلك مما جاء في السّبعه ومع غير الضروره . وإنما صوابه : لحت عينه ، وضبّ البلد ، وألّ السقاء ، ومشّت الدابّه ، ومقاده إلى الأذى ، ومثابه ، ومباله ، ومنامه ، ومطابه ، ومهاع .

فإذا جاز هذا للعرب عن غير حصر ولا ضروره قول كان استعمال الضروره في الشعر للمولدين أسهل ، وهم فيه أعذر .

فأما ما يأتي عن العرب لحنا فلا نعذر في مثله مولدا .

فمن ذلك بيت الكتاب :

وما مثله في الناس إلا مملكا

أبو أمّه حتى أبوه يقاربه (٥)

ص : ٣٣٠

١- قبله : كأن العيون المرسلات عشيّه شآيب دمع العبره المتحانن المتحانن : المتتابع ، وشآيب الدمع : دفعاته ، واحدها شؤيوب . (نجار) . مزائد : جمع مزاده وهي قربه يوضع فيها الماء . قال ابن سيده : كذا وجدناه بخط ابن حمزه مزائد ، مهموز . وأساف الخرز يسيفه إسافه : خرمه . وانظر اللسان (سوف) . الأئن : من الأون وهو الراحه . وانظر اللسان (أون) ويخبّ بضم الياء من الإخباب وهو الإسراع في المشى .

٢- الرجز بلا- نسبه في لسان العرب (أذى) وتاج العروس (أذى) . الأذى : الشديد التأذى ، وقيل : هو المؤذى . وفي روايه اللسان (أذى) : «حمه» ، بالحاء المهمله .

٣- المشش : ورم يأخذ في مقدم عظم الوظيف أو باطن الساق في إنسيّه . وانظر اللسان (مشش) .

٤- وفي البحر المحيط (١ / ٥٠٤) : وقرأ قتاده ، وأبو السمال ، وعبد الله بن بريده : بسكون التاء كمشوره . الآيه ١٠٣ / البقره .

٥- البيت للفرزدق في لسان العرب (ملك) ومعاهد التنصيص ١ / ٤٣.

ومرادده فيه معروف ، وهو فيه غير معذور. ومثله في الفصل قول الآخر - (فيما) أنشده ابن الأعرابي - :

فأصبحت بعد خطّ بهجتها

كأنّ قفرا رسومها قلما (١)

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خطّ رسومها ؛ فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه.

وأنشدنا أيضا :

فقد والشكّ بين لي عناء

بوشك فراقهم صرد يصيح (٢)

أراد : فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم والشكّ عناء. فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه (لها ولا لشيء منها).

وأغرب من ذلك وأفحش وأذهب في القبح قول الآخر :

لها مقلتا حوراء طلّ خميله

من الوحش ما تنفكّ ترعى عرارها (٣)

أراد : لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفكّ ترعى خميله طلّ عرارها. فمثل هذا لا نجيزه للعربي أصلا ، فضلا عن أن نتّخذه للمولدين رسما.

وأما قول الآخر :

معاوى لم ترع الأمانه فارعها

وكن حافظا لله والدين شاکر (٤)

فحسن جميل ؛ وذلك أنّ (شاکر) هذه قبيله ، وتقديره : معاوى لم ترع الأمانه شاکر ، فارعها أنت وكن حافظا لله والدين. فأكثر ما في هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل ، والاعتراض للتسديد قد جاء بين الفعل والفاعل ، وبين المبتدأ والخبر ،

ص : ٣٣١

١- البيت لذی الرّمه فی ملحق دیوانه ص ١٩٠٩ ، وبلا- نسبه فی الإنصاف ٢ / ٤٣١ ، وخزانه الأدب ٤ / ٤١٨ ، ولسان العرب (خطط).

- ٢- البيت بلا نسبه فى رصف المبانى ص ٣٩٣ ، وشرح شواهد المغنى ص ٤٨٩ ، ومغنى اللبيب ص ١٧١ ، وىروى صدره : * فقد والله يّين لى عنائى *
- ٣- البيت بلا نسبه فى كتاب العين ١ / ٨٦ ، وىروى (أدماء) مكان (حوراء).
- ٤- البيت بلا نسبه فى لسان العرب (شكر).

وبين الموصول والصله ، وغير ذلك ، مجيئا كثيرا فى القرآن ، وفصيح الكلام.

ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله :

وقد أدركتني - والحوادث جمّه -

أسنّه قوم لا ضعاف ولا عزل (١)

والاعتراض فى هذه اللغة كثير حسن. ونحن نفرّد له بابا يلى هذا الباب ، بإذن الله سبحانه وتعالى.

ومن طريف الضرورات وغريبها ووحشيها وعجيبها ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

هل تعرف الدار بيّدا إنّّه

دار لخود قد تعفّت إنّّه

فانهلّت العينان تسفحته

مثل الجمان جال فى سلكنه

لا تعجبنى منّا سليمى إنّّه

إنّا لحلالون بالثغرنه

وهذه الأبيات قد شرحها أبو علىّ رحمه الله فى البغداديات ، فلا وجه لإعاده ذلك هنا. فإذا آثرت معرفه ما فيها فالتمسه منها.

وكذلك ما أنشده أيضا أبو زيد للزفيان السعدى :

يا إبلى ما دامه فتأبيه

ماء رواء ونصىّ حوليه

هدّا بأفواهك حتى تأبيه

حتى تروحي أصلا تباريه

تبارى العانه فوق الزازيه (٢)

هكذا روينا عن أبى زيد ، وأمّا الكوفيون فرووه على خلاف هذا ؛ يقولون :

- ١- البيت لجويريه بن زيد فى الدرر ٤ / ٢٥ ، ولرجل من بنى دارم فى شرح شواهد المغنى ٢ / ٨٠٧ ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب ١ / ١٤٠ ، ولسان العرب (هيم) ، ومغنى اللبيب ٢ / ٣٨٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٤٨ .
- ٢- الرجز للزفان السعدى فى ديوانه ص ١٠٠ ، ولسان العرب (زيز) وتاج العروس (زيز) ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغه ٥ / ٢٤١ ، ١٣ / ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ١٥ / ٣١٣ ، وتاج العروس (زبى). والنصى : نبت معروف ، يقال له نصى ما دام رطبا ، فإذا ابيض فهو الطريفه فإذا اضمخم وييس فهو الحلى ، والنصى نبت ناعم من أفضل المرعى. وانظر اللسان (نصا) والعانه : القطيع من حمر الوحش. والزازيه : الأرض الغليظه.

فتأبیه ، ونصیّ حولیه ، وحتى تأبیه ، وفوق الزازیه. فينشدونه من السريع لا من الرجز كما أنشده أبو زيد. وقد ذكرت هذه الأبيات بما يجب فيها في كتابي «في النوادر الممتعه» ومقداره ألف ورقه. وفيه من كلتا الروايتين صنعه طريقه.

وأخبرنا محمد بن الحسن بن أحمد بن يحيى - أحسبه عن ابن الأعرابي - بقول الشاعر :

وما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم

من الناس ذنبا جاءه وهو مسلما (١)

وقال في تفسيره معناه : ما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم مسلما ذنبا جاءه وهو ، ولو وكّد الضمير في جاء فقال : جاءه هو وهو ، لكان أحسن. وغير التوكيد أيضا جائز.

وأبيات الإعراب كثيرة ، وليس على ذكرها وضعنا هذا الباب. ولكن اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران : زيغ الإعراب ، وقبح الزحاف ، فإن الجفاه الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحه الإعراب. كذلك قال أبو عثمان ، وهو كما ذكر. وإذا كان الأمر كذلك فلو قال في قوله :

* ألم يأتيك والأبناء تنمي (٢) *

ص: ٣٣٣

١- البيت بلا نسبه في لسان العرب (جلس).

٢- صدر بيت لقيس بن زهير في الأغاني ١٧ / ١٣١ ، وخزانه الأدب ٨ / ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، الدرر ١ / ١٦٢ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٣٤٠ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٤٠٨ ، وشرح شواهد المغنى ص ٣٢٨ ، ٨٠٨ ، والمقاصد النحويّه ١ / ٢٣٠ ، ولسان العرب (أتى) وبلا نسبه في أسرار العربيه ص ١٠٣ ، والأشباه والنظائر ٥ / ٢٨٠ ، والإنصاف ١ / ٣٠ ، وأوضح المسالك ١ / ٦ ، والجنى الدانى ص ٥٠ ، وجواهر الأدب ص ٥٠ وخزانه الأدب ٩ / ٥٢٤ ، ووصف المباني ص ١٤٩ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٨٧ ، ٢ / ٦٣١ ، وشرح الأشموني ١ / ١٦٨ وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ١٨٤ ، وشرح المفصل ٨ / ٢٤ ، ١٠ / ١٠٤ ، والكتاب ٣ / ٣١٦ ، ولسان العرب (قدر) (رضى) ، (شظى) ، (يا) والمحتسب ١ / ٦٧ ، ٢١٥ ، ومغنى اللبيب ١ / ١٠٨ ، ٢ / ٣٨٧ ، والمقرب ١ / ٥٠ ، ٢٠٣ ، والممتع في التصريف ٢ / ٥٣٧ ، والمنصف ٢ / ٨١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٢ وعجز البيت : * بما لاقت لبون بنى زياد* أى تلبس السلاب والسلب ، وهى ثياب سود تلبسها النساء فى المأتم ، واحدتها سلبه. والخطب : إنما أراد الخطوب ؛ جمع الخطب وهو الأمر أو الشأن ، فحذف تخفيفا ، وقد يكون من باب رهن ورهن. وانظر اللسان (سلب) ، (خطب).

* ألم يأتك والأنباء تنمى *

لكان أقوى قياسا ، على ما رتبّه أبو عثمان ؛ ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصا ، لأنه يرجع إلى مفاعيل : ألم يأت مفاعيل .

وكذلك بيت الأخطل :

كلمع أيدي مثاكيل مسلّبه

يندبن ضرس بنات الدهر والخطب (١)

أقوى القياسين على ما مضى أن ينشد «مثاكيل» غير مصروف ؛ لأنه يصير الجزء فيه من مستفعلن إلى مفتعلن ، وهو مطوّى ، والذي روى «مثاكيل» بالصرف . وكذلك بقيه هذا .

فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرا ، لا يزاخفه زحافا ، فإنه لا بدّ من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته ، وذلك كقوله :

* سماء الإله فوق سبع سمائيا (٢) *

فهذا لا بدّ من التزام ضرورته ؛ لأنه لو قال : سمايا لصار من الضرب الثاني إلى الثالث ، وإنما مبني هذا الشعر على الضرب الثاني لا الثالث . وليس كذلك قوله :

أبيت على معارى فاخرات

بهن ملوّب كدم العباط (٣)

ص : ٣٣٤

١- البيت للأخطل في ديوانه ص ٢٨٧ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٦١ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٣٢ ، ولسان العرب (خطب) (ضرس) ، (ثكل) ، (نجم) ، المحتسب ١ / ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٨ / ٢ ، والمنصف ١ / ٣٤٨ .

٢- عجز بيت لأميه بن أبي الصلت في ديوانه ص ٧٠ ، وخزانه الأدب ١ / ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٣٠٤ ، والكتاب ٣ / ٣١٥ ، ولسان العرب (سما) وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ٢ / ٣٣٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٥ ، والمقتضب ١ / ١٤٤ ، والممتع في التصريف ٢ / ٥١٣ ، والمنصف ٢ / ٦٦ ، ٦٨ ، ويروى صدره : * له ما رأيت عين البصير وفوقه *

٣- البيت للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٦٨ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقي ص ٩٩٣ ، ولسان العرب (لوب) (عرا) ، وللهذلي في الكتاب ٣ / ٣١٣ ، والمنصف ٢ / ٦٧ ، ٧٥ ، ٣ / ٦٧ ، وتاج العروس (عرا) ، وبلا نسبه في لسان العرب (عبط) ، (سما) . الخريع : الناعمه مع فجور ، والجمع خروج وخرائع . والدوادى : آثار أراجيح الصبيان ، واحدها دوداه . اللسان (دود) والدوداه : الأرجوحه وقيل : هي صوت الأرجوحه . القاموس .

لأنه لو قال : معار لما كسر الوزن ؛ لأنه إنما كان يصير من مفاعلتن إلى مفاعيلن ، وهو العصب. لكن مما لا بدّ من التزام ضرورته مخافه كسر وزنه قول الآخر :

خربع دوادى فى ملعب

تأزّر طوراً وترخى الإزاراً (١)

فهذا لا بدّ من تصحيح معتلّه ؛ ألا ترى أنه لو أعلّ اللام وحذفها فقال دواد ، لكسر البيت البتّه.

فاعرف إذا حال ضعف الإعراب الذى لا بدّ من التزامه مخافه كسر البيت ، ومن الزحاف الذى يرتكبه الجفاه الفصحاء إذا أمنوا كسر البيت ، ويدعه من حافظ على صحّه الوزن من غير زحاف ؛ وهو كثير. فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب ، وإن أشفقت من كسره ألبتّه دخلت تحت كسر الإعراب.

ص: ٣٣٥

١- البيت للكُميت بن زيد فى ديوانه ١ / ١٩٠ ، ولسان العرب (دوا) ، والمقتضب ١ / ١٤٤ ، وبلا نسبه فى ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤ ، والممتع فى التصريف ٢ / ٥٥٦ ، والمنصف ٢ / ٦٨ ، ٨٠ ، ٦٨ / ٣ ، ٧٩ .

اعلم أنّ هذا القبيل من هذا العلم كثير ، قد جاء فى القرآن ، وفصيح الشعر ، ومنتور الكلام. وهو جار عند العرب مجرى التأكيد ، فلذلك لا يشنع عليهم ، ولا يستنكر عندهم ، أن يعترض به بين الفعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، وغير ذلك ممّا لا يجوز الفصل (فيه) بغيره ، إلا- شاذًا أو متأولًا. قال الله سبحانه وتعالى : (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ. وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ. إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) [الواقعة : ٧٥ - ٧٧] فهذا فيه اعتراضان : أحدهما قوله (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) لأنه اعترض به بين القسم الذى هو قوله (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) وبين جوابه الذى هو قوله (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) وفى نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر ، بين الموصوف الذى هو (قسم) وبين صفة التى هى (عظيم) وهو قوله (لَوْ تَعْلَمُونَ). فذانك اعتراضان كما ترى. ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون : فلا أقسم بمواقع النجوم ، إنه لقرآن كريم ، وإنه لقسم [عظيم لو تعلمون].

ومن ذلك (قول امرئ القيس) :

ألا هل أتاهـ والحوادث جمهـ -

بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا (١)

فقوله : «الحوادث جمه» اعتراض بين الفعل وفاعله. ومثله قوله :

* ألا هل أتاهـ والحوادث كالحصى*

وأنشدنا أبو على :

وقد أدركتنى - والحوادث جمه -

أسنه قوم لا ضعاف ولا عزل (٢)

ص: ٣٣٦

-
- ١- البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٩٢ ، وخزانه الأدب ٩ / ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧ ، وسمط اللآلى ص ٤٠ ، وشرح المفصل ٨ / ٢٣ ، ولسان العرب (بقر) ، (شظى) والمنصف ١ / ٨٤ ، وبلا نسبه فى الإنصاف ١ / ١٧١ ، والجنى الدانى ص ٥٠.
 - ٢- البيت لجويريه بن زيد فى الدرر ٤ / ٢٥ ، ولرجل من بنى دارم فى شرح شواهد المغنى ٢ / ٨٠٧ ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب ١ / ١٤٠ ، ولسان العرب (هيم) ، ومغنى اللبيب ٢ / ٣٨٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٤٨.

فهذا كله اعتراض بين الفعل وفاعله. وأنشدنا أيضا :

ذاك الذى - وأبيك - تعرف مالك

والحقّ يدفع ترّهات الباطل (١)

فقوله : «وأبيك» اعتراض بين الموصول والصله. وروينا لعبيد الله بن الحرّ :

تعلّم ولو كاتمته الناس أننى

عليك - ولم أظلم - بذلك عاتب (٢)

فقوله : «ولو كاتمته الناس» اعتراض بين الفعل ومفعوله ، وقوله : «ولم أظلم بذلك» اعتراض بين اسم أن وخبرها.

ومن ذلك قول أبى النّجم - أنشدناه - :

وبدّلت - والدهر ذو تبدّل -

هيفا دبورا بالصبا والشّمأل (٣)

فقوله : «والدهر ذو تبدّل» اعتراض بين المفعول الأوّل والثانى.

ومن الاعتراض قوله :

ألم يأتيك - والأنباء تنمى -

بما لاقت لبون بنى زياد (٤)

فقوله : «والأنباء تنمى» اعتراض بين الفعل وفاعله. وهذا أحسن مأخذا فى الشعر من أن يكون فى «يأتيك» ضمير (من متقدّم مذكور).

فأما ما أنشده أبو علىّ من قول الشاعر :

ص: ٣٣٧

١- البيت لجرير فى ديوانه ص ٥٨٠ ، والدرر ١ / ٢٨٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨١٧ ، وبلا نسبه فى لسان العرب (تره) ، ومغنى اللبيب ٢ / ٣٩١ ، والمقرب ١ / ٦٢ ، وهمع الهوامع ١ / ٨٨ ، ٢٤٧ ، وتاج العروس (تره).

٢- البيت بلا نسبه فى أساس البلاغه (غمض) ، وتاج العروس (غمض).

٣- الرجز لأبى النجم فى خزانه الأدب ٢ / ٣٩١، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٥٠، ٢ / ٨٠٨، والطرائف الأدبيه ص ٥٨، وبلا نسبه فى لسان العرب (بدل)، والدرر ٤ / ٢٦، ومغنى اللبيب ٣ / ٣٨٧، وهمع الهوامع ١ / ٢٤٨. الهيف : ريح حاره تأتي من قبل اليمن.

٤- سبق.

أتنسى - لا هداك الله - ليلي

وعهد شبابها الحسن الجميل!

كأنّ - وقد أتى حول جديد -

أثافيا حمامات مثل (١)

فإنه لا اعتراض فيه. وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب ، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدّم. فأما قوله :

«وقد أتى حول جديد» فذو موضع من الإعراب ، وموضعه النصب بما في «كأنّ» من معنى التشبيه ؛ ألا ترى أن معناه : أشبهت وقد أتى حول جديد حمامات مثولا ، أو أشبهها وقد مضى حول جديد بحمامات مثل ، أي أشبهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا.

وأنشدنا :

أراني - ولا كفران لله أيّه

لنفسى - لقد طالبت غير منيل (٢)

ففي هذا اعتراض (٣) : أحدهما - «ولا كفران لله». والآخر - قوله : «أيّه» أي أويت لنفسى أيّه ؛ معناه رحمتها ورققت لها. فقوله : أويت لها لا موضع له من الإعراب. وسألنا الشجرى أبا عبد الله يوما عن فرس كانت له ؛ فقال : هي بالباديه. قلنا لم؟ قال : إنها وجيه (٤) ، فأنا آوى لها ؛ أي أرحمها وأرق لها. وكذلك قول الآخر :

أراني ولا كفران لله إنّما

أواخي من الأقوام كلّ بخيل (٥)

(١) الثاني منهما لأبي الغول الطهوى فى الدرر ٢٧ / ٤ وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨١٨ ، ونوادى أبى زيد ص ١٥١ ، وبلا نسبه فى لسان العرب (ثفا) ومغنى اللبيب ٢ / ٣٩٢ ، والمنصف ٢ / ١٨٥ ، ٣ / ٨٢ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٤٨ ، وتاج العروس (ثفا).

(٢) البيت لابن الدمينه فى ديوانه ص ٨٦ ، ولكثير عزه فى الدرر ٢ / ٢٢٧ ، وبلا نسبه فى شرح شواهد المغنى ٢ / ٨٢٠ ، ولسان العرب (أوا) ومغنى اللبيب ٢ / ٣٩٤ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٦٥١ ، وهمع الهوامع ١ / ١٤٧ ، وتاج العروس (أوا).

(٣) ذكر ابن هشام فى المغنى فى مبحث الجملة المعترضه : أن أبا على لا- يجيز الاعتراض بأكثر من جملة ، وأول هذا البيت ،

وترى ابن جنى هنا على خلافه ، ولم ينبه عليه . (نجار).

(٤) الوجا : أن يشتكى البعير باطن خفّه والفرس باطن حافره . اللسان (وجا).

(٥) البيت لكثير عزه فى ديوانه ص ٥٠٨ ، وشرح المفصل ٨ / ٥٥ ، والكتاب ٣ / ١٣١ ، وبلا نسبه فى الدرر ٤ / ٢٤ ، وهمع

الهوامع ١ / ٢٤٧ .

ص : ٣٣٨

ومن الاعتراض قولهم: زيد - ولا - أقول إلا - حقًا - كريم. وعلى ذلك مسئلة الكتاب: إنه - المسكين - أحقق؛ ألا ترى أن تقديره: إنه أحقق، وقوله «المسكين» أى هو المسكين؛ وذلك اعتراض بين اسم إن وخبرها. ومن ذلك مسألته: «لا أخوا - فاعلم - لك». فقوله: «فاعلم» اعتراض بين المضاف والمضاف إليه، كذا الظاهر.

وأجاز أبو علي رحمه الله أن يكون «لك» خبرا، ويكون «أخا» اسما مقصورا تاميا غير مضاف؛ كقولك: لا عصا لك. ويدل على صحته هذا القول أنهم قد كسروه على أفعال، وفاؤه مفتوحه؛ فهو إذا فعل، وذلك قولهم: أخ وآخاء فيما حكاه يونس.

وقال بعض آل المهلب:

وجدتم بنيكم دوننا إذ نسبتم

وأى بنى الآخاء تنبو مناسبة! (١)

فغير منكر أن يخرج واحدها على أصله، كما خرج واحد الآباء على أصله؛ وذلك قولهم: هذا أبا، ورأيت أبا، ومررت بأبا. وروينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى، قال: يقال هذا أبوك، وهذا أباك، وهذا أبك؛ فمن قال: هذا أبوك، أو أباك، فثنيته أبوان، ومن قال هذا أبك، فثنيته أبان، وأبوان. وأنشد:

سوى أبك الأذننى وإن محمدا

علا كل عال يا بن عم محمد (٢)

وأنشد أبو علي عن أبي الحسن:

تقول ابنتى لَمَّا رأتنى شاجبا

كأنك فينا يا أبات غريب (٣)

قال: فهذا تأنيث أبا، وإذا كان كذلك جاز جوازا حسنا أن يكون قولهم: لا أبا لك «أبا» منه اسم مقصور كما كان ذلك فى «أخا لك». ويحسب أنه أنك إذا حملت الكلام عليه جعلت له خبرا، ولم يكن فى الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر؛ غير أنه يؤنس بمعنى إرادته الإضافة قول الفرزدق:

ص: ٣٣٩

١- البيت بلا نسبه فى سر صناعه الإعراب ص ١٥٠، ولسان العرب (أخا).

٢- البيت بلا نسبه فى لسان العرب (أبى)، وتاج العروس (أبى).

٣- البيت لأبى الحدرجان فى نوادر أبى زيد ص ٢٣٩، وبلا نسبه فى الدرر ١ / ٢٣٣، ولسان العرب (أبى)، والمقاصد النحويه ٤

* ظلمت ولكن لا يدي لك بالظلم (١) *

فلهذا جوّزناهما جميعا.

وروينا لمعن بن أوس :

وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى -

نوادب لا يمللنه ونوائح (٢)

ففصل بقوله : «الأيام يعثرن بالفتى» بين المبتدأ وخبره. وأنشدنا.

لعلك - والموعود صدق لقاءه -

بدا لك في تلك القلوص بداء (٣)

وسألته عن بيت كثير :

وإني وتهيامي بعزه بعد ما

تخلّيت مما بيننا وتخلّت (٤)

فأجاز أن يكون قوله : «وتهيامي بعزه» جملة من مبتدأ وخبر ، اعترض بها بين اسم إن وخبرها الذي هو قوله :

لكالمرتجى ظلّ الغمامه كلّما

تبوأ منها للمقيل اضمحلّت

فقلت له : أيجوز أن يكون (وتهيامي) بعزه قسما؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه.

ص: ٣٤٠

١- عجز بيت للفردق في ديوانه ٢ / ٢٧٦ ، وجمهره اللغه ص ١٥٣ ، والمحتسب ٢ / ٢٧٩ ، وصدرة : * فلو كنت مولى الظلّ أو في ظلاله*

٢- قبله : رأيت رجالا يكرهون بناتهم وفيهن - لا تكذب - نساء صوالح والبيتان في الأمالي ٢ / ١٩٠ ، واللالئ ٨٠٤ ، والخزانه ٣ / ٢٥٨ ، والأغانى (بولاق) ١٠ / ١٦٥ . (نجار).

٣- البيت لمحمد بن بشير في ديوانه ص ٢٩ ، والأغانى ١٦ / ٧٧ ، وخزانه الأدب ٩ / ٢١٣ ، ٢١٥ ، والدرر ٤ / ٢٠ ، وشرح شواهد المغنى ص ٨١٠ ، وللشماخ ابن ضرار في ملحق ديوانه ص ٤٢٧ ، ولسان العرب (بدا) وبلا نسبه في سمط اللالكى ص ٧٠٥ ،

وشرح شذور الذهب ٢١٨ ، ومغنى اللبيب ص ٣٨٨ ، وهمع الهوامع ١ / ١٤٧. وعد رجل محمد بن بشير الخارجي بقلوص ، فمطله ، فقال فيه يذمه ، وانظر الأغاني (١٣٢ / ١٦).

٤- البيت لكثير عزه في ديوانه ص ١٠٣ ، وخزانه الأدب ٥ / ٢١٤ ، وسر صناعه الإعراب ص ١٣٩ ، وشرح شواهد المغنى ص ٨١٢ ، ولسان العرب (هيم) ، ومغنى اللبيب ص ٣٨٩ ، والمقاصد النحويّه ٢ / ٤٠٩.

وقال الله عزوجل : (هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ) [ص : ٥٧]. فقلوه تعالى : (فَلْيَذُقُوهُ) اعتراض بين المبتدأ وخبره. وقال رؤبه :

إني وأسطار سطرن سطرًا

لقائل يا نصر نصر نصرًا (١)

فاعترض بالقسم بين اسم إن وخبرها.

والاعتراض في شعر العرب ومنتورها كثير وحسن ، ودالّ على فصاحه المتكلم وقوّه نفسه وامتداد نفسه ، وقد رأيت في أشعار المحدثين ، وهو في شعر إبراهيم بن المهديّ أكثر منه في شعر غيره من المولّدين.

ص : ٣٤١

١- الرجز لرؤبه في ملحق ديوانه ص ١٧٤ ، ولسان العرب (نصر) ، وتاج العروس (نصر) ، ومقاييس اللغة ٥ / ٤٣٦ ، ومجمل اللغة ٤ / ٤٠٨ ، وخزانه الأدب ٢ / ٢١٩ ، والدرر ٤ / ٢٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٣ ، وشرح المفصل ٢ / ٣ ، والكتاب ٢ / ١٨٥ ، ولذي الرمه في شرح شذور الذهب ص ٥٦٤ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبه في لسان العرب (سطر) ، وتهذيب اللغة ١٢ / ٣٢٧ ، وتاج العروس (سطر) ، (نصر) ، (الياء) وأسرار العرييه ص ٢٩٧ ، والأشباه والنظائر ٤ / ٨٦ ، والدرر ٦ / ٢٦ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٣٨٨ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٢٠٩ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٤٧ ، ٢ / ١٢١. البيت في الكتاب (٢ / ١٨٥) لرؤبه وتبعه ابن القطاع فأنشده هكذا ولكن لم يعين القائل. قال الصاغانى وليس لرؤبه ومع هذا هو تصحيف (والروايه : «يا نصر نصرًا نصرًا» بالضاد المعجمه ونصر هذا هو حاجب نصر بن سيار بالصاد المهمله) وبعده : بلغك الله فبلغ نصر بن سيار يثبنى وفرا

باب فى التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين

هذا فى كلام العرب كثير فاش ، والقياس له قابل مسوغ.

فمن ذلك قولهم : مررت بزید ، وما كان نحوه ، مما يلحق من حروف الجرّ معونه لتعدّى الفعل . فمن وجه يعتقد فى الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدّيه وموضّيله له . كما أن همزه النقل فى (أفعلت) وتكرير العين فى (فعلت) يأتيان لنقل الفعل وتعديته ؛ نحو قام ، وأقمته ، وقومتها ، وسار ، وأسرتة ، وسيرته .

فلما كان حرف الجرّ الموصّل للفعل معاقبا لأحد شيئين ، كلّ واحد منهما مصوغ فى نفس المثال جرى مجراهما فى كونه جزءا من الفعل أو كالجزم منه . فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل .

وأما وجه اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جرّه فى موضع نصب ، وهذا يقضى له بكونه جزءا ممّا بعده أو كالجزم منه ؛ ألا- تراك تعطف على مجموعهما بالنصب ، كما تعطف على الجزء الواحد فى نحو قولك : ضربت زيدا وعمرا ؛ وذلك قولك : مررت بزید وعمرا ، ورغبت فيك وجعفرأ ، ونظرت إليك وسعيدا ؛ أفلا ترى إلى حرف الجرّ الموصّل للفعل كيف قدّر تقديرين مختلفين [لمعنيين مختلفين].

ووجه جوازه من قبل القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين ؛ وذلك كأن تروم أن تدلّ على قوّه اتصال حرف الجرّ بالفعل ، فتعتده تاره كالبعض له ، والأخرى كالبعض للاسم . فهذا ما لا يجوز مثله ؛ لأنه لا يكون كونه كبعض الاسم دليلا على شدة امتزاجه بالفعل ، لكن لما اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران ، فاعرف ذلك ، فإنه مما يقبله القياس ولا يدفعه .

ومثل ذلك قولهم : (لا أبا لك) ، فهنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين .

وذلك أن ثبات الألف فى (أبا) من (لا أبا لك) دليل الإضافة ؛ فهذا وجه . ووجه آخر أن ثبات اللام وعمل (لا) فى هذا الاسم يوجب التنكير والفصل . فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف ، ووجود اللام دليل الفصل والتنكير . وليس هذا

فى الفساد والاستحالة بمنزله فساد تحقير مثال الكثرة الذى جاء فساده من قبل تدافع حاله. وذلك أنّ وجود ياء التحقير يقتضى كونه دليلاً على القلّة ، وكونه مثلاً موضوعاً للكثرة دليل على الكثرة ؛ وهذا يجب منه أن يكون الشيء الواحد فى الوقت الواحد قليلاً كثيراً. وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده.

وليس كذلك تقدير كالباء فى نحو : مررت بزيد تاره كبعض الاسم ، وأخرى كبعض الفعل ، من قبل أن هذه إنما هى صناعه لفظية يسوغ معها تنقل الحال وتغيرها ، فأما المعانى فأمر ضيق ، ومذهب مستصعب ؛ ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا : قام زيد سمّيته فاعلاً ، وإن سئلت عن زيد من قولنا : زيد قام سمّيته مبتدأ لا فاعلاً ، وإن كان فاعلاً فى المعنى. وذلك أنك سلكت طريق صنعه اللفظ فاختلفت السّمه ، فأما المعنى فواحد. فقد ترى إلى سعه طريق اللفظ وضيق طريق المعنى.

فإن قلت : فأنت إذا قلت فى (لا أبا لك) إن الألف تؤذن بالإضافه والتعريف ، واللام تؤذن بالفصل والتنكير ، فقد جمعت على الشيء الواحد فى الوقت الواحد معنيين ضدّين ، وهما التعريف والتنكير ، وهذان - كما ترى - متدافعان.

قيل : الفرق بين الموضوعين واضح ، وذلك أن قولهم : (لا أبا لك) كلام جرى مجرى المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفى فى الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مخرج الدعاء ؛ أى أنت عندى ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه. كذا فسره أبو على ، وكذلك هو لمتأمله ؛ ألا ترى أنه قد أنشد توكيدا لما رآه من هذا المعنى فيه قوله :

* وتترك أخرى فرده لا أبا لها*

ولم يقل : لا أخت لها ، ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبا لك) (ولا أبا لك) قيل مع المؤنث على حدّ ما يكون عليه مع المذكر ، فجرى هذا نحواً من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنين وجماعه (الصيف ضيقت اللبن) على التأنيث ؛ لأنه كذا جرى أوّله ، وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم (لا أبا لك) إنما فيه تعادى ظاهره ، (واجتماع) صورتى الفصل والوصل ، والتعريف والتنكير ، لفظاً لا معنى. وإذا آل الأمر إلى ذلك عدنا إلى مثل ما كنا عليه ؛ من تنافر قضيتى

اللفظ في نحو: مررت بزيد؛ إذا أردت بذلك أن تدلّ على شدة اتصال حرف الجرّ بالفعل وحده دون الاسم، ونحن إنما عقدنا فساد الأمر وصلاحه على المعنى؛ كأن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلا كثيرا. (وهذا) ما لا يدّعيه مدّع، ولا يرضاه - مذهبا لنفسه - راض.

ويؤكّد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرته في الشعر، وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب. فهذا الكلام دعاء في المعنى لا محاله، وإن كان في اللفظ خيرا. ولو كان دعاء مصرّحا وأمرًا معنيًا لما جاز أن يقال لمن لا أب له؛ لأنه إذا كان لا أب له لم يجز أن يدعى عليه بما هو فيه لا محاله؛ ألا ترى أنك لا تقول للأعمى: أعماه الله، ولا للفقير: أفقره الله؛ وهذا ظاهر باد. وقد (مرّ به) الطائيّ الكبير فقال:

نعمه الله فيك لا أسأل ال

له إليها نعمى سوى أن تدوما

ولو أنى فعلت كنت كمن يس

أله وهو قائم أن يقوما

فكما لا- تقول لمن لا- أب له: أفقدك الله أباك؛ كذلك يعلم أن قولهم لمن لا أب له: (لا أبا لك) لا حقيقه لمعناه مطابقه للفظه، وإنما هي خارجه مخرج المثل، على ما فسّره أبو عليّ. قال عنتره:

فافنى حياءك لا أبا لك واعلمى

أنى امرؤ سأموت إن لم أقتل (١)

وقال:

ألق الصحيفه لا أبا لك إنه

يخشى عليك من الحباء النقرس (٢)

وقال:

ص: ٣٤٤

١- البيت لعنتره في ديوانه ص ٢٥٢، ولسان العرب (أبي) (قنا)، وتاج العروس (قنا) وكتاب العين ٥ / ٢١٧، وبلا نسبه في تهذيب اللغه ٩ / ٣١٤، ومقاييس اللغه ٥ / ٢٩.

٢- البيت للمتلمس في ديوانه ص ١٨٦، ولسان العرب (نقرس)، (أبي)، وتهذيب اللغه ٩ / ٣٩٥، وتاج العروس (نقرس). قال

المتلمس يخاطب طرفه. يقول : إنه يخشى عليه من الحياء ، الذي كتب له به ، التقرس ، وهو الهلاك والداهية العظيمة.

أبالموت الذى لا بدّ أنى

ملاق لا أباك تخوفينى (١)

أراد : لا أبا لك ؛ فحذف اللام من جارى عرف الكلام. وقال جرير :

يا تيم تيم عدى لا أبا لكم

لا يلقىنكم فى سوءه عمر (٢)

وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مثلا لا حقيقه ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون للتيم كلّها أب واحد ، ولكن معناه : كلكم أهل للدعاء عليه والإغلاظ له.

وقال الحطيئه :

أقلّوا عليهم لا أبا لأبيكم

من اللوم أو سدّوا المكان الذى سدّوا (٣)

فإن قلت : فقد أثبت الحطيئه فى هذا البيت ما نفيته أنت فى البيت الذى قبله ، وذلك أنه قال (لأبيكم) فجعل للجماعه أبا واحدا ، وأنت قلت هناك : إنه لا يكون لجماعه تيم أب واحد ؛ فالجواب عن هذا من موضعين : أحدهما ما قدّمناه من أنه لا يريد حقيقه الأب ، وإنما غرضه الدعاء مرسلا ففحش بذكر الأب على ما مضى.

والآخر أنه قد يجوز أن يكون أراد بقوله (لأبيكم) الجمع ؛ أى لا أبا لأبائكم.

ص: ٣٤٥

١- البيت لأبى حنّيه النميرى فى ديوانه ص ١٧٧ ، وخزانه الأدب ٤ / ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، والدرر ٢ / ٢١٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١١ ، ولسان العرب (خعل) ، (أبى) ، (فلا) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر ٣ / ١٣٢ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٦ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ٥٠١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٤ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٥ ، واللامات ص ١٠٣ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٥ ، والمقرب ١ / ١٩٧ ، والمنصف ٢ / ٣٣٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٣٧.

٢- البيت لجرير فى ديوانه ص ٢١٢ ، والأزهيه ص ٢٣٨ ، والأغانى ٢١ / ٣٤٩ ، وخزانه الأدب ٢ / ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٩٩ / ٤ ، ١٠٧ ، والدرر ٦ / ٢٩ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ١٤٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٥٥ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠ ، والكتاب ١ / ٥٣ ، ٢ / ٢٠٥ ، واللامات ص ١٠١ ، ولسان العرب (أبى) والمقاصد النحويه ٤ / ٢٤٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٢٩ ، ونوادر أبى زيد ص ١٣٩ ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر ٤ / ٢٠٤ ، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٧٢٥ ، وجواهر الأدب ص ١٩٩ ، ٤٢١ ، وخزانه الأدب ٨ / ٣١٧ ، ١٠ / ١٩١ ، ووصف المباني ص ٢٤٥ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٤٥٤ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٢٢ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٥ ، ٣ / ٢١

ومغنى اللبيب ٢ / ٤٥٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٢٢ .

٣- انظر الديوان والكامل ٥ / ١٥٤ . (نجار).

يريد الدعاء على آبائهم من حيث ذكرها ، فجاء به جمعا مصححا على قولك : أب ، وأبون ، وأبين ؛ قال :

فلما تبين أصواتنا

بكين وفديننا بالأبينا (١)

وعليه قول الآخر - أنشدناه - :

فمن يك سائلا عنى فإنى

بمكّه مولدى وبها ربيت (٢)

وقد شئت بها الآباء قبلى

فما شئت أبى ولا شيت

أى ما شئت آبائى. فهذا شىء عرض ، ولنعد.

ومن ذلك قولهم : مختار ومعتاد ، ونحو ذلك ؛ فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين. وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فأصله مختير ومعتود ؛ كمقتطع (بكسر العين). وإن كان مفعولا فأصله مختير ومعتود ، كمقتطع. ف- «مختار» من قولك : أنت مختار ، للثياب ؛ أى مستجيد لها أصله مختير. ومختار من قولك : هذا ثوب مختار ، أصله مختير. فهذان تقديران مختلفان لمعنيين. وإنما كان يكون هذا منكرا لو كان تقدير فتح العين وكسرها لمعنى واحد ؛ فأما وهما لمعنيين فسائغ حسن. وكذلك ما كان من المضعف فى هذا الشرح (٣) من الكلام ؛ نحو قولك : هذا رجل معتد للمجد ؛ ونحوه ، فهذا هو اسم الفاعل ، وأصله معتد (بكسر العين) ، وهذا رجل معتد ؛ أى منظور إليه ، فهذا مفتعل (بفتح العين) وأصله معتد كقولك : هذا معنى معنى معتبر ؛ أى ليس ؛ بصغير محتقر. وكذلك هذا جوز معتد ، فهذا أيضا اسم المفعول ، وأصله معتد كمقتسم ، ومقتطع. ونظائر هذا وما قبله كثيره فاشيه.

ومن ذلك قولهم : كساء ، وقضاء ، ونحوه ؛ أعلت اللام لأنك لم تعتد بالألف حاجزا لسكونها ، وقلبتها أيضا لسكونها وسكون الألف قبلها ؛ فاعتدتها من وجه ،

ص: ٣٤٦

١- أورده سيبويه فى الكتاب ٢ / ١٠١ ، وقال : «أنشدناه من نثق به ، وزعم أنه جاهلى» وهو زياد بن واصل السلمى. وانظر الخزانة ٢ / ٢٧٥. (نجم).

٢- ربيت وربوت فى حجره أربى ربا وربوا أى : نشأت. والبيت فى اللسان (ربا).

٣- الشرح : الضرب والنوع.

ولم تعددها من آخر.

ومن ذلك أيضا قولهم : أيهم تضرب يقم زيد. ف- (أيهم) من حيث كانت جازمه ل- (تضرب) يجب أن تكون مقدّمة عليها ، ومن حيث كانت منصوبه ب- (تضرب) يجب أن تكون في الرتبة مؤخره عنها ، فلم يمتنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما ؛ من حيث كان هذا إنما هو عمل صناعى لفظى. ولو كان التعادى والتخالف فى المعنى لفسد (ولم) يجز. وأيضا فإن حقيقه الجزم إنما هو لحرف الجزاء المقدّر المراد ، لا ل- (أى) ؛ (فإذا) كان كذلك كان الأمر أقرب مأخذا ، وألين ملمسا.

ص: ٣٤٧

وذلك أن يشبه شىء شيئاً من موضع ، فيمضى حكمه على حكم الأول ، ثم يرقى منه إلى غيره .

فمن ذلك قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين ، (ولو) جالسهما جميعاً لكان مصيباً مطيعاً لا مخالفاً ، وإن كانت (أو) إنما هي فى أصل وضعها لأحد الشئيين .

وإنما جاز ذلك فى هذا الموضع ، لا لشىء رجع إلى نفس (أو) بل لقرينه انضمت من جهة المعنى إلى (أو) . وذلك لأنه قد عرف أنه إنما رغب فى مجالسه الحسن لما لمجالسه فى ذلك من الحظ ، وهذه الحال موجودة فى مجالسه ابن سيرين أيضاً ، وكأنه قال : جالس هذا الضرب من الناس . وعلى ذلك جرى النهى فى هذا الطرز من القول فى قول الله سبحانه (وَلَا تُطْعِ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) [الإنسان : ٢٤] وكأنه - والله أعلم - قال : لا تطع هذا الضرب من الناس . ثم إنه لما رأى (أو) فى هذا الموضع قد جرت مجرى الواو تدرج من ذلك إلى غيره ، فأجراها مجرى الواو فى موضع عار من هذه القرينه التى سوغته استعمال (أو) فى معنى الواو ؛ ألا تراه كيف قال :

وكان سيان ألا يسرحوا نعما

أو يسرحوه بها ، واغبرت السوح (١)

وسواء وسيان لا يستعمل إلا بالواو . وعليه قول الآخر :

فسيان حرب أو تبوءوا بمثله

وقد يقبل الضيم الذليل المستير (٢)

أى فسيان حرب وبواؤكم بمثله ، كما أن معنى الأول : فكان سيان ألا يسرحوا نعما ، وأن يسرحوه بها . وهذا واضح .

ص : ٣٤٨

١- البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى خزانه الأدب ٥ / ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، وشرح أشعار الهذليين ص ١٢٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٥ ، وشرح شواهد المغنى ص ١٩٨ ، ولسان العرب (سوا) وبلا نسبه فى خزانه الأدب ٤ / ٨٩ ، ١١ / ٧٠ ، ورفض المبانى ص ١٣٢ ، ٤٢٧ ، وشرح المفصل ٨ / ٩١ ، ومغنى اللبيب ص ٦٣ .

٢- البيت بلا نسبه فى شرح المفصل ٨ / ٩١ ، ولسان العرب (سوا) .

ومن ذلك قولهم : صبيه وصبيان ؛ قلبت الواو من صبوان وصبوه فى التقدير - لأنه من صبوت - لانكسار الصاد قبلها ، وضعف الباء أن تعتدّ حاجزا ؛ لسكونها.

وقد ذكرنا ذلك. فلما ألف هذا واستمرّ تدرّجوا منه إلى أن أقزّوا قلب الواو ياء بحاله وإن زالت الكسره ، وذلك قولهم أيضا : صبيان وصبية ، (وقد) كان يجب - لما زالت الكسره - أن تعود الياء واوا إلى أصلها ، لكنهم أقزّوا الياء بحالها لاعتيادهم إيّاها حتى صارت كأنها كانت أصلا. وحسن ذلك لهم شىء آخر ، وهو أن القلب فى صبيه وصبيان إنما كان استحسانا وإيثارا ، لا عن وجوب عله ، ولا قوّه قياس ؛ فلما لم تتمكّن عله القلب ورأوا اللفظ بياء قوى عندهم إقرار الياء بحالها ؛ لأن السبب الأوّل إلى قلبها لم يكن قويا ، ولا ممّا يعتاد فى مثله أن يكون مؤثرا.

ومن ذلك قولهم فى الاستثبات عنمن قال ضربت رجلا : منا؟ ومررت برجل منى؟ وعندى رجل : منو؟ فلما شاع هذا ونحوه عنهم تدرّجوا منه إلى أن قالوا : ضرب من منا ؛ كقولك : ضرب رجل رجلا.

ومن ذلك قولهم : أبيض لياح ، وهو من الواو ؛ لأنه بياضه ما يلوح للناظر.

فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وليس ذلك عن قوّه عله ، إنما هو للجنوح إلى خفه الياء مع أدنى سبب ، وهو التطرّق إليها بالكسره طلبا للاستخفاف ، لا عن وجوب قياس ؛ ألا ترى أن هذا الضرب من (الأسماء التى ليست) جمعا كرباض ، وحياض ، ولا- مصدرا جاريا على فعل معتلّ ؛ كقيام ، وصيام ، إنما يأتى مصحّحا ؛ نحو : خوان ، وصوان ؛ غير أنهم لميلهم عن الواو إلى الياء ما أقنعوا أنفسهم فى لياح فى قلبهم إيّاه إلى الواو بتلك الكسره قبلها ، وإن كانت ليس مما يؤثّر حقيقه التأثير مثلها ، ولأنهم شبّهوه لفظا إمّا بالمصدر كحيال ، وصيال ، وإمّا بالجمع كسوط ، وسياط ، ونوط ، ونياط. نعم ، وقد فعلوا مثل هذا سواء فى موضع آخر. وذلك قول بعضهم فى صوان : صيان ، وفى صوار : صيار ؛ فلما ساغ ذلك من حيث أرينا أو كاد تدرّجوا منه إلى أن فتحوا فاء لياح ، ثم أقزّوا الياء بحالها وإن كانت الكسره قبلها قد زايلتها ، وذلك قولهم فيه : لياح. وشجّعه على ذلك شيئا أن قلب الواو ياء فى لياح لم يكن عن قوّه ولا استحكام عله ، وإنما هو لإيثار

الأخفّ على الأثقل ، فاستمرّ على ذلك وتدرّج منه إلى أن أقرّ الياء بحالها مع الفتح ؛ إذ كان قلبها مع الكسر أيضا ليس بحقيقته موجب. قال : وكما أن القلب مع الكسر لم يكن عن صحّحه عمل ، وإنما هو لتخفيف مؤثر ، فكذلك أقلب أيضا مع الفتح وإن لم يكن موجبا ، غير أن الكسر هنا على ضعفه أدعى إلى القلب من الفتح ، فلذلك جعلنا ذاك تدرّجا عنه إليه ولم نسوّ بينهما فيه. فاعرف ذلك.

وقريب من ذلك قول الشاعر :

ولقد رأيتك بالقوادم مرّه

وعلىّ من سدف العشىّ رياح (١)

قياسه رواح ؛ لأنه فعال من راح يروح ، لكنه لما كثر قلب هذه الواو في تصريف هذه الكلمه ياء - نحو ريح ورياح ، ومريح ومستريح - وكانت الياء أيضا عليهم أخفّ ، وإليهم أحبّ ، تدرّجوا من ذلك إلى أن قلبوها في رباح ، وإن زالت الكسره التي كانت قلبتها في تلك الأماكن.

ومن ذلك قلبهم الذال دالا في (ادّكر) وما تصرّف منه ؛ نحو يدّكر ، ومدّكر ، وادّكار ، وغير ذلك : تدرّجوا من هذا إلى غيره بأن قلبوها دالا في غير بناء افتعل ، فقال ابن مقبل.

* من بعض ما يعترى قلبي من الذكر (٢) *

ومن ذلك قولهم : الطنّه - بالطاء - في الظنه ، وذلك في اعتيادهم اطنّ ، ومطنّ ، واطنّان ، كما جاءت الذكر على الأكثر.

ومن ذلك حذفهم الفاء - على القياس - من ضعه وقحه ؛ كما حذف من عدّه وزنه ؛ ثم إنهم عدلوا بها عن فعله إلى فعله ، فأقرّوا الحذف بحاله ، وإن زالت الكسره التي كانت موجبه له ، فقالوا : الضعه ، والقحه ، فتدرّجوا بالضعه ،

ص : ٣٥٠

١- البيت للأسدّي في أساس البلاغه (روح) ، وبلا نسبه في لسان العرب (روح) ، (سدف) ، وتاج العروس (روح) ، (سدف). و «رباح» بكسر الراء فسرّه ثعلب فقال : معناه وقت. القوادم : موضع.

٢- عجز بيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٨١ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ١٨٨ ، والمقرب ٢ / ١٦٧ ، والممتع في التصريف ١ / ٣٥٩ ، والمنصف ٣ / ١٤٠ ، ويروى صدره : * ياليت لى سلوه تشفى النفوس بها* .

والقحه ، إلى الضعه ، والقحه ، وهى عندنا فعله ، كقصعه ، وجفنه ، (لا- أن) فتحت لأجل الحرف الحلقى فيما ذهب إليه محمد بن يزيد.

ومن ذلك قولهم : بأيهم تمرر أمرر ؛ فقدّموا حرف الجرّ على الشرط فأعملوا فيه ، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ؛ لكنهم لمّا لم يجدوا طريقا إلى تعليق حرف الجرّ استجازوا إعماله فى الشرط. فلّمّا ساغ لهم ذلك تدرّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم فقالوا : غلام من تضرب أضربه ، وجاريه من تلق ألقها.

فالإسم فى هذا إنما جاز عمله فى الشرط من حيث كان محمولا فى ذلك على حرف الجرّ. وجميع هذا حكمه فى الاستفهام حكمه فى الشرط من حيث كان الاستفهام له صدر الكلام ؛ كما أن الشرط كذلك. فعلى هذه جاز بأيهم تمرر؟

وغلام من تضرب؟ فأما قولهم :

* أتذكر إذ من يأتنا نأته (١) *

فلا يجوز إلا فى ضروره الشعر ؛ وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ ، أى أتذكر إذ الناس من يأتنا نأته ، فلّمّا باشر المضاف غير المضاف إليه فى اللفظ أشبه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ فلذلك أجازوه فى الضروره.

فإن قيل : فما الذى يمنع من إضافته إلى الشرط وهو ضرب من الخبر؟ قيل : لأن الشرط له صدر الكلام ؛ فلو أضفت إليه لعلته بما قبله ، وتانك حالتان متدافعتان. فأما بأيهم تمرر أمرر ونحوه فإن حرف الجرّ متعلق بالفعل بعد الاسم ، والظرف فى قولك : أتذكر إذ من يأتنا نأته متعلق بقولك أتذكر ، وإذا خرج ما يتعلّق به حرف الجرّ من حيز الاستفهام لم يعمل فى الاسم المستفهم به ولا المشروط به.

ومن التدريج فى اللغة أن يكتسى المضاف من المضاف إليه كثيرا من أحكامه : من التعريف ، والتنكير ، والاستفهام ، والشياخ وغيره ؛ ألا ترى أن ما لا يستعمل من الأسماء فى الواجب إذا أضيف إليه شىء منها صار فى ذلك إلى حكمه.

ص: ٣٥١

١- هذا صورته شطر بيت من الشعر ، ولم يأت فى شعر ، ولكنه أجزى إذا فرض أن أدخله شاعر فى شعره. وانظر الكتاب ١ / ٤٤٠ ، والهمع ٢ / ٦٢. (نجار).

وذلك قولك : ما قرعت حلقه باب دار أحد قط ؛ فسرى ما فى (أحد) من العموم والشياع إلى «الحلقه». ولو قلت : قرعت حلقه باب دار أحد ، أو نحو ذلك لم يجز.

ومن التدرىج فى اللغة : إجراؤهم الهمزه المنقلبه عن حرفى العله عينا مجرى الهمزه الأصلية. وذلك نحو قولهم فى تحقير قائم ، وبائع : قويم ، وبويئع ؛ فألحقوا الهمزه المنقلبه بالهمزه الأصلية فى سائل ، وثائر ؛ من سأل وثأر ، إذا قلت : سويئل ، وثويئر. وليست كذلك اللام إذا انقلبت همزه عن أحد الحرفين ؛ نحو كساء ، وقضاء ؛ ألا تراك تقول فى التحقير : كسى ، وقضى ؛ فترد حرف العله وتحذفه لاجتماع الياءات. وليست كذلك الهمزه الأصلية ؛ ألا تراك تقول فى تحقير سلاء وخلاء (1) بإقرار الهمزه لكونها أصلية ، وذلك سليئ وخليئ. وتقول أيضا فى تكسير كساء وقضاء بترك الهمزه البتة ؛ وذلك قولك : أكسيه ، وأقضييه. وتقول فى سلاء ، وخلاء : أسلئه وأخلئه ؛ فاعرف ذلك.

لكنك لو بنيت من قائم وبائع شيئا مرتجلا أعدت الحرفين البتة. وذلك كأن تبني منهما مثل جعفر ، فتقول : قومم ويبيع. ولم تقل : قأمم ، ولا- بأع ؛ لأنك إنما تبني من أصل المثال لا من حروفه المغيرة ؛ ألا تراك لو بنيت من قيل وديمه مثال (فعل) لقلت : دوم وقول ؛ لا غير.

فإن قلت : ولم لم تقرر الهمزه فى قائم وبائع فيما تبنيه منهما ، كما أقرتها فى تحقيرهما؟

قيل : البناء من الشيء أن تعمد لأصوله ، فتصوغ منها وتطرح زوائده فلا تحفل بها. وليس كذلك التحقير. وذلك أن صوره المحقر معك ، ومعنى التكبير والتحقير فى أن كل واحد منهما واحد واحد ، وإنما بينهما أن أحدهما كبير والآخر صغير ، فأما الأفراد والتوحيد فيهما كليهما فلا نظر فيه. قال أبو على - رحمه الله - فى صحه الواو فى نحو أسيد ، وجدول : مما أعان على ذلك وسوغه أنه فى معنى

ص: ٣٥٢

١- السلاء : السمن. والخلاء فى الإبل كالحران فى الدواب ، خلأت الناقه تخلاً خلاً وخلاء ، بالكسر والمد : وخلوء ، وهى خلوء : بركت ، أو حرنت من غير عله. وانظر اللسان (خلاء).

جدول صغير ؛ فكما تصحّ الواو في جدول صغير فكذلك أنس بصحّ الواو في جدول. وليس كذلك الجمع ؛ لأنه رتبه غير رتبه الآحاد ، فهو شيء آخر ، فلذلك سقطت في الجمع حرمة الواحد ؛ ألا تراك تقول في تكسير قائم : قوام ، وقوم ؛ فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الأصل ، ولا تقول : قوام ، ولا قوم ؛ كما قلت في التحقير : قويم ؛ بالهمز.

وسألت مرّه أبا علي - رحمه الله - عن ردّ سيبويه كثيرا من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحمله إيّاها عليها ؛ ألا تراه قال تقول : سريحين لقولك : سراحين ، ولا تقول : عثيمين ؛ لأنك لا تقول : عثمانين ، ونحو ذلك. فقال : إنما حمل التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيدا عن رتبه الآحاد.

فاعتدّ ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه ، والمحقرّ هو المكبر ، والتحقير فيه جار مجرى الصفه ؛ فكأن لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره ، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الأفراد : هذا معقد معناه ، وما أحسنه وأعلاه!.

ومن التدرّيج قولهم : هذا حضرموت بالإضافة ؛ على منهاج اقتران الاسمين أحدهما بصاحبه. ثم تدرّجوا من هذا إلى التركيب فقالوا : هذا حضرموت. ثم تدرّجوا من هذا إلى أن صاغوهما جميعا صياغه المفرد فقالوا : هذا حضرموت ؛ فجرى لذلك مجرى عضر فوط ، ويستعور.

ومن التدرّيج في اللغة قولهم : ديمه (1) وديم ؛ واستمرار القلب في العين للكسره قبلها ، ثم تجاوزوا ذلك لما كثر وشاع إلى أن قالوا : ديمت السماء ودومت ؛ فأما دومت فعلى القياس ، وأما ديمت فلا استمرار القلب في ديمه وديم.

أنشد أبو زيد :

هو الجواد ابن الجواد ابن سبل

إن دؤموا جاد وإن جادوا وبل (2)

ص: ٣٥٣

١- هي المطر الدائم في سكون.

٢- الرجز لجهم بن سبل في لسان العرب (سبل) ، (يوم) ، ولأبي زياد الكلابي في تاج العروس (سبل) وبلا نسبة في لسان العرب (دوم) وجمهره اللغة ص ٣٤٠ ، ٣٨٠ ، والمخصص ٩ / ١١٤ ، ومقاييس اللغة ٦ / ٨٢ ، وديوان الأدب ٣ / ٤٣٨ ، وتاج العروس (سبل) ، (دوم) ، والأزمنة - والأمكنه ٢ / ٨٨. وقال الجوهري : سبل اسم فرس نجيب في العرب ؛ قال الأصمعيّ : هي أم أعوج. والرواية : * أنا الجواد ابن الجواد ابن سبل * اللسان (سبل).

ورواه أيضا «ديموا» بالياء. نعم ثم قالوا: دامت السماء تديم؛ فظاهر هذا أنه أجرى مجرى باع يبيع، وإن كان من الواو.

فإن قلت: فلعله فعل يفعل من الواو؛ كما ذهب الخليل في طاح يطيح، وتاه يتيه؛ قيل: حمله على الإبدال أقوى؛ ألا ترى أنه قد حكى في مصدره ديما؛ فهذا مجتذب إلى الياء، مدرج إليها، مأخوذ به نحوها.

فإن قلت: فلعلّ الياء لغه في هذا الأصل كالواو، بمنزله ضاره يضيره ضيرا، وضاره يضوره ضورا. قيل: يبعد ذلك هنا؛ ألا ترى إلى اجتماع الكافه على قولهم: الدوام، وليس أحد يقول: الديام؛ فعلمت بذلك أن العارض في هذا الموضع إنما هو من جهة الصنعه، لا من جهة اللغه.

ومثل ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: (ماهت (١) الركيه تميه ميها)؛ مع إجماعهم على أمواه، وأنه لا أحد يقول: أمياه.

ونحو من ذلك ما يحكى عن عماره بن عقيل من أنه قال في جمع ريح: أرياح؛ حتى تبه عليه فعاد إلى أرواح. وكأن أرياحا أسهل قليلا؛ لأنه قد جاء عنهم قوله:

* وعلّي من سدف العشيّ رياح (٢) *

فهو بالياء لهذا آنس.

وجماع هذا الباب غلبه الياء على الواو لخفتها؛ فهم لا يزالون تسببا إليها،

ص: ٣٥٤

١- ماهت الركيه تميه ميها وماهه وميهه: كثر ماؤها. اللسان (ميه).

٢- عجز بيت للأسدى في أساس البلاغه (روح)، وبلا نسبه في لسان العرب (روح)، (سدف)، وتاج العروس (روح)، (سدف) ويروى صدره: * ولقد رأيتك بالقوادم نظره *

ونجشا (١) عنها ، واستثاره لها ، وتقربا ما استطاعوا منها.

ونحو هذه الطريق في التدرج : حملهم علباوان على حمراوان ، ثم حملهم رداوان على علباوان ، ثم حملهم قزاوان على رداوان ؛ وقد تقدم ذكره. وفي هذا كاف مما يرد في معناه بإذن الله تعالى.

ومن ذلك أنه لَمَّا اطّردت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل ؛ نحو : قمت يوم قمت ، وأجلس حين تجلس ؛ شَبَّهوا ظرف المكان بها في (حيث) ؛ فتدرّجوا من «حين» إلى «حيث» فقالوا : قمت حيث قمت. ونظائره كثيرة.

* * *

ص: ٣٥٥

١- النجش : البحث عن الشيء واستخراجه.

فهو من كلام العرب

هذا موضع شريف. وأكثر الناس يضعف عن احتمالاه ؛ لغموضه ولطفه.

والمنفعة به عامه ، والتساند إليه مقو مجد. وقد نصّ أبو عثمان عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره. فإذا سمعت «قام زيد» أجزت ظرف بشر ، وكرم خالد.

قال أبو علي : إذا قلت : «طاب الخشكان» فهذا من كلام العرب ؛ لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب.

ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها ؛ ألا تراهم يصرفون فى العلم نحو آجر ، وإبريسيم ، وفرند ، وفيروزج ، وجميع ما تدخله لام التعريف. وذلك أنه لمّا دخلته اللام فى نحو الديباج ، والفرند ، والسهريز (١) ، والآجر ؛ أشبه أصول كلام العرب ، أعنى النكرات. فجرى فى الصرف ومنعه مجراها.

قال أبو علي : ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمية النكرة ، كما تشتق من أصول كلامها ؛ قال رؤبه :

هل ينجيتى حلف سخيت

أو فضّه أو ذهب كبريت (٢)

ص : ٣٥٦

١- والسهريز والسهريز بضم السين وكسرهما : ضرب من التمر ، معرب ويقال سهريز وشهريز ، بالسين والشين جميعا ، وهو بالسين أعرب ويقال : ثوب سهريز ؛ بالوصف والإضافة. اللسان (شهرز).

٢- الرجز لرؤبه بن العجاج فى ديوانه ص ٢٦ ، ولسان العرب (سخت) ، (كبرت) ، (كبر) ، وتهذيب اللغة ٧ / ١٦١ ، ١٠ / ٤٣٥ ، وتاج العروس (سخت) ، (كبرت) ، وجمهره اللغة ص ١١٩٠ ، وكتاب العين ٤ / ١٩٤ ، ٥ / ٤٣٠ ، وديوان الأدب ٢ / ٧٥ ، وللعجاج فى ديوانه ٢ / ١٨٩ ، ١٩٠ ، وبلا- نسبه فى جمهره اللغة ص ١١١١ ، ومجمل اللغة ٤ / ٢٣٧ ، والمخصص - ٣ / ٨٨ ، ويروى (ينفعنى كذب) مكان (ينجيتى حلف) وفيه : و «حلف سخيت» ، «كذب سخيت» وسختيت أى شديد من السخت وهو الشديد ، وكذب سخيت : خالص. و «هل يعصمنى» والكبريت : الذهب الأحمر قال ابن الأعرابى : ظن رؤبه أن الكبريت ذهب.

قال : ف- «سختيت» من السخت ؛ ك- «زحليل» (١) من الزحل.

وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أنه قال : يقال درهمت الخبازي ؛ أي صارت كالدراهم ، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي. وحكى أبو زيد : رجل مدرهم. قال ولم يقولوا منه : درهم ؛ إلا- أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف. ولهذا أشباه.

وقال أبو عثمان في الإلحاق المطرّد إن موضعه من جهة اللام ؛ نحو قعدد ، ورمدد ، وشملل ، وصععرر. وجعل الإلحاق بغير اللام شاذًا لا يقاس عليه. وذلك نحو جوهر ، وبيطر ، وجدول ، وحذيم ، ورهوك ، وأرطى ، ومعزى ، وسلقى ، وجعبي. قال أبو علي وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان : لو شاء شاعر ، أو ساجع ، أو متّسع ، أن يبنى بإلحاق اللام اسما ، وفعلا ، وصفه ، لجاز له ، ولكان ذلك من كلام العرب. وذلك نحو قولك : خرج أكرم من دخل ، وضرب زيد عمرا ، ومررت برجل ضرب وكرمم ونحو ذلك. قلت له : أفترتجل اللغة ارتجالا؟ قال : ليس بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذا من كلامهم. قال : ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكنا فتجعله من كلام العرب ، وإن لم تكن العرب تكلمت به. هكذا قال ؛ فبرفعك إياه كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها ، ومنسوبا إلى لغتها.

ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه (من قول الراجز) :

هل تعرف الدار لأمّ الخزرج

منها فظلت اليوم كالمزّج (٢)

أي الذي شرب الزرجون (٣) ؛ وهي الخمر. فاشتق المزّج من الزرجون ؛ وكان

ص: ٣٥٧

١- الزحليل : السريع ، من الزحل وهو السريع. اللسان (زحل).

٢- الرجز بلا نسبة في لسان العرب (زرجن) والممتع في التصريف ١ / ٢٥٤ ، والمنصف ١ / ١٤٨ ، وتاج العروس (زرج) ، (جبر) ومقاييس اللغة ٤ / ٩١ ، ومجمل اللغة ٣ / ٣٩٣.

٣- الزرجون : لون الذهب ، فارسيه معربه. اللسان (زرجن).

قياسه : كالمزرجن ، من حيث كانت النون في زرجون قياسها أن تكون أصلا ؛ إذ كانت بمنزلة السين من قربوس. قال أبو علي : ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه. قال : والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤبه.

* في خدر مئاس الدمى معرجن (١) *

وأنشدها (المعرجن) باللام. فقوله (المعرجن) يشهد بكون النون من عرجون أصلا ، وإن كان من معنى الانعراج ؛ إلا- تراهم فسروا قول الله تعالى : (حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ) [يس : ٣٩] فقالوا : هي الكباسه (٢) إذا قدمت فأنحنت ؛ فقد (كان على هذا القياس يجب) أن يكون نون (عرجون) زائده ، كزيادتها في (زيتون) ، غير أن بيت رؤبه الذي يقول فيه (المعرجن) منع هذا ، وأعلمنا أنه أصل رباعي قريب من لفظ الثلاثي ؛ كسبطر من سبط ، ودمثر ، من دمث ؛ ألا ترى أنه ليس في الأفعال (فعلن) وإنما ذلك في الأسماء نحو علجن (٣) ، وخليبن.

ومما يدلُّك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم (يتلاقون بينهم مسائل) أبنيه التصريف ؛ نحو قولهم في مثال (صمجمح) من الضرب : (ضربرب) ومن القتل (قتلتل) ومن الأكل (أكلكل) ومن الشرب (شربرب) ومن الخروج (خرجرج) ومن الدخول (دخلخل). وفي مثل (سفرجل) من جعفر : (جعفرر) ومن صقعب (٤) (صقعبب) ومن زبرج (زبرجج) ومن ثرتم (ثرتمم) ونحو ذلك. فقال لك قائل : بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بدا من أن تقول : بالعربيه ، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف. فإن قلت : فما تصنع بما حدّثكم به أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ

ص : ٣٥٨

- ١- الرجز لرؤبه في ديوانه ص ١٦١ ، ولسان العرب (عرجن) ، وتهذيب اللغة ٣ / ٣٢٠ ، وتاج العروس (عرجن) وبلا نسبه في المخصص ١١ / ١٠٨ ، وكتاب الجيم ٢ / ٢٤٢ ، وقبله : * أو ذكر ذات الرّبذ المعهن *
- ٢- الكباسه بكسر الكاف : العذق التام بشماريخه وبسره ، وهو من التمر بمنزله العنقود من العنب. اللسان (كبس).
- ٣- ناقه علجن : صلبه كناز اللحم ، وامرأه علجن : ماجنه. اللسان (علجن).
- ٤- الصقعب : الطويل من الرجال ، بالصاد والسين ؛ وفي الصحاح : الطويل مطلقا. اللسان (صقعب).

عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : حدّثنا الخليل بن أسد النوشجاني قال : قرأت على الأصمعيّ هذه الأرجوزة للعجاج :

* يا صاح هل تعرف رسما مكرسا (١) *

فلما بلغت :

* تقاعس العزّ بنا فاقعنسا (٢) *

قال لي الأصمعيّ : قال لي الخليل : أنشدنا رجل :

* ترفع العزّ بنا فارفعنا *

فقلت : هذا لا يكون. فقال : كيف جاز للعجاج أن يقول :

* تقاعس العزّ بنا فاقعنسا *

فهذا يدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية ، على أنه من كلامهم ؛ ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيّد قومه ، وكاشف قناع القياس في علمه ، كيف منع من هذا ؛ ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحا ومذهبا مرضيا لما أباه الخليل ولا منع منه!

فالجواب عن هذا من أوجه عدّه : أحدها - أن الأصمعيّ لم يحك عن الخليل أنه انقطع هنا ، ولا أنه تكلم بشيء بعده ؛ فقد يجوز أن يكون الخليل لما احتجّ

ص: ٣٥٩

١- الرجز للعجاج في ديوانه ١ / ١٨٥ ، ولسان العرب (بلس) ، (كرس) ، والتنبية والإيضاح ٢ / ٢٦٢ ، وتهذيب اللغة ١٢ / ٤٤٢ ، وتاج العروس (بلس) ، (عجنس) ، (كرس) ، (وكف) ، وجمهره اللغة ص ٧١٩ ، وأساس البلاغة (بجس) ، وبلا نسبه في لسان العرب (حلب) ، ومقاييس اللغة ٥ / ١٦٩ ، والمخصص ١ / ١٢٦ ، ٥ / ١٢٣ ، وتاج العروس (حلب) ، وتهذيب اللغة ١٠ / ٥٣ . ويروى بعده : قال نعم أعرفه وأبلسا وانحلبت عيناه من فرط الأسى

٢- الرجز للعجاج في ديوانه ١ / ٢١٠ - ٢١١ ، ولسان العرب (قعس) والتنبية والإيضاح ٢ / ٢٩٧ ، وتاج العروس (قعس) ، وأساس البلاغة (قيس) ، ولرؤبه في ديوان الأدب ٢ / ٤٦٥ ، ولسان العرب (قيس) ولجريير في تاج العروس (قيس) وبلا نسبه في ديوان الأدب ٣ / ٤٥٧ ، وكتاب العين ١ / ١٣٠ ، ٢ / ٣٤٩ . وبعده : * فبخس الناس وأعيا البخسا *

عليه منشدته ذلك البيت بيت العجاج عرف الخليل حجته فترك مراجعته ، وقطع الحكاياه على هذا الموضوع يكاد يقطع بانقطاع الخليل عنده ، ولا ينكر أن يسبق الخليل إلى القول بشيء فيكون فيه تعقب له فيتنبه عليه فينتبه.

وقد يجوز أيضا أن يكون الأصمعيّ سمع من الخليل في هذا من قبوله أو ردّه على المحتجّ به ما لم يحكه للخليل بن أسد ، لا سيّما والأصمعيّ ليس مما ينشط للمقاييس ، ولا لحكاياه التعليل.

نعم ، وقد يجوز أن يكون الخليل أيضا أمسك عن شرح الحال في ذلك ، وما قاله لمنشده البيت من تصحيح قوله ، أو إفساده ، للأصمعيّ لمعرفته بقله انبعائه في النظر وتوفّره على ما يروى ويحفظ. وتؤكد هذا عندك الحكاياه عنه وعن الأصمعيّ ، وقد كان أراد الأصمعيّ على أن يعلمه العروض فتعدّر ذلك على الأصمعيّ وبعد عنه ؛ فيئس الخليل منه فقال له يوما : يا أبا سعيد ، كيف تقطع قول الشاعر :

إذا لم تستطع شيئا فدعه

وجاوزه إلى ما تستطيع (١)

قال : فعلم الأصمعيّ أن الخليل قد تأذى ببعده عن علم العروض فلم يعاوده فيه.

ووجه غير هذا ، وهو أطف من جميع ما جرى وأصنعه وأغمضه ؛ وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناه (مما) لأمه حرف حلقّي ، والعرب لم تبني هذا المثال مما لأمه أحد حروف الحلق ، إنما هو مما لأمه حرف فمويّ ، وذلك نحو اقعنسس ، واسحنكك ، واكلندد (٢) ، واعفنجج (٣). فلما قال الرجل للخليل (فارفعنا) أنكر ذلك من حيث أرينا.

فإن قيل : وليس ترك العرب أن تبني هذا المثال مما لأمه حرف حلقّي ، بمانع أحدا من بنائه من ذلك ؛ ألا ترى أنه ليس كلّ ما يجوز في القياس يخرج به

ص : ٣٦٠

١- البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٤٥ ، وتاج العروس (زمع) ، (طوع) ، (ودع) ، والأصمعيّات ص ١٧٥ ويروى (أمرا) مكان (شيئا).

٢- اكلندد : اشتدّ وتقبّض. وانظر اللسان (كلد).

٣- اعفنجج الرجل : خرق ، والعفنجج : الأحق ، الجافي الخلق. اللسان (عفج).

سماع ، فإذا حذا إنسان على مثلهم ، وأمّ مذهبه لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعا ، ولا أن يرويّه روايه.

قيل : إذا تركت العرب أمرا من الأمور لعلّه داعيه إلى تركه وجب أتباعها عليه ، ولم يسع أحدا بعد ذلك العدول عنه. وعله امتناع ذلك عندي ما أذكره لتأمله فتعجب منه ، وتأثق لحسن الصنعه فيه.

وذلك أن العرب زادت هذه النون الثالثه الساكنه في موضع حروف اللين أحقّ به ، وأكثر من النون فيه ؛ ألا- ترى أنك إذا وجدت النون ثالثه ساكنه فيما عدّته خمسه أحرف ، قطعت بزيادتها ؛ نحو نون جحنفل (١) ، وعبنقس (٢) ، وجرنفس (٣) ، وفلنقس (٤) ، وعرندس (٥) ؛ عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه ، حتى يأتيك ثبت بضده.

قال أصحابنا : وإنما كان ذلك لأنّ هذا الموضع إنما هو للحروف الثالثه الزوائد ؛ نحو واو فدوكس (٦) ، وسرومط (٧) ، وياء سميدع وعميثل ، وألف جرافس ، وعذافر. والنون حرف من حروف الزيادة أغنّ ومضارع لحروف اللين ، وبينه وبينها من القرب والمشابهات ما قد شاع وذاع. فألحقوا النون في ذلك بالحروف اللينه الزائده. وإذا كان كذلك ، فيجب أن تكون هذه النون - إذا وقعت ثالثه في هذه المواضع - قويّه الشبه بحروف المدّ ؛ وإنما يقوى شبهها بها متى كانت ذات غنّه لتضارع بها حروف المدّ للينها ، وإنما تكون فيها الغنّه متى كانت من الأنف ، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنه ، وبعدها حرف فموى لا حلقى ، نحو جحنفل وبابه. أو كذلك أيضا طريقها وحديثها في الفعل ؛ ألا ترى أن النون في باب احرنجم وادلنظي ، إنما هي محموله من حيث كانت ثالثه ساكنه على الألف ، نحو

ص: ٣٦١

١- الجحنفل : الغليظ الشفه.

٢- العبنقس : السيئ الخلق. والناعم الطويل من الرجال. والذي جدتاه من قبل أبيه وأمه أعجميتان. اللسان (عبنقس).

٣- الجرنفس والجرافس : الضخم الشديد من الرجال. اللسان (جرفس).

٤- الفلنقس : البخيل اللئيم. والهجين من قبل أبويه. اللسان (فلقس).

٥- العرندس : الأسد الشديد ، وكذلك الجمل ، والأنثى بالهاء. اللسان (عرندس).

٦- هو الشديد من الأسود والرجال. اللسان (فدكس).

٧- سرومط : هو الجمل الطويل.

اشهابيت ، وادهاممت ، وابياضت ، واسواددت ؛ والواو فى نحو اغدودن ، واعشوشب ، واخلولق ، واعروريت ، واذلوليت (١) ، واقطوطيت (٢) ، واحلوليت.

وإذا كانت النون فى باب احرنجم واقعنسس إنما هى أيضا محموله على الواو والألف فى هذه الألفاظ التى ذكرناها (وغيرها) وجب أن تضارعها ، وهى أقوى شبيها بها. وإنما يقوى شبيها بها إذا كانت غنّاء ، وإنما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم ، نحوها فى اسحنكك ، واقعنسس ، واحرنجم ، واخرنطم (٣). وإذا كان كذلك لم يجوز أن يقع بعدها حرف حلقى ؛ لأنها إذا كانت كذلك كانت من الفم ، وإذا كانت من الفم سقطت غنّتها ، وإذا سقطت غنّتها زال شبيها بحرفى المدّ : الواو والألف. فلذلك أنكره الخليل ، وقال : هذا لا يكون. وذلك أنه رأى نون (ارفعع) فى موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غنّاء غير مبيّنه ، فأنكره ، وليست كذلك فى اقعنسس لأنها قبل السين ، وهذا موضع تكون فيه مغنّته مشابهة لحرفى اللين ، ولهذا ما كانت النون فى (عجّس) (٤) و (هجنج) (٥) كباء (عدبّس) (٦) ولا مى (شللع) (٧) ولم يقطع على أن الأولى منهما لزانده ، كما قطع على نون (جحنفل) بذلك من حيث كانت مدغمه ، وادغامها يخرجها من الألف ؛ لأنها تصير إلى لفظ المتحركة بعدها ، وهى من الفم. وهذا أقوى ما يمكن أن يحتجّ به فى هذا الموضع.

وعلى ما نحن عليه فلو قال لك قائل : كيف تبنى من ضرب مثل (حبنطى) ؛ لقلت فيه : (ضرنبى). ولو قال : كيف تبنى مثله من قرأ ؛ لقلت : هذا لا يجوز ؛

ص : ٣٦٢

- ١- اذلولى : ذلّ وانقاد. اللسان (ذلا).
- ٢- القطو : مقاربه الخطو مع النشاط ، يقال منه : قطا فى مشيته يقطو ، واقطوطى مثله ، اللسان (قطا).
- ٣- واخرنطم الرجل : عوّج خرطومه وسكت على غضبه ، وقيل : رفع أنفه واستكبر والمخرنطم : الغضببان المتكبر مع رفع رأسه. اللسان (خرطم).
- ٤- العجنس : الجمل الشديد الضخم.
- ٥- الهجنج : هو الطويل الضخم.
- ٦- العدبّس : هو الجمل الضخم.
- ٧- الشللع : الطويل.

لأنه يلزمني أن أقول : (قرنأى) ؛ فأبين النون لوقوعها قبل الهمزة ، وإذا بانث ذهبت عنها غنتها ، وإذا ذهبت غنتها زال شبهها بحروف اللين في نحو عثوثل (١) ، وخفيدد (٢) ، وسرومط ، وفدوكس ، وزرارق ، وسلالم ، وعذافر ، وقرافر - على ما تقدم - ولا- يجوز أن تذهب عنها الغنة في هذا الموضع الذي هي محمولة فيه على حروف اللين بما فيها من الغنة التي ضارعتها بها ، وكذلك جميع حروف الحلق.

فلا يجوز أيضا أن تبني من صرع ، ولا من جبه ، ولا من سنج ، ولا من سلخ ، ولا من فرغ ؛ لأنه كان يلزمك أن تقول : صرنعي ، وجبهي ، وسننحي ، وسلنخي ، وفرنعي ؛ فتبين النون في هذا الموضع. وهذا (لا يجوز) ؛ لما قدمنا ذكره. ولكن من أخفى النون عند الخاء والغين في نحو منخل ، ومنغل ، يجوز على مذهبه أن يبني نحو جنبطي من سلخ وفرغ ؛ لأنه قد يكون هناك في لغته من الغنة ما يكون مع حروف الفم.

وقلت مره لأبي علي - رحمه - : الله قد حضرني شيء في عله الإتياع في (نقيذ) وإن عرى أن تكون عينه حلقه ، وهو قرب القاف من الخاء والغين ، فكما جاء عنهم النخير والرغيف ، كذلك جاء عنهم (النقيذ) فجاز أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق بها ، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والغين إتيهما بحروف الفم ، فالنقيذ في الإتياع كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون ؛ فرضيه وتقبله. ثم رأيت وقد أثبتته فيما بعد بخطه في تذكرته ، ولم أر أحدا من أصحابنا ذكر (امتناع فعنلي) وبابه فيما لامة حرف حلقى ؛ لما يعقب ذلك من ظهور النون وزوال شبهها بحروف اللين ، والقياس يوجه فلنكن عليه. ويؤكدده عندك أنك لا تجد شيئا من باب فعنلي ولا فعنل ولا فعنل بعد نونه حرف حلقى.

وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله (فارنعا) إنما هو لتكرار الحرف الحلقى مع استنكارهم ذلك. ألا ترى إلى قلّه التضعيف في باب المهه (٣) ، والررخ (٤) ،

ص: ٣٦٣

١- العثوثل : الكثير اللحم الرّخو.

٢- الخفيدد : السريع.

٣- يقال : مههت : أى لنت. ومه الإبل : رفق بها. وسير مهه ومهه : رقيق. اللسان (مهه).

٤- الررخ : السهولة واللين.

والبعاع (١) ، والبجح ، والضغيفه (٢) ، والرغيغه ؛ هذا مع ما قدّمناه من ظهور النون فى هذا الموضوع.

ومن ذلك قول أصحابنا : إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول فى الرباعى قليل ، إلا أن تقيسه. وذلك نحو المدحرج ، تقول : دحرجته مدحرجا ، وهذا مدحرجنا ، وقلقلته مقلقلا ، وهذا مقلقلنا ، وكذلك أكرمته مكرما وهذا مكرمك ، أى موضع إكرامك ، وعليه قول الله تعالى : (وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ) [سبأ : ١٩] أى تمزيق ، وهذا ممزق الثياب ، أى الموضع الذى تمزق فيه. قال أبو حاتم : قرأت على الأصمعى فى جيميّه العجاج :

* جأبا ترى بليته مسحجا (٣) *

فقال : تليله ، فقلت : بليته ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : أخبرنى به من سمعه من فلق فى رؤبه ، أعنى أبا زيد الأنصارى ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت :

جعله مصدرا ، أى تسحيجا ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : فقد قال جرير :

ألم تعلم مسرّحى القوافى

فلا عينا بهنّ ولا اجتلابا (٤)

أى تسريحي ، فكأنه أراد أن يدفعه ، فقلت له : فقد قال الله عزوجل : (وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ) [سبأ : ١٩] فأمسك.

وتقول على ما مضى : تألّفته متألّفا ، وهذا متألّفنا ، وتدهورت متدهورا ، وهذا متدهورك ، وتقاويتك متقاضى ، وهذا متقاضانا. وتقول : اخروط (٥) مخروطا ،

ص: ٣٦٤

١- البعاع : الجهاز والمتاع. والبعاع : ثقل السحاب من الماء. ألقت السحابه بعاعها أى ماءها وثقل مطرها. اللسان (بعع).

٢- الضغيفه : الروضه الناضره المتخيله. والضغيفه والرغيغه : العجين الرقيق. اللسان (ضغغ).

٣- الرجز لرؤبه فى لسان العرب (سحج) ، وللعجاج فى ديوانه ٢ / ٥٣ ، ولسان العرب (سحج) ، وتاج العروس (سحج) ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغه ٤ / ١٢١. الجأب : حمار الوحش. والليت : صفحه العنق.

٤- البيت لجرير فى ديوانه ص ٦٥١ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٩٧ ، والكتاب ١ / ٢٣٣ ، ٣٣٦ ، ولسان العرب (جلب) ، (سحج) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (يسر) ، والمقتضب ١ / ٧٥ ، ٢ / ١٢١.

٥- اخروط السير بهم : امتدّ.

وهذا مخروّطنا ، واغدون مغدودنا ، وهذا مغدودنا ، وتقول : اذلوليت مذلولي ، وهذا مذلولانا ، ومذلولاكّن يا نسوه ، وتقول :
اكوهدّ (١) مكوهدا ، وهذا مكوهدّ كما فهذا كله من كلام العرب ، ولم يسمع منهم ، ولكنك سمعت ما هو مثله ، وقياسه قياسه ؛
ألا ترى إلى قوله :

أقاتل حتّى لا أرى لى مقاتلا

وأنجو إذا غمّ الجبان من الكرب (٢)

وقوله :

أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا

وأنجو إذا لم ينج إلا المكيس (٣)

وقوله :

* كأنّ صوت الصنج فى مصلصله (٤) *

فقوله (مصلصله) يجوز أن يكون مصدرا أى فى صلصلته ، ويجوز أن يكون موضعا للصلصله.

وأما قوله :

* ... حتى لا أرى لى مقاتلا (٥) *

فمصدر ، ويبعد أن يكون موضعا أى حتى لا أرى لى موضعا للقتال : المصدر هنا أقوى وأعلى . وقال :

ص : ٣٦٥

١- اكوهدّ الشيخ والفرخ : ارتعد.

٢- البيت لكعب بن مالك فى ديوانه ص ١٨٤ ، ولسان العرب (قتل) ، ولوالده مالك بن أبى كعب فى حماسه البحترى ص ٤٢ ،
وشرح المفصل ٥٥ / ٦ ، والكتاب ٩٦ / ٤ ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر ١ / ٢٩١ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٧٥ ، وشرح
الأشمونى ٣٥١ / ٢ ، والمحتسب ٦٤ / ٢ ، والمقتضب ٧٥ / ١ .

٣- البيت لزيد الخيل فى ديوانه ص ١٣٢ ، وشرح أبيات سيويه ٣٨٩ / ٢ ، وفصل المقال ص ٤٨٢ ، والكتاب ٩٦ / ٤ ، ولسان
العرب (قتل) ، ونوادير أبى زيد ص ٧٩ ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب ١٠ / ٤٨٠ ، وفصل المقال ص ٣١٤ ، والمحتسب ٦٤ / ٢ ،
وسمط اللالكى ص ٣٤٥ .

٤- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (صلل) ، وشرح المفصل ٥٥ / ٦ ، والمنصف ٢٧ / ٣ ، وتاج العروس (صلل).

تراد على دمن الحياض فإن تعف

فإن المندى رحله فركوب (١)

أى مكان تنديتنا (٢) إياها أن نرحلها ، فركبها. وهذا كقوله :

* تحيته بينهم ضرب وجيع (٣) *

أى ليست هناك تحيته ، بل مكان التحيته ضرب. فهذا كقول الله سبحانه (فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) [آل عمران ٢١ ، التوبه : ٣٤ ، الانشقاق : ٢٤]. وقال رؤبه :

* جذب المندى شتر المعوه (٤) *

فهذا اسم لموضع التنديه أى جذب هذا المكان. وكذلك (المعوه) مكان أيضا ، والقول فيهما واحد.

وهذا باب مطرد متقاود. وقد كنت ذكرت طرفا منه فى كتابى (شرح تصريف أبى عثمان) ؛ غير أن الطريق ما ذكرت لك. فكل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم. ولهذا قال من قال فى العجاج ورؤبه : إنهما قاسا اللغه وتصرفا فيها ، وأقدا على ما لم يأت به من قبلهما. وقد كان الفرزدق يلغز بالأبيات ، ويأمر بالقاءها على ابن أبى إسحاق.

وحكى الكسائى أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزور ، فقال : مطيب ؛ وضحك الأعرابى من نفسه كيف تكلف لهم ذلك من كلامه. فهذا ضرب من

ص: ٣٦٦

١- البيت لعلقمه الفحل فى ديوانه ص ٤٢ ، وسمط اللآلى ص ٢٥٤ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٧١ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٨٩ ، وشرح المفصل ٦ / ٥٤ ، والكتاب ٣ / ١٩ ، ولسان العرب (ركب) ، (دمن) ، (ندى) ، وبلا نسبه فى شرح ديوان الحماسه للمرزوقى (٧٢٦) ، ولسان العرب (رحل) والمقتضب ٢ / ٣٩.

٢- التنديه : أن تورد الإبل فتشرب قليلا ثم تجىء بها ترعى ثم تردها إلى الماء. اللسان (ندى).

٣- عجز بيت لعمر بن معد يكرب فى ديوانه ص ١٤٩ ، وخزانه الأدب ٩ / ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٢٠٠ ، والكتاب ٣ / ٥٠ ، ونوادى أبى زيد ص ١٥٠ ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب ١ / ٣٤٥ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٠ ، والكتاب ٢ / ٣٢٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٠ ، ٤ / ٤١٣ ، ويروى صدره : * وخيل قد دلفت لها بخيل *

٤- الرجز لرؤبه فى ديوانه ص ١٦٦ ، ولسان العرب (شأز) ، (عوه) وتهذيب اللغه ٣ / ٢٢ ، ١١ / ٣٨٨ ، وبلا نسبه فى تاج العروس (عوه).

القياس ركبہ الأعرابي ، حتى دعاه إلى الضحك من نفسه ، في تعاطيه إياه.

وذكر أبو بكر أنّ منفعه الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظه فيشكّ فيها ، فإذا رأى الاشتقاق قابلا- لها أنس بها وزال استيحاشه منها. فهل هذا إلا اعتماد في تثبيت اللغة على القياس. ومع هذا أنك لو سمعت ظرف ، ولم تسمع يظرف ؛ هل كنت تتوقف عن أن تقول يظرف ، رابا له غير مستحي منه. وكذلك لو سمعت سلم ، ولم تسمع مضارعه ؛ أكنت ترع أو ترتدع أن تقول يسلم ، قياسا أقوى من كثير من سماع غيره. ونظائر ذلك فاشيه كثيره.

* * *

ص: ٣٦٧

باب فى الفصحى ىجتمع فى كلامه لغتان فصاعدا

من ذلك قول لبيد :

سقى قومى بنى مجد ، وأسقى

نميرا والقبائل من هلال (١)

وقال :

أما ابن طوق فقد أوفى بدمته

كما وفى بقلاص النجم حاديها (٢)

وقال :

فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو

ومطواى مشتاقان له أرقان (٣)

فهاتان لغتان : أعنى إثبات الواو فى «أخيلهو» ، وتسكين الهاء فى قوله : «له» ؛ لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان. وليس إسكان الهاء فى «له» عن حذف لحق بالصنعة الكلمة ؛ لكن ذاك لغة.

ومثله ما روينا عن قطرب :

وأشرب الماء ما بى نحو هو عطش

إلا لأن عيونه سيل واديها (٤)

ص : ٣٤٨

١- البيت فى ديوانه ص ٩٣ ، وتهذيب اللغة ٩ / ٢٢٨ ، ١٠ / ٤٨٤ ، وتاج العروس (مجد) ، (سقى) ، والمخصص ١٤ / ١٦٩ ، ونوادر أبى زيد ص ٢١٣ ، وبلا نسبه فى رصف المبانى ص ٥٠ ، ولسان العرب (مجد).

٢- البيت لطفيل الغنوى فى ديوانه ص ١١٣ ، ولسان العرب (قلص) ، (وفى) وتاج العروس (قلص) (وفى).

٣- البيت ليعلى بن الأحول ، وبلا نسبه فى لسان العرب (أرق) ، وتاج العروس (أرق) ومقاييس اللغة ١ / ٨٣. ومطواى : صاحبى ، ومعنى أخيله : أنظر إلى مخيلته ، والهاء عائده على البرق فى بيت قبله. ومطو الرجل : صديقه وصاحبه ونظيره. اللسان (مطا).

٤- البيت بلا نسبه فى خزانه الأدب ٥ / ٢٧٠ ، ٦ / ٤٥٠ ، ورصف المبانى ص ١٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٧٢٧ ، ولسان العرب

(ها)، والمحتسب ٢٤٤ / ١، والمقرب ٢٠٥ / ٢، وهمع الهوامع ٥٩ / ١.

فقال «نحوهو» بالواو ، وقال «عيونه» ساكن الهاء.

وأما قول الشماخ :

له زجل كأنه صوت حاد

إذا طلب الوسيقه أو زمير (١)

فليس هذا لغتين ؛ لأننا لا نعلم روايه حذف هذه الواو وإبقاء الضمه قبلها لغه ، فينبغي أن يكون ذلك ضروره (وصنعه) ، لا مذهبا ولغه. وكذلك يجب عندى وينبغى ألا يكون لغه ؛ لضعفه فى القياس. ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل ، ولا مذهب الوقف. أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلقيتهو أمس. وأما الوقف فيوجب الإسكان كلقيته وكلمته ؛ فيجب أن يكون ذلك ضروره للوزن ، لا لغه.

وأشدنى الشجرى لنفسه :

وإننا ليرعى فى المخوف سوامنا

كأنه لم يشعر به من يحاربه

فاختلس ما بعد هاء «كأنه» ، ومطل ما بعد هاء «بهى» ، واختلاس ذلك ضروره (وصنعه) على ما تقدّم به القول.

ومن ذلك قولهم : بغداد ، وبغدان. وقالوا أيضا : مغدان ؛ وطبرزل ، وطبرزن.

وقالوا للحيه : أيم ، وأين. وأعصر ، ويعصر : أبو باهله. والطنفسه ، والطنفسه.

(وما اجتمعت) فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به. فإذا ورد شىء من ذلك - كأن يجتمع فى لغه رجل واحد لغتان فصيحتان - فينبغى أن تتأمل حال كلامه ؛ فإن كانت اللفظتان فى كلامه متساويتين فى الاستعمال ، كثرتهما واحده ، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت فى ذلك المعنى على (ذينك اللفظين) ؛ لأن

ص: ٣٦٩

١- البيت للشماخ فى ديوانه ص ١٥٥ ، والدرر ١ / ١٨١ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٤٣٧ ، والكتاب ١ / ٣٠ ، ولسان العرب (ها) وبلا نسبه فى الإنصاف ٢ / ٥٦١ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٣٧٩ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣٨٨ ، ٥ / ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ولسان العرب (زجل) والمقتضب ١ / ٢٦٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٩. يصف حمارا وحشيا. الوسيقه : الأتان. يقول إذا طلب وسيقته وهى أنثاه ، صوت بها فى تطريب وترجيع ، كالحادى يتغنى بالإبل ، أو كأن صوته صوت مزار. وانظر ديوان الشماخ ٣٦ ، والكتاب ١ / ٣٠.

العرب قد تفعل ذلك للحاجه إليه في أوزان أشعارها ، وسعه تصرّف أقوالها. وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما ، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيله أخرى ، وطال بها عهده ، وكثر (استعماله لها) ، فلحقت - لطول المدّة واتصال استعمالها - بلغته الأولى.

وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبها فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليله في الاستعمال هي المفاده ، والكثيره هي الأولى الأصليّه.

نعم ، وقد يمكن في هذا أيضا أن تكون القلى منهما إنما قلت في استعماله لضعفها في نفسه ، وشذوذها عن قياسه ، وإن كانتا جميعا لغتين له ولقبيلته. وذلك أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغه ما غيره أقوى في القياس منه ؛ ألا- ترى إلى حكاية أبي العباس عن عماره قراءته (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) [يس : ٤٠] بنصب النهار ، وأن أبا العباس قال له : ما أردت؟ فقال : أردت «سابق النهار» قال أبو العباس فقلت له. فهلا قلته؟ فقال : لو قلته لكان أوزن ؛ أي أقوى. فهذا يدلّك على أنهم قد يتكلّمون بما غيره عندهم أقوى منه ، (وذلك) لاستخفافهم الأضعف ؛ إذ لو لا ذلك لكان الأقوى أحقّ وأحرى ؛ كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب من المبالغه ؛ إذ لو لا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحه.

[وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفه فسمعت في لغه إنسان واحد فإن أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفا منها ؛ من حيث كانت القبيله الواحده لا- تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كلّه. هذا غالب الأمر ، وإن كان الآخر في وجه من القياس جائزا.

وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك ، وكما تنحرف الصيغه واللفظ واحد] نحو قولهم : هي رغوّه اللبن ، ورغوته ، ورغوته ، ورغاوته ، ورغاوته ، ورغايتها. وكقولهم : الذروح ، والذروح ، والذريح ، والذراح ، والذرح ، والذرنوح ، والذرحرح ، والذرحرح (١) ؛ روينا ذلك كله. وكقولهم : جتته من عل ، ومن عل ، ومن علا ، ومن علو ، ومن علو ، ومن علو ، ومن علو ، ومن معال. فإذا أرادوا النكره قالوا : من عل. وهاهنا من هذا ونحوه

ص: ٣٧٠

١- كل ذلك : دويبه أعظم من الذباب شيئا مجزعا مبرقش بحمره وسواد وصفره. اللسان (ذرح).

أشباه له كثيره].

وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات ، اجتمعت لإنسان واحد ، من هنا ومن هنا. ورويت عن الأصمعيّ قال : اختلف رجلان في الصقر ، فقال أحدهما : الصقر (بالصاد) ، وقال الآخر : السقر (بالسين) ؛ فتراضيا بأول وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه. فقال : لا أقول كما قلتما ؛ إنما هو الزّقر. أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة ، كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها. وهكذا تتداخل اللغات. وسنفرد لذلك بابا بإذن الله عزوجل.

فقد وضح ما أردنا بيانه من حال اجتماع اللغتين أو اللغات في كلام الواحد من العرب.

* * *

ص: ٣٧١

اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواما ضعف نظرهم ، وخفت إلى تلقى ظاهر هذه اللغة أفهامهم ، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم ، وادّعوا أنها موضوعه فى أصل اللغة على ما سمعوه بأخره من أصحابها ، وأنسوا ما كان ينبغى أن يذكره ، وأضاعوا ما كان واجبا أن يحفظوه. ألا تراهم كيف ذكروا فى الشذوذ ما جاء على فعل يفعل ؛ نحو نعم ينعم ، ودمت تدوم ، ومّت تموت. وقالوا أيضا فيما جاء من فعل يفعل ، وليس عينه ولا لامه حرفا حلقيا ؛ نحو قلى يقلى ، وسلا يسلى ، وجبى يجبى ، وركن يركن ، وقنط يقنط.

ومما عدّوه شاذا ما ذكره من فعل فهو فاعل ؛ نحو طهر فهو طاهر ، وشعر فهو شاعر ، وحمض فهو حامض ، وعقرت المرأه فهى عاقر ؛ ولذلك نظائر كثيره.

واعلم أن أكثر ذلك وعاقته إنما هو لغات تداخلت فتركت ، على ما قدّمناه فى الباب الذى هذا الباب يليه. هكذا ينبغى أن يعتقد ، وهو أشبه بحكمه العرب.

وذلك أنه قد دلّت الدلالة على وجوب مخالفه صيغه الماضى لصيغه المضارع ؛ إذ الغرض فى صيغ هذه المثل إنما هو لإفاده الأزمنة ، فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه ، وكلما ازداد الخلاف كانت فى ذلك قوّه الدلالة على الزمان.

فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركه فاء الماضى سكون فاء المضارع ، وخالفوا بين عينيهما ، فقالوا : ضرب يضرب ، وقتل يقتل ، وعلم يعلم.

فإن قلت : فقد قالوا : دحرج يدحرج ؛ فحزّكوا فاء المضارع والماضى جميعا ، وسكّنا عينيهما أيضا ؛ قيل : لمّا فعلوا ذلك فى الثلاثى الذى هو أكثر استعمالا ، وأعمّ تصرفا ، وهو كالأصل للرباعى ، لم يبالوا ما فوق ذلك ممّا جاوز الثلاثه.

وكذلك أيضا قالوا : تقطع يتقطع ، وتقاعس يتقاعس ، وتدهور يتدهور ، ونحو ذلك ؛ لأنهم أحكموا الأصل الأوّل الذى هو الثلاثى ، فقلّ حفلهم بما وراءه ؛ كما أنهم لمّا أحكموا أمر المذكور فى التشبيه ، فصاغوها على ألفها ، لم يحفلوا بما عرض فى المؤنث من اعتراض علم التأنيث بين الاسم وبين ما هو مصوغ عليه من

علمها ؛ نحو قائمتان وقاعدتان.

فإن قلت : فقد نجد في الثلاثي ما تكون حركه عينيه في الماضي والمضارع سواء ، وهو باب فعل ؛ نحو كرم يكرم ، وظرف يظرف.

قيل : على كل حال فاؤه في المضارع ساكنه ، وأما موافقه حركه عينيه فلأنه ضرب قائم في الثلاثي برأسه ؛ ألا تراه غير متعدّ البتّه ، وأكثر باب فعل وفعل متعدّ. فلما جاء هذا مخالفا لهما - وهما أقوى وأكثر منه - خولف بينهما وبينه ، فوفق بين حركتي عينيه ، وخولف بين حركتي عينيهما. وإذا ثبت وجوب خلاف صيغه الماضي صيغه المضارع وجب أن يكون ما جاء من نحو سلا يسلي ، وقلّي يقلي (ونحو ذلك) ، ممّا التقت

فيه حركتا عينيه منظورا في أمره ، ومحكوما عليه بواجبه. فنقول : إنهم قد قالوا : قليت الرجل وقليته. فمن قال : قليته فإنه يقول أقليه ، ومن قال قليته قال : أقلاه. وكذلك من قال : سلوته قال : أسلوه ؛ ومن قال سلوته قال : أسلاه ، ثم تلاقي أصحاب اللغتين فسمع هذا لغه هذا ، وهذا لغه هذا ، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمّه إلى لغته ، فتركت هناك لغه ثالثه ؛ كأنّ من يقول سلا أخذ مضارع من يقول سلي ، فصار في لغته سلا يسلي.

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يأخذ من يقول سلي مضارع من يقول سلا ، فيجىء من هذا أن يقال : سلي يسلو.

قيل : منع من ذلك أن الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله ، سرى ذلك في مضارعه ، وإذا اعتلّ مضارعه سرى ذلك في ماضيه ؛ إذ كانت هذه المثل تجرى عندهم مجرى المثل الواحد ؛ ألا تراهم لما أعلّوا «شقى» أعلّوا أيضا مضارعه ، فقالوا يشقيان : ولما أعلّوا «يغرى» أعلّوا أيضا أغريت ؛ ولما أعلّوا «قام» أعلّوا أيضا يقوم. فلذلك لم يقولوا : سلّيت تسلو ، فיעلّوا الماضي ويصّحّوا المضارع.

فإن قيل : فقد قالوا : محوت تمحى ، وبأوت تبأى ، وسعيت تسعى ، ونأيت تنأى ؛ فصّحّوا الماضي وأعلّوا المستقبل.

قيل : إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ؛ ألا ترى أن الألف حرف ينصرف إليه عن الياء والواو جميعا ، فليس للألف خصوص

بأحد حرفي العله ، فإذا قلب واحد منهما إليه فكأنه مقرّر على بابه ؛ ألا ترى أن الألف لا تكون أصلا في الأسماء ولا في الأفعال ، وإنما هي مؤذنه بما هي بدل منه ، وكأنها هي هو ؛ وليست كذلك الواو والياء ؛ لأن كل واحد منهما قد تكون أصلا كما تكون بدلا. فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتدّ ذلك ؛ لأنك أخرجتها إلى صورته تكون الأصول عليها ، والألف لا تكون أصلا أبدا فيهما ، فكأنها هي ما قلبت عنه البتّه ؛ فاعرف ذلك ، فإن أحدا من أصحابنا لم يذكره.

ومما يدلّك على صحّحه الحال في ذلك أنهم قالوا : غزا يغزو ، ورمى يرمى ، فأعلّوا الماضي بالقلب ، ولم يقلبوا المضارع ، لمّا كان اعتلال لام الماضي إنما هو بقلبها ألفا ، والألف لدلالاتها على ما قلبت عنه كأنها هي هو ، فكأن لا قلب هناك ؛ فاعرف ذلك.

ويدلّك على استنكارهم أن يقولوا : سلّيت تسلو ؛ لثلاثا يقلبوا في الماضي ولا يقلبوا في المضارع أنهم قد جاءوا في الصحيح بذلك لثلاثا لم يكن فيه من قلب الحرف في الماضي ، وترك قلبه في المضارع ما جفا عليهم ؛ وهو قولهم : نعم ينعم ، وفضل بفضل. وقالوا في المعتلّ : مت تموت ، ودمت تدوم ؛ وحكى في الصحيح أيضا حضر القاضي يحضره. فنعم في الأصل ماضى ينعم ، وينعم في الأصل مضارع نعم ، ثم تداخلت اللغتان ، فاستضاف من يقول نعم لغه من يقول ينعم ، فحدثت هناك لغه ثالثه.

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يستضيف من يقول : نعم مضارع من يقول نعم ، فتركب من هذا أيضا لغه ثالثه ؛ وهي نعم ينعم.

قيل : منع من هذا أن فعل لا يختلف مضارعه أبدا ، وليس كذلك نعم ؛ لأن نعم قد يأتي فيه ينعم وينعم جميعا ، فاحتمل خلاف مضارعه ، وفعل لا- يحتمل مضارعه الخلاف ؛ ألا تراكم كيف تحذف فاء وعد في يعد ؛ لوقوعها بين ياء وكسره ، وأنت مع ذلك تصحّح نحو وضؤ ووطؤ ، إذا قلت : يوضؤ ويوطئ ، وإن وقعت الواو بين ياء وضمه ، ومعلوم أن الضمّه أثقل من الكسره ، لكنه لمّا كان مضارع فعل لا يجيء مختلفا لم يحذفوا فاء وضؤ ، ولا ووطؤ ، ولا وضع ؛ لثلاثا يختلف باب ليس من عادته أن يجيء مختلفا.

فإن قلت : فما بالهم كسروا عين ينعم ، وليس في ماضيه إلا نعم ، ونعم ، وكل واحد من فعل وفعل ليس له حظ من باب يفعل .

قيل : هذا طريقه غير طريق ما قبله . فإما أن يكون ينعم - بكسر العين - جاء على ماض وزنه فعل ، غير أنهم لم ينطقوا به استغناء عنه بنعم ونعم ، كما استغنوا بترك عن وذر ، وودع ، وكما استغنوا بملامح عن تكسير لمحح ؛ وغير ذلك . أو يكون فعل في هذا داخلا على فعل ؛ فكما أن فعل بابه يفعل ، كذلك شبهوا بعض فعل به فكسروا عين مضارعه ، كما ضموا في ظرف عين ماضيه ومضارعه . فنعم ينعم في هذا محمول على كرم يكرم ، كما دخل يفعل فيما ماضيه فعل ؛ نحو قتل يقتل على باب يشرف ويظرف . وكان باب يفعل إنما هو لما ماضيه فعل ، ثم دخلت يفعل في فعل على يفعل ؛ لأن ضرب يضرب أقيس من قتل يقتل . ألا ترى أن ما ماضيه فعل إنما بابه فتح عين مضارعه ؛ نحو ركب يركب ، وشرب يشرب . فكما فتح المضارع لكسر الماضي ، فكذلك أيضا ينبغي أن يكسر المضارع لفتح الماضي .

وإنما دخلت يفعل في باب فعل على يفعل من حيث كانت كل واحده من الضمّه والكسره مخالفه للفتحه ، ولما آثروا خلاف حركه عين المضارع لحركه عين الماضي ووجدوا الضمه مخالفه للفتحه خلاف الكسره لها عدلوا في بعض ذاك إليها ، فقالوا : قتل يقتل ، ودخل يدخل ، وخرج يخرج .

وأنا أرى أن يفعل فيما ماضيه فعل في غير المتعدّي أقيس من يفعل ؛ فضرب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل ، وقعد يقعد أقيس من جلس يجلس . وذلك أن يفعل إنما هي في الأصل لما لا- يتعدّي ؛ نحو كرم يكرم ، على ما شرحنا من حالها . فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدّي فيما ماضيه فعل أولى وأقيس .

فإن قيل : فكيف ذلك ونحن نعلم أن يفعل في المضاعف المتعدّي أكثر من يفعل ؛ نحو شدّه يشدّه ، ومدّه يمدّه ، وقده يقده ، وجزه يجزه ، وعزه يعزه ، وأزه يؤزه ، وعمه يعمه ، وأمه يؤمه ، وضمه يضمه ، وحله يحله ، وسله يسله ، وتله يتله . ويفعل في المضاعف قليل محفوظ ، نحو هره يهزه ، وعله يعله ، وأحرف قليلة . وجميعها يجوز فيه «أفعله» نحو عله يعله ، وهزه يهزه ؛ إلا حبه يحبه فإنه

قيل : إنما جاز هذا في المضاعف لاعتلاله ، والمعتل كثيرا ما يأتي مخالفا للصحيح ؛ نحو سيد ، وميت ، وقضاه ، وغزاه ، ودام ديمومه ، وسار سيروره. فهذا شيء عرض قلنا فيه ، ولنعد.

وكذلك حال قولهم قنط يقنط ، إنما هو لغتان تداخلتا. وذلك أن قنط يقنط لغه ، وقنط يقنط أخرى ، ثم تداخلتا فتركت لغه ثالثة. فقال من قال قنط : يقنط ، ولم يقولوا : قنط يقنط ؛ لأن آخذا إلى لغته لغه غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغه التي أضافها إلى لغته دون بعض. وأما حسب يحسب ، ويئس يئس ، ويبس يبس فمشبه باب كرم يكرم ، على ما قلنا في نعم ينعم. وكذلك متّ تموت ، ودمت تدوم ، وإنما تدوم وتموت على من قال متّ ودمت ، وأما مت ودمت فمضارعهما تمت وتدام ؛ قال :

يا مَيّ لا غرو ولا ملاما

في الحبّ إن الحبّ لن يداما (١)

وقال :

بنّي يا سيّده البنات

عيشي ولا يؤمن أن تمانى (٢)

ثم تلاقي صاحبا اللغتين ، فاستضاف هذا بعض لغه هذا ، وهذا بعض لغه هذا ، فتركت لغه ثالثة. قال الكسائيّ : سمعت من أخوين من بني سليم يقولان : نما ينمو ، ثم سألت بني سليم عنه فلم يعرفوه. وأنشد أبو زيد لرجل من بني عقيل :

ألم تعلمي ما ظلت بالقوم واقفا

على طلل أضحت معارفه قفرا (٣)

فكسروا الظاء في إنشادهم وليس من لغتهم.

وكذلك القول فيمن قال : شعر فهو شاعر ، وحمض فهو حامض ، وخثر فهو

ص : ٣٧٦

١- الرجز بلا نسبه في لسان العرب (دوم) ، وجمهره اللغه ص ١٣٠٨ ، وتاج العروس (دوم).

٢- الرجز بلا نسبه في لسان العرب (موت) ، وجمهره اللغه ص ١٣٠٧ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ١٣٧ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٥٧ وتاج العروس (موت). وفي الصحاح «بنيتي سيده» ، «ولا نأمن».

٣- البيت لرجل من بني عقيل في لسان العرب (ظلل) ، وتاج العروس (ظلل).

خاثر : إنما هي على نحو من هذا. وذلك أنه يقال : خثر وخثر ، وحمض وحمض ، وشعر وشعر ، وطهر وطهر ، فجاء شاعر ، وحماض ، وخاثر ، وطاهر على حمض ، وشعر ، وخثر ، وطهر ، ثم استغنى بفاعل عن «فعليل» وهو في أنفسهم وعلى بال من تصوّرهم. يدلّ على ذلك تكسيرهم لشاعر : شعراء لَمّا كان فاعل هنا واقعا موقع «فعليل» كسّر تكسيره ؛ ليكون ذلك أماره ودليلا على إرادته ، وأنه مغن عنه ، وبدل منه ؛ كما صحّح العواور ليكون دليلا على إرادته الياء في العواوير ، ونحو ذلك.

وعلى ذلك قالوا : عالم وعلماء - قال سيبويه : يقولها من لا يقول عليم - لكنه لَمّا كان العلم إنما يكون الوصف به بعد المزاوله له وطول الملايسه صار كأنه غريزه ، ولم يكن على أوّل دخوله فيه ، ولو كان كذلك لكان متعلّما لا عالما ، فلمّا خرج بالغريزه إلى باب فعل صار عالم في المعنى كعليم ، فكسّر تكسيره ، ثم حملوا عليه ضده ، فقالوا : جهلاء كعلماء ، وصار علماء كحلما ؛ لأن العلم محلّمه لصاحبه ، وعلى ذلك جاء عنهم فاحش وفحشاء ، لم ٣ كان الفحش ضربا من ضروب الجهل ، ونقيضا للحلم ؛ أنشد الأصمعيّ - فيما روينا عنه - :

* وهل علمت فحشاء جهله (١) *

وأما غسا يغسى ، وجبى يجبى ، فإنه كأبى يأبى. وذلك أنهم شبّهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ ، وهدأ يهدأ. وقد قالوا غسى يغسى ، فقد يجوز أن يكون غسا يغسى من التركّب الذي تقدّم ذكره. وقالوا أيضا جبى يجبى ، وقد أنشد أبو زيد :

* يا إبلى ما ذا مه فتأبيه (٢) *

فجاء به على وجه القياس ، كأتى يأتى. كذا روينا عنه ، وقد تقدم ذكره ، وأنى

ص : ٣٧٧

١- البيت من الرجز لصخر بن عمير في اللسان (مغث) وبعده : * ممغوثة أعراضهم ممرطله*

٢- الرجز للزّيفان السعدي في ديوانه ص ١٠٠ ، ولسان العرب (ذيز) ، وتاج العروس (ذيز) ، وبلا نسبه في تهذيب اللغة ٥ / ٢٤١ ،

١٣ / ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ١٥ / ٣١٣ ، وتاج العروس (زبي) ، وبعده : * ماء رواء ونصي حويله*

قد شرحت حال هذا الرجز في كتابي «في النوادر الممتعه».

واعلم أن العرب يختلف أحوالها في تلقى الواحد منها لغه غيره ؛ فمنهم من يخفّ ويسرع قبول ما يسمعه ، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتّه ، ومنهم من إذا طال تكرر لغه غيره عليه لصقت به ، ووجدت في كلامه ؛ ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل : يا نبى الله ، فقال : «لست بنبىء الله ولكننى نبى الله» (١) وذلك أنه عليه الصلاه والسلام أنكر الهمز فى اسمه فردّه على قائله ، لأنه لم يدر بم سمّاه ، فأشفق أن يمسك على ذلك ، وفيه شىء يتعلق بالشرع ، فيكون بالإمساك عنه مبيح محظور ، أو حاذر مباح.

وحدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : اجتمع أبو عبد الله بن الأعرابى وأبو زياد الكلابى على الجسر ببغداد ، فسأل أبو زياد أبا عبد الله عن قول النابغه الديانى :

* على ظهر مبناه ... (٢) *

فقال أبو عبد الله (٣) : النّطع (٤) ، فقال أبو زياد : لا- أعرفه ، فقال : النطع ، فقال أبو زياد : نعم ، أفلا ترى كيف أنكر غير لغته على قرب بينهما.

وحدّثنى أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبى بكر محمد بن هارون الرّويانى

ص: ٣٧٨

١- أخرجه الحاكم فى المستدرک (٢ / ٢٣١) ، من طريق حمران بن أعين عن أبى الأسود الديلى عن أبى ذر مرفوعا ، وقال : «صحيح على شرط الشيخين» ، وردّه الذهبى بقوله : «قلت : بل منكر لم يصح ، قال النسائى : حمران ليس بثقه ، وقال أبو داود : رافضى روى عن موسى بن عبيده وهو واه ..».

٢- جزء من بيت له فى الديوان ص ٣١ ، ولسان العرب (نطع) ، (بنى) ، وكتاب العين (٧ / ٤٣٣ ، ٨ / ٣٨٢) وتهذيب اللغه ١٣ / ٣٥٧ ، ٥ / ٤٩٤ ، وتاج العروس (نطع) ، (بنى) ، وبلا نسيه فى لسان العرب (لطم) ، ومقاييس اللغه ١ / ٣٠٥ ، ويروى البيت كاملا : على ظهر مبناه جديد سيورها يطوف بها وسط اللطيمه بائع والمبناه : الحصرير أو النطع يبسطه التاجر على بيعه ، وكانوا يجعلون الحصر على الأنطاع يطوفون بها ، وإنما سميت بمناه لأنها تتخذ من آدم يوصل بعضها ببعض.

٣- أبو عبد الله : هو ابن الأعرابى.

٤- القصه فى اللسان (نطع).

عن أبي حاتم قال : قرأ عليّ أعرابيّ بالحرم : «طيبى لهم وحسن مآب» [الرعد : ٢٩] ، فقلت : طوبى ، فقال طيبى ، قلت طوبى ، قال طيبى . فلما طال عليّ قلت : طوطو ، فقال طى طى . أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابيّ بلغته وتركه متابعه أبي حاتم .

والخبر المرفوع فى ذلك ؛ وهو سؤال أبى عمرو أبا خيره عن قولهم : استأصل الله عرقاتهم (١) ؛ فنصب أبو خيره التاء من «عرقاتهم» ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيره ، لان جلدك . وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجرّ ، قال : ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجرّ ، فإما أن يكون سمع النصب من غير أبى خيره ممن يرضى عربيته ، وإما أن يكون قوى فى نفسه ما سمعه من أبى خيره من نصبها . ويجوز أيضا أن يكون قد أقام الضعف فى نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه ، وذلك أن الأعرابيّ قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى فى نفسه منها ؛ ألا ترى أن أبا العباس حكى عن عماره أنه كان يقرأ (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) [يس : ٤٠] بالنصب ؛ قال أبو العباس : فقلت له ما أردت؟ فقال : سابق النهار ، فقلت له فهلا قلته؟ فقال : لو قلته لكان أوزن ؛ أى أقوى .

وقد ذكرنا هذه الحكاياه للحاجه إليها فى موضع آخر ؛ ولا تستنكر إعادة الحكاياه ، فربما كان فى الواحده عدّه أماكن مختلفه يحتاج فيها إليها .

فأما قولهم : عقرت فهى عاقر ؛ فليس «عاقر» عندنا بجار على الفعل جريان قائم وقاعد عليه ، وإنما هو اسم بمعنى النسب بمنزله امرأه طاهر ، وحائض ، وطالق .

وكذلك قولهم : طلقت فهى طالق ؛ فليس عاقر من عقرت بمنزله حامض من حمض ، ولا خاثر من خثر ، ولا طاهر من طهر ، ولا شاعر من شعر ؛ لأن كل واحد من هذه هو اسم الفاعل ، وهو جار على فعل (فاستغنى به عما يجرى على فعل ، وهو) فاعيل على ما قدّمناه .

وسألت أبا على - رحمه الله - ، فقلت : قولهم حائض بالهمزه يحكم بأنه جار

ص : ٣٧٩

١- تقول العرب : استأصل الله عرقاتهم وعرقاتهم ، أى شأفتهم ، فعرقاتهم بالكسر ، جمع عرق ، كأنه عرق وعرقات ، كعرس وعرسات . وقد يكون عرقاتهم بالفتح ، جمع عرق وعرقه ، ومنهم من أجراه مجرى سعاله وانظر اللسان (عرق).

علی حاضت ؛ لاعتلال عین فعلت. فقال : هذا لا يدلّ. وذلك أن صورة فاعل مما عینه معتلّه لا یجیء إلا مهموزا ، جرى علی الفعل أو لم یجر ؛ لأنّ بابہ أن یجرى علیہ ، فحملوا ما لیس جاریا علیہ ، علی حکم الجاری علیہ ؛ لغلْبته إیّاه فیہ. وقد ذکرت هذا فیما مضی.

فاعرف ما رسمت لک ، واحمل [ما یجیء منه علیہ] ؛ فإنہ کثیر ، وهذا طریق قیاسه.

ص: ۳۸۰

(باب فيما يرد) عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور

إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال ذلك العربي وفيما جاء به. فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده ممّا يقبله القياس، إلا- أنه لم يرد به استعمال إلا- من جهة ذلك الإنسان، فإنّ الأولى في ذلك أن يحسن الظنّ به، ولا يحمل على فساد.

فإن قيل: فمن أين ذلك له، وليس مسوّغاً أن يرتجل لغة لنفسه؟

قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمه قد طال عهدا، وعفا رسمها، وتأبّدت (١) معالمها. أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجّاج عن أبي خليفه الفضل بن الحباب قال: قال ابن عون عن ابن سيرين، قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: كان الشعر علم القوم، ولم يكن لهم علم أصحّ منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهيت عن الشعر وروايته، فلمّا كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب في الأمصار، راجعوا روايه الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدوّن، ولا- كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقلّ ذلك، وذهب عنهم كثيره.

وحدّثنا أبو بكر أيضاً عن أبي خليفه قال: قال يونس بن حبيب: قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير. فهذا ما تراه، وقد روى في معناه كثير.

وبعد فلسنا نشكّ في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابني نزار؛ فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظنّ فيه بمن سمع منه، وإنما هو منقول من تلك اللغة.

ودخلت يوماً على أبي عليّ - رحمه الله - خالياً في آخر النهار، فحين رأني قال

ص: ٣٨١

١- تأبّد المنزل: أقفر وألفته الوحوش.

لى : أين أنت؟ أنا أطلبك. قلت : وما ذلك؟ قال : ما تقول فيما جاء عنهم من حوريت (١)؟ فحضنا معا فيه ، فلم نحل بطائل منه ، فقال : هو من لغة اليمن ، ومخالف للغه ابني نزار ، فلا ينكر أن يجيء مخالفًا لمثلتهم.

وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، قال حدثنا أبو عبد الله محمد (٢) بن العباس اليزيدي ، قال حدثنا الخليل بن أسد النوشجاني ، قال حدثني محمد بن يزيد بن ربان ، قال أخبرني رجل عن حماد الراويه ، قال : أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج (٣) - قال : وهي الكراريس - ، ثم دفنها في قصره الأبيض. فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له : إن تحت القصر كنزا ، فاحتفراه ، فأخرج تلك الأشعار ، فمن ثم أهل الكوفه أعلم بالشعر من أهل البصره. وهذا ونحوه مما يدلّك على تنقل الأحوال بهذه اللغه ، واعتراض الأحداث عليها ، وكثره تغولها وتغيرها.

فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ، ما وجد طريق إلى تقبل ما يورده ، إذا كان القياس يعاضده ؛ فإن لم يكن القياس مسوغاً له ؛ كرفع المفعول ، وجزّ الفاعل ، ورفع المضاف إليه ، فينبغي أن يردّ. وذلك لأنه جاء مخالفًا للقياس والسماع جميعاً ، فلم يبق له عصمه تضيفه ، ولا مسكه تجمع شعاعه.

فأما قول الشاعر - فيما أنشده أبو الحسن - :

* يوم الصليفاء لم يوفون بالجار (٤) *

ص : ٣٨٢

-
- ١- اسم موضع.
 - ٢- القصة في اللسان (طنج).
 - ٣- الطنوج : الكراريس. ولم يذكر لها واحد. اللسان والقاموس (طنج).
 - ٤- عجز البيت من البسيط ، وهو بلا نسبه في الجنى الداني ص ٢٦٦ ، وخزانه الأدب ١ / ٢٠٥ ، ٩ / ٣ ، ١١ / ٤٣١ ، والدرر ٥ / ٦٨ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٤٤٨ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٧٦ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٧٤ ، وشرح عمده الحافظ ص ٣٧٦ ، وشرح المفصل ٧ / ٨ ، ولسان العرب (صلف) : والمحتسب ٢ / ٤٢ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٧٧ ، ٣٣٩ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٤٤٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ٥٦. وصدر البيت : * لو لا فوارس من ذهل وأسرتهم *

فإنه شبه للضرورة لم ب- «لا»، فقد يشبه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع في دلالة عليه؛ ألا ترى إلى قوله - أنشدناه - :

أجدك لم تغتمض ليله

فترقدها مع رقّادها (١)

فاستعمل «لم» في موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع ما النافية للحال.

وأنشدنا أيضا :

أجدك لن ترى بثعلبات

ولا بيدان ناجيه ذمولا (٢)

استعمل أيضا «لن» في موضع «ما».

وسألت أبا عليّ - رحمه الله - عن قوله :

أبيت أسرى وتبتي تدلكي

وجهك بالعنبر والمسك الذكي (٣)

فخضنا فيه، واستقرّ الأمر فيه على أنه حذف النون من تبتيين، كما حذف الحركه للضرورة في قوله :

* فاليوم أشرب غير مستحقب (٤) *

ص: ٣٨٣

١- البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ١١٩، ومقاييس اللغة ١ / ٤٠٧.

٢- البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد في ديوانه ص ٤٧٥، وأساس البلاغه (طفل)، وبلا نسبه في لسان العرب (بيد)، وتاج العروس (بيد).

٣- الرجز بلا نسبه في لسان العرب (دلوك)، (ردم)، والأشباه والنظائر ١ / ٨٢، ٣ / ٩٥، وخزانه الأدب ٨ / ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٢٥، والدرر ١ / ١٦٠، ورفض المباني ص ٣٦١، وشرح التصريح ١ / ١١١، والمحتسب ٢ / ٢٢، وهمع الهوامع ١ / ٥١.

٤- صدر البيت من السريع، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٢، وإصلاح المنطق ص ٢٤٥، ٣٢٢، والأصمعيات ص ١٣٠، وجمهره اللغة ص ٩٦٢، وحماسه البحتری ص ٣٦، وخزانه الأدب ٤ / ١٠٦، ٨ / ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥، والدرر ١ / ١٧٥، ورفض المباني ص ٣٢٧، وشرح التصريح ١ / ٨٨، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقي ص ٦١٢، ١١٧٦، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٦،

وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦، وشرح المفصل ١ / ٤٨، والشعر والشعراء ١ / ١٢٢، والكتاب ٤ / ٢٠٤، ولسان العرب (حقب)
، (دلك)، (وغل)، والمحتسب ١ / ١٥، ١١٠، وتاج العروس (وغل)، وبلا نسيه في الأشباه والنظائر ١ / ٦٦، والاشتقاق ص
٣٣٧، وخزانه الأدب ١ / ١٥٢، ٣ / ٤٦٣، ٤ / ٤٨٤، ٨ / ٣٣٩، والمقرب ٢ / ٢٠٥، وهمع الهوامع ١ / ٥٤. وعجز البيت : * إثما
من الله ولا واغل *

كذا وجهته معه ، فقال لي : فكيف تصنع بقوله «تدلكي»؟ قلت : نجعله بدلا من «تيتي» أو حالا فنحذف النون ؛ كما حذفها من الأول في الموضعين ، فاطمأن الأمر على هذا. وقد يجوز أن يكون «تيتي» في موضع النصب بإضمار «أن» في غير الجواب ؛ كما جاء بيت الأعشى :

لنا هضبه لا ينزل الذل وسطها

ويأوى إليها المستجير فيعضما (١)

وأنشد أبو زيد - وقرأته عليه - : ... (٢).

فجاء به على إضمار «أن» كبيت الأعشى.

فأما قول الآخر :

إن تهبطين بلاد قو

م يرتعون من الطلاح (٣)

فيجوز أن تكون «أن» هي الناصبه للاسم مخففة ، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل ؛ كما قال الآخر :

إن تحملا حاجه لي خف محملها

تستوجبا نعمه عندي بها ويذا

أن تقرءان على أسماء - ويحكما -

منى السلام وألا تعلما أحدا

سألت عنه أبا علي رحمه الله فقال : هي مخففة من الثقيله ؛ كأنه قال : أنكما

ص: ٣٨٤

١- البيت من الطويل ، وهو لطفه بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٩ ، والرد على النحاه ص ١٢٦ ، والكتاب ٣ / ٤٠ ، وللأعشى في خزانة الأدب ٨ / ٣٣٩ ، ولسان العرب (دلوك) ، ١ / ١٩٧ ، وبلا نسبه في الجنى الدانى ص ١٢٣ ، ورفض المباني ص ٢٢٦ ، ٣٧٩ ، والمقتضب ٢ / ٢٤.

٢- وقد خلت الأصول التي بيدي من البيت الشاهد ، وكتب مكانه عبارته «بياض بالأصل» كما أثبت. وفي نوادر أبي زيد (٢٠٨) من مقطوعه للتحيف العقيلي : وفي الصحصحين الذين ترحلوا كواعب من بكر تسام وتحبلا- وتروى «تحبلا» بالنصب حيث لا

ناصب. فقد يكون الشاهد الذى أرادہ ابن جنى هو هذا. وإن كان شارح النوادر على بن سليمان الأخفش الصغير يخرج هذا على أن الألف بدل من نون التوكيد ، فلا يكون الفعل منصوبا ، فإن ابن جنى لا يذهب هنا هذا المذهب. (نجار).

٣- البيت من مجزوء الكامل ، وهو بلا نسبه فى لسان العرب (طلع) ، (صلف) ، (أنن) ، وتهذيب اللغة (٤ / ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، وتاج العروس (طلع).

تقرءان ، إلا أنه خَفَّف من غير تعويض. وحدَّثنا (١) أبو بكر محمد بن الحسن بن أحمد بن يحيى قال : شبَّه «أن» بـ «ما» فلم يعملها كما لم يعمل ما.

فأمَّا ما حكاه الكسائي عن قضاة من قولها : مررت به ، والمال له ؛ فإنَّ هذا فاش في لغتها كلها لا في واحد من القبيلة ، وهذا غير الأوَّل.

فإن كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعه مضعوفا في قوله ، مألوفا منه لحنه وفساد كلامه حكم عليه ولم يسمع ذلك منه. هذا هو الوجه ، وعليه ينبغي أن يكون العمل. وإن كان قد يمكن أن يكون مصيبا في ذلك لغة قديمه ، مع ما في كلامه من الفساد في غيره ، إلا أنَّ هذا أضعف القياسين.

والصواب أن يردَّ ذلك عليه ولا يتقبَّل منه. فعلى هذا مقاد هذا الباب فاعمل عليه.

* * *

ص : ٣٨٥

١- وانظر القصه في اللسان (أنن).

باب فى امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس

وإنما يقع ذلك فى كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ ؛ كاستغنائهم بقولهم : ما أجود جوابه عن قولهم : ما أجوبه ، أو لأن قياسا آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إياه ؛ وكاستغنائهم ب- «كاد زيد يقوم» عن قولهم : كاد زيد قائما أو قياما. وربما خرج ذلك فى كلامهم ؛ قال تأبط شرا :

فأبت إلى فهم وما كدت آتبا

وكم مثلها فارقتها وهى تصفر (١)

هكذا صحه روايه هذا البيت ، وكذلك هو فى شعره. فأما روايه من لا يضبطه : وما كنت آتبا ، ولم أك آتبا فلبعده عن ضبطه. ويؤكد ما رويناه نحن مع وجوده فى الديوان أن المعنى عليه ؛ ألا ترى أن معناه : فأبت وما كدت أتوب ؛ فأما (كنت) فلا وجه لها فى هذا الموضع.

ومثل ذلك استغنائهم بالفعل عن اسم الفاعل فى خبر (ما) فى التعجب ؛ نحو قولهم : ما أحسن زيدا ، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل (وإن) كان الموضع فى خبر المبتدأ إنما هو للمفرد دون الجملة.

ومما رفضوه استعمالا وإن كان مسوغا قياسا وذرا ، وودع ؛ استغنى عنهما بترك.

ومما يجوز فى القياس - وإن لم يرد به استعمال - الأفعال التى وردت مصادرهما ورفضت هى ؛ نحو قولهم : فاض الميى يفيض فيظا وفوظا. ولم يستعملوا من فوظ فعلا. وكذلك الأين للإعياء لم يستعملوا منه فعلا. قال أبو زيد وقالوا : رجل مدرهم ولم يقولوا درهم. وحدثنا أبو على - أظنه عن ابن الأعرابي - أنهم

ص: ٣٨٦

١- البيت من الطويل ، وهو لتأبط شرا فى ديوانه ص ٩١ ، والأغانى ٢١ / ١٥٩ ، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩ ، وخزانه الأدب ٨ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، والدرر ٢ / ١٥٠ ، وشرح التصريح ١ / ٢٠٣ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ٨٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩ ، ولسان العرب (كيد) ، والمقاصد النحويه ٢ / ١٦٥ ، وبلا نسبه فى الإنصاف ٢ / ٥٤٤ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٠٢ ، وخزانه الأدب ٩ / ٣٤٧ ، ورفض المبانى ص ١٩٠ ، وشرح ابن عقيل ص ١٦٤ ، وشرح عهده الحافظ ص ٨٢٢ ، وشرح المفصل ٧ / ١٣ ، وجمع الهوامع ١ / ١٣٠.

يقولون : درهمت الحَيَّازَى ، فهذا غير الأول. وقالوا : رجل مفئود (1) ولم يصرّفوا فعله ، ومفعول الصفة إنما يأتي على الفعل ؛ نحو مضروب من ضرب ، ومقتول من قتل.

فأما امتناعهم من استعمال أفعال الويح ، والويل ، والويس ، والويب فليس للاستغناء ، بل لأن القياس نفاه ومنع منه. وذلك أنه لو صرّف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوعد ، وعينه كباع ؛ فتحاموا استعماله لما كان يعقب من اجتماع إعلايين.

فإن قيل : فهلا صرّفت هذه الأفعال واقتصر في الإعلال لها على إعلال أحد حرفيها ، كراهيه لتوالي الإعلايين ، كما أنّ شويت ورويت ونحو ذلك لثبوت عينها ولامها حرفي علّه صحّحوا العين لاعتلال اللام تحاميا لاجتماع الإعلايين ، فقالوا : شوى يشوى كقوله : رمى يرمى؟

قيل : لو فعل ذلك في فعل ويح وويل لوجب أن تعلّ العين وتصحّح الفاء ؛ كما أنه لثبوت إعلال أحد حرفي شويت ، وطويت ، وتصحيح صاحبه أعلّوا اللام وصحّحوا العين ، ومحلّ الفاء من العين محلّ العين من اللام ، فالفاء أقوى من العين ، كما أن العين أقوى من اللام ، فلو أعلّوا العين في الفعل من الويل ونحوه ، لقالوا وال يويل ، وواح يويح ، وواس يويس ، وواب يويب ، فكانت الواو تثبت هنا مكسوره ، وذلك أثقل منها في باب وعد ؛ ألا تراها هناك إنما كرهت مجاوره للكسره فحذفت ، وأصلها يوعد ، والواو ساكنه والكسره في العين بعدها.

ولو قالوا يويل لأثبتوها والكسره فيها نفسها ، وذلك أثقل من يوعد لو أخرجوه على أصله ، وليس كذلك يشوى ويطوى ؛ لأن أكثر ما في ذلك أن أخرجوه والحركه فيه. وهكذا كانت حاله أيضا فيما صحّت لامه ؛ ألا ترى أنّ يقوم أصله يقوم ، فالعين في الصحيح اللام إنما غايه أصليتها أن تقع متحرّكه ثم سكّنت ، فليل يقوم ، فأما ما صحّت عينه وفاؤه واو ، نحو وعد ووجد ، فإن أصل بنائه إنما هو سكون فائه وكسره عينه ؛ نحو يوعد ، ويوزن ، ويوجد ، والواو كما ترى ساكنه ، فلو أنك تجسّمت تصحيحها في يويل ، ويويح ، لتجاوزت بالفاء حدّها المقدر لها

ص: ٣٨٧

١- رجل مفئود : أصيب فؤاد بوجع.

فيما صحّت عينه. فإن أحللت الكسره فيها نفسها فكان ذلك يكون - لو تكلف - أثقل من باب يوعد ويوجد لو خرج على الصحه. فاعرف ذلك فرقا لطيفا بين الموضوعين.

ومما يجيزه القياس - غير أن لم يرد به الاستعمال - خبر (العمر ، والأيمن) ، من قولهم : لعمر ك لأقومن ، ولا يمن الله لأنطلقن . فهذان مبتدئان محذوفان الخبرين ، وأصلهما - لو خرج خبراهما - لعمر ك ما أقسم به لأقومن ، ولا يمن الله ما أحلف به لأنطلقن ، فحذف الخبران ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من الخبر.

ومن ذلك قولهم : لا أدري أيّ الجراد عاره (1) ، أي ذهب به ، ولا يكادون ينطقون بمضارعه ، والقياس مقتض له ، وبعضهم يقول : يعوره ؛ وكأنهم إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لما كان مثلا جاريا في الأمر المتقضى الفائت ، وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنا ، لأنه ليس بمتقضى.

ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحوذ معتلا- وإن كان القياس داعيا إلى ذلك ومؤذنا به ، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراج مصححا ؛ ليكون دليلا على أصول ما غير من نحوه ؛ كاستقام واستعان.

ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذي تعرّف به (أمس) حتى اضطرّوا - لذلك - إلى بنائه لتضمّنه معناه ، فلو أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضى أمس بما فيه لما كان خلفا (2) ولا خطأ.

فأما قوله :

وإني وقفت اليوم والأمس قبله

ببابك حتى كادت الشمس تغرب (3)

ص : ٣٨٨

- ١- عاره يعوره ، أي أخذه وذهب به. وما أدري أي الجراد عاره ، أي أيّ الناس أخذه ، لا يستعمل إلا في الجحد. اللسان (عور).
- ٢- هذا خلف ، يأسكان اللام ، يقال : للردىء ، والخلف الردىء من القول اللسان (خلف).
- ٣- البيت من الطويل ، وهو لنصيب في ديوانه ص ٩ ، والأغانى ٩ / ٤٥ ، ولسان العرب (أين) ، (أمس) ، وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ١ / ٢٠٤ ، والإنصاف ص ٣٢٠ ، والدرر ٣ / ١٠٩ ، وشرح شذور الذهب ص ١٣١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٣ ، ولسان العرب (لوم) ، والمحتسب ٢ / ١٩٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٠٩.

فرواه ابن الأعرابي: والأمس، والأمس جرًا ونصبًا.

فمن جرّه فعلى الباب فيه، وجعل اللام مع الجرّ زائده، حتى كأنه قال: وإني وقفت اليوم وأمس، كما أن اللام في قوله تعالى: (قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ) [البقره: ٧١] زائده، واللام المعرّفه له مراده فيه، وهو نائب عنها، ومتضمّن لها، فلذلك كسر فقال: والأمس، فهذه اللام فيه زائده والمعرّفه له مراده فيه ومحذوفه منه. يدلّ على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب، كما يكون مبتدأ إذا لم تظهر إلى لفظه. وأمّا من قال: والأمس فنصب فإنه لم يضمّنه معنى اللام فينبه، ولكنه عرّفه بها كما عرّف اليوم بها، فليست هذه اللام في قول من قال: والأمس فنصب هي تلك اللام التي (هي في قول من قال) والأمس فجرّ. تلك لا تظهر أبدا؛ لأنها في تلك اللغة لم تستعمل مظهره؛ ألا ترى أن من ينصب غير من يجرّ، فلكل منهما لغته، وقياسها على ما نطق به منها، لا تداخل أختها، ولا نسبه في ذلك بينها وبينها، كما أن اللام في قولهم (الآن حدّ الزمانين) غير اللام في قوله سبحانه: (قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ) لأن الآن من قولهم (الآن حدّ الزمانين) بمنزله «الرجل أفضل من المرأة، والملك أفضل من الإنسان» أي هذا الجنس أفضل من هذا الجنس، فكذلك (الآن) إذا رفعه جعله جنس هذا المستعمل في قولك «كنت الآن عنده»، وسمعت الآن كلامه» فمعنى هذا: كنت في هذا الوقت الحاضر بعضه وقد تصرّمت أجزاء منه. فهذا معنى غير المعنى في قولهم الآن حدّ الزمانين، فاعرفه.

ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم: نعم الرجل زيد غير الرجل المضمر في (نعم) إذا قلت: نعم رجلا زيد؛ لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر، ولا يستعمل ملفوظا به، ولذلك قال سيبويه: هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرا، أي إذا فسّر بالنكرة في نحو نعم رجلا زيد، فإنه لا يظهر أبدا.

وإذا كان كذلك علمت زياده الزاد في قول جرير:

تزوّد مثل زاد أبيك فينا

فنعم الزاد زاد أبيك زادا (١)

ص: ٣٨٩

١- البيت من الوافر، وهو لجرير في خزانه الأدب ٩ / ٣٩٤ - ٣٩٩، والدرر ٥ / ٢١٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩، وشرح شواهد المغنى ص ٥٧، وشرح المفصل ٧ / ١٣٢، ولسان - العرب (زود)، والمقاصد النحويه ٤ / ٣٠، وبلا نسبه في شرح الأشموني ١ / ٢٦٧، وشرح شواهد المغنى ص ٨٦٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٦، ومغنى اللبيب ص ٤٦٢، والمقتضب ٢ / ١٥٠.

وذلك أن فاعل (نعم) مظهر فلا- حاجه به إلى أن يفسيّر ، فهذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد عن صاحب الكتاب في هذا الموضوع.

واعلم أن الشاعر إذا اضطرّ جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يرد به سماع. ألا ترى إلى قول أبي الأسود :

ليت شعري عن خليلي ما الذي

غاله في الحبّ حتى ودعه (1)

وعلى ذلك قراءه بعضهم (ما ودّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) [الضحى : ٣] بالتخفيف أى ما تركك. دلّ عليه قوله (وما قلى) لأن الترك ضرب من القلى ، فهذا أحسن من أن يعلّ باب استحوذ واستنوق الجمل ؛ لأن استعمال (ودع) مراجعه أصل ، وإعلال استحوذ واستنوق ، ونحوهما من المصحح ترك أصل ، وبين مراجعه الأصول إلى تركها ما لاختفاء به.

واعلم أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جار في حكم العرييه مجرى اجتماع الضدين على المحلّ الواحد في حكم النظر. وذلك أنهما إذا كانا يعتقان في اللغة على الاستعمال جريا مجرى الضدين اللذين يتناوبان المحلّ الواحد. فكما لا يجوز اجتماعهما عليه ، فكذلك لا- ينبغى أن يستعمل هذان ، وأن يكتفى بأحدهما عن صاحبه ؛ كما يحتمل المحلّ الواحد الضدّ الواحد دون مراسله.

ونظير ذلك في إقامه غير المحلّ مقام المحلّ ما يعتقدونه في مضادّه الفناء للأجسام. فتضادّهما إنما هو على الوجود لا على المحلّ ؛ ألا ترى أن الجوهر لا

ص: ٣٩٠

١- البيت من الرمل ، وهو لأبي الأسود الدؤلى في ملحق ديوانه ص ٣٥٠ ، والأشبه والنظائر ٢ / ١٧٧ ، والإنصاف ٢ / ٤٨٥ ،
وخزانه الأدب ٥ / ١٥٠ ، والشعر والشعراء ٢ / ٧٣٣ ، والمحتسب ٢ / ٣٦٤ ، ولأنس بن زميم فى حماسه البحترى ص ٢٥٩ ،
وخزانه الأدب ٦ / ٤٧١ ، ولأبي الأسود أو لأنس فى لسان العرب (ورع) وبلا نسبه فى شرح شافيه ابن الحاجب ١ / ١٣١ ، وشرح
شواهد الشافيه ص ٥٠.

يحلّ الجوهر بل يتضمنه في حال التضادّ الوجود لا- المحلّ. فاللغة في هذه القضية كالوجود ، واللفظان المقام أحدهما مقام صاحبه ، كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجود لا على المحلّ ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة والاستعمال. فاعرف هذا إلى ما قبله.

وأجاز أبو الحسن ضرب الضرب الشديد زيدا ، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد دينارا ، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل. ثم قال : هو جائز في القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال.

فإن قلت فقد قال :

ولو ولدت قفيره جرو كلب

لسبّ بذلك الجرو الكلابا (١)

فأقام حرف الجرّ ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أقيح الضروره ، ومثله لا يعتدّ أصلا ، بل لا يثبت إلا محتقرا شاذّا.

وأما قراءه من قرأ (وَكَذَلِكَ نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ) [الأنبياء : ٨٨] فليس على إقامه المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنه عندنا على حذف إحدى نونى (ننجى) كما حذف ما بعد حرف المضارعه في قول الله سبحانه (يَتَذَكَّرُونَ) أى تتذكرون.

ويشهد أيضا لذلك سكون لام (نجى) ولو كان ماضيا لانفتحت اللام إلا فى الضروره. وعليه قول المثقّب العبدى :

لمن ظعن تطالع من ضبيب

فما خرجت من الوادى لحين (٢)

أى تتطالع فحذف الثانيه ، على ما مضى.

وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير. منه القراءات التى تؤثر روايه ولا- تتجاوز ؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك ؛ كقوله - عزّ اسمه - بسم الله الرحمن

ص : ٣٩١

١- البيت لجرير فى خزانه الأدب ١ / ٣٣٧ ، والدرر (٢ / ٢٩٢) ، وشرح المفصل ٧ / ٧٥ ، وهمع الهوامع ١ / ١٦٢ .
٢- البيت من الوافر ، وهو للمثقب فى ديوانه ص ١٤٢ ، ولسان العرب (نجا) ، وشرح اختيارات المفصل ص ١٢٤٧ ، ومعجم البلدان ٣ / ٣٩٢ (صبيب). ويروى : حبيب بدلا من ضبيب. ضبيب : اسم واد. اللسان (ضبيب).

الرحيم فالسنّه المأخوذ بها في ذلك إتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها. نعم وهناك من قوّه غير هذا المقروء به ما لا يشكّ أحد من أهل هذه الصنّاعه في حسنه ؛ كأن يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) برفع الصفتين جميعاً على المدح. ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصبهما جميعاً عليه. ويجوز (الرحمن الرحيم) برفع الأوّل ونصب الثاني. ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصب الأوّل ورفع الثاني. كلّ ذلك على وجه المدح ؛ وما أحسنه هاهنا! وذلك أن الله تعالى إذا وصف فليس الغرض في ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ؛ لأنّ هذا الاسم لا يعترض شكّ فيه ، فيحتاج إلى وصفه لتخليصه ؛ لأنه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه ، وبقيته أسمائه - عزّ وعلا - كالأوصاف التابعه لهذا الاسم. وإذا لم يعترض شكّ فيه لم تجئ صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى. وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأوّل أولى به. وذلك أن إتباعه إعرابه جار في اللفظ مجرى ما يتبع للتخليص ، والتخصيص. فإذا هو عدل به عن إعرابه علم أنه للمدح أو الذمّ في غير هذا ، عزّ الله وتعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح.

فلذلك قوى عندنا اختلاف الإعراب في الرحمن الرحيم بتلك الأوجه التي ذكرناها. ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيره.

ص: ٣٩٢

كما أخذ عن أهل الوبر

علّه امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضره وأهل المدر من الاختلال والفساد والخلط. ولو علم أن أهل مدينه باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك أيضا لو فشا فى أهل الوبر ما شاع فى لغه أهل المدر من اضطراب الألسنه وخبالها ، وانتقاض عاده الفصاحه وانتشارها ، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقى ما يرد عنها. وعلى ذلك العمل فى وقتنا هذا ؛ لأننا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً. وإن نحن آنسنا منه فصاحه فى كلامه ، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدم فيه ، وينال ويغضّ منه.

وقد كان طراً علينا أحد من يدعى الفصاحه البدويه ، ويتباعد عن الضعفه الحضريه ، فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له ، وميزناه تميزاً حسن فى النفوس موقعه ، إلى أن أنشدنى يوماً شعراً لنفسه يقول فى بعض قوافيه : أشأؤها (١) ، وأدأؤها (٢) [بوزن أشعها وأدعها] فجمع بين الهمزتين كما ترى ، واستأنف من ذلك ما لا أصل له ، ولا قياس يسوّغه. نعم ، وأبدل إلى الهمز حرفاً لا حظّ فى الهمز له ، بضدّ ما يجب ؛ لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعه للزم تغيير إحداهما (٣) ، فكيف أن يقلب إلى الهمز قلباً ساذجاً عن غير صنعه ما لا حظّ له فى الهمز ، ثم يحقّق الهمزتين جميعاً! هذا ما لا يبيحه قياس ، ولا ورد بمثله سماع.

فإن قلت : فقد جاء عنهم خطائى ، ورزائى ، ودريئه ودرائى ، ولفيئه ولفائى ،

ص: ٣٩٣

١- قال فى اللسان (شأى) : شأوت القوم شأوا : سبقتهم. وشأيت القوم شأياً : سبقتهم.

٢- دأى له يدأى دأياً ودأوا : إذا ختله. أى خدعه. انظر اللسان (دأى). وفى بعض النسخ : «أذأؤها» بالذال ، قال فى اللسان (ذأى) : ذأى يدأى ويذءو ذأوا : مرّ مرا خفيفاً سريعاً .. وذأى الإبل يذآها ويذءوها ذأوا وذأياً : ساقها سوقاً شديداً وطردّها.

٣- ولذا عقد الصرفيون باباً عن الإبدال ذكروا فيه ما يصنع عند التقاء الهمزتين فى كلمه واحده. انظر شذا العرف بتحقيقى ط دار الكتب العلميه.

وأنشدوا قوله :

فإنك لا تدري متى الموت جائئ

إليك ولا ما يحدث الله في غد (١)

قيل : أجل ، قد جاء هذا ، لكن الهمز الذى فيه عرض عن صحه صنعه ، ألا ترى أنّ عين (فاعل) مما هي فيه حرف عله لا تأتى إلا- مهموزه ؛ نحو قائم وبائع ، فاجتمعت همزه (فاعل) (وهمزه لامه) (٢) ، فصححها بعضهم فى بعض الاستعمال (٣). وكذلك خطائى وبابها : عرضت همزه (فعائل) عن وجوب ، كهمزه سفائن ورسائل ، واللام مهموزه ، فصحت فى بعض الأحوال بعد وجوب اجتماع الهمزتين. فأما أشاؤها وأدؤها فليست الهمزتان فيهما بأصليين (٤). وكيف تكونان

ص: ٣٩٤

١- البيت من الطويل وهو بلا نسبه فى الإنصاف ٢ / ٧٢٩ ، وتذكره النحاه ص ٦٣٧ ، وشرح الأشمونى ١ / ٤٤. وعجزه : * ولكن أقصى مدّه الموت عاجل * وفى نسخه : «إليك وما ذا تحدث» بدل «إليك ولا ما يحدث».

٢- قال فى الإنصاف (٢ / ٧٢٨): «ولم يأت اجتماع الهمزتين فى شىء من كلامهم إلا فى بيت واحد أنشده قطرب» ثم ذكر الشاهد السابق ، وعلق الشيخ محمد محيى الدين قائلا : «ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «جائئ» واعلم أولا أن هذه الكلمه تروى بهمزتين وتروى بهمزه فىاء متحركه بحركه الإعراب وهى الضمه ، واعلم ثانيا أن الأصل الأصيل فى هذه الكلمه «جائئ» بياء ثم همزه ؛ لأنه اسم الفاعل من جاء يجىء مثل باع يبيع ، فانقلبت ياءه همزه لوقوعها عين اسم فاعل فعل أعلت فيه ، أو لكونها بعد ألف زائده ، فصار «جائئ» بهمزتين والقياس فى مثل ذلك أن تقلب الهمزه المتطرفه ياء لكونها ثانيه همزتين فى موقع اللام من الكلمه فيقال : «جائئ» والنحاه يروونه على هذه الصورة ويحركون الياء بالضمه ويقولون : إن الشاعر عامل حرف العله معاملة الحرف الصحيح وبعبارة أخرى «إن الشاعر عاود الأصل المهجور ، ورجع إليه ، وترك الفرع الذى صار إليه العمل ... وهذا الرجوع ضروره من ضرورات الشعر» إلى أن قال : «ولكن قطرب بن المستنير روى هذه الكلمه «متى الموت جائئ» بهمزتين ، ليفر من هذه الضروره ، وفاته أنه وقع فى ضروره أخرى ، وذلك لأن الهمزتين المتطرفتين إذا تحركتا وانكسرت أولهما وجب قلب الثانية ياء ، وذلك لأن آخر الكلمه بعرض التسكين للوقف ، فتكون الثانية كأنها متطرفه ساكنه إثر أخرى مكسوره ، فبقاء الهمزتين ليس هو المستعمل فى العرييه فيكون ضروره ، فيصدق عليه المثل : «هرب من المطر فوقف تحت ميزاب» الانتصاف من الإنصاف ٢ / ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، وانظر الكتاب ٤ / ٣٧٦. قلت : و «جائئ» على معاملة حرف العله معاملة الحرف الصحيح وإلا فاسم الفاعل منه جاء.

٣- انظر شذا العرف بتحقيقى ط. دار الكتب العلميه.

٤- فى نسخه : بأصليتين.

أصلين (١) وليس لنا أصل عينه ولامه همزتان ولا كلاهما أيضا عن وجوب.

فالناطق بذلك بصوره من جرّ الفاعل أو رفع المضاف إليه ، فى أنه لا أصل يسوّغه ، ولا قياس يحتمله ، ولا سماع ورد به. وما كانت هذه سبيله وجب اطراحه والتوقّف عن لغه من أوردته. وأنشدنى أيضا شعرا لنفسه يقول فيه : كأنّ فای ... فقوى فى نفسى بذلك بعده عن الفصاحه ، وضعفه عن القياس الذى ركبته. وذلك أن ياء المتكلم تكسر أبدا ما قبلها. ونظير كسره الصحيح كون هذه الأسماء الستّه بالياء ؛ نحو مررت بأخيك وفيك. فكان قياسه أن يقول (كأنّ فَيّ) بالياء كما يقول (كأنّ غلامى). ومثله سواء ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : كسرت فَيّ ، ولم يقل (فای) وقد قال الله سبحانه : (إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ) [القصص : ٢٥] ولم يقل : إن أبای. وكيف يجوز إن أبای ، بالألف وأنت لا- تقول : إن غلامى قائم ، وإنما تقول : كأنّ غلامى بالكسر. فكذلك تقول (كأنّ فَيّ) بالياء. وهذا واضح. ولكن هذا الإنسان حمل بضعف قياسه قوله (كأنّ فای) على قوله : كأنّ فاه ، وكأنّ فاك ، وأنسى ما توجه ياء المتكلم : من كسر ما قبلها وجعله ياء.

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن تقول : هذان غلامى ، فتبدل ألف التثنيه ياء ؛ لأنك تقول هذا غلامى فتكسر الميم ، قيل هذا قياس لعمري ؛ غير أنه عارضه قياس أقوى منه ، فترك إليه. وذلك أن التثنيه ضرب من الكلام قائم برأسه ، مخالف للواحد والجمع (٢) ؛ ألا تراك تقول : هذا ، وهؤلاء ، فتبنى فيهما ، فإذا صرت إلى التثنيه جاء مجيء المعرب فقلت : هذان ، وهذين. وكذلك الذى والذين ، فإذا صرت إلى التثنيه قلت اللذان ، واللذين. وهذا واضح.

وعلى أن هذا الرجل الذى أوأمت إليه من أمثل من رأيناه ممن جاءنا مجيئه ، وتحلّى عندنا حليته. فأما ما تحت ذلك من مردول أقوال هذه الطوائف فأصغر حجما ، وأنزل قدرا أن يحكى فى جمله ما ينثى (٣).

ومع هذا فإذا كانوا قد رووا أن النبى صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يلحن فى كلامه فقال :

ص : ٣٩٥

١- فى نسخه : أصليتين.

٢- فى نسخه : الجمع.

٣- فى بعض النسخ : «ينشى». ونثا الحديث والخبر نثوا : حدث به وأشاعه وأظهره. اللسان (نثا).

«أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ»، ورووا أيضا أن أحد ولاة عمر رضى الله تعالى عنه كتب إليه كتابا لحن فيه ، فكتب إليه عمر : أن قنع كاتبك سوطا ، وروى من حديث على رضى الله عنه مع الأعرابي الذي أقرأه المقرئ : (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [التوبة : ٣] حتى قال الأعرابي : برئت من رسول الله ، فأنكر ذلك على عليه السلام (١) ، ورسم لأبى الأسود من عمل النحو ما رسمه : ما لا يجهل موضعه ، فكان [ما] يروى من أغلاط الناس منذ ذاك إلى أن شاع واستمرّ فساد هذا الشأن - مشهورا ظاهرا ، فينبغى أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد ، إلا أن تقوى لغته ، وتشيع فصاحته ، وقد قال الفراء (٢) فى بعض كلامه : إلا أن تسمع شيئا من بدوى فصيح فتقله. وسمعت الشجرى أبا عبد الله غير دفعه يفتح الحرف الحلقى فى نحو (يعدو) (٣) و (هو محموم) ولم أسمعها (٤) من غيره من عقيل ، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنس به ولا يبعد عن الأخذ بلغته. وما أظن الشجرى إلا استهواه كثره ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقى بالفتح إذا انفتح ما قبله فى الاسم على مذهب البغداديين ؛ نحو قول كثير (٥) :

له نعل لا تطبى الكلب ريحها

وإن جعلت وسط المجالس شمت (٦)

ص: ٣٩٦

- ١- كذا قال : وهو من مبالغات الشيعة فيخشى أن يكون المصنف ينحو نحوهم.
- ٢- الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، كان يقال : الفراء أمير المؤمنين فى النحو من كتبه : معانى القرآن واللغات ، وما تلحن فيه العامه.
- ٣- فى بعض النسخ : «يعدو».
- ٤- فى نسخه : «أسمعها».
- ٥- كثير : هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعى المدنى ، كان شاعر أهل الحجاز ، وهو شاعر فحل من فحول الشعراء ، ولكنه منقوض حظه بالعراق ، قال ابن سلام : سمعت يونس النحوى يقول : كان كثير أشعر أهل الإسلام ، قال ابن سلام. ورأيت ابن أبى حفصه يعجبه مذهبه فى المديح جدا ، يقول : كان يستقصى المديح ، وكان فيه مع جوده شعره خطل وعجب ، وقال الزبير بن بكار : كان شيعيا ، يقول بتناسخ الأرواح ، وكان خشيا ، والخشيه قوم من الجهميه ويقال هم ضرب من الشيعة ، وكان يؤمن بالرجعه أى رجعه على رضى الله عنه إلى الدنيا ، وكان قد تميم بعزه. فعرف ب- «كثير عزه». طبقات ابن سلام ص ١٦٧ ، وما بعدها ط. العلميه ، وسير أعلام النبلاء ٥ / ١٥٢ ، والأغانى ٩ / ٥ - ٥٠ ، والأعلام ٥ / ٢١٩ ، الشعر والشعراء فى كتاب العمده ص ٢٢٢ ، ٢٢٣.
- ٦- البيت من الطويل ، وهو لكثير عزه فى ديوانه ص ٣٢٤ ، ولسان العرب (نعل) ، والمذكر - والمؤنث ص ٤١٠ ، والبيان والتبيين ٣ / ١١٢ ، وتاج العروس (شمت). طبيته إلينا طيبا وأطيبته : دعوته. واستشهاد المصنف هنا بقوله : «نعل» حيث حرك العين وهو حرف حلقى.

وقول أبي النجم (١):

وجبلا طال معدًا فاشمخّر

أشّم لا يستطيعه الناس الدهر (٢)

وهذا قد قاسه الكوفيون ، وإن كنا نحن لا نراه قياسا ، لكن مثل (يعدو وهو محموم) لم يرو عنهم فيما علمت. فإياك أن تخلد إلى كل ما تسمعه ، بل تأمل حال مورده ، وكيف موقعه من الفصاحة ، فاحكم عليه وله.

ص: ٣٩٧

١- أبو النجم : هو الفضل بن قدامه العجلي من بنى بكر بن وائل ، من أكابر الرجاز ومن أحسن الناس إنشادا للشعر ، نبغ في العصر الأموي ، قال أبو عمرو بن العلاء : كان أبو النجم أبلغ في النعت من العجاج ، وكان أبو النجم ربما قصد فأجاد ولم يكن كغيره من الرجاز. طبقات ابن سلام ص ٢٠٠ - ٢٠٢ ، والأغاني ١٠ / ١٨٣ ، والأعلام ٥ / ١٥١ ، والشعر والشعراء في كتاب العمده ص ٢٦٦ ، ٢٦٧.

٢- الرجز لأبي النجم في لسان العرب (دهر) ، (جبل) ، وتاج العروس (دهر). وجبلا : استعاره أبو النجم للمجد والشرف ، قال الفراء : الجبل سيد القوم وعالمهم ، والمشمخّر : الطويل من الجبال. الدهر : الأمد الممدود ، قال ابن سيده : وقد حكى فيه الدهر بفتح الهاء ، فإما أن يكون الدهر والدهر لغتين كما ذهب إليه البصريون في هذا النحو ، فيقتصر على ما سمع منه ، وإما أن يكون ذلك لمكان حروف الحلق فيطرد في كل شيء ، كما ذهب إليه الكوفيين. اللسان (دهر).

اعلم أن سعه القياس تبيح (١) لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ؛ ألا ترى أن لغه التميميين فى ترك إعمال (ما) يقبلها (٢) القياس ، ولغه الحجازيين فى إعمالها كذلك ؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ، ويخلد إلى مثله. وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبها ؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من رسلتها (٣). لكن غايه مالك فى ذلك أن تتخير إحداهما ، فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشدّ أنسا بها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا. أولاً ترى إلى قول النبى صلى الله عليه وسلم : «نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف» (٤). هذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين ، أو كالمتراسلتين.

فأما أن تقلّ إحداهما جدا وتكثر (٥) الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما روايه ، وأقواهما قياساً ؛ ألا تراك لا تقول : مررت بك ولا- المال لك ، قياساً على قول قضاعه : المال له ومررت به ، ولا- تقول أكرمتكش [ولا- أكرمتكس] قياساً على لغه من قال : مررت بكش ، وعجبت منكس.

حدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن (٦) ، عن أبى العباس أحمد بن يحيى

ص : ٣٩٨

- ١- فى نسخه : تبيح.
- ٢- فى نسخه : يميلها.
- ٣- الرسيل : الموافق لك فى النضال ونحوه.
- ٤- أخرجاه فى الصحيحين بلفظ : «أنزل القرآن على سبعة أحرف». وسيأتى.
- ٥- فى نسخه المطبوعه : «وتكثر» وما أثبت من بعض النسخ.
- ٦- محمد بن الحسن : لعله محمد بن الحسن بن مقسم فهو من تلاميذ ثعلب ، وهو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن محمد بن سليمان بن داود بن عبيد الله بن مقسم ؛ أبو بكر المقرئ العطار ، قال لخطيب البغدادي : وكان ثقه ، وقال السيوطى : وكان ثقه من أعرف الناس بالقراءات وأحفظهم لنحو الكوفيين ولم يكن فيه عيب إلا أنه قرأ بحروف تخالف الإجماع ، واستخرج لها وجوها من اللغه. له من التصانيف : الأنوار فى تفسير القرآن ، الاحتجاج فى القراءات ، كتاب فى النحو كبير ، مجالسات ثعلب. تاريخ بغداد ٢ / ٢٠٢ ، وبغية الوعاه ١ / ٨٩ ، وانظر تاريخ بغداد ٥ / ٤١٤.

ثعلب (١) قال : ارتفعت قريش في الفصاحه عن عنعنه تميم ، وكشكشه ربيعه ، وكسكسه هوازن ، وتضجع قيس ، وعجرفيه ضبه ، وتلتله بهراء. فأما عنعنه تميم فإن تميما تقول في موضع أن : عن ، تقول : عن عبد الله قائم ، (وأنشد ذو الرمه (٢) عبد الملك :

* أعن ترسّمت من خرقاء منزله (٣) *

(قال الأصمعيّ : سمعت) ابن هرمة ينشد هارون [الرشيد] :

أعن تغنت على ساق مطوّقه

ورقاء تدعو هديلا فوق أعواد (٤)

ص : ٣٩٩

١- أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار أبو العباس النحوي الشيباني مولاهم ، المعروف بثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغه ، العلامه المحدث ، سمع محمد بن سلام الجمحي ، وعبيد الله بن عمر القواريري ، والزيبر بن بكار ، ودخل على الإمام أحمد ، صنف : المصون في النحو ، اختلاف النحويين ، معاني الشعر ، غريب القرآن ، الفصيح وقيل هو لغيره ، والمجالس . بغية الوعاه ١ / ٣٩٦ ، وتاريخ بغداد ٥ / ٤١٤ ، وتذكره الحفاظ ٢ / ٦٦٦ ، والأعلام ١ / ٢٦٧ ، وانظر حليه الأولياء ٩ / ٢٢٠ .

٢- ذو الرمه : هو غيلان بن عقبه أحد بنى عدى بن عبد مناه بن أد ، أبو الحارث ، شاعر من فحول الطبقة الثانيه في عصره ، قال في قصيده له : * أشعث باقى رمه التقليد* فيها سمى ذا الرمه ، وذكر ابن قتيبه معنى الرمه فقال الجبل البالى ، وقيل في تلقيبه بذلك أشياء ذكرها صاحب الأغاني ، قال : حماد الراويه : إنه أحسن الإسلاميين تشبيها ، وقال أبو عمرو ابن العلاء : ختم الشعر بذي الرمه ، وختم الرجز برؤبه . طبقات ابن سلام ص ١٦٥ ، ١٦٩ - ١٧٣ ، والأغاني ١٨ / ٥ ، وما بعدها ، والأعلام ٥ / ١٢٤ ، والشعر والشعراء من كتاب العمده ص ١٢٢ ، وأدب الكاتب لابن قتيبه ص ٧٩ .

٣- صدر بيت من البسيط ، وهو لذي الرّمه في ديوانه ص ٣٧١ ، وجمهره اللغه ص ٧٢٠ ، ٨٨٦ ، والجنى الدانى ص ٢٥٠ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣٤١ ، ٤ / ٣٤٥ ، ووصف المباني ص ٢٦ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٧٢٢ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٤٢٧ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٣٧ ، وشرح المفصل ٨ / ٧٩ ، ١٤٩ ، وعجزه : * ماء الصبايه من عينيك مسجوم*

٤- البيت من البسيط ، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ١٠٥ ، وخزانه الأدب ٦ / ٣٩٠ ، ١١ / ٢٣٦ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٢٣٠ ، ومجالس ثعلب ص ١٠١ ، وبلا نسبه في وصف المباني ص ٣٧٠ ، وشرح المفصل ٨ / ١٥٠ ، والممتع في التصريف ١ / ٤١٣ .

وأما تلتله بهراء فإنهم يقولون : تعلمون وتفعلون وتصنعون ، بكسر أوائل الحروف.

(وأما كشكشه ربيعه فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث : إنكش ، ورأيتكش وأعطيتكش ؛ تفعل هذا في الوقف ، فإذا وصلت أسقطت الشين.

وأما كسكسه هوازن فقولهم أيضا : أعطيتكس ومنكس وعنكس. وهذا في الوقف دون الوصل).

فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها ، وأن يتخير ما هو أقوى (وأشيع) منها ؛ إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين. فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منعٍ عليه. وكذلك إن قال : يقول على قياس من لغته كذا كذا ، ويقول على مذهب من قال كذا كذا.

وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من (لغات العرب) مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه.

ص: ٤٠٠

اعلم أن المعمول عليه فى نحو هذا أن تنظر حال ما انتقل إليه لسانه. فإن كان إنما انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها فصيحها وجب أن يؤخذ بلغته التى انتقل إليها ، كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها ، حتى كأنه إنما حضر غائب من أهل اللغة التى صار إليها ، أو نطق ساكت من أهلها.

فإن كانت اللغة التى انتقل لسانه إليها فاسده لم يؤخذ بها [ويؤخذ بالأولى] ، حتى كأنه لم يزل من أهلها. وهذا واضح.

فإن قلت : فما يؤمنك أن تكون كما وجدت فى لغته فسادا بعد أن لم يكن فيها فيما علمت ، أن يكون فيها فساد آخر فيما لم تعلمه. فإن أخذت به كنت أخذًا بفساد عروض (١) ما حدث فيها من الفساد فيما علمت ، قيل هذا يوحشك من كل لغة صحيحة ؛ لأنه يتوجه منه أن تتوقف عن الأخذ بها ؛ مخافه أن يكون فيها زيغ حادث لا تعلمه الآن ، ويجوز أن تعلمه بعد زمان ، كما علمت من حال غيرها فسادا حادثا لم يكن فيما قبل فيها. وإن اتجه هذا انخرط عليك منه ألا تطيب نفسا بلغه ، وإن كانت فصيحته مستحكمه. فإذا كان أخذك بهذا مؤديا إلى هذا رفضته ولم تأخذ به ، وعملت على تلقى كل لغة قويه معربه بقبولها واعتقاد صحتها. وألا توجه ظنه إليها ، ولا تسوء رأيا فى المشهود تظاهره من اعتدال أمرها. وذلك كما يحكى من أن أبا عمرو استضعف فصاحه أبى خيره لما سأله فقال : كيف تقول استأصل الله عرقاتهم ، ففتح أبو خيره التاء ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيره لان جلدك! فليس لأحد أن يقول : كما فسدت لغته فى هذا ينبغى أن أتوقف عنها فى غيره (لما حذرناه) قبل ووصفنا.

فهذا هو القياس ، وعليه يجب أن يكون العمل.

ص: ٤٠١

أيراعىها ويعتمدها أم يلغىها ويطرح حكمها؟

أخبرنا أبو على عن أبى بكر عن أبى العباس عن أبى عثمان عن أبى زيد قال : سألت خليلاً (1) عن الذين قالوا : مررت بأخواك ، وضربت أخواك ، فقال : هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا فى يئأس : يئأس ؛ أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها. قال (يعنى الخليل) : ومثله قول العرب من أهل الحجاز : (يا تزن وهم يا تعدون ، فزوا من يوتزن ويوتعدون). فقوله : أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها يحتتمل أمرين : أحدهما أن يكون يريد : أبدلوا الياء فى يئأس ؛ والآخر : أبدلوا الياء فى أخويك ألفا.

وكلاهما يحتتمله القياس ها هنا ؛ ألا ترى أنه يجوز أن يريد أنهم أبدلوا ياء أخويك فى لفة غيرهم ممن يقولها بالياء ، وهم أكثر العرب ، فجعلوا مكانها ألفا فى لغتهم ؛ استخفافا للألف ؛ فأما فى لغتهم هم فلا. وذلك أنهم هم لم ينطقوا قط بالياء فى لغتهم فيبدلوها ألفا ولا- غيرها. ويؤكد ذلك عندك أن أكثر العرب يجعلونها فى النصب والجرّ ياء. فلما كان الأكثر هذا شاع على أسماء بلحارث ، فراعوه ، وصنعوا لغتهم فيه ، ولم تكن الياء فى التثنيه شاذة ولا- دخيله فى كلام العرب فيقلّ الحفل بها ، ولا ينسب بلحارث إلى أنهم راعوها ، أو تخيروا للغتهم عليها.

فإن قلت : فلعلّ الخليل يريد أن من قال : مررت بأخواك قد كان مرّه يقول : مررت بأخويك (كالجماعه) ثم رأى (فيما) بعد أن قلب هذه الياء ألفا للرخفه أسهل عليه وأخفّ ، كما قد تجد العربى ينتقل لسانه من لغته إلى لفة أخرى ، قيل : إن الخليل إنما أخرج كلامه على ذلك مخرج التعليل للفة من نطق بالألف فى موضع جرّ التثنيه ونصبها ، لا على الانتقال من لفة إلى أخرى. وإذا كان قولهم : مررت بأخواك معلّلا عندهم بالقياس فكان ينبغى أن يكونوا قد سبقوا إلى ذلك منذ أوّل أمرهم ؛ لأنهم لم يكونوا قبلها على ضعف قياس ثم تداركوا أمرهم فيما بعد ،

ص: ٤٠٢

فقوى قياسهم. وكيف كانوا يكونون فى ذلك على ضعف من القياس ، والجماعه عليه! أفتجمع كآفه اللغات على ضعف ونقص ، حتى ينبغ نابغ منهم فيردّ لسانه إلى قوه القياس دونهم! نعم ، ونحن أيضا نعلم أن القياس مقتض لصحّ لغه الكآفه ، وهى الياء فى موضع الجرّ والنصب ؛ ألا- ترى أن فى ذلك فرقا بين المرفوع وبينهما ، وهذا هو القياس فى التشبيه ، كما كان موجودا فى الواحد. ويؤكدده لك أننا نعتذر لهم من مجيئهم بلفظ المنصوب فى التشبيه على لفظ المجرور. وكيف يكون القياس أن تجتمع أوجه الإعراب الثلاثة على صوره واحده! وقد ذكرت هذا الموضوع فى كتابى فى (سرّ الصناعه) بما هو لاحق بهذا الموضوع ومقوّ له.

فقد علمت بهذا أن صاحب لغه قد راعى لغه غيره. وذلك لأن العرب وإن كانوا كثيرا منتشرين ، وخلقا عظيما فى أرض الله غير متحجرين ولا متضاغطين ، فإنهم بتجاوزهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعه فى دار واحده.

فبعضهم يلاحظ [صاحبه] ويراعى أمر لغته ، كما يراعى ذلك من مهمّ أمره. فهذا هذا.

وإن كان الخليل أراد بقوله : تقلب الياء ألفا : أى فى ييأس ، فالأمر أيضا عائد إلى ما قدّمنا ؛ ألا ترى أنه إذا شبّه مررت بأخواك بقولهم : ييأس وياءس ، فقد راعى أيضا فى مررت بأخواك لغه من قال : مررت بأخويك. فالأمران إذا صائران إلى موضع واحد. ولهذا نظائر فى كلامهم ، وإنما أضع منه رسما ليرى به غيره بإذن الله.

وأجاز أبو الحسن أن يكون كانت العرب قدما تقول : مررت بأخويك وأخواك جميعا ، إلا أن الياء كانت أقيس للفرق ، فكثير استعمالها ، وأقام الآخرون على الألف ، أو أن يكون الأصل قبله الياء فى الجرّ والنصب ، ثم قلبت للفتحه قبلها ألفا فى لغه بلحارث بن كعب. وهذا تصريح بظاهر قول الخليل الذى قدّمناه.

ولغتهم عند أبى الحسن أضعف من (هذا جحر ضبّ خرب) قال : لأنه قد كثر عنهم الإتياع ؛ نحو شدّ وضرّ وبابه ، فشبه هذا به.

ومن هذا حذف بنى تميم ألف (ها) من قولهم (هلمّ) لسكون اللام فى لغه أهل

الحجاز ، إذا قالوا (المم) وإن لم يقل ذلك بنو تميم ، أو أن يكونوا حذفوا الألف لأن أهل الحجاز حذفوها. [و] أيّاما كان فقد نظر فيه بنو تميم إلى أهل الحجاز.

ومن ذلك قول بعضهم فى الوقف (رأيت رجلاً) بالهمزة. فهذه الهمزة بدل من الألف فى الوقف فى لغة من وقف بالألف ، لا فى لغته هو ؛ لأن من لغته هو أن يقف بالهمزة. أفلا تراه كيف راعى لغة غيره ، فأبدل من الألف همزة.

* * *

ص: ٤٠٤

سألت أبا علىّ رحمه الله فقلت : من أجرى المضمر مجرى المظهر فى قوله (أعطيتكمه) فأسكن الميم مستخفاً ، كما أسكنها فى قوله : أعطيتكم درهما ، كيف قياس قوله (على قول الجماعه) (١) : أعطيته درهما إذا أضمر الدرهم ، على قول الشاعر :

له رجل كأنه صوت حاد

إذا طلب الوسيقه أو زمير (٢)

إذا وقع ذلك قافيه؟ فقال : (لا يجوز ذلك) فى هذه المسأله ، وإن جاز فى غيرها ، لا لشيء يرجع إلى نفس حذف الواو من قوله : (كأنه صوت حاد) لأن هذا أمر قد شاع عنهم ، وتعولمت فيه لغتهم ، بل لقرينه انضمت إليه ليست مع ذلك ؛ ألا ترى أنه كان يلزمك على ذلك أن تقول : أعطيتهه ، خلافاً على قول الجماعه : أعطيتهوه. فإن جعل الهاء الأولى رويًا ، والأخرى وصلاً ، لم يجز ذلك ؛ لأن الأولى ضمير والتاء متحركه قبلها ، وهاء الضمير لا تكون رويًا ، إذا تحرك ما قبلها. فإن قلت : أجعل الثانيه رويًا ، فكذلك أيضاً ؛ لأن الأولى قبلها متحركه. فإن قلت : أجعل التاء رويًا ، والهاء الأولى وصلاً ، قيل : فما تصنع بالهاء الثانيه؟ أتجعلها خروجاً؟ هذا محال ؛ لأن الخروج لا يكون إلا أحد الأحرف الثلاثه : الألف والياء والواو. فإذا أذاك تركيب هذه المسأله فى القافيه إلى هذا الفساد وجب ألا يجوز ذلك أصلاً. فأما فى غير القافيه فشائعه جائزه. هذا محمول معنى أبى علىّ ، فأما نفس لفظه فلا يحضرنى الآن حقيقه صورته.

وإذا كان كذلك وجب إذا وقع نحو هذا قافيه أن تراجع فيه اللغه الكبرى ،

ص: ٤٠٥

١- قال الأستاذ : محمد على النجار فى (ط) هذه العبارة فى الأصول ، وهى قلقه فى هذا المكان ، ولو حذف وضح المراد ، وقد يكون الأصل : «على خلاف قول الجماعه».

٢- البيت من الوافر ، وهو للشماخ فى ديوانه ص ١٥٥ ، والدرر ١ / ١٨١ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٤٣٧ ، والكتاب ١ / ٣٠ ، ولسان العرب (ها) ، وبلا نسه فى الإنصاف ٢ / ٥٦١ ، والأشبه والنظائر ٢ / ٣٧٩ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣٨٨ ، ٥ / ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ولسان العرب (زجل) ، والمقتضب ١ / ٢٦٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٩.

يقال : أعطيتهوه البتّه ، فتكون الواو ردفاً ، والهاء بعدها رويًا (وجاز أن يكون بعد الواو رويًا) ؛ لسكون ما قبلها.

ومثل ذلك في الامتناع أن تضمّر زيدا من قولك : هذه عصا زيد على قول من قال :

وأشرب الماء ما بي نحوه عطش

إلا لأنّ عيونه سيل واديبها (١)

لأنه كان يلزمك على هذا أن تقول : هذه عصاه ، فتجمع بين ساكنين في الوصل ، فحينئذ ما تضطرّ إلى مراجعه لغيره من حرّك الهاء في نحو هذا بالضمه وحدها ، أو الضمه والواو بعدها ، فتقول : هذه عصاه فاعلم ، أو عصا هو فاعلم ، على قراءة من قرأ «خذوهو فغلوهو» [الحاقه : ٣٠] و «فألقي عصاهو» [الشعراء : ٣٢] ونحوه.

ونحو من ذلك أن يقال لك : كيف تضمّر (زيدا) من قولك : مررت بزيد وعمرو ، فلا يمكنك أن تضمّره هنا ، والكلام على هذا النضد حتى تغيّره فتقول :

مررت به وبعمرو ، فتزيد حرف الجرّ ؛ لما أعقب الإضمار من العطف على المضمّر المجرور ، بغير إعادته الجارّ.

وكذلك لو قيل لك : كيف تضمّر اسم الله تعالى ، في قولك : والله لأقومنّ ونحوه ، لم يجز لك ، حتى تأتي بالباء التي هي الأصل ، فتقول : به لأقومنّ ؛ كما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

ألا نادى أمامه باحتمال

لتحزني فلا بك ما أبالي (٢)

وكانشاده أيضا :

ص : ٤٠٦

١- البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في خزانه الأدب ٥ / ٢٧٠ ، ٦ / ٤٥٠ ، ١ / ١٢٨ ، ٣١٧ ، ٢ / ١٨ ، والدرر ١ / ١٨٢ ، وورصف المبانى ص ١٦ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٧٢٧ ، ولسان العرب (ها) ، والمحتسب ١ / ٢٤٤ ، والمقرب ٢ / ٢٠٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٩ .

٢- البيت من الوافر ، وهو لغويه بن سلمى في لسان العرب (با) ، وتاج العروس (الباء) ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٥٣ ، وورصف المبانى ص ١٤٦ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ١٠٤ ، ١٤٤ ، وشرح المفصل ٨ / ٣٤ ، ٩ / ١٠١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٧ ، ولسان العرب (أهل) ، واللمع ص ٥٨ ، ٢٥٦ . وروى «لتقتلني» مكان «لتحزني» .

رأى برقا فأوضع فوق بكر

فلا بك ما أسال ولا أغاما (١)

وكذلك لو قيل لك : أضمر ضاربا وحده من قولك : هذا ضارب زيدا لم يجز ؛ لأنه كان يلزمك عليه أن تقول : هذا هو زيدا ، فتعمل المضمّر ، وهذا مستحيل .

فإن قلت ، فقد تقول : قيامك أمس حسن ، وهو اليوم قبيح ، فتعمل في اليوم (هو) ، قيل : في هذا أجوبه : أحدها أن الظرف يعمل فيه الوهم مثلا- ؛ كذا عهد إلى أبو على رحمه الله في هذا. وهذا لفظه لى فيه البتّه. والآخر أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه. ولا تقول على هذا : ضربك زيدا حسن وهو عمرا قبيح ؛ لأن الظرف يجوز فيه من الاتّساع ما لا يجوز في غيره. وثالث : وهو أنه قد يجوز أن يكون (اليوم) من قولك : قيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح ظرفا لنفس (قبيح) ، يتناوله فيعمل فيه. نعم ، وقد يجوز أن يكون أيضا حالا للضمير الذى فى قبيح ، فيتعلّق حينئذ بمحذوف. نعم ، وقد يجوز أن يكون أيضا حالا- من (هو) ، وإن تعلق بما العامل فيه (قبيح) ؛ لأنه قد يكون العامل فى الحال غير العامل فى ذى الحال. نحو قول الله تعالى (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) [البقره : ٩١] فالحال هاهنا من الحق ، والعامل فيه (هو) وحده ، أو (هو) والابتداء الرافع له.

وكلا- ذينك لا- ينصب الحال. وإنما جاز أن يعمل فى الحال غير العامل فى صاحبها ، من حيث كانت ضربا من الخبر ، والخبر العامل فيه غير العامل فى المخبر عنه. فقد عرفت بذلك فرق ما بين المسألتين.

وكذلك لو قيل لك : أضمر رجلا من قولك : رب رجل مررت به لم يجز ، (لأنك تصير) إلى أن تقول : ربه مررت به ، فتعمل ربّ فى المعرفة. فأما قولهم : ربّه رجلا- وربّها امرأه ، فإنما جاز ذلك لمضارعه هذا المضمّر للنكره ؛ إذ كان إضمّارا على غير تقدّم ذكر ، ومحتاجا إلى التفسير ، فجرى تفسيره مجرى الوصف له.

فلما كان المضمّر لا يوصف ، ولحق هذا المضمّر من التفسير ما يضارع الوصف ،

ص: ٤٠٧

١- البيت من الوافر ، وهو لعمر بن يربوع فى جمهره اللغه ص ٩٦٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٥ ، ونوادير أبى زيد ص ١٤٦ ، وبلا نسبه فى الحيوان ١ / ١٨٦ ، ٦ / ١٩٧ ، وخزانه الأدب ٢ / ١٨ ، ووصف المباني ص ١٤٦ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ١٠٤ ، ١٤٤ ، وشرح المفصل ٨ / ٣٤ ، ٩ / ١٠١ ، ولسان العرب (أهل).

خرج بذلك عن حكم الضمير. وهذا واضح. نعم ، ولو قلت : ربه مررت به لوصفت المضمّر ، والمضمّر لا يوصف. وأيضا فإنك كنت تصفه بالجمله وهى نكره ، والمعرفه لا توصف بالنكره.

أفلا ترى إلى ما كان يحدث هناك من خبال الكلام ، وانتقاض الأوضاع. فالزم هذه المحجّه. فمتى كان التصرّف فى الموضوع ينقض عليك أصلا ، أو يخالف بك مسموعا مقيسا ، فألغه ولا تطر بجنابه (1) ، فالأمثال واسعه. وإنما أذكر من كل طرفا يستدلّ به ، وينقاد على ووتيرته.

* * *

ص: ٤٠٨

١- ولا تطر : يقال : طار بجنابه يطور : قرب ودنا.

لا ىسمع من غيره

وذلك ما جاء به ابن أحمرف فى تلك الأحرف المحفوظه عنه. قال أحمد بن يحيى : حدثنى بعض أصحابى عن الأصمعى أنه ذكر حروفًا من الغريب ، فقال : لا أعلم أحدا أتى بها إلا ابن أحمرف الباهلى. منها الجبر ، وهو الملك. وإنما سمى بذلك - أظن - لأنه يجبر بوجوده. وهو قوله :

اسلم براووق حبيت به

وانعم صباحا أيها الجبر (١)

ومنها قوله : (كأس رنونا) أى دائمه ، وذلك قوله :

بنت عليه الملك أطنايها

كأس رنونا وطرف طمر (٢)

ومنها الديدبون ، وهو قوله :

خلوا طريق الديدبون وقد

فات الصبا وتنوزع الفخر (٣)

ومنها (ماريه) أى لؤلؤيه ، لونها لون اللؤلؤ.

ومنها قوله (البابوس) وهو أعجمى ، يعنى ولد ناقته. وذلك قوله :

حنّت قلوصى إلى بابوسيا جزعا

فما حينك أم ما أنت والذكر (٤)

ص: ٤٠٩

١- البيت من الكامل ، وهو لابن أحمرف فى ديوانه ص ٩٤ ، ولسان العرب (جبر) ، وتاج العروس (جبر) ، (جبرل) ، وتهذيب اللغة ١١ / ٥٩ ، وبلا نسه فى جمهره اللغة ص ٢٤٥.

٢- البيت من السريع ، وهو لابن أحمرف فى ديوانه ص ٦٢ ، ولسان العرب (ملك) ، (رنا) ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٢٢٤ ، وجمهره اللغة ص ١٢١٦ ، ومقاييس اللغة ٢ / ٤٤٣ ، ومجمل اللغة ٢ / ٤٢٣ ، وأساس البلاغه (رنو) ، وتاج العروس (ملك) ، (رنا) ، وبلا

نسبه فى جمهره اللغه ص ٨٠٦.

٣- البيت من الكامل ، وهو لابن أحرر الباهلى فى ديوانه ص ٩٣ ، وجمهره اللغه ص ١٢٢٢ ، ولسان العرب (دبن) ، (ددن) ، وتاج العروس (دبن). ويروى : «النجر» مكان «الفخر». الديقبون : اللهو.

٤- البيت من البسيط ، وهو لابن أحرر فى ديوانه ص ٦٢ ، ولسان العرب (ببس) ، والتنبيه والإيضاح ٢ / ١٢٧ ، وتاج العروس (ببس) ، (قلص) ، وتهذيب اللغه ١٢ / ٣١٨ ، وبلا نسبه فى لسان العرب (زبر).

ومنها (الربان) وهو العيش ، وذلك قوله :

وإنما العيش بربانه

وأنت من أفنائه مقتفر (١)

ومنها (المأنوسه) وهى النار ، وذلك قوله :

* كما تطاير عن مأنوسه الشرر (٢) *

قال أبو العباس أحمد بن يحيى أيضا : وأخبرنا أبو نصر عن الأصمعى قال : من قول ابن أحمـر (الحيرم) وهو البقر ، ما جاء به غيره. انتهت الحكايه.

وقد أنشد أبو زيد :

كأنها بنقا العزاف طاويه

لما انطوى بطنها واخروط السفر

ماريّه لؤلؤان اللون أوّدها

طلّ وبنس عنها فرقد خصر (٣)

وقال : الماريّه : البقره الوحشيّه. وقوله. بنس عنها هو من النوم ، غير أنه إنما يقال للبقره. ولم يسند أبو زيد هذين البيتين إلى ابن أحمـر ، ولا هما أيضا فى ديوانه ، ولا أنشدهما الأصمعىّ فيما أنشده من الأبيات التى أورد فيها كلماته.

وينبغى أن يكون ذلك شيئا جاء به غير ابن أحمـر تابعا له فيه ومتقيلا أثره. هذا أوفق لقول الأصمعىّ : إنه لم يأت به غيره من أن يكون قد جاء به غير متّبع أثره.

ص : ٤١٠

١- البيت من السريع ، وهو لابن أحمـر فى ديوانه ص ٦١ ، ولسان العرب (عصر) ، وتهذيب اللغه ٢ / ١٨ ، ومقاييس اللغه ٢ / ٤٨٣ ، ٤ / ٣٤٤ ، ومجمل اللغه ٢ / ٤٥٧ ، ٣ / ٤٩٤ ، وتاج العروس (رب) ، (عصر) ، وبلا نسبه فى المخصص ١٢ / ٢٣٢. ويروى «مقتفر» مكان «معتصر».

٢- عجز بيت من البسيط ، وهو لابن أحمـر فى ديوانه ص ١٠٠ ، ولسان العرب (أنس) ، (ممس) ، والتنبيه والإيضاح ٢ / ١٢٧ ، وتاج العروس (أنس) ، (ممس) ، وتهذيب اللغه ١٢ / ٣٢٥ ، وبلا نسبه فى لسان العرب (زبر) ، والمخصص ١١ / ٣٨.

٣- البيتان من البسيط ، وهو لابن أحمـر فى ديوانه ص ٩٧ ، ولسان العرب (لألا) ، (بنس) (مرا) ، وتاج العروس (لألا) ، (بنس) ،

(مرا) ، والمعاني الكبير ص ٦٥٨ ، ٧١٢ ، ٧٧٥ ، وتهذيب اللغة ١٣ / ١٢ ، ١٥ / ٢٨٩ . بنقا العزاف : فى اللسان فى (بنس) : «من نقا العزاف» والعزاف : رمل من جبال الدهناء . والنقا : القطعه من الرمل تنقاد محدودبه . واخروط السفر : امتدّ .

والظاهر أن يكون ما أنشده أبو زيد لم يصل إلى الأصمعيّ [لا] من متبع فيه ابن أحمر ، ولا غير متبع . [وجاء في شعر أمية الثغرور ، ولم يأت به غيره].

والقول في هذه الكلم المقدم ذكرها وجوب قبولها. وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحه ابن أحمر. فإمّا أن يكون شيئاً أخذه عن ينطق بلغه قديمه لم يشارك في سماع ذلك منه ، على حدّ ما قلناه فيمن خالف الجماعه وهو فصيح ؛ كقوله في الذرحرح : الذرحرح ، ونحو ذلك ، وإمّا أن يكون شيئاً ارتجله ابن أحمر ؛ فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته ، وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به ؛ فقد حكى عن رؤبه وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها.

وعلى نحو من هذا قال أبو عثمان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. وقد تقدم نحو ذلك. وفي هذا الضرب غار أبو على في إجازته أن تبنى اسما وفعلا وصفه ونحو ذلك من ضرب فتقول : ضرب زيد عمرا ، وهذا رجل ضرب وضربى ، ومررت برجل خرج ، وهذا رجل خرج ودخل ، وخرج أفضل من ضرب ونحو ذلك. وقد سبق القول على مراجعتي إياه في هذا المعنى ، وقولي له : أفترجل اللغة ارتجالا؟ وما كان من جوابه في ذلك.

وكذلك إن جاء نحو هذا الذي روينا عن ابن أحمر عن فصيح آخر غيره كانت حاله فيه حاله. لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظنين أو متهم أو من لم ترق به فصاحته ، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته كان مردودا غير متقبّل.

فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها فإنه لا يقنع في قبوله أن تسمعه من الواحد ولا من العده القليله ، إلا أن يكثر من ينطق به منهم. فإن كثر قائلوه إلا أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فإن ذلك مجازه وجهان : أحدهما أن يكون من نطق به لم يحكم قياسه على لغة آبائهم ، وإمّا أن تكون أنت قصيرت عن استدراك وجه صحته. ولا أذفع أيضا مع هذا أن يسمع الفصيح لغة غيره مما ليس فصيحاً ، وقد طالت عليه وكثر لها استماعه فسرت في كلامه ، ثم تسمعها أنت منه ، وقد قويت عندك في كل شيء من كلامه غيرها فصاحته ، فيستهويك ذلك إلى أن تقبلها منه ، على فساد أصلها الذي وصل إليه

منه. وهذا موضع متعب مؤذ ، يشوب النفس ، ويشرى (١) اللبس ؛ إلا أن هذا كأنه متعذر ولا يكاد يقع مثله. وذلك أن الأعرابي الفصيح إذا عدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمه عافها ولم يبها بها. سألت مره الشجرى أبا عبد الله ومعه ابن عم له دونه فى فصاحته ، وكان اسمه غصنا ، فقلت لهما : كيف تحقران (حمراء)؟ فقالا : حمراء. قلت : فسوداء؟ قالا : سويداء. وواليت من ذلك أحرفا وهما يجيئان بالصواب. ثم دسست فى ذلك (علباء) فقال غصن : (علياء) وتبعه الشجرى. فلما هم بفتح الباء تراجع كالمذعور ، ثم قال : آه! عليى ورام (٢) الضمه فى الياء. فكانت تلك عادة له ، إلا أنهم أشداً استنكاراً لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة ؛ لأن بعضهم قد ينطق بحضرته بكثير من اللغات فلا ينكرها. إلا أن أهل الجفاء وقوه الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة تناكرهم زيغ الإعراب ؛ ألا ترى أن أبا مهديّه سمع رجلا من العجم يقول لصاحبه زود ، فسأل أبو مهديّه عنها فقيل له : يقول له : اعجل ، فقال أبو مهديّه : فهلا قال له : حيهلك. فقيل له : ما كان الله ليجمع لهم إلى العجميه العرييه. وحدثنى المتنبي أنه حضرته جماعه من العرب منصرفه من مصر ، وأحدهم يصف بلده واسعه ، فقال فى كلامه : تحير فيها العيون ، قال : وآخر من الجماعه يجىء إليه سراً ويقول له : تحار ، تحار. والحكايات فى هذا المعنى كثيره منسبطه.

ومن بعد فأقوى القياسين أن يقبل ممن شهرت فصاحته ما يورده ، ويحمل أمره على ما عرف من حاله ، لا على ما عسى أن يكون من غيره. وذلك كقبول القاضى شهاده من ظهرت عدالته ، وإن كان يجوز أن يكون الأمر عند الله بخلاف ما شهد به ؛ ألا تراه يمضى الشهاده ويقطع بها وإن لم يقع العلم بصحتها ؛ لأنه لم يؤخذ بالعمل بما عند الله ، إنما أمر بحمل الأمور على ما تبدو ، وإن كان فى المعيب غيره. فإن لم تأخذ بها دخل عليك الشك فى لغه من تستفصحه ولا تنكر شيئاً من لغته مخافه أن يكون فيها بعض ما يخفى عليك فيعترض الشك على يقينك ،

ص: ٤١٢

١- يشرى اللبس : أى يجعله يشرى أى يلج ويكثر.

٢- روم الضمه هو أن يأتى بها فى الوقف على المضموم خفيه. وهو من أنواع الوقف.

وتسقط بكل اللغات ثقتك. ويكفي من هذا ما تعلمه من بعد لغة حمير من لغة ابني نزار. روينا عن الأصمعي أن رجلا من العرب دخل على ملك (ظفار) - وهي مدينه لهم يجيء منها الجزع الظفاري - فقال له الملك: ثب، وثب بالحميريه: اجلس، فوثب الرجل فاندقت رجلاه، فضحك الملك، وقال ليست عندنا عربيّ (1)، من دخل ظفار حمر، أى تكلم بكلام حمير. فإذا كان كذلك جاز جوازا قريبا كثيرا أن يدخل من هذه اللغه فى لغتنا وإن لم يكن لها فصاحتنا، غير أنها لغة عربيه قديمه.

ص: ٤١٣

١- يريد العربيّه. فوقف على الهاء بالتاء. وكذلك لغتهم.

باب فى هذه اللغة : أفى وقت واحد وضعت

أم تلاحق تابع منها بفارط؟

قد تقدم فى أول الكتاب القول على اللغة : أتواضع هى أم إلهام. وحكىنا وجوّزنا فيها الأمرين جميعا. وكيف تصرفت الحال وعلى أى الأمرين كان ابتداءؤها فإنها لا بد أن يكون وقع فى أول الأمر بعضها ، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه ، لحضور الداعى إليه ، فزيد فيها شيئا فشيئا ، إلا أنه على قياس ما كان سبق منها فى حروفه ، وتأليفه ، وإعرابه المبين عن معانيه ، لا يخالف الثانى الأول ، ولا الثالث الثانى ، كذلك متصلا متتابعاً. وليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول : إنه يحكى كلام أبيه وسلفه ، يتوارثونه آخر عن أول ، وتابع عن متبع. وليس كذلك أهل الحضرة ؛ لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة. غير أن كلام أهل الحضرة مضاه لكلام فصحاء العرب فى حروفهم ، وتأليفهم ، إلا أنهم أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيحة. وهذا رأى أبى الحسن ؛ وهو الصواب.

وذهب إلى أن اختلاف لغات العرب إنما أتتها من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف وإن كان كله مسوقا على صحه وقياس ، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجه إليها ، غير أنها على قياس ما كان وضع فى الأصل مختلفا ، وإن كان كل واحد آخذنا من صحه القياس حظا. ويجوز أيضا أن يكون الموضوع الأول ضربا واحدا ، ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثان جار فى الصحه مجرى الأول.

ولا يبعد عندى ما قال من موضعين : أحدهما سعه القياس ، وإذا كان كذلك جازت فيه أوجه لا وجهان اثنان. والآخر أنه كان يجوز أن يبدأ الأول بالقياس الذى عدل إليه الثانى ، فلا عليك أيهما تقدم ، وأيهما تأخر. فهذا طريق القول على ابتداء بعضها ولحاق بعضها به.

فأما أى الأجناس الثلاثه تقدم - أعنى الأسماء ، والأفعال ، والحروف - فليس مما

نحن عليه فى شىء ، وإنما كلامنا هنا : هل وقع جميعها فى وقت واحد ، أم تتالت وتلاحقت قطعه قطعه ، وشيئا بعد شىء ، وصدرا بعد صدر.

وإذ قد وصلنا من القول فى هذا إلى هاهنا فلندكر ما عندنا فى مراتب الأسماء ، والأفعال ، والحروف ؛ فإنه من أماكنه وأوقاته.

اعلم أن أبا على - رحمه الله - كان يذهب إلى أن هذه اللغة - أعنى ما سبق منها ثم لحق به ما بعده - إنما وقع كل صدر منها فى زمان واحد ، وإن كان تقدّم شىء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدّم على الفعل الاسم ، ولا أن يكون المتقدّم على الحرف الفعل ؛ وإن كانت رتبة الاسم فى النفس من حصّه القوّه والضعف أن يكون قبل الفعل ؛ والفعل قبل الحرف. وإنما يعنى القوم بقولهم : إن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى فى النفس ، وأسبق فى الاعتقاد من الفعل ، لا فى الزمان. فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدّموا الاسم قبل الفعل. ويجوز أن يكونوا قدّموا الفعل فى الوضع قبل الاسم ، وكذلك الحرف. وذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرفوا مصاير أمورهم ، فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعانى ، وأنها لا بدّ لها من الأسماء والأفعال والحروف ، فلا عليهم بأيها بدءوا ، أبالاسم ، أم بالفعل أم بالحرف ؛ لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهنّ جمع ؛ إذ المعانى لا تستغنى عن واحد منهن.

هذا مذهب أبى علىّ وبه كان يأخذ ويفتى. وهذا يضيّق الطريق على أبى إسحاق وأبى بكر فى اختلافهما فى رتبة الحاضر والمستقبل.

وكان أبو الحسن يذهب إلى أن ما غير لكثرت استعماله إنما تصوّرتة العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بدّ من كثره استعمالها إياه فابتدءوا بتغييره ؛ علما بأن لا بدّ من كثرته الداعيه إلى تغييره. وهذا فى المعنى كقوله :

رأى الأمر يفضى إلى آخر

فصير آخره أولا

وقد كان أيضا أجاز أن يكون قد كانت قديما معربه ، فلمّا كثرت غيرت فيما بعد. والقول عندى هو الأول ؛ لأنه أدلّ على حكمتها ، وأشهد لها بعلمها بمصاير أمرها ، فتركوا بعض الكلام مبتدئا غير معرب ؛ نحو أمس ، وهؤلاء ، وأين ، وكيف ،

وكم ، وإذ ، واحتملوا ما لا- يؤمن معه من اللبس ؛ لأنهم إذا خافوا ذلك زادوا كلمه أو كلمتين ، فكان ذلك أخفّ عليهم من تجشّمهم اختلاف الإعراب واتقائهم الزيغ والزلل فيه ؛ ألا ترى أن من لا يعرب فيقول : ضرب أخوك لأبوك قد يصل باللام إلى معرفه الفاعل من المفعول ، ولا يتجشّم خلاف الإعراب ليفاد منه المعنى ؛ فإنّ تخلّل الإعراب من ضرب إلى ضرب يجرى مجرى مناقله الفرس ، ولا يقوى على ذلك من الخيل إلا الناهض الرجيل ، دون الكودن (١) الثقيل ؛ قال جرير :

من كل مشترف وإن بعد المدى

ضرم الرّفاق مناقل الأجرال (٢)

ويشهد للمعنى الأول أنهم قالوا : اقتل ، فضمّوا الأول توقّعا للضمه تأتي من بعد. وكذلك قالوا : عطاءه ، وصلاهه ، وعباءه ، فهمزوا مع الهاء توقّعا لما سيصيرون إليه من طرح الهاء ، ووجوب الهمز عند العطاء والصلاه والعباء. وعلى ذلك قالوا : الشىء منتن ، فكسروا أوّله لآخره ، وهو منحدر من الجبل ، فضمّوا الدال لضمّ الراء. وعليه قالوا : هو يجوؤك ، وينبؤك فأثر المتوقّع ، لأنه كأنه حاضر. وعلى ذلك قالوا : امرأه شمباء ، وقالوا : العمبر ، ونساء شمب ، فأبدلوا النون ميما لما يتوقّع من مجيء الباء بعدها. وعليه أيضا أبدلوا الأول للآخر فى الإدغام ؛ نحو مرّأيت؟ ، واذهفّى ذلك ، واصحّمطرا (٣). فهذا كله وما يجرى مجراه [مما يطول ذكره] يشهد لأن كل ما يتوقّع إذ ثبت فى النفس كونه كان كأنه

ص: ٤١٦

١- الرجيل : هو القوى على المشى. الكودن : هو الهجين غير الأصيل.

٢- البيت من الكامل ، وهو لجرير فى ديوانه ص ٩٥٨ ، ولسان العرب (جرل) ، (نقل) ، وتهذيب اللغه ٩ / ١٥١ ، ١١ / ٢٧ ، ١٢ / ٣١ ، وجمهره اللغه ص ٩٧٦ ، ١٣٣٠ ، ومقاييس اللغه ١ / ٤٤٥ ، وديوان الأدب ٢ / ٣٩١ ، وأساس البلاغه (شرف) ، (نقل) ، وتاج العروس (جرل) ، (نقل) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (ضرم) وجمهره اللغه ص ٤٦٤ ، والمخصص ٦ / ١٦٨ ، ١٠ / ٩٨. المشترف : يريد به الفرس العالى الخلق. والرّفاق : الأرض السهله لا- رمل فيها. يناقل فى الأجرال : يسرع السير فيها فلا تقع قوائمه على الحجاره ، والأجرال جمع الجرل : وهو المكان الصلب الغليظ الذى به حجاره.

٣- مرأيت : يريد من رأيت. واذهفّى ذلك : يريد اذهب فى ذلك. واصحّمطرا : يريد اصحب مطرا.

حاضر مشاهد. فعلى ذلك يكونون قدّموا بناء نحو كم ، وكيف ، وحيث ، وقبل ، وبعد ، علما بأنهم سيستكثرون فيما بعد منها ، فيجب لذلك تغييرها.

فإن قلت : هلا ذهبت إلى أن الأسماء أسبق رتبة من الأفعال في الزمان ، كما أنها أسبق رتبة منها في الاعتقاد ، واستدللت على ذلك بأن الحكمه قادت إليه ؛ إذ كان الواجب أن يبدءوا بالأسماء ؛ لأنها عبارات عن الأشياء ، ثم يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعانى والأحوال ، ثم جاءوا فيما بعد بالحروف ؛ لأنك تراها لواحق بالجمل بعد تركيبها ، واستقلالها بأنفسها ؛ نحو إن زيدا أخوك ، وليت عمرا عندك ، وبحسبك أن تكون كذا؟ قيل يمنع من هذا أشياء : منها وجودك أسماء مشتقه من الأفعال ؛ نحو قائم من قام ، ومنطلق من انطلق ؛ ألا تراه يصحّ لصحته ، ويعتلّ لاعتلاله ؛ نحو ضرب فهو ضارب ، وقام فهو قائم ، (وناوم فهو مناوم). فإذا رأيت بعض الأسماء مشتقا من الفعل فكيف يجوز أن يعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان ، وقد رأيت الاسم مشتقا منه ورتبه المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه. وأيضا فإن المصدر مشتق من الجوهر ؛ كالنبات من النبت ، وكالاستحجار من الحجر ، وكلاهما اسم. وأيضا فإن المضارع يعتلّ لاعتلال الماضي ، وإن كان أكثر الناس على أن المضارع أسبق من الماضي.

وأیضا فإن كثيرا من الأفعال مشتق من الحروف ؛ نحو قولهم : سألتك حاجه فوليت لى ، أى قلت لى : لولا ، وسألتك حاجه فلا لیت لى ، أى قلت لى : لا.

واشتقوا أيضا المصدر - وهو اسم - من الحرف ، فقالوا : اللالاه واللولا ، وإن كان الحرف متأخرا في الرتبة عن الأصلين قبله : الاسم والفعل . وكذلك قالوا :

سوّفت الرجل ، أى قلت له : سوف ، وهذا فعل - كما ترى - مأخوذ من الحرف.

ومن أبيات الكتاب :

لو ساوفتنا بسوف من تحيتها

سوف العيوف لراح الركب قد قنع (١)

ص: ٤١٧

١- البيت من البسيط ، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ١٧٢ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٣٨٤ ، ولسان العرب (سوف) ، والكتاب ٤ / ٢١٢ ، والمحتسب ١ / ٢٩٨ . ساوفتنا : واعدتنا بسوف أفعل . العيوف : الكاره والكارهه ، يقول : لو وعدتنا بتحيه في المستقبل لقنعنا.

انتصب (سوف العيوف) على المصدر المحذوف الزيادة ، أى مساوفه العيوف.

وأنا أرى أن جميع تصرف (ن ع م) إنما هو من قولنا فى الجواب : نعم. من ذلك التَّعْمه والتَّعْمه ، والنَّعِيم والتَّعِيم ، ونعمت به بالـ ، وتنعم القوم ، والتَّعْمى ، والنعماء ، وأنعمت به له ؛ وكذلك البقيّه. وذلك أن (نعم) أشرف الجوابين وأسْرهما للنفس ، وأجلهما للحمد ، و (لا) بضدّها ؛ ألا ترى إلى قوله :

وإذا قلت نعم فاصبر لها

بنجاح الوعد ؛ إنّ الخلف ذم (١)

وقال الآخر - أنشدناه أبو على - :

أبى جوده لا البخل واستعجلت به

نعم من فتى لا يمنع الجوع قاتله (٢)

يروى بنصب (البخل) وجزّه. فمن نصبه فعلى ضربين : أحدهما أن يكون بدلا من (لا) ؛ لأن (لا) موضوعه للبخل ، فكأنه قال : أبى جوده البخل ؛ والآخر أن تكون (لا) زائده ، حتى كأنه قال أبى جوده البخل ، لا على البدل ، لكن على زياده (لا). والوجه هو الأوّل ؛ لأنه قد ذكر بعدها نعم ، ونعم لا- تزداد ، فكذلك ينبغى أن تكون (لا) هاهنا غير زائده والوجه الآخر على الزيادة صحيح أيضا ؛ لجرى ذكر (لا) فى مقابله نعم. وإذا جاز ل- (لا) أن تعمل وهى زائده فيما أنشده أبو الحسن من قوله :

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها

إلى لامت ذوو أحسابها عمرا (٣)

كان الاكتفاء بلفظها من غير عمل له أولى بالجواز.

ومن جزّه فقال (لا البخل) فيأضافه (لا) إليه ؛ لأن (لا) كما تكون للبخل قد

ص: ٤١٨

١- البيت من الرمل ، وهو بلا نسبه فى لسان العرب (نعم) ، وتاج العروس (نعم).

٢- البيت من الطويل ، وهو بلا- نسبه فى لسان العرب (نعم) ، وتاج العروس (لا). والذى فى معنى اللبيب : لا يمنع الجود قاتله ، وقوله لا- يمنع الجود ، فاعل يمنع عائد على الممدوح : والجود مفعول ثان ، وقاتله مفعول أول ، ويحتمل أن الجود فاعل يمنع ، أى جوده لا يحرم قاتله أى فإذا أراد إنسان قتله فجوده لا يحرم ذلك الشخص. انظر حاشيه الدسوقي على معنى اللبيب.

٣- البيت من البسيط ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١ / ٢٣٠ ، وخزانه الأدب ٤ / ٣٠ ، ٣٢ ، ٥٠ ، والدرر ٢ / ٢٢٦ ، وشرح التصريح ١

٢٣٧ / ، والمقاصد النحويه ٢ / ٣٢٢ ، وبلا نسبه في أوضح المسالك ٢ / ٣ ، ولسان العرب (غطف) ، وهمع الهوامع ١ / ١٤٧ .

تكون للوجود أيضا ؛ ألا- ترى أنه لو قال لك إنسان : لا تطعم الناس ، ولا تقر الضيف ، ولا تتحمل المكارم ، فقلت أنت : (لا) لكنت هذه اللفظه هنا للوجود لا- للبخل ، فلمّا كانت (لا-) قد تصلح للأمرين جميعا أضيفت إلى البخل ؛ لما فى ذلك من التخصيص الفاصل بين المعنيين الضدين.

فإن قلت : فكيف تضيفها وهى مبتئيه؟ ألا تراها على حرفين الثانى حرف لين ، وهذا أدلّ شىء على البناء ، قيل : الإضافه لا تنافى البناء ، بل لو جعلها جاعل سببا له لكان (أعذر من) أن يجعلها نافية له ؛ ألا ترى أن المضاف بعض الاسم ، وبعض الاسم صوت ، والصوت واجب بناؤه. فهذا من طريق القياس ؛ وأما من طريق السماع فلأنهم قد قالوا : كم رجل [قد] رأيت ، فكم مبتئيه وهى مضافه.

وقالوا أيضا : لأضربنّ أيهم أفضل ، وهى مبتئيه عند سيبويه. فهذا شىء عرض قلنا فيه.

ثم لنعد إلى ما كنا عليه من أن جميع باب (ن ع م) إنما هو مأخوذ من (نعم) لما فيها من المحبّه للشىء والسرور به. فنعمت الرجل ، أى قلت له (نعم) فنعم بذلك بالا ، كما قالوا : بجلته أى قلت له (بجل) أى حسبك حيث انتهيت ، فلا غايه من بعدك ، ثم اشتقوا منه الشيخ البجال ، والرجل البجيل. فنعم ، وبجل كما ترى حرفان ، وقد اشتقّ منهما أحرف كثيره.

فإن قلت : فهلّا كان نعم وبجل مشتقين من النعمه والنعيم ، والبجال والبجيل ونحو ذلك دون أن يكون كل ذلك مشتقاّ منهما؟ قيل : الحروف يشتقّ منها ولا تشتقّ هى أبدا. وذلك أنها لمّا جمدت فلم تتصرّف شابته بذلك أصول الكلام الأول التى لا تكون مشتقه (من شىء) (لأنه ليس قبلها ما تكون فرعا له ومشتقه منه) يؤكّد ذلك عندك قولهم : سألتك حاجه فلوليت لى ، أى قلت لى (لو لا-) فاشتقوا الفعل من الحرف المركب من (لو) و (لا-) فلا- يخلو هذا أن يكون (لو) هو الأصل ، أو (لو لا-) لا يجوز أن يكون (لو لا) ، لأنه لو كان (لو لا) هو الأصل كان (لو) محذوفا منه ؛ والأفعال لا تحذف ؛ إنما تحذف الأسماء نحو يد ، ودم ، وأخ ، وأب ، وما جرى مجراه ، وليس الفعل كذلك. فأما خذ ، وكل ومر ، فلا يعتدّ ، إن شئت لقلته ، وإن شئت لأنه حذف تخفيفا فى موضع وهو ثابت فى تصريف

الفعل ؛ نحو أخذ يأخذ ، وأخذ وأخذ.

فإن قلت : فكذلك أيضا يد ، ودم ، وأخ ، وأب ، وغد ، وفم ، ونحو ذلك ؛ ألا ترى أن الجميع تجده متصرفا وفيه ما حذف منه ؛ وذلك نحو أيد وأياد ويدي ، ودماء ودمي ، وأدماء والدماء في قوله :

* فإذا هي بعظام ودما (١) *

وإخوه وأخوه ، وآخاء وأخوان ، وآباء ، وأبوه وأبوان :

* ... وغدوا بلاقع (٢) *

وأفواه وفويه ، وأفوه وفواه وفوه ، قيل : هذا كله إن كان قد عاد في كل تصرف منه ما حذف من الكلمه التي هي من أصله ، فدل ذلك على محذوفه ، فليست الحال فيه كحال حذف من أخذ ويأخذ. وذلك أن أمثله الفعل وإن اختلفت في أزمنتها وصيغها فإنها تجري مجرى المثال الواحد ، حتى إنه إذا حذف من بعضها شيء عوض منه في مثال آخر من أمثله ؛ ألا ترى أنهم لما حذفوا همزه يكرم ونحوه عوضوه منها أن أوجدوها في مصدره ، فقالوا : إكراما. وكذلك بقيه الباب. وليس كذلك الجمع (والواحد) ، ولا التكبير والتصغير (من الواحد) لأنه ليس كل واحد من هذه المثل جاريا مجرى صاحبه ، فيكون إذا حذف من بعضها شيء ثم وجد ذلك المحذوف في صاحبه كان كأنه فيه ، وأمثله الفعل إذا حذف من أحدها شيء ثم وجد ذلك المحذوف في صاحبه صار كأنه في المحذوف منه نفسه ، فكأن لم يحذف منه شيء.

فإن قلت : فقد نجد بعض ما حذف في الأسماء موجودا في الأفعال من معناها

ص : ٤٢٠

١- عجز بيت من الرمل ، وهو بلا نسبه في جمهوره اللغه ص ١٣٠٧ ، والأشباه والنظائر ٥ / ٩٧ ، وتخليص الشواهد ص ٧٧ ، وخزانه الأدب ٧ / ٤٩١ ، ٤٩٣ ، والدرر ١ / ١١١ ، ووصف المباني ص ١٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٧ ، وشرح المفصل ٥ / ٨٤ ، ولسان العرب (برغز) ، (أطم) ، (أبي) ، والمنصف ٢ / ١٤٨ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٩ ، وتاج العروس (يدي).

٢- بعض بيت من الطويل ، وهو للبيد في ديوانه ص ١٦٩ ، وأمالى المرتضى ١ / ٤٥٣ ، وشرح المفصل ٦ / ٤ ، والشعر والشعراء ١ / ٢٨٤ ، ولسان العرب (غدا) ، ولذى الرمه في ملحق ديوانه ص ١٨٨٧ ، ولليد أو لذى الرمه في تاج العروس (غدا) ، وبلا نسبه في خزانه الأدب ٧ / ٤٧٩ ، والكتاب ٣ / ٣٥٨ ، والمنصف ١ / ٦٤ ، ٢ / ١٤٩.

ولفظها. وذلك نحو قولهم فى الخبر: أخوت عشره ، وأبوت عشره ، وأنشدنا أبو على عن الرياشى :

وبشره يابونا كأنّ خباءنا

جناح سمانى فى السماء تطير (١)

وقالوا أيضا: يدت (٢) إليه يدا وأيدت ، ودميت تدمى دمي ، وغدوت عليه ، وفهت بالشىء وتفوّهت به. فقد استعملت الأفعال من هذه الكلم ، كما استعملت فيما أوردته.

قيل : وهذا أيضا ساقط عنا ؛ وذلك أنا إنما قلنا : إن هذه المثل من الأفعال تجرى مجرى المثل الواحد ؛ لقيام بعضها قيام بعض ، واشتراكها فى اللفظ. وليس كذلك أب وأخ ونحوهما ؛ ألا ترى أنّ أب ليس بمثل من أمثله الفعل ولا باسم فاعل ، ولا مصدر ، ولا مفعول ، فيكون رجوع المحذوف منه فى أبوت كأنه موجود فى أب ، وإنما أب من أبوت كمدقّ ومكحله من دقت وكحلت. وكذلك القول فى أخ ، ويد ، ودم ، وبقية تلك الأسماء. فهذا فرق.

فقد علمت - بما قدّمناه وهضبنا (٣) فيه - قوه تداخل الأصول الثلاثة الاسم والفعل والحرف وتمازجها ، وتقدّم بعضها على بعض تارة ، وتأخرها عنه أخرى.

فلهذا ذهب أبو على - رحمه الله - إلى أن هذه اللغة وقعت طبقه واحده ، كالزّقم تضعه على المرقوم ، والميسم يباشر به صفحه الموسوم ، لا يحكم لشيء منه بتقدّم فى الزمان ، وإن اختلفت بما فيه من الصنعه القوّه والضعف فى الأحوال. وقد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية مجرى الحروف ؛ نحو هاهيت ، وحاحيت ، وعاعيت ، وجأجات ، وحأحات ، وسأسأت ، وشأشأت (٤). وهذا كثير فى الزّجر.

وقد كانت حضرتنى وقتا فيه نشطه فكتبت تفسير كثير من هذه الحروف فى كتاب ثابت فى الزّجر ؛ فاطلبها فى جملة ما أثبتّه عن نفسى فى هذا وغيره.

ص: ٤٢١

١- البيت من الطويل ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٦٩٣ ، ولسان العرب (بشر).

٢- يدت إليه يدا وأيدت : أسديت إليه نعمه.

٣- يقال هضب فى الحديد وأهضب : أفاض فيه وأكثر.

٤- ها هيت : أى زجرت الإبل قائلا : ها ، ها. وكذلك حاحيت. عاعيت : يقال : عاعى بالغنم زجرها. جأجات : زجرت الإبل قائلا : جؤجؤ. حأحات : زجر للكبش. سأسأت : زجر للحمار ، وكذلك شأشأت.

هذا موضع كأنّ فى ظاهره تعجرفا ، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلّق بهذه الصنّاعه ، فضلا عن صدور الأشياخ . وهو أكثر من أن أحصيه فى هذا الموضع لك ، لكنى أتبهك على كثير من ذلك لتكثر التعجّب ممن تعجّب منه ، أو يستبعد الأخذ به . وذلك أنك لا تجد مختصرا من العربيه إلا وهذا المعنى منه فى عدّه مواضع ؛ ألا ترى أنهم يقولون فى وصايا الجمع : إنّ ما كان من الكلام على فعل فتكسيه على أفعل ؛ ككلب وأكلب ، وكعب وأكعب ، وفرخ وأفرخ . وما كان على غير ذلك من أبنيه الثلاثى فتكسيه فى القلّه على أفعال ؛ نحو جبل وأجبال ، وعتق وأعتاق ، وإبل وآبال ، وعجز وأعجاز ، وربيع وأرباع ، وضلع وأضلاع ، وكبد وأكباد ، وقفل وأقفال ، وحمل وأحمال . فليت شعرى هل قالوا هذا ليعرف وحده ، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره ؛ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثله بل سمعته منفردا أكنت تحتشم من تكسيه على ما كسّر عليه نظيره؟ .

لا ، بل كنت تحمله عليه للوصيّه التى تقدّمت لك فى بابه . وذلك كأن يحتاج إلى تكسير الرجز الذى هو العذاب فكنت قائلا لا محاله : أرجاز ؛ قياسا على أحمال ، وإن لم تسمع أرجازا فى هذا المعنى . وكذلك لو احتجت إلى تكسير عجر من قولهم : وظيف عجر لقلت : أعجار ؛ قياسا على يقظ وأيقاظ ، وإن لم تسمع أعجارا . وكذلك لو احتجت إلى تكسير شبع بأن توقعه على النوع لقلت : أشباع ، وإن لم تسمع ذلك ؛ لكنك سمعت نطع وأنطاع ، وضلع وأضلاع . وكذلك لو احتجت إلى تكسير دمر لقلت : دماثر ؛ قياسا على سبطر وسباطر . وكذلك قولهم : إن كان الماضى على فعل فالمضارع منه على يفعل ، فلو أنك على هذا سمعت ماضيا على فعل لقلت فى مضارعه : يفعل ، وإن لم تسمع ذلك ؛ كأن يسمع سامع ضؤل ، ولا يسمع مضارعه ، فإنه يقول فيه : يضؤل ، وإن لم يسمع ذلك ، ولا يحتاج أن يتوقّف إلى أن يسمعه ؛ لأنه لو كان محتاجا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التى وضعها المتقدمون (وتقبلوها) وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ، ولا عرض ينتحيه الاعتماد ، ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضى ، والمضارعات ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والمصادر ، وأسماء الأزمنه والأمكنه ،

والآحاد والثاني والجموع ، والتكبير ، والتصغير ، ولما أفتعهم أن يقولوا : إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون مضارعه كذا ، واسم فاعله كذا ، واسم مفعوله كذا ، واسم مكانه كذا ، واسم زمانه كذا ، ولا قالوا : إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا ، وإذا كان الواحد كذا فتكسيه كذا ، دون أن يستوفوا كل شيء (من ذلك) ، فيوردوه لفظا منصوبا معينا لا مقيسا ، ولا مستنبطا ، كغيره من اللغة التي لا تؤخذ قياسا ، ولا تنبيها ؛ نحو دار ، وباب ، وبستان ، وحجر ، وضع ، وثلعب ، وخزز ؛ لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين : أحدهما ما لا بد من قبله كهيئته ، لا بوصيته فيه ، ولا تنبيه عليه ؛ نحو حجر ، ودار ، وما تقدم ؛ ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس ، وتخف الكلفه في علمه على الناس ، ففطنوه وفصّلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المغنى عن المذهب الحزن البعيد.

وعلى ذلك قدم الناس في أول المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأمارات ، ثم أتوه ما لا بد له من السماع والروايات ، فقالوا : المقصور من حاله كذا ؛ (ومن صفته كذا ؛ والممدود من أمره كذا ، ومن سببه كذا ، وقالوا في المذكر والمؤنث : علامات التأنيث كذا وأوصافها كذا) ، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث الذي روى روايه كذا وكذا. فهذا من الوضوح على ما لا خفاء به.

فلتبارأى القوم كثيرا من اللغة مقيسا منقادا وسموه بمواسمه ، وغنوا بذلك عن الإطاله والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز. ثم لتبارأى تجاوزوا ذلك إلى ما لا بد من إيراده ونصّ ألفاظه التزموا (وألزموا) كلفته ؛ إذ لم يجدوا منها بدّا ، ولا عنها منصرفا. ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستدرک بالأدله قياسا ، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به وتبهننا عليه ؛ كما فعله من قبلنا ممن نحن له متبعون ، وعلى مثله وأوضاعه حاذون ، فأتميا هجته الطبع وكدوره الفكر ، وحمود النفس ، وخيس (1) الخاطر ، وضيق المضطرب ، فحمد الله على أن حماناه ، ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتانا ، ويستعملنا به فيما يدنى منه ويوجب الزلفه لديه بمنّه.

فهذا مذهب العلماء بلغه العرب وما ينبغي أن يعمل عليه ويؤخذ به ، فأمضه على ما أريناه وحددناه ، غير هائب له ولا مرتاب به. وهو كثير ، وفيما جئنا به منه كاف.

ص: ٤٢٣

ولنبداً من ذلك بذكر الثلاثى منفردا بنفسه ، ثم مداخلا لما فوقه.

اعلم أن الثلاثى على ضربين : أحدهما ما يصفو ذوقه ، ويسقط عنك التشكك فى حروف أصله ؛ كضرب ، وقتل ، وما تصرف منهما. فهذا ما لا يرتاب به فى جميع تصرفه ؛ نحو ضارب ، ويضرب ، ومضروب ، وقاتل ، وقتال ، واقتل القوم ، واقتل ، ونحو ذلك. فما كان هكذا مجردا واضح الحال من الأصول ، فإنه يحمى نفسه ، وينفى الظنه عنه.

والآخر أن تجد الثلاثى على أصلين متقاربين والمعنى واحد ، فهنا يتداخلان ، ويوهم كل واحد منهما كثيرا من الناس أنه من أصل صاحبه ، وهو فى الحقيقة من أصل غيره ؛ وذلك كقولهم : شىء رخو ورخود (١). فهما - كما ترى - شديدا التداخل لفظا ، وكذلك هما معنى. وإنما تركيب (رخو) من رخ و، و تركيب (رخود) من رخ د ، وواو (رخود) زائده ، وهو فعول كعلود (٢) ، وعسود (٣) ، والفاء والعين من (رخو) و (رخود) متفتتان ، لكن لهما ما هما مختلفتان. فلو قال لك قائل : كيف تحقر (رخودا) على حذف الزيادة ، لقلت : رخيد ، بحذف الواو وإحدى الدالين. ولو قال لك : كيف تبنى من رخو مثل جعفر ، لقلت (رخوى) ومن (رخود) : رخدد ؛ أفلا ترى إلى ازدحام اللفظين مع تماس المعنيين ؛ وذلك أن الرخو الضعيف ، والرخود المثنى ، والتثنى عائد إلى معنى الضعف ، فلما كانا كذلك أوقعا الشك لمن ضعف نظره ، وقل من هذا الأمر ذات يده.

ومن ذلك قولهم : رجل ضييط ، وضييطار (٤). فقد ترى تشابه الحروف ، والمعنى

ص: ٤٢٤

- ١- الرخود اللين. وهو من الرجال : اللين العظام الرخوها.
- ٢- رجل علود : غليظ الرقبه.
- ٣- رجل عسود : قوى شديد.
- ٤- الضييط : العظيم الجنين ، والضييطار يقال لهذا ، ولثيم.

مع ذلك واحد ، فهو أشدّ لإلباسه . وإنما (ضباط) من تركيب (ض ي ط) ، وضيطار من تركيب (ض ط ر) . ومنه (قول جرير) :

تعدّون عقر النيب أفضل مجدكم

بنى ضوطرى! لولا الكمى المقنعا (١)

فضيّا يطاحتمل مثاله ثلاثه أوجه : أحدها أن يكون فعّالا كخيّاط وربّاط ، والآخر أن يكون فيعّالا كخيّتام وغيداق ، والثالث أن يكون فوعّالا- كتوراب . فإن قلت : إن فوعّالا- لم يأت صفه ، قيل اللفظ يحتمله وإن كانت اللغه تمنعه . ومن ذلك لوقه وألوقه ، وصوص وأصوص ، وينجوج وألنجوج ويلنجوج (٢) ، وضيّف وضيّفن فى قول أبى زيد . ومن ذلك حيّه وحوّاء ، فليس حوّاء من لفظ حيّه كعطّار من العطر ، وقطّان من القطن ، بل حيّه من لفظ (ح ي ي) من مضاعف الياء ، وحوّاء من تركيب (ح و ي) كشوّاء وطوّاء . ويدلّ على أن الحيّه من مضاعف الياء ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم فى الإضافة إلى حيّه بن بهدله : حيوىّ . فظهور الياء عينا فى حيوىّ قد علمنا منه كون العين ياء ، وإذا كانت العين ياء واللام معتلّه فالكلمه من مضاعف الياء البته ؛ ألا ترى أنه ليس فى كلامهم نحو حيوت . وهذا واضح . ولولا هذه الحكايه لوجب أن تكون الحيّه والحوّاء من لفظ واحد ؛ لضربين من القياس : أمّا أحدهما فلأن فعّالا فى المعاناه إنما يأتى من لفظ المعانى ؛

ص: ٤٢٥

١- البيت من الطويل ، وهو لجرير فى ديوانه ص ٩٠٧ ، وتخليص الشواهد ص ٤٣١ ، وجواهر الأدب ص ٣٩٤ ، وخزانه الأدب ٣ / ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٠ ، والدرر ٢ / ٢٤٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٦٩ ، وشرح المفصل ٢ / ٣٨ ، ٨ / ١٤٤ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٤٧٥ ، ولسان العرب (أما لا) وتاج العروس (لو) وللفرزدق فى الأزهيه ١٦٨ ، ولسان العرب (ضطر) ، وجرير أو للأشهب بن رميله فى شرح المفصل ٨ / ١٤٥ ، وبلا نسبه فى الأزهيه ص ١٧٠ ، والأشباة والنظائر ١ / ٢٤٠ ، والجنى الدانى ص ٦٠٦ ، وخزانه الأدب ١١ / ٢٤٥ ، ووصف المبانى ص ٢٩٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٦١٠ ، وشرح ابن عقيل ص ٦٠٠ ، وشرح عمده الحافظ ص ٣٢١ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٢ ، والصاحبي فى فقه اللغه ص ١٦٤ ، ١٨٢ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٧٤ ، وهمع الهوامع ١ / ١٤٨ . يقال للقوم إذا كانوا لا يغنون : بنو ضوطرى . وجرير يهجو بهذا الفرزدق وقومه . انظر اللسان (ضطر) .

٢- اللوقه والألوقه : طعام طيب يكون من الزبد والرطب . الصوص : البخيل . والأصوص : الناقه الكريمه الموثقه الخلق . ينجوج وألنجوج ويلجوج : هو عود طيب الريح يتبخر به .

نحو عَطَّار من العطر ، وعَصَّاب من العصب. وأمَّا الآخر فلأن ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه ياءان ؛ ألا ترى أن باب طويت وشويت أكثر من باب حيتت وعييت. وإذا كان الأمر كذلك علمت قوَّة السماع وغلبته للقياس ؛ ألا ترى أن سماعا واحدا غلب قياسين اثنين.

نعم وقد يعرض هذا التداخل في صنعه الشاعر فيرى أو يرى أنه قد جنَّس وليس في الحقيقة تجنيسا ، وذلك كقول القطامي :

* مستحقين فؤادا ما له فاد (١) *

فؤاد من لفظ (ف أد) وفاد من تركيب (ف دى) ، لكنهما لما تقاربا هذا التقارب دنوا من التجنيس. وعليه قول الحمصي :

* وتسويف العادات من السوافي (٢) *

فظاهر هذا يكاد لا يشكُّ أكثر الناس أنه مجنَّس ، وليس هو كذلك. وذلك أن تركيب (تسويف) من (س وف) وتركيب (السوافي) من (س ف ي) ، لكن لَمَّا وجد في كل واحد من الكلمتين سين وفاء وواو جرى في بادى السمع مجرى الجنس الواحد ؛ وعليه قال الطائي الكبير :

ص: ٤٢٦

١- صدره : * كنيه الحي من ذى الغيضة احتملوا* وهو من قصيدته التي مطلعها : ما اعتاد حب سليمى حين معتاد ولا تقضى بوافى دينها الطادى يقول فيها : ما للكواعب ودعن الحياه كما ودعنى واتخذن الشيب ميعادى ثم يقول : كنيه الحي ... ، ونيه الحي : بعده وتحوله عن منتجعه إلى آخر. يقول : ودعنى وبعدن عنى كبعده هذا الحي إذا احتملوا من ذى الغيضة ، وهو موضع ، ويقول : إنهم استحقبوا معهم واحتملوا أسيرا لا فداء له من الأسر ، يعنى نفسه وقع أسيرا لمن سلبت فؤاده من الحي.

٢- «العادات» كذا فى أ، ب ، ش. وفى ج : «العذاب» ، وفى رساله الغفران : «الظنون». و «السوافي» كذا فى أ، ج. وفى ش ، ب : «السواف». والسوافى جمع السافى ، وهو الريح التى تسفى التراب أو هو التراب نفسه ، ضربه مثلا- لما يبعث الأذى. والسواف : الهلاك ، وقد فسر بهذا فى رساله الغفران. (نجار).

ألحد حوى حيه الملحدين!

ولدن ثرى حال دون الثراء! (١)

فيمن رواه هكذا (حوى حيه الملحدين) أى قاتل المشركين ، وكذلك قال فى آخر البيت أيضا :

* ولدن ثرى حال دون الثراء*

فجاء به مجيء التجنيس ، وليس على الحقيقة تجنيسا صحيحا. وذلك أن التجنيس عندهم أن يتفق اللفظان ويختلف أو يتقارب المعنيان ؛ كالعقل ، والمعقل ، والعقله ، والعقله ومعقله. وعلى ذلك وضع أهل اللغة كتب الأجناس. وليس الثرى من لفظ الثراء على الحقيقة ؛ وذلك أن الثرى - وهو الندى - من تركيب (ث رى) لقولهم : التقى الثريان. وأمّا الثراء - لكثرة المال - فمن تركيب (ث ر و) ؛ لأنه من الثروه ؛ ومنه الثريا ؛ لأنها من الثروه لكثرة كواكبها مع صغر مرآتها ، فكأنها كثيره العدد بالإضافة إلى ضيق المحلّ. ومنه قولهم : ثرونا بنى فلان ، نثروهم ثروه ، إذا كنا أكثر منهم. فاللفظان - كما ترى - مختلفان ، فلا تجنيس إذا إلا للظاهر. وقد ذكرت هذا الموضع فى كتابى فى شرح المقصور والممدود عن ابن السكيت ، وأن الفراء تسمح فى ذكر مثل هذا على اختلاف أصوله ، وأن عذره فى ذلك تشابه اللفظين بعد القلب.

ومن ذلك قولهم : عدد طيس ، وطيسل. فالياء فى طيس أصل ، وتركيبه من (ط ي س) و [هى] فى طيسل زائده ، وهو من تركيب (ط س ل). ومثله الفيشه ، والفيشله : حالهما فى ذلك سواء. وذهب سيويوه فى (عسل) إلى زياده النون ، وأخذها من قوله :

عسلان الذئب أمسى قاربا

برد الليل عليه فنسل (٢)

ص: ٤٢٧

١- هذا فى مرثيه لخالد بن يزيد بن مزيد الشيبانى. وترى «ألحد» و «لذن» مرفوعين ، وهو ما فى الديوان. وفى أصول الخصائص : ألحدا ، ولذن بنصبهما. والوجه ما أثبتته. يقول : أیحوى لحد حيه الملحدين! يعجب من هذا. والملحدون : الكافرون ، وحيثهم : مهلكهم كما يهلك الحيه من لدغه. و «لذن ثرى» فاللذن الناعم ، وهو من إضافة الصفه للموصوف : أى أیحول الثرى - وهو هنا تراب القبر - دون الغنى والوفر الحاليين فيه بحلول المرثى. (نجار).

٢- البيت من الرمل ، وهو للبيد فى ديوانه ص ٢٠٠ ، ولسان العرب (عسل) ، وتاج العروس -

وذهب محمد بن حبيب في ذلك إلى أنه من لفظ (العنس) وأن اللام زائده ، وذهب بها مذهب زيادتها في ذلك ، وأولئك ، وعبدل وبابه. وقياس قول محمد بن حبيب هذا أن تكون اللام في فيشله وطيسل زائده. وما أراه إلا أضعف القولين ؛ لأن زياده النون ثانيه أكثر من زياده اللام في كل موضع ، فكيف بزياده النون غير ثانيه. وهو أكثر من أن أحصره لك.

فهذه طريق تداخل الثلاثي [بعضه في بعض. فأما تداخل الثلاثي] والرابعي لتشابههما في أكثر الحروف فكثير ؛ منه قولهم : سبط ، وسبطر. فهذان أصلان لا محاله ؛ ألا ترى أن أحدا لا يدعى زياده الراء. ومثله سواء دمث ، ودمثر ، وحبج ، وحبجر (١). وذهب أحمد بن يحيى في قوله :

* يرذ قلخا وهديرا زغدبا (٢) *

إلى أن الباء زائده ، وأخذه من زغد البعير يزغد زغدا في هديره. وقوله : إن الباء زائده كلام تمجّه الآذان ، وتضيق عن احتمال المعاذير. وأقوى ما يذهب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان مقتربان كسبسط وسبطر. وإن أراد ذلك أيضا فإنه قد تعجرف. ولكن قوله في أسكفه الباب : إنها من استكف الشيء أي انقبض أمر لا ينادى (٣). وليده ، روينا ذلك عنه. وروينا عنه أيضا أنه قال في (تنور) : إنه تفعل من النار. وروينا عنه أيضا أنه قال : الطيخ : الفساد [قال] : فهو من تواطخ القوم. وسنذكر ذلك في باب سقطات العلماء بإذن الله.

ص : ٤٢٨

١- الحبج : المنتفخ السمين. والحبجر أيضا : الغليظ.

٢- الرجز لرؤبه بن العجاج في لسان العرب (ددن) ، وتهذيب اللغة ٢ / ٢٤٩ ، وتاج العروس (بب) ، وليس في ديوانه ، وللعجاج في ملحق ديوانه ٢ / ٢٧٠ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ١٢٢ ، ولسان العرب (زغذب) ، (زغد). القلخ والزغذب : هدير البعير.
٣- أمر لا ينادى وليده : هذا مثل يضرب للشيء الشديد الذي ينادى فيه العظماء لا الصغار.

ولكن من الأصليين المتداخلين : الثلاثي والرباعي قولهم : زرم ، وازرأم ، وخضل ، واخضأل ، وأزهر ، وازهأز ، وضفد واضفأد ، وزلم القوم ، وازلأموا ، وزغب الفرخ ، وازلغب . ومنه قولهم : مبلع ، وبلعوم ، وحلق ، وحلقوم ، وشيء صلد ، وصلادم ، وسرطم ، وسرواط . وقالوا للأسد : هرماس ؛ وحدثنا أبو علي عن الأصمعي أنه قال في هرماس : إنه (من الهرس). وحدثنا أيضا أنهم يقولون :

لبن فمارص . وقالوا دلاص ، ودلامص ، ودمالص (١). وأنشد ابن الأعرابي :

فبات تشتوى والليل داج

ضماريط استها في غير نار (٢)

ومن هذا أيضا قولهم : بعير أشدق ، وشدقم .

وينبغي أن يكون جميع هذا من أصلين ثلاثي ، ورباعي . وهو قياس قول أبي عثمان ؛ ألا تراه قال في دلامص : إنه رباعي ، وافق أكثره حروف الثلاثي ؛ كسبط ، وسبطر ، ولؤلؤ ، ولآل . فلؤلؤ رباعي ، ولآل ثلاثي . وقياس مذهب الخليل بزيادة الميم في دلامص ، أن تكون الميم في هذا كله زائده ، وتكون على مذهب أبي عثمان أصلا ، وتكون الكلم التي اعتقت هذه الحروف عليها أصلين ، لا- أصلا واحدا . نعم ، وإذا جاز للخليل أن يدعى زيادة الميم حشوا - وهو موضع عزيز عليها - فزيادتها آخرا أقرب مأخذا ؛ لأنها لما تأخرت شابهت بتطرّفها أول الكلمة الذي هو معان لها ومظنه منها . فقياس قوله في دلامص : إنه فعال أن يقول في دمالص : فماعل ، وكذلك في قمارص ، وأن يقول في بلعوم ، وحلقوم : إنه فعلم ؛ لأن زيادة الميم آخرا أكثر منها أولا ؛ ألا ترى إلى تلقّيهم كل واحد من دلقم ، ودردم ، ودقعم ، وفسحم ، وزرقم ، وستهم ، ونحو ذلك بزيادة الميم في آخره . ولم نر أبا عثمان خالف في هذا خلافه في دلامص . وينبغي أن يكون ذلك لأن آخر الكلمة مشابه لأولها ، فكانت زيادة الميم فيه أمثل من زيادتها حشوا . فأما ازرأم ، واضفأد ، ونحو ذلك فلا تكون همزته إلا أصلا ، ولا تحملها على باب

ص : ٤٢٩

١- زرم وازرأم : انقطع . ضفد واضفأد : كان كثير اللحم ثقيلًا في حمق . زلم وازلأموا : أسرعوا . دلاص ودلامص ودمالص : أي براق .

٢- البيت من الوافر ، وهو للقضم بن مسلم البكائي في لسان العرب (ضرت) ، وورصف المباني ص ٣٠٥ .

شأمل ، وشمأل ؛ لقله ذلك. وكذلك لام ازلغب هي أخرى أن تكون أصلا.

ومن الأصليين الثلاثي والرباعي المتداخلين قولهم : قاع قرق ، وقرقر ، وقرقوس ، وقولهم : سلس ، وسلسل ، وقلق ، وقلقل. وذهب أبو إسحاق في نحو قلقل ، وصلصل ، وجرجر ، وقرقر ، إلى أنه فعمل ، وأن الكلمه لذلك ثلاثيه ، حتى كأن أبا إسحاق لم يسمع في هذه اللغه الفاشيه المنتشره بزغد ، وزغذب ، وسبط ، وسبطر ، ودمث ، ودمثر ، وإلى قول العجاج :

* ركبت أخشاه إذا ما أحبجا (١) *

هذا مع قولهم وتر حبجر ؛ للقوى الممتلي. نعم ، وذهب إلى مذهب شاذ غريب في أصل منقاد عجيب ؛ ألا ترى إلى كثرته في نحو زلز ، وزلزل ، ومن أمثالهم (توقرى يا زلز) فهذا قريب من قولهم : قد تزلزلت أقدامهم إذا قلقت فلم تثبت. ومنه قلق ، وقلقل ، وهوه ، وهوهاء ، وغوغاء ، وغوغاء ؛ لأنه مصروفا رباعي ، وغير مصروف ثلاثي. ومنه رجل أدرد ، وقالوا : عضّ على دردره ، ودردره (٢). ومنه صلّ ، وصلصل ، وعجّ ، وعججج. ومنه عين ثره وثرثاره.

وقالوا : تكمكم من الكمّه ، وحثحث ، وحثت ، ورققت ، ورققت ؛ قال الله تعالى : (فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ) [الشعراء : ٩٤] وهذا باب واسع جدًا ، ونظائره كثيره : فارتكب أبو إسحاق مركبا وعرا ، وسحب فيه عددا جمّا ، وفي هذا إقدام وتعجرف. ولو قال ذلك في حرف أو حرفين كما قال الخليل في دلامص ، بزيادة الميم ، لكان أسهل ؛ لأن هذا شيء إنما احتمل القول به في كلمه عنده شاذّه ، أو عزيره النظير. فأما الاقتحام بباب منقاد ، في مذهب متعاد ، ففيه ما قدّمناه ؛ ألا ترى أن تكرير الفاء لم يأت به ثبت إلا في مرمريس ، وحكى غير صاحب الكتاب أيضا مرمريت ، وليس بالبعيد أن تكون التاء بدلا من السين ، كما أبدلت منها في ستّ ، وفيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

ص : ٤٣٠

١- الرجز للعجاج في ديوانه ٢ / ٤٥ ، ولسان العرب (حبج) ، (خشى) ، وتهذيب اللغه ٤ / ١٦٣ ، ٧ / ٤٦١ ، وتاج العروس (حبج) ، وكتاب العين ٣ / ٨٦ .

٢- الذي في اللسان والقاموس الدرودر موضع في وسط البحر يجيش ماؤه ، لا تكاد تسلم السفينه منه الدرودر : منبت الأسنان.

يا قاتل الله بنى السعلات

عمرو بن يربوع شرار النات

غير أعفاء ولا أكيات (١)

فأبدل السين تاء.

فإن قلت : فإننا نجد للمرميت أصلا يحتازه إليه وهو المرم (٢) ، قيل : هذا هو الذى دعانا إلى أن قلنا : إنه قد يجوز أن تكون التاء فى مرميت بدلا من سين مرمىس. ولو لا- أن معنا مرتا لقلنا فيه : إن التاء بدل من السين البتة ، كما قلنا ذلك فى ست ، والناات ، وأكيات. فإن قال قائل منتصرا لأبى إسحاق : لا ينكر أن يأتى فى المعتل من الأمثلة ما لا يأتى فى الصحيح ؛ نحو سيد وميت ، وقضاه ودعاه ، وقيدوده ، وصيروره ، وكيونته ، وكذلك يجىء فى المضاعف ما لا يأتى فى غيره من تكرير الفاء. بل إذا كانوا قد كزروها فى مرميت ، ومرمىس ، ولم نر فى الصحيح فيعلا ولا فعلة فى جمع فاعل ، ولا فيعلولا مصدرا كان ما ذهب إليه أبو إسحاق من تكرير الفاء فى المضاعف أولى بالجواز ، وأجدد بالتقبيل ، فهو قول ، غير أن الأول أقوى ؛ ألا- ترى أن المضاعف (لا ينتهى) فى الاعتلال إلى غايه الياء والواو ، وأن ما أعل منه فى نحو ظلت ، ومست ، و (ظنت فى ظننت) ، وتقصيت ، وتقصيت ، وتقصيت من الفضه ، وتسريت من السيريه ، ليس شىء من إعلال ذلك ونحوه بواجب ، بل جميعه لو شئت لصححته ، وليس كذلك حديث الياء والواو والألف فى الاعتلال ، بل ذلك فيها فى عام أحوالها التى اعتلت فيها أمر واجب أو مستحسن فى حكم الواجب ، أعنى باب حارى ، وطائى وياجل ، وياءس ، وآيه فى قول سيويوه. فإن قلت فقد قرأ الأعمش بعذاب بيثس ، فإنما ذاك لأن الهمزه وإن لم تكن حرف عله فإنها معرّضه للعله ، وكثيره الانقلاب عن

ص : ٤٣١

١- الرجز لعلباء بن أرقم فى لسان العرب (نوت) ، (سين) ، (تا) ، ونوادى أبى زيد ص ١٠٤ ، وتاج العروس (كيت) ، (نوت) ، (عسل) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (أنس) ، (مرس) ، والإنصاف ١ / ١١٩ ، وجمهره اللغه ص ٨٤٢ ، والحيوان ١ / ١٨٧ ، ٦ / ١٦١ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ١٥٥ ، وسمط اللآلى ص ٧٠٣ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٢٢١ ، وشرح المفصل ١٠ / ٣٦ ، ٤١ ، والصاحبى فى فقه اللغه ص ١٠٩ ، والممتع فى التصريف ١ / ٣٨٩ ، ونوادى أبى زيد ص ١٤٧ ، والمخصص ٣ / ٢٦ ، ١٣ / ٢٨٣ ، وتاج العروس (سين).

٢- المرم : هو المكان لا نبت فيه.

حروف العله ، فأجريت (بيثس) عنده مجرى سيد ، وهين ، كما أجريت التجزئه مجرى التعزیه فى باب الحذف والتعويض ، وتابع أبو بكر البغداديين فى أن الحاء الثانيه فى حثت بدل من ثاء ، وأن أصله حثت. وكذلك قال فى نحو ثزه ، وثرثاره : إن الأصل فيها ثزّاره ، فأبدل من الراء الثانيه ثاء ، فقالوا : ثرثاره. وكذلك طرد هذا الطرد. وهذا وإن كان عندنا غلطا لإبدال الحرف مما ليس من مخرجه ، ولا مقاربا فى المخرج له فإنه شقّ آخر من القول. ولم يدع أبو بكر فيه تكرير الفاء ، وإنما هى عين أبدلت إلى لفظ الفاء ، فأما أن يدعى أنها فاء مكرره فلا.

فهذا طريق تراحم الرباعى مع الثلاثى. وهو كثير جدًا فاعرفه ، وتوقّ حمله عليه أو خلطه به ، ومز كل واحد منهما عن صاحبه ، وواله دونه ؛ فإن فيه إشكالا. وأنشدنى الشجرى لنفسه :

أناف على باقى الجمال ودققت

بأنوار عشب مخضئ عوازه

وأما تراحم الرباعى مع الخماسى فقليل. وسبب ذلك قلّه الأصلين جميعا ، فلمّا قلا قلّ ما يعرض من هذا الضرب فيهما ؛ إلا أن منه قولهم : ضبغطى ، وضبغطرى (١) ، وقوله أيضا :

* قد دردت والشيخ درديس (٢) *

ف (دردت) رباعى و (درديس) خماسى. ولا- أدفع أن يكون استكره نفسه على أن بنى من (درديس) فعلا فحذف خامسه ؛ كما أنه لو بنى من سفرجل فعلا عن ضروره لقال : سفرج.

ص: ٤٣٢

١- الضبغطى والضبغطرى : كلمه يفزع بها الصبيان.

٢- الرجز بلا- نسبه فى لسان العرب (دردب) ، (دردبس) ، وتاج العروس (درديس) ، والمخصص ١ / ٤٥. الدرديه : الخضوع والذل. والدرديس : الشيخ الكبير.

باب فى (المثلين) : كيف حالهما فى الأصلية والزايده

وإذا كان أحدهما زائدا فأيهما هو؟

اعلم أنه متى اجتمع معك فى الأسماء والأفعال حرف أصل ومعه حرفان مثلان لا غير فهما أصلان ، متّصلين كانا أو منفصلين . فالمتّصلان نحو الحفف ، والصدد ، والقصص ، وصببت ، وحللت ، وشددت ، وددن ، ويين . وأما المنفصلان فنحو دعد ، وتوت ، وطوط ، وقلق ، وسلس . وكذلك إن كان هناك زائد فالحال واحده ؛ نحو حمام ، وسمام ، وثالث ، وسالس ؛ رويانا عن الفراء قول الراجز :

ممكوره غرثى الوشاح السالس

تضحك عن ذى أشر غضارس (1)

وكذلك كوكب ، ودودح . وليس من ذلك دؤادم ؛ لأنه مهموز .

وكذلك إن كان هناك حرفان تسقطهما الصنعه جريا فى ذلك مجرى الحرف الواحد (كألف حمام وسمام ، وواو كوكب ودودح) وذلك ألدد ، ويلندد ؛ يوضح ذلك الاشتقاق فى ألدد ؛ لأنه هو الألد . وأما ألنجج فإنّ عدّه حروفه خمسّه ، وثالثه نون ساكنه ، فيجب أن يحكم بزيادتها فتبقى أربعة ؛ فلا يخلو حينئذ أن يكون مكرر اللام ؛ كباب قعدد وشريب ، أو مزيده فى أوّله الهمزه ؛ كأحمر ، وأصفر ، وإثمد . وزياده الهمزه أوّلا- أكثر من تكرير اللام آخرا . فعلى ذلك ينبغى أن يكون العمل . فتبقى الكلمه من تركيب (ل ج ج) ، (فمثلاها إذن أصلان) وكذلك يلنجج ؛ لأن الياء فى ذلك كالهمزه ؛ كما قدّمناه . فمثلا ألنجج ويلنجج أصلان كمثلى ألدد ويلندد .

فهذه أحكام المثلين إذا كان معهما أصل واحد فى أنهما أصلان لا محاله .

فأما إذا كان معك أصلان ومعهما حرفان مثلان فعلى أضرب : منها أن يكون هناك تكرير على تساوى حال الحرفين . فإذا كان كذلك كانت الكلمه كلها أصولا ،

ص : ٤٣٣

١- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (سلس) ، (عطمس) ، (غضرس) ، وديوان الأدب ٢ / ٥٨ . السالس : السلس اللين . غضارس : بارد عذب .

وذلك نحو قلقل ، وصعصع ، وقرقر ، فالكلمه إذا لذلك رباعيه. وكذلك إن اتفق الأوّل والثالث ، واختلف الثاني والرابع ؛ فالمثلان أيضا أصلان. وذلك نحو فرسخ وقرقل ، وزهزق ؛ وجرجم (١). وكذلك إن اتفق الثاني والرابع ؛ واختلف الأوّل والثالث ؛ نحو كربر (٢) ، وقسطاس ، وهزنبزان ، وشعلع ، فالمثلان أيضا أصلان.

وكلّ ذلك أصل رباعيّ. وكذلك إن اتفق الأوّل والرابع ، واختلف الثاني والثالث ؛ فالمثلان أصلان ، والكلمه أيضا من بنات الأربعة. وذلك نحو قربق ، وصعفصه (٣) [وسلعوس]. وكذلك إن اتفق الأوّل والثاني ، واختلف الثالث والرابع ، فالمثلان أصلان ، والكلمه أيضا رباعيه. وذلك نحو ديدبون ، وزيزفون (٤) : هما رباعيّان ؛ كباب ددن وكوكب فى الثلاثه. ومثالهما (فيعلول) كخيسفوج ، وعيضموز. فهذه حال الرباعيّ.

وكذلك أيضا إن حصل معك ثلاثه أحرف أصول ، ومعهما مثلان غير ملتقيين ، فهما أيضا أصلان ، وذلك كقولهم زبعبق ، وشمشليق ، وشفشليق.

فهذه هى الأصول التى يكون فيها المثلان أصليين. وما علمنا أنّ وراء ما حضرنا وأحضرناه منها مطلوباً فيتعب بالتماسه وتطلبه.

فأما متى يكون أحد المثليين زائدا فهو أن يكون معك حرفان أصلان من بعدهما حرفان مثلان ، فأحدهما زائد. وسنذكر أيهما هو الزائد عقيب الفراغ من تقسيم ذلك. وذلك كمهدد ، وسررد ، وجلبب ، وشمملل ، وصععر ، واسحنكك ، واقعنسس. وكذلك إن كان معك حرفان أصلان بينهما حرفان مثلان ، فأحد المثليين أيضا زائد. وذلك نحو سلّم ، وقلّف ، وكسّر ، وقطّع. وكذلك إن فصل بين المثليين المتأخرين عن الأصليين المتقدمين ، أو المتوسطين بينهما زائد ؛ فالحال واحده.

ص: ٤٣٤

١- يقال صعصع القوم : فرّقههم. فرسخ : هو نبات الرجله. قرقل : هو قميص للنساء. زهزق : أكثر من الضحك. وجرجم الشراب : شربه.

٢- فى القاموس واللسان أن ابن جنى ذكره ولم يفسره ، ويقول صاحب القاموس : «وعندى ، أنه تصحيف والصواب بالزاي آخره» وهو يريد الكربز وهو القثاء الكبار.

٣- قربق : هو دكان البقال. صعفصه : هو السكباج ، وهو لحم يطبخ بخل.

٤- الديدبون : اللهو. يقال ناقه زيزفون : سريعه.

وذلك نحو قردود ، وسحتيت ، وصهميم . وقرطاط ، وصفنات (١) ، (وعثوثل) ، (واعشوشب ، واخلولق).

فهذا حكم المثلين يجيئان مع الأصلين.

وكذلك إن جاء بعد الثلاثه الأصول ؛ وذلك نحو قفعدد ، وسبهلل ، وسبجلل ، وهرشَف ، وعربد ، وقسحب ، وقسقب ، وطرطب .

وكذلك إن التقى المثلان حشوا ؛ وذلك نحو علكد ، وهلقس ، ودببخس ، وشمخر ، وضمخر ، وهمقع ، وزملق ، وشعلع ، وهملع ، وعدبس ، وعجنس (٢).

وكذلك إن حجز بين المثلين زائد . وذلك نحو جلفيز ، وهلبسيس ، وخربصيص ، وخذقوق . فهذه الكلم كلها رباعيه الأصل ، وأحد مثليها زائد .

فأما همّرش فخماسي ، وميمه الأولى نون ، وأدغمت في الميم لما لم يخف هناك لبس ؛ ألا ترى أنه ليس في بنات الأربعة مثال (جعفر) فيلبس به همّرش .

ولو حقّرت (همّرشا) لقلت (هنيمر) فأظهرت نونها لحركتها . وكذلك لو استكرهت على تكسيها لقلت (هنامر) . ونظير إدغام هذه النون إذا لم يخافوا لبسا قولهم امحى ، واماز ، واماع . ولما لم يكن في الكلام (أفعل) علم أنّ هذا انفعال ؛ قال أبو الحسن : ولو أردت مثال انفعال من رأيت ولحزت لقلت : ارأى ، والحزّ .

فإن قلت : فما تقول في مثل عدور ، وسنور ، واعلوط ، واخروط ، وهبيخ ، وهبيغ ، وجبروه ، وسمعنه ، ونظرته ، وزونك ، فيمن أخذه من زاك يزوك - وعليه حملة أبو زيد لأنه صرّف فعله عقبيه معه - فإنّ هذا سؤال ساقط عنا ؛ وذلك أنا إنما كلامنا على ما أحد مثليه زائد ليذكر فيما بعد . فأما ما مثلاه جميعا زائدان فليس فيه كلام ولا توقّف في القطع (بزائديه معا) .

ص : ٤٣٥

١- قردود : هو ما ارتفع من الأرض وغلظ . صهميم : من معانيه السيد الشريف . قرطاط : هو كالبردعه يوضع تحت السرج . صفنات : هو الجسم الشديد .

٢- القفعدد : القصير . سبجلل : ضخم . قسحب : هو الضخم . قسقب : الضخم . طرطب : هو الثدى الضخم المسترخى . علكد : هو الغليظ الشديد العنق . هلقس : من معانيه الجوع الشديد شمخر : هو المتكبر . ضمخر : المتكبر أيضا . عجنس : هو الجمل الضخم .

فإن قيل : فهذا ؛ ولكن ما تقول في صمحمح ، ودمكمك ، وبابهما؟ قيل : هذا في جملة ما عقدناه ؛ ألا ترى أن معك في أول المثال الصاد ، والميم ، وهما لفظ أصلين ثم تكرر كل واحد من الثاني والثالث فصار عود الثاني ملحقا له بباب (فعل) وعود الثالث ملحقا له بباب (فعلل) فقد ثبت أن كل واحد من الحرفين الثاني والثالث قد عاد عليه نفس لفظه كما عاد على طاء (قطع) لفظها ، وعلى دال (قعدد) أيضا لفظها. فباب (فعلل) ونحوه أيضا ثلاثي ؛ كما أن كل واحد من (سلم) و (قطع) و (قعدد) و (شملل) ثلاثي. وهذا أيضا جواب من سأل عن مرميس ومرميت سؤاله عن صمحمح ، ودمكمك ؛ لأن هذين أولا كذنيك آخرا.

الآن قد أتينا على أحكام المثليين : متى يكونان أصليين ، ومتى يكون أحدهما زائدا ، بما لا تجده متقضي متحجرا في غير كلامنا هذا.

وهذا أوان القول على الزائد منهما إذا اتفق ذلك أيهما هو.

فمذهب الخليل في ذلك أن الأول منهما هو الزائد ؛ ومذهب يونس - وإياه كان يعتمد أبو بكر - أن الثاني منهما هو الزائد. وقد وجدنا لكل من القولين مذهباً ، واستوسعنا له بحمد الله مضطرباً. فجعل الخليل الطاء الأولى من قطع ونحوه كواو حوقل ، وياء بيطر ؛ وجعل يونس الثانيه منه كواو جهور ، ودهور (1). وجعل الخليل باء جلبب الأولى كواو جهور ، ودهور ؛ وجعل يونس الثانيه كياء سلقيت ، وجعبيت. وهذا قدر من الحجاج مختصر ، وليس بقاطع ، وإنما فيه الأناض بالنظير ، لا القطع باليقين. ولكن من أحسن ما يقال في ذلك ما كان أبو علي - رحمه الله - يحتج به لكون الثاني هو الزائد قولهم : اقعنسس ، واسحنكك ؛ قال : ووجه الدلالة من ذلك أن نون افعللل بابها إذا وقعت في ذوات الأربعة أن تكون بين أصليين ؛ نحو اخرنظم ، واقعنسس ملحق بذلك ؛ فيجب أن يحتذى به طريق ما ألحق بمثاله. فلتكن السين الأولى أصلا كما أن الطاء المقابلة لها من (اخرنظم) أصل. وإذا كانت السين الأولى من اقعنسس أصلا كانت الثانيه الزائده ، من غير ارتياب ولا شبهه. وهذا في معناه سديد حسن جار على أحكام

ص: ٤٣٦

١- جهور : اسم موضع. دهوره : قذفه في مهواه.

هذه الصنعة. ووجدت أنا أشياء في هذا المعنى يشهد بعضها لهذا المذهب ، وبعضها لهذا المذهب. فمما يشهد لقول يونس قول
الراجز :

بنى عقيل ماذه الخناق!

المال هدى ، والنساء طالق (١)

فالخناق جمع خنفيق ، وهى الداهية. ولن تخلو القاف المحذوفه أن تكون الأولى أو الثانية ؛ فيبعد أن تكون الأولى ؛ لأنه لو
حذفها لصار التقدير به فى الواحد إلى (خنفيق) ولو وصل إلى ذاك لوقعت الياء رابعة فيما عدته خمسه ، وهذا موضع يثبت فيه
حرف اللين بل يجتلب إليه تعويضا أو إشباعا. فكان يجب على هذا خناق. فلما لم يكن كذلك علمت أنه إنما حذف القاف
الثانية فبقى (خنفيق) فلما وقعت الياء خامسه حذفت فبقى (خنفق) فليل فى تكسيره خناق.

فإن قلت : ما أنكرت أن يكون حذف القاف الأولى فبقى (خنفيق) وكان قياس تكسيره خناق ؛ غير أنه اضطرر إلى حذف الياء ؛
كضرورته إلى حذفها فى قوله :

* والبكرات الفسج العظامسا (٢) *

قيل : الظاهر غير هذا ، وإنما العمل على الظاهر لا على المحتمل. فإذا صح أنه إنما حذف الثانية علمت أنها هى الزائدة دون
الأولى. ففى هذا بيان وتقويه لقول يونس.

ويقوى قوله أيضا أنهم لما ألحقوا الثلاثة بالأربعة فقالوا مهدد ، وجلب ، بدءوا باستعمال الأصليين ، وهما الميم ، والهاء ، والجيم
واللام ، فهذان أصلان لا محاله.

فكما تبعت الهاء الميم والهاء أصل كما أن الميم أصل ، فكذلك يجب أن تكون

ص: ٤٣٧

١- «والنساء طالق» ، كذا بإفراد الخبر ، وكأنه ذهب إلى أنه يريد : كل امرأه طالق. ولو قال : والنساء طالق ؛ لاستغنى عن هذا.
٢- الرجز لغيلان بن حريث الربعى فى شرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٨ ، والكتاب ٣ / ٤٤٥ ، والدرر ٦ / ٢٤٣ ، ولسان العرب
(ظبط) ، (فسج) (وع) ، (صرف) ، (حمم) ، (غنم) ، (دهده) ، (عدا) ، والمحتسب ١ / ٩٤ ، ٣٠٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٧ ،
وتاج العروس (فسج) ، والمخصص (٤ / ٤٧ ، ٧ / ٦١ ، ١٣٨). البكرات جمع البكره وهى الناقه الفتيه. والفسج : جمع فاسج وهى
الحائل السمينه. والعطامس : جمع العطيوموس ، وهى الناقه الحسناء ، والقياس العظاميس ؛ فحذف الياء. انظر اللسان (عطمس).

البدال الأولى أصلا لتتبع الهاء التي هي أصل. فكما لا يشك أن الهاء أصل تبع أصلا ، فكذلك ينبغي أن تكون الببدال الأولى أصلا تبعت أصلا ، من حيث تساوت أحوال الأصول الثلاثة ؛ وهي الفاء والعين واللام. فلما استوفيت الأصول الثلاثة المقابل بها من (جعفر) الأصول الأول الثلاثة وبقية هناك بقيه من الأصل الممثل - وهي اللام الثانيه التي هي الراء - استؤنفت لها لام ثانيه مكرره ، وهي الببدال الثانيه. نعم وإذا كانت اللام الثانيه من الرباعيّ مشابهه بتجاوزها الثلاثة للزائد كان الحرف المكرر الذي هو أحد حرفين أحدهما زائد لا محاله إذا وقع هناك هو الزائد لا محاله.

فهذا كله - كما ترى - شاهد بقوه قول يونس.

فأما ما يشهد للخليل فأشياء. منها ما جاء من نحو فعوعل ، وفعيعل ، وفعنل ، وفعاعل ، وفعاعيل ؛ نحو غدودن ، وخفيدد ، وعقنقل ، وزرارق ، وسخاخين (1).

وذلك أنك قد علمت أن هذه المثل التي تكررت فيها العينان إنما يتقدم على الثانيه منهما الزائد لا محاله ؛ أعني واو فعوعل ، وياء فعيعل ، ونون فعنل ، وألف فعاعل وفعاعيل. فكما أنهما لما اجتماعا في هذه المثل ما قبل الثانيه زائد لا محاله ، فكذلك ينبغي أن يكونا إذا التقيا غير مفصول بينهما في نحو فعّيل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، وما كان نحو ذلك : الزائده منهما أيضا هي الأولى ؛ لوقوعها موقع الزوائد مع التكرير فيهما لا محاله. فكما لا يشك في زياده ما قبل العين الثانيه في فعوعل ، وبابه ، فكذلك ينبغي ألا يشك في زياده ما قبل العين الثانيه مما التقت عيناه ؛ نحو فعل ، وفعل ، وبقية الباب. وهذا واضح.

فإن عكس عاكس هذا فقال : إن كان هذا شاهدا لقول الخليل عندك كان هو أيضا نفسه شاهدا لقول يونس عند غيرك. وذلك أن له أن يقول : قد رأينا العينين في بعض المثل إذا التقتا مفصوله إحداهما من الأخرى فإن ما بعد الأولى منهما زائد لا محاله ، ويورد هذه المثل عينها ؛ نحو عثوثل ، وخفيدد ، وعقنقل ، وبقية الباب ، فيقول لك : فكما أن ما بعد العين الأولى منها زائد لا محاله ، فليكن أيضا ما بعد العين الأولى في فعل ، وفعل ، وبقية الباب هو الزائد لا محاله.

ص : ٤٣٨

١- يقال شاب غدودن : ناعم. خفيدد : هو السريع. ماء سخاخين : حارّ.

فالجواب أنّ هذه الأحرف الزوائد فى فعوعل ، وفعيعل ، [وفعئل] وبقية الباب أشبه بالعين الأولى منها بالعين الآخرة ، وذلك لسكونها ، كما أن العينين إذا التقتا فالأولى منهما ساكنة لا- غير ؛ نحو فَعَل ، وفَعَل ، وفَعِيل وبقية الباب. ولا نعرف فى الكلام عينين التقتا والأولى منهما متحركة ؛ ألا ترى أنك لا تجد فى الكلام نحو فَعَل ، ولا فَعَل ، ولا فَعَل ولا شيئاً من هذا الضرب لم نذكره. فإذا كان كذلك علمت أن واو (فعوعل) لسكونها أشبه بعين (فَعَل) الأولى لسكونها أيضاً بعينها الثانية لحركتها ، فاعرف ذلك فرقا ظاهرا.

ومنها أن أهل الحجاز يقولون للصَوَّاع : الصَّيِّع ، فيما روينا عن الفراء ؛ وفى ذلك دلالة على ما نحن بسبيله. ووجه الاستدلال منه أنهم كرهوا التقاء الواوين - لا سيما فيما كثر استعماله - فأبدلوا الأولى من العينين ياء - كما قالوا فى أمّا : (أيما) ونحو ذلك - فصار تقديره : الصَّيِّع ، فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو للياء قبلها ، فقالوا (الصَّيِّع). فإبداهم العين الأولى من الصَوَّاع دليل على أنها هى الزائدة ؛ لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل.

فإن قلت : فقد قلبت العين الثانية أيضا فقلت (صَيِّع) فلسنا نراك إلا وقد أعلنت العينين جميعا ، فمن جعلك بأن تجعل الأولى هى الزائدة دون الآخرة ، وقد انقلبنا جميعا؟

قيل قلب الثانية لا- يستنكر ؛ لأنه كان عن وجوب (وذلك) لوقوع الياء ساكنة قبلها ، فهذا غير بعيد ولا معتذر منه ؛ لكن قلب الأولى - وليس هناك علة تضطرّ إلى إبدالها أكثر من الاستخفاف مجردا - هو المعتدّ المستنكر المعول عليه المحتجّ به ، فلذلك اعتمدها ، وأنشأنا الاحتجاج للخليل عنه ؛ إذ كان تلعبا بالحرف من غير قوه سبب ، ولا وجوب عله. فأما ما يقوى سببه ويتمكن حال الداعى إليه فلا عجب منه ، ولا عصمه للحرف - وإن كان أصليا - دونه. وإذا كان الحرف زائدا كان بالتلعب به قمنا.

واذكر قول الخليل وسيبويه فى باب مقول ومبيع ، و [أن] الزائد عندهما هو المحذوف ، أعنى واو مفعول ؛ من حيث كان الزائد أولى بالإعلال من الأصل.

فإن قلت : فما أنكرت أن يكونوا إنما أبدلوا العين الثانية فى صَوَّاع دون

الأولى ، فصار التقدير به إلى صوياغ ، ثم وقع التغيير فيما بعد؟

قيل : يمنع من ذلك أن العرب إذا غيرت كلمه عن صورته إلى أخرى اختارت أن تكون الثانيه مشابهه لأصول كلامهم ومعتاد أمثلتهم. وذلك أنك تحتاج إلى أن تنيب شيئا عن شيء ، فأولى أحوال الثاني بالصواب أن يشابه الأول. ومن مشابهته له أن يوافق أمثله القوم ، كما كان المناب عنه مثلا من مثلهم أيضا ؛ ألا ترى أن الخليل لما رتب أمر أجزاء العروض المزاحفه ، فأوقع للزحاف مثلا- مكان مثال عدل عن الأول المؤلف الوزن إلى آخر مثله في كونه مألوفا ، وهجر ما كان بقته صنعه الزحاف من الجزء المزاحف مما كان خارجا عن أمثله لغتهم ..

وذلك أنه لما طوى (١) (مس تف علن) فصار إلى (مس تعلن) ثناه إلى مثال معروف وهو (مفتعلن) لما كره (مستعلن) إذ كان غير مألوف ولا مستعمل. وكذلك لما ثرم (٢) (فعولن) فصار إلى (عول) وهو مثال غير معروف ، عدله إلى (فعل).

وكذلك لما خبل (٣) (مستفعلن) فصل إلى (متعلن) فاستنكر ما بقى منه ، جعل خالفه الجزء (فعلتن) ليكون ما صير إليه مثلا مألوفا ، كما كان ما انصرف عنه مثلا مألوفا.

ويؤكد ذلك عندك أن الزحاف إذا عرض في موضع فكان ما يبقى بعد إيقاعه مثلا معروفا لم يستبدل به غيره. وذلك كقبضه (٤) (مفاعيلن) إذا صار إلى (مفاعلن) ، وككفّه (٥) أيضا لما صار إلى (مفاعيل) فلما كان ما بقى عليه الجزء بعد زحافه مثلا غير مستنكر أقره على صورته ولم يتحشم تصوير مثال آخر [غيره] عوضا منه ، وإنما أخذ الخليل بهذا لأنه أحزم ، وبالصنعه أشبه.

فكذلك لما أريد التخفيف في صَوَاغٍ أبدل الحرف الأول فصار من (صيواغ) إلى لفظ (فيعال) كغيداق وخيتام. ولو أبدل الثاني لصار (صوياغ) إلى لفظ (فيعال) ،

ص: ٤٤٠

١- الطي من أضرب الزحاف. وهو حذف الساكن الرابع من التفعيله. وهو هنا الفاء.

٢- الثرم في (فعولن) : حذف فائه - ويسمى خرما - مع حذف نونه - ويسمى قبضا.

٣- الخبل في (مستفعلن) : حذف تائه بالخين ، مع حذف فائه بالطي.

٤- القبض : حذف الخامس الساكن ، وهو في (مفاعيلن) حذف الياء.

٥- الكف : سقوط السابع الساكن. وهو في (مفاعيلن) : حذف النون.

وفعال مثال مرفوض. فإن قلت (كان يصير من صويغ إلى لفظ فوعال) ، قيل قد ثبت أن عين هذه الكلمه واو ف- (صويغ) إذا لو صير إليه لكان (فعيالا) لا- محاله ، فلذلك قلنا : إنهم أبدلوا العين الأولى ياء ، ثم إنهم (أبدلوا لها) العين الثانيه ، وإذا كان المبدل هو الأول لزم أن يكون هو الزائد ؛ لأن حرمه الزائد أضعف من حرمه الأصل.

فهذا أيضا أحد ما يشهد بصحّه قول الخليل.

ومنها قولهم : صمحمح ، ودمككمك ؛ فالحاء الأولى هي الزائده ؛ وكذلك الكاف الأولى ؛ وذلك أنها فاصله بين العينين ، والعينان متى اجتمعتا في كلمه واحده مفصولا بينهما فلا يكون الحرف الفاصل بينهما إلا زائدا ؛ نحو عثوثل ، وعقنقل ، وسلالم ، وخفيفد. وقد ثبت أيضا بما قدّمناه [قبيل] أن العين الأولى هي الزائده.

فثبت إذا أن الميم والحاء الأوليين في (صمحمح) هما الزائدتان ، وأن الميم والحاء الآخرين هما الأصلان. فاعرف ذلك ؛ فإنه مما يحقّق مذهب الخليل.

ومنها أن التاء في (تفعيل) عوض من عين (فعيال) الأولى ، والتاء زائده فينبغي أن تكون عوضا من زائد أيضا ، من حيث كان الزائد بالزائد أشبه منه بالأصلي.

فالعين الأولى إذا من (قطّاع) هي الزائده ؛ لأن تاء تقطيع عوض منها ؛ كما أن هاء تفعله في المصدر عوض من ياء تفعيل ، وكتاهما زائده.

فليس واحد من المذهبيين إلا- وله داع إليه ، وحامل عليه. وهذا مما يستوقفك عن القطع على أحد المذهبيين إلا بعد تأمله ، وإنعام الفحص عنه. والتوفيق بالله عزوجل.

(يتقاربان فى التركيب بالتقديم والتأخير)

اعلم أن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعا أصليين ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه فهو القياس الذى لا يجوز غيره. وإن لم يمكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه ، ثم أريت أيهما الأصل ، وأيها الفرع. وسنذكر وجوه ذلك.

فمما تركيبه أصلا لا قلب فيهما قولهم : جذب ، وجذب ؛ ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه. وذلك أنهما جميعا يتصرفان تصرفا واحدا ؛ نحو جذب يجذب جذبا فهو جاذب ، والمفعول مجذوب ، وجذب يجذب جذبا فهو جابذ ، والمفعول مجبوذ.

فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلا لصاحبه فسد ذلك ؛ لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر. فإذا وقفت الحال بينهما ولم يؤثر بالمزىة أحدهما وجب أن يتوازا وأن يمثلا بصفحتيهما معا. وكذلك ما هذه سبيله.

فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرفا أصلا لصاحبه. وذلك كقولهم أنى الشىء يأنى ، وأن يئين. فأن مقلوب عن أنى.

والدليل على ذلك وجودك مصدر أنى يأنى وهو الإنى ، ولا تجد لأن مصدرا ؛ كذا قال الأصمعى. فأما الأين فليس من هذا فى شىء ، إنما الأين : الإعياء والتعب.

فلما عدم من (آن) المصدر الذى هو أصل للفعل ، علم أنه مقلوب عن أنى يأنى إنى ؛ قال الله تعالى (إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامِ غَيْرِ نَاطِرِينَ إِنَاءً) [الأحزاب : ٥٣] أى بلوغه وإدراكه. قال أبو على : ومنه سموا الإناء ؛ لأنه لا يستعمل إلا بعد بلوغه حظّه من خرزه أو صياغته أو نجارته أو نحو ذلك. غير أن أبا زيد قد حكى لأن مصدرا ، وهو الأين. فإن كان الأمر كذلك فهما إذا أصلا متساويان ، وليس أحدهما أصلا لصاحبه.

ومثل ذلك [فى القلب] قولهم (أيست من كذا) فهو مقلوب من (يئست) لأمرين ، ذكر أبو على أحدهما ؛ وهو ما ذهب إليه من أن (أيست) لا مصدر له ،

وإنما المصدر (ليئت) وهو اليأس واليأسه. قال فأما قولهم فى اسم الرجل (إياس) فليس مصدرا لآيست ، ولا هو أيضا من لفظه. وإنما هو مصدر (أست الرجل) أعوسه إياسا ، سمّوه به كما سمّوه عطاء تفاؤلا بالعطيّه. ومثل ذلك عندى تسميتهم إياه (عياضا) وإنما هو مصدر عضته أى أعطيته ؛ قال :

عاضها الله غلاما بعد ما

شابت الأصداع ، والضررس نقد (١)

عطف جمله من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل ، أعنى قوله : (والضررس نقد) أى ونقد الضررس. وأما الآخر فعندى أنه لو لم يكن مقلوبا لوجب إعلاله ، وأن يقول : است آس ، كهبت أهاب. فظهوره صحيحا يدلّ على أنه إنما صحّ لأنه مقلوب عما تصحّ عينه وهو (يئت) لتكون الصحّه دليلا- على ذلك المعنى ؛ كما كانت صحّه (عور) دليلا على أنه فى معنى ما لا بدّ من صحّته وهو (اعور).

فأما تسميتهم الرجل (أوسا) فإنه يحتمل أمرين ، أحدهما أن يكون مصدر (أسته) أى أعطيته ؛ كما سمّوه عطاء وعطيّه. والآخر أن يكون سمّوه به كما سمّوه ذئبا. فأما ما أنشدناه من قول الآخر :

لى كلّ يوم من ذؤاله

ضغث يزيد على إباله (٢)

فلا حشأ نك مشقصا

أوسا أويس من الهباله (٣)

ص: ٤٤٣

١- البيت من الرمل ، وهو للهدلى فى لسان العرب (نقد) ، وبلا نسبه فى المنطق ص ٤٩ ، والخصائص ٢ / ٧١ ، وشرح شواهد المغنى ص ٨٧٣ ، ولسان العرب (صدغ) ، ومغنى اللبيب ص ٤٨٥.

٢- ذؤاله : الذئب ، وقوله «ضغث يزيد على إباله» أى بليه على بليه ، وكان الذئب طمع فى ناقتة الهباله. فى اللسان (فى كل يوم).
٣- قول أسماء بن خارجة فى اللسان (أوس). يقال حشأه سهما : رماه به. والمشقص : سهم عريض النصل. وأويس : تصغير أوس ، وهو الذئب. وأوسا : هو موضع الشاهد ، خاطب بهذا الذئب ، وقيل : افترس له شاه فقال : لأضعنّ فى حشاك مشقصا عوضا يا أويس من غنيمتك التى غنمتها من غنمى. وقال ابن سيده : أوسا أى عوضا ، انظر اللسان (أوس).

ف- (أوسا) منه ينتصب على المصدر بفعل دلّ عليه قوله : (لأحشأنك) فكأنه قال (لأوسنك أوسا) كقول الله سبحانه (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ) [النمل : ٨٨] لأن مرورها يدلّ على صنع الله ، فكأنه قال : صنع الله ذلك صنعا ، وأضاف المصدر إلى فاعله ؛ كما لو ظهر الفعل الناصب لهذا المصدر لكان مسندا إلى اسم الله تعالى. وأمّا قوله (أويس) فنداء ، أراد : يا أويس ، يخاطب الذئب ، وهو اسم له مصغرا ، كما أنه اسم له مكبرا ؛ قال :

يا ليت شعري عنك - والأمر أمم -

ما فعل اليوم أويس في الغنم (١)

فأمّا ما يتعلق به (من) فإن شئت علّفته بنفس أوسا ؛ ولم يعتد بالنداء فاصلا لكثرتة في الكلام ، وكونه معترضا به للتسديد ، كما ذكرنا من هذا الطرز في باب الاعتراض في قوله :

يا عمر الخير جزيت الجنّه

فاكس بيتاتي وأمهنه

أو - يا أبا حفص - لأمضيّه (٢)

فاعترض بالنداء بين (أو) والفعل. وإن شئت علّفته بمحذوف يدلّ عليه (أوسا) فكأنه قال : أءوسك من الهباله ، أى أعطيك من (٣) الهباله. وإن شئت جعلت حرف الجرّ هذا وصفا لأوسا ، فعلّفته بمحذوف ، وضمّنته ضمير الموصوف.

ومن المقلوب قولهم امضحلّ ، وهو مقلوب عن امضحلّ ؛ ألا- ترى أن المصدر إنما هو على امضحلّ وهو الاضمحلال ؛ ولا يقولون : امضحلال. وكذلك قولهم : اكفهّر واكرهفّ ، الثانى مقلوب عن الأوّل ؛ لأن التصرف (على اكفهّر وقع) ، ومصدره الاكفهّار ، ولم يمرر بنا الاكرهفاف ؛ قال النابغه :

ص: ٤٤٤

- ١- الرجز لعمر و ذى الكلب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص ٥٧٥ ، ولسان العرب (لجب) ، (مرخ) ، (حشك) ، (رخم) ، (عمم) ، وتاج العروس (لجب) ، (مرخ) ، (جول) ، (رخم) ، (عمم) ، وللهذلى فى لسان العرب (أوس) ، وتاج العروس (أوس) ، وبلا نسبه فى جمهوره اللغه ص ٢٣٨ ، ومقاييس اللغه ١ / ١٥٧ ، والمخصص ٨ / ٦٦ ، وكتاب العين ٧ / ٣٣٠ .
- ٢- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (أوس) ، (خضل) ، ووصف المباني ص ٤٠٠ ، وشرح المفصل ١ / ٤٤ .
- ٣- من : هنا للتعويض. أى أعطيك عوضها.

وقد حكى بعضهم مكرهفّ. فإن ساواه في الاستعمال فهما - على ما نرى - أصلان.

ومن ذلك: هذا لحم شخم، وخشم، وفيه تشخيم، ولم أسمع تخشيم. فهذا يدلّ على أن (شخم أصل الخشم).

ومن ذلك قولهم: اطمأنّ. ذهب سيبويه فيه إلى أنه مقلوب، وأنّ أصله من طامن، وخالفه أبو عمر فرأى ضدّ ذلك. وحججه سيبويه فيه أنّ (طامن) غير ذى زياده، واطمأنّ ذو زياده، والزياده إذا لحقت الكلمه لحقها ضرب من الوهن لذلك، وذلك لأنّ مخالطتها شيء ليس من أصلها مزاحمه لها وتسويه في التزامه بينها وبينه، وهو [و] إن لم تبلغ الزياده على الأصول فحش الحذف منها، فإنه - على كل حال - على صدد من التوهين لها؛ إذ كان زياده عليها تحتاج إلى تحملها، كما يتحامل بحذف محذف منها. وإذا كان في الزياده طرف من الإعلال للأصل كان أن يكون القلب مع الزياده أولى. وذلك أن الكلمه إذا لحقها ضرب من الضعف أسرع إليها ضعف آخر؛ وذلك كحذفهم ياء حنيفه في الإضافه إليها لحذف تائها في قولهم حنيفي، ولما لم يكن في (حنيف) تاء تحذف فيحذف ياؤها جاء في الإضافه إليه على أصله، فقالوا: حنيفي.

فإن قال أبو عمر: جرى المصدر على اطمأنّ يدلّ على أنه هو الأصل، وذلك قولهم: الاطمئنان، قيل: قولهم (الطأمنه) بإزاء قولك: الاطمئنان، فمصدر بمصدر، وبقي على أبي عمر أنّ الزياده جرت في المصدر جريها في الفعل. والعلّه في الموضعين واحده. وكذلك الطمأنينه ذات زياده، فهي إلى الاعتلال أقرب. ولم يقنع أبا عمر أن يقول: إنما أصلان متقاودان كجذب وجذب، حتى مكّن خلافه لصاحب الكتاب بأن عكس الأمر عليه البته.

وذهب سيبويه في قولهم (أينق) مذهبين: أحدهما أن تكون عين أنوق قلبت

إلى ما قبل الفاء فصارت فى التقدير (أوتق) ثم أبدلت الواو ياء لأنها ؛ كما أعلت بالقلب كذلك أعلت أيضا بالإبدال على ما مضى ؛ والآخر أن تكون العين حذفت ثم عوّضت الياء منها قبل الفاء. فمثالها على هذا القول (أيفل) ، وعلى القول الأوّل (أعفل).

وذهب الفراء فى (الجاه) إلى أنه مقلوب من الوجه. وروينا عن الفراء أنه قال : سمعت أعرابيه من غطفان ، وزجرها ابنها ، فقلت لها : ردّى عليه ، فقالت : أخاف أن يجوهنى بأكثر من هذا. قال : وهو من الوجه ، أرادت : يواجهنى. وكان أبو على - رحمه الله - يرى أنّ الجاه مقلوب عن الوجه أيضا. قال : ولما أعلّوه بالقلب أعلّوه أيضا بتحريك عينه ونقله من فعل إلى فعل ، (يريد أنه) صار من وجه إلى جوه ، ثم حرّكت عينه فصار إلى جوه ، ثم أبدلت عينه لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار (جاه) كما ترى ، وحكى أبو زيد : قد وجه الرجل وجاهه عند السلطان ، وهو وجيه. وهذا يقوى القلب ؛ لأنهم لم يقولوا (جويه) ولا نحو ذلك.

ومن المقلوب (قسى) و (أشياء) فى قول الخليل.

وقوله :

* مروان مروان أخو اليوم اليمى *

فيه قولان : أحدهما أنه أراد : أخو اليوم السهل اليوم الصعب ، يقال يوم أيوم ، ويوم ، كأشعث وشعث ، وأخشن وخشن ، وأوجل ووجل ، فقلب فصار (يمو) فانقلبت العين لانكسار ما قبلها ، طرفا. والآخر أنه أراد : أخو اليوم اليوم ، كما يقال عند الشده والأمر العظيم : اليوم اليوم ، فقلب فصار (اليمو) ثم نقله من فعل إلى فعل ، كما أنشده أبو زيد من قوله :

علام قتل مسلم تعبدا

مذ سنه وخمسون عددا (1)

- يريد خمسون - فلما انكسر ما قبل الواو قلبت ياء فصار اليمى. هذان قولان فيه مقولان.

ص: ٤٤٤

١- الرجز بلا- نسبه فى لسان العرب (خمس) ، (يوم) والدرر ٦ / ٢٣٢ ، والمحتسب ١ / ٨٦ ، ونوادر أبى زيد ص ١٦٥ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٧ ، وتاج العروس (خمس).

ويجوز عندي فيه وجه ثالث لم يقل به. وهو أن يكون أصله على ما قيل في المذهب الثاني : أخو اليوم اليوم ، ثم قلب فصار (اليوم) ثم نقلت الضمه إلى الميم في حد قولك : هذا بكر ، فصارت اليمو ، فلما وقعت الواو طرفا بعد ضمه في الاسم أبدلوا من الضمه كسره ، ثم من الواو ياء ، فصارت اليمي ، كأحق وأدل.

فإن قيل : هلا لم تستكر الواو هنا بعد الضمه لما لم تكن الضمه لازمه؟

قيل : هذا وإن كان على ما ذكرته فإنهم قد أجروه في هذا النحو مجرى اللازم ؛ ألا تراهم يقولون على هذه اللغة : هذه هند ، ومررت بجمل ، فيتبعون الكسر الكسر والضم الضم ؛ كراهيه للخروج من كسره هاء هند إلى ضمه النون ، وإن كانت الضمه عارضه. وكذلك كرهوا مررت بجمل لثلا يصيروا في الأسماء إلى لفظ فعل. فكما أجروا النقل في هذين الموضعين مجرى اللازم فكذلك يجوز أن يجرى اليمو مجرى (أدلو وأحقو) فيغير كما غيرا ، فقيل (اليمي) حملا على الأدلى والأحقى. (فإن قيل : نحو زيد وعون لا- ينقل إلى عينه حركة لامه ، واليوم كعون ، قيل جاز ذلك ضروره لما يعقب من صلاح القافيه ، وأكثر ما فيه إجراء المعتل مجرى الصحيح لضروره الشعر).

ومن المقلوب بيت القطامي :

ما اعتاد حبّ سليمي حين معتاد

ولا تقضى بواقى دينها الطادى (١)

هو مقلوب عن الواطد ، وهو الفاعل من وطد يطر ، أى ثبت. فقلب عن (فاعل) إلى (عالف).

ومثله عندنا (الحادى) لأنه فاعل من وحد ، وأصله الواحد فنقل عن فاعل (إلى عالف) سواء ، فانقلبت الواو التى هى فى الأصل فاء ياء ؛ لانكسار ما قبلها فى الموضعين جميعا. وحكى الفراء : معى عشره فاحدهنّ لى ، أى اجعلهنّ أحد عشر ، فظاهر هذا يؤنس بأن (الحادى) فاعل. والوجه إن كان المروى صحيحا أن

ص: ٤٤٧

١- البيت من البسيط ، وهو للقطامى فى ديوانه ص ٧٨ ، ولسان العرب (طود) ، (وطد) ، (طدى) ، ومقاييس اللغة ٦ / ١٢١ ، ومجمل اللغة ٤ / ٥٣٥ ، وتهذيب اللغة ١٤ / ٣ ، وبلا نسبه فى المخصص ١٢ / ٧١ ، وتاج العروس (طدى) ، وكتاب العين ٧ / ٤٤٣.

يكون الفعل مقلوبا من وحدت إلى حدوت ، وذلك أنهم لما رأوا (الحادي) في ظاهر الأمر على صورته فاعل صار كأنه جار على (حدوت) جريان غاز على غزوت ؛ كما أنهم لما استمر استعمالهم (الملك) بتخفيف الهمزة صار كأن ملكا على فعل ، فلما صار اللفظ بهم إلى هذا بنى الشاعر على ظاهر أمره فاعلا منه ، فقال حين ماتت نساؤه بعضهن إثر بعض :

غدا مالک يرمى نسائي كأثما

نسائي لسهمي مالک غرضان (١)

يعني ملك الموت ؛ ألا تراه يقول بعد هذا :

فيا رب عمّر لي جهيمه أعصرا

فمالک موت بالقضاء دهاني (٢)

وهذا ضرب من تدرّيج اللغة. وقد تقدّم الباب الذي ذكرنا فيه طريقه في كلامهم فليضمم هذا إليه ؛ فإنه كثير جدّا.

ومثل قوله (فاحدهنّ) في أنه مقلوب من (وحد) قول الأعرابيّه : (أخاف أن يجوهني) (وهو) مقلوب من الوجه.

فأثما وزن (مالک) على الحقيقيه فليس فاعلا- لكنه (مافل) ألا- ترى أن أصل (ملك) ملائک : مفعول ، من تصريف ألكني إليها عمرک الله ، وأصله الثكني فخففت همزته ، فصار ألكني ، كما صار (ملائک) بعد التخفيف إلى ملك ، ووزن ملك (مفل).

ومن طريف المقلوب قولهم للقطعه الصعبه من الرمل (تیهوره) وهي عندنا (فيعوله) من تهوّر الجرف ، وانهار الرمل ونحوه. وقياسها أن تكون قبل تغييرها (هيووره) فقدّمت العين وياء (فيعول) إلى ما قبل الفاء ، فصارت (ويهوره) ثم أبدلت الواو التي هي عين مقدّمه قبل الياء تاء كتيقور (٣) ، فصارت (تیهوره) كما ترى. فوزنها على لفظها الآن (عيفوله). أنشدنا أبو علي :

ص: ٤٤٨

١- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه في لسان العرب (لأك) ، (ملك).

٢- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه في لسان العرب (لأك) ، (جهم) ، وتاج العروس (جهم).

٣- تيقور : هو الوقار. وأصله : ويقور.

- [ويروى : الطخاف العصائب] - فهذا قول ؛ وهو لأبى على رحمة الله.

ويجوز عندى أن تكون فى الأصل أيضا (تفعوله) كتعضوضه ، وتذنوبه ، فيكون أصلها على هذا (تهووره) فقَدِّمت العين على الفاء إلى أن صار وزنها (تفعوله) وآل اللفظ بها إلى (توهوره) فأبدلت الواو التى هى عين مقدّمه ياء ، كما أبدلت عين (أينق) لَمَّا قَدِّمت فى أحد مذهبي الكتاب ياء فنقلت من (أنوق) إلى (أونق) ومن (أونق) تقديرا إلى (أينق) لأنها كما أعلت بالقلب كذا أعلت بالإبدال فصارت أينقا. وكذلك صارت توهوره (إلى تيهوره).

وإن شئت جعلتها من الياء لا من الواو ؛ فقد حكى أبو الحسن عنهم : هار الجرف يهير. ولا تحمله على طاح يطيح وتاه يتيه فى قول الخليل ؛ لقله ذلك ، ولأنهم قد قالوا أيضا : تهير الجرف ؛ فى معنى تهوّر ، وحمله على (تفعل) أولى من حمله على (تفيعل) كتحيز. فإذا كانت (تهوره) من الياء على هذا القول فأصلها (تهيوره) ثم قَدِّمت العين التى هى الياء على الفاء فصارت تيهوره. وهذا القول إنما فيه التقديم من غير إبدال. وإنما قَدِّمنا القول الأوّل وإن كانت كلفه الصنعه فيه أكثر ؛ لأن كون عين هذه الكلمه واوا فى اللغه أكثر من كونها ياء.

ويجوز فيه عندى وجه ثالث ، وهو أن يكون فى الأصل (يفعوله) كيعسوب ويربوع ، فيكون أصلها (يهووره) ثم قَدِّمت العين إلى صدر الكلمه فصارت (ويهوره : عيفوله) ثم أبدلت الواو التى هى عين مقدّمه تاء على ما مضى فصارت (تيهوره).

ص : ٢٢٩

١- البيت من الطويل ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى لسان العرب (عصب) ، وتاج العروس (عصب) ، وهو لصخر الغى فى لسان العرب (طخف) ، وتاج العروس (طغف) ، وهو فى شرح أشعار الهذليين ص ٢٢٦ ، من قصيده تنسب لأبى ذؤيب ، ولصخر الغى ، ولأخى صخر الغى ، وفيه أن من يرويهما لأخى صخر الغى أكثر. الطخا فالعصائب : الطخا مقصور من الطخاء وهو السحاب المرتفع الرقيق ، والعصائب جمع عصابه وهو غيم أحمر تراه فى الأفق الغربى وفى اللسان الطخاف وهما بمعنى. والغادر : الوعل المسنّ.

ودعانا إلى اعتقاد القلب والتحرّيف في هذه الكلمة المعنى المتقاضيه هي. وذلك أن الرمل مما ينهار، ويتهور، ويهور، ويهير، ويتهير.

فإن كسرت هذه الكلمة أقررت تغييرها [عليها] كما أن (أينقا) لما كسرتها العرب أقرتها على تغييرها، فقالت: أيانق. فقياس هذا أن تقول في تكسير (تهوره) على كل قول وكل تقدير: تياهير. وكذلك المسموع عن العرب أيضا في تكسيرها.

والقلب في كلامهم كثير. وقد قدّمنا في أوّل هذا الباب أنه متى أمكن تناول الكلمة على ظاهرها لم يجز العدول عن ذلك بها، وإن دعت ضروره إلى القول بقلبها كان ذلك مضطرا إليه لا مختارا.

* * *

ص: ٤٥٠

باب فى الحرفين المتقارنين

يستعمل أحدهما مكان صاحبه

اعلم أن هذا الباب لاحق بما قبله وتال له. فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعا أصليين (كل واحد منهما قائم برأسه) لم يسغ العدول عن الحكم بذلك. فإن دلّ دالّ أو دعت ضروره إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلاله ، وصير إلى مقتضى الصنعه.

ومن ذلك سكر طبرزل ، وطبرزن : هما متساويان فى الاستعمال ، فلست بأن تجعل أحدهما أصلا لصاحبه أولى منك بحمله على ضده.

ومن ذلك قولهم : هتلت السماء ، وهنت : هما أصلان ؛ ألا تراهما متساويين فى التصرف ؛ يقولون : هنت السماء تهتن تهتانا ، وهنت تهتل تهتالا ، وهى سحائب هتن ، وهتل ؛ قال امرؤ القيس :

فسخت دموعى فى الرداء كأنها

كلّى من شعيب ذات سحّ وتهتان (١)

وقال العجاج :

عزّز منه وهو معطى الإسهال

ضرب السوارى متنه بالتهتال (٢)

ومن ذلك ما حكاه الأصمعى من قولهم : دهمج البعير يدهمج دهمجه ، ودهنج يدهنج دهنجه ، إذا قارب الخطو وأسرع ، وبعير دهامج ، ودهانج ؛ وأنشد للعجاج :

كأنّ رعن الآل منه فى الآل

بين الضحا وبين قيل القيال

إذا بدا دهانج ذو أعدال (٣)

ص: ٤٥١

١- البيت من الطويل ، وهو لامرؤ القيس فى ديوانه ص ٩٠ ، وكتاب العين ١ / ٢٤٥.

٢- الرجز للعجاج فى ديوانه ٢ / ٣١٨ - ٣١٩ ، ولسان العرب (ضنك) ، (هتل) ، وتهذيب اللغة ٦ / ٢٣٦ ، ١٠ / ٤١ ، وتاج

العروس (عزز)، (ضنك)، (هتل)، وبلا نسبه فى تهذيب اللغة ١ / ٨٣، ولسان العرب (عزز).
٣- الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٢ / ٣٢٠، ولسان العرب (دهنج)، (قيل)، وأمالى القالى ٢ / ٩١، وسر صناعه الإعراب ٢ /
٤٤١، وسمط اللآلى ص ٧٢٨، وتاج العروس (دهنج)، (أول)، وبلا نسبه فى جمهره اللغة ص ١١٣٦، ١٢١١، وتهذيب اللغة ٦
/ ٥١١، وكتاب العين ٤ / ١١٦، ومقاييس اللغة ١ / ٦١.

وأنشد أيضا :

وعير لها من بنات الكدّاد

يدهنج بالوطب والمزود (١)

فأما قولهم : ما قام زيد بل عمرو ، وبن عمرو فالنون بدل من اللام ؛ ألا ترى إلى كثره استعمال (بل) وقله استعمال (بن) والحكم على الأكثر لا على الأقل.

هذا هو الظاهر من أمره. ولست مع هذا أدفع أن يكون (بن) لغه قائمه برأسها.

وكذلك قولهم : رجل (خامل) و (خامن) النون فيه بدل من اللام ؛ ألا ترى أنه أكثر ، وأن الفعل عليه تصرّف ، وذلك قولهم : خمل يخمل خمولا. وكذلك قولهم : قام زيد فم عمرو ، الفاء بدل من الثاء في ثم ؛ ألا ترى أنه أكثر استعمالا.

فأما قولهم (في الأثافي : الأثافي) فقد ذكرناه في كتابنا «في سرّ الصنّاعة» وقال الأصمعيّ : بنات مخر وبنات بخر : سحائب يأتين قبل الصيف (بيض) منتصبات في السماء ، قال طرفه :

كبنات المخر يمأدن إذا

أبنت الصيف عساليح الخضر (٢)

قال أبو علي رحمه الله : كان أبو بكر يشتقّ هذه الأسماء من البخار ، فالميم على هذا في (مخر) بدل من الباء في (بخر) لما ذكر أبو بكر. وليس ببعيد عندي أن تكون الميم أصلا في هذا أيضا ؛ وذلك لقول الله سبحانه : (وَتَرَى الْفُلُكَ فِيهِ مَؤَاخِرَ) [فاطر : ١٢] أي ذاهبه (وجائيه) ، وهذا أمر قد يشاركها فيه السحائب ؛ ألا ترى إلى قول الهذليّ :

ص : ٤٥٢

١- البيت من المتقارب ، وهو للفرزدق في ديوانه ١ / ١٧٥ ، ولسان العرب (دهنج) ، والتنبية والإيضاح ١ / ٢٠٦ ، ٢ / ١٥ ، وتاج العروس (دهمج) ، (كدد) وبلا نسبه في لسان العرب (دهمج) ، (كدد) ، والمخصص ١٣ / ٢٨٤.

٢- البيت من الرمل ، وهو لطفه في ديوانه ص ٥٣ ، ولسان العرب (عسلج) ، (خضر) ، (مخر) ، (حبط) ، وتهذيب اللغة ٣ / ٣١٢ ، ٤ / ٣٩٦ ، ٥ / ٤٠ ، ٧ / ١٠٠ ، وكتاب العين ٢ / ٣١٥ ، وتاج العروس (خضر).

شربن بماء البحر ثم ترفعت

متى لجاج خضر لهن نثيج (١)

فهذا يدل على مخالطة السحائب عندهم البحر وتركضها فيه ، وتصرفها على صفحه مائه. وعلى كل حال فقول أبي بكر أظهر.

ومن ذلك قولهم : باهله بن أعصر ، ويعصر ؛ فالياء فى (يعصر) بدل من الهمزة فى (أعصر) يشهد بذلك ما ورد به الخبر من أنه إنما سمى بذلك لقوله :

أبنى إن أباك غير لونه

كّر اللبالي واختلاف الأعصر (٢)

يريد جمع عصر. وهذا واضح.

فأما قولهم : إناء قربان ، وكربان إذا دنا أن يمتلى فينبغى أن يكونا أصليين ؛ لأنك تجد لكل واحده منهما متصرفًا ، أى قارب أن يمتلى ، وكرب أن يمتلى ، إلا أنهم قد قالوا : جمجمه قبرى (٣) ، ولم نسمعهم قالوا (كبرى). فإن غلبت القاف على الكاف من هنا فقياس ما.

وقال الأصمعى : يقال : جعشوش ، وجعسوس (٤) ، وكل ذلك إلى قماء وقله وصغر ، ويقال : هم من جعاسيس الناس ، ولا يقال بالشين فى هذا. فضيق الشين مع سعه السين يؤذن بأن الشين بدل من السين. نعم ، والاشتقاق يعضد كون

ص: ٤٥٣

١- البيت من الطويل ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى الأزهيه ص ٢٠١ ، والأشباه والنظائر ٤ / ٢٨٧ ، وجواهر الأدب ص ٩٩ ، وخزانه الأدب ٧ / ٩٧ - ٩٩ ، والدرر ٤ / ١٧٩ ، وسرّ صناعه الإعراب ص ١٣٥ ، ٤٢٤ ، وشرح أشعار الهذليين ١ / ١٢٩ ، وشرح شواهد المغنى ص ٢١٨ ، ولسان العرب (شرب) ، (مخر) ، (متى) ، والمحتسب ٢ / ١١٤ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٢٤٩ ، وبلا نسبه فى أدب الكاتب ص ٥١٥ ، والأزهيه ص ٢٨٤ ، وأوضح المسالك ٣ / ٦ ، والجنى الدانى ص ٤٣ ، ٥٠٥ ، وجواهر الأدب ص ٤٧ ، ٣٧٨ ، ورفض المبانى ص ١٥١ ، وشرح الأشمونى ص ٢٨٤ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٢ ، وشرح عمده الحافظ ص ٢٦٨ ، وشرح قطر الندى ص ٢٥٠ ، والصاحبى فى فقه اللغه ص ١٧٥ ، ومغنى اللبيب ص ١٠٥ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٤.

٢- البيت من الكامل ، وهو لباهله بن أعصر فى لسان العرب (عصر) ، وتاج العروس (عصر) ، ولمنبه بن سعد بن قيس عيلان فى أساس البلاغه (عصر) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (بير) ، والمخصص ٦ / ٣٣.

٣- جمجمه قبرى : هى قدح من خشب يشرب فيه ، وهى أيضا ضرب من المكاييل.

٤- جعشوش وجعسوس : هو القصير اللثيم.

السين - غير معجمه - هي الأصل ، وكأنه اشتق من (الجعس) صفه على (فعلول) وذلك أنه شبه الساقط المهين من الرجال بالخرء ؛ لذلك وتنته.

ونحو من ذلك في البدل قولهم : فسطاق وفسطاق ، وفسّاط ، وبكسر الفاء أيضا ، فذلك ست لغات. فإذا صاروا إلى الجمع قالوا (فساطيط وفساسيط) (ولا يقولون) (فساتيط) بالتاء. فهذا يدلّ أن التاء في (فسطاق) إنما هي بدل من طاء (فسطاق) أو من سين (فسّاط) فإن قلت هلا اعترمت أن تكون التاء في (فسطاق) بدلا من طاء (فسطاق) لأن التاء أشبه بالطاء منها بالسين؟ قيل بإزاء ذلك أيضا : إنك إذا حكمت بأنها بدل من سين (فسّاط) ففيه شيئا جيّداً : أحدهما تغيير للثاني من المثليين ، وهو أقيس من تغيير الأوّل من المثليين ، لأن الاستكراه في الثاني يكون لا- في الأوّل ؛ والآخر أن السينين في (فسّاط) ملتقيتان ، والطاءين في (فسطاق) منفصلتان بالألف بينهما ، واستثقال المثليين ملتقيين أخرى من استثقالهما مفترقين ، [وأیضا فإن السين والطاء جميعا مهموسان ، والطاء مجهوره].

فعلى هذا الاعتبار ينبغي أن يتلقّى ما يرد من حديث الإبدال إن كان هناك إبدال ، أو اعتقاد أصلية الحرفين إن كانا أصلين. وعلى ما ذكرناه في الباب الذي قبل هذا ينبغي أن تعتبر الكلمتان في التقديم والتأخير ؛ نحو اضمحلّ وامضحلّ ، وطأمن واطمأنّ. والأمر واسع. وفيما أوردناه من مقاييسه كاف ياذن الله.

ونحن نعتقد إن أصبنا فسحه أن نشرح كتاب يعقوب بن السكّيت في القلب والإبدال ؛ فإن معرفه هذه الحال فيه (أمثل من معرفه عشره أمثال لغته ، وذلك أن مسأله واحده من القياس) ، أنبل وأنبه من كتاب لغه عند عيون الناس. قال لى أبو على رحمه الله (بحلب) سنه ستّ وأربعين : أخطئ في خمسين مسأله في اللغه ولا أخطئ في واحده من القياس. ومن الله المعونه وعليه الاعتماد.

لا بالإقدام والتعجرف

أما ما طريقه الإقدام من غير صنعه فنحو ما قدّمناه آنفا من قولهم : ما أطيبه وأيطبه ، وأشياء في قول الخليل و (قسي) وقوله (أخو اليوم اليمى). فهذا ونحوه طريقه طريق الاتساع في اللغة من غير تأت ولا صنعه. ومثله موقوف على السماع ، وليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس.

فأما ما يتأتى له ويتطرق إليه بالملاينه والإكثاب ، من غير كد ولا اغتصاب ، فهو ما (عليه عقد هذا الباب). وذلك كأن يقول لك قائل : كيف تحيل لفظ (وأيت إلى لفظ أويت) فطريقه أن تبني من (وأيت) فوعلا ، فيصير بك التقدير فيه إلى (ووأى) فتقلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيصير (ووأى) ثم تقلب الواو الأولى همزه ؛ لاجتماع الواوين في أول الكلمه فيصير (أوأى) ثم تخفف الهمزه فتحذفها ، وتلقى حركتها على الواو قبلها ، فيصير (أوا) اسما كان أو فعلا. فقد رأيت كيف استحال لفظ (ووأى) إلى لفظ (أوا) من غير تعجرف ولا تهكم على الحروف.

وكذلك لو بنيت مثل فوعال لصرت إلى (ووأى) ثم إلى (أوآى) ثم (أوآء) ثم تخفف فيصير إلى (أواء) فيشبه حينئذ لفظ (آءه) [\(١\)](#) أو أويت. أو لفظ قوله :

* فأو لذكراها إذا ما ذكرتها*

وقد فعلت العرب ذلك ؛ منه قولهم : (أوار النار) وهو وهجها ولفحها ، ذهب فيه الكسائي مذهبا حسنا - وكان هذا الرجل كثيرا في السداد والثقة عند أصحابنا - قال : هو (فعال) من وأرت الإره [\(٢\)](#) أى احتفرتها لإضرار النار فيها. وأصلها (وآر) ثم خففت الهمزه فأبدلت في اللفظ [واوا] فصارت (ووار) فلما التقت في أول

ص : ٤٥٥

١- الآء شجره عندهم وأصلها : أوأه بالتحريك.

٢- الإره : موقد النار.

الكلمه الواوان وأجرى غير اللازم مجرى اللازم أبدلت الأولى همزه فصارت (أوار) أفلا ترى إلى استحاله لفظ (وَأر) إلى لفظ (أور) بالصنعه.

وقال أبو زيد فى تخفيف همزتى (افعولت) من (وأيت) جميعا : (أويت) وقد أوضح هذا أبو زيد وكيف صنعه (1) ، وتلاه بعده أبو عثمان فى تصريفه. وأجاز أبو عثمان أيضا فيها (وويت) [قال] لأن تيه الهمزه فاصله بين الواوين. فقياس هذا أن تصحح واوى (ووار) عند التخفيف ؛ لتقدير ك فيه تيه التحقيق ؛ وعليه قال الخليل فى تخفيف (فعل) من وأيت (أوى) ؛ أفلا تراه كيف أحالته الصنعه من لفظ إلى لفظ. وكذلك لو بنيت من (أول) مثال (فعل) لوجب أن تقول (أول) : فتصير ك الصنعه من لفظ (وول) إلى لفظ (أول).

ومن ذلك قول العرب : (تسرّيت) من لفظ (س ر ر) ، وقد أحالته الصنعه إلى لفظ (س ر ي). ومثله (قَصِيَّتْ أظفارى) هو من لفظ (ق ص ص) ، وقد آل بالصنعه إلى لفظ (ق ص ي). وكذلك قوله :

* تقضى البازى إذا البازى كسر (٢) *

هو فى الأصل من تركيب (ق ض ض) ، ثم أحاله ما عرض من استثقال تكريره إلى لفظ (ق ض ي). وكذلك قولهم : تلّعت - من اللعاعه - أى خرجت أطلبها - وهى نبت - أصلها (ل ع ع) ، ثم صارت بالصنعه إلى لفظ (ل ع ي) ؛ قال :

ص : ٤٥٦

١- وذلك أن افعولت من وأيت : ايا وأيت. ثم تنقل حركة الهمزه الأولى على ما قبلها وتحذف ، وترد الياء إلى الواو الأصلية وتحذف همزه الوصل فتصير إلى ووأيت ، ثم تنقل حركة الهمزه وتحذفها فتصير إلى وويت ، ثم تبدل الواو الأولى همزه كما فى أوصل فتصير إلى أويت. انظر شرح الأشمونى على الألفية عند قول ابن مالك : وهمزا أول الواوين ، فى باب الإبدال.

٢- الرجز للعجاج فى ديوانه ١ / ٤٢ ، ٤٣ ، ولسان العرب (ضبر) ، (ظفر) ، (عمر) ، وأدب الكاتب ص ٤٨٧ ، والأشباه والنظائر ١ / ٤٨ ، وإصلاح المنطق ص ٣٠٢ ، والدرر ٦ / ٢٠ ، وشرح المفصل ١٠ / ٢٥ ، والممتع فى التصريف ١ / ٣٧٤ ، والتنبيه والإيضاح ٢ / ١٥٨ ، وتاج العروس (ضبر) ، (ظفر) ، (عمر) ، (كدر) ، (كسر) (قضى) ، (بوع) ، (قضى) ، وديوان الأدب ٢ / ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٥٨ / ٤ ، ١٣٢ ، وتهذيب اللغة ٣ / ٢٩ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٨٧٩ ، والمقرب ٢ / ١٧١ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٧.

وأشبه هذا كثير.

والقياس من بعد أنه متى ورد عليك لفظ أن تتناوله على ظاهره ، ولا تدعى فيه قلبا ولا تحريفا ، إلا أن تضح سبيل ، أو يقتاد دليل.

ومن طريف هذا الباب قولك في النسب إلى (محيّا) : (محوي) وذلك أنك حذفت الألف ؛ لأنها خامسه ، فبقى محي كقصي ، فحذفت للإضافه ما حذف من قصي ، وهي الياء الأولى التي هي عين (محيّا) الأولى ، فبقى (محي) فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (محا) كهدي. فلما أضفت إليها قلبت الألف واوا ، فقلت (محوي) كقولك في هدي : هدوي. فمثال محوي في اللفظ (مفعي) واللام على ما تقدّم محذوفه. ثم إنك من بعد لو بنيت من (ضرب) - على قول من أجاز الحذف في الصحيح لضرب من الصنعه - مثل قولك (محوي) لقلت (مضري) فحذفت الباء من (ضرب) كما حذفت لام (محيّا). أفلا تراك كيف أحلت بالصنعه لفظ (ضرب) إلى لفظ (مضرب) فصار (مضري) كأنه منسوب إلى (مضرب).

وكذلك لو بنيت مثل قولهم في النسب إلى تحيّه : (تحوي) من نرف أو نشف أو نحو ذلك لقلت : تنفي. وذلك أن (تحيّه) تفعله ، وأصلها (تحيه) كالتسويه والتجزئه ، فلما نسبت إليها حذفنا أشباه حرفيها بالزائد وهو العين ، أعني الياء الأولى ، فكما تقول في (عصيه وقصيه) عصوي وقصوي ، قلت أيضا في تحيّه (تحوي) فوزن لفظ (تحوي) الآن (تفلي) ؛ فإذا أردت مثل ذلك من (نرف) و (نشف) قلت (تنفي) ومثالها (تفلي) ؛ إلا أنه مع هذا خرج إلى لفظ الإضافه إلى

ص: ٤٥٧

١- البيت من البسيط ، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٣٨٧ ، ولسان العرب (رجج) ، (سحط) ، (لجع) ، والتنبيه والإيضاح ٢٠٦ / ١ ، وجمهره اللغه ص ١٥٧ ، ٥٣١ ، ومقاييس اللغه ٢ / ٣٨٥ ، والمخصص ١٠ / ١٨٧ ، وتاج العروس (رجج) ، (حوذ) ، (سحط) ، (لجع) ، (خنطل) ، وأمالي القالي ١ / ٢٥٧ ، ولجران العواد في ديوانه ص ٨٥. الحوذان : نبت ، يشحطها : يذبحها. الرجرج : اللعاب. خناطيل : قطع متفرقه. يصف بقره أكل السبع ولدها ، فهي تغص بما لا يغص به من اللعاع الأخضر حتى ليكاد يذبحها ، وهي تغص أيضا باللعاب الذي يتقطع خناطيل حزنا على ولدها.

تنوفه إذا قلت (تنفّى) كقول العرب فى الإضافة إلى (شنوءه) : شنئى. أفلا ترى إلى الصنعه كيف تحيل لفظا إلى لفظ ، وأصلا إلى أصل.

وهذا ونحوه إنما الغرض فىه الرياضه به ، وتدرّب الفكر بتجشّمه ، وإصلاح الطبع لما يعرض فى معناه وعلى سمته. فأما لأن يستعمل فى الكلام (مضرى) من (ضرب) ، و (تنفّى) من (نزف) فلا. ولو كان لا يخاض فى علم من العلوم إلا بما لا بدّ له من وقوع مسائله معيّنه محصله لم يتمّ علم على وجه ، ولبقى مبهوتا بلا- لحظ ، ومخشوبا بلا صنعه ؛ ألا ترى إلى كثره مسائل الفقه والفرائض والحساب والهندسه وغير ذلك من المركّبات المستصعبات ، (وذلك) إنما يمرّ فى الفرط منها (1) الجزء النادر الفرد ، وإنما الانتفاع بها من قبل ما تقنيه النفس من الارتياض بمعاناتها.

ص: ٤٥٨

١- أى فى الحين. ويقال : إنما ألقى فلانا فى الفرط إذا كنت تلقاه بعد أيام. وتقول أيضا : ألقاه فى الفرط بعد الفرط أى فى الحين بعد الحين.

فى الحروف والحركات والسكون

غرضنا من هذا الباب ليس ما جاء به الناس فى كتبهم ؛ نحو وجدت فى الحزن ، ووجدت الضالّه ، ووجدت فى الغضب ، ووجدت أى علمت ؛ كقولك : وجدت الله غالبا ، ولا كما جاء عنهم من نحو (الصدى) : الطائر يخرج من رأس المقتول إذا لم يدرك بتأره ، و (الصدى) : العطش ، و (الصدى) : ما يعارض الصوت فى الأوعيه الخاليه ، و (الصدى) من قولهم : فلان صدى مال ؛ أى حسن الرعيه له ، والقيام عليه . ولا (هل) بمعنى الاستفهام ، وبمعنى قد ، و (أم) للاستفهام وبمعنى بل ، ونحو ذلك ؛ فإن هذا الضرب من الكلام - وإن كان أحد الأقسام الثلاثه عندنا التى أولها اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، (ويليه) اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين - كثير فى كتب العلماء ، وقد تناهت أقوالهم ، وأحاطت بحقيقته أغراضهم . وإنما غرضنا هنا ما وراءه من القول على هذا النحو فى الحروف ، والحركات ، والسكون ، المصوغه فى أنفس الكلم من ذلك الحروف .

قد يتفق (لفظ الحروف ويختلف معناها) وذلك نحو قولهم : درع دلاص ، وأدرع دلاص ، وناقه هجان ، ونوق هجان (١). فالألف فى دلاص فى الواحد بمنزله الألف فى ناقه كزاز ، وامرأه ضناك ، و (الألف فى دلاص) فى الجمع بمنزله ألف ظراف ، وشراف . وذلك لأن العرب كسرت فعلا على فعال ، كما كسرت فعلا على فعال ؛ نحو كريم ، وكرام ، ولثيم ولثام . وعذرها فى ذلك أن فعلا أخت فعال ، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثى الأصل ، وثالثه حرف لين ، وقد اعتقبا أيضا على المعنى الواحد ، نحو كليب و كلاب ، وعبيد وعباد ، وطسيس وطساس ؛ قال الشاعر :

* قرع يد اللعابه الطسيسا (٢) *

ص : ٤٥٩

١- هجان : أى بيضاء كريمه .

٢- الرجز لرؤبه فى ديوانه ص ٧١ ، ولسان العرب (طسس) ، وجمهره اللغه ص ١٣٣ . - قرع يد اللعابه الطسيسا : أى أن النوم يميل الرءوس ويلعب بها ، كما يلعب اللاعب بالطسيس .

فلَمَّا كانا كذلك - وإنما بينهما اختلاف حرف اللين لا غير ، ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الألف ، وأنها أقرب إلى الياء منها إلى الواو - كسّر أحدهما على ما كسّر عليه صاحبه ، فقليل : درع دلاص ، وأدرع دلاص ، كما قيل : ظريف وظراف ، وشريف وشراف .

ومثل ذلك قولهم في تكسير عذافر ، وجوالق : عذافر ، وجوالق ، وفي تكسير قناقن : قناقن ، وهداهد : هداهد ؛ قال الراعي :

كهدهد كسر الزماه جناحه

يدعو بقارعه الطريق هديلا (١)

فألف عذافر زياده لحقت الواحد للبناء لا غير ، وألف عذافر ألف التكسير ، كألف دراهم ، ومنابر . فألف عذافر تحذف كما تحذف نون جحنفل في جحافل ، ووو فدو كس ، في فداكس ، وكذلك بقيه الباب .

وأغمض من ذلك أن تسمى رجلا- بعبالٍ وحمارٍ ، جمع عباله ، وحمارّه ، على حدّ قولك : شجره وشجر ، ودجاجة ودجاج ، فتصرف ، فإن كسّرت عبالا ، وحمارًا هاتين ، قلت : حمارٍ ، وعبالٍ ؛ فلم تصرف ؛ لأن هذه الألف الآن ألف التكسير ، بمنزله ألف مخادٍ ، ومشادٍ ، جمع مخدّه ومشدّ . أفلا نرى إلى هاتين الألفين كيف اتّفقا لفظاهما واختلف معناهما ، ولذلك لم تصرف الثاني لما ذكرنا ، وصرفت الأوّل ؛ لأنه ليست ألفه للتكسير ، إنما هي كألف دجاجة ، وسمامه ، وحمامه .

ومن ذلك أن توقع في قافيه اسما لا ينصرف منصوبا في لغة من تون القافيه في الإنشاد ؛ نحو قوله :

* أقلّي اللوم عاذل والعتابن (٢) *

ص : ٤٦٠

-
- ١- البيت من الكامل ، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٢٣٨ ، ولسان العرب (هدد) ، (هدل) ، والتنبيه والإيضاح ٢ / ٦٢ ، وجمهره اللغة ص ١٩٤ ، وتهذيب اللغة ٥ / ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، وكتاب العين ٣ / ٣٤٧ ، ومجمل اللغة ٤ / ٤٤٧ ، وتاج العروس (هدد) ، (هدل) ، والمخصص ٨ / ١٣٤ ، والحيوان ٣ / ٢٤٣ ، وبلا نسبه في جمهره اللغة ص ٦٨٣ .
 - ٢- صدر بيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ص ٨١٣ ، وبلا نسبه في لسان العرب (روى).

فتقول فى القافيه : رأيت سعادا ، فأنت فى هذه النون مخير : إن شئت اعتقدت أنها نون الصرف ، وأنك صرفت الاسم ضروره ، أو على لغه من صرف جميع ما لا ينصرف (١) ، كقول الله تعالى : (سَلَسِلْ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا) [الإنسان : ٤] وإن شئت جعلت هذه النون فى سعادا نون الإنشاد كقوله .

داينت أروى والديون تقضن

فمطلت بعضا وأدت بعضن

وكذلك أيضا تكون النون التى فى قوله : وأدت بعضن ، هى اللاحقه للإنشاد ؛ كقوله :

* يا أبتا علّك أو عساكن (٢) *

ولكن إنما يفعل ذلك فى لغه من وقف على المنصوب بلا ألف ؛ كقول الأعشى :

* وأخذ من كل حىّ عصم (٣) *

وكما روينا عن قطرب من قول آخر :

شتر جنبى كأتى مهداً

جعل القين على الدّف إبر (٤)

وعليه قال أهل هذه اللغه فى الوقف : رأيت فرح . ولم يحك سيبويه هذه اللغه ، لكن حكاها الجماعه : أبو الحسن ، وأبو عبيده ، وقطرب ، وأكثر الكوفيين .

ص : ٤٦١

١- هذه لغه حكاها ثعلب على ما فى الأشمونى والتصريح فى أواخر باب ما لا ينصرف . وحكاها الأخفش على ما فى الهمع ١ / ٣٧ ، وانظر البحر لأبى حيان ٨ / ٣٩٤ .

٢- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب ١٤ / ٣٤٩ (روى).

٣- عجز بيت من المتقارب ، وهو للأعشى فى ديوانه ص ٨٧ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٤٧٧ ، وشرح شواهد الشافيه ص ١٩١ ، وبلا نسبه فى رصف المبانى ص ٣٥ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، وشرح المفصل ٩ / ٧٠ ، ولسان العرب (رأف).

٤- البيت من الرمل ، وهو لعدى بن زيد فى ديوانه ص ٥٩ ، وإصلاح المنطق ص ١٥٦ ، ولسان العرب (هدأ) ، ورصف المبانى ص ٣٥ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٤٧٧ ، ٤٧٦ ، وشرح المفصل ٩ / ٦٩ ، والمقرب ٢ / ٢٥ . شتر : قلق ، يقال : شتر الرجل إذا قلق من هم أو مرض وأصل الشأز : الغلظه ، ومهدأ من أهدأ الصبى إذا علله لينام ، والدّف : الجنب ، والقين : وهو الحداد .

فعلى هذه اللغة يكون قوله :

* فمطلت بعضا ، وأدّت بعضن *

إنما نونه نون الإنشاد لا نون الصّيرف ؛ ألا ترى أن صاحب هذه اللغة إنما يقف على حرف الإعراب ساكنا ، فيقول : رأيت زيد ، كالمرفوع والمجرور. هذا هو الظاهر من الأمر.

فإن قلت : فهل تجيز أن يكون قوله : وأدّت بعضا ، تنوينه تنوين الصرف ، لا- تنوين الإنشاد ، إلا أنه على إجراء الوقف مجرى الوصل ؛ كقوله :

* بل جوز تيهاء كظهر الحجفت *

فإن هذا وإن كان ضربا من ضروب المطالبه فإنه يبعد ؛ وذلك أنه لم يمرر بنا عن أحد من العرب أنه يقف في غير الإنشاد على تنوين الصرف ، فيقول في غير قافيه الشعر : رأيت جعفرن ، ولا كَلّمت سعيدن ، فيقف بالنون. فإذا لم يجئ مثله قبح حمله عليه. فوجب حمل قوله : وأدّت بعضن على أنه تنوين الإنشاد على ما تقدّم ، من قوله :

* ولا تبقى خمور الأندرينا (١) *

و: * أقلّي اللوم عاذل والعتابن (٢) *

و: * ما هاج أحزانا وشجوا قد شجن *

ولم تحضرنا هذه المسألة في وقت علمنا الكتاب «المعرب» في تفسير قوافي أبي الحسن ، فنودعها إيّاه ، فلتلحق هذه المسألة به بإذن الله. فإذا مرّ بك في الحروف ما هذه سبيله ، فأضفه إليه.

ومن ذلك الحركات.

هذه الحال موجوده في الحركات وجدانها في الحروف. وذلك كما مرّ أسَمّيها

ص: ٤٦٢

١- عجز بيت من الوافر ، وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه ص ٦٤ ، وتهذيب اللغة ١٤ / ١٢٢ ، وتاج العروس (مدر) ، وخزانه الأدب ٣ / ١٧٨ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٢٥١ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١١٩ ، ولسان العرب (مدر) ، (ندر) ، (صحن).

٢- سبق تخريجه.

بحيث ، وقبل ، وبعد ، فإنك قائل في رفعه : هذه حيث ، وجاءتني قبل ، وعندى بعد. فالضمّ الآن إعراب ، وقد كانت في هذه الأسماء قبل التسميه بها بناء.

وكذلك لو سميتها بأين ، وكيف ، فقلت : رأيت أين ، وكلمت كيف ، لكانت هذه الفتحة إعرابا ، بعد ما كانت قبل التسميه في أين وكيف بناء. وكذلك لو سميت رجلا بأمس ، وجير ، لقلت مررت بأمس وجير ، فكانت هذه الكسره إعرابا ، بعد ما كانت قبل التسميه بناء. وهذا واضح. فإن سمّيته بهؤلاء ، فقلت (في الجرّ) : مررت بهؤلاء ، كانت كسره الهمزه بعد التسميه به ، هي (الكسره قبل) التسميه به.

وخالف (هؤلاء) باب أمس وجير ، وذلك أن (هؤلاء) ممّا يجب بناؤه ، وحكايته بعد التسميه به على ما كان من قبل التسميه ؛ ألا ترى أنه اسم ضمّ إليه حرف ، فأشبهه الجملة ؛ كرجل سمّيته بلعلّ ؛ فإنك تحكى الاسم ؛ لأنه حرف ضمّ إليه حرف ، وهو (علّ) ضمّت إليه اللام ؛ كما أنك لو سمّيته بأنت لحكايته أيضا فقلت : رأيت أنت ، ولعلّ ، فكانت الفتحة في التاء بعد التسميه به هي التي كانت فيه قبلها ، لكنك إن سمّيته بأولاء أعربته فقلت : هذا أولاء ، ورأيت أولاء ، ومررت بأولاء ، فكانت الكسره الآن فيه إعرابا لا غير ؛ لأن أولاء اسم مفرد مثاله فعال ؛ كغراب وعقاب.

ومن الحركات في هذا الباب أن ترخّم اسم رجل يسمى منصورا ، فتقول على لغه من قال يا حار : يا منص ، ومن قال يا حار قال كذلك أيضا بضمّ الصاد في الموضعين جميعا. أمّا على يا حار فلائك حذف الواو وأقررت الضمّه بحالها ؛ كما أنك لما حذف التاء أقررت الكسره بحالها. وأمّا على يا حار فلائك حذف الواو والضمه قبلها ؛ كما أنك في يا حار حذف التاء والكسره قبلها ، ثم اجتلبت ضمّه النداء فقلت : يا منص. فاللفظان كما ترى واحد ، والمعنيان مختلفان.

وكذلك إن سمّيته بيرثن ، وثرتم ، ويعقوب (1) ، ويربوع ، ويعسوب.

ومثل ذلك قول العرب في جمع الفلك : الفلك ؛ كسروا فعلا على فعل ، من حيث كانت فعل تعاقب فعلا على المعنى الواحد ؛ نحو الشغل ، والشغل ،

ص: ٤٦٣

١- يعقوب : يريد به ذكر الحجل ، وهو عربى فأما يعقوب أبو يوسف عليهما السلام فهو أعجمى ، والحكم فيهما من جهة الترقيم واحد.

والبخل ، والبخل ، والعجم ، والعجم ، والعرب ، والعرب . وفعل مَمَّا يَكْسِرُ عَلَى فَعْل ، كَأَسَد ، وَأَسَد ، ووثن ، ووثن . حكى صاحب (١) الكتاب (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا) [النساء : ١٧] وذكر أنها قراءة . وكما كَسَرُوا فَعَلًا عَلَى فَعْل ، وكانت فعل وفعل أختين معتقتين على (المعنى) الواحد كعجم وعجم وبابه جاز أيضا أن يَكْسِرُ فَعْلًا عَلَى فَعْل ؛ كما ذهب إليه صاحب الكتاب في الفلک إذ كَسِرَ عَلَى الفلک ؛ ألا ترى أن قوله عَزَّ اسْمُهُ (فِي الفُلُكِ المَشْحُونِ) [الشعراء : ١١٩ ، يس : ٤١] يدل على أنه واحد ، وقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الفُلُكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) [يونس : ٢٢] فهذا يدل على الجمع . فالفلک إذا في الواحد بمنزلة القفل ، والخرج ، والفلک في الجميع بمنزلة الحمر والصفير .

فقد ترى اتفاق الضميتين لفظا واختلافهما تقديرا ومعنى . وإذا كان كذلك فكسره الفاء في هجان ، ودلاص في الواحد ككسره الفاء في كزاز وضناك ، وكسره الفاء في هجان ودلاص في الجمع ككسره الفاء في كرام ولثام .

ومن ذلك قولهم قنو وقنوان ، وصنو وصنوان ، وخشف وخشفان ، ورئد ورئدان ، ونحو ذلك مما كَسِرَ فِيهِ فَعْلًا عَلَى فَعْلَان ؛ كما كَسَرُوا فَعَلًا عَلَى فَعْلَان . وذلك أن فعلا وفعلا قد اعتقبا على المعنى الواحد ؛ نحو بَدَّلَ وَبَدَّلَ ، وشبهه وشبهه ، ومثل ومثل . فكما كَسَرُوا فَعَلًا عَلَى فَعْلَان كَشَبَثَ وَشَبَثَان ، وخرب وخربان (٢) ، ومن المعتل تاج وتيجان ، وقاع وقيعان ، كذلك كَسَرُوا أيضا فعلا على فعلان ، فقالوا : قنو وقنوان ، وصنو وصنوان .

ومن وجه آخر أنهم رأوا فعلا وفعلا قد اعتقبا على المعنى الواحد ؛ نحو العلو والعلو ، والسفل والسفل ، والرجز والرجز ؛ فكما كَسَرُوا فَعَلًا عَلَى فَعْلَان كَكُوزَ وَكُوزَان ، وحوت وحيتان ، كذلك كَسَرُوا أيضا فعلا على فعلان ؛ نحو صنو

ص : ٤٤٤

١- الذى فى الكتاب ٢ / ١٧٧ : «وذلك نحو : أسد وأسد ، ووثن ووثن ، بلغنا أنها قراءة» وقراءه أثن ذكرها أبو حيان ولم يعزها ، وأثن عليها مبدله من وثن . وانظر البحر ٣ / ٣٥٢ عند قوله تعالى فى سورة النساء الآية ١١٧ : (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا) . (نجار) .

٢- شبت وشبتان : هو دويبه كثيره الأرجل . خرب وخربان : هو ذكر الحبارى .

وصنوان ، وحسل وحسلان (١) ، وخشف وخشفان. فكما أن كسره فاء شبتان ، وبرقان غير فتحه فاء شبت ، وبرق لفظا ، فكذلك كسره فاء صنو غير كسره فاء صنوان تقديرا. وكما أن كسره فاء حيتان وكيزان غير ضمّه فاء كوز وحوت لفظا ، فكذلك أيضا كسره فاء صنوان غير كسره فاء صنو تقديرا. وسنذكر في كتابنا هذا (باب حمل) المختلف فيه على المتفق عليه بإذن الله. وعلى هذا فكسره فاء هجان ودلاص لفظا غير كسره فاء هجان ودلاص تقديرا ؛ كما أن كسره فاء كرام ولثام غير فتحه فاء كريم ولثيم لفظا. وعلى هذا استمرار ما هذه سبيله فاعرفه.

وأما السكون في هذه الطريقة فهو كسكون نون صنو وقتو ؛ فينبغي أن يكون في الواحد غير سكون نون صنوان وقتوان ؛ لأن هذا شيء أحدثته الجمعيه ، وإن كان بلفظ ما كان في الواحد ؛ ألا ترى أن سكون عين شبتان وبرقان غير فتحه عين شبت وبرق ؛ فكما أن هذين مختلفان لفظا ، فكذلك ذانك السكونان هما مختلفان تقديرا.

ونظير فعل وفعالين في هذا الموضع فعل وفعالين في قولهم فوم (٢) وفومان ، وخوط وخوطان. فواجب إذا أن تكون الضمّه والسكون في فوم غير الضمّه والسكون في فومان ، وكذلك خوط وخوطان. ومثله أن سكون عين بطنان وظهران غير سكون عين بطن وظهر ؛ الباب واحد غير مختلف. وكذلك كسره اللام من دهليز ينبغي أن تكون غير كسرتها في دهاليز ؛ لأن هذه كسره ما يأتي بعد ألف التفسير (وإن لم يكن في الواحد مكسورا) ؛ (نحو مفتاح) ومفاتيح ، وجرموق ، وجراميق. وعلى هذا أيضا يجب أن تكون ضمّه فاء رباب (٣) غير ضمّه فاء ربّي ؛ لأن ربابا كعراق ، وظوار ، وتؤام. فكما أن أوائل كل منهن على غير [أول] واحده الذي هو عرق ، وظر ، وتؤام لفظا ، فكذلك فليكن أول ربّي ورباب تقديرا.

ص: ٤٦٥

- ١- حسل وحسلان : هو ولد الضب.
- ٢- الفم : الزرع أو الحنطه ، وقيل الحمص ، وقيل الخبز أيضا ، ويقال : قوموا لنا : أى اختبزوا ، وقيل : الفوم : لغه في الثوم. اللسان : (فومى).
- ٣- الربّي : الشاه الحديثه النتاج. والرباب جمعها.

باب فى اتفاق المصاير ، على اختلاف المصادر

من ذلك اسم الفاعل والمفعول فى (افتعل) ممّا عينه معتلّه ، أو ما فيه تضعيف.

فالمعتلّ نحو قولك : اختار فهو مختار ، واختير فهو مختار : الفاعل والمفعول واحد لفظا ، غير أنّهما مختلفان تقديرا ؛ ألا ترى أن أصل الفاعل (مختير) بكسر العين ، وأصل المفعول (مختير) بفتحها. وكذلك هذا رجل معتاد للخير ، وهذا أمر معتاد ، وهذا فرس معتاد ، إذا قاده صاحبه ، والصاحب معتاد له.

وأما المدغم فنحو قولك : أنا معتدّ لك بكذا وكذا ، وهذا أمر معتدّ به. فأصل الفاعل (معتدد) كمقتطع ، وأصل المفعول (معتدد) كمقتطع. ومثله هذا فرس مستنّ ، لنشاطه ، وهذا مكان مستنّ فيه ، إذا استنّت فيه الخيل ؛ ومنه قولهم (استنّت الفصال حتى القرعى) (١).

وكذلك افعلّ وافعالّ من المضاعف أيضا ؛ نحو هذا بسر محمّر ومحمّار ، وهذا وقت محمّر فيه ، ومحمّار فيه. فأصل الفاعل محمّر ، ومحمّار مكسور العين ؛ وأصل المفعول محمّر فيه ومحمّار فيه مفتوحا.

وليس كذلك اسم الفاعل والمفعول فى افعلّ وافعال (إذا ضعّف فيه حرفا علّه) بل ينفصل فيه اسم الفاعل من اسم المفعول عندنا. وذلك قولك : هذا رجل مرعو ، وأمر مرعوى إليه ، وهذا رجل مغزّو ، وهذا وقت مغزّوى فيه ؛ لكنه على مذهب الكوفيين لا- فرق بينهما ؛ لأنهم يدغمون هذا النحو من مضاعف المعتلّ ، ويجرونه مجرى الصحيح ، فيقولون اغزّوّ ، يغزّوّ ، واغزّوّ ، يغزّوّ. واستشهد أبو الحسن على فساد مذهبهم بقول العرب : ارعوى. قال ولم يقولوا : ارعوّ. ومثله من كلامهم قول يزيد بن الحكم - أنشدنيه أبو على وقرأته فى القصيده عليه - :

ص: ٤٦٦

١- أى جرت الفصال مرحا حتى القرعى منهما ، وهى تنزّو تشبها بالصحاح. وهو مثل يضرب للرجل يدخل نفسه فى قوم ليس منهم.

تبدّل خليلاً بي كشكلك شكله

فإني خليلاً صالحاً بك مقتوى (١)

فهذا عندنا مفعّل من القتو وهو المراعاة والخدمه ؛ كقوله :

إني امرؤ من بني خزيمه لا

أحسن قتو الملوک والحفدا (٢)

وفيها أيضا : مدحوى ، وفيها أيضا محجوى :

فهذا كله مفعّل كما تراه غير مدغم.

وانفعل في المضاعف كافتعل ؛ نحو قولك هذا أمر منحلّ ، ومكان منحلّ فيه ، ويوم منحلّ فيه ، أى تنحلّ فيهما الأمور. فهذا طرف من هذا النحو.

ومن ذلك قولك في تخفيف (فعل) من جئت على قول الخليل وأبى الحسن ؛ تقول في القولين جميعا : جى ؛ غير أن هذين الفرعين المتفقين التقياً عن أصلين مختلفين.

وذلك أن الخليل يقول في (فعل) من جئت : جىء كقوله فيه من بعث بيع.

وأصل الفاء عنده الضمّ ؛ لكنه كسرهما لثلاثا تنقلب الياء واوا فيلزمه أن يقول : بوع.

ويستدلّ على ذلك بقول العرب في جمع أبيض وبيضاء : بيض. وكذلك (عين) تكسير أعين وعيناء ، و (شيم) في أشيم وشيماء.

وأبو الحسن يخالفه فيقرّ الضمّ في الفاء ، فيبدل لها العين واوا فيقول : بوع وجوء. فإذا خفّفا جميعا صارا إلى جى لا غير. فأما الخليل فيقول : إذا تحركت العين بحركة الهمزة الملقاه عليها فقويت رددت ضمه الفاء لأمنى على العين القلب ، فأقول : جى ؛ وأما أبو الحسن فيقول : إنما كنت قلت : جوء فقلبت العين واوا لمكان الضمّ قبلها وسكونها ، فإذا قويت بالحركة الملقاه عليها تحضّيت فحمت نفسها من القلب ؛ فأقول : جى. أفلا ترى إلى ما ارتمى إليه الفرعان من الوفاق بعد ما كان عليه الأصلان من الخلاف. وهذا ظاهر.

ص: ٤٦٧

١- البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الحكم في ديوانه ص ٣٧٧ ، ولسان العرب (خصب) ، وأساس البلاغه (قوى) ، وبلا نسبه في لسان العرب (قتا) ، والمخصص ٣ / ١٤١.

٢- البيت من المنسرح ، وهو بلا نسبه في جمهره اللغة ص ٤٠٨ ، والمخصص ٣ / ١٤١ ، والمحتسب ٢ / ٢٥.

ومن ذلك قولك في الإضافه إلى مائه في قول سيبويه ويونس جميعا فيمن ردّ اللام : مئوى كمعوى ، فيتوافق اللفظان على أصلين مختلفين. ووجه ذلك أن مائه أصلها عند الجماعه مئيه ساكنه العين ، فلمّا حذفت اللام تخفيفا جاورت العين تاء التأنيث ، فانفتحت على العاده والعرف في ذلك ، فقيل : مائه. فإذا رددت اللام فمذهب سيبويه أن يقرّ العين بحالها متحرّكه وقد كانت قبل الردّ مفتوحه ، فتقلب لها اللام ألفا ، فيصير تقديرها : مئا كمعى فإذا أضفت إليها أبدلت الألف واوا فقلت : مئوى كثنوى. وأمّا مذهب يونس فإنه كان إذا نسب إلى فعله أو فعله مما لامه ياء أجراه مجرى ما أصله فعله أو فعله ؛ ألا تراه كيف كان يقول في الإضافه إلى ظبويه : ظبوى. ويحتج بقول العرب في النسب إلا بطويه : بطوى ، وإلى زنيه : زنوى. فقياس هذا أن تجرى مائه - وإن كانت فعله - مجرى فعله ؛ فتقول فيها :

مئوى. فيتفق اللفظان من أصلين مختلفين.

ومن ذلك أن تبنى من قلت ونحوه فعلا ، فتسكن عينه استثقالا للضمّه فيها ، فتقول : (فول) كما يقول أهل الحجاز في تكسير عوان ونوار : عون ونور ، فيسكنون ، وإن كانوا يقولون : رسل وكتب بالتحريك. فهذا حديث فعل من باب قلت. وكذلك فعل منه أيضا قول ، فيتفق فعل وفعل ، فيخرجان على لفظ متفق عن أوّل مختلف. وكذلك فعل من باب بعت ، وفعل في قول الخليل وسيبويه : تقول فيهما جميعا بيع. وسألت أبا عليّ رحمه الله فقلت : لو أردنا فعلا مما عينه ياء لا نريد بها أن تكون جاريه على فعله كتيه وتينات؟ فقال أقول على هذا الشرط : تونات ؛ وأجراها لبعدها عن الطرف مجرى واو عوطط.

ومن ذلك أن تبنى من غزوت إصبع بضم الباء ، فتقول : اغز. وكذلك إن أردت مثل إصبع قلت أيضا : اغز. فيستوى لفظ إفعال ولفظ إفعال. وذلك أنك تبدل من الضمه قبل الواو كسره فتقلبها ياء ، فيستوى حينئذ لفظها ولفظ إفعال.

وإصبع ، وإن كانت مستكرهه لخروجك من كسر إلى ضمّ بناء لازما ، محكيه ؛ تروى عن متقدمى أصحابنا.

وما يخرج إلى لفظ واحد عن أصلين مختلفين كثير ، لكن هذا مذهبه وطريقه ؛ فاعرفه وقسه.

ومن ذلك قولك في جمع تعزیه وتعزوه (١) جميعا : تعاز ، (وكذلك اللفظ بمصدر تعازينا ؛ أي عزى بعضنا بعضا : تعاز) يا فتى. فهذه تفاعل كتضارب وتحاسد ، وأصلها تعازو ، ثم تعازى ، ثم تعاز. فأما (تعاز) في الجمع فأصل عينها الكسر كتنافل وتناضب ، جمع تنفل وتنضب (٢). ونظائره كثيره.

* * *

ص: ٤٦٩

١- تعزوه : اسم للعزاء. والواو مبدله من الياء لمكان الضمه قبلها. انظر اللسان (عزا).

٢- تنفل : هو ولد الثعلب. تنضب : هو شجر ينبت بالحجاز.

هذا موضع من العريته لطيف ، لم أر لأحد من أصحابنا فيه رسما ، ولا نقلوا إلينا فيه ذكرا .

من ذلك مذهب العرب فى تكسير ما كان من (فعل) على (أفعال) ؛ نحو علم وأعلام ، وقدم وأقدام ، ورسن وأرسان ، وفدن وأفدان . قال سيبويه : فإن كان على (فعله) كسّروه على (أفعل) ؛ نحو أكمه وآكم . ولأجل ذلك (ما حمل) أمه على أنها (فعله) لقولهم فى تكسيرها : (آم) إلى هنا انتهى كلامه ، إلا أنه أرسله ولم يعلّله .

والقول فيه عندى أن حركة العين قد عاقبت فى بعض المواضع تاء التأنيث ، وذلك فى الأدوات ؛ نحو قولهم : رمث رمثا ، وحبط حبطا ، وحبج حبجا . فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين ؛ فقالوا : حقل حقله ، ومغل مغله (٢) . فقد ترى إلى معاقبه حركة العين تاء التأنيث . ومن ذلك قولهم : جفنه وجففات ، وقصعه وقصعات ؛ لما حذفوا التاء حرّكوا العين .

فلما تعاقبت التاء وحركة العين جريا لذلك مجرى الضدين المتعاقبين . فلما اجتمعا فى (فعله) ترفعا أحكامهما ، فأسقطت التاء حكم الحركة ، وأسقطت الحركة حكم التاء . فالأمر بالمثل إلى أن صار كأنه فعل ، و (فعل) باب تكسيره (أفعل) .

وهذا حديث من هذه الصناعات غريب المأخذ ، لطيف المضطرب . فتأمله فإنه

ص : ٤٧٠

١- يريد أنه قد يجتمع فى الكلمة أمران ، يقضى كل منهما إذا انفرد بحكم فى اللغة ، تكون عليه الكلمة ؛ فيكون ذلك داعيا إلى إلغاء تأثيرهما ، فكأن هذا رفع حكم هذا ، وهذا رفع حكم هذا وأبطله (نجار) . وقد عرض المؤلف لهذا فى المحتسب عند قوله تعالى فى سورة آل عمران : (أَمَنَّهُ نِعَاساً) .

٢- الحقله : من أدواء الإبل ، يصيبها من أكل التراب مع البقل . المغله : هو أيضا داء فى الحيوان من أكل البقل مع التراب .

مجد عليك ، مقو لنظرك.

ومن (فعله) و (أفعل) رقبه وأرقب ، وناقه وأيتق.

ومن ذلك أنا قد رأينا تاء التأنيث تعاقب ياء المدّ ، وذلك نحو فرازين وفرازنه (1) ، وجحاجيح وجحاجحه ، وزناديق وزنادقه. فلما نسبوا إلى نحو حنيفه ، وبجيله ، تصوّروا ذلك الحديث أيضا ، فترافعت التاء والياء أحكامهما ، فصارت حنيفه وبجيله ، إلى أنهما كأنهما حنف وبجل ، فجريا لذلك مجرى شقر ونمر ؛ فكما تقول فيهما : شقرى ونمرى ، كذلك قلت أيضا فى حنيفه : حنفى ، وفى بجيله : بجلّى. يؤكّد ذلك عندك أيضا أنه إذا لم تكن هناك تاء كان القياس إقرار الياء ؛ كقولهم فى حنيف : حنيفى ، وفى سعيد : سعيدى. فأما ثقفى فشاؤ عنده ، ومشبّه بحنفى. فهذا طريق آخر من الحجاج فى باب حنفى وبجلّى ، مضاف إلى ما يحتجّ به أصحابنا فى حذف تلك الياء.

ومما يدلّك على مشابهه حرف المدّ قبل الطرف لتاء التأنيث قولهم : [رجل] صنع اليد ، وامرأه صناع اليد ؛ فأغنت الألف قبل الطرف مغنى التاء التى كانت تجب فى صنعه ، لو جاءت على حكم نظيرها ؛ نحو حسن وحسنه ، وبطل وبطله. وهذا أيضا حسن فى بابه.

ويزيد عندك فى وضوح ذلك أنهم قالوا فى الإضافة إلى اليمن ، والشأم ، وتهامه : يمان ، وشأم ، وتهام ؛ فجعلوا الألف قبل الطرف عوضا من إحدى الياءين اللاحقتين بعدها. وهذا يدلّك أن الشيشين إذا اكتنفا الشىء من ناحيته ، تقاربت حالاهما (وحالاه) بهما. ولأجله وبسببه ما ذهب قوم إلى أن حركة الحرف تحدث قبله ، وآخرون إلى أنها تحدث بعده ، وآخرون إلى أنها تحدث معه. قال أبو على : وذلك لغموض الأمر وشده القرب. نعم ، وربما احتجّ بهذا لحسن تقدّم الدلالة وتأخرها ، هذا فى موضع (وهذا فى موضع). وذلك لإحاطتهما جميعا بالمعنى المدلول عليه.

فمما تأخر دليله قولهم : ضربنى وضربت زيدا ؛ ألا ترى أن المفسّر للضمير

ص : ٤٧١

١- واحده فرزان ، وهو من لعب الشطرنج.

المتقدّم جاء من بعده. وضدّه زيد ضربته ؛ لأنّ المفسّر للضمير متقدّم عليه. وقريب من هذا أيضا إتباع الثاني للأوّل ؛ نحو شدّ ، وفرّ ، وضنّ ، وعكسه قولك : اقتل ، استضعف ، ضمت الأوّل للآخر.

فإن قلت : فإن في تهامه ألفا ، فلم ذهبت إلى أن الألف في تهام عوض من إحدى الياءين للإضافة؟ قيل : قال الخليل في هذا : إنهم كأنهم نسبوه إلى فعل ، أو فعل ، وكأنهم فكّوا صيغه تهامه فأصاروها إلى تهّم أو تهّم ، ثم أضافوا إليه فقالوا : تهام.

وإنما ميّل الخليل بين فعل وفعل ، ولم يقطع بأحدهما ؛ لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعا ، وهما الشأم واليمن. وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظنا ، قد جاء به السماع نصّا ؛ أنشدنا أبو عليّ ، قال أنشد أحمد بن يحيى :

أرّقنى الليله برق بالتهّم

يا لك برقا من يشقه لا ينم (١)

فانظر إلى قوّه تصوّر الخليل إلى أن هجم به الظنّ على اليقين ؛ فهو المعنى بقوله :

الألمعيّ الذي يظنّ بك الظنّ

كأن قد رأى وقد سمعا (٢)

وإذا كان ما قدّمناه من أن العرب لا تكسّر فعله على أفعال مذهبا لها فواجب أن يكون (أفلاء) من قوله :

مثلها يخرج النصيحة للقو

م فلاه من دونها أفلاء (٣)

تكسير (فلا) الذي هو جمع فلاه ، لا جمعا لفلاه ؛ إذ كانت فعله. وعلى هذا فينبغي أيضا أن يكون قوله :

ص: ٤٧٢

١- الرجز بلا نسبه في لسان العرب (تهّم) ، وتاج العروس (تهّم).

٢- البيت من المنسرح ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ١ / ٢٧٣ ، وكتاب الجيم ٣ / ٢١٤ ، والكامل ص ١٤٠٠ ، وذيل أمالي القالي ص ٣٤ ، ومعاهد التنصيص ١ / ١٢٨ ، ولأوس أو لبشر بن أبي خازم في تاج العروس (لمع) ، وبلا نسبه في مقاييس اللغه ٥ / ٢١٢ .

٣- البيت من الخفيف ، وهو للحارث بن حلزه في ديوانه ص ٣٥ ، وشرح القوائد السبع ص ٥٠١ ، وشرح القوائد العشر ص ٤١٥ ، وشرح المعلقات السبع ص ٢٣٢ ، ولسان العرب (فلا).

إنما هو تكسير صفا الذي هو جمع صفاه ؛ إذ كانت فعله لا تكسر على فعول ، إنما ذلك فعله ؛ كبدره وبدور ، ومأنه ومثون (٢). أو فعل ؛ كطلل وطلول ، وأسد وأسود. وقد ترى بهذا أيضا مشابهه فعله لفعل في تكسيرهما جميعا على فعول.

ومن ذلك قولهم في الزكام : أرضه الله ، وأملاؤه ، وأضأده. وقالوا : هي الضؤده ، والملاؤه ، والأرض. والصنعه في ذلك أن (فعلا) قد عاقبت (فعلا) على الموضع الواحد ؛ نحو العجم والعجم ، والعرب والعرب ، والشغل والشغل ، والبخل والبخل. وقد عاقبتها أيضا في التكسير على أفعال ؛ نحو برد وأبراد ، وجند وأجناد ؛ فهذا كقلم وأقلام ، وقدم وأقدام. فلما كان (فعل) من حيث ذكرنا كفعل صارت الملاؤه والضؤده كأنها فعله ، وفعله قد كسرت على أفعال ؛ على ما قدمنا في أكمه وآكم ، وأمه وآم. [فكما رفعت التاء في (فعله) حكم الحركة في العين ، ورفعت حركة العين حكم التاء ، فصار الأمر لذلك إلى حكم (فعل) حتى قالوا : أكمه وآكم ، ككلب وأكلب ، وكعب وأكعب ، فكذلك جرت (فعله) مجرى (فعل) حتى عاقبته في الضؤده والملاؤه والأرض ، فصارت الأرض كأنه أرضه ، أو صار الملاؤه والضؤده كأنهما ملء وضأد. أفلا ترى إلى الضمه كيف رفعت حكم التاء ، كما رفعت التاء حكم الضمه ، وصار الأمر إلى (فعل)].

ص: ٤٧٣

- ١- الرجز للأخيل الطائي في لسان العرب (صفا) ، (نفي) ، وتاج العروس (هيض) ، (وقع) ، (نفا) ، ولرؤبه في ملحق ديوانه ص ١٨٨ ، وتاج العروس (صفا) ، وله أو للعجاج في لسان العرب (هيض) ، وليس في ديوان العجاج ، وبلا نسبه في جمهوره اللغه ص ٩٤٥ ، ٩٧٢ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٢٥٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥١٤ ، وشرح المفصل ٥ / ٢٢ ، ولسان العرب (هيض) ، (وقع) ، وتاج العروس (هيض) ، وكتاب العين ٤ / ٧٠ ، والمخصص ٤ / ٤١ ، ١٠ / ٩٠ ، وكتاب الجيم ٣ / ٢٩٥ ، وتهذيب اللغه ٣ / ٣٧ ، ٦ / ٣٦٥ ، ١٥ / ٤٧٥. النفي : ما تطاير من الرشاش على ظهر المائح شبه الماء وقد وقع على متن الساقى بذرق الطائر.
- ٢- هي من اللحم السره وما حولها وقيل : هي شحمه قص الصدر.

باب فى تلاقى المعانى ، على اختلاف الأصول والمباني

هذا فصل من العريثه حسن كثير المنفعه ، قوى الدلاله على شرف هذه اللغه.

وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة ، فتبحث عن أصل كل اسم منها ، فتجده مفضى المعنى إلى معنى صاحبه.

وذلك كقولهم : (خلق الإنسان) فهو (فعل من خلقت الشيء ، أى ملسته ؛ ومنه صخره خلقاء للملساء. ومعناه أن خلق الإنسان هو ما قدر له ورتب عليه ، فكأنه أمر قد استقر ، وزال عنه الشك. ومنه قولهم فى الخبر : (قد فرغ الله من الخلق والخلق). والخليقه فعيله منه.

وقد كثرت فعيله فى هذا الموضع. وهو قولهم : (الطبيعه) وهى من طبعت الشيء (أى قررتة) على أمر ثبت عليه ، كما يطبع الشيء كالدرهم والدينار ، فتلزمه أشكاله ، فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله.

ومنها (النحيته) وهى فعيله من نحت الشيء [أى] ملسته وقررتة على ما أردته منه. فالنحيته كالخليقه : هذا من نحت ، وهذا من خلقت.

ومنها (الغريزه) وهى فعيله من غرزت كما قيل لها طبيعه ؛ لأن طبع الدرهم ونحوه ضرب من وسمه ، وتغريزه بالآله التى تثبت عليه الصوره. وذلك استكراه له وغمز عليه كالطبع.

ومنها (النقيبه) وهى فعيله من نقتب الشيء ، وهو نحو من الغريزه.

ومنها (الضريبه) وذلك أن الطبع لا بدّ معه من الضرب ؛ لتثبت [له] الصوره المراده.

ومنها (النحيزه) هى فعيله من نحزت الشيء أى دققته ؛ ومنه المنحاز : الهاوون ؛ لأنه موضوع للدفع به والاعتماد على المدقوق ؛ قال :

* ينحزن من جانبيها وهى تسلب (1) *

ص : ٤٧٤

أى تضرب الإبل حول هذه الناقه للحاق بها ، وهى تسبقهن وتنسلب أمامهن.

ومنها (السجيه) هى فعيله من سجا يسجو إذا سكن ؛ ومنه طرف ساج ، وليل ساج ؛ قال :

يا حَبْنَا القمراء والليل الساج

وطرق مثل ملاء النشاج (١)

وقال الراعى :

ألا اسلمى اليوم ذات الطوق والعاج

والدلّ والنظر المستأنس الساجى (٢)

وذلك أن خلق الإنسان أمر قد سكن إليه واستقرّ عليه ؛ ألا تراهم يقولون فى مدح الرجل : فلان يرجع إلى مروءه ، ويخلد إلى كرم ، ويأوى إلى سداد وثقه.

فيأوى إليه هو هذا ؛ لأن المأوى خلاف (المعتمل) لأنه إنما يأوى إلى (المنزل ونحوه) إذا أراد السكون.

ومنها (الطريقه) من طرقت الشىء أى وطأته وذللته ، وهذا هو معنى ضربته ، ونقبتة ، وغرزته ، ونحّته ؛ لأن هذه كلها رياضات وتدريب واعتمادات وتهذيب.

ومنها (السجيه) وهى فعيله من سجح خلقه. وذلك أن الطبيعه قد قوّت واطمأنت فسجحت وتذللّت. وليس على الإنسان من طبعه كلفه ، وإنما الكلفه فيما يتعاطاه ويتجشّمه ؛ قال حسان :

ذروا التخاجؤ وامشوا مشيه سجحا

إن الرجال ذوو عصب وتذكير (٣)

ص: ٤٧٥

١- الرجز للحارثى فى لسان العرب (سجا) ، وبلا نسبه فى المخصص ٩ / ٢٦ ، ١٦ / ٥٤ ، وشرح المفصل ٧ / ١٣٩ ، ١٤١ ، وتهذيب اللغه ١١ / ١٤٠ ، وتاج العروس (قمر) ، (سجا) ، وجمهره اللغه ص ٤٨٦ ، ٤٩١ ، ومقاييس اللغه ٣ / ١٣٧ ، وأساس البلاغه (سجو).

٢- البيت من البسيط ، وهو للراعى النميرى فى ديوانه ص ٢٧ ، ولسان العرب (أنس) ، وبلا- نسبه فى لسان العرب (سجا) ، وجمهره اللغه ص ١٠٤١.

٣- البيت من البسيط ، وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه ص ١٧٩ ، وجمهره اللغه ص ١٠٣٧ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢١٠ ،

ولسان العرب (خجأ)، (عصب)، (سجج)، وبلا نسيه في الكتاب ٤ / ٢٤٤. التخاذل فسرهما بعضهم بأنها مشيه فيها تبختر. مشيه
سججا: سهله لينه.

وقال الأصمعيّ : إذا استوت أخلاق القوم قيل : هم على سرجوجه واحده ، ومرن واحد ، (ومنهم من يقول : سرجوجه وهى فعليله من هذا) ، فسرجوجه : فعلوله ، من لفظ السرج ومعناه. والتقاؤهما أن السرج إنما أريد للراكب ليعدّله ، ويزيل اعتلاله وميله. فهو من تقويم الأمر. وكذلك إذا استبوا على ووتيره واحده فقد تشابهت أحوالهم ، وزاح خلافهم ، وهذا أيضا ضرب من التقرير والتقدير ؛ فهو بالمعنى عائد إلى النحيته ، والسجّيه ، والخليقه ؛ لأن هذه كلّها صفات تؤذن بالمشابهه والمقاربه. والمرن مصدر كالحلف والكذب. والفعل منه مرن على الشىء إذا ألفه ، فلان له. وهو عندى من مارن الأنف لما لان منه. فهو أيضا عائد إلى أصل الباب ؛ ألا ترى أن الخليقه ، والنحيته ، والطبيعه ، والسجّيه ، وجميع هذه المعانى التى تقدّمت ، تؤذن بالإلف والملاينه ، والإصحاب والمتابعه.

ومنها (السليقه) وهى من قولهم : فلان يقرأ بالسليقيّه أى بالطبيعه. وتلخيص ذلك أنها كالنحيته. وذلك أن السليق ما تحاتّ من صغار الشجر ؛ قال :

تسمع منها فى السليق الأشهب

معمه مثل الأباء الملهب (١)

وذلك أنه إذا تحاتّ لان وزالت شدّته. والحتّ كالنحت ، وهما فى غايه القرب. ومنه قول الله سبحانه (سَيَلَقُوكُمْ بِاللَّسِنَةِ حِدَادٍ) [الأحزاب : ١٩] أى نالوا منكم. وهذا هو نفس المعنى فى الشىء المنحوت المحتوت ؛ ألا- تراهم يقولون : فلان كريم النجار والنجر ؛ أى الأصل. والنجر ، والنحت ، والحتّ ، والضرب ، والدقّ ، والنجز ، والطبع ، والخلق ، والغرز ، والسلق ، كله التمرين على الشىء ، وتليين القوى ليصحب وينجذب.

فاعجب للطف صنع البارى سبحانه فى أن طبع الناس على هذا ، وأمکنهم من تربيته وتنزيله ، وهداهم للتواضع عليه وتقديره.

ومن ذلك قولهم للقطعه من المسك : (الصوار) قال الأعشى :

ص : ٤٧٦

١- الرجز لجندب بن مرثد فى تاج العروس (سلق) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (لهب) ، (سلق) ، وجمهره اللغه ص ٢٩١ ، ٨٥٠ ، ومقاييس اللغه ٣ / ٩٦ ، ومجمل اللغه ٣ / ٨٧ ، والاشتقاق ص ٤٧٧.

إذا تقوم يضوع المسك أصوره

والعبر الورد من أردانها شمل (١)

ف قيل له : (صوار) لأنه (فعال) من صاره يصوره إذا عطفه وثناه ؛ قال الله سبحانه (فَخَذَ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصَيْرَهُنَّ إِيَّكَ) [البقره : ٢٦٠] وإنما قيل له ذلك لأنه يجذب حاشه من يشمه إليه ، وليس من خبائث الأرواح فيعرض عنه ، وينحرف إلى شق غيره ؛ ألا ترى إلى قوله :

ولو أن ركبا يَمموك لقادهم

نسيمك حتى يستدل بك الركب

وكذا تجد أيضا معنى المسك. وذلك أنه (فعل) من أمسكت الشيء ، كأنه لطيب رائحته يمسك الحاشه عليه ، ولا يعدل بها صاحبها عنه. ومنه عندي قولهم للجلد : (المسك) هو فعل من هذا الموضع ، ألا ترى أنه يمسك ما تحته من جسم الإنسان وغيره من الحيوان. ولو لا الجلد لم يتماسك ما فى الجسم : من اللحم ، والشحم والدم وبقية الأمشاج وغيرها.

فقولهم إذا : مسك يلاقى معناه معنى الصوار ، وإن كانا من أصلين مختلفين ، وبناءين متباينين : أحدهما (م س ك) والآخر (ص و ر) كما أن الخليقه من (خ ل ق) والسجيه من (س ج و) والطبيعه من (ط ب ع) والنحيته من (ن ح ت) والغريزه من (غ ر ز) والسليقه من (س ل ق) والضريه من (ض ر ب) والسجيه من (س ج ح) والسرجوجه والسرجيجه من (س ر ج) والنجار من (ن ج ر) والمرن من (م ر ن). فالأصول مختلفه ، والأمثله متعاديه (٢) ، والمعانى مع ذينك متلاقية.

ومن ذلك قولهم : صبي وصبيّه ، وطفل وطفله ، وغلام وجاربه ؛ وكله للين والانجذاب وترك الشده والاعتياص. وذلك أن صبيا من صبوت إلى الشيء إذا ملت إليه ولم تستعصم دونه. وكذلك الطفل : هو من لفظ طفلت الشمس للغروب

ص : ٤٧٧

١- البيت من البسيط ، وهو للأعشى فى ديوانه ص ١٠٥ ، ولسان العرب (صور) ، والمخصص ١٧ / ٢٥ ، وتاج العروس (بلد) ، (صور) ، وبلا نسبه فى كتاب العين ٧ / ١٥١. أردانها : الأكمام للثوب.

٢- متعاديه : أى متباينه من قولهم : تعادى ما بين القوم : تباعد ، أو من قولهم تعادى المكان : تفاوت ولم يستو.

أى مالت إليه وانجذبت نحوه ؛ ألا ترى إلى قول العجاج :

* والشمس قد كادت تكون دنفا (١) *

يصف ضعفها وإكبابها. وقد جاء به بعض المولدين فقال :

* وقد وضعت خدًا إلى الأرض أضرعاً (٢) *

ومنه قيل : فلائن طفيلي ؛ وذلك أنه يميل إلى الطعام. وعلى هذا قالوا له : غلام ؛ لأنه من الغلمه وهى اللين وضعفه العصمه. وكذلك قالوا : جاريه. فهى فاعله من جرى الماء وغيره ؛ ألا ترى أنهم يقولون : إنها غصّه [بضّه] رطبه ، ولذلك قالوا : قد علاها ماء الشباب ؛ قال عمر :

وهى مكنونه تحير منها

فى أديم الخدين ماء الشباب

وذلك أن الطفل والصبي والغلام والجاريه ليست لهم عصمه الشيوخ ولا- جسأه الكهول. وسألت بعض بنى عقيل عن قول الحمصي :

لم تبل جدّه سمرهم سمر ولم

تسم السموم لأدمهنّ أديما

فقال : هن بمائهنّ كما خلقنه. فإذا اشتدّ الغلام شيئاً قيل حرور. وهو (فعول) من اللين الحازر إذا اشتدّ للحموضه ؛ قال العجلي :

* وارضوا بإحلابه وطب قد حزر (٣) *

ص: ٤٧٨

١- الرجز للعجاج فى ديوانه ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ولسان العرب (دنف) ، (زحلف) ، (سدف) ، وتهذيب اللغه ٥ / ٣٢٥ ، ١٢ / ٣٦٧ ،
١٤ / ١٣٧ ، وتاج العروس (دنف) ، (زحلف) ، (سدف) ، وجمهره اللغه ص ٦٧٩ ، ومقاييس اللغه ٢ / ٣٠٤ ، ومجمل اللغه ٢ /
٢٩٣ ، وأساس البلاغه (دنف) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه ص ٢٧٤ ، وكتاب العين ٦ / ٢٨٨ ، ٨ / ٤٨ ، والمخصص ٩ / ٢٥ ، ١٧ /
٣١ ، ولسان العرب (خشف). أى حين اصفرت. أراد عند غروبها تظهر كأنها مريضه. انظر اللسان.

٢- صدره : * ولا-حظت النوار وهن مريضه* وقبله فى وصف الشمس : وقد رنقت شمس الأصيل ونفضت على الأفق الغربى
ورسا مزعزعا وودعت الدنيا لتقضى نحبها وشؤل باقى عمرها فتشعشعا (نजार).

٣- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (حزر) ، وجمهره اللغه ص ٤٨٣ ، وتاج العروس (حزر).

وقال :

* نزع الحزور بالرشاء المحصد (١) *

وكانهم زادوا الواو وشدّدوها لتشديد معنى القوّه ؛ كما قالوا للسيّ الخلق : عدور ، فضاعفوا الواو الزائده لذلك ؛ قال.

إذا نزل الأضياف كان عدورا

على الحى حتى تستقلّ مراجله (٢)

ومنه رجل كروس ؛ للصلب الرأس ، وسفر عطود ؛ للشديد ؛ قال :

إذا جشمن قذفا عطودا

رمين بالطرف مداه الأبعدا (٣)

ومثل الأول : قولهم : غلام رطل وجاريه رطله للينها وهو من قولهم رطل شعره إذا أطاله فاسترخى ومنه عندى الرطل الذى يوزن به. وذلك أن الغرض فى الأوزان أن تميل أبدا إلى أن يعادلها الموزون بها. ولهذا قيل لها : مثاقيل فهى مفاعيل من الثقل ، والشىء إذا ثقل استرسل وارجحن ، فكان ضدّ الطائش الخفيف.

فهذا ونحوه من خصائص هذه اللغة الشريفة اللطيفة. وإنما يسمع الناس هذه الألفاظ فتكون الفائده عندهم منها إنما هى علم معيّاتها. فأما كيف ، ومن أين فهو ما نحن عليه. وأحج به أن يكون عند كثير منهم نيفا لا يحتاج إليه ، وفضلا غيره أولى منه.

ومن ذلك أيضا قالوا : ناقه ؛ كما قالوا : جمل. وقالوا (ما بها) ديبج ؛ كما قالوا : تناسل عليه الوشاء (٤). والتقاء معانيهما أن الناقه كانت عندهم مما يتحسنون به ويتباهون بملكه ، فهى (فعله) من قولهم : تنوّقت فى الشىء إذا أحكمته

ص : ٤٧٩

١- عجز بيت من الكامل ، وهو للنابعه الذيانى فى ديوانه ص ٩٧ ، ولسان العرب (حزر) ، وتهذيب اللغة ٤ / ٣٥٧ ، وتاج العروس (حزر) ، (حصف).

٢- البيت من الطويل ، وهو لزنب بنت الطثريه فى لسان العرب (عذر) ، والتنبيه والإيضاح ٢ / ١٦٧ ، وجمهره اللغة ص ٦٢ ، وتاج العروس (عذر) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (ضيف) ، (عدل) ، وأساس البلاغه (عذر) ، ومقاييس اللغة ٤ / ٢٥٦ ، ومجمل اللغة ٣ / ٤٦١.

٣- يصف إبلا. ويريد بالقذف : الفلاه البعيده.

٤- الوشاء : هو فى الأصل كثره المال أى الإبل والنعم. ويراد به هنا المال نفسه.

وتخيره ؛ قال ذو الرمة :

... تنوقت

به حضر ميات الأكَفّ الحوائك (١)

وعلى هذا قالوا : (جمل) لأن هذا (فعل) من الجمال ؛ كما أن تلك (فعله) من تنوقت - وأجود اللغتين تأنقت - قال الله سبحانه : (وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ) [النحل : ٦]. وقولهم : (ما بها ديبج) هو (فَعِيل) من لفظ الديباج ومعناه. وذلك أن الناس بهم العماره وحسن الآثار ، وعلى أيديهم يتم الأُنس وطيب الديار. ولذلك قيل لهم : ناس لأنه في الأصل أناس ، فحذفت الهمزه لكثرة الاستعمال. فهو (فعال) من الأُنس ؛ قال :

أناس لا يملون المنايا

إذا دارت رحي الحرب الزبون (٢)

وقال :

أناس عدا علقت فيهم وليتنى

طلبت الهوى في رأس ذى زلق أشم (٣)

وكما اشتقوا ديبجا من الديباج ؛ كذلك اشتقوا الوشاء من الوشى ؛ فهو (فعال) منه. وذلك أن المال يشى الأرض ويحشها. (وعلى ذلك قالوا : الغنم لأنه من الغنيمه ؛ كما قالوا لها : الخيل ؛ لأنها فعل من الاختيال وكل ذلك مستحب).

أفلا ترى إلى تتالى هذه المعانى وتلاحظها ، وتقابلها وتناظرها ؛ وهى التتوق ، والجمال ، والأُنس ، والديباج ، والوشى ، والغنيمه ، [والاختيال. ولذلك قالوا : البقر ؛ من بقرت بطنه أى شققته ؛ فهو إلى السعه والفسحه ، وضد الضيق والضغطة].

ص : ٤٨٠

١- البيت من الطويل ، وهو لذى الرمه فى تتمه ديوانه ص ١٧١٤ ، ولسان العرب (نوق) ، وتاج العروس (نوق) ، (حاك).

٢- البيتان من الوافر ، وهما لأبى الغول الطهوى فى أمالى القالى ١ / ٢٦٠ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ٣٩ ، ٤٠ ، وشرح المفصل ٥ / ٥٥.

٣- الأبيات من الطويل ، وهى لعمر بن شأس فى شرح أبيات سيويه ١ / ٤٥٣ - ٤٥٤ ، والكتاب ٢ / ١٥١.

فإن قلت : فإنّ الشاه من قولهم : رجل أشوه ، وامرأه شوهاه ؛ للقيحين . وهذا ضدّ الأول ؛ ففيه جوابان : أحدهما أن تكون الشاه جرت مجرى القلب لدفع العين عنها لحسها ؛ كما يقال في استحسان الشيء : قاتله الله ؛ كقوله :

رمى الله في عيني بثينه بالقذى

وفي الشنب من أنيابها بالقوادح (١)

وهو كثير . والآخر أن يكون من باب السلب ؛ كأنه سلب القبح منها ؛ كما قيل للحرم : ناله . ولخشبه الصرار توديه (٢) ؛ ولجوّ السماء الشكاك .

ومنه تحوّب وتأثم ؛ أي ترك الحوب والإثم .

وهو باب واسع ؛ وقد كتبنا منه في هذا الكتاب ما ستراه بإذن الله تعالى . وأهل اللغة يسمعون هذا فيرونه ساذجا غفلا ، ولا يحسنون لما نحن فيه من حديثه فرعا ولا أصلا .

ومن ذلك قولهم : الفضة ؛ سميت بذلك لانفضاض أجزائها ، وتفترقها في تراب معدنها ، كذا أصلها وإن كانت فيما بعد قد تصفّى وتهذب وتسبك . وقيل لها فضة ، كما قيل لها لجين . وذلك لأنها ما دامت في تراب معدنها فهي ملتزقة (في التراب) متلجّنه به ؛ قال الشماخ :

وماء قد وردت أميم طام

عليه الطير كالورق اللجين (٣)

ص : ٤٨١

١- البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينه في ديوانه ص ٥٣ ، والأغاني ٨ / ١٠٤ ، وأمالى المرتضى ٢ / ١٥٧ ، وخزانه الأدب ٥ / ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢١٩ / ٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٣ ، وسمط اللالكى ص ٧٣٦ ، ولسان العرب (نيب) ، (قدح) ، (عين) ، وبلا نسبه في جمهره اللغة ص ٥٠٤ . الشنب : جمع أشنب ؛ من الشنب وهو رقة الأسنان وعدوبتها . والقوادح جمع القادح ، وهو السواد يظهر في الأسنان .

٢- هي خشبه تشد على أطباء الناقه لثلا يرضعها الفصيل . وكأنه يريد من بنائها على السلب أن الغرض من التوديه منع الودي ، وهو السيلان يقال ودى : سال ، أي أن التوديه تحول دون ودى اللبن .

٣- البيت من الوافر ، وهو للشماخ ، في ديوانه ص ٣٢٠ ، ولسان العرب (لجن) ، وتهذيب اللغة ١١ / ٨٠ ، والمخصص ١٠ / ٢٢٤ ، وأساس البلاغه (لجن) ، وتاج العروس (لجن) ، وبلا نسبه في جمهره اللغة ص ٤٩٢ ، ومجمل اللغة ٤ / ٢٦٧ ، ومقاييس اللغة ٥ / ٢٣٥ ، وديوان الأدب ١ / ٤٢٤ .

أى المتلذذ المتلذذ ، وينبغى أن يكونوا إنما ألزموا هذا الاسم التحقير لاستصغار معناه ما دام فى تراب معدنه. ويشهد عندك بهذا المعنى قولهم فى مراسله (الذهب) وذلك لأنه ما دام كذلك غير مصفى فهو كالذهب ؛ لأن ما فيه من التراب كالمستهلك له ، أو لأنه لما قلّ فى الدنيا فلم يوجد إلا عزيزا صار كأنه مفقود ذاهب ؛ ألا ترى أن الشئ إذا قلّ قارب الانتفاء. وعلى ذلك قالت العرب : قلّ رجل يقول ذلك إلا زيد بالرفع ؛ لأنهم أجروه مجرى ما يقول ذاك أحد إلا زيد.

وعلى نحو من هذا قالوا : قلّما يقوم زيد ؛ فكفّوا (قل) ب- (ما) عن اقتضائها الفاعل ، وجاز عندهم إخلاء الفعل من الفاعل لما دخله من مشابهه حرف النفي ؛ كما بقوا المبتدأ بلا خبر فى نحو هذا من قولهم : أقلّ امرأتين تقولان ذلك ، لما ضارع المبتدأ حرف النفي. أفلا ترى إلى أنسهم باستعمال القله مقارنه للانتفاء.

فكذلك لما قلّ هذا الجوهر فى الدنيا أخذوا له اسما من الذهب الذى هو الهلاك.

ولأجل هذا أيضا سمّوه (تبرا) لأنه (فعل) من التبار. ولا يقال له (تبر) حتى يكون فى تراب معدنه ، أو مكسورا.

ولهذا قالوا للجوام من الفضة (الغرب) ، وهو (فعل) من الشئ الغريب ؛ وذلك أنه ليس فى العاده والعرف استعمال الآنيه من الفضة ، فلما استعمل ذلك فى بعض الأحوال كان عزيزا غريبا. هذا قول أبى إسحاق. وإن شئت جذبتة إلى ما كنّا عليه فقلت : إنّ هذا الجوهر غريب من بين الجواهر لنفاسته وشرفه ؛ ألا تراهم إذا أثنوا على إنسان قالوا : هو وحيد فى وقته ، وغريب فى زمانه ، ومنقطع النظير ، ونسيج وحده. ومنه قول الطائى الكبير:

غرّبتة العلا على كثره النا

س فأضحى فى الأقربين جنيا

فليطل عمره فلو مات فى مر

ومقيما بها لمات غريبا (١)

وقول شاعرنا :

أبدو فيسجد من بالسوء يذكرنى

ولا أعاتبه صفحا وإهوانا

ص: ٤٨٢

١- جنيا : أى غريبا. والبيتان من قصيده يمدح بها أبى سعيد محمد بن يوسف الثغرى. وهى فى الديوان. (نجان).

وهكذا كنت في أهلي وفي وطني

إن النفيس عزيز حيثما كانا

ويدلّك على أنهم قد تصوّروا هذا الموضع من امتزاجه بتراب معدنه أنهم إذا صَفّوه وهذّبوه أخذوا له اسما من ذلك المعنى ، فقالوا له : الخلاص ، والإبريز ، والعقيان . فالخلاص فعال من تخلّص ، والإبريز إفعال من برز يبرز ، والعقيان فعلان من عقى الصبى يعقى ، وهو أول ما ينجيه عند سقوطه من بطن أمه قبل أن يأكل ، وهو العقى . فقيل له ذلك لبروزه ؛ كما قيل له البراز .

فالتأتى والتلطف فى جميع هذه الأشياء وضّمّها ، وملاءمه ذات بينها هو (خاصّ اللغه) وسرّها ، وطلاوتها الرائقه وجوهرها . فأما حفظها ساذجه ، وقمشها محطوبه هرجه (1) فنعوذ بالله منه ، ونرغب بما آتانا سبحانه عنه .

وقال أبو عليّ رحمه الله : قيل له حبى كما قيل له سحاب . تفسيره أن حبياً (ففعال) من حبا يحبو . وكأن السحاب لثقله يحبو حبا ؛ كما قيل له سحاب وهو (فعال) من سحب ؛ لأنه يسحب أهدابه . وقد جاء بكليهما شعر العرب ؛ قالت امرأه :

وأقبل يزحف زحف الكسير

سياق الرعاء البطاء العشارا (2)

وقال أوس :

دان مسفّ فويق الأرض هيدبه

يكاد يدفعه من قام بالراح (3)

وقالت صبيه منهم لأبيها فتجاوزت ذلك :

أناخ بذى نفر بركه

كأنّ على عضديه كتافا (4)

ص : ٤٨٣

١- الهرج : الضعيف .

٢- البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبه فى لسان العرب (حبا) ، وتاج العروس (حبا) .

٣- البيت من البسيط ، وهو لأوس بن حجر فى ديوانه ص ١٥ ، والأغانى ٩ / ٤٤ ، والخصائص ٢ / ١٢٦ ، والشعر والشعراء ١ / ٢١٣ ، ولعبيد بن الأبرص فى ديوانه ص ٥٣ ، وجمهره اللغه ص ١٣٤ ، والحماسه الشجرية ٢ / ٧٧٠ ، وسمط اللآلى ص ٤٤١ ، ولسان العرب (هدب) ، ولأوس أو لعبيد فى الحيوان ٦ / ١٣٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٢٣ .

٤- البيت من المتقارب وهو لسحيم عبد بنى الحساس فى ديوانه ص ٤٨ ، ومعجم ما استعجم ص ٢٦٣ (ذو بقر) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (كتف) (حبا) ، وتاج العروس (كتف) ، (حبا).

وقال [أبوهم]:

وألقى بصحراء الغبيط بعاعه

نزول اليماني ذي العياب المحمّل (١)

قال: ومن ذلك قولهم في أسماء الحاجه: الحاجه، والحوجاء، واللوجاء والإرب، والإربه، والمأربه، واللّبانه - والتلاوه بقيه الحاجه، والتلّيه أيضا - والأشكله؛ والشهلاء؛ قال [الشاعر]:

لم أقض حين ارتحلوا شهلائي

من الكعاب الطفله الغيداء (٢)

وأنت تجد مع ذلك من اختلاف أصولها ومبانيها جميعها [راجعا] إلى موضع واحد، ومخطوما بمعنى لا يختلف، وهو الإقامه على الشىء والتشبّث به. وذلك أن صاحب الحاجه كلف بها، ملازم للفكر فيها، مقيم على تنجزها واستحاثتها؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «حبك الشىء يعمى ويصم» (٣). وقال المولّد:

صاحب الحاجه أعمى

لا يرى إلا قضاها

وتفسير ذلك أن الحاج شجر له شوكة، وما كانت هذه سبيله فهو متشبّث بالأشياء، فأى شىء مرّ عليه اعتاقه وتشبّث به. فسُميت الحاجه تشبيها بالشجره ذات الشوك. أى أنا مقيم عليها، متمسك بقضائها، كهذه الشجره فى اجتذابها ما مرّ بها، وقرب منها. والحوجاء منها، وعنّها تصرّف الفعل: احتاج يحتاج احتياجا، وأحوج يحوج؛ وحاج يحوج، فهو حائج.

واللوجاء من قولهم: لجت الشىء ألوجه لوجا، إذا أدرتّه فى فيك. والتقاؤهما أن الحاجه متردّده على الفكر، ذاهبه جائيه إلى أن تقضى؛ كما أن الشىء إذا تردّد

ص: ٤٨٤

١- البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ٢٥، وتهذيب اللغه ١ / ١١٩، وجمهره اللغه ص ١٠٠١، ومقاييس اللغه ١ / ١٨٤، وتاج العروس (غبط)، (بمع)، ولسان العرب (بمع). صحراء الغبيط: موضع. البعاع: السحاب المثقل بالماء.

٢- الرجز بلا نسبه فى تهذيب اللغه ٦ / ٨٤، وجمهره اللغه ص ٨٨١، ١١٥٧، والاشتقاق ص ٤٤٣، ٥٢٤، والمخصص ١٢ / ٢٢٣، ولسان العرب (شهل)، وتاج العروس (شهل).

٣- «ضعيف» أخرجه أحمد والبخارى فى تاريخه وأبو داود عن أبى الدرداء، وانظر ضعيف الجامع (٢٤٨٧).

فى الفم فإنه لا يزال كذلك إلى أن يسيغه الإنسان أو يلفظه.

والإرب ، والإربه ، والمأربه كله من الأربه وهى العقده ، وعقد مؤرّب ، إذا شدّد. وأنشد أبو العباس لكناز بن نفيح يقوله لجرير :

غضبت علينا أن علاك ابن غالب

فهلّا على جدّيك إذ ذاك تغضب!

هما حين يسعى المرء مسعاه جدّه

أناخا فشدّاك ؛ العقل المؤرّب! (١)

والحاجه معقوده بنفس الإنسان ، متردّده على فكره.

واللبانه من قولهم : تلبن بالمكان إذا أقام به ولزمه. وهذا هو المعنى عينه.

والتلاوه والتليّه من تلوت الشىء إذا قفوته واتبعته لتدركه. ومنه قوله :

الله بينى وبين قيمها

يفرّ منى بها وأتبع (٢)

والأشكله كذلك ؛ كأنها من الشكال (٣) ، أى طالب الحاجه مقيم عليها ، كأنها شكال له ، ومانعه من تصرّفه وانصرافه عنها.

ومنه الأشكل من الألوان : الذى خالطت حمرة بياضه ، فكأن كل واحد من اللونين اعتاق صاحبه أن يصحّ ويصفو لونه.

والشهلاء كذلك ؛ لأنها من المشاهله وهى مراجعه القول ؛ قال :

ص : ٤٨٥

١- البيتان من الطويل ، وهو لكناز بن نفيح فى تاج العروس (أرب) ، ولسان العرب (أرب) ، ولكناز بن ربيعه أو أخيه ربيع بن ربيعه فى لسان العرب (أهل). يريد بابن غالب : الفرزدق ، ويريد بالمرء : الفرزدق أو هو المرء غير مخصص. يقول : إذا سعى الفرزدق فى المكارم مسعاه جده قعد بك جداك عن سبل العلا فهما ينيخانك ويشدانك : يعقلانك عن السير ، ثم قال : العقل المؤرّب : أى هذا هو العقل حقا. فقوله العقل خبر لمبتدأ محذوف كما ترى. ويرى المبرد أن العقل بدل من الضمير فى شداك بدل اشمال. وانظر معجم الشعراء للمرزبانى ٣٥٣. (نجار).

٢- أى الأحوص الأنصارى. وانظر الأغانى ٤ / ٤٩ طبعه بولاق ، وشعراء ابن قتيبه ٥٠٠. وقبل البيت : كأن لبنى صبير غاديه أو دميه زينت بها البيع والصبير : السحاب الأبيض. والغاديه : السحابه تجيء وقت الغداه. (نجار).

٣- الشكال : هو حبل يوثق به يد الدابه ورجلها.

قد كان فيما بيننا مشاهله

ثم تولت وهي تمشى البأدله

البأدله : أن تحرك في مشيها بأدلهها ، وهي لحم صدرها. وهي مشيه القصار من النساء.

فقد ترى إلى ترامي هذه الأصول والميل بمعانيها إلى موضع واحد.

ومن ذلك ما جاء عنهم في الرجل الحافظ للمال ، الحسن الرعيه له والقيام عليه.

يقال : هو خال مال ، وخائل مال ، وصدى مال ، وسرسور مال ، وسؤبان مال ، ومحجن مال (وإزاء مال) وبلو مال ، وحبل مال ،

(وعسل مال) وزرّ مال. وجميع ذلك راجع إلى الحفظ لها ، والمعرفه بها.

فخال مال يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون صفه على (فعل) كبطل وحسن ، أو (فعل) ككبش صاف ورجل مال. ويجوز أن

يكون محذوفا من فاعل ؛ كقوله :

* لاث به الأشاء والعبري (١) *

فأما خائل مال ففاعل لا محاله. وكلاهما من قوله : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخولنا بالموعظه ، أى يتعهّدنا بها شيئا فشيئا ويراعينا. قال أبو علي : هو من قولهم تساقطوا أخول أخول أى شيئا بعد شىء. وأنشدنا :

يساقط عنه روقه ضارياتها

سقاط حديد القين أخولا (٢)

فكأن هذا الرجل يرعى ماله ، ويتعهّده ، حفظا له وشحا عليه.

وأما صدى مال ، فإنه يعارضها من هاهنا وهاهنا ، ولا يهملها ولا يضيع أمرها -

ص: ٤٨٦

١- لاث : أصله لاث من لاث النبات : التف وكثر. الأشاء : صغار النخل. والعبري : ما ينبت من شجر الضال على شطوط الأنهار.
٢- البيت من الطويل ، وهو لضابى بن الحارث فى الخصائص ٣ / ٢٩٠ ، والدرر ٤ / ٣٤ ، والشعر والشعراء ٢١ / ٣٥٩ ، ولسان العرب (سقط) ، (خول) ، والمحتسب ٢ / ٤١ ، ونوادى أبى زيد ص ١٤٥ ، وتاج العروس (خول) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه ص ٦٢١ ، وشرح شذور الذهب ص ٩٨ ، والمحتسب ١ / ٨٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٤٩. الروق : القرن. حديد القين : الشرار. ضارياتها : الضارى من الكلاب. هذا فى وصف الضوء يردع عنه الكلاب.

ومنه الصدى لما يعارض الصوت. ومنه قراءة الحسن رضى الله عنه (صاد والقرآن) وكان يفسره: عارض القرآن بعملك، أى قابل كل واحد منهما بصاحبه - [قال العجلى]:

* يأتى لها من أيمن وأشمل (١) *

[وكذلك سرسور مال، أى عارف بأسرار المال، فلا يخفى عنه شيء من أمره.

ولست أقول كما يقول الكوفيون - وأبو بكر معهم - : إن سرسورا من لفظ السر، لكنه قريب من لفظه ومعناه، بمنزله عين ثره وثراره. وقد تقدم ذكر ذلك.

وكذلك سوبان مال؛ هو (فعالن) من الساب، وهو الزق للشراب؛ قال الشاعر:

إذا ذقت فإها قلت علق مدس

أريد به قيل فغودر فى ساب (٢)

والتقاؤهما أن الزق إنما وضع لحفظ ما فيه، فكذلك هذا الراعى يحفظ المال ويحتاط عليه احتياط الزق على ما فيه.

وكذلك محجن مال، هو (مفعل) من احتجنت الشيء إذا حفظته وأدخرته.

وكذلك إزاء مال، هو (فعال) من أذى الشيء يأذى إذا تقبض واجتمع؛ قال:

* ظل لها يوم من الشعرى أذى (٣) *

أى يغم الأنفاس ويضيّقها لشده الحرّ. وكذلك هذا الراعى يشح عليها ويمنع

ص: ٤٨٧

١- زياده فى ش، ب خلت منها أ. وفى ج: «قال العجلى يصف الراعى: يأتى بها من أيمن وأشمل». والعجلى هو أبو النجم. وهذا فى أرجوزته الطويله التى أولها: * الحمد لله الوهوب المجزل * (نجار).

٢- البيت من الطويل، وهو بلا نسبه فى لسان العرب (سأب)، (دمس)، (علق)، ومقاييس اللغه ١٢٨ / ٤، ومجمل اللغه ٣ / ٤٠٥، وكتاب العين ٧ / ٢٣٤، والمخصص ١١ / ٨١، وتهذيب اللغه ١٢ / ٣٧٩، ١٣ / ١٠٤، وجمهره اللغه ص ٦٤٨، وتاج العروس (سأب)، (دمس).

٣- قائله من باهله. وعجزه: * نعوذ منه بزرائيق الركى * وزرائيق الركى: أبنيه تبنى على جوانب الآبار، وعلى البئر زرنوقان يعلق عليهما البكره. وانظر اللسان (أزى)، ومجالس ثعلب ٦١٤. (نجار).

من تسربها. وأنشد أبو علي عن أبي بكر لعماره :

هذا الزمان مول خير آزي

صارت رءوس به أذنان أعجاز

وكذلك بلو مال ، أى هو بمعرفته به قد بلاه واختبره ؛ قال الله سبحانه : (وَلَتَبْلُؤَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَتَبْلُؤَا
أَخْبَارَكُمْ) [محمد : ٣١] قال عمر بن لحيان :

فصادفت أعصل من أبلانها

يعجبه النزع على ظمائها (١)

وكذلك جبل مال ، كأنه يضبطها ؛ كما يضبطها الجبل يشدّ به. ومنه الجبل : الداهية من الرجال ؛ لأنه يضبط الأمور ويحيط بها.

وكذلك غسل مال ؛ لأنه يأتيها ويعسل إليها من كل مكان ، ومنه الذئب العسول ؛ ألا ترى أنه إنما سمي ذئبا لتداؤبه وخبثه ،
ومجيئه تاره من هنا ، ومره من هنا.

وكذلك زرّ مال : أى يجمعه ويضبطه ؛ كما يضبط الزرّ [الشيء] المزور.

فهذه الأصول وهذه الصيغ على اختلاف الجميع مرتمية إلى موضع واحد على ما ترى.

ومن ذلك قولهم للدم : الجدّيّه ، والبصيره. فالدم من الدميه لفظا ومعنى.

وذلك أن الدميه إنما هي للعين والبصر ، وإذا شوهدت فكأن ما هي صورته مشاهد بها ، وغير غائب مع حضورها ، فهي تصف
حال ما بعد عنك. وهذا هو الغرض فى هذه الصور المرسومة للمشاهده. وتلك عندهم حال الدم ؛ ألا ترى أن الرميّه إذا غابت
عن الرامى استدللّ عليها بدمها فاتبعه حتى يؤدّيه إليها. ويؤكد ذلك لك قولهم فيه (البصيره) وذلك أنها [إذا] أبصرت أدت إلى
المرمى الجريح. ولذلك أيضا قالوا له (الجدّيّه) لأنه يجدى على الطالب للرميّه ما يبغيه منها. ولو لم ير

ص: ٤٨٨

١- الرجز لعمر بن لجان التيمى فى ديوانه ص ١٥١ ، ولسان العرب (بلا) ، وتاج العروس (بلى) ، وبلا نسبه فى المخصص ٧ / ٨٢ .
يتحدث عن إبل سقاها. والأعصل : اليا بس البدن. والنزع : نزع الدلو من البئر.

الدم لم يستدل عليها ، ولا عرف موضعها ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « كل ما أصميت ودع ما أنميت » (١).

وهذا مذهب فى هذه اللغة طريف ، غريب لطيف . وهو فقهها ، وجامع معانيها ، وضام نشرها . وقد هممت غير دفعه أن أنشى فى ذلك كتابا أتقضى فيه أكثرها ، والوقت يضيق دونه . ولعله لو خرج لما أقنعه ألف ورقه إلا على اختصار وإيماء . وكان أبو على رحمه الله يستحسن هذا الموضوع جدا ، ويثبه عليه ، ويسر بما يحضره خاطره منه . وهذا باب إنما يجمع بين بعضه وبعض من طريق المعانى مجردة من الألفاظ ، وليس كالاشتقاق الذى هو من لفظ واحد ، فكأن بعضه منبهه على بعض . وهذا إنما يعتق فيه الفكر المعانى غير منبهته عليها الألفاظ . فهو أشرف الصنعتين ، وأعلى المأخذين . فتفطن له ، وتأن لجمعه ؛ فإنه يؤنقك ويفى عليك ، ويبسط ما تجعد من خاطرك ، ويريك من حكم البارى - عز اسمه ما تقف تحته ، وتسلم لعظم الصنعه فيه ، وما أودعته أحضانه ونواحيه .

ص : ٤٨٩

١- أورده الهيثمى فى «المجمع» (٤ / ١٦٢) ، وقال : «رواه الطبرانى فى الأوسط ، وفيه عباده بن زياد - بفتح العين - وثقه أبو حاتم وغيره وضعفه موسى بن هارون وغيره» .

هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا ؛ غير أن أبا على - رحمه الله - كان يستعين به ، ويخلد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر . لكنه مع هذا لم يسمّه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ، ويستروح إليه ، ويتعلّل به . وإنما هذا التلقيب لنا نحن . وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن . وذلك أن الاشتقاق عندى على ضربين : كبير وصغير .

فالصغير ما فى أيدي الناس وكتبهم ؛ كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقرّأه فتجمع بين معانيه ، وإن اختلفت صيغته ومبانيه . وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامه فى تصرّفه ؛ نحو سلم ويسلم ، وسالم ، وسلمان ، وسلمى والسلامه ، والسليم : اللديغ ؛ أطلق عليه تفاؤلا- بالسلامه . وعلى ذلك بقيه الباب إذا تأوّلته ، وبقيته الأصول غيره ؛ كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على ما فى أيدي الناس من ذلك . فهذا هو الاشتقاق الأصغر . وقد قدّم أبو بكر - رحمه الله - رسالته فيه بما أغنى عن إعادته ؛ لأن أبا بكر لم يأل فيه نصحا ، وإحكاما ، وصنعه وتأنيسا .

وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثيه ، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شىء من ذلك [عنه] ردّ بلطف الصنعه والتأويل إليه ؛ كما يفعل الاشتقايون ذلك فى التركيب الواحد . وقد كنا قدّمنا ذكر طرف من هذا الضرب من الاشتقاق فى أوّل هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام والقول وما يجيء من تقليب تراكيبيهما ؛ نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك) ، وكذلك (ق و ل) (ق ل و) (ق و ل) (ق ل و) (ل ق و) (ل و ق) ، وهذا أعوص مذهبنا ، وأحزن مضطربا . وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوّه والشده ، وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفّه . وقد مضى ذلك فى صدر الكتاب .

لكن بقى علينا (أن نحضر هنا) مما يتصل به أحرفا ، تؤنس بالأول ، وتشجع منه المتأمل .

فمن ذلك تقلب (ج ب ر) فهي - أين وقعت - للقوة والشده. منها (جبرت العظم ، والفقير) إذا قويتها وشدت منها ، والجبر : الملك لقوته وتقويته لغيره .

ومنها (رجل مجرب) إذا جرسته الأمور ونجدته ، فقويت منته ، واشتدت شكيمته .

ومنه الجراب لأنه يحفظ ما فيه ، وإذا حفظ الشيء وروعى اشتد وقوى ، وإذا أغفل وأهمل تساقط ورذى (1). ومنها (الأبجر والبجره) وهو القوى السرّه. ومنه قول عليّ صلوات الله عليه : إلى الله أشكو عجرى وبجرى ، تأويله : همومى وأحزانى ، وطريقه أن العجره كلّ عقده فى الجسد ؛ فإذا كانت فى البطن والسرّه فهي البجره [والبجره] تأويله أنّ السرّه غلظت ونتاجت فاشتد مسّها وأمرها. وفسّر أيضا قوله : عجرى وبجرى ، أى ما أبدى وأخفى من أحوالى. و (منه البرج لقوته فى نفسه وقوه ما يليه) به ، وكذلك البرج لنقاء بياض العين وصفاء سوادها ، هو قوه أمرها ، وأنه ليس بلون مستضعف ، ومنها رجبت الرجل إذا عظّمته وقويت أمره. ومنه رجب لتعظيمهم إياه عن القتال فيه ، وإذا كرمتم النخلة على أهلها فمالت دعموها بالرجبه ، وهى شىء تسند إليه لتقوى به. والراجبه : أحد فصوص الأصابع ، وهى مقويه لها. ومنها الرباجى وهو الرجل يفخر بأكثر من فعله ؛ قال :

* وتلقاه رباجيا فخورا (2) *

تأويله أنه يعظم نفسه ، ويقوى أمره.

ومن ذلك تراكيب (ق س و) (ق وس) (وق س) (وس ق) (س وق) وأهمل (س ق و) وجميع ذلك إلى القوه والاجتماع. منها (القسوه) وهى شده القلب واجتماعه ؛ ألا ترى إلى قوله :

يا ليت شعرى - والمنى لا تنفع -

هل أغدون يوما وأمرى مجمع (3)

ص: ٤٩١

١- رذى : أثقله المرض.

٢- أورده فى الجمهره ٢٠٩ / ١ غير معزو.

٣- الرجز بلا نسبه فى إصلاح المنطق ص ٢٦٣ ، وأمالى المرتضى ١ / ٥٥٩ ، والدرر ٤ / ٢٠ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨١١ ، ولسان العرب (جمع) ، (رمى) ، ومغنى اللبيب ٢ / ٣٨٨ ، ونوادى أبى زيد ، وهمع الهوامع ، وتاج العروس (جمع) ، وتهذيب اللغه

أى قوى مجتمعة ، ومنها (القوس) لشدّها ، واجتماع طرفيها. ومنها (الوقس) لابتداء الجرب ، وذلك لأنه يجمع الجلد ويقحله ، ومنها (الوسق) للحمل ؛ وذلك لاجتماعه وشدّته ، ومنه استوسق الأمر أى اجتمع (وَاللَّيْلُ وَمَا وَسَقَ) [الانشقاق : ١٧] أى جمع ، ومنها (السوق) ، وذلك لأنه استحثاث وجمع للمسوق بعضه إلى بعض ؛ وعليه قال :

* مستوسقات لو يجدن سائقا (١) *

فهذا كقولك : مجتمعات لو يجدن جامعا.

فإن شدّ شيء من شعب هذه الأصول عن عقده ظاهرا ردّ بالتأويل إليه ، وعطف بالملاطفه عليه. بل إذا كان هذا قد يعرض فى الأصل الواحد حتى يحتاج فيه إلى ما قلناه ، كان فيما انتشرت أصوله بالتقديم والتأخير أولى باحتماله ، وأجدر بالتأول له.

ومن ذلك تقليب (س م ل) (س ل م) (م ل س) (ل م س) (ل س م) والمعنى الجامع لها المشتمل عليها الإصحاب والملاينه. ومنها الثوب (السِّمْل) وهو الخلق. وذلك لأنه ليس عليه من الوبر والزئبر ما على الجديد. فاليد إذا مرّت عليه للمس لم يستوقفها عنه جدّه المنسج ، ولا خشنه الملمس. والسمل : الماء القليل ؛ كأنه شيء قد أخلق وضعف عن قوّه المضطرب ، وجمّه المرتكض ؛ ولذلك قال :

حوضا كأنّ ماءه إذا غسل

من آخر الليل رويّ سمل (٢)

وقال آخر :

ورّاد أسمال المياه السدم

فى أخريات الغبش المغمّم (٣)

ص: ٤٩٢

١- الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٢ / ٣٠٧ ، وتاج العروس (وسق) ، ولسان العرب (وسق) ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغة ٩ / ٢٣٥ ، وديوان الأدب ٣ / ٢٨٣ ، ولسان العرب (وسق).

٢- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (غضض) ، (عسل) ، وتاج العروس (غضض) ، وجمهره اللغة ص ١٢٦٠ ، وكتاب العين ١ / ٣٣٣ ، والمخصص ٤ / ٩٣ ، ومقاييس اللغة ٤ / ٣١٤ ، وأساس البلاغه (عسل) ، وتاج العروس (عسل).

٣- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (سدم) ، (غمم) ، وتاج العروس (سدم) ، (غمم). - السدم : المندفنه الغائره. والغبش : الظلمه إذ يقبل الصباح. والمغم ذو الغيم أو الذى يضيق الأنفاس من شده الحر.

ومنها السلامه. وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه ولا- يعترض عليها به. ومنها [المسل و] المسل والمسيل كلّه واحد، وذلك أن الماء لا يجرى إلا في مذهب له وإمام منقاد به، ولو صادف حاجزا لاعتاقه فلم يجد متسرّبا معه.

ومنها الأملس والملساء. وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفّح له. ومنها اللمس. وذلك أنه إن عارض اليد شيء حائل بينها وبين الملموس لم يصحّ هناك لمس؛ فإنما هو إهواء باليد نحوه، ووصول منها إليه لا حاجز ولا مانع، ولا بدّ مع اللمس من إمرار اليد وتحريكها على الملموس، ولو كان هناك حائل لاستوقفت به عنه. ومنه الملامسه (أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ) [المائدة: ٦] أى جامعتم، وذلك أنه لا بدّ هناك من حركات واعتمال، وهذا واضح. فأما (ل س م) فمهمل. وعلى أنهم قد قالوا: نسمت الريح إذا مرّت مرّا سهلا ضعيفا، والنون أخت اللام، وسترى نحو ذلك.

(ومرّ بنا أيضا ألسمت الرجل حجّته إذا لقّنته وألزمته إيّاها. قال :

لا تلسمّن أبا عمران حجّته

ولا تكونن له عوننا على عمرا (١)

فهذا من ذلك، أى سهلتها وأوضحتها).

واعلم أنا لا ندعى أن هذا مستمرّ في جميع اللغه، كما لا ندعى للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغه. بل إذا كان ذلك (الذى هو) في القسمه سدس هذا أو خمسه متعدّرا صعبا كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبا وأعزّ ملتصبا. بل لو صحّ من هذا النحو وهذه الصنعه المادّه الواحده تتقلّب على ضروب التقلب كان غريبا معجبا. فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر، ويجاريه إلى المدى الأبعد.

وقد رسمت لك منه رسما فاحتده، وتقيّله تحظ به، وتكثر إعظام هذه اللغه الكريمة من أجله. نعم، وتسترفده في بعض الحاجه إليه، فيعينك ويأخذ بيديك؛ ألا ترى أن أبا على [رحمه الله] كان يقوّى كون لام (أثنيّه) فيمن جعلها (أفعله)

ص: ٤٩٣

واوا بقولهم : جاء يثفه ، ويقول : [هذا] من الواو لا محاله كيعدده. فيرجح بذلك الواو على الياء التي ساوقتها في يثفوه ويثفيه. أفلا تراه كيف استعان على لام ثفا بفاء وثف. وإنما ذلك لأنها مادّة واحده شكّلت على صور مختلفه ، فكأنها لفظه واحده. وقلت مره للمتنبيّ : أراك تستعمل في شعرك ذا ، وتا ، وذى كثيرا ، ففكر شيئا ثم قال : إن هذا الشعر لم يعمل كلّه في وقت واحد. فقلت له : أجل لكن المادّة واحده. فأمسك ألبته. والشىء يذكر لنظيره ؛ فإن المعانى وإن اختلفت معنياتها ، آويه إلى مضجع غير مقصّ ، وآخذ بعضها برقاب بعض.

* * *

ص: ٤٩٤

قد ثبت أن الادغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت. وهو فى الكلام على ضربين : أحدهما أن يلتقى المثالان على الأحكام التى يكون عنها الادغام ، فيدغم الأول فى الآخر.

والأول من الحرفين فى ذلك على ضربين : ساكن ومتحرك ؛ فالمدغم الساكن الأصل كطاء قَطَعَ ، وكاف سَكَّر الأولين ؛ والمتحرك نحو دال شدّ ، ولام معتلّ.

والآخر أن يلتقى المتقاربان على الأحكام التى يسوغ معها الادغام ، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه. وذلك مثل (ودّ) فى اللغة التميمية ، وامحى ، وامياز ، واصير ، واثاقل عنه. والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت ؛ ألا ترى أنك فى قَطَعَ ونحوه قد أخفيت الساكن الأول فى الثانى حتى نبا اللسان عنهما نبوه واحده ، وزالت الوقفه التى كانت تكون فى الأول لو لم تدغمه فى الآخر ؛ ألا ترى أنك لو تكلفت ترك ادغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفه عليها تمتاز من شدّه ممازجتها للثانيه بها ؛ كقولك قَطَعَ وسكّر ، وهذا إنما تحكمه المشافهه به. فإن أنت أزلت تلك الوقيفه والفترة على الأول خلطته بالثانى فكان قربه منه (وادغامه) فيه أشدّ لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه. فإن كان الأول من المثليين متحرّكا ثم أسكنته وادغمته فى الثانى فهو أظهر أمرا ، وأوضح حكما ؛ ألا ترى أنك إنما أسكنته لتخلطه بالثانى وتجذبه إلى مضامته ومماسه لفظه بلفظه بزوال الحركة التى كانت حاجزه بينه وبينه. وأما إن كانا مختلفين ثم قلبت وادغمت ، فلا إشكال فى إثارة تقريبا أحدهما من صاحبه ؛ لأن قلب المتقارب أوكد من تسكين النظير.

فهذا حديث الادغام الأكبر ؛ وأما الادغام الأصغر ، فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير ادغام يكون هناك. وهو ضرور.

فمن ذلك الإماله ، وإنما وقعت فى الكلام لتقريب الصوت من الصوت. وذلك نحو عالم ، وكتاب ، وسعى ، وقضى ، واستقضى ؛ ألا تراك قرّبت فتحه العين من

عالم إلى كسره اللام منه ، بأن نحوث بالفتحه نحو الكسره ، فأملت الألف نحو الياء . وكذلك سعى وقضى : نحوث بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها . وعليه بقيه الباب .

ومن ذلك أن تقع فاء افتعل صادًا أو ضادًا ، أو طاء أو ظاء ، فتقلب لها تاؤه طاء . وذلك نحو اضطرب ، واضطرب ، واطرد ، واطظلم . فهذا تقريب من غير ادغام ، فأما اطرّد فمن ذا الباب أيضا ، ولكن ادغامه ورد هاهنا التقاطا لا قصدا .

وذلك أن فاءه طاء ، فلما أبدلت تاؤه طاء صادفت الفاء طاء فوجب الادغام ؛ لما اتفق حينئذ ؛ ولو لم يكن هناك طاء لم يكن ادغام ؛ ألا ترى أن اضطرب واضطرب واطظلم لما كان الأول منه غير طاء لم يقع ادغام ؛ قال :

* ... ويظلم أحيانا فيظلم (1) *

وأما فيظلم [وفيظلم] بالطاء والطاء جميعا فادغام عن قصد لا عن توارد .

فقد عرفت بذلك فرق ما بين اطرّد ، وبين اصبر ، واطلم ، واطلم .

ومن ذلك أن تقع فاء (افتعل) زايا أو دالا أو ذالا ، فتقلب تاؤه لها دالا ؛ كقولهم : ازدان ، وادعى (وادكر ، واذدكر) فيما حكاه أبو عمرو .

فأما ادعى فحديثه حديث اطرّد لا غير في أنه لم تقلب قصدا للادغام ، لكن قلبت تاء ادعى دالا ؛ كقلبها في ازدان ، ثم وافقت فاؤه الدال المبدله من التاء ، فلم يكن من الادغام بدّ .

وأما اذدكر (فمنزله بين) ازدان وادعى . وذلك أنه لما قلب التاء دالا [لوقوع الذال] قبلها صار إلى اذدكر ، فقد كان هذا وجهها يقال مثله ، مع أن أبا عمرو قد أثبتته وذكره ؛ غير أنه أجريت الذال لقربها من الدال بالجهر مجرى الدال ، فأوثر الادغام لتضام الحرفين في الجهر فأدغم . فهذه منزله بين منزلتي ازدان وادعى .

ص: ٤٩٦

١- بعض بيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢١٩ ، وسمط اللآلي ص ٤٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٤٠٣ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٩١ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٤٩٣ ، وشرح المفصل ١٠ / ٤٧ ، ١٤٩ ، والكتاب ٤ / ٤٦٨ ، ولسان العرب (ظلم) ، والمقاصد النحويه ٤ / ٥٨٢ ، وبلا- نسبه في أوضح المسالك ٤ / ٣٩٩ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨٧٣ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ١٨٩ ، ولسان العرب (ظنن) .

وأما أذكر فكاسم ، واصبر .

ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلى فتقرب منه بقلبها صادًا على ما هو مبين في موضعه من باب الإدغام . وذلك كقولهم في سقت : صقت ، وفي السوق : الصوق ، وفي سبقت : صبقت ، وفي سملق (١) وسويق : صملق وصويق ، وفي سالغ (٢) وساخط : صالح وصاخط ، وفي سقر : صقر ، وفي مسالغ : مصالغ . ومن ذلك قولهم ست أصلها سدس ، فقربوا السين من الدال بأن قلبوها تاء ، فصارت سدت فهذا تقريب لغير ادغام ، ثم إنهم فيما بعد أبدلوا الدال تاء لقربها منها ؛ إرادته للإدغام الآن ، فقالوا ست . فالتغيير الأول للتقريب من غير إدغام ، والتغيير الثاني مقصود به الإدغام .

ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق ؛ نحو شعير ، وبعير ، ورغيف . وسمعت الشجرى غير مره يقول : زئير الأسد ، يريد الزئير . وحكى أبو زيد عنهم : الجنه لمن خاف وعيد الله . فأما مغيره فليس إتباعه لأجل حرف الحلق ؛ إنما هو من باب منتن ، ومن قولهم أنا أجوؤك وأنبؤك . والقرفصاء ، والسلطان ، وهو منحدر من الجبل ، وحكى سيبويه أيضا منتن ؛ ففيه إذا ثلاث لغات : منتن ، وهو الأصل ، ثم يليه منتن ، وأقلها منتن . فأما قول من قال : إن منتن من قولهم أنتن ، ومنتن من قولهم نتن الشيء فإن ذلك لكنه منه .

ومن ذلك أيضا قولهم (فعل يفعل) مما عينه أو لامه حرف حلقى ، نحو سأل يسأل ، وقرأ يقرأ ، وسعر يسعر ، وقرع يقرع ، وسحل يسحل ، وسبح يسبح . وذلك أنهم ضارعوا بفتح العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعا منه مخرج الألف التي منها الفتحه .

ومن التقريب قوله الحمد لله ، والحمد لله .

ومنه تقريب الحرف من الحرف ؛ نحو قولهم في نحو مصدر : مزدر ، وفي التصدير : التزدير . وعليه قول العرب في المثل (لم يحرم من فزد له) أصله فصد له ، ثم أسكنت العين ، على قولهم في ضرب : ضرب ، وقوله :

ص : ٤٩٧

١- السملق : هو الأرض المستويه أو القفر لا نبات فيه .

٢- سلغت الشاه : أى طلع نابها .

* ونفخوا في مدائنهم فطاروا (١) *

فصار تقديره : فصد له ، فلما سكنت الصاد فضعفت به وجاورت الصاد - وهي مهموسه - الدال - وهي مجهوره - قرّبت منها بأن أشمّت شيئاً من لفظ الزاى المقاربه للدال بالجهر.

ونحو من ذلك قولهم : مررت بمدعوز وابن بور : فهذا نحو من قيل وغيض لفظا ، وإن اختلفا طريقا.

ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون ؛ نحو حيى ، وأحيا ، وأعيا ، فهو - وإن كان مخفى - (بوزنه محركا) ، وشاهد ذاك قبول وزن الشعر له قبوله للمتحرّك ألبته. وذلك قوله :

* أن زم أجمال وفارق جيره (٢) *

فهذا بزنته محققا في قولك : أن زمّ أجمال. فأما روم الحركة فهي وإن كانت من هذه فإنما هي كالأهابه بالساكن نحو الحركة ، وهو لذلك ضرب من المضارعه.

وأخفى منها الإشمام ؛ لأنه للعين لا للأذن. وقد دعاهم إيثار قرب الصوت إلى أن أخلوا بالإعراب ، فقال بعضهم :

* وقال اضرب الساقين إمك هابل (٣) *

وهذا نحو [من] الحمد لله ، والحمد لله.

وجميع ما هذه حاله مما قرّب فيه الصوت من الصوت جار مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب. وإنما احتطنا له بهذه السّيمه التى هى الإدغام الصغير ؛ لأن فى هذا إيذانا بأن التقريب شامل للموضعين ، وأنه هو المراد المبعّى فى كلتا الجهتين ، فاعرف ذلك.

ص: ٤٩٨

١- عجز بيت من الوافر ، وهو للقطامى فى ديوانه ص ١٤٣ ، ولسان العرب (نفخ) ، والمنصف ١ / ٢٤ ، وبلا نسبه فى الإنصاف ١ / ١٢٥.

٢- صدر بيت من الطويل ، وهو لكثير عزه فى ديوانه ص ١٧٠ ، وشرح المفصل ٩ / ١٣٣ ، ولسان العرب (روم) ، والمنصف ٢ / ١٩٢.

٣- الشاهد فيه كسر الميم فى إمك إتباعا لكسر الهمزه. والإمّ لغه فى الأمّ وهذا إخلال بإعراب المبتدأ.

هذا غور من العربية لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به. وأكثر كلام العرب عليه ، وإن كان غفلا مسهوا عنه. وهو على أضراب :

منها اقتراب الأصلين الثلاثين ؛ كضياط وضيطار ، ولوقه وألوقه ، ورخو ورخود ، وبنجوج وألنجوج. وقد مضى ذكر ذلك.

ومنها اقتراب الأصلين ، ثلاثيا أحدهما ، ورباعيا صاحبه ، أو رباعيا أحدهما ، وخماسيا صاحبه ؛ كدمث ودمثر ، وسبط وسبطر ، ولؤلؤ ولآل ، والضبغطى والضبغطرى. ومنه قوله :

* قد دردت والشيخ درديس (١) *

وقد مضى هذا [أيضا].

ومنها التقديم والتأخير على ما قلنا فى الباب الذى قبل هذا فى تقليب الأصول ؛ نحو (ك ل م) و (ك م ل) و (م ك ل) ونحو ذلك. وهذا كله والحروف واحده غير متجاوره. لكن من وراء هذا ضرب غيره ، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعانى. وهذا باب واسع.

من ذلك قول الله سبحانه : (أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَضُّعُهُمْ أَزًّا) [مریم : ٨٣] أى تزعجهم وتقلقهم. فهذا فى معنى تهزهم هزًا ، والهمزه أخت الهاء ؛ فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزه لأنها أقوى من الهاء ، وهذا المعنى أعظم فى النفوس من الهز ؛ لأنك قد تهز ما لا بال له ؛ كالجدع وساق الشجره ، ونحو ذلك.

(ومنه العسف والأسف ؛ والعين أخت الهمزه كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها ، والهمزه أقوى من العين ؛ كما أن أسف النفس أغلظ من [التردد] بالعسف. فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين).

ص : ٤٩٩

ومنه القرمه وهى الفقره تحزّ على أنف البعير. وقريب منه قَلَمَت أظفارى ؛ لأن هذا انتقاص للظفر ، وذلك انتقاص للجلد. فالراء أخت اللام ؛ والعملان متقاربان. وعليه قالوا فيه : الجرفه ، وهى من (ج ر ف) وهى أخت جلفت القلم ، إذا أخذت جلفته ، وهذا من (ج ل ف) ؛ وقريب منه الجنف وهو الميل ، وإذا جلفت الشىء أو جرفته فقد أملتة عمّا كان عليه ، وهذا من (ج ن ف).

ومثله تركيب (ع ل م) فى العلامه والعلم. وقالوا مع ذلك : بيضه عرماء ، وقطيع أعرم ، إذا كان فيهما سواد وبياض ، وإذا وقع ذلك بان أحد اللونين من صاحبه ، فكان كل واحد منهما علما لصاحبه. وهو من (ع ر م) قال أبو وجزه السعدى :

ما زلن ينسبن وهنا كلّ صادقه

باتت تباشر عرما غير أزواج

حتى سلكن الشوى منهن فى مسك

من نسل جّوابه الآفاق مهداج (١)

ومن ذلك تركيب (ح م س) و (ح ب س) قالوا : حبست الشىء وحمس الشّر إذا اشتدّ. والتقاؤهما أن الشّيين إذا حبس أحدهما صاحبه تمانعا وتعازّا ، فكان ذلك كالمشترّ يقع بينهما.

ومنه العلب : الأثر ، والعلم : الشقّ فى الشفه العليا. فذاك من (ع ل ب) وهذا من (ع ل م) والباء أخت الميم ؛ قال طرفه :

كأنّ علوب النسع فى دأياتها

موارد من خلقاء فى ظهر قردد (٢)

ص: ٥٠٠

١- البيتان من البسيط ، وهما لأبى وجزه السعدى فى لسان العرب (هدج) ، (لقح) ، (مسك) ، والتنبيه والإيضاح ١ / ٢٢٥ ، ٤ / ٥٦ ، ٤٠ / ٦ ، وتاج العروس (هدج) ، (لقح) ، وبلا نسبه فى المخصص ٤ / ٤٦. الشوى من الدابه اليدان والرجلان. والمسك ما يكون فى رجل الدابه كالخلخال. وجوابه الآفاق المهداج : الريح الحنون. أراد أن الأتن أدخلن قوائمهن فى الماء فصار الماء لأرجلهن وأيديهن كالمسك ، ووصف أن هذا الماء ماء مطر ساقته الريح انظر اللسان (هدج) و (مسك).

٢- البيت من الطويل ، وهو لطفه بن العبد فى ديوانه ص ٢٦ ، ولسان العرب (علب) ، (ورد) ، - (دأى) ، وتهذيب اللغه ١٤ / ٢٣٣ ، وتاج العروس (علب) ، (ورد) ، (دأى) ، وبلا نسبه فى المخصص ١٢ / ٤١. النسع : سير تشد به الرحال. والدأيات : أضلاع الكتف. والخلقاء : الصخره الملساء. والقردد : ما ارتفع من الأرض.

ومنه تركيب (ق ر د) و (ق ر ت) قالوا للأرض : قردد ، وتلك نباك تكون في الأرض ، فهو من قرد الشيء وتقزّد إذا تجمّع ؛
أنشدنا أبو عليّ :

أهوى لها مشقص حشر فشبرقها

و كنت أدعو قذاها الإثمدا القردا (١)

[أى أسمى الإثمدا القرد أذى لها. يعنى عينه] وقالوا : قرت الدم عليه أى جمدا ، والتاء أخت الدال كما ترى. فأما لم خصّ هذا
المعنى بذا الحرف فسنذكره فى باب يلى هذا بعون الله تعالى.

ومن ذلك العلز : خفه وطيش وقلق يعرض للإنسان ، وقالوا (العلوص) لوجع فى الجوف يلتوى له الإنسان ويقلق منه. فذاك من
(ع ل ز) وهذا من (ع ل ص) والزاي أخت الصاد.

ومنه الغرب : الدلو العظيمه ، وذلك لأنها يغرف من الماء بها) ، فذاك من (غ ر ب) وهذا من (غ ر ف) أنشد أبو زيد :

كأن عينى وقد بانونى

غربان فى جدول منجنون (٢)

واستعملوا تركيب (ج ب ل) و (ج ب ن) و (ج ب ر) لتقاربها فى موضع واحد ، وهو الالتئام والتماسك. منه الجبل لشدته وقوته
، وجبن إذا استمسك وتوقف وتجمع ، ومنه جبرت العظم ونحوه أى قوته.

وقد تقع المضارعه فى الأصل الواحد بالحرفين ؛ نحو قولهم : السحيل ، والصهيل ، قال :

ص : ٥٠١

١- البيت من البسيط ، وهو لابن أحمر الباهلى فى ديوانه ص ٤٩ ، ولسان العرب (دعا) ، (هوا) ، وجمهره اللغه ص ١٢٦٤ ،
والمخصص ٩ / ٩٨ ، وتهذيب اللغه ٣ / ١٢٤ ، والمذكر والمؤنث للأببارى ص ٢٥٨.

٢- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (منجنون) ، (نحا) ، وتاج العروس (منجنون) ، (نحا).

كأن سحيله فى كل فجر

على أحساء يمثود دعاء (١)

وذاك من (س ح ل) وهذا من (ص ه ل) والصاد أخت السين كما أن الهاء أخت الحاء. ونحو منه قولهم (سحل) فى الصوت و (زحر) والسين أخت الزاى ؛ كما أن اللام أخت الراء.

وقالوا (جلف وجرم) فهذا للقسر ، وهذا للقطع ، وهما متقاربان معنى ، متقاربان لفظا ؛ لأن ذاك من (ج ل ف) وهذا من (ج ر م).

(وقالوا : صال يصول ؛ كما قالوا : سار يسور).

نعم ، وتجاوزوا ذلك إلى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة : الفاء والعين واللام.

فقالوا : عصر الشىء ، وقالوا : أزله ، إذا حبسه ، والعصر ضرب من الحبس. وذاك من (ع ص ر) وهذا من (أزل) والعين أخت الهمزه ، والصاد أخت الزاى ، والراء أخت اللام. وقالوا : الأزم : المنع ، والعصب : الشد ؛ فالمعنيان متقاربان ، والهمزه أخت العين ، والزاى أخت الصاد ، والميم أخت الباء. وذاك من (أزم) وهذا من (ع ص ب).

وقالوا : السلب والصرف ، وإذا سلب الشىء فقد صرف عن وجهه. فذاك من (س ل ب) وهذا من (ص ر ف) والسين أخت الصاد ، واللام أخت الراء ، والباء أخت الفاء.

وقالوا : الغدر ؛ كما قالوا الختل ، والمعنيان متقاربان ، واللفظان متراسلان ؛ فذاك من (غ د ر) وهذا من (خ ت ل) فالغين أخت الخاء ، والبدال أخت التاء ، والراء أخت اللام.

وقالوا : زار ؛ كما قالوا : سعل ؛ لتقارب اللفظ والمعنى.

وقالوا : عدن بالمكان ؛ كما قالوا تأطر ، أى أقام وتلبث.

وقالوا : شرب ؛ كما قالوا : جلف ؛ لأن شارب الماء مفن له ، كالجلف للشىء.

ص: ٥٠٢

١- البيت من الوافر ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص ٧٠ ، ولسان العرب (مأد) ، وتاج العروس (مأد) ، وبلا نسبه فى المخصص ٤٩ / ٨. سحيله : صوته. ويمثود : واد فى أرض غطفان. الأحساء : الرمال يكون فيها الماء.

وقالوا : ألتة حقه ؛ كما قالوا : عانده. وقالوا : الأرفه للحدّ بين الشئيين ؛ كما قالوا : علامه. وقالوا : قفز ؛ كما قالوا : كبسا ، وذلك أن القافر إذا استقرّ على الأرض كبسها. وقالوا : سهل ؛ كما قالوا : زأر. وقالوا : الهتر ؛ كما قالوا : الإدل ، وكلاهما العجب. وقالوا : كلف به ؛ كما قالوا : تقرب منه ، وقالوا : تجعد ؛ كما قالوا : شحط ؛ وذلك أن الشىء إذا تجعد وتقبض عن غيره شحط وبعد عنه ، ومنه قول الأعشى :

إذا نزل الحيّ حلّ الجحيش

شقتيا غويا مينا غيورا (١)

وذاك من تركيب (ج ع د) وهذا من تركيب (ش ح ط) فالجيم أخت الشين ، والعين أخت الحاء ، والبدال أخت الطاء. وقالوا : السيف والصوب ، وذلك أن السيف يوصف بأنه يرسب في الضريبه لحدّته ومضائه ، ولذلك قالوا : سيف رسوب ، وهذا هو معنى صاب يصوب إذا انحدر. فذاك من (س ي ف) وهذا من (ص وب) فالسين أخت الصاد ، والياء أخت الواو ، والفاء أخت الباء. وقالوا : جاع يجوع ، وشاء يشاء ، والجائع مريد للطعام لا محاله ، ولهذا يقول المدعو إلى الطعام إذا لم يجب : لا أريد ، ولست أشتهى ، ونحو ذلك ، والإرادته هي المشيئه.

فذاك من (ج وع) وهذا من (ش ي أ) والجيم أخت الشين ، والواو أخت الياء ، والعين أخت الهمزه. وقالوا : فلان جلس بيته إذا لازمه. وقالوا : أرز إلى الشىء إذا اجتمع نحوه ، وتقبض إليه ؛ ومنه إن الإسلام ليأرز إلى المدينه ، وقال :

بآرزه الفقاره لم يخنها

قطاف فى الركاب ولا خلاء (٢)

ص: ٥٠٣

١- البيت من المتقارب ، وهو للأعشى فى ديوانه ص ١٤٣ ، ولسان العرب (حرد) ، (جحش) ، والتنبيه والإيضاح ١٨ / ٢ ، ٣١٤ ، وجمهره اللغه ص ٤٣٨ ، ٥٠١ ، ومقاييس اللغه ١ / ٤٢٧ ، ومجمل اللغه ١ / ٤٠٣ ، وتاج العروس (حرد) ، (جحش). الجحيش : يروى بالنصب على الظرفيه أى المكان المنفرد ، ويروى بالرفع أى زوجها المعتزل بها عن الناس.

٢- البيت من الوافر ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص ٦٣ ، ولسان العرب (خلأ) ، (أرز) ، (قطف) ، ومقاييس اللغه ١ / ٧٩ ، وكتاب العين ٧ / ٣٨٣ ، وتاج العروس (خلأ) ، (أرز) ، (قطف) ، وجمهره اللغه ص ١٠٥٦ ، وتهذيب اللغه ٧ / ٥٧٧ ، ٢٤٩ / ١٣ ، ومجمل اللغه ١ / ١٧٩ ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه ص ٦٤ ، ١٠٩٦ ، والمخصص ٧ / ١٦٢. آرزو الفقاره : أى قويه ، وهو من وصف الناقه. والقطاف : مقاربه الخطو.

فذاك من (ح ل س) وهذا من (أرز) فالحاء أخت الهمزة ، واللام أخت الراء ، والسين أخت الزاى. وقالوا : أفل ؛ كما قالوا : غير ؛ لأن أفل : غاب ، والغابر غائب أيضا. فذاك من (أ ف ل) وهذا من (غ ب ر) فالهمزة أخت الغين ، والفاء أخت الباء ، واللام أخت الراء.

وهذا النحو من الصنعه موجود فى أكثر الكلام وفرش اللغه ، وإنما بقى من يثيره ويبحث عن مكنونه ، بل من إذا أوضح له وكشفت عنده حقيقته طاع طبعه لها فوعاها وتقبلها. وهيئات ذلك مطلبا ، وعزّ فيهم مذهبا! وقد قال أبو بكر : من عرف ألف ، ومن جهل استوحش. ونحن نتبع هذا الباب بابا أغرب منه ، وأدلّ على حكمه القديم سبحانه ، وتقدّست أسماؤه ، فتأمله تحظ به بعون الله تعالى.

ص: ٥٠٤

اعلم أن هذا موضع شريف لطيف. وقد نبه عليه الخليل وسيبويه ، وتلقته الجماعة بالقبول له ، والاعتراف بصحته.

قال الخليل : كأنهم توهموا فى صوت الجندب استطاله ومدًا فقالوا : صرّ ، وتوهموا فى صوت البازى تقطيعا فقالوا : صرصر.

وقال سيبويه فى المصادر التى جاءت على الفعلين : إنها تأتى للاضطراب والحركة ؛ نحو النقران ، والغليان ، والغثيان. فقابلوا بتوالى حركات المثال توالى حركات الأفعال.

ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه ، ومنهاج ما مثّلاه. وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعّفه تأتى للتكرير ؛ نحو الزعزع ، والقلقله ، والصلصله ، والققععه ، [والصعصعه] ، والجرجره ، والقرقره. ووجدت أيضا (الفعلى) فى المصادر و، الصفات إنما تأتى للسرعه ؛ نحو البشكى ، والجمزى ، والولقى ؛ قال رؤبه :

* أو بشكى وخذ الظليم النزّ (١) *

وقال الهذليّ :

كأنى ورحلى إذا هجرت

على جمزى جازئى بالزّمال

أو اصحم حام جراميزه

زايه حيدى بالدحال (٢)

ص: ٥٥

١- الرجز لرؤبه فى ديوانه ص ٦٥ ، وبلا نسبه فى لسان العرب (نزر) ، والمخصص ٣ / ٢٤ ، وتاج العروس (نزر). يقال ظليم نر : لا يستقرّ فى مكان.

٢- البيتان من المتقارب ، وهو لأمية بن أبى عائذ الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص ٤٩٩ ، ولسان العرب (حزب) ، (حيد) ، (جرمز) ، (جمز) ، والتنبيه والإيضاح ١ / ٦١ ، وتهذيب اللغة ٤ / ٣٧٤ ، ٤١٩ ، ٥ / ١٩٠ ، وتاج العروس (حزب) ، (جرمز) ، (جمز) ، (دحل) ، (صحم) ، وللهذلى فى مقاييس اللغة ٢ / ١٢٣ ، وبلا نسبه فى لسان العرب (صحم) ، وتاج العروس -

فجعلوا المثل المكرر للمعنى المكرر - أعنى باب القلقه - والمثال الذى تواتت حركاته للأفعال التى تواتت الحركات فيها.

ومن ذلك - وهو أصنع منه - أنهم جعلوا (استفعل) فى أكثر الأمر للطلب ؛ نحو استسقى ، واستطعم ، واستوهب ، واستمنح ، واستقدم عمرا ، واستصرخ جعفرًا. فرتب فى هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال. وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث عنها أنها وقعت عن غير طلب إنما تفجأ حروفها الأصول ، أو ما ضارع بالصنعه الأصول.

فالأصول نحو قولهم : طعم ووهب ، ودخل وخرج ، وصعد ونزل. فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت ، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها. وكذلك ما تقدمت الزيادة فيه على سمت الأصل ؛ نحو أحسن ، وأكرم ، وأعطى وأولى. فهذا من طريق الصنعه بوزن الأصل فى نحو دحرج ؛ وسرهف ، وقوقى وزوزى. وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعانى ، فكلما ازدادت العبارة شبها بالمعنى كانت أدل عليه ، وأشهد بالغرض فيه.

فلمّا كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل (1) الدالّة عليها أو ما جرى مجرى أصولها ؛ نحو وهب ، ومنح ، وأكرم ، وأحسن ، كذلك إذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها ، وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول فى مثلها الدالّة عليها أحرفا زائده على تلك الأصول تكون كالمقدمه لها ، والمؤدّيه إليها.

وذلك نحو استفعل ؛ فجاءت الهمزه والسين والتاء زوائد ، ثم وردت بعدها الأصول : الفاء ، والعين ، واللام. فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك.

وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعى فيه والتأتى لوقوعه تقدمه ، ثم وقعت الإجابة إليه ، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه. فكما تبعت أفعال الإجابة

ص: ٥٠٦

١- يقصد بالمثل هنا : الصيغ ، وقد مرّ التنبيه على مثل ذلك فى الجزء الأول فى الكلام عن علل النحاه.

أفعال الطلب ، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائده التي وضعت للالتماس والمسأله. وذلك نحو استخرج ، واستقدم ، واستوهب ، واستمنح ، واستعطى ، واستدنى. فهذا على سمت الصنعه التي تقدّمت في رأى الخليل وسيبويه ؛ إلا أن هذه أغمض من تلك. غير أنها وإن كانت كذلك فإنها منقوله عنها ، ومعقوده عليها. ومن وجد مقالا قال به وإن لم يسبق إليه غيره. فكيف به إذا تبع العلماء فيه ، وتلاههم على تمثيل معانيه.

ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلا- على تكرير الفعل ، فقالوا : كَسِرَ ، وقَطَعَ ، وفتَّحَ ، وغَلَّقَ. وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليله المعانى فأقوى اللفظ ينبغى أن يقابل به قوّه الفعل ، والعين أقوى من الفاء واللام ، وذلك لأنها واسطه لهما ، ومكنوفه بهما ؛ فصارا كأنهما سياج لها ، ومبذولان للعوارض دونها.

ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها. فأما حذف الفاء ففي المصادر من باب وعد ؛ نحو العده ، والزنه ، والظده ، والتده ، والهبه ، والإبه. وأما اللام فتحو اليد ، والدم ، والفم ، والأب ، والأخ ، والسنه ، والمائه ، والفئه. وكلما تجد الحذف في العين.

فلما كانت الأفعال دليله المعانى كرروا أقواها ، وجعلوه دليلا على قوّه المعنى المحدّث به ، وهو تكرير الفعل ؛ كما جعلوا تقطيعه في نحو صرصر وحقق دليلا على تقطيعه. ولم يكونوا ليضعّفوا الفاء ولا اللام لكراهيه التضعيف في أول الكلمه ، والإشفاق على الحرف المضعّف أن يجيء في آخرها ، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال ، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدالّ على قوه الفعل. فهذا أيضا من مساوقه الصيغه للمعاني.

وقد أتبعوا اللام في باب المبالغه العين ؛ وذلك إذا كررت العين معها في نحو دمككمك وسمح وعركرك (1) وعصبصب وغشمشم ؛ والموضع في ذلك للعين وإنما ضامّتها اللام هنا تبعا لها ولاحقه بها ؛ ألا ترى إلى ما جاء عنهم للمبالغه من نحو اخلولق ، واعشوشب ، واغدودن ، واحمومي ، واذلولي ، واقطوطي ، وكذلك

ص: ٥٠٧

١- يقال بعير عركرك : قوى غليظ.

فى الاسم ؛ نحو عثوثل ، وغدودن ، وخفیدد ، وعقنقل ، وعنبیل (١) ، وهجنجل ، قال :

ظَلَّت وظلَّ يومها حوب حل

وظلَّ يوم لأبى الهجنجل (٢)

فدخول لام التعريف فيه مع العلميه يدلّ على أنه فى الأصل صفه كالحرث ، والعبّاس ؛ وكل واحد من هذه المثل قد فصل بين عينيه بالزائد لا باللام.

فعلت أن تكرير المعنى فى باب صمحمح (إنما هو للعين) وإن كانت اللام فيه أقوى من الزائد فى باب افوعول وفوعول وفعيعل ، (وفعنعل) لأن اللام بالعين أشبه من الزائد بها. ولهذا أيضا ضاعفوها كما ضاعفوا العين للمبالغه ؛ نحو عتلّ ، وصمّل ، وقمّد ، وحزقّ ؛ إلا أن العين أقعد فى ذلك من اللام ؛ ألا ترى أن الفعل الذى هو موضع للمعانى لا يضعّف ولا يؤكّد تكريره إلا بالعين. هذا هو الباب.

فأما اقعنسس ، واسحنكك فليس الغرض فيه التوكيد والتكرير ؛ لأنّ ذا إنما ضعّف للإلحاق ، فهذه طريق صناعيه ، وباب تكرير العين هو طريق معنويه ؛ ألا ترى أنهم لمّا اعتمروا إفاده المعنى توفّروا عليه ، وتحاموا طريق الصنعه والإلحاق فيه ، فقالوا : قطع وكسّر ، تقطيعا وتكسيرا ، ولم يجيئوا بمصدره على مثال (فعلله) فيقولوا : قطعه ، وكسّره ؛ كما قالوا فى الملحق : يطر بيطره ، وحوقل حوقله ، وجهور جهوره.

ويدلّك على أن افوعول لمّا ضعفت عينه للمعنى انصرف به عن طريق الإلحاق - تغليبا للمعنى على اللفظ ، وإعلاما أنّ قدر المعنى عندهم أعلى وأشرف من قدر اللفظ - أنهم قالوا فى افوعول من رددت : (اردودّ) ولم يقولوا : اردودد ، فيظهروا التضعيف للإلحاق ؛ كما أظهره فى باب اسحنكك ، واكلندد (٣) ، لمّا كان للإلحاق باحرنجم ، واخرنطم ؛ ولا تجد فى بنات الأربعة نحو احروجم ، فيظهروا (افوعول) من رددت فيقال (اردودد) لأنه لا مثال له رباعيا فيلحق هذا به.

ص: ٥٠٨

١- عنبيل : ضخم شديد.

٢- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (هجل) ، وتاج العروس (هجل). حوب : زجر لذكور الإبل. حل : زجر لإناثها.

٣- الكلندد : اشتدّ.

فهذا طريق المثل واحتياطاتهم فيها بالصنعه ، ودلالاتهم [منها] على الإراده والبغيه.

فأمّا مقابله الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ، ونهج متلبّ عند عارفيه مأوم. وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها ، فيعدّلونها بها ويحتذونها عليها. وذلك أكثر ممّا نقدّره ، وأضعاف ما نستشعره.

من ذلك قولهم : خضم ، وقضم. فالخضم لأكل الرطب ؛ كالبطيخ والقنّاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب. والقضم للصلب اليابس ؛ نحو قضمت الدابّه شعيرها ، ونحو ذلك. وفي الخبر «قد يدرك الخضم بالقضم» أى قد يدرك الرخاء بالشده ، واللين بالشطف. وعليه قول أبي الدرداء : (يخضمون ونقضم والموعده الله) فاخترأوا الخاء لرخاوتها للرطب ، والقاف لصلابتها لليابس ؛ حدوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث.

ومن ذلك قولهم : النضح للماء ونحوه ، والنضح أقوى من النضح ؛ قال الله سبحانه : (فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ) [الرحمن : ٦٦] فجعلوا الحاء - لرقّتها - للماء الضعيف ، والخاء - لغلظها - لما هو أقوى منه.

ومن ذلك القمّ طولاً-، والقمّ عرضاً. وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الدال. فجعلوا الطاء المناجزه لقطع العرض ؛ لقربه وسرعته ، والدال المماطله لما طال من الأثر ، وهو قطعه طولاً.

ومن ذلك قولهم : قرت الدم ، وقرد الشيء ، وتقرد ، وقرط يقرط. فالتاء أخفت الثلاثة ، فاستعملوها فى الدم إذا جفّ ؛ لأنه قصد ومستخفّ فى الحسّ عن القرد الذى هو التباك فى الأرض ونحوها. وجعلوا الطاء - وهى أعلى الثلاثة صوتاً - (للقرط) (١) الذى يسمع. وقرد من القرد ؛ وذلك لأنه موصوف بالقله والذله ؛ قال الله تعالى : (فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ) [البقره : ٦٥].

ينبغى أن يكون (خاسئين) خبراً آخر ل- (كونوا) والأوّل (قرده) فهو كقولك :

ص: ٥٠٩

١- يقال : قرط الكراث : قطعه فى القدر ، والقرط يسمع له صوت إذ كان قطعاً وشقاً.

هذا حلو حامض ، وإن جعلته وصفال- (قرده) صغّر معناه ؛ ألا ترى أنّ القرد لذّله وصغاره خاسي أبدا ، فيكون إذا صفه غير مفيده. وإذا جعلت (خاسئين) خبرا ثانيا حسن وأفاد ، حتى كأنه قال : كونوا قرده [و] كونوا خاسئين ؛ ألا ترى أن ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبريه إلا ما لصاحبه ، وليس كذلك الصفه بعد الموصوف ؛ إنما اختصاص العامل بالموصوف ، ثم الصفه من بعد تابعه له .

ولست أعنى بقولي : إنه كأنه قال تعالى : كونوا قرده ، كونوا خاسئين ، أن العامل في (خاسئين) عامل ثان غير الأول ؛ معاذ الله أن أريد ذلك ، إنما هذا شيء يقدر مع البدل. فأما في الخبرين فإن العامل فيهما جميعا واحد ، ولو كان هناك عامل آخر لما كانا خبرين لمخبر عنه واحد ، وإنما مفاد الخبر من مجموعهما. ولهذا كان عند أبي عليّ أن العائد على المبتدأ من مجموعهما ، لا من أحدهما ، لأنه ليس الخبر بأحدهما ، بل بمجموعهما. وإنما أريد أنك متى شئت باشرت ب- (كونوا) أي الاسمين آثرت ، وليست كذلك الصفه .

ويؤنس بذلك أنه لو كانت (خاسئين) صفه ل- (قرده) لكان الأخلق أن يكون (قرده خاسئه) ، (وفي أن) لم يقرأ بذلك البتّه دلالة على أنه ليس بوصف. وإن كان قد يجوز أن يكون (خاسئين) صفه (لقرده على المعنى إذ كان المعنى) أنها هي هم في المعنى ؛ إلا أن هذا إنما هو جائز وليس بالوجه ؛ بل الوجه أن يكون وصفا لو كان على اللفظ. فكيف وقد سبق ضعف الصفه هاهنا. فهذا شيء عرض قلنا فيه ثم لنعد .

أفلا ترى إلى تشبيههم الحروف بالأفعال وتنزيلهم إياها على احتدائها.

ومن ذلك قولهم : الوصيله ، والوصيله ، والصاد - كما ترى - أقوى صوتا من السين ؛ لما فيها من الاستعلاء ، والوصيله أقوى معنى من الوصيله. وذلك أن التوسّل ليست له عصبه الوصل والصله ؛ بل الصله أصلها من اتصال الشيء بالشيء ، ومما سته له ، وكونه في أكثر الأحوال بعضا له ، كاتّصال الأعضاء بالإنسان ، وهي أبعاضه ، ونحو ذلك ، والتوسّل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسّل جزءا أو كالجاء من المتوسّل إليه. وهذا واضح. فجعلوا الصاد لقوتها ، للمعنى الأقوى ، والسين لضعفها ، للمعنى الأضعف.

ومن ذلك قولهم : (الخذأ) فى الأذن ، (والخذأ : الاستخذاء) فجعلوا الواو فى خذواء - لأنها دون الهمزة صوتا - للمعنى الأضعف. وذلك أن استرخاء الأذن [ليس] من العيوب التى يسبب بها ، ولا يتناهى فى استقباحها. وأما الذلّ فهو من أقيح العيوب ، وأذهبها فى المزراه والسبّ ، فعبروا عنه بالهمزة لقوتها ، وعن عيب الأذن المحتمل بالواو ، لضعفها. فجعلوا أقوى الحرفين لأقوى العيين ، وأضعفهما لأضعفهما.

ومن ذلك قولهم : قد جفا الشيء يجفو ، وقالوا : جفاً الوادى بغثائه ، ففيهما كليهما معنى الجفاء ؛ لارتفاعهما ؛ إلا أنهم استعملوا الهمزة فى الوادى لما هناك من حفزه ، وقوّه دفعه.

ومن ذلك قولهم : صعد وسعد. فجعلوا الصاد - لأنها أقوى - لما فيه أثر مشاهد يرى ، وهو الصعود فى الجبل والحائط ، ونحو ذلك. وجعلوا السين - لضعفها - لما لا يظهر ولا يشاهد حساً ، إلا أنه مع ذلك فيه صعود الجدّ ، لا صعود الجسم ؛ ألا تراهم يقولون : هو سعيد الجدّ ، وهو على الجدّ ، وقد ارتفع أمره ، وعلا قدره. فجعلوا الصاد لقوتها ، مع ما يشاهد من الأفعال المعالجه المتجشّمه ، وجعلوا السين لضعفها ، فيما تعرفه النفس وإن لم تره العين ، والدلاله اللفظيه أقوى من الدلاله المعنويه.

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يكون الخذا فى الأذن مهموزا ، وفى الذلّ غير مهموز ؛ لأن عيب الأذن مشاهد ، وعيب النفس غير مشاهد ، قيل : عيب الأذن وإن كان مشاهدا ، فإنه لا علاج فيه على الأذن ، وإنما هو خمول وذبول ، ومشقّه الصاعد ظاهره مباشره معتدّه متجشّمه ، فالأثر فيها أقوى ، فكانت بالحرف الأقوى - وهو الصاد - أحرى.

ومن ذلك أيضا سدّ وصدّ. فالسدّ دون الصّدّ ؛ لأن السدّ للباب يسدّ ، والمنظره ونحوها ، والصّدّ جانب الجبل والوادى والشّعب ، وهذا أقوى من السدّ ، الذى قد يكون لثقب الكوز ورأس القاروره ونحو ذلك [فجعلوا الصاد لقوتها ، للأقوى ، والسين لضعفها ، للأضعف].

ومن ذلك القسم والقصم. فالقصم أقوى فعلا من القسم ؛ لأن القصم يكون

معه الدق ، وقد يقسم بين الشيتين فلا ينكأ أحدهما ، فلذلك خصت بالأقوى الصاد ، وبالأضعف السين .

ومن ذلك تركيب (ق ط ر) و (ق د ر) و (ق ت ر) فالتاء خافيه متسقله ، والطاء ساميه متصّعه ، فاستعملتا - لتعاديهما - فى الطرفين ؛ كقولهم : قتر الشىء وقطره . والبدال بينهما ، ليس لها صعود الطاء ولا نزول التاء ، فكانت لذلك واسطه بينهما ، فعبر بها عن معظم الأمر ومقابلته ، فقيل لقدر الشىء لجماعه ومحرنجمه (١).

وينبغى أن يكون قولهم : قطر الإناء الماء ونحوه إنما هو (فعل) من لفظ القطر ومعناه . وذلك أنه إنما ينقط الماء عن صفحته الخارجه وهى قطره . فاعرف ذلك .

فهذا ونحوه أمر إذا أنت أتيت من باب ، وأصلحت فكرك لتناوله وتأمله ، أعطاك مقادته ، وأركبك ذروته ، وجملا- عليك بهجاته ومحاسنه . وإن أنت تناكرته ، وقلت : هذا أمر منتشر ، ومذهب صعب موعر ؛ حرمت نفسك لذته ، وسددت عليها باب الحظوه به .

نعم ، ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر ، والحكمه أعلى وأصنع . وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها ، وتقديم ما يضاهاى أول الحدث ، وتأخير ما يضاهاى آخره ، وتوسيط ما يضاهاى أوسطه ؛ سوقا للحروف على سمت المعنى المقصود ، والغرض المطلوب .

وذلك قولهم : بحث . فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقه الكفّ على الأرض ، والحاء لصحلاها (٢) تشبه مخالبا الأسد وبرائث الذئب ونحوهما إذا غارت فى الأرض ، والثاء للنفث ، والبث للتراب . وهذا أمر تراه محسوسا محصّلا ، فأى شبهه تبقى بعده ، أم أى شك يعرض على مثله . وقد ذكرت هذا فى موضع آخر من كتبي لأمر دعا إليه هناك . فأما هذا الموضع فإنه أهله وحقيق به ؛ لأنه موضوع له ولأمثاله .

ومن ذلك قولهم : شدّ الجبل ونحوه . فالشين بما فيها من التفشى تشبه بالصوت أول انجذاب الجبل قبل استحكام العقد ، ثم يليه إحكام الشدّ والجذب ، وتأريب

ص: ٥١٢

١- محرنجمه : حيث يجتمع ، من قولهم : احرنجمت الإبل : اجتمعت .

٢- الصحل : البحه فى الصوت .

العقد ، فيعبر عنه بالدال التي هي أقوى من الشين ، لا سيما وهي مدغمه ، فهو أقوى لصنعتها وأدل على المعنى الذي أريد بها. ويقال شدّ وهو يشدّ.

فأما الشدّه في الأمر فإنها مستعاره من شدّ الحبل ونحوه ، لضرب من الاتّساع والمبالغه ؛ على حدّ ما نقول فيما يشبهه بغيره لتقويه أمره المراد به.

ومن ذلك أيضا جرّ الشيء يجره ؛ قدّموا الجيم لأنها حرف شديد ، وأوّل الجرّ بمشقه على الجارّ والمجرور جميعا ، ثم عقّبوا ذلك بالراء ، وهو حرف مكرر ، وكزروها مع ذلك في نفسها. وذلك لأن الشيء إذا جرّ على الأرض في غالب الأمر اهتزّ عليها ، واضطرب صاعدا عنها ، ونازلا إليها ، وتكرر ذلك منه على ما فيه من التعتعه والقلق. فكانت الراء - لما فيها من التكرير ، ولأنها أيضا قد كررت في نفسها في (جرّ) و (جررت) - أوفق لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها. هذا هو محجّه هذا ومذهبه.

فإن أنت رأيت شيئا من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه ، ولا يتابعك على ما أوردناه ، فأحد أمرين : إما أن تكون لم تنعم النظر فيه فيقع بك فكرك عنه ، أو لأن لهذه اللغه أصولا وأوائل قد تخفى عنا وتقصّر أسبابها دوننا [كما قال سيبويه :] أو لأن الأوّل وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر.

فإن قلت : فهلا- أجزت أيضا أن يكون ما أوردته في هذا الموضع شيئا اتفق ، وأمرا وقع في صورته المقصود ، من غير أن يعتقد [وما الفرق]؟.

قيل : في هذا حكم يبطل ما دلّت الدلاله عليه من حكمه العرب التي تشهد بها العقول ، وتتناصر إليها أغراض ذوى التحصيل. فما ورد على وجه يقبله القياس ، وتقتاد إليه دواعي النظر والإنصاف ، حمل عليها ، ونسبت الصنعه فيه إليها. وما تجاوز ذلك فخفى لم توأس النفس منه ، ووكل إلى [مصادقه النظر فيه] ، وكان الأحرى به أن يتّهم الإنسان نظره ، ولا- يخفّ إلى ادعاء النقض فيما قد ثبت الله أطنا به ، وأحصف بالحكمه أسبابه. ولو لم يتتبه (على ذلك) إلا- بما جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها ؛ كالخازباز لصوته ، والبطّ لصوته ، والخاقباق لصوت الفرج عند الجماع. والواق للصرّد (١) لصوته ، وغاق للغراب لصوته ،

ص: ٥١٣

١- الصرد : طائر فوق العصفور. والواق (بكسر القاف حكاية لصوته).

(وقوله) (تداعين باسم الشيب) لصوت مشافرها ، وقوله :

بينما نحن مرتعون بفلج

قالت الدَّلْحُ الرواءِ إنيهِ (١)

فهذا حكاية لرزومه السحاب وحنين الرعد ، وقوله :

* كالبحر يدعو هيقيما وهيقيما (٢) *

وذلك لصوته. ونحو منه قولهم : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت ؛ إذا قلت : حاء ، وعاء ، وهاء. وقولهم : بسملت ، وهيللت ، وحولقت ؛ كل ذلك (وأشباهه) إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات. والأمر أوسع.

[ومن طريف ما مرّ بي في هذه اللغة التي لا يكاد يعلم بعدها ، ولا يحاط بقصبيها ، ازدحام الدال ، والتاء ، والطاء ، والراء ، واللام ، والنون ، إذا مازجتهم الفاء على التقديم والتأخير ، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما].

من ذلك (الدالف) للشيخ الضعيف ، والشىء التالف ، والظليف ، (والظليف) (٣) المَجَان وليست له عصمه الثمين ، والظنّف ، لما أشرف خارجا عن البناء وهو إلى الضعف ، لأنه ليست له قوّة الراكب الأساس والأصل ، والنطف : العيب ، (وهو إلى الضعف) ، والدنف : المريض. ومنه (التنوفه) وذلك لأن الفلاه إلى الهلاك ؛ ألا تراهم يقولون لها : مهلكه ، وكذلك قالوا لها : بيداء ، فهي فعلاء من باد يبيد.

ومنه الترفه ، لأنها إلى اللين والضعف ، وعليه قالوا : الطرف ؛ لأن طرف الشىء أضعف من قلبه وأوسطه ، قال الله سبحانه (أَوْلَمَ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا) [الرعد : ٤١]. وقال الطائي الكبير :

ص: ٥١٤

١- البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبه في لسان العرب (قول) ، وكتاب العين ٣ / ١٣٧ ، ومقاييس اللغة ٢ / ٢٩٥ ، ومجمل اللغة ٢ / ٢٨٦ ، وأساس البلاغه (دلج) ، وتاج العروس (قول) ، (أنه). الهيقيم : حكاية صوت اضطراب البحر.

٢- الرجز لرؤبه في ملحق ديوانه ص ١٨٤ ، ولسان العرب (هقم) ، وتاج العروس (هقم) ، وتهذيب اللغة ٦ / ٣ ، ٧ / ٤١ ، وجمهره اللغة ص ٩٧٨ ، ١١٧٠ ، وكتاب العين ٣ / ٣٧٢ ، ومجمل اللغة ٤ / ٤٧٣ ، ومقاييس اللغة ٦ / ٥٨ ، وتاج العروس (خيقيم).

٣- الظليف لغه في الطليف. ويقال : ذهب به مجاناً وظليفا وظليفا إذا أخذه بغير ثمن.

كانت هي الوسط الممنوع فاستلبت

ما حولها الخيل حتى أصبحت طرفا

ومنه (الفرد) لأن المنفرد إلى الضعف والهلاك ما هو؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المرء كثير بأخيه» (١). والفارط المتقدم، وإذا تقدم انفرد، وإذا انفرد (أعرض للهلاك) ولذلك ما يوصف بالتقدم ويمدح به لهول مقامه وتعرض راكمه.

وقال محمد بن حبيب في الفرثي الفاجره: إنها من الفرات، وحكم بزياده النون والألف. فهي على هذا كقولهم لها (هلوك). قال الهذلي:

السالك الثغره اليقظان كالثها

مشى الهلوك عليها الخيل الفضل (٢)

وقياس مذهب سيويه أن تكون (فرثي) فعلى رابعه كجججبي. ومنه الفرات لأنه الماء العذب، وإذا عذب الشيء ميل عليه ونيل منه؛ ألا ترى إلى قوله:

ممقر مرّ على أعدائه

وعلى الأذنين حلو كالعسل (٣)

وقال الآخر:

تراهم يغمزون من استرّكوا

ويجتنبون من صدق المصاعا (٤)

ومنه الفتور للضعف، والرفث للكسر، والرديف، لأنه ليس له تمكّن الأوّل.

ص: ٥١٥

١- «ضعيف» أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإخوان» من حديث سهل بن سعد، وانظر الضعيفه (١٨٩٥).

٢- البيت من البسيط، وهو للمتخل الهذلي في تذكره النحاه ص ٣٤٦، وخزانه الأدب ٥ / ١١، وشرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٨١، والشعر والشعراء ٢ / ٦٦٥، ولسان العرب (خعل)، (فضل)، والمعاني الكبير ص ٥٤٣، والمقاصد النحويه ٣ / ٥١٦، وللهدلي في سر صناعه الإعراب ٢ / ٦١١، وبلا نسبه في خزانه الأدب ٥ / ١٠١، والدرر ٣ / ٦٠، ٦ / ١٨٩، وشرح الأشموني ٢ / ٣٣٧، وشرح عمده الحافظ ص ٧٠١، وهمع الهوامع ١ / ١٨٧، ٢ / ١٤١. الثغره موضع المخافه، وكالثها: حافظها. والخيل: ثوب يخاط أحد شقيه ويترك الآخر.

- ٣- البيت من الرمل ، وهو للييد في ديوانه ص ١٩٧ ، ولسان العرب (مقر) ، وتهذيب اللغة ٩ / ١٤٩ ، وديوان الأدب ٢ / ٣٠٠ ،
وأساس البلاغه (مقر) ، وتاج العروس (مقر).
- ٤- البيت من الوافر ، وهو للقطامي في ديوانه ص ٣٥ ، ولسان العرب (مصع) ، (ركك) ، وتهذيب اللغة ٢ / ٦٣ ، ٩ / ٤٤٥ ،
وأساس البلاغه (ركك) ، (مصع) ، وتاج العروس (مصع) ، (ركك).

ومنه الطفل للصبى لضعفه ، والطفل للرخص ، وهو ضد الشن ، والتفل للريح المكروهه ، فهى منبوذه مطروحه. وينبغى أن تكون (الدفلى) (١) من ذلك لضعفه عن صلابه التبع والسراء والتنضب ، والشوحت. وقالوا : الدفر للنتن ، وقالوا للدنيا (أم دفر) سب لها وتوضع منها. ومنه (الفلته) لضعفه الرأى ، وفتن المغزل ، لأنه تشن واستداره ، وذاك إلى وهى وضعفه ، والفطر : الشق ، وهو إلى الوهن.

الآن قد أنتستك بمذهب القوم فيما هذه حاله ، ووقفتك على طريقه ، وأبديت لك عن مكنونه ، وبقي عليك أنت التتبه لأمثاله ، وإنعام الفحص عما هذه حاله ؛ فإننى إن زدت على هذا مللت وأملت. ولو شئت لكتبت من مثله أوراقا مئين ، فأبه له ولا طفه ، ولا تجف عليه فيعرض عنك ولا يبها بك.

ص: ٥١٦

١- الدفلى : شجر مر أخضر يكون فى الأوديه.

باب فى مشابهه معانى الإعراب معانى الشعر

تَبَهَّنَا أَبُو عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى أَغْرَاضِ حَسَنِهِ. مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي (لَا) النَّافِيَةَ لِلنَّكَرَةِ: إِنَّهَا تَبْنِي مَعَهَا، فَتَصِيرُ كَجُزءٍ مِنَ الْأَسْمِ؛ نَحْوَ لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَا بَأْسٌ عَلَيْكَ، وَأَنْشَدْنَا فِي هَذَا الْمَعْنَى [قَوْلَهُ]:

خَيْطٌ عَلَى زَفْرِهِ فَتَمَّ وَلَمْ

يَرْجِعُ إِلَى دَقَّةٍ وَلَا هَضْمٍ (١)

وَتَأْوِيلُ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْفَرَسَ لَسَعَهُ جَوْفَهُ وَإِجْفَارَ مَحْزَمَهُ (٢) كَأَنَّهُ زَفَرَ فَلَمَّا اغْتَرَقَ نَفْسَهُ بَنَى عَلَى ذَلِكَ، فَلَزِمَتْهُ تِلْكَ الزَّفْرَةُ فَصِيغَ عَلَيْهَا لَا يَفَارِقُهَا [كَمَا أَنَّ الْأَسْمَ بَنَى مَعَ لَا حَتَّى خَلَطَ بِهَا لَا تَفَارِقُهُ وَلَا يَفَارِقُهَا] وَهَذَا مَوْضِعٌ مَتْنَاهُ فِي حَسَنِهِ، آخِذٌ بِغَايَةِ الصَّنْعَةِ مِنْ مَسْتَخْرَجِهِ.

وَمِثْلُهُ أَيْضًا مِنْ وَصْفِ الْفَرَسِ:

* بَنِيَتْ مَعَاقِمَهَا عَلَى مَطَوَائِهَا (٣) *

أَيُّ كَأَنَّهَا تَمَطَّتْ فَلَمَّا تَنَاءَتْ أَطْرَافَهَا، وَرَحِبَتْ شَحْوَتُهَا (٤)، صِيغَتْ عَلَى ذَلِكَ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: مَا أَدْرِي أَأُذِنُ أَوْ أَقَامُ، إِذَا قَالَهَا بَأُو، لَا بَأَم. فَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَدَّ أُذَانَهُ أَذَانًا وَلَا إِقَامَتَهُ إِقَامَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَفَّ ذَلِكَ حَقَّهُ، فَلَمَّا وَنِيَ فِيهِ لَمْ يَثْبِتْ لَهُ شَيْئًا مِنْهُ.

قَالَ: فَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ عَيْبِد:

ص: ٥١٧

١- البيت من المنسرح ، وهو للنابغة الجعدى فى ديوانه ص ١٥٦ ، ولسان العرب (زفر) ، (هضم) ، وتهذيب اللغة ١٣ / ١٩٣ ، وأساس البلاغة (زفر) ، وتاج العروس (هضم) ، والمعانى الكبير ص ١٣٩ ، وبلا نسبة فى جمهره اللغة ص ٧٠٦ ، والمخصص ١٤ / ١٤٦ .

٢- إجفار محزومه : سعه وسطه .

٣- عجز بيت من الكامل ، وهو للمسيب بن علس فى ديوان بنى بكر ص ٥٩٩ ، وأساس البلاغة ص ٤٣٢ (مطو) ، وبلا نسبة فى لسان العرب (هضم) .

٤- الشحوه : الخطوه .

فكان ينبغي أن يعادل بقوله : «ذات رحم» نقيضتها فيقول : أغير ذات رحم كذات رحم ، وهكذا أراد لا- محاله ، ولكنه جاء بالبيت على المسأله. وذلك أنه لما لم تكن العافر ولودا صارت وإن كانت ذات رحم كأنها لا رحم لها ؛ فكأنه قال : أغير ذات رحم كذات رحم ؛ كما أنه لما لم يوفّ أذانه ولا إقامته حقهما لم يثبت له واحدا منهما ؛ لأنه قاله بأو ، ولو قال : ما أدري أأذن أم أقام [بأم] لأثبت له أحدهما لا محاله.

ومن ذلك قول النحويين : إنهم لا- بينون من ضرب وعلم ، وما كانت عينه لاما ، أو راء مثل عنسل. قالوا : لأنا نصير به إلى ضرب وعلم ، فإن أدغمنا ألبس بفعل ، وإن أظهرنا النون قبل الراء واللام ثقلت ؛ فتركنا بناءه أصلا. وكان ينشد في هذا المعنى قوله :

فقال : ثكل وغدر أنت بينهما

فاختر وما فيهما حظّ لمختار (٢)

وقول الآخر :

رأى الأمر يفضى إلى آخر

فصير آخره أولا

ووجدت أنا من هذا الضرب أشياء صالحه.

منها أن الشعر المجزوء إذا لحق ضربه قطع لم تتداركه العرب بالردف. وذلك أنه لا يبلغ من قدره أن يفى بما حذفه الجزء ؛ فيكون هذا أيضا [كقولهم للمغنى غير المحسن : تتعب ولا أطرب]. ومنهم من يلحق الردف على كل حال. فنظير معنى هذا معنى قول الآخر :

* ومبلغ نفس عذرها مثل منجح (٣) *

ص: ٥١٨

١- البيت من مجزوء البسيط ، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٣ ، ولسان العرب (رحم) ، وتاج العروس (رحم).

٢- البيت من البسيط وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٢٩ ، ولسان العرب (عبد).

٣- عجز بيت من الطويل ، وهو لعروه بن الورد في ديوانه ص ٢٣ ، وزهر الأكم ١ / ١٥١ ، وبلا نسبه في أساس البلاغه ص ٤٤٦

وقول الآخر :

فإن لم تنل مطلباً رمته

فليس عليك سوى الاجتهاد

ومن ذلك قول من اختار إعمال الفعل الثاني لأنه العامل الأقرب ؛ نحو ضربت وضربني زيد ، وضربني وضربت زيدا. فنظير معنى هذا معنى قول الهذلي :

بلى إنها تعفو الكلام وإنما

نوكل بالأدنى وإن جَلَّ ما يمضى (١)

وعليه قول أبي نواس :

أمر غد أنت منه في لبس

وأمس قد فات فاله عن أمس

فإنما العيش عيش يومك ذا

فباكر الشمس بابنه الشمس

ومنه قول تأبط شراً : وما قدم نسي ، ومن كان ذا شرّ خشي ، في كلام له ، وقوله :

* وإذا مضى شيء كأن لم يفعل (٢) *

وقول الآخر ، أنشدناه أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي عن أبي عمرو أن رجلاً من أهل نجد أنشده :

حتى كأن لم يكن إلا تذكرة

والدهر أيتما حال دهارير (٣)

ومن ذلك أيضاً قول شاعرنا :

ص : ٥١٩

١- البيت من الطويل ، وهو لأبى خراش الهذلي فى أمالى المرتضى ١ / ١٩٨ ، وخزانه الأدب ٥ / ٤٠٥ ، ٤١٥ ، وسمط اللآلى ص ٦٠١ ، وشرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٣٠ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ٧٨٦ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٢١ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٧ ، والشعر والشعراء ٢ / ٦٦٨ ، وبلا نسه فى أمالى ابن الحاجب ص ٤٥٣ ، والمحتسب ٢ / ٢٠٩ ، ومغنى اللبيب ١ / ١٤٥ .

٢- عجز بيت من الكامل ، وهو لأبى كبير الهذلي فى شرح أشعار الهذليين ص ١٠٨٠ ، ولسان العرب (وا) ، وتهذيب اللغه ١٥ / ٦٧٥ ، والجنى الدانى ص ١٦٦ ، ومجالس ثعلب ص ١٢٦ .

٣- البيت من البسيط ، وهو لحرث بن جبلة العذرى فى شرح أبيات سيبويه ١ / ٣٦٠ ، وله أو لعثير بن لييد العذرى فى لسان العرب (دهر) ، وبلا نسه فى الأشباه والنظائر ٢ / ١٣٩ ، وجمهره اللغه ص ٦٤١ ، وسمط اللآلى ص ٨٠٠ ، والكتاب ١ / ٢٤٠ ، ومجالس ثعلب ١ / ٢٦٦ ، والمخصص ٩ / ٦٢ .

خذ ما تراه ودع شيئا سمعت به

فى طلعه الشمس ما يغنيك عن زحل

ومما جاء فى معنى إعمال الأول قول الطائى الكبير :

نقل فؤادك حيث شئت من الهوى

ما الحبّ إلا للحبيب الأول

وقول كثير :

ولقد أردت الصبر عنك فعاقنى

علق بقلبي من هواك قديم (١)

وقول الآخر :

تمرّ به الأيام تسحب ذيلها

فتبلى به الأيام وهو جديد

ومن ذلك ما جاء عنهم من الجوار فى قولهم : هذا جحر ضبّ خرب ، وما يحكى أن أعرابيا أراد امرأه له ، فقالت له : إنى حائض ، فقال : فأين الهنه الأخرى ، فقالت له : أتق الله ، فقال :

كلا وربّ البيت ذى الأستار

لأهتكّن حلق الحتار

قد يؤخذ الجار بجرم الجار (٢)

ومنه قول العرب : أعطيتك إذ سألتنى ، وزدتك إذ شكرتنى. ف- «إذ» معموله العطيّه والزياده ، وإذا عمل الفعل فى ظرف ، زمانيا كان أو مكانيا ، فإنه لا بدّ أن يكون واقعا فيه ، وليست العطيّه واقعه فى وقت المسأله ، وإنما هى عقيبه ؛ لأن المسأله سبب العطيّه ، والسبب جار مجرى العله ، فيجب أن يتقدم المعلول والمسبب ؛ لكنه لئما كانت العطيّه مسببه عن المسأله وواقعه على أثرها ، وتقارب وقتاهما ، صارا لذلك كأنهما فى وقت واحد. فهذا تجاور فى الزمان ؛ كما أن ذاك تجاور فى الإعراب.

- ١- البيت من الكامل ، وهو لكثير في ديوانه ص ٢٠٦ ، ولسان العرب (علق) ، ولابن الدثييه في تاج العروس (علق).
- ٢- الرجز بلا نسبه في لسان العرب (حنز) ، وتاج العروس (حنز) ، وكتاب العين ٣ / ١٩٠. الحتار : حلقه الدبر.

ومنه قول الله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ) [الزخرف : ٣٩]. طاولت أبا على رحمه الله تعالى في هذا ، وراجعته فيه عودا على بدء ، فكان أكثر ما يرد منه في اليد أنه لما كانت الدار الآخرة تلى الدار الدنيا لا فاصل بينهما ، إنما هي هذه فهذه ، صار ما يقع في الآخرة كأنه واقع في الدنيا ، فلذلك أجرى اليوم وهو الآخرة ، مجرى وقت الظلم وهو قوله : «إذ ظلمتم» ووقت الظلم إنما كان في الدنيا. فإن لم تفعل هذا وترتكبه بقي «إذ ظلمتم» غير متعلق بشيء ؛ فيصير ما قاله أبو على إلى أنه كأنه أبدل «إذ ظلمتم» من اليوم ، أو كرره عليه وهو كأنه هو.

فإن قلت : لم لا- تكون «إذ» محموله على فعل آخر ؛ حتى كأنه قال : ولن ينفعكم اليوم أنكم في العذاب مشتركون (اذكروا) إذ ظلمتم أو نحو ذلك.

قيل : ذلك يفسد من موضعين : أحدهما اللفظ ، والآخر المعنى. أما اللفظ فلأنك تفصل بالأجنبي - وهو قوله «إذ ظلمتم» - بين الفعل وهو «ينفعكم» وفاعله وهو «أنكم في العذاب مشتركون» وأنت عالم بما في الفصل بينهما بالأجنبي. وإن كان الفصل بالظرف متجاوزا فيه. وأمّا المعنى فلأنك لو فعلت ذلك لأخرجت من الجملة الظرف الذى هو «إذ ظلمتم» وهذا ينقض معناها. وذلك لأنها معقوده على دخول الظرف الذى هو «إذ» فيها ، ووجوده فى أثنائها ؛ ألا ترى أن عدم انتفاعهم بمشاركه أمثالهم لهم فى العذاب إنما سببه وعلته ظلمهم ، فإذا كان كذلك كان احتياج الجملة إليه نحو من احتياجها إلى المفعول له ؛ نحو قولك : قصدتك رغبة فى برك ، وأتيتك طمعا فى صلتك ؛ ألا ترى أن معناه : أنكم عدمتم سلوه التأسى بمن شارككم فى العذاب لأجل ظلمكم فيما مضى ؛ كما قيل فى نظيره : (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ) [الدخان : ٤٩] أى ذق بما كنت تعدّ فى أهل العز والكرم. وكما قال الله تعالى فى نقيضه : (كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ) [الحاقة : ٢٤] ومن الأول قوله : (ذَلِكْ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) [البقره : ٦١] ومثله فى الشعر كثير ، منه قول الأعشى :

على أنها إذ رأتنى أقاد

تقول بما قد أراه بصيرا (١)

ص: ٥٢١

١- البيت من المتقارب ، وهو للأعشى فى ديوانه ص ١٤٥ ، ولسان العرب (عزز) ، (عمم). - (ما) هنا كفت الباء عن الجزر وأحدثت معها معنى التقليل. ف- (بما) تساوى ربما. انظر المعنى فى مبحث الباء المفردة. وابن جنى هنا لا يرى ، هذا ويرى أنها هنا بمعنى البدل. أى الضعف المشاهد الآن وسوء البصر بدل ما قد مضى من القوه وصحة البصر.

ومنه قولهم حكاية عن الشيخ : بما لا أخشى بالذئب ؛ أى هذا الضعف بتلك القوّه.

ومنه أبيات العجاج [أنشدناها سنه إحدى وأربعين] (١) :

إمّا ترينى أصل القَعّادا

وأَتقى أن أنهض الإرعادا

من أن تبدلت بآدى آدا

لم يك ينآد فأمسى انآدا (٢)

وقصبا حتّى حتّى كادا

يعود بعد أعظم أعوادا (٣)

فقد أكون مرّه روادا

أطلع النجاد فالنجادا

وآخر من جاء به على كثرته شاعرنا [فقال] :

وكم دون الثويّه من حزين

يقول له قدومى ذا بذاكا (٤)

فكشفه وحرّره. ويدلّ على الانتفاع بالتأسى فى المصيبة قولها :

ولو لا كثره الباكين حولى

على إخوانهم لقتلت نفسى

وما يبكون مثل أخى ولكن

أعزّى النفس عنه بالتأسى (٥)

ومنه قول أبى دواد :

ويصيح أحيانا كما اس

-
- ١- الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٢ / ٢٨٢.
 - ٢- الآد: القوه كالأيّد. وائناد: انثنى واعوج.
 - ٣- القصب: كل عظم ذى مخ.
 - ٤- البيتان من الوافر، وهما بلا نسبه فى المخصص ١٦ / ٢٢.
 - ٥- الشعر من مرثيتها لأخيها صخر، وانظر الديوان ٤٩. (نجان).
 - ٦- البيت من مجزوء الكامل، وهو لأبى دؤاد الإيادى فى ديوانه ص ٣٠٧، ولسان العرب (صبيخ)، (نشد)، وجمهره اللغه ص ٦٥٢، وتهذيب اللغه ٧ / ٤٧٩، ١١ / ٣٢٣، ٣٢٤، والمعانى الكبير ص ٧٥٣، وتاج العروس (صبيخ)، (نشد)، (سمع)، وبلا نسبه فى المخصص ١٣ / ١٥١.

وهو كثير جدًا.

ولسنا نريد هاهنا الجوار الصناعى ؛ نحو قولهم فى الوقف : هذا بكر ، ومررت ببكر ، وقولهم : صيم وقيم (١) ، وقول جرير :

* لَحَبَّ الْمُوقِدَانِ إِلَيَّ مُوسَى (٢) *

وقولهم : هذا مصباح ، ومقلات ، ومطعان ، وقوله :

إذا اجتمعوا عليّ وأشقدونى

فصرت كأننى فرأ متار (٣)

وما جرى مجرى ذلك. وإنما اعتزنا هنا الجوار المعنوى لا اللفظى الصناعى.

ومن ذلك قول سيبويه فى نحو قولهم : هذا الحسن الوجه : إن الجرّ فيه من وجهين ، أحدهما طريق الإضافة ، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل ، هذا مع العلم بأن الجرّ فى الضارب الرجل إنما جاءه وراز فيه لتشبيههم إياه بالحسن الوجه ، فعاد

ص: ٥٢٣

١- صيم : القياس صوم ، ولكن العين لمجاورتها اللام اكتسبت الإعلال ؛ فإن الواو إذا وقعت لا ما تقلب ياء فى الجمع ؛ نحو جثى وعصى.

٢- صدر بيت من الوافر ، وهو لجرير فى ديوانه ص ٢٨٨ ، والأشباه والنظائر ٢ / ١٢ ، ٨ / ٧٤ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٤٢٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٦٢ ، والمحتسب ١ / ٤٧ ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب ١ / ٧٩ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ص ٢٠٦ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٦٨٤ ، والمقرب ٢ / ١٦٣ ، والممتع فى التصريف ١ / ٩١ ، ٣٤٢ ، ٢ / ٥٦٥ . وعجزه : * وجعده إذ إضاءهما الوقود* «الموقدان» و «موسى» : أثر الجوار فى البيت إبدال الواو همزه لمجاورتها للضمه قبلها ، فكأنها مضمومه ، والهمز يجوز فى الواو المضمومه ؛ نحو أجوه فى وجوه - انظر المغنى ، فى القاعده الثانيه من الباب الثامن.

٣- البيت من الوافر ، وهو لعامر بن كثير المحاربى فى التنبيه والإيضاح ٢ / ٦٩ ، ولسان العرب (شقد) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (تأر) ، (تور) ، وجمهره اللغه ص ١٠٣١ ، ١٠٦٧ ، ١١٠٦ ، ومقاييس اللغه ٣ / ٢٠٣ ، وتهذيب اللغه ٨ / ٣١٢ ، ١٤ / ٣٠٩ ، والمخصص ١ / ١١٦ ، ١٥ / ١٤٤ ، وديوان الأدب ٢ / ٢٩٤ ، ومجمل اللغه ٣ / ٣٣٩ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٧٨ . ويروى : * إذا غضبوا بدلا من إذا اجتمعوا* أشقدونى : طردونى . والفرأ : حمار الوحش . ومتار : أصله متأر ، اسم مفعول من أتأره : أفزعه وطرده ؛ فنقلت حركه الهمزه إلى الساكن قبلها ، وكان الواجب بعد هذا حذف الهمزه فيقال : متر ، ولكنه قدّر فى الكلمه همزه ساكنه ، وأبدلها ألفا للجوار . انظر اللسان (شقد) ، (تأر).

الأصل فاستعاد من الفرع نفس الحكم الذى كان الأصل بدأ أعطاه إياه ، حتى دلّ ذلك على تمكّن الفروع وعلوّها فى التقدير. وقد ذكرنا ذلك. ونظيره فى المعنى قول ذى الرّمه :

ورمل كأوراك العذارى قطعته

إذا ألبسته المظلمات الحنادس (١)

وإنما المعتاد فى نحو هذا تشبيه أعجاز النساء بكتبان الأنقاء. وقد تقدّم ذكر هذا المعنى فى باب قبل هذا لاتّصاله به. ومنه قول الآخر :

وقرّبوا كلّ جماليّ عضه

قريبه ندوته من محمضه (٢)

وقد ذكرنا حاله ، وشرحنا الغرض فيه فى باب متقدّم ، فلا وجه لإعادته هاهنا.

وسبب تمكّن هذه الفروع عندى أنها فى حال استعمالها على فرعيتها تأتى مأتى الأصل الحقيقى لا الفرع التشبيهى ، وذلك قولهم : أنت الأسد ، وكفّك البحر ؛ فهذا لفظه لفظ الحقيقه ، ومعناه المجاز والاتساع ؛ ألا ترى أنه إنما يريد : أنت كالأسد ، وكفّك مثل البحر. وعليه جاء قوله :

* ليلى قضيب تحته كتيب (٣) *

وإنما يريد : نصف ليلى الأعلى كالقضيب ، وتحته ردف مثل الكتيب ، وقول طرفه :

جازت القوم إلى أرحلنا

آخر الليل يعفور خدر (٤)

ص: ٥٢٤

١- البيت من الطويل ، وهو لذى الرّمه فى ديوانه ص ١١٣١ ، ولسان العرب (ورك) ، (جمل) ، وتاج العروس (ورك).
٢- الرجز لهميان بن قحافه فى لسان العرب (بيض) ، (حمض) ، (نهض) ، (سنف) ، (جمل) ، (عضه) ، (ندى) ، وتاج العروس (حمض) ، (نهض) ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغة ٤ / ٢٢٢ ، ١٤ / ١٨٩ ، وجمهره اللغة ص ٥٤٧ ، والمخصص ٧ / ٥٠ ، ٦٠ ، ٩٩ ، ١١ / ١٧٦ ، وكتاب الجيم ٢ / ٣٠٤ ، وكتاب العين ١ / ٩٩ ، ٧٦ / ٨ ، وديوان الأدب ٢ / ٢٥٤ . وبعده : * أبقى السناف أثرا بأنهضه *

٣- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (قلد) ، وتاج العروس (قلد). وبعده : * وفى القلاد رشأ ريب *

٤- البيت من الرمل ، وهو لطرفه بن العبد فى ديوانه ص ٥٠ ، ولسان العرب (خدر) ، (عفر) ، - (رحل) ، وتهذيب اللغة ٧ / ٢٦٥ ، ومقاييس اللغة ٢ / ١٦٠ ، ٤ / ٣٧٢ ، ومجمل اللغة ٢ / ١٦٣ ، وديوان الأدب ٢ / ٢٣٢ ، وكتاب العين ٢ / ٣٤٢. اليعفور : ظبى تعلقه حمرة. والخدر : الفاتر العظام البطيء عند القيام.

أى بشخص أو يانسان مثل اليعفور ، وهو واسع كثير. فلَمَّا كثر استعمالهم إِيَّاه وهو مجاز استعمال الحقيقه واستمرّ واتلأَّب ، تجاوزوا به ذاك إلى أن أصاروه كأنه هو الأصل والحقيقه ، فعادوا فاستعاروا معناه لأصله فقال :

* ورمّل كأوراق العذارى ... (١) *

وهذا من باب تدرّيج اللغه ، وقد ذكر فيما مضى. وكان أبو عليّ رحمه الله إذا أوجبت القسمه عنده أمرين كلّ واحد منهما غير جائز يقول فيه : قسمه الأعشى ، يريد قوله :

* فاختر وما فيهما حظّ لمختار (٢) *

وسأله مرّه بعض أصحابه فقال له : قال الخليل فى ذراع : كذا وكذا ، فما عندك أنت فى هذا (٣)؟ فأنشده مجيبا له :

إذا قالت حذام فصدّقوها

فإنّ القول ما قالت حذام (٤)

ويشبه هذا ما يحكى عن الشعبىّ أنه ارتفع إليه فى رجل بخص عين رجل ، ما الواجب فى ذلك؟ فلم يزداهم على أن أنشداهم بيت الراعى :

ص : ٥٢٥

١- سبق تخريجه.

٢- عجز بيت من البسيط ، وهو للأعشى فى ديوانه ص ٢٢٩ ، ولسان العرب (عبد). وصدّره : * فقال : ثكل وغدر أنت بينهما*

٣- أى فى تسميه المذكر بذراع ، هل يصرف أو يمنع من الصرف. ورأى الخليل صرفه. اللسان (ذرع).

٤- البيت من الوافر ، وهو للجيم بن صعب فى شرح التصريح ٢ / ٢٢٥ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥٩٦ ، والعقد الفريد ٣ / ٣٦٣ ،

ولسان العرب (رقش) ، والمقاصد النحويه ٤ / ٣٧٠ ، وله أو لوشيم بن طارق فى لسان العرب (نصت) ، وبلا نسبه فى أوضح

المسالك ٤ / ١٣١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٣٧ ، وشرح شذور الذهب ص ١٢٣ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٨ ، وشرح قطر الندى

ص ١٤ ، وشرح المفصل ٤ / ٦٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٢٠.

لها ما لها حتى إذا ما تبوّأت

بأخفافها مرعى تبوّأ مضجعا (١)

فانصرف القوم مجابين. أى ينتظر بهذه العين المبخوصه ، فإن ترامى أمرها إلى الذهاب ففيها الديه كامله ، وإن لم تبلغ ذاك ففيها حكومه.

* * *

ص: ٥٢٦

١- البيت من الطويل ، وهو للراعى النميرى فى ديوانه ص ١٦٤ ، والاشتقاق ص ٢٩٥ ، وأمالى القالى ٢ / ١٤٠ ، والمزهر ٢ / ٤٤٢ ، وأمالى المرتضى ١ / ٣٢٢ ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه ص ٧٣١ ، وتاج العروس (شرق) ، ولسان العرب (شرق). ويروى : لها أمرها بدلا من لها مالها ، ومأوى بدلا من قرعى.

من ذلك حكاية يونس قول العرب : ضرب من منا ، أى إنسان إنسانا ، أو رجل رجلا ؛ أفلا تراه كيف جرّد (من) من الاستفهام ؛ ولذلك أعربها.

ونحوه قولهم فى الخير : مررت برجل أى رجل. فجرّد (أيا) من الاستفهام أيضا. وعليه بيت الكتاب :

* والدهر أيتما حال دهاير (٢) *

أى [والدهر] فى كلّ وقت وعلى كلّ حال ، دهاير ، أى متلون ومتقلب بأهله.

وأنشدنا أبو على :

وأسماء ما أسماء ليله أدلجت

إلى وأصحابى بأى وأينما (٣)

قال : فجرّد (أى) من الاستفهام ، ومنعها الصرف ؛ لما فيها من التعريف والتأنيث. وذلك أنه وضعها علما على الجهة التى حلّت بها.

فأما قوله : (وأينما) فكذلك أيضا ؛ غير أن لك فى (أينما) وجهين : أحدهما أن تكون الفتحة هى التى تكون فى موضع (جرّ ما) لا ينصرف ، لأنه جعله علما للبقعه أيضا ، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ، وجعل (ما) زائده بعدها للتوكيد.

ص : ٥٢٧

١- يراد بالأدله أعلام المعانى فى العرييه. فالهمزه دليل الاستفهام ، وإن دليل الشرط ، وهكذا. ويراد بالمعانى : المعانى التى تحدث فى الكلام من خبر واستخبار ونحو ذلك. وخلع الأدله : تجريدتها من المعانى المعروفة لها والمتبادره فيها وإرادته معان آخر لها ، أو تجريدتها من بعض معانيها. ومن أمثله ذلك فى نداء لفظ الجلاله (يا الله) خلعت ال عن التعريف وإنما قصر بها التعويض عن الفاء المحذوفه إذ أصل (الله) الإله. انظر المغنى فى مبحث اللام المفرده.

٢- سبق تخريجه.

٣- البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور فى ديوانه ص ٧ (الحاشيه) ، ولسان العرب (أين) ، وبلا نسيه فى الأشباه والنظائر ٢ / ٢٣٩ ، ولسان العرب (منن) ، (أيا). ويروى : أولجت بدلا من أدلجت.

والآخر أن تكون فتحه النون من (أينما) فتحه التركيب ، ويضمّ (أين) إلى (ما) فيبنى الأوّل على الفتح ؛ كما يجب في نحو حضرموت (وبيت بيت) فإذا (أنت فعلت ذلك قدّرت) في ألف (ما) فتحه ما لا ينصرف في موضع الجزّ ؛ كمررت بأحمد ، وعمر. ويدلّ على أنه قد يضمّ (ما) هذه إلى ما قبلها ما أنشدناه أبو عليّ عن أبي عثمان :

أثور ما أصيدكم أم ثورين

أم تيكّم الجماء ذات القرنين (١)

فقوله : (أثور ما) فتحه الراء منه فتحه تركيب (ثور) مع (ما) بعده ؛ كفتح راء حضرموت ، ولو كانت فتحه إعراب لوجب التنوين لا محاله ؛ لأنه مصروف.

وبنيت (ما) مع الاسم وهي مبقاه على حرفيتها ؛ كما بنيت (لا) مع النكرة في نحو لا رجل. ولو جعلت (ما) مع (ثور) اسما ضمنت إليه (ثورا) لوجب مدّها ؛ لأنها قد صارت اسما ، فقلت : أثور ماء أصيدكم. وكما أنك لو جعلت (حاميم) من قوله :

* يذكّرني حاميم والرمح شاجر (٢) *

اسمين مضموما أحدهما إلى صاحبه لمددت (حا) فقلت : حاء ميم ؛ ليصير كحضرموت.

ومثل قوله : «أثور ما أصيدكم» في أنه اسم ضمّ إلى حرف في قول أبي عثمان (ما أنشدناه أبو عليّ) :

ألا هيّما ممّا لقيت ، وهيّما

وويحا لمن لم يلق منهمّ ويحما

وأسماء ما أسماء ليله أدلجت

إليّ وأصحابي بأيّ وأينما (٣)

ص: ٥٢٨

-
- ١- الرجز بلا نسبه في الأشباه والنظائر ٢ / ١٤٠ ، ووصف المباني ص ٣٣٦ ، ولسان العرب (ثور) ، (قرن) ، وتهذيب اللغة ٩ / ٩٠ .
 - ٢- صدر بيت من الطويل ، وهو للأشتر النخعيّ في الاشتقاق ص ١٤٥ ، ولعدى بن حاتم الطائيّ في حماسه البحترى ص ٣٦ ، ولشريح بن أوفى العبسيّ في لسان العرب (حمم) ، ولعصام بن مقشعر البصريّ في معجم الشعراء ص ٢٧٠ ، ولسان العرب (ندم) ، والمقتضب ١ / ٢٣٨ ، ٣ / ٣٥٦ . وعجز البيت : * فهلا تلا حاميم قبل التقدّم*
 - ٣- البيتان من الطويل ، وهما لحמיד بن ثور في ديوانه ص ٧ (الحاشية) ، ولسان العرب (ويح) ، -

فالكلام فى (وىحما) هو الكلام فى (أثور ما).

فأما قول الآخر :

وهل لى أم غيرها إن هجوتها

أبى الله إلا أن أكون لها ابنا (١)

فليس من هذا الضرب فى شىء ؛ وإنما هى ميم زيدت آخر ابن ، وجرت قبلها حركة الإبتاع ، فصارت هذا ابنم ، ورأيت ابنا ، ومررت بابنم. فجريان حركات الإعراب على الميم يدل على أنها ليست (ما). وإنما الميم فى آخره كالميم فى آخر ضرزم (٢) ، ودقعم ، ودردم.

وأخبرنا أبو على أن أبا عثمان ذهب فى قول الله - تعالى - : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) [الذاريات : ٢٣] إلى أنه جعل (مثل) و (ما) اسما واحدا ، فبنى الأول على الفتح ، وهما جميعا عنده فى موضع رفع ، لكونهما صفة ل- (حق).

فإن قلت : فما موضع (أنكم تنطقون)؟ قيل : هو جرّ بإضافه (مثل ما) إليه.

فإن قلت : ألا- تعلم أن (ما) على بنائها ؛ لأنها على حرفين ، الثانى منهما حرف لين ، فكيف تجوز إضافه المبنى؟ قيل ليس المضاف (ما) وحدها ؛ إنما المضاف الاسم المضموم إليه (ما) فلم تعد (ما) هذه أن تكون كثناء التانيث فى نحو هذه جاريه زيد ، أو كالألف والنون فى سرجان عمرو ، أو كياءى الإضافه فى بصرى القوم ، أو كألفى التانيث فى صحراء زمّ ، أو كالألف والياء فى :

* فى غائلات الحائر المتوّه (٣) *

ص: ٥٢٩

١- البيت من الطويل ، وهو للمتمس فى ديوانه ص ٣٠ ، والأصمعيات ص ٣٤٥ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٥٨ ، ٥٩ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٥٦٨ ، والمقتضب ٢ / ٩٣ ، وسرّ صناعه الإعراب ١ / ١١٥ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨١٦ ، وشرح المفصل ٩ / ١٣٣ ، والمنصف ١ / ٥٨. ويروى : ذكرتها بدلا من هجوتها.

٢- يقال ناقيه ضرزم : مسنه.

٣- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (مثل).

فهذا وجه.

وإن شئت قلت : و (ما) فى إضافه المبني! ألا ترى إلى إضافه (كم) فى الخبر ؛ نحو كم عبد ملكت ، وهى مبنيه ، وإلى إضافه أى من قول الله سبحانه (تَمَّ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) [مريم : ٦٩] وهى مبنيه عند سيويه.

وأىضا فلو ذهب ذاهب واعتقد معتقد أن الإضافه كان يجب أن تكون داعيه إلى البناء ؛ من حيث كان المضاف من المضاف إليه بمنزله صدر الكلمه من عجزها ، وبعض الكلمه صوت ، والأصوات إلى الضعف والبناء ، لكان قولاً!

ومما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر - أنشدناه سنه إحدى وأربعين - :

أنى جزوا عامرا سيئا بفعالهم

أم كيف يجزوننى السواى من الحسن

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به

رئمان أنف إذا ما ضنّ باللبن (١)

فأم فى أصل الوضع للاستفهام ؛ كما أنّ (كيف) كذلك. ومحال (اجتماع حرفين) لمعنى واحد ؛ فلا بدّ أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام.

وينبغى أن يكون ذلك الحرف (أم) دون (كيف) ؛ حتى كأنه قال : بل كيف ينفع ، فجعلها بمنزله (بل) فى الترك (والتحوّل).

ولا يجوز أن تكون (كيف) هى المخلوعه عنها دلالة الاستفهام ؛ لأنها لو خلعت

ص : ٥٣٠

١- البيتان من البسيط ، وهما لأفنون بن صريم التغلبى فى شرح اختيارات المفضل ص ١١٦٤ ، وتاج العروس (سوأ) ، والبيان والتبيين ١ / ٩ ، والخزانة ١١ / ١٤٧ ، وبلا- نسبه فى لسان العرب (سوأ) ، وخزانة الأدب ١١ / ١٣٩ ، ١٤٢ ، والدرر ٦ / ١١١ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٤٤ ، ١٤٥ ، ولسان العرب (علق) ، (رأم) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر ٢ / ٤٢٧ ، ٦ / ٢١٢ ، ٧ / ٥٢ ، ٣٢٢ ، والاشتقاق ص ٢٥٩ ، ٥٣٥ ، وجمهره اللغه ص ٣٢٢ ، وخزانة الأدب ١١ / ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ٤١٨ ، وشرح المفصل ٤ / ١٨ ، والمحتسب ١ / ٢٣٥ ، ومغنى اللبيب ١ / ٤٥ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٣٣. العلوق من الإبل : التى لا ترأم ولدها ، ولا تدرّ عليه. رئمان : عطف ومحبه.

عنها لوجب إعرابها ؛ لأنها إنما بنيت لتضمّنها معنى حرف الاستفهام ، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها ؛ كما أنه لما خلعت دلالة الاستفهام عن (من) أعربت في قولهم : ضرب من منا. وكذلك قولك : مررت برجل أي رجل ، لما خلعت عنها دلالة الاستفهام (جرت وصفا). وهذا واضح جليّ.

ومن ذلك كاف المخاطب للمذكّر والمؤنث - نحو رأيتك ، وكلمتك - هي تفيد شيئين : الاسميه والخطاب ، ثم قد خلع عنها دلالة الاسم في قولهم : ذلك ، وأولئك ، وهاك ، وهاك ، وأبصرك زيدا ، وأنت تريد : أبصر زيدا ، وليسك أخاك في معنى ليس أخاك.

وكذلك قولهم : أرأيتك زيدا ما صنع؟ وحكى أبو زيد : بلاك والله ، وكلاك والله ، أي بلى وكلا. فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعه عنه دلالة الاسميه ؛ وعليه قول سيويه. ومن زعم أن الكاف في (ذلك) اسم انبغى له أن يقول : ذلك نفسك. وهذا كله مشروح في أماكنه. فلا موضع إذا لهذه الكاف من الإعراب. وكذلك هي إذا وصلت بالميم والألف والواو ؛ نحو ذلكما ، وذلكمو.

فعلى هذا يكون قول الله سبحانه : (أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تَلْكُمَا الشَّجَرَةَ) [الأعراف : ٢٢] (كما) من (أنهكما) منصوبه الموضع ، و (كما) من (تلكما) لا موضع لها ، لأنها حرف خطاب.

فإن قيل : فإذا كانت حرفا لا اسما فيكف جاز أن تكون الألف المنفصله التي قبلها تأسيسا (١) في نحو قوله :

...

على صدقي كالحتيه بارك

ولا غرو إلا جارتى وسؤالها

أليس لنا أهل سئلت كذلك (٢)

ص: ٥٣١

١- التأسيس : هو ألف بينها وبين الروي حرف واحد متحرك يسمى الدّخيل ، نحو (بارك) «فالألف» هي «التأسيس» و «الراء» هي «الدخيل» و «الكاف» هي «الروي». (الخزانه اللغويه).

٢- عجز البيت الأول والبيت الثاني من الطويل ، وهما لطفه بن العبد في ديوانه ص ٧٢ ، ولسان العرب (صدف) ، (غرا) ، وتاج العروس (صدف) ، وجمهره اللغه ص ١٣٠٤ ، والأصمعيات ص ١٤٩ ، والشعر والشعراء ص ١٩٩ ، والمعاني الكبير ص ٨٣٢. وصدر البيت الأول منهما : * تردّ على الريح ثوبى قاعدا* ويروى : لدى بدلا من عليّ. ويروى البيت الثاني : ألا هل بدلا من أليس.

وقول خفاف بن ندبه :

وقفت له علوى وقد خام صحبتى

لأبنى مجدا أو لأثار هالكا

أقول له والرمح ياطر منته

تأمل خفافا إننى أنا ذلكا (١)

ألا ترى أن الألف فى (هالكا) و (بارك) تأسيس لا محاله ، وقد جمعهما مع الألف فى (ذلكا) [و (ذلك)] وهى منفصله ، وليس الروى - وهو الكاف - اسما مضمرا (كياؤه) (بدا ليا) ، ولا من جملة اسم مضمير كميم (كما هما). وهذا يدل على أن الكاف فى (ذلك) اسم مضمير لا حرف.

قيل : هذا كلام لا يدخل على المذهب فى كونها حرفا ، وقد قامت الدلالة على ذلك من عدّه أوجه.

ولكن بقى علينا الآن أن نرى وجه علّه جواز كون الألف فى (ذلك) تأسيسا ، مع أن الكاف ليست باسم مضمير.

وعلّه ذلك أنها وإن تجرّدت فى هذا الموضع من معنى الاسميه فإنها فى أكثر أحوالها اسم ؛ نحو رأيتك ، وكلمتك ، ونظرت إليك ، واشتريت لك ثوبا ، وعجبت منك ، ونحو ذلك. فلما جاءت هاهنا على لفظ تلك التى هى اسم - وهو أقل الموضعين - حملت على الحكم فى أكثر الأحوال ، لا سيما وهى هنا وإن جرّدت من معنى الاسميه فإن ما كان فيها من معنى الخطاب باق عليها ، وغير مختزل عنها. وإذا جاز حمل همزه علباء على همزه حمراء ، للزيادة ، وإن عريت من التأنيث الذى دعا إلى قلبها فى صحراوات وصحراوى ، كان حمل كاف (ذلك) على كاف رأيتك جائزا أيضا ، وإن لم يكن أقوى لم يكن أضعف.

وقد اتّصل بما نحن عليه موضع طريف. ونذكره لاستمرار مثله.

وذلك أن أصغر الناس قدرا قد يخاطب أكبر الملوكة محلا بالكاف من غير

ص: ٥٣٢

١- البيتان من الطويل ، وهما لخفاف بن ندبه فى ديوانه ص ٦٤ ، ولسان العرب (جلا-) ، (علا) ، وتاج العروس (جلا). علوى : اسم فرسه. خام أى جبن. ياطر منته : أى يثنيه ويعطفه ، وذلك كسره بالطعن.

احتشام منه ، ولا إنكار عليه. وذلك نحو قول التابع الصغير للسيد الخطير : قد خاطبت ذلك الرجل ، واشترت تينك الفرسين ، ونظرت إلى ذينك الغلامين ، فيخاطب الصاحب الأكبر بالكاف ، وليس الكلام شعرا فتحتمل له جراه الخطاب فيه ، كقوله : لقينا بك الأسد ، وسألنا منك البحر ، وأنت السيد القادر ، ونحو ذلك.

وعله جواز ذلك عندي أنه إنما لم يخاطب الملوك بأسمائها إعظاما لها ؛ إذ كان الاسم دليل المعنى ، وجاريا في أكثر الاستعمال مجراه ؛ حتى دعا ذاك قوما إلى أن زعموا (1) أن الاسم هو المسمى. فلما أرادوا إعظام الملوك وإكبارهم تجافوا وتجانفوا عن ابتدال أسمائهم التي هي شواهدهم ، وأدله عليهم ، إلى الكناية بلفظ الغيبة ، فقالوا : إن رأى الملك أدام الله علوه ، ونسأله حرس الله ملكه ، ونحو ذلك ، وتحاموا (إن رأيت) ، و (نحن نسألك) ؛ لما ذكرنا. فهذا هذا. فلما خلعت عن هذه الكاف دلالة الاسميه وجرّدت للخطاب ألبته جاز استعمالها ؛ لأنها ليست باسم فيكون في اللفظ به ابتدال له. فلما خلصت هذه الكاف خطابا البته ، وعريت من معنى الاسميه ، استعملت في خطاب الملوك لذلك.

فإن قيل : فهلا جاز على هذا أن يقال للملك ومن يلحق به في غير الشعر (أنت) لأن التاء هنا أيضا للخطاب ، مخلوعه عنها دلالة الاسميه؟ قيل : التاء في (أنت) وإن كانت حرف خطاب لا اسما ، فإن معها نفسها الاسم ، وهو (أن) من (أنت) فالاسم على كل حال حاضر ، وإن لم تكن الكاف وليس كذا قولنا (ذلك) ؛ لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف ؛ كما كان له مع التاء في (أنت) اسم للمخاطب نفسه ، وهو (أن). فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين.

ونحو من ذلك ما رآه أبو الحسن في أن الهاء والياء في (إياه) و (إيأي) حرفان ، أحدهما للغيبه ، وهو الهاء ، والآخر للحضور ، وهو الياء. وذلك أنه كان يرى أن

ص: ٥٣٣

١- في اللسان (سما): «وسئل أبو العباس عن الاسم أهو المسمى أو غير المسمى؟ فقال : قال أبو عبيده الاسم هو المسمى ، وقال سيويه : الاسم غير المسمى. وهي مسأله كلاميه فيها اختلاف. وانظر الإنصاف المنسوب للباقلاني ٥٣ ، وتفسير البيضاوي في سورة الفاتحه.

الكاف في (إِيَابِك) حرف للخطاب ، فإذا أدخلت عليه الهاء والياء في (إِيَاه) و (إِيَاي) قال : هما أيضا حرفان للغيبة والحضور ، مخلووعه عنهما دلالة الاسميه في رأيتہ ، وغلامی ، وصاحبی . وهذا مذهب هول . وهو - وإن كان كذلك - جار على القوّه ، ومقتاس بالصّحّه .

واعلم أن نظير الكاف في رأيتك إذا خلعت عنها دلالة الاسميه واستقرّت للخطاب - على ما أرينا - التاء في قمت ، وقعدت ، ونحو ذلك ، هي هنا تفيد الاسميه والخطاب ، ثم تخلع عنها دلالة الاسميه ، وتخلص للخطاب البتّه في أنت وأنت . فالاسم (أن) وحده ، والتاء (من بعد) للخطاب .

وللتاء موضع آخر تخلص فيه للاسميه ألبته ، وليس (ذلك للكاف) . وذلك الموضع قولهم : رأيتك زيدا ما صنع . فالتاء اسم مجرّد من الخطاب ، والكاف حرف للخطاب مجرّد من الاسميه . هذا هو المذهب . ولذلك لزم التاء الإفراد والفتح في الأحوال كلّها ؛ نحو قولك للمرأة : رأيتك زيدا ما شأنه؟ وللاثنتين ، (وللاثنتين) رأيتكما زيدا أين جلس؟ ولجماعه المذكر والمؤنث : رأيتكم زيدا ما خبره؟ وأرأيتكنّ عمرا ما حديثه؟ فالتغيير للخطاب لاحق للكاف ، والتاء - (لأنه) لا خطاب فيها - على صورته واحده ، لأنها مخلصه اسما .

فإن قيل : هذا ينقض عليك أصلا مقررا . وذلك أنك إنما تعتلّ لبناء الأسماء المضمرة بأن تقول : إن شبه الحرف (غلب عليها ، ومعنى الاسم بعد عنها) وذلك نحو قولك : (ذلك) وأولئك ، فتجد الكاف مخلصه للخطاب ، عاريه من معنى الاسم . وكذلك التاء في أنت وأنت عاريه من معنى الاسم ، مجرّده لمعنى الحرف .

وأنت مع هذا تقول : إن التاء في رأيتك زيدا [أين هو ، ونحو ذلك قد أخلصتها اسما ، وخلعت عنها دلالة الخطاب . فإذا كانت قد تخلص في موضع اسما ؛ كما خلصت في آخر حرفا تعادل أمراها ، ولم يكن لك عذر في الاحتجاج بإحدى حاليتها .

(قيل : إن) الكاف في (ذلك) جرّدت من معنى الاسميه ، ولم تقرن باسم المخاطب بها . والتاء في رأيتك زيدا] ما صنع لم تجرّد من معنى الحرفيه إلا مقترنه

بما كان مرّه اسما ، ثم جرّد من معنى الاسميه ، وأخلص للخطاب والحرفيه ، وهو الكاف فى (أرأيتك زيدا ما صنع) ونحوه. فأنت وإن خلعت عن تاء (أرأيتك زيدا ما خبره) معنى الحرفيه فقد قرنت بها ما جرّدتها من معنى الاسميه ، وهو الكاف بعدها ، فاعتدل الأمران باقتران الاسم ألبته بالحرف ألبته. وليس كذلك (ذلك) ؛ لأنك إنما معك الكاف المجرّده لمعنى الخطاب ، لا اسم معها للمخاطب بالكاف ، فاعرف ذلك. وكذلك أيضا فى (أنت) قد جرّدت الاسم ، وهو (أن) من معنى الحرفيه ، وأخلصت التاء ألبته بعده للخطاب ، كما أخلصت الكاف بعد التاء فى (أرأيتك عمرا ما شأنه) حرفا للخطاب.

فإن قلت : ف- (أن) من (أنت) لم تستعمل قط حرفا ، ولا خلعت دلالة الاسميه عنها ، فهذا يقوى حكم الأسماء المضمرة ، كما أضعفها ما قدّمت أنت من حالها فى تجرّدها من معنى الاسميه وما غلب عليها من حكم الحرفيه.

قيل : لسنا ندعى أن كلّ اسم مضمّر لا بدّ من أن يخلع عنه حكم الاسميه ويخلص للخطاب والحرفيه ، فيلزمنا ما رمت إلزامنا إيّاه ، وإنما قلنا : إن معنى الحرفيه قد أخلص له بعضها ، فضعف لذلك حكم جميعها ، وذلك أن الخلع العارض فيها إنما لحق متّصلها دون منفصلها - وذلك لضعف المتّصل - فاجترئ عليه لضعفه ، فخلع معنى الاسميه منه. وأمّا المنفصل فجار بانفصاله مجرى الأسماء الظاهره القويّه المعربه. وهذا واضح.

فإن قلت : فى الأسماء الظاهره كثير من المبيته نحو هذا ، وهذى ، [وتاك] وذلك ، والذى ، والتى ، وما ، ومن ، وكم ، وإذ ، ونحو ذلك ، فهلا- لمّا وجد البناء فى كثير من المظهره سرى فى جميعها ؛ كما أنه لمّا غلب شبه الحرف فى بعض المضمرة أجرى عليها جميعها ، على ما قدّمته؟

قيل : إن الأسماء المظهره من حيث كانت هى الأول القدائم القويّه ، احتمال ذلك فيها ؛ لسبقها وقوتها ؛ والأسماء المضمرة ثوان لها ، وأخلاف منها ، (ومعوضه) عنها ، فلم تقوّه ما هى تابعه له ، ومعتاضه منه ، فأعلّها ما لا يعلّه ، ووصل إليها ما يقصر دونه.

وأیضا فإن المضمّر المتصل وإن كان أضعف من الضمیر المنفصل ، فإنه أكثر وأسير فی الاستعمال منه ؛ ألا تراک تقول : إذا قدرت على المتصل لم تأت بالمنفصل. فهذا يدلّك على أن المتصل أخفّ عليهم ، وآثر فی أنفسهم. فلمّا كان كذلك وهو مع ذلك أضعف من المنفصل ، وسرى فيه لضعفه حكم ، لزم المنفصل أعنى البناء ؛ لأنه مضمّر مثله ، ولا حق فی سعه الاستعمال به.

فإن قيل : وما الذى رغبهم فى المتّصل حتى شاع استعماله ، وصار متى قدر عليه لم يؤت بالمنفصل مكانه؟

قيل : علّه ذلك أن الأسماء المضمّره إنما رغب فيها ، وفزع إليها ؛ طلبا للخفّه بها بعد زوال الشكّ بمكانها. وذلك أنك لو قلت : زيد ضرب زيدا فجئت بعائده مظهرًا مثله فى ذلك إلباس واستثقال. أما الإلباس فلأنك إذا قلت زيد ضربت زيدا لم تأمن أن يظن أن زيدا الثانى غير الأوّل ، وأن عائدا الأوّل متوقّع مترقّب. فإذا قلت : «زيد ضربته» علم بالمضمّر أن الضرب إنما وقع بزید المذكور لا محاله ، وزال تعلّق القلب لأجله وسببه. وإنما كان كذلك لأن المظهر يرتجل ، فلو قلت : زيد ضربت زيدا لجاز أن يتوقع تمام الكلام ، وأن يظن أن الثانى غير الأوّل ؛ كما تقول : زيد ضربت عمرا ، فيتوقّع أن تقول : فى داره ، أو معه ، أو لأجله. فإذا قلت : «زيد ضربته» قطعت بالضمير سبب الإشكال ؛ من حيث كان المظهر يرتجل ، والمضمّر تابع غير مرتجل فى أكثر اللغه. فهذا وجه كراهيه الإشكال.

وأما وجه الاستخفاف فلأنك إذا قلت : العبيشان (١) شممته ، فجعلت موضع التسعه (٢) واحدا ، كان أمثل من أن تعيد التسعه كلها ، فتقول : العبيشان شممت العبيشان. نعم ، وينضاف إلى الطول قبح التكرار المملول. وكذلك ما تحته من العدد الثمانى والسباعى فما تحتهما ، هو على كل حال أكثر من الواحد.

فلمّا كان الأمر الباعث عليه ، والسبب المقتاد إليه ، إنما هو طلب الخفّه به ، كان

ص: ٥٣٦

١- العبيشان : هو نبت طيب الريح ، من نبات البادية. وتفتح الثاء فيه وتضم.

٢- أى أحرف «العبيشان».

المتصل منه أثر في نفوسهم ، وأقرب رحما عندهم ؛ حتى إنهم متى قدروا عليه لم يأتوا بالمنفصل مكانه.

فلذلك لَمَّا غلب شبه الحرفيه على المتصل بما ذكرناه : من خلع دلالة الاسميه عنه في ذلك ، وأولئك ، وأنت ، وأنت ، وقاما أخواك ، وقاموا إخوتك :

* ... يعصرن السليط أقاربه (١) *

* قلن الجوارى ما ذهبت مذهبا (٢) *

حملوا المنفصل عليه في البناء ؛ إذ كان ضميرا مثله ، وقد يستعمل في بعض الأماكن في موضعه ؛ نحو قوله :

* إليك حتى بلغت إياكا (٣) *

أى بلغتك ، وقول أبى بجيله ، - وهو بيت الكتاب - :

كأننا يوم قرى إن

ما نقتل إيانا (٤)

ص: ٥٣٧

١- جزء من البيت وهو من الطويل ، للفرزدق في ديوانه ١ / ٤٦ ، والاشتقاق ص ٢٤٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٧٤ ، وخزانه الأدب ٥ / ١٦٣ ، ٥ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٧ / ٣٤٦ ، والدرر ٢ / ٢٨٥ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٤٩١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٦ ، ٦٢٦ ، وشرح المفصل ٣ / ٨٩ ، ٧ / ٧ ، والكتاب ٢ / ٤٠ ، ولسان العرب (سلط) ، (دوف) ، وبلا نسبه في الجنى الدانى ص ١٥٠ ، والخزانه ٧ / ٤٤٦ ، ١١ / ٣٧٣ ، ووصف المباني ص ١٩ ، ٣٣٢ ، وسر صناعه الإعراب ص ٤٤٦ ، ولسان العرب (خطأ) ، وهمع الهوامع ١ / ١٦٠ . وتتمه البيت : ولكن ديافى أبوه وأمه بحوران يعصران السليط أقاربه السليط : الزيت .

٢- الرجز بلا نسبه في لسان العرب (عيب) ، (كعثب) ، وتهذيب اللغه ٣ / ٣٠٥ ، وتاج العروس (عيب) ، (كعثب) . ويروى : قال بدلا من قلن . وبعده : * وعبنى ولم أكن معيبا *

٣- الرجز لحميد الأرقط في تخليص الشواهد ص ٩٢ ، وخزانه الأدب ٥ / ٢٨٠ ، ٢٨١ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠١ ، ١٠٣ ، وبلا نسبه في أسرار العرييه ص ١٦٩ ، والإنصاف ص ٦٩٩ ، وتخليص الشواهد ص ٨٥ ، ووصف المباني ص ١٣٨ ، والكتاب ٢ / ٣٦٢ ، واللمع في العرييه ص ١٨٩ .

٤- البيت من الهزج ، وهو لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص ٧٨ - ٧٩ ، وتاج العروس (قرر) ، (حسن) ، (أيا) ، ولسان العرب (حسن) ، (أيا) ، وبلا نسبه في المخصص ١٥ / ٨٨ .

وبيت أميّه :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت

إيّاهم الأرض في دهر الدهارير (١)

وكذلك قد يستعمل المتّصل موضع المنفصل ؛ نحو قوله :

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا

ألا يجاورنا إلّاك ديّار (٢)

فإن قلت : زعمت أن المتّصل آثر في نفوسهم من المنفصل ، وقد ترى إلى كثره استعمال المنفصل موضع المتّصل ، وقّله استعمال المتّصل موضع المنفصل ، فهلّا دلّك ذلك على خلاف مذهبك؟

قيل : لمّا كانوا متى قدروا على المتّصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل ، غلب حكم المتّصل ، فلمّا كان كذلك عوّضوا منه أن جاءوا في بعض المواضع بالمنفصل في موضع المتّصل ؛ كما قلبوا الياء إلى الواو في نحو الشروى ، والفتوى ؛ لكثرة دخول الياء على الواو في اللغة.

ومن ذلك قولنا : «ألا قد كان كذا» ، وقول الله سبحانه : (ألا إنّهم يثنون صدورهم) [هود : ٥] ، ف- (ألا) هذه فيها هنا شيان : التنبيه ، وافتتاح الكلام ، فإذا جاءت معها (يا) خلصت افتتاحا (لا غير) ، وصار التنبيه الذي كان فيها ل- (يا)

ص: ٥٣٨

١- البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في ديوانه ١ / ٢١٤ ، وخزانه الأدب ٥ / ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، والدرر ١ / ١٩٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٠٤ ، والمقاصد النحويّه ١ / ٢٧٤ ، ولأميّه أو للفرزدق في تخليص الشواهد ص ٨٧ ، وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ٢ / ١٢٩ ، والإنصاف ٢ / ٦٩٨ ، وأوضح المسالك ١ / ٩٢ ، وتذكره النحاه ص ٤٣ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٦ ، ٦٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٦٢ .
ويروى : بالباعث الوارث بدلا من : بالوارث الباعث.

٢- البيت من البسيط ، وهو بلا نسبه في الأشباه والنظائر ٢ / ١٢٩ ، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٨٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٨٣ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٠ ، وخزانه الأدب ٥ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣٢٥ ، والدرر ١ / ١٧٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٨ ، وشرح شواهد المغنى ص ٨٤٤ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٢ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠١ ، ومغنى اللبيب ص ٢ / ٤٤١ ، والمقاصد النحويّه ١ / ٢٥٣ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٧ . ويروى : وما علينا إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إيّاك ديّار

دونها. وذلك نحو قول الله عز اسمه : «ألا يا اسجدوا لله» (١) [النمل : ٢٥] ، وقول الشاعر :

ألا يا سنا برق على قتل الحمى

لهنك من برق على كريم (٢)

ومن ذلك واو العطف ؛ فيها معنيان : العطف ، ومعنى الجمع. فإذا وضعت موضع (مع) خلصت للاجتماع ، وخلعت عنها دلالة العطف ؛ نحو قولهم : استوى الماء والخشب ، وجاء البرد والطيالسه.

ومن ذلك فاء العطف ؛ فيها معنيان : العطف ، والإتباع. فإذا استعملت فى جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف ، وخلصت للإتباع. وذلك قولك : إن تقم فأنا أقوم ، ونحو ذلك.

ومن ذلك همزه الخطاب فى (هاء يا رجل) ، و (هاء يا امرأه) ؛ كقولك : (هاك) و (هاك) فإذا ألحقتها الكاف جرّدها من الخطاب ؛ لأنه يصير بعدها فى الكاف ، وتفتح هى أبدا. وهو قولك : هاء ك ، وهاء ك ، وهاء كما ، وهاء كم.

ومن ذلك (يا) فى النداء ؛ تكون تنبيها ، ونداء ، فى نحو يا زيد ، ويا عبد الله.

وقد تجرّدها من النداء للتنبية ألته ؛ نحو قول الله تعالى : «ألا يا اسجدوا» [النمل : ٢٥] [كأنه قال : ألا ها اسجدوا].

وكذلك قول العجاج :

ص : ٥٣٩

١- والاستشهاد بالآيه على تخفيف ألا. وهى قراءه الكسائى وأبى جعفر وابن عباس وآخرين. وقراءه العامه : ألا يسجدوا ، بتشديد (ألا).

٢- البيت من الطويل ، وهو لمحمد بن سلمه فى لسان العرب (لهن) ، (قذى) ، ولرجل من بنى نمير فى خزانه الأدب ٣٣٨ / ١٠ ، ٣٣٩ ، ٣٥١ ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر ١٤٤ / ٢ ، وأمالى الزجاجى ص ٢٥٠ ، والجنى الدانى ص ١٢٩ ، وجواهر الأدب ص ٨٣ ، ٣٣٣ ، والدرر ١٩١ / ٢ ، وديوان المعانى ١٩٢ / ٢ ، ووصف المبانى ص ٤٤ ، ١٢١ ، ٢٣٣ ، وسر صناعه الإعراب ٣٧١ / ١ ، ٥٥٢ / ٢ ، وشرح شواهد المغنى ٦٠٢ / ٢ ، وشرح المفصل ٦٣ / ٨ ، ٢٥ / ٩ ، ٤٢ / ١٠ ، ولسان العرب (أنن) ، ومجالس ثعلب ١ / ١١٣ ، ٤١٣ / ٢ ، ومغنى اللبيب ٢٣١ / ١ ، والمقرب ١٠٧ / ١ ، والممتع فى التصريف ٣٩٨ / ١ ، وهمع الهوامع ١٤١ / ١.

* يا دار سلمى يا اسلمى ثم اسلمى (١) *

إنما هو كقولك : ها اسلمى. وهو كقولهم : (هلم) فى التنبيه على الأمر.

وأما قول أبى العباس : إنه أراد : ألا يا هؤلاء اسجدوا فمردود عندنا. وقد كرّر ذلك أبو علىّ فى غير موضع ، فغنىنا عن إعادته.

* * *

تم بفضل الله تعالى الجزء الأول ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الثانى

وأوله : باب فى تعليق الأعلام على المعانى دون الأعيان

* * *

ص : ٥٤٠

١- الرجز للعجاج فى ديوانه ١ / ٤٤٢ ، والأشباه والنظائر ٢ / ١٤٥ ، والإنصاف ١ / ١٠٢ ، وجمهره اللغه ص ٢٠٤ ، ٦٤٩ ، ولسان العرب (سمسم) ، وتاج العروس (سمم) ، ولرؤبه فى ملحق ديوانه ص ١٨٣ ، ولسان العرب (علم). وبعده : * بسمسم وعن يمين

سمسم*

فهرس موضوعات الجزء الأول

- مقدمه المحقق ٣
- منهج التحقيق ٥
- ترجمه ابن جنى ٦
- جهود ابن جنى فى الكشف عن الدلاله الفنيه للأصوات دراسه نظريه تطبيقيه)..... ١٦
- الدلاله الصوتيه فى الدراسات الحديثه..... ٣١
- مقدمه المؤلف ٥٥
- باب القول على الفصل بين الكلام والقول..... ٥٨
- باب القول على اللغه وما هى ٨٧
- باب القول على النحو..... ٨٨
- باب القول على الإعراب..... ٨٩
- باب القول على البناء..... ٩١
- باب القول على أصل اللغه إلهام هى أم اصطلاح..... ٩٤
- باب ذكر علل العربيه أكلاميه هى أم فقهيه..... ١٠٠
- باب القول على الاطراد والشذوذ..... ١٣٧
- باب فى تقاود السماع وتقارع الانتراع..... ١٤٢
- باب فى مقاييس العربيه..... ١٤٩
- باب فى جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه..... ١٥٤
- باب فى تعارض السماع والقياس..... ١٥٦
- باب فى الاستحسان..... ١٦٩

باب فى تخصيىص العلل ١٧٨

باب ذكر الفرق بين العله الموجه وبين العله المجوزه ١٩٢

باب فى تعارض العلل ١٩٤

باب فى أن العله إذا لم تتعد لم تصح ١٩٤

باب فى العله وعله العله ٢٠٠

ص: ٥٤١

- باب فى حكم المعلول بعليتين..... ٢٠٢
- باب فى إدراج العله واختصارها..... ٢٠٧
- باب فى دور الاعتلال..... ٢٠٩
- باب فى الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو فى نفسه عن إحكام العله ٢١١
- باب فى الاعتلال لهم بأفعالهم..... ٢١٣
- باب فى الاحتجاج بقول المخالف..... ٢١٥
- باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجه..... ٢١٦
- باب فى زياده فى صفة العله لضرب من الاحتياط..... ٢١٩
- باب فى عدم النظر..... ٢٢٢
- باب فى إسقاط الدليل..... ٢٢٣
- باب فى اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين..... ٢٢٤
- باب فى الدور ، والوقوف منه على أول رتبه..... ٢٣١
- باب فى الحمل على أحسن الأقبحين..... ٢٣٤
- باب فى حمل الشئ على الشئ من غير الوجه الذى أعطى الأول ذلك الحكم..... ٢٣٥
- باب فى الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعانى..... ٢٣٧
- باب فى أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها..... ٢٥٤
- باب فى الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره..... ٢٦٥
- باب فى مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا..... ٢٦٩
- باب فى فرق بين البدل والعوض..... ٢٧٦
- باب فى الاستغناء بالشئ عن الشئ..... ٢٧٨

باب فى عكس التقدير..... ٢٨٣

باب فى الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى..... ٢٨٩

باب فى أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان فى حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعه اللفظ ما يمنع منه ٢٩٣

باب فى نقض المراتب إذا عرض هناك عارض..... ٣٠٠

ص: ٥٤٢

- باب من غلبه الفروع على الأصول..... ٣٠٦
- باب فى إصلاح اللفظ..... ٣١٧
- باب فى تلاقى اللغة..... ٣٢٤
- باب فى هل يجوز لنا فى الشعر من الضروره ما جاز للعرب أو لا..... ٣٢٦
- باب فى الاعتراض..... ٣٣٦
- باب فى التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين..... ٣٤٢
- باب فى تدرىج اللغة..... ٣٤٨
- باب فى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب..... ٣٥٦
- باب فى الفصيح يجتمع فى كلامه لغتان فصاعدا..... ٣٦٨
- باب فى تركيب اللغات..... ٣٧٢
- باب فيما يرد عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور..... ٣٨١
- باب فى امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس..... ٣٨٦
- باب فى ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبير..... ٣٩٣
- باب اختلاف اللغات وكلها حجه..... ٣٩٨
- باب فى العربى الفصيح ينتقل لسانه..... ٤٠١
- باب فى العربى يسمع لغه غيره أيراعونها ويعتمدها أم يلغونها وي طرح..... ٤٠٢
- باب فى الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع..... ٤٠٥
- باب فى الشئ يسمع من العربى الفصيح لا يسمع من غيره..... ٤٠٩
- باب فى هذه اللغة : أفى وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط..... ٤١٤
- باب فى اللغة المأخوذه قياسا..... ٤٢٢

باب فى تءاآل الأصول الءلاءله والرابعه والءماسله..... ٢٢٢

باب فى المءلن كلف ءالهما فى الأصلله والزلزاده وإءا كان أءءهما زائءا فألهمما هو.... ٢٣٣

باب فى الأصللن ىءقاربان فى التركلبل بالءقءلم والءأءلر..... ٢٢٢

باب فى الءرفلن المءقاربلن ىسءعمل أءءهما مكان صاءبه باب فى الاءءقاق الأكبر.... ٢٥١

باب فى قلب لفظ إلى لفظ بالصنعه والءلطف لا بالإقءام والءعءرف..... ٢٥٥

ص: ٥٢٣

باب فى اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فى الحروف والحركات والسكون..... ٤٥٩

باب فى اتفاق المصاير ، على اختلاف المصادر..... ٤٦٦

باب فى ترفع الأحكام..... ٤٧٠

باب فى تلاقى المعانى ، على اختلاف الأصول والمبانى..... ٤٧٤

باب فى الاشتقاق الأكبر..... ٤٩٠

باب فى الإدغام الأصغر..... ٤٩٥

باب فى تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى..... ٤٩٩

باب فى إمساس الألفاظ أشباه المعانى..... ٥٠٥

باب فى مشابهه معانى الإعراب معانى الشعر..... ٥١٧

باب فى خلع الأدله..... ٥٢٧

فهرس الموضوعات..... ٥٤١

ص: ٥٤٤

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

